هل بوسع العالم أن يقول

لا

للرأسماليّة المعلوماليّة

نذر العولمة

عبد الحيّ يحيى زلّوم



نذر العولمة



نذر العولمة / فكر سياسيّ
عبد الحيّ يحيى زلّوم / مؤلّف من الأردن
الطبعة العربيّة الأولى ، ١٩٩٩

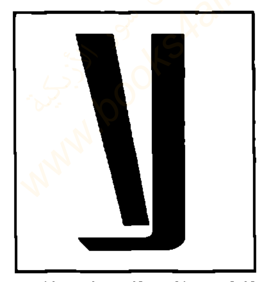


المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسي :
بيروت ، ساقية الجنزير ، بناية برج الكارلتون ،
ص.ب : ٥٤٦٠-١١ ، العنوان البرقي : موكيّالي ،
هاتفاكس : ٨٠٧٩٠٠ / ٨٠٧٩٠١
التوزيع في الأردن :
دار الفارس للنشر والتوزيع
عمّان ، ص.ب : ٩١٥٧ ، هاتف ٥٦٠٥٤٣٢ ، هاتفاكس : ٥٦٨٥٥٠١
E-mail : mkayyali@nets.com.jo
تصميم الغلاف والإشراف الفنّي :
الصفّ الضوئي :
مطبعة الجامعة الأردنيّة ، عمّان
رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر (٧٥١ / ١٢ / ١٩٩٨)
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبات والوثائق الوطنيّة (٢٠٩٤ / ١٢ / ١٩٩٨)

عبد الحيّ يحيى زلّوم

نذر العولمة

هل بوسع العالم ان يقول



للراسمالية المعلوماتية



نُذُر العولمة

كانت رؤيا العولمة وليدة دراسات (السلام والحرب) التي تمّت خلال الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الاميركية . ولقد تم ايجاد الامم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز Bretton Woods ومنها صندوق النقد الدولي كأدوات لتنفيذ هذا النظام .

وبعد انبعاج الاتحاد السوفييتي من الداخل والتقدم الهائل في مجال الاتصالات والكمبيوتر ، بدأت الولايات المتحدة بفرض نظامها الرأسمالي الانجلوأميركي على العالم دونما هوادة . وقد استعمل تآلف أصحاب الأموال العالمية مع حكومة الولايات المتحدة الشركات عبر القطرية والمؤسسات المالية كوسيلة للهيمنة على الدول الاخرى ، مستندين الى ذراع الولايات المتحدة الطولى عند اللزوم . وما صندوق النقد الدولي سوى احدى هذه الادوات .

وكانت النتيجة : الانهيار الاقتصادي في اندونيسيا ، وفي روسيا ، وفي كوريا ، وفي تايلاند ، وتباطؤ اقتصادي في اليابان ، وزعزعة الاستقرار الاقتصادي في اميركا الجنوبية وحتى ملامح ضغوط على الرأسمالية الانجلوأميركية في عقر دارها .

ولقد خلق نمط الرأسمالية الانجلوأميركية عالماً ثالثاً في كل بلدان العالم ، حتى داخل الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الغريبة الاخرى . كما خلقت في كافة البلدان تفاوتاً هائلاً بالثروة في كل مجتمع . ففي الولايات المتحدة يمتلك واحد بالمائة من سكانها حوالي (٥٠)٪ من مجموع الثروة ، بينما يمتلك(٨٠)٪ من السكان أقل من (٨)٪ من تلك الثروة . وان هذا النمط الاقتصادي غير العادل يتم تصديره للعالم عبر العولمة .

ان طبقة الواحد بالمائة في كل مجتمع هي عبر قطرية الولاء ويتشارك أصحابها القيم والمبادئ والمصالح بما هو أكثر بكثير مما يشاركون البقية من ابناء اوطانهم .

وبمزج قوة المال مع قوة الاعلام استطاعت طبقة الواحد بالمائة ان تختطف الديمقراطية وتفرغها من محتواها ، وتُبدلها بديمقراطية ميكانيكية تحافظ على الشكل دون المحتوى .

ولقد ارتقى أهل النظام المعلومالي الانجلوأميركي - بالمادّية والنمو الاقتصادي ليجعلا منه دينا ما أنزل الله به من سلطان ، وبدلاً من ان يُسخّر النمو لخدمة المجتمع ، سُخّر المجتمع لخدمة النمو ، وجُيّر بكله الى طبقة الواحد بالمائة .

ان الرأسمالية المعلوماليّة الانجلوأميركية والشيوعية وجهان لعملة واحدة وهي المادّية وقد اختلفا فقط على كيفية توزيع الثروات . وكلاهما اخفقا بتقديم ما وعدا به . ان نظاماً آخر يجمع بين النمو والعدل والاخلاق اصبح متطلباً عالمياً ، وفي عالم القرية الصغير ، فان البحث عنه يجب ان يكون عالمياً .

كتب الكتاب باللغة الانكليزية حيث سيوزع في الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة . والكتاب مسجل في مكتبة الكونغرس الاميركي تحت رقم ٩٨٩٤٧٦٧٥ ، كذلك تمت اتفاقيات لنشر الكتاب وتوزيعه في جنوب شرق آسيا ، بواسطة احدى الشركاء الاعضاء في (Asian Pacific Publishers Association) ، وسيتم توزيعه بواسطة ذلك الناشر في اليابان ، اندونيسيا وماليزيا ، وتايلند والفلبين .

د . م . عبد الحي يحيى زلوم

« ومع ذلك ، فمن خلال سلسلة من عمليات التكامل والاندماج الاقتصادية العالمية المفروضة على شعوب العالم من قبل حكومات مجموعة الدول السبع الكبرى ، المؤسسات المالية في بريتون وودز- البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة ، والمؤسسات المالية عبر القطرية ، فإن حق السيادة والمقدرة لدى شعوب العالم لحماية مصالحها الاجتماعية والثقافية والبيئية في مواجهة النفوذ المتنامي لرؤوس الأموال القادمة من الخارج ، قد اخذ يتآكل بصورة خطيرة وسريعة .

ان الاتجاه نحو تعميق وتكريس الديون العالمية ، والتعديلات البنيوية ، إلغاء أو تخفيف قوانين السوق ، التجارة الحرة وتكريس الاحتكار على حقوق الملكية الفكرية ، والتي تسيطر الآن على أفكار وسلوك السياسة السائدة ، يعتبر اتجاهاً جماعياً لتدمير الذات ، وليس هادفاً لتنمية مستدامة» .

المنتدى الدولي للمنظمات غير الحكومية
مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية
ريودي جانيرو- البرازيل
٢١ *يونيو حزيران* ١٩٩٢

« لقد نتج عن تدخلات الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي في الازمة الاسيوية ان اصبحت اقتصاديات دول اسيا أسوأ مما كان ينبغي ان تؤول اليه ، حيث تم استخدام تلك الازمة كمدخل لاجبارهم على اعادة الهيكلة الاقتصادية وفق الاجندة الاصلاحية المعتمدة منهما . والمشكلة انهما لم يفهما حقيقة الازمة مما سبب انفجارها بين ايديهما » .

جيفري ساكس Jeffrey Sachs
مدير معهد التطوير الدولي
جامعة هارفرد

تمهيد

(الكتاب باللغة العربية)

عندما توجهت للولايات المتحدة ، عام ١٩٥٤ ، لإكمال دراستي الجامعية هناك ، استغرقت رحلتي شهراً ، سافرت خلاله براً وبحراً وجواً . . . وكانت الولايات المتحدة آنئذ آخر الدنيا ، الذاهب اليها مفقود ، والعائد منها مولود . . . حملت معي (٧) أنواع من العملات لمصروف الطريق ، وعندما وصلت نيوريورك وتوجهت الى بنك شيس مانهاتن ، كانت حوالتي المالية قد وصلت لتوها معي ، واستغرقت شهراً هي الاخرى لتصل . والآن وبعد (٤٥) سنة ، وهي مدة تزيد عن خمس عمر الولايات المتحدة بأكمله ، أصبحت مدّة مثل تلك الرحلة ساعات معدودات . وأَصبحتُ بغير حاجة لاقتناء انواع عديدة من العملات ، بل الى انواع عديدة من البطاقات البلاستيكية . فلو أردت سحب مبلغ ٥٠٠ جنيه استرليني وأنا في لندن ، أقف أمام أي صرّاف آلي ATM في أي وقت من اناء الليل واطراف النهار ، وأضع كرتي المصروف لي من بنك بوسطن بالولايات المتحدة ، فيعرف الصراف الآلي ان ذلك الكرت لم يصدر عن البنك الذي اقف امامه ، ولا عن أي بنك بريطاني آخر ، فتذهب اشارة الكترونية الى النظام عبر الاوروبي CIRRUS في بلجيكا فيعلم ان هذا الكرت ليس اوروبياً ، فيرسل اشارته الالكترونية الى المركز العالمي في ديترويت بالولايات المتحدة . هناك يتم التعرف على بنكي في بوسطن ، فيرسل اشارة له ، حيث يتحقق بنكي من وجود المبلغ المطلوب في حسابي ، فيخصمه ، ويخصم عمولته ايضاً ، ويرسل الاشارة الى ديترويت ، وترسل هي اشارتها الى بلجيكا حيث يتم اعلام الصراف الالي الذي اقف أمامه بإتمام الصفقة . فإذا بالـ ٥٠٠ جنيه استرليني قد تمّ صرفها فوراً . أما هذه العملية الالكترونية عابرة القارات تستغرق ١٦ ثانية فقط . لقد تغيّر العالم هكذا وبأقل من نصف قرن من الزمان .

ان الادوات التكنولوجية ووسائل العولمة هذه ليس مرغوباً بها فقط ، وانما هي تطور تاريخي حتمي ، ندعوا الى انتهال علومه حتى الادمان ومعرفة ادواته واسراره ومواكبتها . لكن هذه الوسائل هي عربة العولمة والمشكلة تكمن في الانظمة والحضارة التي تم تركيبها داخل هذه العربة . فكما أي عربة ، فيمكن ان تكون وسيلة خير أم وسيلة شرّ وذلك يعود

لطريقة استعمالها ومن يقودها . ان ثقافة وانظمة العولمة يقودها الان نظام امتصاصي طفيلي حوّل الاقتصاد العالمي الى كازينو للمقامرة بثروات الاخرين ومقدراتهم . كما اورثت حضارة العولمة التي يتم الترويج لها ثقافة الاستهلاك ، واطلاق العنان للشهوات والرغبات ، والتفكك الاسري ، والجريمة المنظمة ، وخلقت دوماً في كل مجتمع وأمة طبقة الواحد بالمائة المسيطرة على مقدرات تلك الامم ، في حين خلقت عوالم ثالثة من بقيّة شعوبها ، ربّها كفافها في أحسن الاحوال . حتى يتراءى لك وانت في بعض احياء نيويورك أو لوس انجلوس وكأنك في بنغلادش ً!

ويبين هذا الكتاب أن العولمة فكر مدروس تم ايجاده بعد دراسات مستفيضة قبل واثناء الحرب العالمية الثانية ، وتم خلق المؤسسات اللازمة لادارته ومنها الامم المتحدة وصندوق النقد الدولي . وأصبحت عملية استلاب الشعوب الاخرى وخيراتها تتم عبر العولمة وأدواتها كالشركات عبر القطرية المتعددة الجنسيات ، ويديرها أرباب المال العالمي عن بعد وبطريقة (الريموت كونترول) ، حيث مكنت العلوم الادارية والاتصالات الحديثة من ذلك ، فأصبح نظام العولمة أشد ضراوة ونهباً من الاستعمار القديم ولكن بطرق جديدة غاية في الذكاء والدهاء .

عند انهيار منظومة الاتحاد السوفييتي كانت نسبة ارباح الشركات الاميركية مقارنة مع أرباح جميع الشركات بالعالم هي نفس النسبة بين حجم الاقتصاد الامريكي (Gross Domestic Product GDP) إذا ما قورن مع حجم الاقتصاد العالمي وذلك في سنة ١٩٩٢ ، وخلال سنوات قليلة فقط ، أصبحت نسبة حصة الشركات الامريكية عام ١٩٩٨ ضعف ما كانت عليه! وفي نفس الوقت ، تقلصت نسبة ارباح الشركات اليابانية مقارنة مع ارباح الشركات العالمية من ١٧,٥٪ سنة ١٩٩٢ الى ٧٪ فقط سنة ١٩٩٨ . . . !

ولو أردنا ان نضرب مثلاً على العولمة ووسائلها ، لاستحضرنا مثال تدهور اسعار النفط واسبابها ونتائجها . ولقد اصبحت القوة العظمى وحيدة القرنين ، تُسعّر الدولار والعملات والبترول بما يناسب اقتصادها هي والقائمين عليه ، وعلى البقية أجمعين ان ينصاعوا وكأن ما تبتغيه تلك القوة العظمى ومن يسيّرها قد أصبح قضاءً وقدراً .

ولقد سبّب التدهور في أسعار النفط تدنّي دخول الدول المنتجة له بحوالي٦٠ مليار دولار لسنة ١٩٩٨ فقط فأين ذهبت هذه المليارات ومن المستفيد منها ! فلقد وصلت اسعار مزيج برنت القياسي الى ٩,٦٠ دولار للبرميل في ١٩٩٨/١٢/١٠- وهو سعر (بالاسعار الثابتة) لا يقل فقط عن اسعار النفط قبل سنة ١٩٩٧ الى شركات ومؤسسات أجنبية والى اصحابها

والمتاجرين بها في وول ستريت ولكن من الذي دفع أو سيدفع الثمن ؟ لو أخذنا الجزائر كمثال ، فإنها بانتاجها المتواضع الذي لم يصل الى مليون برميل باليوم ، فلقد كانت خسائرها تعادل (٣) مليار دولار لسنة ١٩٩٨ نتيجة تدني أسعار البترول وهي الآن بصدد اعداد مشروع قانون لزيادة ضريبة المبيعات لتعويض هذه الخسارة وبذلك يصبح الشعب مطحوناً بين الجوع والحرب الاهليّة وتنتفخ جيوب اصحاب وول ستريت وأرباب المال العالمي . انها لعبة الصفر ، لهم الربح والخسارة للآخرين . أو ليس هذا هو الاستعمار بعينه؟ انه الاستعمار الجديد .

لقد كانت سوء الادارة والاحوال الاقتصادية سببا في دفع الجزائريين لصفوف المعارضة فإذا بهم ينتخبون المعارضة واذا بالانتخابات تُلغى ، واذا بالجزائر في حرب أهلية ضروس . وكأن ذلك لم يكن كافياً ، فإذا بصندوق النقد الدولي يأتي بوصفاته عام ١٩٩٤ فنتج عنها خسائر ٤٠٠,٠٠٠ جزائري لوظائفهم ، مما زاد الطين بلّة . ولعل استلابهم المزيد من قوت يومهم ، عبر أعباء ضريبية أخرى ، قد توصل الكثيرين منهم الى النتيجة أنْ ليس هناك ما يمكن ان يخسروه سوى الجوع والبؤس .

ولقد أعطى اعلام نظام العولمة والمتعولمين انطباعاً بأن أصحاب الثروة النفطية ، يهيمون فوق محيطات من الاموال تزيد عما كان لهارون وقارون- وصوّروا الدول المنتجة للنفط وكأنها دول غنيّة جشعة أصابها الغنى نتيجة استغلالها للمستهلكين ، ولكن القليل من العالم يعرف ان عائلة ولنبرغ Wallenbergs لوحدها ، في بلد صغير كالسويد ، تدير وتسيطر على امبراطورية من الشركات تزيد مبيعاتها السنوية عن مجمل مبيعات الدول العربية المنتجة للنفط جميعاً . حتى قبل تدهور الاسعار الاخيرةً . . . !

إن أهم دعامتين للعولمة هما المال والاعلام . ولقد دمجنا كلمتي المالية والمعلوماتية لينتج عنها مصطلحاً جديداً اسميناه بالرأسمالية المعلومالية تماماً كما دمجنا الكلمتين بالانكليزية واسميناها Infofinancial Capitalism ، وهي نفس الرأسمالية الانجلوأميركية التي يبشّر بها النظام العالمي المتعولم الجديد كدين ما أنزل الله به من سلطان . ولقد عطل النظام المعلومالي دور المال التاريخي من خادم للاقتصاد المنتج الى عبئ عليه وتمّ تسخير المجتمع كله لخدمة النمو الاقتصادي بدلاً من ان يكون النموّ خادماً للمجتمع وتمّ تجيير ذلك النمو كله الى فئة قليلة متعولمة .

لا يكفي لعن العولمة وحضارتها ، فأردنا هنا ان نحاول تشخيصها علّنا احسناها فهماً ، ودرئنا ما استطعنا من مخاطرها وعظّمنا ما أمكن من ايجابياتها لكي لا نصبح كتنابل

السلطان المساقين الى حتفهم . ولقد كُتب هذا الكتاب بالانكليزية وكان موجهاً الى القراء الاميركيين والاخرين الناطقين بالانكليزية . وتم اعتماد مصادر الأكاديميين والباحثين من رموز المؤسسة الاميركية ابتغاء للموضوعية ولمخاطبة القراء الانجلوأميركيون بحقائقه بلغة يعرفونها مستخدمين حقائقهم التاريخية والثقافية والاقتصادية . وسينشر الكتاب بلغات أخرى .

ولقد تم نشر الكتاب بالعربية كخطوة متواضعة لكشف حقيقة العولمة ولكنها تبقى خطوة أولى . لكن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة ، وأن تضيء شمعة ، خير من أن تلعن الظلام .

تمهيد

(الكتاب باللغة الانكليزية)

كنت في روشستر بولاية مينيسوتا في تموز-يوليو عام ١٩٩٧ لاجراء الفحوص الطبية السنوية المعتادة في مايوكلينيك عندما اكتسحت الازمة النقدية في تايلاند عناوين الصحف الرئيسة للمرة الاولى . وتزامن ذلك مع محاولتي الالمام بالمزيد من التفاصيل عن الازمة المكسيكية التي حلت بهذه الدولة الأمريكية اللاتينية عام ١٩٩٥ . وقد أثارني الفضول لمعرفة الاسباب التي أدت لتعرض سوق ناشئة انضمت حديثاً لاتفاقية النافتا (NAFTA) الى مثل هذه الازمة ، وخصوصاً ان تلك الدولة لعبت دوراً حاز على ثناء واطراء النشرات الاقتصادية المتخصصة ، تمثل في « الاصلاحات» المطابقة لقوانين اقتصاد السوق . فما هو السبب وراء هذا الانهيار الاقتصادي المباغت وما مدى خطورته؟ وان قيل من سبيل الدعابة بأنه اذا اردنا ان نعرف ماذا في روما فعلينا ان نعرف ماذا في البرازيل ، عندئذ فإن اردنا ان نعرف ماذا في بلادنا فعلينا ان نعرف ماذا في المكسيك ووول ستريت .
وما اثار دهشتي ان كارثة المكسيك الاقتصادية لم تكن وليدة عوامل داخلية ، بل كانت في الغالب ناتجة عن اموال المضاربين الاجانب ، تلك الاموال التي اوجدت فقاعة كبيرة عندما قررت ان تدخل الى السوق المكسيكية ، ثم تسببت بذوبان المقومات الاقتصادية عندما تقرر ان تخرج هذه الاموال من البلاد مفجرة تلك الفقاعة ، وكان ان تمخض خروج الاموال من المكسيك عن استنزاف احتياطيات العملات الاجنبية وتخفيض قيمة البيزو والإطاحة بسوق الاوراق المالية وادى الى انهيار النظام المصرفي ليلقي في نهاية الامر بملايين المكسيكيين الى الشوارع فاقدين وظائفهم ومصادر رزقهم .

ويقول اقتصاديون ذوو مكانة مرموقة ان فروقات اسعار الفائدة هي التي جعلت المكسيك مثار اهتمام المستثمرين الاميركيين ، وكانت هذه الفروقات ، مرة اخرى ، ولكن هذه المرة في الولايات المتحدة ، هي التي جعلت المستثمرين ينسحبون ، بغتة باستثماراتهم من هذه الدولة الاميركية اللاتينية . ولم يكن من العدالة ان يعاني الملايين من الناس ، دون ان يرتكبوا خطأ ما ، ولكنها قرارات اتخذها آخرون بدون علمهم او موافقتهم ، كانت نتيجتها ان أورثتهم البؤس والإفلاس والبطالة والحرمان والتقشف . ومع ذلك فقد كان الهم الأساسي

الذي يقض مضاجع القائمين على المجتمع المالي الدولي هو التساؤل حول كيفية تمكن المكسيك من سداد ديونها الى نفس المستثمرين الذين كانوا أول من اشعل فتيل الازمة . وكم يبد مجافياً للمنطق ان تقدم لهؤلاء المستثمرين ، المسؤولين عن البؤس الذي نجم عن الازمة ، ضمانات لكل دولار من اموالهم من خلال قروض الحكومة الاميركية وصندوق النقد الدولي وبورصة نيويورك ، فيما لم يكن على الضحايا سوى تسديد الفواتير . واستلفت انتباهي انه طلب من المكسيك ان ترهن ، ومن ثم تودع كل دولار من عائداتها النفطية لدى بنك الاحتياط الفيدرالي الاميركي كضمان لهذه القروض المقدمة من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي . وقد تذكرت ان النفط المكسيكي قد تم تأميمه عام ١٩٣٩ ، وذهلت لما استطاع النظام العالمي الجديد عام ١٩٩٥ تحقيقه حيث اخفقت في ذلك القوة العسكرية او الدبلوماسية عام ١٩٣٩ . ولا يملك المرء ازاء ذلك الا الافتتان بسحر واسرار مثل هذا النظام .

واظهرت الاحداث التي وقعت في تايلاند في ذلك الشهر/تموز-يوليو ١٩٩٧ تشابهاً كبيراً مع نظيراتها في الازمة المكسيكية ، ولكن عواقب الازمة هذه المرة سرعان ما سرت سريان النار في الهشيم لتصل الى دول جنوب شرق آسيا الاخرى ، فامتد التراجع الاقتصادي من دولة الى اخرى مثل ماليزيا ، سنغافورة ، اندونيسيا ، الفلبين ، هونغ كونغ وغيرها .

وقال غرينسبان ، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي (الاميركي) عند بداية الازمة ، ان الاحداث التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا قد تكون «احداثاً مفيدة» وان الاوضاع ستتعدل في غضون الاشهر القليلة المقبلة . بيد ان عنصر المباغتة وجسامة الازمة استمرا في التفاقم مما جعل الكثيرين من الخبراء مشدوهين . ولكن ماذا كانت المشكلة ؟ لقد اتفق معظم المحللين المحايدين على ان العناصر الرئيسة لاقتصاديات هذه الدول ظلت سليمة لم تمس ، وقوية كما كانت من قبل . لقد كانت الاموال المضاربة القادمة من الخارج الى داخل هذه البلاد هي السبب في الازمات ، مرة اخرى ، وكان المستثمرون المضاربون كذلك ثانية هم السبب ايضاً . ومرة اخرى ينبري صندوق النقد الدولي بوصفة الدواء التقليدية التي يقدمها ولكن الدواء يودي بحياة المريض . ففي اندونيسيا ، تردى الوضع الاقتصادي من نمو بنسبة ١٠٪ الى تراجع اقتصادي بواقع ١٥٪ خلال عام واحد فقط . وبحلول نهاية عام ١٩٩٨ ، فإن اكثر من نصف سكان اندونيسيا ، أي ما يزيد عن ١٠٠ مليون نسمة سيكونون على مستوى خط الفقر او دونه ، كما انه لا امل يلوح بالافق . أما كوريا فلقد اصبحت وكأنها تحت الحراسة القضائية للمفلسين وتتجه الاوضاع الاقتصادية فيها من سيئ الى

أسوأ . اما بالنسبة لليابان فقد كانت تلك قصة مختلفة تماماً .

وبعد انهيار الشيوعية ، لم ترغب رأسمالية السوق ، على النحو الذي يريده تآلف واشنطن-وول ستريت ، أي شكل مختلف للرأسمالية ورأت بدلا من ذلك ان تعيد تشكيل الاقتصادات العالمية لتتناغم مع نظامها . اما معجزة اليابان الاقتصادية فلم تعد كذلك بالنسبة لهم ، واصبحت رأسمالية الدولة في اليابان ، والموجهة اجتماعياً ، والتي كانت مقبولة إبان الحرب الباردة ، غير مقبولة بعد انتهائها ، ويجب ان تتم عملية اعادة تشكيلها لتتواءم وتعمل وفقاً لقوانين وقواعد الرأسمالية المعلوماليّة التي يريدها تآلف واشنطن-وول ستريت . ان مثل اعادة التشكيل تلك (re-forming) ، تسمى ظلماً اصلاحاً (reform) ، ولذلك فإن اليابان مطالبة بتحرير اسواقها ، وتغيير نظامها ، وبعبارة اخرى ، مطلوب من اليابان الا تكون كما تحب ان تكون : اليابان . ان نظامها الاقتصادي يختلط بتاريخها ، الثقافة القديمة والقيم التي تعطي المجموعة هيمنة على الفرد ، الامر الذي يتناقض مع النمط المعتمد للرأسمالية كما يراها تآلف واشنطن وول ستريت . ولكن اليابان تبدو غير قادرة او غير راغبة ، في ان تكون أي شيء آخر ، عدا اليابان . واذا استمر الضغط على النظام الياباني فإن اليابان طوعاً ، أو كرهاً ستتهاوى لتجر معها بقية دول العالم الى منحدر سحيق . فما الذي يجري في هذا العالم ؟ بدأت القصة بالمكسيك ، ثم جنوب شرق آسيا ، فآسيا ، فجنوب افريقيا . والان روسيا وربما اميركا الجنوبية ناهيك ان اسعار النفط التي اصبحت بالسعر الثابت اقل مما كانت عليه عام ١٩٧٣ مما ينعكس سلباً على الدول النفطية جميعها .

وقد قيل ان الاقتصاديين قد انفقوا الغد في اعطاء تفسيراتهم لماذا اخفقت اليوم نظرياتهم التي وضعوها بالامس ، فبعد ان منيت بالفشل الذريع اقتصاديات السوق المفتوحة وكادت تتسبب في الاطاحة بالرأسمالية خلال فترة الكساد العظيم في الثلاثينات في القرن العشرين ، كانت الحكومة ممثلة في رئيس الولايات المتحدة الاميركية فرانكلين روزفلت F.D. Roosevelt وبرامجه هي التي انقذت الرأسمالية من نفسها . ولو كانت مثل هذه الاحداث بحاجة الى منظّر فقد جاء جون ماينارد كينز John Maynard Keynes بكتابه «النظرية العامة» الذي جاء بنظرية ان قوى السوق بمفردها تستطيع ان تجعل الامور في حالة من التوازن في نهاية الامر ، ومع ذلك ، فإن الامور ، على نحو مخالف في حالة من عدم التوازن التي تقتضي تدخلاً من خارج السوق . وقد اصبحت مقولات كينز هي النظرية السائدة والممارسات المقبولة طيلة عهد النظام الذي ساد منذ مؤتمر بريتون وودز Bretton

Woods عام ١٩٤٤ . وبعد حوالي خمسة وعشرين عاماً ، نشر ميلتون فريدمان Milton Friedman عام ١٩٦٣ كتابه الذي رفض فيه مبادىء كينز رفضاً تاماً غير قابل للنقض وقال فريدمان أن أي تدخل خارجي في قوى السوق هو عمل خاطىء على نحو قاتل ، وهكذا حل عهد جديد تمثل في تقنين والغاء القوانين التي تحد من حركة وطغيان السوق على نحو تصبح فيه الممارسات السوقية استبدادية . وقد غلت يد الحكومة تدريجياً فيما تم الغاء او تحجيم معظم البرامج التي قدمتها الحكومة . وقد استعادت الرأسمالية شكلها الكلاسيكي المتمثل في قانون السوق المطلق ، ونشأت على النمط الكلاسيكي الذي ساد نهايات القرن التاسع عشر .

بيد ان هذه المبادئ الاقتصادية الكلاسيكية تمخضت عن الحرب العالمية الاولى التي صاحبها انكماش وركود في النشاطات الاقتصادية تبعتها سنوات العشرينات من هذا القرن بهديرها ونذرها التي جاءت بالكساد العظيم ! وهانحن الان نعيش فترة التسعينات بهديرها ونذرها ايضاً ، فما الذي نتوقعه لاحقاً ؟ ان التشابه ، طبقاً للاستنتاجات والاستقراءات البيانية الصرفة كبير جداً ومروع . ان الكساد العظيم قد تبعته الحرب الكونية الثانية التي وضعت اوزارها بتفجيرات نووية . ان العالم اليوم يمتلك وسائل تدمير ذات قوى هائلة توازي القوة النووية تتمثل في القوة الرعناء للأموال التي تستطيع ان تأتي بدمار شامل مماثل وسريع . وهكذا يمكن ان تحصل الانهيارات الاقتصادية وتتهاوى العملات القومية والاسواق المالية كما ان مئات الملايين من الناس سينضمون تحت مظلة الفقر بطرفة عين وكل ذلك يمكن حدوثه بالضغط على ازرار الكمبيوتر في واشنطن وول ستريت ودون الحاجة الى اطلاق رصاصة واحدة سوى رصاصة الرحمة لو اقتضى الامر .

وتتمثل الفوارق الاساسية بين عام ١٩٢٩ ووقتنا هذا بالضراوة والوحشية التي يمكن ان يتم بها دمار العالم عن طريق المال والاقتصاد ، وهذا عائد للفروقات التالية :

* اذا كانت قوة المال تمثل طاقة ، فإن العرض النقدي اليوم اعظم بكثير مما كان عليه عام ١٩٢٩ .

* ولكن سرعة انتقال الاموال هي سرعة النبضات الاليكترونية ، ذلك ان المليارات من الاموال يمكن ان تسافر من مكان الى آخر في وقت لا يتعدى جزءاً من الثانية .

* وهذا التزاوج بين كمية الاموال الهائلة وسرعتها ، بما يزيد عن سرعة الصوت ، في الانتقال ، يعطيها قوة تدميرية يمكن ان تكون نتائجها معادلة للقنبلة النووية ، انها قنابل اقتصاد الرأسمالية المعلوماتيّة العالمي ، وهي مهلكة ومروعة بنفس مقدار القنابل النووية .

ان ما كان في البداية فضولاً محدوداً للوقوف على مسببات الازمة المكسيكية عام ١٩٩٥ ، لعلنا نستنير لمعرفة ما يجري حولنا هنا ، قد تحول الى بحث شامل انتهى بي الى وضع هذا الكتاب . والنتيجة هي ان العولمة بمؤسساتها المالية المسيطرة وممارساتها هي عبارة عن استعمار جديد ، تماماً كالاستعمار الكلاسيكي عتيق الطراز حيث يستولي على ثروات الاخرين ومواردهم ، ولكنه يختلف عن الاستعمار القديم بأنه لا يستولي على هذه الثروات والمصادر من خلال الاحتلال العسكري المباشر ، ولكن من خلال عمليات اكثر ذكاء وحنكة تتم في الخفاء ولا تراها العين المجردة مكنت لها وأتاحتها الاختراعات العلمية الحديثة ووسائل الادارة المستحدثة . ولقد ترددت كثيراً باستعمال كلمة الاستعمار ولكنني لم استطع ان اجد مصطلحاً آخر يسمي الأشياء بمسمياتها . ولقد تعطل الدور التاريخي للمال من كونه مخزناً للقيمة ومقياساً للتبادل ، ووسيلة للدفع ليصبح سلعة كأي سلعة أخرى ، ونشأ نظام اقتصادي طفيلي غيّر دور الأموال من خادم للاقتصاد المنتج الى عبئ عليه ، وأصبحت وظيفة المال في الاقتصاد الطفيلي وسيلة لجمع المزيد من المال فاقداً بذلك وظائفه الأساسية . وأصبحت الأموال وهماً في رقم دفتري أو نبضة إلكترونية .

لقد تم دمج نفوذ المال والتمويل الى قوة الوسائل التي اتاحتها التكنولوجيا ووسائل الاعلام ليجعل من تلك الاوهام حقيقة تترجمت في نظام جديد للرأسمالية المعلوماتيّة يكون مسرحه اقتصاداً عالمياً جديداً ويتم تسويق مبادئه غير المقدسة وغير المستحبة من خلال شعارات وعلامات تحمل طابع القداسة .

مقدمة

كانت نتيجة الاندماج والتنسيق الوثيقين بين وسائل ثورة عصر المعلومات من جهة والتمويل العالمي من جهة اخرى ، نشوء اقتصاد عالمي قام على المالية والمعلوماليّة ، هو الاقتصاد الرأسمالي المعلومالي . وهكذا فقد اصبح هناك في العالم اقتصاد انتاجي يقوم على انتاج السلع والخدمات ، واقتصاد اخر طفيلي وامتصاصي يقوم على المالية والمعلوماليّة يتميز بصفتين احداهما انه قائم على المضاربة والثانية انه غير منتج ، ولكنه رغم ذلك قادر على امتصاص وانتزاع ما يحققه العالم المنتج من الثروة . أما الركيزة التي يعتمد عليها هذا الاقتصاد القائم على عدم الانتاجية وانتزاع ثروات الاخرين فهي «العولمة» . وقد تضعضعت استقلالية الدول وسيادتها جراء ما هي مطالبة به ، طوعاً او كرهاً ، من الانضواء تحت لواء هذا النظام العالمي الجديد . وتحاول كثير من الدول مقاومة الاخضاع غير المشروط لاقتصادها ووضع مصيره في يد القائمين على قوانين العولمة الجديدة . ان قوى هذا النظام العالمي الاقتصادي الجديد هائلة جداً . فقد ضارب احد المولين والمستثمرين وهو جورج سوروس George Soros ضد الجنيه الاسترليني عام ١٩٩٢ وحقق دخلاً بلغ حوالي ٢ بليون دولار في غضون اسبوع . ولم يستطع البنك المركزي البريطاني توفير مصادر تمويل كافية لوقف سوروس عند حده ، وقد حدث ذلك الامر في الوقت الذي كان الاعتقاد سائداً فيه بأن المقومات الاساسية للاقتصاد البريطاني كانت على ما يرام . وعلى نفس المنوال ، تم شنّ هجمات مماثلة على الفرنك الفرنسي وفاز المضاربون ايضاً بالغنائم . ويرى زعماء دول جنوب شرق آسيا ان للمضاربين والاقتصاد القائم على الرأسمالية المعلوماليّة دوراً اكبر في احداث الازمات المالية التي عصفت ببلادهم ، مما كان من دور للمتغيرات الحقيقية في اقتصاديات هذه الدول ، والاهم من ذلك ان مثل تلك المتغيرات لا تحدث بين عشية وضحاها . الا أن المضاربين يستطيعون من خلال استثماراتهم بالاموال المضاربة ان يسحبوا في غضون ثوان قليلة ، البلايين من الدولارات مسببين انهياراً في سوق الاوراق المالية وتخفيضاً على قيمة العملة المحلية وازمة اقتصادية في ذلك البلد الذي يقع ضحية تحت براثنهم . ان حفنة من امثال هؤلاء المولين والمستثمرين العالميين تستطيع ان تجمع من الاموال في وقت قصير للغاية ما تعجز عن جمعه العديد من البنوك المركزية العالمية مجتمعة .

في العام ١٩٩٧ ، ومن خلال هذا الاقتصاد العالمي القائم على الرأسمالية المعلوماليّة ،

ذكر ان مايكل جوردان ، نجم كرة السلة الاميركي المعروف حقق بمفرده من خلال تبنيه اعلاناً تلفزيونياً لأحذية نايك (NIKE) الرياضية اكثر مما حصل عليه جميع العاملين في كافة المصانع التي تنتج هذه الاحذية في اندونيسيا والذين يقارب عددهم ٣٠ ألف عامل .

ان كثيراً من الدول التي لعبت الدور المطلوب منها ، مثل المكسيك وتايلاند ، قد لقيت الاطراء والمديح لمقوماتها الاقتصادية المتميزة ، ولكنها وجدت نفسها ، على حين غرة ، تواجه مشاكل ناجمة عن عوامل من خارج حدودها . وفي كثير من الدول النامية ، افتتن بعض المتعولمين من أبنائها بعالم «العولمة» دون ان يكلفوا انفسهم عناء البحث في تأثيراتها على الاقتصاد الوطني لبلادهم ودون ان يأخذوا حتى بالاجراءات اللازمة لضمان اقصى درجات الفائدة لبلادهم او تجنيبها شرور وويلات هذا النظام العالمي الجديد ، ولقد نتج عن العولمة ازدياد الهوّة بين الدول الفقيرة والغنية وكذلك ازدياد الهوّة بين النخبة والاكثرية في البلد الواحد . ان اجور ورواتب اغلبية الناس في الوقت الحاضر ، حتى في الولايات المتحدة ، اكثر الدول ازدهاراً في العالم ، هي في احسن الافتراضات راكدة لا تشهد نمواً ، بينما تحقق القلة القليلة ثروات طائلة جراء النمو الاقتصادي وكأن ذلك النمو بأكمله قد جيّر لحسابها حيث يمتلك ، على سبيل المثال ، واحد بالمائة من الاميركيين ما نسبته ٤٨٪ من الثروة الاميركية بأكملها بينما يمتلك ٨٠٪ من الاميركيين ما تقل نسبته عن ٨٪ . وتقدر ثروة بيل غيتس Bill Gates بحوالي ٥٠ مليار دولار لدى كتابة هذه المقدمة وهي تعادل ما يمتلكه سكان مدينة اميركية يزيد تعدادهم عن ٥٠٠,٠٠٠ نسمة . ومع ذلك فهناك في نيويورك والمدن الاميركية الاخرى جيش من المتشردين الذين لا مأوى لهم ، يجوبون شوارع المدن ليل نهار هائمين على وجوههم .

ونحن لا نحتكر التخوف من العولمة وشرورها ، فهناك كثير من اعمدة المؤسسة الرأسمالية نفسها ممن ابدوا مخاوفهم . ولعل افضل تعبير عن المخاوف التي تساورنا حيال العولمة ، والتي نعرض لها في هذا الكتاب قد جاء على لسان احد اعمدة النظام الرأسمالي العالمي وهو بيتر سوذرلاند Peter Sutherland الذي يشغل منصب رئيس مجلس الادارة في كل من شركة بريتيش بتروليوم British Petroleum ، ومجلس التنمية لما وراء البحار Overseas Development Council ، ورئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في شركة غولدمان ساكس انترناشونال Goldman Sachs International . ان قلة قليلة من الناس قد يتوفر لديها ما يتوفر لهذا الرجل من الاعتمادية فيما يتعلق بانتمائه لنظام العولمة الجديد ، ومع ذلك فقد عبر عن قلقه العميق ازاء العولمة ودعى لعقد مؤتمرات قمة لشرح التحديات

التي تمثلها . ويمثل كتابنا هذا محاولة للتصدي لهذه المسائل . وقد كتب سوذرلاند قائلاً «اننا نعتقد ان العولمة تثير ما يمكن اعتباره اهم المشاكل التي تواجه الجنس البشري في الوقت الحاضر ، ونعتقد ان هذه التحديات يجب تناولها على أعلى المستويات وبصورة مستمرة . . . والتحدي الرئيس للعولمة في المقام الاول هو التأكيد على ان ثمارها تعم جميع الدول» . وبالطبع فالوضع الحالي ليس متوافقاً مع هذه المقولة ، حيث ان كثيراً من الدول النامية التي لا تملك ، او تمتلك فقط القليل من الامتيازات والقدرات التنافسية ، تعاني الأمرّين لعجزها عن خوض غمار المنافسة على الصعيد العالمي ، وخصوصاً تلك الدول التي فتحت ابواب اقتصادياتها على مصاريعها امام التجارة الحرة دون ان تنمّي بالمقابل قدرتها التنافسية ، او حتى دون ان تتأكد من المضامين الحقيقية والنتائج التي نجمت عن اقدامها على هذه الخطوات . ويكمل سوذرلاند قائلاً «ان معظم التوقعات تتلخص في ان النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة سيستمر في التباطؤ ، وبذلك فهي بحاجة الى اسواق واعدة في الدول النامية للمحافظة على استمرار الارتفاع في مستويات المعيشة» ، وهكذا نجد ان النمو الاقتصادي في الدول النامية يعتبر مطلباً اساسياً وضرورياً لنمو الدول المتقدمة ويجب ان يتناغم مع هذا الهدف ، وبمعنى آخر فإن على العولمة ان تخدم هذا الغرض . وهكذا فسوف يتم تشجيع الاقتصاديات المنتجة على التطور في الدول النامية ، وفي غضون ذلك يقوم النظام المالي العالمي الذي يترعرع على استلاب الثروات ، بين الفينة والاخرى باقتناص جزء من هذه الاموال والثروات متوخياً في سبيل ذلك وسائل على درجة بالغة من التطور والتحريف والمضاربة . ويضيف سوذرلاند قائلاً «أما التحدي الثاني لنظام العولمة فهو تبديد المخاوف من ان النمو الذي تخلفه العولمة يكون على نحو متلازم عاملاً على زعزعة الاستقرار ، وقد عملت الازمة الآسيوية على تضخيم هذه المخاوف . أما التحدي الثالث للعولمة فيتمثل في تناول القلق لدى الدول الاغنى في العالم من ان المنافسة العالمية ستؤدي الى الاضرار بمستويات معيشة الافراد . والتحدي الرابع هو حل المشاكل المعقدة من قبل التوسع في التجارة والاستثمار . وليس هناك من شك في ان عولمة التجارة والاستثمارات قد أدت ، بطريقة ما الى اضعاف استقلال الحكومات الوطنية وجعلت الحياة اقل امكانية للتنبؤ بظروفها بالنسبة لكثير من الافراد» . (مجلة تايم شباط-فبراير ١٩٩٨) .

وخلال زيارته الى كوبا في كانون الثاني يناير عام ١٩٩٨ اوضح البابا يوحنا بولس الثاني بعبارات لا تحتمل التأويل انه يعتبر انعدام المساواة في توزيع الثروات على نحو مفرط بين الدول وكذلك بين الافراد ضمن الدولة الواحدة مؤشراً لاختلال الاداء وافراطاً في

الرأسمالية العالمية .

لقد فشلت الشيوعية أيما فشل ! ولكن هل رأسمالية المافيا التي خلفتها افضل من الشيوعية ؟ ولا يعتقد نيكولاي ليخيف Nikolay Lychev وهو مدير مدرسة روسي ، شأنه شأن معظم الروس ، بأن الوضع الآن هو افضل مما كان عليه في الماضي . «في الماضي عاش الروس كالعبيد (تحت النظام الشيوعي) ، أما الان فإنهم ينظرون الى عبوديتهم بابتهاج» . ان الاقتصاد الموجه الذي كانت الدولة تديره على نحو غير كفء ، بات يدار الان من قبل المافيا والرأسماليين من البارونات اللصوص . وهكذا نجد بوتانين ، ٣٦ سنة (عام ١٩٩٧) بنى امبراطورية من الشركات الصناعية والبنوك والاعلام تعادل موجوداتها حوالي ١٠٪ من اجمالي الناتج المحلي الروسي . ويسيطر خمسة من رجال الاعمال الروس الجدد الى جانب قياصرة الطاقة على نصف الثروة الصناعية الروسية . فكيف تم انتقال هذه الثروة في اقل من سبع سنوات ؟ ان هذه «الديمقراطية» الروسية الجديدة باتت عاجزة عن دفع رواتب المتقاعدين ، كما ان الجيش عاجز عن دفع رواتب العاملين فيه والمتقاعدين ناهيك عن تحول النساء الروسيات اللواتي كن يباهين باحترافهن مهناً مرموقة ، الى ممارسة الدعارة في «الديمقراطيات» الغربية وغير الغربية ، وكل هذه الاعراض الجانبية تمثل الهدايا التي حملها النظام العالمي الجديد في جعبته .

وكان العائق امام العولمة الشاملة خلال الحرب الباردة هو الاتحاد السوفييتي . وبعد انهياره ومع توفر ادارة ووسائل اتصالات افضل شهد عقد التسعينات تحول العولمة من المرحلة الاولى (المنطقة الكبرى) الى المرحلة الثانية (الكرة الارضية برمتها) واصبحت ادوات السيطرة المالية والسياسية اللازمة للسيطرة على العالم جاهزة للعمل (وهي صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي والامم المتحدة) .

وربما يكون من المفيد ان ننوه انه :

* من خلال ادوات العولمة المالية أي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي طلب من المكسيك اثناء كونها عضواً في اتفاقية النافتا اتفاقية التجارة الحرة لدول اميركا الشمالية North American Free Trade Agreement (NAFTA) طلب اليها عام ١٩٩٥ ان تودع كافة عائداتها النفطية لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي الاميركي في نيويورك ضماناً لحقيبة الانقاذ المقدمة من صندوق النقد الدولي ! ونعلم ان النفط المكسيكي تم تأميمه في العام ١٩٣٩ .

* من خلال الوسيلة السياسية أي الامم المتحدة وتحت هذا الغطاء ، طلب من العراق ايضا ان يودع كافة عوائده النفطية لدى مؤسسات مالية غربية معظمها في نيويورك . وكذلك معلوم

ان العراق كان الدولة الاولى في الشرق العربي التي تؤم نفطها . يا لهذا التزامن !! . . ويا لتلك الصدفة ! .

انه لأمر مرعب ان نرى اقتصادات ومناطق برمتها في حومة الاضطرابات والدورات الاقتصادية الحادة تتهاوى في غمضة عين ، كما انه لمن المخيف رؤية البنوك والشركات الوطنية والنشاطات التجارية تتهاوى وتؤول الى الافلاس بين عشية وضحاها . ان من بين ٢٨٢ شركة مدرجة على سوق جاكرتا للاوراق المالية وكانت عاملة بشكل مجد مطلع عام ١٩٩٨ ، نجد هناك فقط ٢٢ شركة ظلت قادرة على العمل بعد انهيار العملة الوطنية وكل ذلك تم في فترة اسابيع قليلة . ووجد اصحاب الشركات ألـ ٢٦٠ والمساهمون فيها انفسهم في ورطة كبرى بين يوم وليلة . وبالنسبة لهؤلاء ولاغلبية دول جنوب شرق آسيا ، فإن من المعروف ان كازينو الرأسمال العالمي Global Financial Casino هو الذي قامر باقتصاداتهم دون الحصول على موافقتهم . وزد على ذلك أن فاتورة «نادي القمار» هذا قد أرسلت اليهم من خلال صندوق النقد الدولي . واصبح الاطلاع على المزيد من «جنون» هذا النظام المالي القائم على اقتصاد السلب ونهب الثروات ضرورة كبرى رأيت ان استنير بها من اجل التخطيط الاستراتيجي الخاص بي . وتهدف استنتاجاتي التي تضمنها هذا الكتاب الى تعميم الفائدة والتنبيه ومناقشة المخاطر التي تنطوي عليها هذه العولمة

وفي كثير من الثقافات والديانات ، ومنها ثقافتي وديانتي ، يعتبر القمار خطيئة . وهكذا نجد ان النظام العالمي المقامر بأموال ومصائر الاخرين وبوضعه الراهن ، ينضح بالخطايا ، من قمة رأسه الى أخمص قدميه . وفي هذا النظام العالمي القائم على الرأسمالية المعلوماليّة ، هناك نمط واحد من الرأسمالية يجري الترويج له وتسويقه وهو نمط اجماع وتآلف واشنطن وول ستريت ، اما النماذج الاخرى التي كانت مقبولة كالنمط الياباني ، فلم تعد كذلك .

لقد احسن البروفيسور في شؤون الاقتصاد في جامعة M.I.T الامريكية الشهيرة ليستر ثورو Lester C. Thurow وصف اخلاقيات هذا النظام العالمي بقوله «انه في اكثر التعريفات ، تشدداً وصرامةً ، للاخلاقيات الرأسمالية ، فإن الجريمة ، ببساطة تعتبر نشاطاً اقتصادياً آخر ما دام فاعله راضياً بدفع ثمن عمله وهو «السجن» في حالة الوقوع في يد العدالة . وليس ثمة عمل يجب الا يقوم به المرء وليس هناك وجود للواجبات والالتزامات ، ولكن الوجود فقط لعمليات السوق» . وبذلك يصبح هذا النظام قابلاً لكل شيء مجيزاً لاية ممارسة ، وفي نظام من هذا القبيل يمكنك ان تشتري حماية رجال الامن اذا ما توفرت لديك النقود ، اما اذا لم يكن لديك نقود ، فأنت في موقف لا تحسد عليه . وجاء في مقال نشر في٢٩

حزيران -يونيو ١٩٩٨ في جريدة نيويورك تايمز بعنوان «استأجر شرطياً» ما نصه «باعت نيويورك ، خلال السنوات الاربع الماضية محطة الاذاعة العامة وحاولت بيع مستشفياتها ، وتخلت عن مراقبة وصيانة اجزاء كبيرة من منهاتن ، واناطت ادارة المتنزه المركزي بمجموعة من المواطنين في القطاع الخاص . والان تطرح نيويورك مشروع «استأجر شرطياً» !! وبمبلغ ٢٧ دولاراً للساعة مضافاً اليها اجور المناولة ، يمكنك ان تسجل طلباً لدى قسم البوليس في المدينة لاستئجار ضابط باللباس الرسمي الكامل وصدرية واقية من الرصاص وسلطة الاعتقال ، وذلك من اجل ابقاء شؤونك الخاصة في امان . ان تفصيلات البرنامج تتشابه الى حد بعيد مع خطط وبرامج التخاصية» /.

الكاتب الامريكي روجر موريس Roger Morris والحاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة هارفارد ، تدرج في مناصب حكومية رفيعة ومنها ان أصبح عضواً في مجلس الامن القومي بالبيت الابيض . في كتابه عن سيرة الرئيس بيل كلينتون يقول ان والدة كلينتون وصفت مدينة هوت سبرنغز Hot Springs التي نشأ بها كلينتون بأنها «مكان يُنظر بها الى الخارجين على القانون باحترام ، حيث يتم وضع القوانين لتُكسر ، وحيث المال والقوة كيفما تم الحصول عليهما- هما المعيار لقيمة الانسان» (ص٣٨ ،شركاء في النفوذ) . أما عمّن هم أصحاب هؤلاء النفوذ فنقل الكاتب نفسه عن متحدث باسم احدى الفصائل في الحزب الديمقراطي الحاكم رأيه بأن «الوجوه بالبيت الابيض تتغير ، أما الذين يمسكون حبال القوة والنفوذ من وراء الستار فهم أنفسهم باقون لا يتغيرون . .» (ص٤ من شركاء في النفوذ) .

ان هذا الكتاب سيحاول تقصي ومناقشة أوجه المغالاة الزائدة لهذا النظام الذي تسوده فكرة «كل شيء جائز ، وشرطة للايجار» ، بما في ذلك العديد من المآثر والحكم المدّعاة التي يجري الان الترويج لها من قبل اعلام الرأسمالية المعلوماليّة . وربما نكتشف ان هذه ليست حكما او مآثر على الاطلاق . لنبحث جميعاً عن نظام اكثر عدالة ومساواة يمكنه ان ينتقل بالعالم من «ارض للرغبات» الى «واحة للراحة» . ويجب ان يكون القرار النهائي قرارنا . وينبغي السعي لتحقيق نظام يوازن بين حاجات الجسد والروح ، وفي القرية العالمية يجب ان يكون هذا النقاش عالمياً .

ان العولمة بمؤسساتها المالية المسيطرة وممارساتها هي عبارة عن استعمار جديد ، تماماً كالاستعمار الكلاسيكي عتيق الطراز حيث يستولي على ثروات الاخرين ومواردهم ، ولكنه يختلف عن الاستعمار القديم بأنه لا يستولي على هذه الثروات والمصادر من خلال الاحتلال العسكري المباشر ، ولكن من خلال عمليات اكثر ذكاء وحنكة تتم في الخفاء ولا تراها

العين المجردة مكنت لها وأتاحتها الاختراعات العلمية الحديثة ووسائل الادارة المستحدثة . ولقد ترددت كثيراً باستعمال كلمة الاستعمار ولكني لم استطع ان اجد مصطلحاً آخر يسمي الأشياء بمسمياتها . لقد تم دمج نفوذ المال والتمويل الى قوة الوسائل التي اتاحتها التكنولوجيا ووسائل الاعلام لإفراز نظام جديد للرأسمالية المعلوماليّة يكون مسرحه اقتصاداً عالمياً جديداً ويتم تسويق مبادئه غير المقدسة وغير المستحبة من خلال شعارات وعلامات تحمل طابع القداسة .

فنحن نرى ادوات التطور التكنولوجي وعصر المعلومات ادوات خير صهرت العالم فأصبح قرية كونية صغيرة تلاشت المسافات بينها إلى غير رجعة ويمكن ان تكون وسيلة للتلاقي بين الشعوب والحضارات . وليست العولمة بحدّ ذاتها شرّاً ولكنها كانت نتيجة تراكم الانجازات العلمية ، وهي قد لا تكون مرغوباً فيها فقط ، ولكنها حدثٌ تاريخيٌ حتميٌ لا يمكن تجنبه ، فلقد كانت الحضارة الاسلامية اولى الحضارات الكونية التي لم تميز عربياً على أعجمي ، ولا ابيض عن اسود وكانت حضارة عابرة للحدود خلافاً للحضارة الاوروبية التي قامت على العرق والقوميات منذ عهد الاغريق حتى يومنا هذا . ان ما يجب رفضه هو ثقافة وحضارة واقتصاد العولمة التي تم تركيبها على ادوات العولمة ولا يتم ذلك بلعنها والتأفف من شرورها ، ولكن بفهمها أولاً لدرء مخاطرها وتعظيم فوائدها بفكر متجدد ، نكون احد روافده . ان شرور العولمة الحضارية والاقتصادية السائدة اليوم تطال كافة الشعوب في هذه القرية الكونية ، حتى انك تخال نفسك في بومباي او كراتشي وانت في بعض احياء لوس انجلوس ونيويورك ، ولعل آخر احصائية صدرت عن مكتب الاحصاء الامريكي بأن هناك ٣٥,٦ مليون فقيراً في الولايات المتحدة هي دلالة كافية لاثبات ذلك .

وانقسم العالم الى رجل غني ورجل فقير في كل دولة استولت فيه فئة الواحد بالمائة على مقدارتها ، وانقسمت دول العالم الى اقتصاد يورو اميركي سخّر بقية دول وشعوب الأرض لخدمته ، وسيلته في ذلك العولمة والتحكم بميكانيكية العرض والطلب على ثروات الشعوب الأخرى ومواردها ، وفرض أسعارها لتتلاءم مع هواه ومصالحه لا لتخدم أصحابها . وفي الوقت الذي يزدهر هذا الاقتصاد الأطلسي اليورو اميركي ويتوحد ، فإن بقية اقتصادات الدول الأخرى تتأرجح بعد أن فقدت قرارها وأضحت تابعة لمصالح الآخرين . وما تقسيم اقتصادات العالم الى اقتصاد سيّد يوروامريكي على جانبي الاطلسي ، يتم خدمته من كل اقتصادات وشعوب الدول الاخرى الا تجسيداً لتلك النظرة العرقية .

يقسم جورج سوروس اقتصاد العولمة بين دول المركز وهي الولايات المتحدة واوروبا ودول

الاطراف Periphery الدائرة في فلكه . ويرى ان وظيفة دول المركز هي اجتذاب الاموال من شتى انحاء العالم لاسواقه المالية وتقوم دول المركز بإعادة ضخ الاموال الى دول الاطراف بشكل مباشر كالقروض او الاستثمارات المالية ، او بشكل غير مباشر عن طريق الشركات العبر قطرية . وما دامت حركة تدفق الاموال هذه من الدول كافة الى المركز ، واعادة ضخها من المركز الى الدول الاخرى مستمرة فإن القوة الهائلة التي تنتج عن حركة الدوران هذه تلقى بظلالها وتتفوق على أكثر المؤثرات الاخرى . ويرى ان احداث الانهيارات في اقتصادات دول الاطراف قد اتت بالخير على اقتصادات دول المركز ، لولا انها زادت عن حدها ، مما جعلت من هول المصائب الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول حافزاً لها للتفكير بالخروج من ذلك النظام الذي سبب لها الكوارث والازمات . ولقد ألف جورج سوروس كتاباً في أواخر سنة ١٩٩٨ وكتب العديد من المقالات في كبريات الصحف والمجلات العالمية عن «أزمة الرأسمالية العالمية» كما أسماها حيث عبّر عن مغالاة وانحراف النظام المعلومالي بطريقة متطابقة مع اكثر ما توصلنا اليه في هذا الكتاب من استنتاجات ، وقد أبدى خشيته من انهيار هذا النظام اذا ما بقي على هواه كما هو في الوقت الحاضر . يقول جورج سوروس : «قبل أقل من ستة شهور كان النظام المالي العالمي على شفير الهاوية ، وكان ذلك النظام لا يبعد سوى ايام قليلة عن الانهيار التامة وحقيقة الامر ان اقتصادات كثيرة من الدول النامية قاست هبوطات حادة كما لم يحصل الا أيام الكساد العظيم . ولقد اصاب البؤس شعوب بلدان مثل اندونيسيا وتايلند . ولكن تلك الشعوب بعيدة جداً عنا . . . ثم ان اقتصادات دول المركز الولايات المتحدة واوروبا- قد استفادت من مصائبهم» . ويقول جورج سوروس : «وفي الحقيقة فلقد استفاد اقتصاد الولايات المتحدة وذلك بتدني اسعار المواد الخام ، وكذلك انخفاض اسعار المستوردات الاجنبية من تلك البلدان التي وقعت ضحية الانهيار الاقتصادي» . ويضيف : «لنقولها بصراحة : هناك خياران امامنا فإمّا ان نصحح وننظم قوى الاسواق المالية العالمية عن طريق عمل عالمي ، والا فالخيار الثاني سيدفع الدول لتصبح صمامات أمان تسمح للمال العالمي لدخول بلدانها ، وتمنع من خروجه متوخية مصالحها ، وبذلك يتم تعطيل عمل النظام المالي العالمي الذي يتمتع بإمكانية الحركة والدوران السريعين . . . ان هناك حاجة ملحة باعادة التفكير واصلاح النظام الرأسمالي العالمية وإني أخشى ان تؤدي النتائج السياسية الناتجة عن الازمات المالية الاخيرة الى انهيار النظام الرأسمالي العالمي برمته» . اذن فإن تبني جورج سوروس وجهة النظر بضرورة تغيير النظام الرأسمالي المالي العالمي الحالي قد أتى من خشيته من انهيار ذلك النظام ما لم يتم ادخال

التعديلات عليه ، وهو ، الذي قهر بنك انكلترا المركزي ، وكان احد الاسباب الهامة في بداية الازمة المالية في جنوب شرق آسيا ، وخشيته تنبع من خوفه على انهيار نظامه الرأسمالي لا على مئات الملايين من الشعوب المنكوبة من مغالاة وظلم ذلك النظام .

ان حضارة العولمة والتي اسميناها الرأسمالية المعلوماليّة قائمة على المطامع والجشع ، وكلاهما غريزتان جاءت كافة الاديان والمبادئ والقوانين الاخلاقية لتحد من الافراط في ممارستهما . ولكن عندما تم فصل العرى والروابط القائمة بين الاقتصاد من جهة ، والاخلاقيات والقيم الانسانية من جهة اخرى ، اصبح العالم الذي يمتلك القوة المعلوماليّة التكنولوجية القابلة للتفجر ، او وسائل التفجير النووي الفعلية والتي يديرها أناس بعضهم محبط يتضور جوعاً ، كما هو الحال في روسيا ، اصبح هذا العالم على درجة من الخطورة تزيد عما يمكن للمضاربين الجشعين ان يفهموها ، او أن يعترفوا بها . ان ما يجب البحث عنه والسعي الى تحقيقه هو نظام يقوم على مبادئ العدل يُسخّر النمو الاقتصادي لخدمة المجتمع ، لا الانجرار وراء نمو اقتصادي احمق يتم تجيير نتائجه الى فئة قليلة جشعة بغض النظر عن تكلفته على البشرية وما يجلبه عليها من ويلات .



١١ دولاراً : «هو المبلغ الذي تدفعه الدول النامية على صورة خدمة الديون مقابل كل دولار واحد تحصل عليه على صورة مساعدات» .

٣٠,٠٠٠ شخص : «هو عدد الموظفين الاندونيسيين لمصنع نايك (NIKE) للاحذية الرياضية ، والذين يقل اجمالي مرتباتهم السنوية عما يتقاضاه نجم كرة السلة الامريكي مايكل جوردان Michael Jordan لقاء ظهوره في الاعلان عن هذه الاحذية» .

عن مجلة تايم الاميركية

١حزيران ١٩٩٨

«إلى عهد قريب فقط ، كان الجميع متفقين على ان التجارة الحرة المطلقة في رأس المال مطلوبة كالتجارة الحرة في البضائع . والان اخذ وزير الخزانة روبرت روبن Robert Rubin على نفسه عهداً بإصلاح البنية الهيكلية للنظام المالي العالمي الذي جعل دول شرق آسيا تتهاوى بسرعة كبيرة . وذلك يعني ، بلغة إنجليزية صريحة ، انه يحاول أن يحدد وسيلة ما لاحتواء الدمار الذي يمكن ان تسببه الاموال المضاربة .

لعله يعني في المرة الاخرى . . . ولعلنا نلتمس العذر ونسامح الملايين من العاطلين والمحرومين الجدد في شرق آسيا اذا نظروا للعملية بما يمكن تسميته تأدباً بالمشاعر المختلطة . لقد قال احد صناع السياسة الكبار في جنوب شرق آسيا الاسبوع الماضي عندما قيل له ان واشنطن تتدارس النتائج التي تعود بها حركة رؤوس الاموال بحرية« ان هذا امر شيق وممتع ، ان لدينا الملايين من العاطلين عن العمل بينما يزحف الاجانب على انقاض ما تبقى من شركاتنا للانقضاض عليها بأسعار منخفضة جداً ، وتسود اعمال الشغب والحكومات تنهار في كل مكان ، والان تقولون لنا انها كانت غلطة كبرى . شكراً » .

ان المرارة يمكن تلمسها وفهمها ، ولكنها لا تنتقص من حالة الاستعجال التي تقتضيها المهمة . ومن الافضل الآن تعليق الامال بأن يتمكن روبرت روبن وشركاه من اعادة الجني النووي الذي ترعرع خلال التسعينات الى القمقم ، وبذلك يكون محظوظاً اكثر من روبرت اوبنهايمر Robert Oppenheimer الذي لم يستطع ذلك اذ ان أي اطلاق في المرة المقبلة نحو طوكيو مثلاً ، سيأخذ بقية العالم إلى مصير مظلم لا يعلم احد مداه » .

عن مجلة نيوزويك

١ حزيران-يونيو ١٩٩٨

الفصل الأول

العالم الذي يستطيع ان يقول «لا»

شهد الربع الاخير من القرن التاسع عشر تسارعاً في الثورة الصناعية في الولايات المتحدة ، تماماً كما شهد الربع الاخير من القرن العشرين تسارعاً في الثورة المعلوماتيّة .

وقد تسارعت الثورة الصناعية جراء اختراعات فنية جديدة ساعدت ايضاً على تغيير الوسائل والاساليب والامكانيات الادارية . وعندما حل عصر ثورة المعلومات لم يتعرف عليه الناس بوضوح وقد اسماه بعضهم ثورة ما بعد العصر الصناعي الى ان ظهرت وسائله المتمثلة في اجهزة الكمبيوتر والاتصالات حيث فرضت سيطرتها وتمت صياغة عبارة ثورة عصر المعلومات . ويعلمنا التاريخ بأنه لم يكن سهلاً ابداً ادارة الثورات او التنبؤ بها . اذ انها تتخذ دورتها الخاصة بها وتطلق القوى المنبثقة منها . ولم تتوقف الثورات ابداً عندما اراد لها الثوريون ان تفعل ، وفي حالات كثيرة انقلبت الثورات ضدهم . وخلال الثورة الصناعية التي شهدها القرن التاسع عشر تمخضت عنها نتائج وآثار اقتصادية وسياسية واجتماعية عميقة الاثر كان معظمها خارج دائرة التنبؤات .

وشهد الربع الاخير من القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة ركودين كبيرين فضلاً عن اضطرابات عمّالية واستياء الناس من الاحزاب السياسية القائمة . ومن ظواهر واعراض الثورة الصناعية وبهدف زيادة الطلب ، عمد اصحاب النفوذ والسلطات الى اختراع ثقافة جديدة كلياً هي ثقافة الاستهلاك . وتمّ تغيير القيم الاجتماعية على نحو اطلق العنان للرغبات و الشهوات لتسويق الاستهلاك والترويج له ، وقد لجأت اميركا ايضاً الى الامبريالية الاستعمارية (وهذا هو نفس تعبير الانسيكلوبيديا بريتانيكا) في نهاية ذلك القرن . اما النتائج التي تمخضت عنها الثورة الصناعية في القرن العشرين فقد تمثلت في حربين عالميتين . وقد وقع خلال الفترة الواقعة بين هاتين الحربين ركودان كبيران ، كان الاول معتدلاً نسبياً وجاء في مطلع العشرينات ، أما الثاني فقد حل عام ١٩٢٩ وهو الاضخم والاكثر عمقاً .

واستدعى الأمر ان تنبري «قوى الحكومة» بدلاً من «قوى السوق» لاخراج الولايات المتحدة من ذلك الكساد العظيم ، وحتى ذلك لم يكن كافياً ، وتدليلاً على ذلك فقد بلغ حجم الاقتصاد الاميركي عام ١٩٣٩ ما لا يزيد ، ان لم يقل ، عما كان عليه قبل عقد مضى وتحديدا عام ١٩٢٩ . واحتاج الامر الى خوض غمار حرب عالمية ثانية وتخطيط دقيق ومحكم اعدته النخبة في الولايات المتحدة لتحاشي تكرار دورة تذبذب النشاطات الاقتصادية على صورة كساد كبير بعد ان تضع الحرب الكونية الثانية اوزارها . وهكذا وجدنا ان اوروبا المدمرة واليابان المحطمة وغيرها من الدول التي كانت مسرحاً لاحداث الحرب العالمية الثانية ، كانت كلها تقبع في خراب وفي امس الحاجة الى الطاقة الانتاجية الزائدة في الولايات المتحدة لاعادة اعمار ما دمرته الحرب . فإذا كانت الثورة الصناعية في الولايات المتحدة قد بدأت حقيقة حوالي العام ١٨٥٠ واستمرت اثارها لما يزيد عن ١٠٠ سنة ، فإن الشيوعية ، كما نبين في هذا الكتاب ، كانت واحدة فقط من هذه الاثار الجانبية وتذكيراً دام ٧٠ عاماً بأن الرأسمالية والمادية والبالغ عمرها ٥٠٠ سنة لم تف بوعودها حتى الآن . ان الرأسمالية والشيوعية وجهان لعملة واحدة هي المذهب المادي واختلافهما فقط على توزيع الثروات .

ويمكن ان تكون ثورة المعلومات قد بدأت في القرن العشرين على نحو صامت اواخر الخمسينات عندما تساوت أعداد ذوو الياقات الزرقاء من العمال مع الموظفين ذوي الياقات البيضاء لاول مرة في التاريخ . ولقد أدت ثورة الفضاء والابتكارات في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية الى خلق تكنولوجيات وامكانيات وفرص جديدة لادارات وقدرات حديثة جعلت من الامر غير القابل للتفكير فيه سابقاً امراً ممكن الحدوث .

ومن اجل الحيلولة دون تكرار حالات كساد عظيم مرة اخرى قرر الباحثون النخبة فُي الولايات المتحدة والذين يرسمون السياسات الاقتصادية انه من اجل تمكين الاقتصاد الاميركي من العمل بدون ضغوط ، او بالحد الادنى من الضغوط ، فإنه بحاجة الى مجال اكبر ورقعة اوسع فاقترحوا رؤية لاقتصاد عالمي يتم تطبيقه في اعقاب الحرب العالمية الثانية واوجدوا له المؤسسات المالية الدولية (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) الى جانب المؤسسة السياسية التي تدعو الحاجة الى وجودها ، وهي الامم المتحدة ، من اجل ادارة هذه الرؤية العالمية وتوجيهها . اما المنطقة الكبرى (Grand Area) فقد اعتبر وجودها ضرورياً كأسواق لاستيعاب البضائع الاميركية من جهة وموارد للمواد الخام من جهة اخرى .

وقد ساعدت القفزات العلمية التكنولوجية على جعل السيطرة على العالم اسهل ، كما

ان هذه التكنولوجيات التي حفل بها عصر المعلومات ساعدت على اضفاء الطابع المادي البحت على الرؤية الخاصة بالعولمة . ولم يعد ضرورياً التواجد او الاحتلال العسكري او الاستعمار المباشر لتكريس وتحقيق الاهداف المتمثلة في استنزاف ثروات الشعوب الاخرى ومواردها الطبيعية ، اذ يمكن تحقيق ذلك الان من خلال وسائل واساليب ادارية غاية في الذكاء . واصبح المتعولمون من بلدان المستعمرات السابقة حلفاء طبيعيين مع اقطاب العولمة خارج اقطارهم بغض النظر عن جنسياتهم لتشابه مصالحهم وتطابقها ، وحيث تمكن هؤلاء المتعولمون المحليون في الحكم ، مارسوا سياسات العولمة لتوافقها مع ايديولوجيتهم التي اكتسبوها ايام الاستعمار ، او اثناء فترة الينوع في الاستقلال لدولهم . فأصبح بعضهم يحمل اسماً وملامح وطنية ولكن برامجه وثقافته ومصالحه مرتبطة في خارج الحدود مع المتعولمين العالميين .

وكانت وسائل التكنولوجيا الحديثة من كمبيوتر واجهزة اتصالات وغيرها من الروافد المهمة لثورة عصر المعلومات التي جرت في القرن العشرين ، وهكذا نشأت ثورة اخرى جديدة اندمجت مع ثورة التمويل العالمي التي اعقبت الالغاء من جانب واحد (عام ١٩٧٣) للارتباط بين الذهب والدولار (طبقاً لاتفاقية بريتون وودز) وخلق وسائل مالية جديدة من قبل المستثمرين المضاربين والممولين في منأى عن اية رقابة او سيطرة حكومية او قوانين مقيدة . وكان الممولون العالميون يلتزمون ضبط النفس عندما كانت الشيوعية حية ترزق ، وما ان لفظت الشيوعية انفاسها الاخيرة حتى كشفت الطبيعة النهمة الوقحة والفجة لدى المضاربين العالميين عن شرورها وانطلقوا دون رادع .

وعندما رأت الطبعة الانجلوأميركية للرأسمالية نفسها دون اية منافسة ايدولوجية ، لم تعد راغبة في وجود أي شكل من اشكال الرأسمالية يقف في وجهها حائلاً دون تحقيقها لاهدافها . وكان النمط الياباني للرأسمالية قد جسد شيئاً من الثقافة اليابانية لسيطرة المجموعة على الفرد واستطاع توفير العمالة الكاملة ضمن نظامه الذي عمل على نحو مختلف ووفر رؤوس اموال رخيصة الكلفة للمساعدة على تحقيق نسبة تشغيل كاملة . والان فإن النمط الانجلوأميركي لا يريد أي شيء من ذلك ، كما ان كثيراً من هذه القيم اليابانية الخاصة تعتبر حجر عثرة امام ما يسمى التجارة الحرة . ومع ان النظام الياباني قد اوجد مجتمعاً يتمتع بعدالة اكبر ويخلو ، على وجه الخصوص ، من الفقر مقارنة بالنمط الانجلوأميركي ، الا انه اليوم يتعرض لهجمات شرسة ومتوحشة . ويعزى الى ذلك تعرض النمط الاقتصادي الكوري الى الهجوم ايضاً لانه سار على خطى النظام الياباني . ان نمط

الرأسمالية الانجلوأميركية القائمة على الرأسمالية المعلوماليّة لا يستطيع احتمال المنافسة سواء من قبل انماط اخرى من الرأسمالية او من ايدولوجيات اخرى قد تكون لديها اختلافات في المفاهيم حول القيم والمبادئ الاقتصادية او الاجتماعية

ان ثورة معلومات القرن العشرين والثورات الموازية لها والتي اوجدتها تسير على نحو جامح وقد تخرج عن حدود السيطرة فإذا كانت ثورة القرن التاسع عشر قد استتبعت فترتين من الكساد في القرن نفسه ، وحربين عالميتين في القرن العشرين وفترتين من الكساد بين هاتين الحربين كهزات لاحقة للهزة الرئيسية ، فما هي الهزات لثورة المعلومات هذه ، وما هي المدة التي ستستغرقها ؟ هل الرأسمالية العالمية المعلوماليّة حقيقة هي النموذج الذي يستحق ان ينتشر في مختلف أصقاع العالم وتحت مسميات مختلفة وبواسطة مؤسسات مختلفة ايضاً ؟ ما هو البديل وما هو مستقبل العولمة الاقتصادية ؟

لقد بدأ كثير من الاقتصاديين حول العالم بإجراء مناقشات جادة وخطيرة لهذه التساؤلات . اننا لسنا بحاجة الى ١٠٠ عام من الهزات والى كوارث عالمية لكي نكتشف الخلل في عمل النظام الحالي . ومن بين هؤلاء الجادين كان الكثير من المخلصين والاساتذة الاميركيين ذوي المؤهلات العليا والذين هم من رجالات المؤسسة الاميركية . وعلى سبيل المثال فإن ليستر ثورو Lester C. Thurow الذي الف كتابا بعنوان «مستقبل الرأسمالية» هو استاذ اقتصاد وعميد سابق في جامعة MIT العريقة وتتصدر الصفحة الاولى من الكتاب مقولة صينية لشخصية غير معروفة جاء فيها :

«نحن كسمكة كبيرة استخرجت من الماء تتخبط وتضرب بذيلها لعلها تجد طريقها الى الماء من جديد . وفي حالة كهذه فإن السمكة لا تعرف اين ستؤدي بها حركاتها تلك ، انها تحس فقط بأن وضعها القائم غير قابل للاحتمال وان شيئا ما يجب محاولته!» وفي حقيقة الامر فإن وضع الاقتصاد والمال العالمي وقواعد السوق الخاصة به حالياً كلها غير قابلة للاحتمال ، وان السعي للعثور على بديل أفضل هو ما يرمي اليه وضع هذا الكتاب .

ويقول ثورو : «لقد بدأ التشرد في الولايات المتحدة أواخر السبعينات ، وفي البداية رأى بقية العالم الصناعي هذا التشرد على انه ظاهرة شاذة ولكنها علامة مميزة لسوء التوزيع وانعدام العدالة الاجتماعية الاميركية . ولكن التشرد قد استشرى الان ليعم بقية دول العالم الصناعي» . وجاء في بعض التقديرات ان عدد المشردين ومن لا مأوى لهم في الولايات المتحدة يربو على عشرة ملايين شخص! ان الرأسمالية المعلوماليّة الانجلوأميركية التي تعتبر الولايات المتحدة رأس الحربة بل القوة الضاربة لها ، لا تصدر فقط سلعها الى العالم بل

طريقتها وانماطها المعيشية ايضاً ، وذلك تم تحقيقه من خلال التنسيق مع وسائل الاعلام . وكانت النتيجة ان اكثر دول العالم اليوم تتبع الانماط السلوكية الاجتماعية والاقتصادية التي تسير عليها الاسرة الاميركية او انها تتمنى ذلك . وكتب ثورو تحت عنوان «القدرة الاقتصادية للعائلة على البقاء» : «ان بنيان الاسر الهيكلية آخذ في التفكك على مستوى العالم اجمع . فاليابان فقط هي التي تتحدى الاتجاه نحو مزيد من حالات الطلاق وانجاب الاطفال خارج اطار الزواج . اما في أي مكان آخر ، فإن نسب الانجاب في صفوف السيدات غير المتزوجات قد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً . اما على المستوى العالمي ، فإنه خلال الفترة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٢ تضاعفت نسب المواليد من الامهات غير المتزوجات في الفئة العمرية بين ٢٠-٢٤ عاماً ، بينما تضاعفت هذه النسبة اربع مرات في الفئة العمرية من ١٥-١٩ عاماً »

وتجدر الاشارة الى ان الاقتصاد الاميركي هو الاقتصاد الضخم الوحيد الذي يحقق نمواً حقيقياً ، ولكن منافع هذا النمو تتوجه في الغالب لتصب في جيوب الافراد الاثرياء المترفين « في اميركا نجد ان ما نسبته ٣٢٪ من مجموع الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين ٢٥-٣٤ عاماً يتقاضون من الراتب ما يقل عن المبلغ الضروري واللازم لابقاء عائلة مكونة من اربعة افراد فوق مستوى خط الفقر . ويتعين على الامهات ان يتوجهن الى العمل اذا ما ارادت الاسرة ان تحقق لها مستوى معيشياً مقبولاً ، ومع ذلك فإن الزوجات يتلقين رسالة مزدوجة : اذهبي الى العمل لتحقيق الدخل الذي تحتاجه الاسرة ، ولكن ابقي في البيت للعناية بالاطفال» . وفي عرف الرأسمالية «لم تعد الاسرة نظاماً للضمان الاجتماعي حيث استبدلتها الدولة ولن تعود الاسرة الى ممارسة هذا الدور والاضطلاع بهذه الواجبات حتى لو تراجعت الدولة عن موقفها وبلغة الرأسمالية يمكن تلخيص الموقف بالقول ان الاطفال تخلوا عن دورهم (كمصدر لتحقيق الارباح) ليصبحوا (مصدراً لتحمل التكاليف) . اذ ما زالوا بحاجة الى الابوين ولكن الاباء لم يعودوا بحاجة للاطفال ».

ادوارد ان . وولف Edward N. Wolff استاذ الاقتصاد بجامعة نيويورك ومؤلف العديد من الكتب ، قال في كتابه الذي يحمل عنوان «القمة الثقيلة» Top Heavy « انه في عام ١٩٨٩ امتلكت نسبة واحد بالمائة من اغنى العائلات الاميركية مصنفة حسب درجة ثرائها المالي - ٤٨٪ من اجمالي الثروة في الولايات المتحدة » . ويضيف «وان زيادة التفاوت والبعد عن المساواة في تقسيم الثروات وتوزيعها خلال الفترة بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٩ داخل الولايات المتحدة لم يسبق لهما مثيل من قبل . والفترة الاخرى الوحيدة التي شهدت

تفاوتاً في الثراء الاسري وارتفاعا فيه كانت بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٩ .

وتم تعويم هذا التفاوت بشكل رئيسي من خلال زيادات مفرطة على قيم الاسهم التي انهارت في نهاية الامر عام ١٩٢٩ وادت الى حدوث الكساد الكبير الذي شهدته سنوات الثلاثينات من هذا القرن »

وسعى الناس ، في غمرة التسارع الذي شهدته الثورة الصناعية ابان الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، الى ايجاد بديل للحزبين القائمين في ذلك الوقت وهما الجمهوري والديمقراطي . وتم تأسيس حزب ثالث : هو حزب الشعب الذي كان له ممثلون واعضاء في مجلس الشيوخ تم انتخابهم في الكونغرس الاميركي ، وكان هذا الحزب يتوق الى انتخاب رئيس للولايات المتحدة من بين صفوفه . وعلى نفس المنوال فلقد كانت عدة برامج تلفزيونية قليلة مع روس بيرو Ross Perot كافية لخلق محاولة جديدة لتأسيس حزب امريكيٌ ثالث رشح روس بيرو للرئاسة ضد جورج بوش George Bush و بيل كلينتون Bill Clinton ان روس بيرو في لحظة معينة حاز على تقديرات اثناء استطلاعات الرأي الاميركي اعلى مما حصل عليه كل من جورج بوش وبيل كلينتون ، ولكن المشكلة كانت ان بيرو لم يكن الرجل المناسب لقيادة مثل تلك الحركة .

فإذا كانت الرأسمالية الكلاسيكية بما فيها من التفاوت المطلق وعدم المساواة خلال العشرينات من هذا القرن قد انتهت بحلول الكساد الكبير ، فهل علينا ان نتوقع كساداً مثله الان ؟ ونقول في هذا الكتاب ان دورات النشاط الاقتصادي في الماضي ما زالت تحدث حالياً ، ولكن يجري تمريرها من خلال نفوذ وسلطات امبراطورية الولايات المتحدة ومن خلال عمليات العولمة ، الى دول اخرى . ويمكن ان تكون الازمات التي شهدتها الاسواق المالية الاسيوية مؤخراً وتدني اسعار النفط والاضطرابات الاقتصادية ناتجة عن تصدير دورة الكساد الى هذه الاقتصاديات خارج حدود الولايات المتحدة فعندما انهارت الشيوعية ، كان مؤشر نيكاي Nikkei للاسهم اليابانية يقف عند ٣٨٩١٦ في ديسمبر كانون الاول عام ١٩٨٩ ، وها هو يتراجع ليصل الى حوالي ١٣٥٠٠ عند منتصف شهر اكتوبر لعام ١٩٩٨ ، وبالمقابل ارتفع مؤشر داو جونز Dow Jones خلال نفس الفترة من حوالي ٢٧٠٠ عام ١٩٨٩ الى حوالي ٨٠٠٠ . فهل هذه هي لعبة الصفر حيث الاموال التي يمنى بخسارتها احد الاطراف في مكان ما من الكرة الارضية يكسبها طرف اخر في مكان اخر من العالم ؟ وهل الامر من قبيل الصدفة او التزامن ان يحصل هذا عند بداية النظام العالمي الجديد لفترة ما بعد الشيوعية ؟

في كتابه الذي يحمل عنوان «عندما تحكم الشركات العالم» قال دايفيد كورتين David C. Korten انه ينحدر من عائلة من الطبقة العليا ، ودرس الموسيقى وعلم النفس وحصل على شهادتي الماجستير والدكتوراة في الادارة من جامعة ستانفورد ، وخدم في فيتنام وفي مكتب سكرتير الدفاع الجوي ومكتب وزير الدفاع ثم انضم الى هيئة التدريس في جامعة هارفارد واراد بعد ذلك ان يخدم بلاده ويخدم العالم لذلك انضم الى مؤسسة فورد والوكالة الاميركية للتنمية الدولية ، ولذلك يمكن القول انه تحدر من جذور محافظة للغاية . وبعد تجوال طويل في دول العالم المختلفة تأكد لديه «ان الرؤية العلمية الغربية لعالم ميكانيكي اوجد اغترابا فلسفيا عن طبيعتنا الروحية والمفاهيم المتأصلة لدينا . . . واستعيض عن السعي وراء الوفاء بالمتطلبات والاحتياجات الروحية بالانجرار وراء الاموال من خلال استحواذ النمط الاستهلاكي الكامل بطريقة تؤدي الى تدمير الذات من جهة واللهاث وراء الثروات من جهة اخرى .»

في كتابنا هذا نوهنا الى محاولة الولايات المتحدة تسويق نظامها هذا على العالم برمته ونتساءل عما إذا كان هذا النظام هو ما يريده العالم فعلا . وقد لاحظ كورتين «ان نفس السياسات التي كانت الولايات المتحدة تتبناها وتدافع عنها وتروج لها في دول العالم قد خلقت عالما ثالثا ضمن حدودها نفسها فيما تزايدت الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، ومن ثم الاعتماد على الديون الخارجية ، فنيويورك مثلاً باعتبارها مركزاً عالمياً رئيساً للنفوذ الاقتصادي ، الا انها تبدو بكثير من مزايا دول العالم الثالث المعاصر ، والجيوش التي تجوب الشوارع في المدن من العاطلين والمشردين ، مقارنة مع انماط الحياة الباذخة المترفة للاغنياء والمشهورين وجنبا الى جنب مع حكومات مشلولة لا حول لها ولا قوة وعنف لا يميز بين واحد وآخر» .

أما كتاب «ارض الرغبة» Land of Desire لمؤلفه ويليام ليك William Leach فهو واحد من افضل الكتب حول تاريخ الاستهلاكية وكيف تم خلق ثقافة الرغبة او الاستهلاك . «ففي العقود التي اعقبت الحرب الاهلية الاميركية ، بدأت الرأسمالية الاميركية بإفراز ثقافة متميزة غير ذات صلة بالقيم التقليدية للاسرة والمجتمع ، كما افتقرت هذه الثقافة الى اية علاقة او ارتباط بالدين او المعتقدات مبتعدة عن التمسك بالتقاليد المرعية المقررة فضلاً عن تجاهلها للديمقراطية السياسية ، كما ان الملامح الرئيسة لهذه الثقافة تتلخص في الاستملاك والاستهلاك كوسيلة لتحقيق السعادة مذهباً لهذه الثقافة الجديدة ، وكذلك اضفاء طابع اطلاق الشهوات واعتبار قيمة النقود هي المقياس الحاسم لكافة القيم في المجتمع» . كما

كان ايجاد هذه الثقافة ايضا من «نتائج التحالفات التي قامت بين المؤسسات المتنوعة والمختلفة ، الاقتصادية وغير الاقتصادية والتي تعمل معاً في دائرة مغلقة من العلاقات لتعزيز وفرض هيمنة الرغبة . . . »

ويحلل ويليام غرايدر William Greider وهو مؤلف لعدة كتب ومساعد مدير تحرير سابق في صحيفة الواشنطن بوست في احد كتبه تحت عنوان «من الذي سيبلغ الناس» Who Will Tell The People ، يحلل كيفية اداء النظام السياسي الاميركي والحكومة الاميركية لواجباتهما . وقال «ان الرسالة الصريحة التي يعلنها هذا الكتاب هي ان الديمقراطية الاميركية تعاني من المشاكل العميقة اكثر مما يود معظم الناس الاعتراف به . وخلف الوجه الزائف الذي يدعو الى الاطمئنان تم افراغ معارك الانتخابات الاعتيادية والمعاني الجوهرية لضبط النفس من مضامينها . وما يقبع خلف الاطار او القشرة الرسمية هو تحطيم منظم للقيم المدنية والفضائل التي نسميها الديمقراطية» . واضاف «انه في اعلى المستويات من الحكم ، فان سلطة اتخاذ القرار قد سحبت من ايدي الكثرة الى القلة» .

ان طبقة نسبتها واحد بالمائة One Percent Class تمسك بمقاليد السيطرة على الاموال والاعلام وتسويق السياسيين والتشريعات . وتستحوذ هذه الطبقة على بناء النفوذ العالمي وتتربع على عرش النظام المالي الجديد القائم على المعلوماليّة . ومن خلال السيطرة على هذه العناصر الثلاثة الاموال والاعلام والتسويق فإن هذه الطبقة تسيطر على العالم من خلال حفنة من المؤسسات عبر القطرية وتوجه اقتصادا تعتبر بعض مؤسساته وشركاته اكبر من اقتصاد الاتحاد السوفييتي عندما كان الاقتصاد الموجه موصوفاً بأنه شر مستطير . ومع ان الاسواق المفتوحة والتجارة الحرة تمثلان ركيزتين من الركائز التي حملتها الرأسمالية الانجلوأميركية المعلوماليّة ، فان اكثر من ٥٠٪ من تجارة الولايات المتحدة يتم اجراؤها ضمن الاسواق المغلقة التي تسيطر عليها تلك الشركات عبر القطرية . وقال غرايدر في كتابه «عالم واحد» : «انه طبقاً لتقديرات اقتصادية مرموقة ، فإن اكثر من ٤٠٪ من الصادرات الاميركية وحوالي ٥٠٪ من الواردات الاميركية ، هي في الواقع سلع لا تدخل مناطق السوق المفتوحة او التجارة الحرة ، بل يقتصر مردودها من خلال هذه القنوات غير الرسمية للشركات عبر القطرية» . وهكذا فإن الممولين وارباب الشركات الكبرى ذوي النشاط العالمي احرار في الاتجار كيفما يشاؤون سواء ضمن او خارج نطاق شركاتهم عبر القطرية ، بيد ان ٩٩٪ من الاخرين ليس مسموحاً لهم ان يدخلوا التجارة الحرة ضمن قنوات الشركات التي يمتلكونها . صحيح ان الجميع متساوون ، ولكن يبدو ان بعض الناس «اكثر تساوياً» من

غيرهم ! فعلى شركات الدول النامية ان تتنافس مع شركات قد تكون في اغلب الاحوال اكبر من مجمل الدخل القومي لبلدها بأكمله ، عبر اسواق مفتوحة للبعض ومغلقة لهم .

لقد بلغ حجم مبيعات الشركات متعددة الجنسيات عام ١٩٩١ ما يعادل ٥,٢ تريليون دولار . وسجل اجمالي التداول بالعملات الاجنبية مطلع التسعينات نمواً ليصل الى اكثر من ١,٢ تريليون دولار يومياً وهو ضعف ما كان عليه التداول اليومي عام ١٩٨٩ . «وعلى الرغم من الحجم المذهل فإن التداول المالي عبر الحدود يتم في الغالب من قبل مجموعة صغيرة للغاية ، اذ يقوم بهذه التحويلات اكبر ٣٠-٥٠ مصرفا عالميا الى جانب حفنة من السماسرة الرئيسيين» . وتمتلك طبقة الواحد بالمائة النفوذ والسيطرة على الاعلام . وعندما كتب بين باغديكيان Ben Bagdikian العميد الفخري لكلية الصحافة بجامعة كاليفورنيا ، الطبعة الاولى من كتابه «احتكار الاعلام» عام ١٩٨٣ ، كانت اغلبية ملكية الشركات ذات النفوذ الاعلامي محصورة في خمسين شركة ، وعندما اصدر الطبعة الخامسة من كتابه آنف الذكر في العام ١٩٩٧ كان عدد الشركات التي تسيطر على وسائل الاعلام الاميركية قد تقلص الى عشر ، وحتى عندما كان العدد خمسين شركة حذر باغديكيان من خطورة الموقف قائلاً «عندما يسيطر خمسون رجلاً وامرأة ، هم رؤساء شركاتهم على اكثر من نصف المعلومات والافكار التي تصل الى ٢٢٠ مليون اميركي ، فإن الوقت قد حان ليتدبر الاميركيون المصادر التي توفر لهم الصورة اليومية عن العالم و ما يعتريه من احداث !!» ومن خلال امتلاك الاموال والثروات ، وعن طريق امتلاك الاعلام والسيطرة عليه ، فإن ما يتراوح بين ٣٠-٥٠ مصرفاً ، وما يتراوح بين ١٠-٥٠ شركة اعلامية ، يسيطرون على العالم ويصنعون او يحطمون السياسيين والحكومات . ان السيطرة والتزاوج بين الاعلام والمال قد اوجدا ما نراه اليوم من الرأسمالية المعلوماليّة ، ذات النفوذ الهائل الى درجة مرعبة ، فلو قررت هذه شن اعتداء على دولة او منطقة ما ، فإن بإمكانها إطلاق عنان قوى يصعب تصديقها وتعادل قوتها قوة القنابل النيوترونية التي صممت خلال فترة الحرب الباردة . ان مثل تلك القنابل قد تودي بحياة سكان مدينة او بلد بأكمله ولكنها لا تحدث اية اضرار بأية ممتلكات او موجودات اخرى . وبعد ان تضع حرب ما اوزارها ، فإن «الفائزين» سيكون كل شيء من نصيبهم . والآن يمكن توجيه «القنابل المالية المعلوماليّة» نحو أي بلد لتتركه خراباً ودماراً دون اطلاق رصاصة واحدة ، فأجهزة الكمبيوتر التي تعمل بشكل ذاتي تستطيع في غضون ثوان قليلة ان تسحب المليارات من اموال المضاربين العالميين ، لتترك البلد محطماً مدمراً بعد ان تستنزف احتياطياته وتطيح بعملته الوطنية وتسبب اخفاقاً في تسديد

التزامات الديون ليتم اخضاع اقتصاد هذا البلد الضحية في نهاية الامر الى حقيبة انقاذ «صندوق النقد الدولي» . اما الوصفات التي ستنطوي عليها هذه الحقيبة فسوف تؤدي الى برامج التقشف وافلاس الشركات ، عندها تعمد الشركات والمستثمرون متعددو الجنسيات الى إهتبال الفرصة للانقضاض على بقايا الاقتصاد ليبتاعوها بسعر بخس . ومن اجل فرض القانون والنظام الماليين العالميين ، فإن صندوق النقد الدولي و القوات الاميركية ذات الذراع الطولى هي دائما على اهبة الاستعداد لفرض الامر بالقوة عند اللزوم .

لقد شهد جيلنا كثيراً من المتغيرات الجديدة ، فقد تم استحداث «مذهب الجديد The Cult Of The New » كواحد من أعمدة الاتجاه الاستهلاكي . لقد تم تسويق فكرة ان كل شيء جديد هو افضل على جميع البلدان والثقافات والافراد ، ولكن على المرء ان يكون انتقائيا في قبوله للجديد ، حيث ان بعض الجديد حسن ، وبعضه ليس كذلك . وتهدف سلطات اعلام طبقة الواحد بالمائة الى تسويق وبيع كل شيء بدءاً بالسلع ومروراً بالاشخاص وانتهاء بالافكار . انها تخلق المفاهيم وترسم الصور وتسمى صانعة التماثيل والصور . ويجري بيع الناس اشباه المنتجات وليس المنتجات الحقيقية وصورا للافكار والتشريعات وليست الحقيقية منها ، وكذلك اشباه السياسيين وليس الاشخاص الحقيقيين لهؤلاء السياسيين . ان بيع التماثيل والاشباه بدلا من الحقائق والاشياء الحقيقية لهو تضليل . وان التضليل واعطاء معلومات خاطئة ومضللة بات اليوم صناعة بحد ذاتها . ويمكن لمن تتاح له فرصة التجوال في مختلف بلاد العالم ان يستبين ان العولمة الاقتصادية كما تعرفها الرأسمالية المعلوماليّة لا تخلق عالماً افضل لا في الولايات المتحدة ولا في أي مكان آخر في العالم . ففي الولايات المتحدة يتصاعد القلق الى درجة لم يبلغها ابداً من قبل . ويذكر ان الرواتب الحقيقية للمجموعات ذات الدخل المنخفض هي الان أدنى مما كانت عليه خلال السبعينات ، فاوروبا لم تستحدث أية وظيفة اضافية جديدة منذ العام ١٩٧٢ . اما كوريا فإنها من الناحية العملية كادت ان تصبح آيلة الى الافلاس وتقوم بتسليم زمام اقتصادها الى صندوق النقد الدولي والممولين الدوليين . اما نمور جنوب شرق آسيه فقد استحالوا الى قطط وليس ذلك بالضرورة ، وبصورة كلية ، منسوباً الى مشاكل من صنع ايديهم ، ولكن بسبب الحكم السلبي الذي اصدره المضاربون الدوليون على اقتصاداتهم ومن ثم قاموا بالمضاربة على هذا الاساس بمقدراتهم . وحتى اليابان القوية الجبارة ، سرت شائعات مفادها انها طلبت العون من صندوق النقد الدولي وقد تكون الهدف الثاني . وفي روسيا ، استبدل «الاقتصاد الموجه» الشيوعي باقتصاد موجه آخر يقوم على اموره رأسماليون من

البارونات اللصوص والمافيا ، اما في دول اوروبا الغربية مثل فرنسا مثلا التي كانت تتمتع بنظام امن اجتماعي قوي وكانت ترى التشرد في الولايات المتحدة ظاهرة شاذة تنعكس على الاميركيين الاقل ثقافة ، فقد اصبح لديها الان جيش من المشردين والذين لا مأوى لهم قوامه ٨٠٠ ألف شخص . وفي موسكو ، لم يتلق اصحاب المعاشات التقاعدية وافراد الجيش معاشاتهم الهزيلة والتي لا تقيم الأود- لعدة اشهر .

ان النظام العالمي القائم حاليا يقود العالم من كارثة قومية الى اخرى ، وقد تم اطلاق العنان للقوى الجديدة التي افرزتها الثورة المالية العالمية فيما اخذت تتلاشى وتضمحل المؤسسات المرموقة والتشريعات السليمة ، وبذلك ، لم تعد الدول قادرة على تنظيم هذه القوى الجديدة او السيطرة على الممولين العالميين الذين يسخرون تلك القوى وبالتالي قد يؤدي ذلك الى التدمير الذاتي لهم .

والخلاصة :

* وجد الاستعماريون ان النمط القديم للاستعمار المباشر تتزايد كلفته يوما بعد يوم ويزداد صعوبة حيث انبثقت حركات تحرر وطني في معظم المستعمرات ، ولقد ابتدع هؤلاء نظاما عالميا جديدا ذكيا يدار عن بعد بما مكنته الاختراعات والتكنولوجيات الحديثة من وسائل اتصال وتواصل وادارة وتتم ادارة هذا النظام العالمي بواسطة ادوات السيطرة المالية التي تم وضعها في بريتون وودز وادوات السيطرة السياسية وهي الامم المتحدة عبر متعولمين وطنيين انصهرت مصالحهم مع مصالح النظام الجديد .

* ان للعولمة فوائد جمّة ، فلقد كانت حضارة المسلمين هي اول حضارة عالمية ، فإذا كانت العولمة لتقريب الامم والشعوب فخير وأبقى فهي تساهم في التفاهم بين شعوب الارض .

* ان مثار تخوفنا وبحثنا هنا هو العولمة الاقتصادية القائمة على الرأسمالية المعلوماليّة التي دمجت وسائلها الهائلة التي وفرها عصر المعلومات مع الجشع الشديد لخلق هذا الشيء الهائل المخيف تحت اسم العولمة وهو ما اعطاها سمعة سيئة .

* ان الرأسمالية المعلوماليّة قد اصبحت اقتصاداً عالمياً قائماً على الاستلاب حيث يستولى على ثروات الاخرين من خلال المضاربات والتحريف ، وهو يدوس ويسحق الاقتصاد الانتاجي الذي يقوم بتوفير السلع والخدمات ، وعلى هذا الاساس يمكن وصفه بأنه قائم على السلب والتطفل على الاخرين ، بينما الاقتصاد المنتج اقتصاد حقيقي ، غير ان الاقتصاد المالي العالمي يثقل كاهله ويضاعف اعباءه على نحو متزايد .

* إن دول العالم ، بما في ذلك الولايات المتحدة ، تواجه مشكلة مماثلة : ان فئة او طبقة الواحد بالمائة تسيطر على مقدرات القوى في كافة الاقطار مقابل الـ ٩٩٪ الباقين من الشعب . ان ولاء الطبقة المذكورة ليس ولاء وطنيا ولكنه ولاء خارج حدود بلدانهم . ان طبقة الواحد بالمائة في الباكستان او الصين لديها مصالح وثيقة مع نظيرتها في الولايات المتحدة او المانيا اكثر من تلك الروابط مع بقية شعبهم . وعلى نفس المنوال ، فإن مصالح الـ ٩٩٪ من الشعب في كافة الدول تتفق وتتلاقى لنفس السبب الذي اسلفنا .

لقد وضع الياباني شينتارو ايشيهارا Shintaro Ishihara كتاباً بعنوان «اليابان التي تستطيع ان تقول لا» ، ثم شارك فيما بعد مع رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد Mahathir Mohammad بتأليف كتاب بعنوان «آسيا التي تستطيع ان تقول لا» . اما نحن فإن فكرتنا في هذا الكتاب تتلخص في الرغبة بأن نرى «العالم الذي يستطيع ان يقول لا» للرأسمالية المعلوماليّة . وكان الدكتور مهاتير محمد أول من اتخذ اجراءً ضد المضاربين المسرفين في عملياتهم ، فقد اعلن في الاول من ايلول سبتمبر عام ١٩٩٨ عن ضوابط كاسحة فيما يتعلق بالعملات الاجنبية ومن ضمنها فرض سعر صرف ثابت للعملة الماليزية ووضع حد لقابليتها للتحول خارجياً . وقد اقسم على ان تستمر بلاده في تطبيق قوانين ونظم اسعار الصرف الصارمة حتى لو اضطرت بلاده الى الوقوف بمفردها في الميدان الى ان يبادر المجتمع الدولي لوضع قوانين توفر الحماية للاقتصاديات القومية المنتجة في مواجهة عمليات المضاربات . ولم تستطع الرأسمالية المعلوماليّة ان تتقبل عصيان بعض الدول التي شقت عصا الطاعة على النظام الذي تحاول ان تفرضه ، بكل ما اوتيت من وسائل وسلطات ، باعتباره النمط الاقتصادي العالمي المناسب لكل دول العالم ، وقد اطلقت الرأسمالية المعلوماليّة قواها المنظورة وغير المنظورة في هجوم مسعور ضد قرار قيود العملة الماليزية ، واضطر الدكتور مهاتير محمد الى اقصاء نائبه انور ابراهيم بعد يوم واحد فقط من اعلان هذه القيود . ولما استمر الاخير في هجومه على رئيس وزراء بلاده ، عمد مهاتير الى اعتقال انور ابراهيم يوم ١٩٩٨/٩/٢٠ موجهاً اليه خمس تهم تتعلق بالجنس اضافة الى خمس تهم بالفساد . وانبرت وسائل الاعلام العالمية الى اصدار حكم ببراءة انور ابراهيم من التهم الموجهة اليه حتى قبل ان تجري محاكمته ، وتمنت هذه الوسائل على الدكتور مهاتير ان يتقاعد ويتنحى عن حكمه لماليزيا مفسحاً المجال لامثال انور ابراهيم من المواطنين ذوي الميول عبر القطرية والممتدة الى خارج بلادهم . وبالنسبة لهؤلاء فإن مهاتير لا يتوقف عن تأليب العالم ضد نظامهم الذي يريدونه للعالم ، وكان هو اول من قال « انهم يتهموننا بممارسة المحسوبيات ،

ان التعاون القائم بين الحكومة الاميركية ووول ستريت هو محسوبية» وبعد أشهر قليلة من بيان مهاتير هذا ، نشرت مجلة بيزنس ويك Business Week في عددها الصادر بتاريخ ١٢ تشرين الاول ١٩٩٨ نفس المقولة : «قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بتدبير حقيبة انقاذ لشركة ادارة رؤوس الاموال طويلة الاجل (Long Term Capital Management (LTCM ، وهذا يوضح بجلاء الرياء والنفاق الاميركي المفضوح المتمثل في اعطاء المواعظ والمحاضرات على آسيا حول المحسوبيات والمحاباة في الوقت الذي تقوم هي بممارستها في عقر دارها» .

وخلال منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا باسيفيك (Asia Pacific Economic For-um APEC) ، قررت السيدة مادلين اولبرايت Madeleine Albright ، وزيرة الخارجية الامريكية ، مقابلة عائلة نائب رئيس الوزراء الماليزي المخلوع أنور ابراهيم . ومع ان انور ابراهيم متهم بخمس قضايا بالفساد وخمس قضايا بالشذوذ الجنسي ، وتجري محاكمته ، الا ان السيدة اولبرايت اصدرت حكما مسبقاً بأنه (قائد فائق الاحترام) . ولقد استغربت وزيرة التجارة الماليزية فعلة اولبرايت واعربت عن رغبتها في مقابلة المحقق ستار Starr ، والذي قام بالتحقيق مع الرئيس الامريكي بخصوص كذبه وعلاقاته الجنسية مع لوينسكي . وعندما القى آل غور (Al Gore) ، نائب الرئيس الاميركي ، خطابه في المنتدى ، نقل حرب تآلف واشنطن و وول ستريت خطوة اخرى ضد رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد المتمرد على المضاربين العالميين . ففي خطابه ، حرّض نائب الرئيس الامريكي شعب ماليزيا على الثورة الاصلاحية ضد حكومة ماليزيا المنتخبة شرعياً . كل ذلك لأن رئيس وزراء ماليزيا تجرّأ على ان يتخذ الخطوات اللازمة لحماية اقتصاد بلاده من تقلبات واطماع المضاربين العالميين . ولم يكد ينتهي نائب الرئيس الامريكي من خطابه حتى وصفت وزيرة التجارة الماليزية خطاب «غور» بأنه مثير للاشمئزاز . وكذلك تم انتقاد الخطاب من اطياف واماكن مختلفة من العالم . اما صحيفة سعودي جازيت (Saudi Gazzette) الصادرة في ١٩٩٨/١١/٢٠ فقالت في تعليقها في الصفحة الثامنة «لقد كان نائب الرئيس الامريكي آل غور مجانباً للذوق ، وان لم نقل مجانباً للرصانة ، عندما أعطى محاضرة عن الديمقراطية الى ماليزيا الديمقراطية! وليزيد الطين بلّةً ، فلقد بلغت به الوقاحة حداً ان ترك القاعة بعد القاء خطابه ذلك تاركاً وراءه رؤساء وقادة دول آسيا الباسيفيك الحاضرين مشدوهين مستغربين ، بمن فيهم رئيس الوزراء الماليزي . ولقد اثبت آل غور أن هموم ومشاكل الاقتصاد الشرق آسيوي ليست من اولويات واهتمامات الولايات المتحدة » .

وقد قال سوهارتو Suharto على الملأ ان الوصفات التي يقدمها صندوق النقد الدولي

كانت قاتلة ومهلكة بالنسبة لاندونيسيا ، ولكنه أقصي عن الكرسي قبل ان يقول العالم الان ما سبق ان قاله . ولا تتمنى الرأسمالية المعلوماليّة للدكتور مهاتير محمد اقل مما تعرض له سوهارتو من مصير . اما حماية الاقتصاد الوطني ، فقد اطلق عليها في قاموس الرأسمالية العالمية مبدأ الحمائية Protectionism وتمت ترجمته الى مصطلح كريه باعتباره عملا فاحشا يرتكبه المواطنون ضد نشاطات المضاربين الدوليين وضد نظامهم الاقتصادي العالمي .

ويقول جورج سوروس الان في كتاباته بأن النظام المالي العالمي الحالي هو نظام عمل على هدم اقتصادات دول عديدة ، وكاد يهدم النظام الرأسمالي بأكمله ، ويرى بأن هذا النظام الحالي بحاجة الى اصلاح قبل ان تبدأ الكثير من الدول بأن تقول لا للرأسمالية المعلومالية . وأكثر ما يخشاه سوروس ان يجد الكثير من الدول في تجربة ماليزيا مثالاً يُحتذى به للخروج من نظام العولمة الاقتصادي المعلومالي .

« من سوء الحظ ان اياً من الرأسمالية والديمقراطية ليست ايديولوجية قادرة على الدمج والتوحد ، اذ أن كليهما ايديولوجية عملية تقول بأن الانسان سيكون في وضع افضل اذا اتبع الاجراءات التي توصي بها . ولا تقدم أي منهما اية اهداف عامة يمكن للجميع ان يتبناها ويتم تطبيقها بشكل جماعي ، وتتضمن كل منهما التأكيد على الفرد لا على المجموعة » .

« وفي ادق التعبيرات عن المبادئ والاخلاقيات الرأسمالية ، تعتبر الجريمة نشاطاً اقتصادياً آخر يمكن مقارفته لقاء ثمن باهظ ، اذا ما وقع صاحبه في قبضة رجال الامن . وليس هناك من شيء يمتنع القيام به ، ولا وجود للواجبات والالتزامات . ما هو موجود فقط هو عمليات السوق » .

ليستر ثورو *Lester C. Thurow*
استاذ الاقتصاد وعميد سابق بكلية الادارة في جامعة *MIT*

« رئيس من النبلاء ، هو فرانكلين روزفلت *Franklin Roosevelt* صمم دولة الرفاه الاجتماعي وانقذ الرأسمالية بعد انهيارها في اميركا ، ولو لم تكن الرأسمالية مهددة ، لما حدث أي شيء من هذا القبيل » .

ليستر ثورو

الفصل الثاني

الأوجه الكثيرة للرأسمالية

تتحول الاقتصاديات من نظام الى آخر عندما يتم تحقيق تقدم او خطوات جذرية او تحولات ايديولوجية وتكنولوجية ، ومثل تلك التحولات قد تتمخض عن تغيرات على صورة تطور او ثورة Evolution or Revolution . فمنذ السبعينات من القرن الثامن عشر اطلق اختراع المحرك البخاري وصناعة الاقمشة رصاصة الانطلاق لثورة صناعية ظلت متسارعة وتحدث تأثيرات ذات بعد عميق في المجتمعات الاوروبية واستمرت هذه الفترة حتى الثلاثينات من القرن التاسع عشر .

وظل اقتصاد الولايات المتحدة الى منتصف القرن التاسع عشر يتشابه مع الاقتصاد إبان فترة ما قبل الاستقلال تهيمن عليه الزراعة حيث كان للتصنيع فيه شيء قليل من الاهمية . وكانت الولايات المتحدة تستورد السلع المصنعة التي تحتاجها من انكلترا بشكل خاص واوروبا بشكل عام ، فيما كانت تصدر المواد الخام والمنتجات الزراعية . وقد نجم عن ذلك عجز تجاري تمت تغطيته جزئياً بواسطة تصدير الذهب والفضة ومن خلال اجور الشحن البحري الاميركي ، ولكن معظم هذا العجز قد تمت مواجهته عن طريق الاقتراض قصير الاجل او بيع الاوراق المالية طويلة الاجل مثل تلك الخاصة بشركات سكك الحديد الاميركية . ومع تحسن وسائل المواصلات وظهور المحركات ذات الدفع الذاتي والمصانع ، وصلت الثورة الصناعية اخيراً الى الولايات المتحدة في حدود العام ١٨٥٠ . وكان دور الحكومة الاميركية الاتحادية في فترة ما قبل منتصف القرن التاسع عشر او قبل الحرب الاهلية دوراً غير نشط على الاطلاق حيث كانت معظم نشاطات وسلطات الحكم تدار من قبل الحكومات المحلية وحكومات الولايات . وكانت تسود انماط المجتمع الزراعي الذي كان مطبقاً قبل الحرب الاهلية . ولقد ظهرت بعض التجمعات التي كانت ممتلكاتها توزع على كافة المواطنين فيها لاستعمالها طبقاً لحاجتهم اليها ، فإن هذا النظام الشيوعي قد وجد في الولايات المتحدة حتى قبل ان يظهر كارل ماركس Carl Marx ليعلن عن ميلاد الماركسية .

وقد بدئ التعرف على عبارة الشيوعية لتترابط مع الاشتراكية فقط بعد «الاعلان عن البيان الشيوعي عام ١٨٤٨» Communist Manifesto . وقد اوجد المصلحون الاشتراكيون الامريكيون المجتمعات المملوكة ملكية مشتركة للجميع وكان من افضل هذه المجتمعات ما اقامه روبرت اوين Robert Owen عام ١٨٢٥ في ولاية انديانا تحت اسم نيو هارموني New Harmony وجاء بعده تشارلز فورييرCharles Fourier الذي انشأ مزرعة بروك Brook Farm خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٨٤١ و ١٨٤٧ على نفس النهج .

وما يمكن استخلاصه بالضبط هو ان الحرب الاهلية قد بدأت نذرها عندما اخذت الثورة الصناعية بزمام الامور في الشمال قبيل بضع سنين من اشتعال شرارة الحرب . وقبلئذ كان اختلاف النهج الاقتصادي سائداً وملمحاً هاماً من ملامح الاقتصاد الاميركي حيث كانت الزراعة تسيطر على اقتصاد الجنوب بينما كان الشمال مهداً للصناعات والتصنيع ، الامر الذي أوجد تضارباً في المصالح الاقتصادية على نحو صارخ . وكان الجنوب بشكل عام ضد مبدأ الحماية الجمركية او التعرفة بينما كان الشماليون يحبذونها . اما الحقيقة التي لم ينازع فيها احد فهي ان الرأسمالية الصناعية انطلقت بكامل سرعتها بعد ان وضعت الحرب الاهلية اوزارها . اما المؤرخون ، واستناداً الى اصولهم التي انحدروا منها سواء من الشمال او الجنوب ، فقد اختلفوا على تفصيلات كثيرة اخرى ، ولكن الاسس التي تعلو على هذا الحقائق فيما يتعلق بالصراع ، لم تكن موضع خلاف ، فقد اجمع كتاب كثيرون بمن فيهم تشارلز بيرد Charles A. Beard على التأكيد على ان سبب الحرب هو المصالح المتباعدة بين الجنوب الزراعي والشمال الصناعي فضلاً عن ان العبودية والاخلاق كان لهما شأن قليل او لم يكن لهما اصلاً شأن يذكر في هذا المضمار .

وقد تجلى الازدهار الصناعي وعدم المساواة في توزيع الثروات بشكل متزامن خلال فترة ما بعد الحرب الاهلية . ومن الامثلة على ذلك اندرو كارنيجي Andrew Carnegie الذي كانت له مصالح في صناعة الحديد والصلب تدر عليه دخلا سنويا يبلغ عشرين مليونا ونيفا من الدولارات عندما كان معدل الدخل السنوي لعمال الصناعة المذكورة حوالي ٥٠٠ دولار . ومن بارونات اللصوص جون روكفلر John D. Rockefeller الذي كون ثروته من القطاع النفطي ، وكورنيليوس فاندربلت Cornelius Vanderbilt الذي أقام وارتقى بصناعة السكك الحديدية . وقد إتسم الربع الاخير من القرن التاسع عشر بابتكارات تكنولوجية عظيمة وفرت ثورة لوسائل ادارة الاعمال . وقد ابتدعت خلال تلك الحقبة من التاريخ الاميركي وسائل الاتصال الهاتفي والكهرباء والسيارات الى جانب الآلة الطابعة

والفونوغراف وماكنات تسجيل النقد . وفوق هذا وذاك ، اصبحت المنتجات النفطية تستعمل في الصناعة ولتدفئة المنازل والاضاءة . وفي هذه الفترة ايضا تم تحقيق قفزات تقدم في مجال الادارة والتنظيم جعلت من الانتاج الكمي والشامل امرا ممكنا . وبدئ باستعمال الشركات وتحويلها الى هيئات ومنظمات تجارية على نحو متكرر حيث بدأ حقيقة عصر سيطرة الشركات على مقدرات الاقتصاد الاميركي .

وبالمقابل اصبحت الاضطرابات العمالية منتشرة على نطاق واسع ، ففي عام ١٨٨٦ وحده قام العمال بحوالي١٦٠٠ اضراب عن العمل ، وشهدت الفترة من عام ١٨٨٩ حتى نهاية ذلك ال قرن ١٠٠٠ اضراب ، وعندما بدأ الانتاج الشامل بإحكام سيطرته انطلق أرباب الصناعات لترويج ثقافة الاستهلاك لامتصاص الكميات الهائلة التي تلفظها المصانع من السلع والمنتجات . وما أن شدّ القرن التاسع عشر رحالة مدبراً حتى كان هذا الانتاج يفيض عن حاجة السوق المحلي فالتفت الرأسماليون والصناعيون الى خارج حدود الولايات المتحدة لتسويق الفائض من انتاجهم في تلك البلدان . ومن هنا بدأت الحقبة الاستعمارية في تاريخ الولايات المتحدة .

واذا كان انتاج الحديد والصلب هو المقياس لدرجة التصنيع ، فقد قفز الانتاج السنوي من ١,٤٠٠,٠٠٠ طن عام ١٨٨٠ الى ١١,٠٠٠,٠٠٠ طن عام ١٩٠٠ ليتجاوز انتاج بريطانيا العظمى في ذلك الوقت . وخلال تلك الفترة حققت خطوط السكك الحديدة زيادة فاقت الضعف حيث ارتفع طول هذه الخطوط من١٥٠ ألف كيلومتر الى٣١٠ آلاف كيلومتر . وتميزت هذه الفترة ايضا - الربع الاخير من القرن التاسع عشر - باندماج وتوحد الشركات المتنافسة لتشكل وحدات ضخمة تمكنت من السيطرة على هذه الصناعة بالكامل من خلال تشكيل التروستات الاحتكارية التي كانت تستعمل وسيلة لتكريس الاحتكار . وتعمد الشركات المتنافسة الى تخصيص حقوقها في التصويت لعدد معين من الاسهم المسيطرة واناطتها بعدد محدد من الاشخاص يسمون الوكلاء Trustees الذين سيكون من مهامهم احتكار والسيطرة على صناعة معينة عن طريق منع المنافسة والسيطرة على الاسعار . وهذا بالطبع يتولد عنه الاحتكار ، ويعود على المساهمين بأرباح طائلة . ومن بين اوائل هذه الاحتكارات ستاندارد اويل تراست اوف اوهايو Standard Oil Trust of Ohio التي انشئت عام١٨٨٢ . وبعد عشر سنوات من ذلك التاريخ قضت احدى محاكم اوهايو ان هذه الاحتكارات تشكل مخالفة لقوانين الولايات المناهضة للاحتكار . وبحلول العام١٨٩٠ كانت هناك احتكارات في العديد من الصناعات مثل الويسكي ، الملح ، زيت الطبخ

والرصاص . وبعد الحكم آنف الذكر عام ١٨٩٢ ، اعادت شركة ستاندارد أويل تأسيس نفسها كشركة قابضة بموجب القوانين السائدة في ولاية نيوجيرسي . ومن اجل استبقاء الاحتكارات تم التوجه الى تأسيس الشركات القابضة او الاقدام على الاندماج بين الشركات ، وبذلك تصبح الشركات الوسيلة التي تتم ممارسة الاحتكار من خلالها ، وضمن هذا الاطار تم تأسيس شركة التبغ الاميركية عام١٨٩٠ وشركة تكرير السكر الاميركية عام ١٨٩١ والتي سيطرت على معظم صناعة تكرير السكر في طول الولايات المتحدة وعرضها . وقد حققت صادرات الولايات زيادة فاقت الضعف خلال تلك الفترة . وباستثناء سنة واحدة ، فقد كان الميزان التجاري خلال تلك الفترة في صالح الولايات المتحدة ، وقد تصدرت المنتجات الزراعية قائمة الصادرات الى جانب المحركات والمشتقات البترولية والذهب والفضة .

من جهة اخرى كانت الاضطرابات العمالية اهم سمات هذه الفترة حيث كانت رواتب العمال آخذة في التراجع وظروفهم الاجتماعية في تدهور مستمر ، بينما كان الصناعيون اللصوص والبارونات يحققون ارباحاً بأرقام فلكية . ومن الاحداث الخطيرة بين العمال والسلطات التي وقفت الى جانب رجال الاعمال ، ما حدث في مصانع ماك كورميك لصناعة آلات الحصاد Mc Cormick Harvesting Machine Company في شيكاغو . وقد اسفرت الصدامات بين العمال وشرطة شيكاغو عن سقوط عدد من القتلى والجرحى في صفوف العمال . وبعد بضعة أيام القيت قنبلة على اضراب احتجاجي على ما حصل في شيكاغو ، وأسفر انفجارها عن قتل وجرح بعض رجال الامن في المدينة المذكورة . قد القي القبض على ثمانية اشخاص حيث أدينوا بتهمة القتل العمد وقد علق اربعة منهم على اعمدة المشانق ، وقد انتحر الخامس وصدر العفو عن الثلاثة الباقين عام ١٨٩٣ بعد ان اقتنع حاكم الولاية بأن جواً من التحيز قد خيّم على التحقيق والمحاكمة ضد هؤلاء مما مكن من إنتزاع اعترافاتهم بالذنب . واستخدم حادث القنبلة هذا من قبل ارباب العمل الكبار لخلق اجواء مناهضة للحركة العمالية ، وتمكن هؤلاء تدريجياً من اختراق اتحاد العمال الاميركي الذي انشئ لاول مرة عام ١٨٨١ . وقد اشغل الاتحاد نفسه بمسائل عمالية وتحول عن بحث النشاطات السياسية باستثناء الفترات التي كانت تشهد حملات انتخابية بنوعيها المحلية وانتخابات الولايات .

لقد كانت قوة وكثافة المصالح الاميركية المراد لها ان تنطلق الى العالم تتناسب طردياً مع درجة قوة وكثافة الحركة الصناعية والتصنيع كما تزامنت مع انشاء الشركات أي خلال عام

١٨٩٠ والعقد الذي تلاه . وقد اظهر الاحصاء الذي تم اجراؤه عام ١٨٩٠ ان قيمة السلع المصنعة زادت عن قيمة المنتجات الزراعية للمرة الاولى . وباستعمال تكنولوجيات الانتاج الشامل في الزراعة والصناعة . وبعد اختفاء الحدود الجديدة ضمن القارة الاميركية ، ساد اقتناع بأنه يتعين على الولايات المتحدة ان تنطلق عالمياً ، او تجد لها منافذ جديدة من خلال استعمار جديد صريح وتام يتم بموجبه استعمار الشعوب والبلدان الاخرى . فإن أصبحت الولايات المتحدة قوة عظمى ، فقد حان الوقت لاظهار هذه القوة . وهكذا فقد استهلت فترة الامبريالية الاميركية وبدأت معها سلسلة من الحروب او التدخلات الاميركية في شؤون الدول الاخرى . وكانت أولى هذه الحروب ضد اسبانيا في كوبا ، وكانت مطالب اميركا ان تمنح اسبانيا الاستقلال لجزيرة كوبا . ومع ان اسبانيا آنئذ كانت ميالة لتقديم تنازلات لتحاشي الحرب ، الا ان الولايات المتحدة مع ذلك قد شنت الحرب عليها . وقد اخذت اميركا عندئذ زمام الامور من القوات الاسبانية القليلة المتواجدة في الجزيرة وما لبثت ان احتلت بورتوريكو بعدئذ . وخلال ذلك العام اقدمت القوة الاميركية المتواجدة في آسيا على تدمير الاسطول الاسباني الصغير في ميناء مانيلا الفلبيني النائي . ووقع الاسبان اتفاقية هدنة يوم الثاني عشر من آب ١٨٩٨ اعترفوا بموجبها باستقلال كوبا ، وتحولت بورتوريكو وغوام فيما بعد الى اراض اميركية . ولكن رجال الاعمال الاميركيين الكبار اصروا على الاستيلاء على ميناء مانيلا النائي في الفلبين تحسباً واستعداداً لمستقبل التجارة مع دول المشرق ، فقد اجبر الرئيس الاميركي ماكينليMckinley ، ومن خلال معاهدة باريس ، اسبانيا على بيع الفلبين الى الولايات المتحدة الثرية بمبلغ ٢٠ مليون دولار . وصادق اعضاء الكونغرس الاميركي على معاهدة باريس باستثناء بعض الاعضاء المناهضين للاستعمار والذين صرحوا ان السيطرة على شعوب نائية يعتبر مخالفة لنص وروح الدستور الاميركي . وقد الحقت جزر هاواي بأميركا بموافقة الكونغرس عام ١٨٩٨ ، وبعد ذلك بعامين فقط جعل منها اراضي اميركية . اما الفلبين فقد منحت حكما ذاتيا جزئيا . وكان ارباب التجارة يتلمظون نحو الصين نظراً لاسواقها الواسعة ، وكانت عندئذ خاضعة لعدة مناطق نفوذ منها بريطاني ، فرنسي ، روسي وياباني . وقد طالبت الولايات المتحدة بتوفير فرص استثمارية وتجارية حرة ومتساوية لكافة المواطنين ضمن مناطق النفوذ المختلفة في هذه الدولة مترامية الاطراف . اما سياسة الباب المفتوح التي تفتقت عنها اذهان الاميركيين فلم تكن الا ذريعة لتمكينهم من ضمان مصالح تجارية كبرى لهم في الصين . وهكذا وقعت كل الدول التي لها مصالح في الصين على معاهدة القوى التسع في واشنطن عام ١٩٢٢

وتعهدت باحترام مبادئ الباب المفتوح .

واراد رجالات المال والاعمال في شرقي الولايات الاميركية ان تكون لهم طريق اقصر توصلهم الى شواطئ المحيط الهادئ ، وقامت الولايات المتحدة بالتفاوض حول اتفاقية مع الشركة الفرنسية التي كانت تمتلك حق المرور في بنما ، وكانت دولة كولومبيا المالكة لبنما في ذلك الوقت متمنعة . وعليه فقد تواطأ الرئيس الاميركي عندئذ ثيودور روزفلت Theo- dore Roosvelt عام ١٩٠٣ مع الشركة الفرنسية في الاعداد لثورة سرية في بنما . وهكذا فقد تم ايجاد جمهورية بنما الجديدة خدمة لغرض محدد هو الموافقة على معاهدة مع الولايات المتحدة مكنت من شق قناة بنما لتصل بين المحيطين الاطلسي والهادي ، وقد بدئ بتشغيل القناة في الخامس عشر من آب عام ١٩١٤ . وتحت نظام حكم الرئيس الاميركي ويلسون Wilson اصبحت هايتي محمية اميركية فعلية ، واحتل الرئيس المذكور جمهورية الدومينيكان عام ١٩١٦ ، كما جعل نيكاراغوا محمية اميركية وابتاع الجزر العذراء الدانمركية بمبلغ ٢٥ مليوناً من الدولارات .

لقد عملت الرأسمالية الاميركية على تطوير ثقافة استهلاك جديدة ومبدأ استهلاكي منذ ان تبنت الصناعة الاميركية اساليب ووسائل الانتاج الكمي الشامل . وظلت الرأسمالية الاستهلاكية الميزة الرئيسة والملمح الخاص للرأسمالية الانجلوأميركية حتى يومنا هذا . وهذه العلامة والنمط من الرأسمالية تشارك الولايات المتحدة فيها تلك الدول الاخرى الناطقة بالانجليزية وهي بريطانيا ، كندا واستراليا . ويروج هذا النمط من الرأسمالية لحكومات صغيرة ، ويعتبر الحكومات ملزمة بالعمل لخدمة النشاطات التجارية والصناعية بدلاً من تنظيم هذه النشاطات كما انها موجهة لتحقيق الارباح مع الالتزام بسياسة عدم التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية ، وتشجيع الحدود المفتوحة بين الدول . وهذا النمط الرأسمالي يعزز تفاوتاً مفرطاً في توزيع الثروات وحكومات محلية ضعيفة وشعباً يعيش على الكفاف ويقتات بما يحصل عليه من دولارات قليلة ولا يستطيع ان يدخر شيئاً . وهذه الرأسمالية تلازمها دورة اقتصادية أدت الى فترات ركود وكساد اقتصادي متكررة ، كانت واحدة منها بعد الحرب الكونية الاولى ثم الكساد الكبير الذي احتاج الى الحرب العالمية الثانية للخروج من محنته .

وخرجت الولايات المتحدة كأكبر قوة اقتصادية في العالم بعد الحرب الكونية الثانية في الوقت الذي كانت فيه معظم الاقتصاديات اليابانية والاوروبية تتململ تحت الانقاض . وكان لديها رؤيتها الخاصة وخططها المرسومة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من النظام

الاقتصادي العالمي الذي هندست خطوطه وعناصره على النحو الذي يتلاءم مع مصالحها .

ومن اجل الاسراع ببناء الاقتصادات المدمرة في اوروبا على وجه الخصوص نظراً لقربها من الاتحاد السوفييتي وكذلك لوجود الاحزاب الاشتراكية والشيوعية في اوروبا فقد تم استحداث رأسمالية الدولة على نحو خاص في كل من ألمانيا وفرنسا . وقد وافق كافة المفكرين الاشتراكيين الاوروبيين خلال حقبة القرن التاسع عشر على ما جاء في المادية التاريخية التي تضمنتها الماركسية . ولكنهم اختلفوا على الطريقة التي تمكن من تحقيق المكاسب والاهداف التي وضعوها عندما ارتضوا ان يعملوا ضمن اطار المؤسسات الديمقراطية الاوروبية القائمة حيث ان مثل هذه المؤسسات لم يكن لها وجود في روسيا ، وهكذا نجد ان الماركسية الروسية قد لجأت الى العمل بصورة سرية .

لقد تم وضع خطة مارشال وبموجبها تم خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥١ ضخ ١٢ مليار دولار على صورة قروض ومنح لبناء الاقتصاد الاوروبي . وقد سمح للاوروبيين الذين كانوا متلقين للمساعدات الاميركية الضخمة ، بأن يقيموا شبكات اجتماعية متينة لتحد من أي نفوذ محتمل للاحزاب الشيوعية والاشتراكية ، واصبح رفع مستوى المعيشة للسكان والشعب بشكل عام هدفاً اميركيا نظرا لانه سيوفر مستهلكين أكثر مقدرة على الاستهلاك ، ويدافع عن اوروبا التي اتجهت نحو الرأسمالية ويحميها من الوقوع ضحية اية اغراءات من الشيوعية المجاورة ، وهكذا فقد وجد نمط اوروبي للرأسمالية توجهه الحكومة على الصعيد الاجتماعي ، ولنفس المبررات سمح لليابان بأن تقيم رأسمالية مشابهة توجهها الدولة وترعاها ضمنت في ثناياها التاريخ والثقافة اليابانيين .

وظهرت في اليابان رأسمالية الدولة القائمة على الانتاج ، وقد سميناها بالرأسمالية ذات النمط الياباني ، ويذكر ان التصورات والرؤى الاقتصادية اليابانية برمتها قد تم تصميمها وتخطيطها ومراقبتها من قبل ادارة الجنرال الامريكي ماك آرثر Mac Arthur العسكرية خلال سنوات الاحتلال العسكري الامريكي لليابان والتي تلت الحرب الكونية الثانية ، وقد عجلت الادارة العسكرية الاميركية بتقديم الانظمة الديمقراطية المشابهة لتلك التي سادت في الدول الغربية بعد الحرب العالمية الثانية . الا انه من خلال الاثار العكسية لعام ١٩٤٧ ، فقد تم كبح هذه الانظمة ، واصبحت البلد كلها في عهدة الرأسمالية الخاصة ورأسمالية الدولة التي افرزت النمط الياباني الذي ما زال ماثلا حتى اليوم ، وقد تم تطبيق نمط رأسمالية الدولة ايضاً في كوريا الجنوبية . وتكون رأسمالية الدولة موجهة نحو المنتج وتركز على العمالة والمزايا الاجتماعية ودور التخطيط القوي في الحكومات المركزية ، وقد

ظلت بريطانيا تحبذ رأسمالية الدولة الى ان اتبعت مارغريت تاتشر Margret Thatcher رئيسة الوزراء البريطانية السابقة خطى الرئيس الاميركي رونالد ريغان Reagan ومبادئه التي كانت موجهة للمستهلك . وكان من نتيجة تتبع خطى ريغان ان تم الغاء تأميم الكثير من الشركات واصبح الدور الحكومي محدوداً ومتمشياً مع النموذج الاميركي .

وكانت اقتصاديات كل من اندونيسيا ، ماليزيا ، تايلاند وتايوان قد انطلقت بسرعة بفضل الشتات الصيني فضلاً عن اعتمادها على المحسوبيات والمعارف في اقامة التحالفات مع الدولة . وقد اصبحت اقرب الى النموذج الرأسمالي الياباني الموجه نحو الانتاج منها الى نمط الرأسمالية الانجلوأميركية التي تنادي بعدم التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية . وبشكل عام فإننا نسمي الرأسمالية الانجلوأميركية ، الرأسمالية المغلفة نظراً لانها تتفوق في تغليف دوافعها غير المقدسة ضمن اطار مقدس ، ونظراً لتفوقها وابداعها في وسائلها التسويقية . وبعد ان توحدت وسائل عصر المعلومات مع التمويل العالمي ، ظهرت الى الوجود الرأسمالية المعلوماليّة .

ان الرأسمالية غير المغلفة او الرأسمالية المكشوفة هي النمط السائد في الوقت الحاضر في الدول الشيوعية السابقة ، وتتجلى رأسمالية هذه الدول في اوضح صورها في هذا الوقت ويجري توجيهها لتصبح نمطاً شقيقاً للرأسمالية الانجلوأميركية اذا ما استمرت في مسيرتها لتكمل دورتها الحالية . ولم تكتسب هذه الرأسمالية المكشوفة بعد خبرة كافية في صنع الاشباه وتسويق الناس والافكار تماما مثلما كانت الرأسمالية الاميركية القديمة . ويعمل رجالات المافيا وتجار الاسواق السوداء على النحو الذي يرونه مناسباً . وكما سنوضح في هذا الكتاب ، فإن من ملامح الرأسمالية المكشوفة والمغلفة تشكيل تحالف بين كبار رجالات الاعمال وبين الحكومة والجريمة المنظمة . وبعد كل ذلك ، فإنه كما قال ليستر ثورو «في ادق التعبيرات عن المبادئ والاخلاقيات الرأسمالية تعتبر الجريمة نشاطا اقتصاديا آخر يمكن مقارفته لقاء ثمن باهظ محتمل هو السجن» . فإنه من خلال نفوذ الاموال والحكومات الرأسمالية التي تتولى عملية صنع القرار ، يصبح من يتعين عليه ان يدفع الثمن الباهظ للجريمة اذا ما انكشف امره الا وهو السجن ، يصبح هو الذي يعين ويوظف السجان . ان الرأسمالية المكشوفة هي اكثر انماط الرأسمالية امانة حيث انها تسمى الاشياء بأسمائها الحقيقية . ويجري تحويل ممتلكات الدولة الروسية التي شيدت خلال سبعين سنة الى القلة من اولئك الذين يستعملون الخطط والبرامج غير المغلفة . وهكذا فإن طبقة واحد بالمائة آخذة في التشكل فعلاً في معظم الدول الشيوعية السابقة خلال فترة لم تتعدّ سنوات

قليلة . وقد ادت الرأسمالية المكشوفة الى خلق حفنة من الناس تسيطر الان على جزء رئيس من مقدرات الاقتصاد الروسي .

ومن الامثلة الجيدة على كيفية تكوين الثروات الضخمة في ظل الرأسمالية ما نشاهده من سرعة تكوين ثروات طبقة الواحد في المائة في ظل الرأسمالية المكشوفة في روسيا ، وهي لا تختلف كثيراً عن الكيفية والطريقة التي كون بواسطتها البارونات اللصوص الاميركيون ثرواتهم . وربما يعتبر بوتانين Potanin واحدا من افضل الامثلة ، فقد ذكرت مجلة بيزنس ويك في ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩٩٧ في وصف لقائة مع الرئيس الروسي يلتسن Yeltsin بالقول «وكان خلف بوتانين ، ٣٦ سنة ، خمسة اخرون من امراء المال والتجارة الروس ، ويشكل هؤلاء مع قياصرة قطاع الطاقة نفوذاً يسيطر على نصف الثروة الصناعية الروسية . وقد بنى بوتانين منذ عام ١٩٩٠ امبراطورية من الشركات الصناعية والبنوك والمجموعات في مجال الاعلام بما يعادل ١٠٪ من اجمالي الناتج المحلي الروسي» .

وقد تم تحقيق معظم هذه الثروات من خلال التزوير والاحتيال والخطط المرسومة ، وقد طور بوتانين خطة (القروض مقابل الاسهم) وقام من هذا المنطلق بإمداد الصناعات الروسية الحكومية المتعطشة للسيولة النقدية بالاموال واذا لم يتم تسديد هذه القروض ، تصبح اسهم الشركات ملكاً له طبقاً للخطة . وعلى هذا النحو اصبحت الكثير من هذه الشركات الصناعية التي بناها الشعب الروسي على مدى سبعين سنة ملكا له عن طريق الاستملاك او السرقة . اما اولئك الاشخاص الذين بنوا هذه الشركات بجدهم وعرق جبينهم فإنهم يعيشون الآن في فقر مدقع وبؤس شديد ومنهم المتقاعدون الذين لم يتلقوا معاشاتهم التقاعدية على قلتها وضآلتها لعدة أشهر . ويجري تعطل وتفكك المدارس والمستشفيات بيد ان بوتانين بألف خير حيث أنه يدير ويسيطر على امبراطورية تجارية تضم بين ممتلكاتها :

* أونيكسيم بنك-رينايسانس انفستمنت بنك Oneximbank, MFK-Renaissance Investment Bank .
* ثالثة اكبر شركة نفط وغاز روسية .
* سفينزنفست Svynzinvest التي تسيطر على ٨٨ شركة هواتف اقليمية .
* اضخم شركة منتجة للنيكل في العالم .
* شركة حديد وصلب .
* شركة طائرات .
* شركة ملاحة نهرية .

* ٥١ ٪ من صحف ازفستيا Izvestia .
* ٥١ ٪ من صحيفة كومسومولسكايا برافدا Komsomolskaya Pravada .

ان تملك شاب في منتصف الثلاثينات من عمره كان خالي الوفاض لا يملك شيئاً على الاطلاق قبل سبع سنوات خلت لهذه الموجودات لأمر مثير له دلالاته على الرأسمالية المادية وبارونات لصوصها سواءً كانت هذه الرأسمالية مكشوفة ام تم تغطيتها بورقة تين .

ومن العلاقات القوية والشخصيات النافذة التي كان يرتبط بها بوتانين ، هو بوريس جوردان Boris Jordan وهو اميركي انحدر اجداده من روسيا وغادروها خلال الثورة البلشفية . ويقدم عمه المحامي في سويسرا المشورة لبوتانين وعرّف الاثنين ببعضهما عام ١٩٩٣ ، وكان جوردان عندئذ في السابعة والعشرين من عمره حيث حضر الى موسكو ليتولى ادارة مكتب بنك كريدت سويس فيرست بوسطن Credit Suisse First Boston (CSFB) . ولا بد ان تكون لديه قاعدة اتصالات عريضة لا تتوفر للأكثرية من غيره ، ليتولى مثل هذا المنصب ولما يزل في هذه السن المبكرة ولعلها من نوع المؤهلات الكثيرة التي قد لا ترى بالعين المجردة . وبعيد وصوله الى موسكو ، قرر جوردان ان يؤسس مصرفه الخاص به تحت اسم رينايسانس كابيتال انفستمنت بنك Renaisance Capital Investment Bank ، وعندما اراد بوتانين استملاك ٢٥ ٪ من اسهم سفينز انفست التي تسيطر على ٨٨ ٪ من شركات الهاتف الاقليمية ، وضع جوردان الترتيبات للتمويل اللازم . وقد استدعي جورج سوروس George Soros لاتمام الصفقة : أفلم نقل أن لصاحبنا جوردان علاقات مع المال والنفوذ العالمي! فقد استثمر سوروس مبلغ ٩٨٠ مليون دولار وتم اتمام الصفقة . ان هذه الحقائق عن رأسمالية بوتانين والرأسمالية الروسية المكشوفة توحي باستخلاص بعض العبر والملاحظات :

* ان السلوك الاساسي للرأسمالية بنوعيها المغلف والمكشوف متماثل متطابق .
* ان هناك طبقة واحد بالمائة موجودة عالمياً ، وليس بالضرورة ان تكون على الدوام منظورة لتساعد الواحدة منها الاخرى في مختلف مواقعها من العالم . وان ولاء هؤلاء (ذوي الانتشار عبر القطري) ليس بالطبع موجهاً لصالح دولهم ولكن لخدمة جشعهم ومطامعهم .
* اذا كانت الشيوعية امبراطورية تنضح بالشرور فإن النظام الحالي ليس افضل في أي وجه من الوجوه .

ان الرأسمالية المعلوماليّة والتي تسيطر عليها الولايات المتحدة تعرف ايضاً بأنها اجماع واشنطن . وهناك تحالف غير معلن قائم بين وزارة الخزانة الاميركية وبين قادة صندوق النقد والبنك الدوليين . وعلى الجانب الاخر هناك الرأسمالية ذات الطراز الياباني يلعب بطولتها

وتدور احداثها في الاقتصاديات اليابانية والكورية «والنمور» الآسيوية الاخرى . فقد اصدر صندوق التعاون الاقتصادي الياباني ورقة بيضاء تلقي ظلالاً من الشك على «الوصفة التقليدية» التي يقدمها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين لاعادة الهيكلة الاقتصادية .

« ومع ان الكفاءة والعدالة هما من الاهداف الرئيسة التي يجب السعي الى تحقيقها في السياسة الاقتصادية ، الا اننا نلاحظ انهما يعملان بالتعاقب بعض الاحيان غير مجتمعين وما هو مطلوب حالياً هو سياسة توازن على نحو دقيق بين الكفاءة والعدالة من اجل تحسين مستوى الرفاه لدى المجتمع برمته» . ان رأسمالية الدولة ذات الطراز الياباني لا تطلق يد المستثمرين العالميين بدون قيود ، ولكن كلا من صندوق النقد والبنك الدوليين يعتبر ذلك العمل «كبحاً مالياً» يجب استبعاده والتوقف عن ممارسته . وتجدر الاشارة الى ان ملكية السندات كانت محظورة على المستثمرين الاجانب ، إذ أن الاموال الاجنبية تستطيع المشاركة في استثمارات منتجة مثل المصنع او الشركات المحاصة ذات رأس المال الوطني . ذلك ان اسعار الفائدة التي يتحملها قطاع الصناعة كانت أدنى من سعر التكلفة احيانا وذلك مساهمة من القطاع المالي في تدعيم القطاع الذي يوفر الوظائف لابناء الشعب . وكانت اسعار المنتجات الزراعية مدعومة من قبل الحكومة لتمكين المزارعين من المشاركة في عملية الازدهار الجديد . وكان مبدأ تقاسم النمو والمشاركة فيه والذي تبنته الرأسمالية الآسيوية السبب الرئيسي لتوزيع افضل للثروات شهدته اقتصادات تلك الدول مما كانت عليه الحال في الاقتصادات الغربية التي تعمل فقط تحت حكم قوى السوق المستبدة .

ان سبب الهجوم الذي يشنه المستثمرون العالميون على الرأسمالية الموجهة من قبل الدولة أي النمط الياباني - يتمثل في ان الدولة تغل ايديهم عن العبث في اسواقها فضلاً عن ان مؤسسات الاقراض المملوكة للدولة او التي تهيمن عليها الدولة تقرض الاموال بأسعار تنافسية لا يستطيع هؤلاء مجاراتها حتى لو سمح لهم بدخول هذه الاسواق . ان حل مثل هذا النظام الذي يقوم على ضمير اجتماعي يتحسس مشاكل المواطنين وتفكيكه لهو هدف هؤلاء المستثمرين مما سيضع في ايديهم فرصاً ضخمة لكي يتلاعبوا ويضاربوا ويمتصوا ثروات تلك الدول .

ان واحداً من الاسباب الرئيسية للازمة الاقتصادية التي شهدتها المكسيك ان نسبة الربع فقط من الاستثمارات الاجنبية كانت مستثمرة في القطاعات الانتاجية ، بينما نسبة ٧٥ ٪ الباقية كانت مسخرة في نشاطات مضاربة في الاسواق المالية وتستطيع ان تهجر البلد في زمن قياسي لا يتعدى طرفة عين من خلال برنامج كمبيوتري ، ولكن خروجها على هذا

النحو ترك البلد ليتخبط تحت الانقاض .

ان انهيار النظام الشيوعي كان عائداً الى مساوئ هذا النظام اكثر مما كان منسوباً الى محاسن النظام الرأسمالي الغربي ، ذلك ان رأسمالية عمرها ٥٠٠ سنة كانت أغنى بخبراتها من شيوعية لا يتعدى عمرها سبعين سنة .

ومن الممتع ان نرى كيف يستطيع منظرو الرأسمالية الانتقال بنظرياتهم من أقصى نقطة في الطيف الى ما هو ضدها تماماً . ومع ذلك فإنهم عندما يريدون تسويق هذه النظريات فإنهم يسخرون وسائل اعلامهم للتحدث عن مزاياها والاشادة بها على نحو يجعلها تبدو كمبادئ او حتى عقائد يجب الالتزام لها ، ومع ذلك قلّما استطاع هؤلاء المنظرون بأن يتنبأوا بدقة لما يحمله الغد ولكنهم يقضون جلّ وقتهم بالتبرير والتنظير .

فعبر الاحداث التي أدمت ايدي القائمين على الرأسمالية الكلاسيكية التي تبنت سياسة الاسواق الحرة ، واثبتت انها عاجزة عن اقامة التوازن والامان الاجتماعي والاقتصادي في العام ١٩٢٩ والكساد الكبير الذي حل عندئذ كرس الرئيس الاميركي في ذلك الوقت فرانكلين روزفلت جهوداً جبارة مع ألمع دعاة ومنظري النظام الرأسمالي من أجل الخروج بإصلاحات عملية لإنقاذ الرأسمالية من نفسها ومن شرورها . وكانت برامج الصفقة الجديدة New Deal التي تمت صياغتها قادرة على العمل فقط في المجالات التي ارادت لها الحكومة ذلك لتصلح ما تسببت بتدميره الايدي الطولى للاسواق الحرة المطلقة . ومن ثم اصبحت المبادئ الكينزية التي تبناها جون مايناردكينز John Maynard Keynes في كتابه « النظرية العظمى The Great Theory» الذي نشره عام ١٩٣٦ افضل نظام اقتصادي يروج له في ذلك الوقت خصوصاً بعد ان لقيت التأييد والدعم من الخارج . ومن مبادئ الكينزية انه على الرغم من ان الايدي المحركة للسوق قد تأتي بالتوازن في نهاية الامر ، الا ان طبيعة الاشياء تختلف عن ذلك وتميل الى عدم التوازن مما يجعلها بحاجة الى تدخل خارجي لتعديل الوضع ، ومن خلال ذلك يمكن رفع مستوى الامن الاقتصادي والاجتماعي الذي لا يمكن لقوى السوق ان تحققه بمفردها . وقد بدأت معظم الاصلاحات الاجتماعية خلال فترة الكساد العظيم ثم استمرت ابان الفترة الكينزية .

وساهم كينز نفسه في خلق النظام الاقتصادي لفترة ما بعد الحرب الكونية الثانية أي نظام بريتون وودز Bretton Woods . وكان التقدم الاقتصادي الذي انجز خلال الخمسة وعشرين عاماً التالية لذلك من ثمار هذا النظام . وقد اخرج هذا النظام عن اهدافه بسبب الانفاق المفرط لاعلى المسائل والنواحي الاجتماعية بل على حرب فيتنام والحروب التدميرية

التي شنتها الحكومة الخفية وليس الحكومة القائمة في العلن ، تلك الحروب التي تمخضت عن وانتهت بمزيد من الاوراق النقدية المطبوعة بكميات ضخمة تزيد عما يمكن لنظام بريتون وودز ان يوفر لها من دعم . كما ان الايدي الخفية للحكومة السرية هي التي لعبت الدور الاساسي والرئيس في الاطاحة بالشيوعية وانهيارها .

ان نهوض القوى الاقتصادية الجديدة من اوروبا الغربية واليابان لم يتمخض عن تقلص الطلب على السلع والخدمات من الولايات المتحدة فحسب بل ان هذه الاقتصاديات بدأت تنافس الاقتصاد الاميركي وتقف معه على اعتاب الاسواق الاخرى لترويج سلعها ومنتجاتها . وقد نشأ في تلك الدول شكل جديد من الرأسمالية تمكن من التلاؤم مع ثقافات تلك الدول ومبادئها . وتم تشكيل رأسمالية الدولة الاشتراكية ووفرت الضمان الاجتماعي المناسب الى جانب برامج الرفاه الاجتماعي الاخرى ، وكان الطراز الياباني واحداً من اشكال الرأسمالية الجديدة .

نشر ميلتون فريدمان Milton Friedman الاقتصادي بجامعة شيكاغو عام ١٩٦٣ كتابا ألفه بالتعاون مع آنا شوارتز Anna J. Schwarts بعنوان «تاريخ نقدي للولايات المتحدة A Monetary History of the U.S » وقد استنتج فريدمان في خلاصة الكتاب ان عدم التوزيع السليم للعرض النقدي كان هو الأب والمنجب لكل الشرور والرزايا بما في ذلك الكساد العظيم . وزعم ان فرانكلين روزفلت وفريقه لم يكونوا على خطأ فحسب ، بل ان الكينزية وما تقوم عليها من مبادئ ، هي خاطئة الى درجة مميتة وكارثية . واضاف ان أي تدخل حكومي في قوى السوق هو اقتحام لهذه السوق خاطئ بصورة كلية وعلى درجة بالغة الخطورة ، وقد دعا مراراً الكونغرس والسياسيين الى التوقف عن العمل ببرامج الصفقة الجديدة New Deal والبرامج الحكومية التي اشاد الكثيرون بها معتبرين إياها المنقذ لاميركا وانها اعطت الوجه المشرق للرأسمالية لتقف في مواجهة المنافسة التي تمثلها الشيوعية . وسواء أكانت نظرية فريدمان النقدية حول تخفيف والغاء القوانين قد وضعت ، أو تم تبنيها من قبل مؤسسة القوى الاميركية فإنها قد اصبحت النظام السائد في هذا الوقت . وبصورة اساسية كان فريدمان تواقاً الى الغاء البرامج الحكومية التي وضعت منذ الكساد العظيم ليحل محلها العودة الى اقتصاديات السوق الحرة ذات النمط الكلاسيكي التي سادت في القرن التاسع عشر والتي اعيد اليها الاعتبار مرة اخرى .

لقد تم تحت شعارات ومسميات مختلفة تطبيق المبادئ الاقتصادية الجديدة التي نادى بها فريدمان واصحابه ، ومن تلك المسميات الريغانية في الولايات المتحدة والتاتشرية في

المملكة المتحدة كما تم تعديل او الغاء الكثير من البرامج التي تم وضعها إبان الفترة الكينزية . إبتداء من عام ١٩٧٣ وتحت شعار الغاء القوانين والتدخل الحكومي الاقل تم استعادة قوانين السوق المطلقة وقوانين الممولين ، ومنذ الوقت الذي خففت فيه القوانين وسادت النظرية القائلة بأن إدارة الدورة الاقتصادية يكون عبر وظيفة عرض النقود بحيث سيطرت هذه النظرية على السوق منذ السبعينات حتى الآن ، فقد نجم امران مهمان : الاول ان الدخل الحقيقي لأغلبية الاميركيين حسب التقديرات الحقيقية اما انه اصيب بالركود والجمود او التناقص ، والثاني ان التفاوت في توزيع الثروة استمر في التصاعد الى ان وصل عام ١٩٩٠ الى المعدلات التي شهدها عام ١٩٢٩ . فإذا كانت المطالبة بإلغاء القوانين والتركيز على العرض النقدي من خلال الدورة الاقتصادية تنصب على ان تعود الاقتصاديات الى الحالات التي كانت عليها قبل عام ١٩٢٩ ، فها هي قد بلغتها بالفعل ، فالاقتصاد العالمي اليوم ككل ، تتبدى فيه بجلاء الملامح الاقتصادية والرأسمالية التي سادت إبان القرن التاسع عشر وحتى بداية مرحلة الكساد العظيم . وقد أدى التزاوج والدمج بين اقتصاديات القرن التاسع عشر الكلاسيكية مع الوسائل التي يوفرها عصر المعلومات الى افراز ما نشهده اليوم من الرأسمالية المعلوماليّة .

ومن السخرية انه في عهد دكتاتورية السوق المتحررة من القوانين فإن واحدة من الخواص التي بشر بها فريدمان وغيره من دعاة الفرضية التي تعتمد على ادارة الدورة الاقتصادية عبر عرض النقود ، لا تجري ممارستها فعلياً الا وهي السيطرة على العرض النقدي . فالنظام الرأسمالي المعلومالي قد اصبح يتيح عرضاً للنقد غير محدود وفي اشكال وصور عديدة ، ويجري اقراض هذه الاموال على نحو طائش متهور . ومن خلال اجماع واشنطن والتحالف الضالع معها ، فقد اضطرت الحكومات في مختلف بلاد العالم الى الغاء قوانين التحكم في السوق وذلك حتى قبل ان تتمكن من ايجاد وسائل رقابية جديدة قابلة للتطبيق ، وكشفت الازمة الآسيوية ان احداً لم يكن يعرف مقدار ما هو مدين به والجهات المدين لها . وهكذا اطلق العنان لاقتصادعالمي دون اية ضوابط تكبح جماحه .

لقد افرزت الاقتصاديات الكلاسيكية التي سادت ابان القرن التاسع عشر حرباً اهلية اعقبها انكماش عظيم ، وفترتان من الكساد ، اضطرابات عمالية واقتصادية وانهيارات في صفوف البنوك والقلاقل السياسية ومبادئ حزب الشعب الاميركي ، كل ذلك في القرن التاسع عشر . اما في القرن العشرين فقد تمخضت عن حرب عالمية وفترة كساد عظيم ، واضخم حرب عالمية ثانية هي أعتى ما شهده العالم من حروب .

واذا ما استعملنا ما يسميه علماء الرياضيات استقراءاً واستخلاصاً للنتائج ، فإن المستقبل عندئذ يبدو مفزعاً بالفعل . ان الفارق الاساسي بين الاقتصاديات الكلاسيكية في القرنين التاسع عشر والقرن العشرين يتمثل في ضخامة وجسامة الاحداث التي تتبع الهزة الاساسية . ففي القرن التاسع عشر كانت البنوك تحتاج لمدة اسبوعين لتجلب الذهب او تشحنه من اوروبا واليها لتغطية عقود وصفقات كبيرة ، اذا ما كانت الكميات المطلوبة متوفرة فعلاً . اما اليوم فالامر مختلف تماماً ، فالعرض النقدي غالباً غير محدود عبر آليات وادوات جديدة ويمكن ان تشحن هذه الاموال بالوسائل الاليكترونية في غضون جزء من الثانية . ان نقل الاموال بسرعة البرق هذه والكميات الهائلة التي يجري نقلها من الاموال تخلق عوامل تفجير هائلة رأسمالية تستطيع ان تشعل آثاراً مدمرة وكأنها فتيل حرب كونية ثالثة ولكن دون اطلاق رصاصة واحدة . وما الازمات الاقتصادية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا وما نجم عنها من كوارث اجتماعية الا مثالا بسيطا على ما يمكن ان تأتي به الايام من اخطار كامنة مخزنة في ذاكرة اجهزة الكمبيوتر ولا يحتاج انطلاقها الى اكثر من الضغط على بضعة ازرار في وول ستريت تكون نتائجها عابرة للقارات وعبر الحدود .

وتطمح الرأسمالية المعلوماليّة الى ان تصبح النظام العالمي الاقتصادي المعتمد ، ولهذا وجدنا بعد انهيار المنظومة الشيوعية ان الوجوه الاخرى للرأسمالية قد أصبحت اهدافاً للهجوم ، وكذا الحال بالنسبة للهجوم على الايدولوجيات الاخرى التي لن تحذو حذو الرأسمالية الانجلوأميركية المعلوماليّة . ومن السخرية القول بأن الرأسمالية الامريكية والنظام الذي تقوم عليه قد انهار بسبب اعتماد هذه الرأسمالية بالكامل على قوى السوق خلال فترة الكساد العظيم إبان الثلاثينات من هذا القرن . وكان ان تدخلت الدولة لكي تنقذ الرأسمالية من نفسها ، وللأسف فإن هذا الدرس يتم تجاهله والتغاضي عنه كلياً بدلاً من استيعابه واستخلاص العبرة منه . ولا يعوز النظام الرأسمالي المعلومالي الوسيلة لاعطاء أهواءه وأطماعه طابع العلوم والقداسة . فإذا اقتضى الامر ايجاد حقبة يكون التدخل الحكومي المحدود لتوجيه الاقتصاد امراً مرغوباً به مادام ذلك يخدم مصالح فئة الواحد بالمائة فيتم ايجاد المنظر الاقتصادي لتلك الحقبة كما كان الحال مع جون كينز John Maynard Keynes وتم الارتقاء بنظرياته الى مرتبة العقيدة الا وهي الارثوذكسية الكينزية . ولما ظن القابضون على مراكز قوى الرأسمالية ان تلك الحقبة قد استنفدت اغراضها ، فإذا بهم يأتون بمنظر آخر وهو ملتون فريدمان Milton Friedman لا ليصحح بعض مبادئ كينز ولكن ليقول ان مبادئ الكينزية بأكملها خطأ فاحش لا قبله ولا بعده ، وأن أي تدخل حكومي

في اعمال السوق هو ابو الخطايا . فإذا بهذه النظرية وقد اصبحت العقيدة الجديدة التي يُسبّح بحمدها إعلام المعلومالية . ويبدو ان المنظرين الاقتصاديين هؤلاء هم ابواق النظام الرأسمالي المعلومالي مسخرون لخدمة اهداف اصحاب ذلك النظام أولاً وأخيراً . ويبدو وكأن الاقتصاديين الاخرين ينفقون الغد في اعطاء تفسيراتهم لماذا اخفقت اليوم نظرياتهم التي وضعوها بالامس! .

ويسود الافتراض ان عملية العولمة وامتلاك الولايات المتحدة لمختلف الوسائل والقدرات الاقتصادية سيمنحها القدرة على التصدي للدورات الاقتصادية الحادة ومنعها من الحدوث او الوقوع ضمن حدود الولايات المتحدة الاميركية ، حيث انه في اقتصاد عالمي كالسائد في عصرنا ، فإن مثل تلك الدورات يمكن «تصديرها» الى أي مكان آخر في العالم . وهكذا أسمت الولايات المتحدة اقتصادها هذا بالاقتصاد الجديد (THE NEW ECONOMY) .

« نعم ، لقد اصبح العالم أكثر سرعة وتعقيداً وباختصار عرضة للخطر . ونحن ننتقل من عالم المحسوسات الى عالم الخيال والاوهام . . . لهذه الاسباب مجتمعة ، وآخذين بالاعتبار ان القوانين والتنظيمات تكون عادة نتيجة ردود فعل لا نتيجة فعل ، فستكون الايام القادمة مليئة بالمفاجئات ، خاصة في عالم المال»

كلوس شواب *Klaus Schwab* مؤسس ورئيس منتدى دافوس بسويسرا

«عندما يقوم القراء بزيارة موقع (البيان الشيوعي) بمناسبة الذكرى الخمسين بعد المائة لاصداره ، فإن الجميع من يمينيين ويساريين يصابون بالدهشة ازاء الطريقة الغريبة التي وصف بها البيان عام ١٨٤٨ مساوئ الرأسمالية بأوصاف تتشابه تماما مع ما يشهده الاقتصاد العالمي اليوم من قلق واضطرابات ومنافسة » .

بول لويس صحيفة نيويورك تايمز

٢٧ يونيو ١٩٩٨

« تقوم الرأسمالية في اكثر صورها انطلاقاً وتحرراً بتكوين الثروات ولكنها تتعثر عندما تأتي الى توزيع هذه الثروات بعدالة تكفي لينال الجميع حصته . ان الاستياء والحنق على الرأسمالية قد يشعل احتجاجاً ارتجاعياً ضد مبادئ التجارة الحرة ومناصيرها ، وهناك اليوم قلة من المؤسسات الموجودة لتنظيم الفوائض في التمويل الدولي » .

مجلة بيزنس ويك

١٢ كانون الاول ١٩٩٧

الفصل الثالث

تاريخ العولمة

اعادة هندسة الرأسمالية

من المؤكد ان السرعة التي تتم بها العولمة اعظم بكثير مما كان يمكن لأي امرئ ان يتنبأ به خلال النصف الاول من القرن العشرين عندما كانت الدراسات المتأنية والمتفحصة والخطط المفصلة التي تقوم بها مؤسسات النخبة تصل الى نتيجة ان اقتصاداً حدوده اكبر من حدود الولايات المتحدة ضروري لكي يضمن لذلك الاقتصاد نمواً بحد أدنى من التغييرات الحادة . فلقد توصلت مؤسسات النخبة الامريكية تلك آنئذٍ لضرورة خلق نظام اقتصادي عالمي تكون الولايات المتحدة مسيّرة له .

ولم يأت كل ما جادت به تكنولوجيا عصر المعلومات من اختراعات بمحض الصدفة فقط ، ولكنها ايضاً احدثت آثاراً فورية جانبية كانت لها اثار جذرية لم تكن تخطر على البال . ان العولمة ، كرؤية اقتصادية سبقت مثل تلك الاختراعات التكنولوجية التي حملها الينا عصر المعلومات ، ولكن تلك الاختراعات التكنولوجية كانت العربة التي حملت تلك الرؤيا لتنطلق بها بسرعة فاقت التوقعات .

وحوالي العام ١٩٥٨ زد أو أنقص عاما ، شهد العالم بضعة احداث لا يبدو للوهلة الاولى ان بينها ارتباطاً معيناً ، كما انها لم تكن تبدو كبذور الثورة التكنولوجية القادمة .

- فقد طور العلماء الالمان الذين نقلوا الى الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية صواريخ ذات طاقة هائلة واصبحت في عام ١٩٥٧ قادرة على وضع قمر صناعي من صنع الانسان في مدار حول الارض هو سبوتنيك . وبعد ذلك بفترة وجيزة استطاع العلماء الالمان الذين نقلوا الى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ايضاً ان يطلقوا القمر الصناعي الأمريكي . وقد جرت على الالسنة نكتة عندئذ تقول بأن الاقمار الصناعية الروسية والاميركية اعتادت ان تحيي بعضها البعض باللغة الالمانية عندما كانت تتقاطع معاً في

الفضاء ./وكان الهدف الرئيس للصواريخ والاقمار الصناعية عسكرياً بالدرجة الاولى ، اما أي شيء خلاف ذلك فقد كان عرضياً طارئاً . ولكن ذلك العرضي الطارئ وتلك النتائج غير المقصودة هي التي اشعلت فتيل ثورة الاتصالات التي مكنت من ظهور الكثير من الوسائل التكنولوجية التي يشهدها عصر المعلومات اليوم . وقد تصور الناس آنئذ ان العالم سيصبح اكبر ، ولكنه بدلا من ذلك اصبح اصغر حيث تم صياغة عبارة «القرية العالمية» . ولولا تلك الاختراعات لما وجدت وسائل الاتصالات الحديثة مثل الهواتف والتلكس والفاكس والهواتف النقالة والانباء بواسطة الكابل وخدمات البنك الاليكتروني وتحويلات الاموال واجهزة الصراف الالي وغيرها كثير .

- وخلال عام ١٩٥٨ أو قبله أو بعده بعام واحد ، اخترع شخصان يعملان في شركتين مختلفتين رقائق السيليكون وهما جاك كيلبي Jack Kilby من شركة تكساس انسترومنتس Texas Instruments و روبرت نويس Rober Noyce من شركة فيرشايلد لصناعة شبه الموصلات Fiarchild Semi-conductor ولم يكن يعلم احدهما بما كان يفعله الاخر . وقد ادى هذا الاختراع الى اكتشاف قوة هائلة للذاكرة والالات الحاسبة . ان الحجم المتناهي في الصغر للرقائق يستمر في التضاؤل من جهة وازدياد الذكاء الكمبيوتري من جهة اخرى . وقد أتاح استعمال هذه الرقائق في مجالات مختلفة بما فيها صناعة الكمبيوتر وجعل هذه الصناعة اكثر دقة وصغرا بحيث تدخل في صناعة معظم الادوات المنزلية ، أتاح للعالم اختراعاً ثورياً تكنولوجياً جديداً كان بعيداً حتى عن مخيلة اولئك المعنيين بتلك الصناعة من قبل ومن بعد ذلك الاكتشاف . فقد قال ثوماس واطسون Thomas Watson رئيس مجلس ادارة شركة آي بي ام IBM عام ١٩٤٢ عند اكتشاف الكمبيوتر «اعتقد ان هناك سوقاً عالمية لخمسة كمبيوترات» ، أما كين اولسين Ken Olsen رئيس شركة ديجيتال اكويبمنت كورب .Digital Equipment Corp فقد قال في عام ١٩٧٧ « انه لا حاجة لأي شخص كي يمتلك جهاز كمبيوتر في منزله» . ومن الواضح ان الله كان يدبر ويرسم خلاف ما أعتقد هؤلاء !

- وكذلك في نفس العام ١٩٥٨ أو قبله أو بعده بعام واحد ، وللمرة الاولى في تاريخ الامم زاد عدد العاملين ذوي الياقات البيضاء (الموظفين) عن عدد ذوي الياقات الزرقاء (العمال) في الولايات المتحدة . ولو علم كارل ماركس Carl Marx بذلك لكان قد غير رأيه حول ديكتاتورية البروليتاريا . فعلى سبيل المثال عمل اكثر من ثلث الاميركيين في القطاع الزراعي في مستهل القرن العشرين ، ولم يتبق منهم في هذا القطاع في الوقت الراهن سوى

أقل من ٣ ٪ من مجموع الاميركيين ، وهو أقل من اولئك العاملين في قطاع التعليم او الابحاث ، ومع ذلك فإن الانتاج الزراعي هو الان افضل واكثر وفرة .

ومع الاعتراف بأهمية الرقائق والابتكارات الثورية المتعلقة بها وبأجهزة الكمبيوتر والاقمار الصناعية الا انها تظل فقط وسائل اذا ما احسن استخدامها فإنها تساعد على الرقابة والسيطرة على اية خطة وادارتها بصورة افضل واسرع ، بيد ان هذه الوسائل بمفردها لا تقدر ان توجد رؤية عالمية او خطة معينة .

وتحمل الثورة الصناعية التي سادت في الولايات المتحدة قبل قرن من ظهور ثورة المعلومات بعض عناصر التشابه مع الثورة المعلوماليّة . وقد تم التوصل الى كثير من الاختراعات التي واكبت الثورة الصناعية بحلول العام١٨٨٠ ومنها : الارسال التلغرافي عبر المحيط الاطلسي ، التصوير ، الغواصات ، فولاذ بسمر Bessemer steel ، الحصادة الميكانيكية ، المحرك البخاري المركب ، الميكروسكوب ، السبكتروسكوب ، وفوق هذا وذاك ، الهاتف والمنتجات النفطية والانارة الكهربائية . وكما قادت اختراعات عصر المعلومات الجديدة كالكمبيوتر واجهزة الاتصالات الى انتاجية افضل واعلى فقد امدت الاختراعات التي واكبت الثورة الصناعية في الولايات المتحدة بإمكانية انتاج افضل واضخم . وفي كلتا الثورتين ، كانت السرعة اعلى مما كان يدور في الاذهان سابقاً ولم يتم وضع قوانين او تنظيمات مناسبة لضبط آثارهما الجانبية في الوقت المناسب . وخلال الفترة الواقعة بين عامي١٨٤٠ و ١٩٠٠ ، تضاعفت مساحة الارض المستغلة في المزارع وارتفعت قيمة اسهم المزارع الامريكية بواقع ٢,٥ مرة بينما تضاعفت عشر مرات قيمة الاموال المستثمرة في التصنيع خلال الفترة ذاتها . وتزايد عدد العاملين في التصنيع من١,٣ مليون عامل الى ٥,٣ مليون عامل ، وتضاعف ٣٠ مرة انتاج الفحم وانتاج النفط الخام ١١٥ مرة والحديد الخام حوالي ١٥ مرة والصلب الخام حوالي ١٠٠٠ مرة ، أما اجمالي الدخل القومي فقد تزايد عدة مرات . وكان الاتجاه العام للرواتب خلال فترة الثورة الصناعية١٨٦٠-١٩٠٠ يسير نحو التراجع ، وهو نفس ما حدث بالنسبة لرواتب العاملين في عصر الثورة المعلوماليّة . وخلال كلتا الثورتين ظهر بارونات اللصوص متزامناً ذلك مع تراجع اجور العمال ، فإذا كان روكفلر Rockefeller أو فاندربلت Vanderbelt في الثورة الاولى فهنا بيل غيتس Bill Gates و جورج سوروس George Soros في الثورة الثانية . وخلال الثورة الصناعية ١٨٦٠-١٩٠٠ حدث ركودان كبيران ، احدهما بين عامي ١٨٧٣-١٨٧٩ والآخر بين عامي ١٨٩٣ و ١٨٩٦ . ولقد شهدت ثورة المعلومات ركودين اقتصاديين .

ولما كان الاقتصاد الاميركي الآن يوجه اقتصاداً عالمياً ويمتلك القوة الكافية سياسياً ، عسكرياً واقتصادياً لإملاء شروط الاقتصاد العالمي ، فإن حالات الكساد والدورات الاقتصادية يمكن توجيهها نحو اقتصاديات أخرى غير الاقتصاد الاميركي . لقد كان مقرراً من الناحية المبدأية ان تؤدي الأزمة التي حلت بالاسواق في دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ الى احتمال التسبب بتباطؤ في نمو الاقتصاد الاميركي بنسبة ٠,٤ ٪ وهو أمر تم اعتباره في حد ذاته امراً صحياً كما صرح حينئذ رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الاميركي . وكان متوقعاً ان يؤدي انخفاض اسعار النفط والطاقة بأكثر من ٢٥ ٪ ضمن نفس تلك الفترة الى زيادة النمو الاقتصادي الاميركي بنسبة ٠,٤ ٪ ! وبذلك فإن الاقتصاد الاميركي ضمن اقتصاد عالمي لم يعان من أية مشاكل بينما عانت منها دول آسيا والدول المنتجة للنفط فإلى أية درجة من المصادفة قد تمت هذه الاحداث فذلك أمر يمكن ان نتركه لخيال المرء لكي يتقبل فكرة ان مثل هذه الاحداث المنسقة يمكن ان تحصل هكذا بمحض الصدفة أم لا ؟

وكما ان عنصر المفاجأة والسرعة التي تمت بها الاختراعات التكنولوجية قد اخذت المشرعين وواضعي تنظيمات وقواعد الثورة المعلوماليّة بالدهشة ، فقد اصيب بالدهشة كذلك اولئك المشرعون وواضعو التنظيمات في الثورة الصناعية . وقد تمخضت ضمن امور اخرى ، عن انهيارات في صفوف بنوك الادخار والاقراض في عصر الثورة المعلوماليّة هذه وجيء بمئات المليارات من اموال دافعي الضرائب لتستخدم في انقاذ هذه البنوك المتهاوية . وقد آل الى الافلاس اكثر من ٦٠٠ بنك وشركة إقراض إبان فترة الثورة الصناعية كما وقعت تحت براثن الافلاس آلاف الشركات والنشاطات التجارية الصغيرة . أما الشركات التي تمكنت من الصمود امام هذه « التعديلات الهيكلية » فقد تم استيعابها من قبل الشركات المنافسة الكبرى من خلال عمليات الاندماج والاستملاك في الثورتين الاولى والثانية . ولم يكن الناس راضين على الاطلاق خلال كلتا الثورتين عن الحزبين السياسيين القائمين وهما الديمقراطي والجمهوري ، وكان الناس تواقين ومتعطشين على نحو عظيم الى بديل آخر لدرجة انه خلال انتخابات عام ١٩٩٢ لم يحتج الامر الى كثير من اللقاءات الكلامية والمناقشات حتى تمكن المتحدث البارع روس بيرو من استقطاب الناس والتفافهم حوله في كافة انحاء البلاد في خطوة تهدف الى خلق اتجاه جديد . وفي نقطة معينة اظهر بيرو خلال استطلاعات الرأي تفوقاً على كل من جورج بوش وكلينتون ، ولكن الرجل لم يكن مناسباً لهذه المهمة .

وقبل قرن من الزمن ملّ الناس أيضاً وضجروا من النظام السياسي للحزبين وتجاوزاتهما ، وتم تأسيس حزب ثالث تمت تسميته حزب الشعب الاميركي . وفي العام ١٨٩٠ رشح جيمس ويفر James B. Weaver من ولاية ايوا نفسه للرئاسة وفاز حزب الشعب بعشرة نواب وخمسة اعضاء في مجلس الشيوخ ، وقد تم تحقيق انتصارات أخرى في انتخابات عام ١٨٩٤ . وكانت شعارات حزب الشعب هي «أموال الشعب» ، « أرض الشعب» ، «ثروة الشعب» ، «تعاون الشعب» و «مواصلات الشعب» . وقد لقيت هذه الشعارات قبولاً واسعاً لدى عامة الشعب في مختلف انحاء الولايات المتحدة ، وافترض البعض انتصاراً لحزب الشعب عام ١٨٩٦ وكان ذلك احد اسباب تهريب الاموال من الولايات المتحدة الى أوروبا وما نشأ عن ذلك من اضطراب في النظام المصرفي والبنوك آنئذ .

ان المعادلة البسيطة لتوازن العرض والطلب في اقتصاد السوق ستؤدي الى نتائج واضحة . فإذا ما تمخضت الثورة الصناعية عن الانتاج الكمي الشامل فإن من الضروري بالمقابل إيجاد طلب كمي شامل . وقد نجم عن الحل البطيء لمشكلة الطلب هذه حدوث كسادين في ذلك الوقت ، كما وقع كسادان كبيران هذه المرة . وربما تكون قوة اميركا العظمى قد مكنتها من تصدير الدورات الاقتصادية وحالات الكساد الآن خارج الحدود الاميركية لتصيب ببلائها اقتصاديات اخرى لا اقتصادها .

أما الاسلوب الذي توخاه رأسماليو عصر الثورة الصناعية في محاولة لحل هذه المعضلة ، فهو مثل نفس الاسلوب الذي تتبعه رأسمالية الوقت الحاضر توخياً للحل ، ويتمثل في خلق اسواق جديدة وتشجيع مزيد من الاستهلاك . وفي حالة الثورة الصناعية كان الحل : زيادة السكان ، ايجاد ثقافة الاستهلاك تم التوسع . وستتم مناقشة خلق ثقافة الاستهلاك بصورة مستقلة في فصل لاحق . وقد تضاعف عدد سكان الولايات المتحدة ليصل عام ١٩٠٠ الى ٧٦ مليون نسمة . وتزايد عدد المهاجرين من معدل ٢٨٠ ألف شخص سنوياً عام ١٨٧٠ الى مليون شخص سنوياً عام ١٩٠٠ ، كما توسعت الرقعة الجغرافية للولايات المتحدة حيث كانت الثورة الصناعية آخذة في التوسع . واذا كانت سنة ١٨٥٠ هي بداية انطلاق الثورة الصناعية ، فإن التوجه والاندفاع نحو الغرب داخل الولايات المتحدة قد بدأ خلال تلك الفترة . أما السكان الاصليون الذين استوطنوا أميركا منذ زمن سحيق فقد تم القضاء عليهم او تهميشهم . وتقوم افلام الغرب في هوليوود بتصوير هؤلاء على انهم كائنات لا تستحق أكثر مما تعرضت له من أذى . وحدث اثناء عرض احد هذه الافلام أثناء دراستي الجامعية بالولايات المتحدة في منتصف الخمسينات أن هلل المشاهدون استحساناً عندما قتل بعض

الهنود ، ومع ذلك فقد انطلقت التعبيرات عن الحزن والاسى عندما وقعت الكلبة لاسي في حفرة صغيرة في المسلسل الذي كان يحمل اسمها والذي عرض مباشرة بعد ذلك الفيلم .

ومع تسارع الحركة الصناعية تسارع ايضاً الاستيلاء على الاراضي من غرب الولايات المتحدة . ومن الممتع ان نقارن التواريخ التي سمح فيها للولايات بالانضواء تحت لواء الاتحاد (اتحاد الولايات المتحدة) وتطور الثورة الصناعية خلال الفترة بين عامي ١٨٥٠ و ١٩٠٠ ، حيث انضمت الولايات اللاحقة الذكر بالتواريخ المبينة :

* كاليفورنيا California ١٨٥٠
* مينسوتا Minnesota ١٨٥٨
* اوريغون Oregon ١٨٥٩
* كنساس Kansas ١٨٦١
* نيفادا Nevada ١٨٦٤
* نبراسكا Nebraska ١٨٦٧
* كولورادو Colorado ١٨٧٦
* واشنطن Washington ١٨٨٩
* داكوتا الشمالية ، داكوتا الجنوبية ، مونتانا South Dakota, North Dakota, Montana ١٨٨٩
* أيداهو ، وايومنغ Idaho, Wyoming ١٨٩٠
* يوتا Utah ١٨٩٦
* اوكلاهوما Oklahoma ١٩٠٧
* نيومكسيكو ، اريزونا New Mexico, Arizona ١٩١٢

ومن حيث المساحة ، فقد شكلت هذه الولايات حوالي نصف مساحة الولايات المتحدة .

وفي مطلع التسعينات من القرن التاسع عشر ١٨٩٠ وما تلاها ، وفي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تئن فيه تحت وطأة كساد عميق الجذور ، بدأ اصحاب الثروات البحث عن اراض خارج الولايات المتحدة حيث لم يبق الا القليل من الاراضي للتوسع فيها داخل اميركا . واذا اصبحت الولايات المتحدة قوة عظمى فلقد طالب ذوو الشأن بأن قد حان الوقت لاظهار هذه القوة . ومنذ ذلك الوقت تحولت الولايات المتحدة الى قوة استعمارية تسعى للحصول على اسواق خارج القارة الاميركية . وقد قام مارك حنا Mark Hanna من ولاية اوهايو بدعم حاكم الولاية ويليام ماك كينلي William McKinley للوصول الى منصب الرئيس بالولايات المتحدة . وما ان تربع هذا على سدة الحكم حتى بدأ بتطبيق جداول

اعمال البارونات من الرأسماليين فأتى بقانون العملات لسنة ١٩٠٠ . واكثر من هذا وذاك من حيث الاهمية انه جعل الولايات المتحدة قوة استعمارية . ومن خلال الحرب مع الاسبان ، فقد اصبحت أميركا تمتلك آنئذ اراضي خارج الحدود الاميركية وفيما وراء البحار . وقد ابتاعت اميركا ألاسكا Alaska من روسيا عام ١٨٦٧ بمبلغ٧,٢ مليون دولار . ولكن الاميركيين لم يذهبوا اليها الا بعد عام ١٨٩٦ الذي تم فيه اكتشاف الذهب . وفي عام ١٩١٢ أعطيت ألاسكا وضع الاراضي الاقليمية وسمح لها بالانضمام للولايات المتحدة عام ١٩٥٨ .

خيل للكثيرين حول العالم ولمدة طويلة ان الاستعمار والامبريالية كانا جزءاً من ثقافة الدول الاوروبية فقط وان الولايات المتحدة براء منها . ولكن الولايات المتحدة في حقيقة الامر كانت منغمسة في كلتيهما . فقد جاء في موسوعة كولبير Collier طبعة عام ١٩٦٢ والتي كانت أول موسوعة ضمتها مكتبتي الخاصة- تحت عنوان «نهاية الاستعمار الاميركي» ، «انه بالسماح بضم ألاسكا وهاواي في عام ١٩٥٨ و ١٩٥٩ على التوالي الى الاتحاد فقد بدأت فترة الاستعمار الاميركي فعلاً بالانتهاء» . وقد أسمت الموسوعة البريطانية Encyclopedia Britannica هذه الفترة «بعهد الامبريالية الاميركية» . وقد بدأ الاستعمار الاميركي مع الرئيس ماك كينلي الذي شن الحرب على الاسبان وجعل من كوبا محمية لبلاده . اما اتفاقية «تعديل بلات Platt Amendment » فقد كانت عبارة عن سياسة وضعتها واشنطن تسوغ التدخل الاميركي ، عندما يكون ضرورياً ، في الدول الاميركية اللاتينية وعندما ترى الولايات المتحدة من الضرورة الحفاظ على النظام المحلي لتلك الدول الاجنبية . وقد طلبت الولايات المتحدة عام ١٩٠٢ إلى كوبا ان تضمن اتفاقية تعديل بلات في دستورها .

واحتلت الولايات المتحدة بورتوريكو التي تنازلت اسبانيا عنها لصالحها بمقتضى اتفاقية باريس . وارادت اميركا ان يكون لها موطئ قدم في الفلبين ليخدم مساعيها لتوسيع تجارتها مع دول الشرق الاقصى . وقامت القوة الاميركية الاسيوية بتدمير الاسطول الاسباني في خليج مانيلا كما احتل الاميركيون المدينة المذكورة . والواقع ان الولايات المتحدة لم تكن تطمع في مدينة مانيلا فقط ، بل كانت تتلمظ لاحتلال الارخبيل الفلبيني بأكمله ووافقت الولايات المتحدة في اكتوبر تشرين الاول من عام ١٨٩٨ على اتفاقية السلام والتي دفعت بموجبها مبلغ ٢٠ مليون دولار لاسبانيا ثمناً للفلبينيين . وما لم تستطع اميركا ان تحصل عليه بقوة السلاح حصلت عليه بالدولارات . وقد اوجدت الحكومة الاميركية مثل هذه السياسة وأسمتها بالضبط بما كانت عليه ومن أجله أي «دبلوماسية الدولار» .

بين عامي ١٩٠٣ و ١٩٠٤ أعلنت الولايات المتحدة عن تعيين نفسها شرطياً عالمياً (في غياب الامم المتحدة لتسبغ عليها الشرعية) . ومنحت اميركا نفسها الحق في ممارسة دور شرطي عالمي او قوة بوليسية عالمية في دول اميركا اللاتينية عندما تقرر اميركا ان هذه الدول اخفقت في الوفاء بالتزاماتها المالية وغيرها للدول الاجنبية . ولقد تم تطوير هذه الادوار وتغطيتها لتصبح من مهام الامم المتحدة وكذلك المؤسسات النابعة عن بريتون وودز بعدما أصبح تمرير هذه الادوار لمثل تلك المؤسسات ممكناً نتيجة للتطور الاداري . ولقد تم اعتماد «لازمة ثيودور روزفلت Theodore Roosevelt لمبدأ مونرو Monroe » . وتجدر الاشارة الى ان هذا المبدأ الذي اعلن عنه الرئيس الاميركي مونرو في رسالته الى الكونغرس في ٢ ديسمبر كانون الاول ١٨٢٣ ينصب حول السياسة الخارجية للولايات المتحدة وقوامه معارضة الولايات المتحدة لأي تدخل اوروبي في نصف الكرة الغربي . وقد تم فرض هذا المبدأ ، وبالمقابل تدخلت الولايات المتحدة في كل من الدومينيكان ، هايتي ونيكاراغوا . وقد تسببت هذه التدخلات الاميركية - من جانب واحد- في دول اميركا اللاتينية الى خلق مشاعر معادية للاميركيين هناك . اما في المكسيك فقد كان تدخل الرئيس الاميركي ويلسون عام ١٩١٠ طويل الاجل . ومن أجل ضمان المصالح التجارية الاميركية تم تفصيل سياسة الباب المفتوح التي وضعت بين عامي ١٨٩٩ -١٩٠٠ من جديد . وقد اكدت هذه السياسة على تكافؤ الفرص امام الاميركيين في مجالات التجارة والاستثمار في مختلف مناطق النفوذ في الصين . وارادت المجموعات النخبوية في الولايات المتحدة سهولة وصول الاميركيين الى اسواق دول اميركا اللاتينية ومواردها الطبيعية والمواد الخام . وقد حاول احد وزراء الخارجية وهو فيلاندر كنوكس Philander Knox استعمال دبلوماسية الدولار التي وضعت اصلاً من اجل دول اميركا اللاتينية ، في دول جنوب شرق آسيا ايضاً . وسواء أكانت سياسة الباب المفتوح او دبلوماسية الدولار ، فإن ما ابتغاه الرأسماليون الاميركيون هو الدخول السهل الى اسواق الشعوب الاخرى وموادها الخام .

ونتيجة لحث المؤسسة الرأسمالية في غربي الولايات المتحدة وإلحاحها ، أراد الرئيس الاميركي ثيودور روزفلت ان ينشىء قناة تصل بين المحيطين الهادئ والاطلسي تمر عبر اميركا الوسطى وذلك بهدف خدمة الاغراض التجارية فضلاً عن سهولة تحرك الاسطول الاميركي المتنامي . وما دامت هذه الاراضي المستهدفة للقناة مملوكة لكولومبيا التي تلكأت في الموافقة على تنفيذ المشروع ، فقد اعطت حكومة الولايات المتحدة الضوء الاخضر لعملية انقلابية بالتآمر مع الشركة الفرنسية التي كانت متعطشة لبيع امتيازها الى الولايات المتحدة . وتم

صياغة وهندسة ثورة موّلتها الولايات المتحدة تمخضت عن ولادة دولة مستقلة اسمها دولة بنما ، وقد اعطت هذه الدولة الناشئة الاميركيين ما ارادوا من امتيازات وبوشر بشق قناة بنما التي استكملت لتبدأ عملياتها في العام ١٩١٤ .

أما الحرب العالمية الاولى فقد كانت عبارة عن حدث عسكري واقتصادي عالمي تمخض عنه توسيع نطاق الاقتصاد الاميركي وبالرغم من دوافع الرئيس ويلسون المعلنة لدخول الحرب وكأنها كانت من اجل حماية ومساعدة ديمقراطية ضد أخرى ووضع حد لكافة الحروب ، الاّ أن حقيقة الامر هو النقيض حيث تم مدّ النفوذ الاقتصادي والسياسي الامريكي ليشمل كثيراً من البلدان الامريكية الاخرى ، وكذلك فلقد تلت الحرب العالمية الاولى حرب عالمية ثانية أكثر ضراوة .

وقد استهل عقد العشرينات من القرن العشرين بكساد امكنت السيطرة عليه ثم أصبح بعد ذلك عقداً ذا ازدهار اقتصادي . وقد تمكنت الشركات الكبرى خلال هذه الفترة من تأكيد ذاتها وقبلت الحكومة الاميركية ان يتمثل دورها في مساعدة الشركات الكبرى تلك بدلاً من تنظيم نشاطاتها وتبنت الحكومة سياسة عدم التدخل في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية وتقهقرت مبادئ التعاون والعمل الجماعي للتقدميين . وجاء يوم الحساب في شهر اكتوبر تشرين الاول عام ١٩٢٩ عندما انهارت سوق الاسهم في وول ستريت وتفاقم الكساد العظيم ، واصبح عقد الثلاثينات موصوفاً بالكساد العظيم آنف الذكر . وقد وضعت نظريات كثيرة لتعليل الكساد ، ولكن كان هناك اتفاق بشكل عام على ان القوة الاستهلاكية غير الكافية والتوزيع غير العادل للثروات كانا من الاسباب الرئيسية . وقد فاق الانتاج الطلب على السلع بشكل هائل . أما انهيار سوق الاسهم فقد كان نتيجة وليس سبباً لدورة عدم التوازن . وقد تقلص الطلب وهيمن الرأسماليون على رؤوس الاموال وأحكموا قبضتهم عليها ، وتفاقمت البطالة وشهدت الاسعار والمداخيل مزيداً من التقهقر . وكان هناك مزيد من التدهور في الطلب يقابله مزيد من السيطرة على رأس المال . . . الخ .

وكان الرئيس الاميركي آنئذ هوفر يؤمن بإخلاص شديد برأسمالية السوق وان من الضروري ترك عناصر السوق تعمل بذاتها كما كان يؤمن بنظريات عدم التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية وتركها طليقة العنان . ولكن قوى السوق تلك لم تعمل ولم تقم بواجبها وصار التدخل الحكومي مطلباً ملحاً للأغلبية العظمى بما في ذلك أصحاب الثروات الذين ارادوا من الدولة ان تتدخل لانقاذهم .

ولكن اقحام الحكومة لانقاذ مسيرة الاقتصاد من قوى السوق لم يكن من ضمن مبادئ

اقتصاديات السوق الحرة التي كانت سائدة حينذاك والتي يتم التسويق لها في الوقت الحاضر ايضاً .

* ومن تلك الاجراءات الحكومية ما كان مراداً به حل مشاكل المصارف اذ كان النظام المصرفي عندئذ يقف على شفير الانهيار . ولم تكن قوى السوق بل نفوذ الحكومة هو الذي أبعد عنها شبح الافلاس . وظلت ابواب البنوك مغلقة الى ان تمكنت الحكومة من توفير الاعتمادات اللازمة . وسواءً خلال فترات الكساد التي جاءت في الجزء الاخير من القرن التاسع عشر او الكساد العظيم او الانهيار الاخير لجمعيات وبنوك الادخار والاقراض ، فإنه يبدو جلياً ان المصرفيين يعرفون وظيفتهم بأنها قاصرة على جمع النقود فيما تنصب مهمة الحكومة على انقاذهم عندما يقعون في المشاكل . ان هذه ليست اقتصاديات السوق المفتوحة!!

* شجعت الحكومة النشاطات التجارية للموافقة على سياسات التسعير والانتاج ووجوه أخرى ذات علاقة بالنشاطات التجارية ، وعندما اعتمدت الحكومة هذه الاسعار والممارسات ، اصبحت لها قوة القانون . وقد كان هذا هو قانون انعاش الصناعة الوطنية لعام١٩٣٣ . في حين ان اقتصاديات السوق المفتوحة وآدم سميث Adam Smith ادعى بأن قوى السوق فقط هي التي يجب ان تملي الاسعار وتحددها .

* بعد ان خبا بريق الالتزام الاجتماعي للتقدميين وبعد هذا الكساد العظيم وجدت الحكومة ان من الضروري خلق نظام الضمان الاجتماعي وقد أوجدته الحكومة ولم يوجده السوق وتم تأسيس ما سمي Works Progress Administration (إدارة تحقيق التقدم في مجالات العمل) التي أوجدت وظائف للملايين من أفراد الشعب كما تم ابتداع التأمين على المسنين وإيجاد برامج مساعدة لتمويلها . وقد تقبلت الرأسمالية هذه المبادرة على اعتبار أنها شر لا بد منه ، وهو اجراء يستهدف الوقوف في وجه الكساد ، ويمكن التخلي عنه او التبرؤ منه في المستقبل .

* حتى العمالة كان من الضروري ان تتلقى مساعدة من الحكومة ، وتمثل ذلك في صدور قانون معايير العمالة العادلة .The Fair Labor Standards Act وقانون واغنر .Wagner Act .

* ولقد تم مساعدة الشركات عن طريق مؤسسة تمويل اعادة الاعمار Reconstruction Finance Corporation

أدت هذه البرامج الى جعل العجوزات الفيدرالية المتصاعدة مرضاً مزمناً . وكلما ظنت ادارة الرئيس روزفلت أنها ستخرج من كل معضلة سليمة معافاة تحول الامر الى العكس .

فعلى سبيل المثال تراجع مؤشر الانتاج خلال الفترة من آب ١٩٣٧ الى مايو أيار ١٩٣٨ من ١١٧ الى ٧٦ (اخذين عام ١٩٢٩ كأساس) ، وتزايدت ارقام البطالة بواقع ٤ ملايين شخص خلال تلك الاشهر القليلة فقط . وبعد عشر سنوات تحول الاقتصاد الى ما كان عليه في عام ١٩٢٩ عند بداية الكساد . لقد كانت تلك رأسمالية الدولة الموجهة اجتماعياً التي انقذت رأسمالية الاسواق الحرة من نفسها . ومن السخرية ان تشارك رأسمالية هذه الفترة الكثير من الخواص والسمات التي اتصف بها النمط الياباني الذي يجري تطبيقه الآن والذي تتم محاربته بضراوة . وخلال الحرب العالمية الثانية اضطلعت الحكومة الفيدرالية الاميركية بمسؤولية السيطرة شبه الكليّة على كافة مناحي الاقتصاد .

وبحلول العام ١٩٣٩ اصبح اصحاب الثروات بالتحالف مع جماعات التقنيين والفنيين اكثر نشاطاً وحماساً لتطوير خطط لحساب الولايات المتحدة خلال وبعد الحرب العالمية الثانية . ولم تكن خططهم من المعالم البارزة فحسب ، بل ان الاسلوب الذي اتبعوه في صياغة ووضع هذه الخطط كان على درجة مساوية من الاهمية . وتناول مجلس العلاقات الخارجية The Council on Foreign Relations بديلين اثنين للتأكد من أن كساداً عظيماً آخر قد لا يأتي أبداً ، وهما إما إصلاح قوى السوق متوسلين التدخل الحكومي لتنفيذ ذلك ، وإما ابقاء قوى السوق على حالها . وفي الحالة الاخيرة ينبغي ان تتوفر للاقتصاد الاميركي حرية الحصول على المواد الخام الاجنبية فضلاً عن ضرورة توفر الاسواق للمحافظة على مجاراة السرعة التي ينمو بها الاقتصاد الاميركي .

في الصفحة ١٣٤ من كتاب (عندما تحكم الشركات العالم) جاء ما يلي :

« ان الجزء الذي يعتبر ذا اهمية خاصة بالنسبة لبحثنا هذا من تاريخ المجلس (مجلس العلاقات الخارجية) قد بدأ يوم الثاني عشر من شهر سبتمبر أيلول ١٩٣٩ أي بعد أقل من أسبوعين من اشتعال شرارة الحرب الكونية الثانية . وفي ذلك اليوم اجتمع في واشنطن كل من والتر مالوري Walter Mallory العضو التنفيذي للمجلس وهاميلتون ارمسترونغ Hamilton Armstrong محرر الشؤون الخارجية مع جورج ميسرسميث George Messersmith مساعد وزير الخارجية وعضو المجلس نفسه . وقد حددوا مشروع تخطيط طويل المدى ليتم تنفيذه من قبل المجلس بالتنسيق الوثيق مع وزارة الخارجية . وانصب المشروع على المشاكل بعيدة المدى التي تنجم عن الحرب والخطط من اجل السلام . وقد تألفت مجموعات عديدة متخصصة في شؤون الحرب والسلام لاجراء الدراسات والخروج من هذه الاجتماعات بتوصيات سرية ترفع الى الرئيس فرانكلين روزفلت ، الذي كان خلال فترة

عمله حاكماً لنيويورك ، يسكن في منزل مجاور لمقر المجلس المركزي .

واستمرت العلاقات بين روزفلت والمجلس في التحسن على نحو وثيق . وعند تلك المرحلة من التاريخ الاميركي لم يكن هناك مخصصات لوزارة الخارجية الاميركية لحشد الاموال والموظفين اللازمين لاجراء تلك الدراسات ولذلك فقد وافق القائمون على وزارة الخارجية على مقترحات المجلس . وعندما وضعت الحرب أوزارها ، كانت المشاركة بين الجانبين قد انجبت ٦٨٢ مذكرة سرية للحكومة ، وقامت مؤسسة روكفلر بتقديم جزء من التمويل اللازم لهذه المهمة » . فيما يلي مقتطف من مذكرة سرية من المجموعة الاقتصادية والمالية المنبثقة عن المجلس ، ومؤرخة في شهر ابريل نيسان ١٩٤١ . وقد اعترف محررو المذكرة ان الاقتصاد العالمي المقترح مصمم لخدمة « الامبريالية الانجلوامريكية » مستخدمين هنا نفس الكلمات التي اوردوها . وكانت الخطط بالغة التفصيل الى درجة ان الكيفية التي يجب على الناس ان يتقبلوا بها هذه الخطط قد اسهب شرحها وبيانها . « اذا تم تحديد اهداف الحرب وهي انها معنية فقط بالامبريالية الانجلواميركية ، وانها لن تعود بشيء يذكر على بقية شعوب الارض ، فإن الاعلان عن مثل تلك الاهداف قد تضفي القوة على اكثر العناصر رجعية في الولايات المتحدة والامبراطورية البريطانية . ان مصالح الشعوب يجب ابرازها ، لا بالنسبة للاوروبيين فحسب بل ايضاً لاولئك المتواجدين في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية . ان ذلك سيعطينا تأثيرات دعائية افضل » .

ويوم الرابع والعشرين من يوليو تموز ١٩٤١ ، حددت المذكرة رقمEB34 التي أعدها المجلس ورفعها الى الرئيس روزفلت مفهوم المنطقة الكبرى Grand Area وهي المنطقة حسب ما حددتها المذكرة التي يجب ان تهيمن عليها الولايات المتحدة لضمان المواد الخام والاسواق . وقد أوصت هذه المذكرة بإقامة منظمة مالية تتولى الاشراف على الاستقرار في أسعار العملات الاجنبية مع توفر السيولة الكافية لتسهيل العمليات التجارية . وقد تم تطبيق هذه التوصية وأنشئت المؤسسة التي أطلق عليها اسم صندوق النقد الدولي . كما أوصت المذكرة بإنشاء مؤسسة مالية أخرى تكون مسؤولة عن توفير رأس المال الاستثماري لتمويل المشاريع التي يزمع إقامتها في المناطق المذكورة ضمن خطة المنطقة الكبرى لتطوير النمو الاقتصادي فيها . وقد تم تنفيذ هذه التوصية ايضاً وسميت المؤسسة الوليدة البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي اشتهر باسم البنك الدولي World Bank .

ومن المثير ان ننوه أن هذه الدراسات افترضت ان الولايات المتحدة كانت ستدخل الحرب قبل اعلانها . كما افترضت ان الحرب ستنتهي بانتصار الولايات المتحدة وحلفائها . وقد

تضمنت تفاصيل عن ايجاد كل من صندوق النقد والبنك الدوليين بصفتهما مؤسسات مسيطرة على اقتصاد عالمي . وظل دورهما بصورة أساسية ثابتاً دون أي تغيير الى يومنا هذا ، باستثناء أن دورهما اصبح في عصرنا الحاضر أكثر جلاءً مما كان عليه في السابق . إن هذه مؤسسات يتوخى من اقامتها ادارة والسيطرة على اقتصاد عالمي يتمحور حول « الامبريالية الانجلواميركية» Anglo American Imperialism ، مستخدمين نفس كلمات المخططين . وخلال الشهر ذاته التي وضعت فيه هذه المذكرة تموز يوليو ١٩٤١- احتلت القوات الاميركية ايسلنده . وقبل اعلان الولايات المتحدة الحرب ، بدأت البحرية الاميركية بمصاحبة السفن البريطانية وبتعليمات تقضي بإطلاق النار على أية سفن ألمانية أو ايطالية تلوح في الافق . وهكذا ، أصبحت الولايات المتحدة شريكاً في الحرب دون اعلان . وفي نفس الوقت ، فرضت الولايات المتحدة مقاطعةً على اليابان تضمنت فيما بعد النفط . وقد أظهرت استطلاعات الرأي التي رافقت انتخابات١٩٤٠ أن الاميركيين على الرغم من تعاطفهم مع الحلفاء ، الا ان اغلبيتهم كانت تعارض اقحام الولايات المتحدة نفسها في تلك الحرب . وقد اتهم المرشح الجمهوري للرئاسة في مواجهة روزفلت بأن الاخير كان « تاجر حرب » . وقد لقي هذا الاتهام صدى لدى الناخبين . وبعد ان عبر عن رأيه بأن المعتدين ليسوا الاّ وباءً سارياً ويجب أن يوضعوا في الحجر الصحي ، غير روزفلت نهج حملته الانتخابية التي انقلبت الى العكس ، ووعد الاميركيين « بأن أبناءهم لن يذهبوا الى الحرب» . ولكنه نكث بوعده في نفس العام ومباشرة بعد الانتخابات ، ذلك ان اميركا كانت بحاجة الى بيرل هاربر Pearl Harbor لتدخل في الحرب العالمية الثانية .

ان التاريخ كالاخبار ، كلاهما يصف الاحداث كما يفهمها الكتاب ، او كما يريد الكتاب لقرائهم ان يفهموا هذه الاحداث . فخلال رحلة جوية الى اسطنبول يوم ١٩٩٢/١/٦ ، وعلى ارتفاع ٣٣ ألف قدم في الجو ، كنت في الطائرة مع عائلتي عندما تعرفنا على دونالد فان ايتن Donald L. Van Etten وزوجته ، حيث دار بيننا الحديث الروتيني عند التعارف للمرة الاولى . وكانت الحرب التي قادتها اميركا ضد العراق محور نقاشنا ، حيث كان الجرح ما زال دامياً . ولمّا يمضِ عام واحد عليها . فضلاً عن أننا كنا على مسافة ساعة واحدة بالطائرة من العراق . وقلت لمحدثي إنني أستغرب ان تخفق الولايات المتحدة في التدخل لوقف الحرب العراقية الكويتية برمتها قبل ان تبدأ . فالولايات المتحدة تمتلك الاقمار الصناعية والمصادر الاخرى التي تستطيع ان تعترض كافة الاتصالات وان ترى حتى اللوحات المعدنية التي تحمل ارقام الدبابات وتعلم ما اذا كانت منشورة للقيام بعمل عسكري ما . فإذا كانت

الولايات المتحدة قد أعلنت عن مبدأ كارتر الذي وصف المنطقة بأنها ضرورية وهامة للمصالح الاميركية كما كان النفط كمّاً وسعراً جزءاً من الامن القومي الاميركي ، فإنه من الغرابة ان تحزم سفيرة الولايات المتحدة في بغداد آبريل جلاسبي April Glaspey حقائبها وتغادر بغداد الى بلادها قبيل أسبوع واحد من الحرب . أضف الى ذلك ، كما كشف النقاب مؤخراً ان البيت الابيض تجاهل تحذيرات الضابط المناوب في مجلس الامن القومي من أن المعلومات المتوفرة لدى المجلس أشارت الى ان غزواً عراقياً للكويت لم يكن وشيكاً فحسب ولكنه مؤكد ، وتم تحديد وقته بدقة . وبالاضافة الى ذلك وقبل بضع سنوات ، ابتدع المخططون العسكريون الاميركيون وحدة القيادة المركزية Central Command لمواجهة مثل هذه الاحتمالية . وكانت مجلة فورتشن الاميركية قد نشرت في عددها الصادر في مايو أيار ١٩٧٩ لعبة حرب أطلق عليها اسم «إذا قام العراق بغزو الكويت» . وقد شرح ذلك المقال مبادئ اللعبة ومهمات الاسطول السادس الاميركي والاسطول السابع والمشاة من الكتيبين الثانية والثمانين والواحدة بعد المائة . وهي أسماء ترددت على مسامعنا كثيراً إبان حرب الخليج . لماذا أعطت السفيرة الاميركية العراقيين انطباعاً خاطئاً بأن المشكلة العراقية الكويتية لا تعدو كونها مشكلة عربية عربية وأن الولايات المتحدة غير معنية بإقحام نفسها في شؤون عربية عربية ؟ . فهل ما حصل يعتبر نتيجة لاخفاق كافة الوكالات الاميركية الحكومية وفشلها فشلاً ذريعاً في القيام بواجباتها على الوجه الامثل وهو افتراض يجافي المنطق بل يتحداه ؟ أم أن الولايات المتحدة نفسها عملت على تأزيم الموقف وتصعيد المشكلة كجزء من خطتها للاعداد للنظام العالمي الذي كان يتشكل في رحم الزمن في فترة ما بعد الحرب الباردة ؟

وتشاء الصدف ان يكون هذا الرجل دون فان ايتن أستاذاً في التاريخ فقال انه اذا اعتقدت الولايات المتحدة بأن نزاعاً عراقياً كويتياً قد يخدم مصالحها فإن من الممكن ان تكون قد سمحت للاحداث وساعدتها بأن تتصاعد وتتفاقم . واضاف ايتن ان فرانكلين روزفلت لم يعلم فقط بأن ضربة بيرل هاربر وشيكة ولكنه تعمد تأزيم الاحداث وتصعيدها . وقد كتب هنري ستيمسون Henry L. Stimson وزير الحرب ، في ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٤١ «ان المسألة هي : كيف يجب علينا ان نناورهم (اليابان) ليكونو البادئين بإطلاق أول رصاصة» . وكانت لدى الولايات المتحدة خطة حرب بحرية لمواجهة هجوم ياباني على بيرل هاربر تسمى «عملية البرتقالة "Operation Orange"» وخلال التمرينات على عملية البرتقالة استعملت الولايات المتحدة الطائرات منطلقة من حاملتي الطائرات ليكسينغتون USS Lex-

ington وساراتوغا USS Saratoga . ومن الممتع ان اليابانيين كانوا مدعوين رسمياً كمراقبين لتلك المناورات ! . ولم يكن هناك عدو اخر لتلك المناورات سوى اليابان ولم يكن هناك هدف اخر سوى بيرل هاربر . ولم تكن الولايات المتحدة ايضا تفتقر الى المعلومات الاستخباراتية في حالة بيرل هاربر كما أكد ايتين حيث ان اجهزة استخباراتها تمكنت من تفكيك رموز الرسائل اليابانية المشفّرة . وقد وعدني ايتين بأن يرسل لي دراسته المذكورة عن ذلك الموضوع . وعندما عاد الى مكتبه في كاليفورنيا أرسل لي بالبحث الموعود . وقد خصصت لهذا البحث فصلاً كاملاً مستقلاً من هذا الكتاب هو الفصل التاسع . ويمكن للقارئ ان يتوصل الى استنتاجاته كما يشاء بناءاً على المعلومات والمناقشات المقدمة .

أما بقية قصة الحرب العالمية الثانية فهي معروفة . فكما توقعت الدراسات السياسية لمجلس العلاقات الخارجية فقد فازت امريكا في الحرب . وانبثقت المؤسسات الدولية المسيطرة كي تهيمن على الاقتصاد العالمي ومنها : صندوق النقد والبنك الدوليان . وقد تم تدمير أوروبا وكذلك اليابان واصبحت الولايات المتحدة بالفعل القوة الاقتصادية التي يهاب جانبها في فترة ما بعد الحرب . واصبح المسرح العالمي مهيأ ومعداً لتطبيق خطة المنطقة الباردة . وفي العام ١٩٤٥ وتزامناً مع التاريخ الذي استسلم فيه الالمان في السابع من أيار ظهر الى الوجود وسيلة جديدة للسيطرة على العالم طبقاً للمخطط المعد سابقاً . فقد عقد مؤتمر حول تأسيس منظمة أمم متحدة ، وقد استضافت هذا المؤتمر مدينة سان فرانسيسكو . وكان المقصود بذلك ايجاد منتدى للمناقشات بين الدول بغية التوصل الى اجماع على الصعيدين السياسي والاقتصادي وبذلك تقوم هذه الامم المتحدة بلعب نفس الدور الذي قامت به الولايات المتحدة سابقاً على نطاق النصف الغربي من العالم ، لتقوم الامم المتحدة بنفس هذا الدور من نيويورك . وتم ايضاً انشاء مؤسستي بريتون وودز وهما : البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهكذا تكون خطة المنطقة الكبرى قد وضعت في المدار المرسوم لها .

لقد ادارت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية على اراضي شعوب اخرى فاليابان كانت مدمرة واوروبا كانت تتململ تحت الانقاض فيما كان الاتحاد السوفياتي يمثل بلداً مدمراً واقتصاداً محطماً ناهيك عن عشرين مليوناً من القتلى . أما الولايات المتحدة فإنها لم تبق سليمة لم تمس فحسب ، بل ان اقتصادها سجل نمواً زاد على ٣٠٠ ٪ خلال فترة الحرب ونتيجة لها . اما بالنسبة لاوروبا فقد اقترح وزير الخارجية جورج مارشال George C. Marshal خطة بشأنها في حزيران ١٩٤٧ وكان الغرض من ذلك هو اعادة تأهيل اوروبا اقتصادياً كي تقف على قدميها في مواجهة التهديد الشيوعي . وقد شاركت في الخطة ١٦

دولة اضافة الى المانيا الغربية وقد انفقت الولايات المتحدة ١٢ مليار دولار في غضون ثلاث سنوات من خلال خطة الانعاش الاوروبي ، وهي الاسم الاخر الذي سميت به خطة مارشال . ووقعت ١٢ دولة على اتفاقية منظمة حلف شمال الاطلسي في نيسان ١٩٤٩ . وقد اعطى الاستيلاء الشيوعي على الصين بحلول نهاية عام ١٩٤٩ شحنة من التصميم للولايات المتحدة حيث عقدت العزم على تقوية اليابان ومن ثم دفع عجلة التصنيع فيها الى الامام لكي تكون بمثابة حصن امام التهديد الصيني .

وقد اعدت ادارة الرئيس ترومان برنامجاً محلياً مكوناً من ٢١ نقطة سمي «التوزيع العادل» The Fair Deal . وفي شهر ايلول ١٩٤٥ رفعت هذا البرنامج الى الكونغرس . وقد دعا هذا البرنامج الى توسيع نطاق الضمان الاجتماعي وممارسات عادلة فيما يتعلق بالعمالة والتوظيف ، وتشريع المساكن العامة ومنافع اجتماعية أخرى موجهة في معظمها لخدمة الاغلبية العاملة من الاميركيين . ولم يستطع ترومان ان يمرر هذا البرنامج في الكونغرس . وقد بذل ترومان عدة محاولات لدفع برنامجه لمساعدة الفقراء والمعدمين الاميركيين ، ومن هذه المحاولات خطابه الافتتاحي في العشرين من كانون الثاني عام ١٩٤٩ والذي لم يلق نجاحاً يذكر . ولم يتم اعطاء الصيغة القانونية الا لجزء بسيط جداً من هذا البرنامج وكان ذلك في العام ١٩٥٠ .

وقد صدر قانون الامن القومي عام ١٩٤٧ وتم تأسيس وزارة الدفاع عام ١٩٤٩ . وسيتم مناقشة جزء كبير من الفترة الواقعة بين عام ١٩٤٧ ونهاية الحرب الباردة في فصلين مستقلين بعنوان : دولة الامن القومي .

وما أن حل العام ١٩٤٩ حتى كانت معظم الوسائل لتوجيه العالم لتطبيق نظام العولمة الاقتصادية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد استكملت واتخذت مكانها على الساحة العالمية . اما تجمع مجموعة السبع الكبرى فقد تم تشكيله في وقت لاحق . ويذكر ان المنطقة الكبرى ضمت على خارطتها معظم دول العالم غير الشيوعي . وهكذا فإن الاقتصاد الضخم للولايات المتحدة والذي شهد اتساعات كثيرة خلال فترة الحرب ، أصبح لديه منطقة كبرى للعمل ضمن نطاقها ودون اية ضغوط .

وكانت كل الدول باستثناء الاتحاد السوفييتي ، بحاجة الى مساعدة الولايات المتحدة لاعادة الاعمار والتنمية في ديارها المهدمة . وبدأت اوروبا واليابان واجزاء أخرى كثيرة بجهود اعادة الاعمار فيها في الوقت الذي كان بعضها مازال يرزح تحت نير الاحتلال الاميركي المباشر وحلفائه ، ومثل هذه الدول اليابان وألمانيا . وقد تمت صياغة وبناء دساتير

هذه الدول وانظمتها الاقتصادية وفقاً للخطط الاميركية ضمن الرؤية العالمية الجديدة . وقد انتج الاقتصاد الاميركي خلال الفترة بين عامي ١٩٣٩ و ١٩٤٥ ما مجموعه ٨٦٣٣٠ دبابة و٢٩٤٦٠٠ طائرة و ٦٥٠٠ قطعة بحرية . وقد انفق مشروع مانهاتن الذي تولى ادارة انتاج القنبلة النووية (التي جرى اختبارها في تموز ١٩٤٥) ، ملياري دولار ، بقيمتها التي كانت سائدة عام ١٩٤٥ على هذا المشروع وحده . وخلافاً لما حدث بعد الحرب العالمية الاولى ، فإن اقتصاداً بهذا الحجم من الضخامة يستطيع ان يستمر في مسيرته ويتولى قيادة نظام اقتصادي عالمي جديد . وقد علقت الولايات المتحدة آمالاً عريضة على ان تدمير البنية التحتية والصناعات في الاتحاد السوفييتي إبان الحرب وفقدان ٢٠ مليون شخص سقطوا ضحايا قد يعطيها فعالية وقوة وتفوقاً على الاتحاد السوفييتي اذا ما احتاج الاخير الى مساعدة الولايات المتحدة من اجل اعادة الاعمار وانعاش البلاد . وبدلاً من ان يطلب العون من الولايات المتحدة وبالتالي يتسبب في تقييد سياساته وفقاً للاهواء الاميركية نهض الاتحاد السوفييتي ليباشر بنيان اقتصاده وحيداً . وما ان حل الشهر التاسع من عام١٩٤٩ حتى كان الاتحاد السوفييتي يجري اختباراته لأول قنبلة نووية . وكان اقتصاده خلال عقد الخمسينات قد سجل أحد أعلى معدلات النمو في العالم . وقد صمم المخططون الاميركيون بداية سني الحرب الباردة على الاطاحة بالاتحاد السوفييتي ، وذلك بصورة رئيسية من خلال خنقه اقتصادياً والانفاق المفرط على الوسائل والقطاعات غير المنتجة . وقد كانت معظم ثروات وموارد الاتحاد السوفييتي موجهة لتعزيز الصناعات العسكرية وتم تأجيج نار حرب باردة بين وجهي المادية وهما الشيوعية والرأسمالية . وقد كانت الرأسمالية التي يبلغ عمرها ما ينيف عن٥٠٠ سنة مسلحة بإمكانيات وقدرات إدارية افضل لمعرفة قواعد «اللعبة» . واقتصاد نشط في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . ولم يكن عليها ان تبدأ من الصفر كما كان على الاتحاد السوفييتي فضلاً عن المجال العالمي الجديد الذي أصبح يمارس فيه الاقتصاد الأميركي عملياته وتسويق منتجاته بالحد الأدنى من الضغوط . وكان طبيعياً ان يكسب هذا الطرف هذه الحرب الباردة . ولا شك ان عملية العولمة قد بدأت بالفعل بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة واحتاجت الى المؤسسات المتخصصة للقيام على شؤونها وادارتها حينما وجدت . وقد أشعل عملية العولمة وسارع في تطبيقها ما تفتقت عنه اذهان المخترعين من وسائل وابتداعات تكنولوجية في صناعة المعلومات . وبعد انهيار الشيوعية ، أصبحت جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق ضمن نطاق المنطقة الكبرى وظهر بالفعل اقتصاد عالمي . ولما تم تزويج هذا الاقتصاد العالمي واقترانه بوسائل وتكنولوجيات عصر المعلومات ، انجب هذا

التزاوج عهداً جديداً هو عصر الرأسمالية المعلوماليّة التي لا تتقبل اطلاقاً أي شكل آخر من أشكال الرأسمالية او الأيدلوجية التي تخالفها . ويجري الآن تقديم إجماع واشنطن وول ستريت أي الرأسمالية المعلوماليّة على انه النمط الاقتصادي للعالم أجمعين بحكم القوة والامر الواقع .

ويرى جورج سوروس والذي انبرى مؤخراً لينادي باصلاح انظمة العولمة المالية قبل ان تذهب بالنظام الرأسمالي العالمي بأكمله بأن ذلك النظام « يحابي رؤوس الاموال حيث اصبحت تستطيع الانتقال حيث تجد الربح الاكثر . ونتج عن ذلك نمو كبير في اسواق المال العالمية . واضحى هناك نظام تدفق مالي هائل يجتذب الاموال الى المؤسسات والاسواق المالية في المركز ، والمركز هو الاقتصاد اليوروامريكي الاطلسي . ويعيد المركز ضخه المالي الى دول الاطراف مباشرة بشكل قروض او محافظ استثمارية ، وبشكل غير مباشر عبر الشركات العبر قطرية . وما دامت حركة التدفق نشطة فانها تستطيع التغلب عما يعترضها من تأثيراتة . ولقد عكست الازمة الاسيوية اتجاهات التدفق المالي حيث بدأت الاموال بالهروب من دول الاطراف . ولقد أفاد ذلك الاسواق المالية في المركز وكان اقتصاد الولايات المتحدة على وشك الاقتراب الى مرحلة التضخم .

وكانت نتيجة الازمة الاسيوية ان ساعدت على تحجيم التضخم مما أدخل السرور للمتداولين في اسواق الاسهم . وتمتع الاقتصاد الاميركي بكل مزايا العالم ، من اسعار المستوردات الرخيصة (بما فيها المواد الخام) مما صعد بأسعار الاسهم (الاميركية) الى مستويات عليا جديدة » .

ويرى سوروس الآن ضرورة (اصلاح) النظام المالي العالمي الحالي ، وان دور المضاربين ، وهو شيخهم ، كان معول هدم كما اثبتت ازمات دول الاطراف في آسيا وأمريكا اللاتينية مؤخراً .

يبدو ان هذه العولمة غير المسؤولة كانت سبباً في اختيار عنوان « العولمة المسؤولة Responsible Globality عنواناً لمنتدى دافوس في سويسرا لعام ١٩٩٩ . وعند سؤال كلوس شواب Klaus Schwab مؤسس منتدى دافوس ورئيسه لماذا اختار العولمة المسؤولة عنواناً لمنتدى ١٩٩٩ أجاب : « ان الاندماجات العملاقة الاخيرة بين الشركات في الاشهر الاخيرة ، والاثار العالمية لاحداث شرق آسيا وروسيا والبرازيل ، وحقيقة انعدام اهمية الحدود بين الدول كلها اشارات بأن حقيقة العولمة تخطت كونها عملية Process إذ اصبحت حالة Condition وحقيقة . اما لماذا العولمة المسؤولة؟ ففي عالم تلاشت به حدود الدول ، أصبح لزاماً ايجاد حدود عالمية بديلة تتمثل في ايجاد الآليات التنظيمية ، والقانونية والاجرائية

لنتلافى الآثار الخبيثة لثورة العولمة » .

يأخذ مركز اقتصاد العولمة اليوروامیرکي الاطلسي من دول العالم الاخرى العرق والنفط وساعات العمل والمعادن ، ويبادلهم اياها بأرقام وأوهام في دفاتر بنوكه او ذاكرات كمبيوتراته ، فيتم تبادل المحسوس والحقائق بالارقام والاوهام ، وكم هي سهلة تبديد الاوهام وتغيير تلك الارقام كما بينته لنا الايام .

اننا نرى الاثار الخبيثة لثورة العولمة وان قوانينها بحاجة الى الاصلاح مع ان ابواق العولمة وامعاتها كانت تتشدق بوجوب اصلاح العالم كله ليتوافق مع هذه القوانين الخرقاء التي يدعو اصحابها اليوم لاصلاحها . ويقول شواب : «نعم لقد اصبح العالم أكثر سرعة وتعقيداً وباختصار عرضة للخطر . ونحن ننتقل من عالم المحسوسات الى عالم الخيال والاوهام : انظروا الى ما تعنيه التجارة الالكترونية - لهذه الاساب مجتمعة ، وآخذين بالاعتبار ان القوانين والتنظيمات تكون عادة نتيجة ردود فعل لا نتيجة فعل ، فستكون الايام القادمة مليئة بالمفاجئات ، خاصة في عالم المال» . فإذا كان النظام المالي العالمي بل والنظام الرأسمالي العالمي بأكمله على شفير الانهيار بعد الازمة الروسية في منتصف عام ١٩٩٨ كما كتب جورج سوروس ، أفلا يجب على الجميع ان يتمعن بما تعنيه العولمة من مخاطر ، والتفكير بما هو ممكن لدرء مخاطرها؟

«خلال العقود التي اعقبت الحرب الاهلية ، بدأت الرأسمالية الاميركية بإفراز ثقافة مميزة غير ذات صلة بالقيم التقليدية الاسرية او الاجتماعية ، وليست لتلك الثقافة اية علاقة بالدين او في أي مفهوم تقليدي ، او بالديمقراطية السياسية .

وبدءاً من عام ١٨٩٠ وما بعده ، بدأت الشركات الكبرى الاميركية ، وبالتنسيق والارتباط مع المؤسسات المالية الرئيسة ، تحويل المجتمع الاميركي الى مجتمع يستحوذ عليه حب الاستهلاك والمزيد من السلع بحيث يزيد ما يطرح في العام الحالي عما طرح في العام الماضي ، وما سيطرح في العام المقبل عما طرح خلال هذا العام .

وهكذا فقد افرزت رأسمالية الاستهلاك الاميركية ثقافة شديدة العداء لكل ما هو من الماضي ، ولكل ما هو تقليدي ، تلك الثقافة الموجهة لخدمة الاهواء المستقبلية المنبعثة من الرغبات والاهواء والتي سببت الخلط والارباكات لتوهم وكأن الحياة الجيدة ما هي إلاّ السلع الجيّدة .

واليوم ، هانحن نرى رأسمالية الاستهلاك الكمي الشامل تنتشر عبر الحدود انتشار النار في الهشيم . وأننا بحاجة ملحة الى فهم الكيفية التي رأت فيها هذه الرأسمالية النور لأول مرة ، وماذا كانت آثارها علينا ، هل كسبنا شيئاً او خسرنا شيئاً او حجبنا اشياء اخرى خلال هذه العملية . وان من الامور الملحة بالنسبة الينا ان ننظر الى هذه الثقافة الاستهلاكية وكأنها ابتداع تاريخي مرتبط بالفترة التي وجدت بها ، وخصوصاً اذا كانت لدينا حيالها اية شكوك او هواجس ، او كنا نرغب في تغييرها او حتى استهداف رفضها جملة وتفصيلاً .

لقد تمثلت اهم الملامح الرئيسية لهذه الثقافة في حب التملك وتكريس حب الاستهلاك كوسائل لتحقيق السعادة ، ونشر مذهب الجديد ، واطلاق العنان لعنفوان الرغبة ، وكان ذلك باسم الديمقراطية ، فضلاً عن تكريس مبدأ اعتبار قيمة الاموال وكأنها المعيار المهيمن على كافة القيم السائدة في المجتمع » .

وليام ليش-كتاب ارض الرغبة

William Leach-Land Of Desire

الفصل الرابع

الرأسمالية الاستهلاكية

ظهور النمط الاستهلاكي

تعثرت الزيادة المفاجئة في حجم الانتاج والتي كانت وليدة اختراعات الثورة الصناعية وما واكبها من تطوير أساليب وعمليات الانتاج الكمي الشامل ، لأن الاستهلاك لم يكن قادراً على مجاراة الانتاج . وهكذا وجدنا ان قواعد العرض والطلب التي تسود السوق أملت على اصحاب القرار إيجاد منافذ لطلب جديد لتصريف هذا الفائض من الانتاج . ولما كانت الزيادة في الانتاج زيادة ثورية ناجمة عن الثورة الصناعية ، فكان لابد ان تكون زيادة الطلب ثورية ايضاً ، مما اقتضى ضرورة تغيير الثقافة السائدة بأكملها والتي كانت سائدة آنئذ . ولذا فقد قامت الولايات المتحدة بالتوجه الى الاستعمار كوسيلة أولى لايجاد الطلب على الانتاج الجديد . واذا كانت الشكوك قد ساورت أحداً بأن إجراءً ثورياً قد أصبح مطلوباً لاستيعاب حجم الانتاج الهائل الجديد ، فإن فترتي الكساد اللتين وقعتا خلال عقدي السبعينات والتسعينات من القرن التاسع عشر مثلت لهؤلاء تذكيراً قوياً . ولم تكن مثل حالات الكساد هذه ذات نتائج اقتصادية سيئة فحسب ، بل ونتج عنها اضطراب سياسي سيئ أيضاً . ولقد نشأ حزب ثالث نتيجة الاضطراب الاقتصادي والسياسي هو حزب الشعب الاميركي . ولقد نظر اعضاءه بازدراء الى الرأسماليين البارونات اللصوص والذين برزوا اثناء الثورة الصناعية . ولم ينظروا باحترام حتى الى ذلك الاقتصاد الذي كان يديره هؤلاء .

وبدأ الحزب باكتساب واظهار شعبية في صفوف الجمهور وكسب الانتخابات لاختيار اعضاء الكونغرس . وهكذا فقد اضحت المشكلة لا تكمن في انتاج السلع بل في انتاج المستهلكين ان جاز التعبير . وقد تمت الاشادة بالاستهلاك واعلائه ليرتقي الى مرتبة الديانة وليحل مكانها واصبحت روح هذا النظام الاستهلاكي متمثلة في اطلاق العنان للرغبات

والنـزوات البشرية . وكانـت عقيدة الاستهلاك الجديدة هذه مناهضة للدين ، حيث ان كافة الاديان والشرائع تحث على كبح جماح الرغبات والسيطرة عليها ، وتعلمنا الاعتدال في كل شيء بما في ذلك امتلاك السلع والاموال في هذه الدار الدنيا . ورفعت الاديان من شأن القيم الاخلاقية وسموها على الماديات . وقد وعدت الشرائع والديانات بأن جزاء ذلك هو السعادة في الدنيا وحياة افضل لا تعرف الفناء في الدار الاخرة . اما مبدأ الاستهلاكية فقد سار في الاتجاه المعاكس « إما الآن وألا فلا . . » . ولكن هذه الثقافة النابعة من الاديان والقائمة على مبادئ الاخلاق ، وطريقة الحياة البسيطة التي افرزتها كنمط متوازن للحياة لم تلاق رضا القلة من المجتمع ، اولئك القابضين على مفاتيح الخزائن والاموال ، فاستهدفوها رامين الى تغييرها . ومع ذلك فإن هذه الاقلية هي التي سعت الى تغيير الاغلبية . وكان ان دفاعهم المحموم وغير المحدود لجمع المزيد من الاموال والسلطات لا توقفه حدود . وما ان أدبر القرن التاسع عشر مفسحاً المجال للقرن العشرين حتى كان ٢٪ فقط من الشعب يمتلكون ٦٠٪ من اجمالي الثروة الاميركية ، فيما ترك للنصف الاسفل من الاميركيين ما نسبته ٥٪ من اجمالي هذه الثروة .

وفي عالم الرأسمالية المادي البحت كان من اللازم ترفيع ثقافة الاستهلاك الجديدة هذه الى مرتبة العلم . وقام اصحاب الثروات والقائمون على الانتاج بإيجاد تحالفات مع الجامعات والكليات الرائدة التي بدأت بتعليم التجارة وادارة الاعمال في كليات جديدة استحدثت لهذا الغرض . ولم يقم أولئك الاثرياء بالتبرع السخي لهذه المؤسسات فحسب ، ولكنهم تربعوا فعلاً على مقاعد مجالس الامناء فيها وشاركوا في اعداد السير الذاتية لاعضائها . واصبحت الحكومة ايضاً مشاركة في ايجاد هذه الثقافة . وقد لعب هيربرت هوفر Herbert Hoover بصفته وزير التجارة وبصفته رئيساً للولايات المتحدة ، دوراً رئيسياً في صياغة التحالف بين رجالات الاعمال والحكومة . وقد ارتضت الحكومة دورها كمساعد ومقدم للخدمات الى الشركات الكبرى ورجال الاعمال الكبار ، واصبح هؤلاء هم الشريك الرئيسي في هذا التحالف .

لقد كان وصف هوفر للحياة في قرية اميركية صغيرة قبل بدء ثقافة الاستهلاك ، في غاية التشويق والامتاع لان هذا الوصف جاء من رجل بذل جهوداً مضنية لتغيير ثقافة الثمانينات من القرن التاسع عشر . وقد ألقي هذا الخطاب خلال حملته الانتخابية عام ١٩٢٨ للرئاسة الاميركية . وكان يقوم بزيارة لقريته ومسقط رأسه ويست برانش West Branch بولاية ايوا Iowa وهي قرية كان يقطنها عام١٨٨٠ ما لا يزيد عن٨٠٠ نسمة .

ونوه أن عمته كانت قد تنبأت ان تتحول الكنائس وقاعات المنتديات والاجتماعات الى اماكن للكراهية والفسق والبغضاء . فقد تحول مقر اجتماعات أولد كويكر الى دار سينما كما تنبأت عمته . واردف هوفر قائلاً « في الثمانينات من القرن الماضي كان الناس يتقاسمون المسرات وكانت القرية تتمتع بالاكتفاء الذاتي حيث كانت تزرع القمح والذرة وتطحنها في مطاحنها ، وكانت مكتفية ذاتياً فيما يتعلق باللحوم والمنسوجات والاقمشة . وكنا نقوم بأنفسنا بإصلاح المحركات وكنا نحصل على الوقود من الخشب . كما شيدنا البنايات وصنعنا الصابون اللازم لنا وحفظنا الفواكه وجففناها وانتجنا الخضروات . وكان الشيء القليل فقط من لوازم العائلة يتم شراؤه من الخارج» . وقال انه في طفولته لم يكن الفقر معروفاً في قريته ويست برانش ، وكان الناس فرحين دائماً يشعرون بالسعادة ولم يكونوا رهناً للتقلبات والنكسات التي تلم ببورصة شيكاغو التي تسببت في الايام الاخيرة في شطب٥٠٪ من ايراداتهم على ايدي المضاربين . وهكذا فقد انتقل الناس من الراحة والاطمئنان الى القلق والهموم بفضل تلك الثقافة الاستهلاكية الجديدة .

وقد سيطرت الرأسمالية الاستهلاكية وسادت كما لو اصبحت عقائد للناس . وقال سامويل شتراوس Samuel Strauss» لقد شهدت فترة الخمسين سنة الاخيرة معركة موجهة ضد معاناة البشرية لم يعرف تاريخ الانسانية لها مثيلاً من قبل وكانت نتيجة هذه المعركة ظهور الامصال والمخدرات والمستشفيات والعيادات الصحية والسجون والاصلاحيات ومؤسسات الانعاش الاجتماعية والشقق العديدة في المجمعات والمباني السكنية والمؤسسات الخيرية . ان كل تلك المظاهر تثير الدهشة والذهول عندما نقارنها حتى مع الايام التي عاشها آباؤنا قبل وقت قريب . وقد أسمى البعض هذا العصر «عصر سيارة الاسعاف» . (سامويل شتراوس «الرجال الاثرياء والرجال الرئيسيون» Samuel Strauss «Rich men and key men» (النشرة الشهرية الاطلسية كانون اول ١٩٢٧) .

وصفت مجلة تايم الاميركية TIME في عددها الصادر بتاريخ ١٥ يونيو حزيران ١٩٩٦ حالة الاميركيين بعد٧٠ سنة من بيان شتراوس بقولها « يفتقد الاميركيون بشدة الشعور بالقناعة والرضا . فهم متخوفون ان يتخلفوا عن الركب في عهد جديد . وهم قلقون بل مذعورون حيال الوظائف الآخذة في التناقص والمدارس التي لا تقوم بواجبها من حيث تعليم الجيل المقبل والعناية الصحية التي لا يمكن توفرها او الحصول عليها وتصاعد ارقام المشردين والذين لا مأوى لهم ، والبيئات الملوثة والجرائم التي تقع دون احساس او معنى والتي يرتكبها اطفال صغار مستعملين بنادق اوتوماتيكية . لقد سئم الاميركيون

الكلام . . .» .

ولكن هل كانت الكلمات هي التي باعتهم ثقافة الرأسمالية الاستهلاكية وحصلوا مقابل ذلك على القلق ، ومزيد من الجريمة وقليل من الراحة ، وتأمين صحي لا يمكن الحصول عليه او توفيره . ومتى يحدث كل هذا ؟ انه يحدث إبان افضل ايام الرأسمالية واكثرها ازدهاراً في العقد الاخير من القرن العشرين . ومع ذلك فإن الرأسمالية المعلوماتيّة عاقدة العزم على تصدير هذا الشكل من الرأسمالية الى دول العالم المختلفة شاءت تلك الدول او لم تشأ .

وهكذا فقد اضحت الاستهلاكية المبدأ والعقيدة الجديدين للرأسمالية الاستهلاكية وتركزت حول ايجاد الجنات والفراديس التي تعد بها الاديان في الحياة الاخرة ، ليعيشها الناس في دنياهم هذه من خلال مستويات معيشية اعلى يمكن شراؤها بزيادة الاستهلاك والتي تعود عليهم بدورها بالسعادة والرضى . وبهذا تم تحويل السعادة الى سلعة تباع وتشترى ويمكن حيازتها بواسطة تملّك الاشياء . وعندما باتت الولايات المتحدة غنية بالنقد السائل وحققت فائضاً اضخم في تجارتها مع العالم بعد الحرب العالمية الاولى ، اعرب المصرفيون في مجال الاستثمار عن ثقتهم حول مستقبل وفرص الاسواق المالية والنشاط المصرفي والاستثماري في الولايات المتحدة وتم توظيف ذلك الاستثمار لخلق مزيد من السلع والاستهلاك . وقد ساعدت السيارات والشاحنات على نقل البضائع من مكان لآخر في طول البلاد وعرضها . وقد بدئ بتطبيق نظام المتاجر التنويعية Department Stores وهي مخازن كبيرة للبيع بالتجزئة مقسمة الى عدة شعب مستقلة في كل شعبة نوع مستقل من السلع ، حيث انتشرت هذه المتاجر في كافة انحاء الولايات المتحدة ، ورافق انتشارها استعمال وسائل سلعية واساليب تسويقية حديثة . وكانت البنوك تتفرع بسرعة لتأخذ نصيبها في هذا العرض النقدي المتزايد . وقد شاركت دور السينما والاذاعات منضمة الى الصحافة في نشر هذه الثقافة الجديدة وتم تطوير اقتصاد الخدمات الذي اوجد الوظائف لشريحة كبرى من العمالة الى درجة اعترف بآثارها الرئيس هوفر في تفادي ازمة بطالة حادة .

وسادت المؤسسات السلسلية Chain Stores وهي عدد من المؤسسات المتماثلة تملكه او تديره شركة واحدة . وقد شجعت البنوك على عمليات الدمج والاستملاك وبدأ بعد عام ١٩٢٠ ظهور سوق قومية وصارت المؤسسات تكبر وتكبر فيما اصاب الوهن والضعف تجار التجزئة الصغار والمستقلين بسبب ايجاد هذه المخازن الضخمة . ففي العام ١٨٨٦ لم يكن

هناك سوى اثنتين من المؤسسات السلسلية في كافة النشاطات وكانتا تديران خمس محلات ، بينما نجد انه في العام ١٩٢٩ ارتفع عدد الشركات الى حوالي ١٥٠٠ تدير أكثر من ٧٠,٠٠٠ منفذ من منافذ البيع في مختلف السلع . وقد فازت صناعة الاغذية بنصيب الاسد في هذه المتاجر .

وحوالي منتصف العشرينات من القرن العشرين كانت ثماني شركات فقط تحتكر توزيع الافلام السينمائية ، وتصاعدت حمى الاندماجات او جنون الاندماج "Mergermania" كما يسمونها في قطاع الصناعات الثقيلة والتصنيع . وأضحى الاندماج بين الشركات هو الاسلوب الامثل للتوسع . وقد اثلجت هذه المسألة صدور القائمين على البنوك الاستثمارية حيث انبروا لتقديم الخدمات التي تتطلبها عمليات الاندماج والاستملاك mergers and acquisitions ، بل قاموا بترويجها وتشجيعها . وقد ارتفع عدد البنوك الاستثمارية بنسبة ٤٠٠٪ خلال الفترة بين عامي ١٩١٠ و ١٩٣٠ . وقدمت هذه البنوك المساعدة للشركات المحلية لكي تصبح اقليمية ، كما قدمتها للشركات الاقليمية لكي تصبح قومية . وكما هي الحال في عمليات الاندماج والاستملاك السائدة في عصرنا الحاضر ، تمّ بناء اقتصاد مالي معني بالدرجة الاولى بجمع الاموال كنشاط رئيسي له بدلاً من انتاج السلع . وكانت كل من شركتي ليمان بروذرز Lehman Brothers و غولدمان ساكس Goldman, Sachs أكبر شركتين تتوليان وضع الترتيبات لعمليات الاندماج خلال تلك الفترة . وكانت كلتاهما قد بدأت نشاطها\كبيوتات سمسرة لتجارة السلع ابان القرن التاسع عشر . وكان هيربرت ليمان Herbert Lehman حاكماً لولاية نيويورك ثم ألحق نفسه في وزارة الحرب واصبح مسؤولاً عن توفير المستلزمات العسكرية . وفي عصر المعلومات كان هناك مايكل ميلكين Michael Milken وأسهم الخردة التي يتجر بها . اما في عصر الثورة الصناعية فقد جاءت الاستهلاكية بخبير الاندماج العريق واديل كاتشينغز Waddill Catchings الذي كان رئيساً لشركة غولدمان ساكس . ومن ضمن نشاطات أخرى ، اوجد شركة غولدمان ساكس تريدنغ كوربوريشن Goldman, Sachs Trading Corporation كمظلة وغطاء لبعض المؤسسات الاحتكارية المندمجة ببعضها البعض . وكان الغرض وراء ذلك تسويق الاسهم على الناس بأسعار أعلى من قيمتها المقدرة حسب موجودات الشركة . وكان ان مُني كل المستثمرين في الشركة بخسائر فادحة عام ١٩٣٠ عندما آلت الى الافلاس . ولكن كاتشينغز وغولدمان استمرا مع ذلك في نشاطاتهما الاخرى .

واعتمدت الثقافة الجديدة برمتها على خلق الطلب على السلع من خلال تحفيز رغبة

الناس واستثارتها . وقد حسم المصرفيون والمفكرون الذين يدورون في فلكهم ، هذه المسألة قائلين ان تحفيز الرغبة لا تحده حدود وانه اذا ما تم اشباع رغبة ما ، فإنها ستأتي برغبة اخرى معها . وقال كاتشينغز كما نقل عنه في كتاب «ارض الرغبة -ص ٢٧٧» «انه كان مفروضاً على الاقتصاد الاميركي ان يستثير رغبات جديدة وغير مطورة او ناضجة» . وخلال العشرينات انتشرت عملية الاندماج من المواد الغذائية الى مجالات اللهو والتسلية . وأجرى كاتشينغز اتفاقاً مع وارنر بروذرز Warner Brothers عام ١٩٢٥ واشتريا واحدة من أشهر شركات الولايات المتحدة في مجال عملها . وهكذا فقد اصبحت شركة وارنر بروذرز بين عشية وضحاها تمتلك افضل نظام توزيع للاعمال السينمائية في اميركا ، وخلال خمس سنوات فقط تضاعفت موجودات وارنر ٤٦ مرة نتيجة للمزيد من نشاطات الاستيلاء والاستملاك التي قامت بها . وقد أجرى لويس كريستين Louis Kirstein و فريد لازوروس Fred Lazarus في كولومبوس بولاية اوهايو أكبر عملية اندماج في تاريخ الولايات المتحدة والتي نجم عنها ظهور المخازن الموحدة "Federated Stores" عام ١٩٢٩ ، وساعدهم في انجاز هذا الاندماج البنوك الاستثمارية مع تقديم المال والمشورة اللازمة .

ان المصارف هي مخازن لأموال الشعب . وتستمد هذه المصارف سمعتها وقوتها من استعمالها لأموال الشعب هذه . كما ان الممسكين بزمام الثروات والانتاج يحققون ما هم فيه من ازدهار بسبب استعمالهم لقوة عقل الآخرين . ومن أجل ذلك شكلوا تآلفاً مع النخبة في أرقى الجامعات والكليات الاميركية . وقد توصل هؤلاء الى الاستنتاج بأن الانتاج هو احد وجهي معادلة العرض والطلب ، بل هو الوجه الاسهل ، وقرروا أنه يمكن السيطرة على الطلب من خلال تحفيز الرغبات البشرية التي لا تعرف الحدود ، مما سيقود الى زيادة لا تنتهي في النمو والانتاج . وعلى أية حال فإن انظمة السيطرة للتأثير على الرغبات وتوجيهها يجب ان توضع تحت الدراسة على ان يتم توجيه ما ستسفر عنه الدراسة وادارته بموجب مبادئ علم معين ، لم يكن قد ظهر بعد ، ولذلك يجب ايجاده . ويجب ان يكون النشاط التجاري احترافاً او مهنة جديرة بالاعتبار . وقال لويس كريستين رئيس شركة فيلين Louis Kirstein of Filene's «لم تقدم أية جهة مساعدة لجعل النشاط التجاري حرفة معتبرة أكثر من جامعة هارفارد Harvard Graduate School Of Business » . وكان لويس رئيساً للجنة جمع الاموال في الجامعة . وقدم جورج بيكر George F. Baker رئيس فيرست ناشونال بنك في نيويورك منحة كانت نتيجتها بناء الجامعة مبنى الادارة العائد لها ، ومبنى السكن للطلاب الداخليين ومبنى المكتبة وكان ذلك عام ١٩٢٧ . وكانت كل من

جامعتي كورنيل ونيويورك مرتبطة بعلاقات وثيقة ومعتمدة مالياً على اولئك الذين اخترعوا وكرسوا ثقافة الاستهلاك . وكان ايلسورث ستاتلر Ellsworth Statler ممولاً رئيسياً لجامعة كورنيل . ولم يكن بيري شتراوس Perry Straus صاحب شركة ماسي Macy المصدر الرئيسي لتمويل جامعة نيويورك فحسب ، ولكنه كان من ضمن طاقم المجلس التنفيذي الذي اعتاد ان يجتمع خلال العشرينات بصورة منتظمة في محلاته ، كما رأس مجلس الامناء ايضاً . وخلال هذه الفترة ايضاً انشأت جامعة ستاندفورد Standford كلية لتدريس العلوم الحديثة مثل المحاسبة والتمويل والتسويق والنقل ، وادخلت هذه الحقول في دراساتها كل من جامعات نورث ويسترن Northwestern ، ميشيغان Michigan ، ويسكونسن Wisconsin ، كاليفورنيا California و اوريغون Oregon .

وجاء في كتاب «أرض الرغبة» «أن أية مؤسسة تعليمية في العالم لم تدان او تجار جامعة هارفارد من حيث الطريقة التي خدمت بها المتطلبات العملية للنشاطات التجارية والاقتصادية وساعدت على بناء الاقتصاد القائم على الاستهلاك الكمي الشامل» . وان قلة قليلة من الافراد كان لهم من التأثير العميق في بناء هذا النمط من الاقتصاد ما أحدثه احد خريجي جامعة هارفارد عام ١٩١٤ وهو بول مازور Paul Mazur ، الذي اصبح بعد ان عمل في الجيش الاميركي واكتسب العديد من الخبرات في التجارة وادارة الاعمال ، اصبح الرجل المخطط لانشطة الاندماجات في شركة ليمان بروذرز . وكان مازور شأنه في ذلك شأن كاتشينغز في شركة غولدمان ساكس ، من المدافعين الرئيسيين عن النشاطات التجارية المتمركزة والعرض السلعي الشامل . وقد كان مازور شديد الاعتماد على جامعة هارفارد لتساعده على تحقيق أربه . وكانت جامعة هارفارد تعتبر نفسها مؤسسة تعليمية غير متحيزة وذات «اهتمام علمي» في المشاكل التي تواجه النشاطات وادارة الاعمال . وقد اقيم تعاون عام ١٩٢٤ بين الاتحاد القومي لتجارة السلع الجافة National Retail Dry Goods Association (NRDGA) ، وليمان بروذرز وكلية ادارة الاعمال بجامعة هارفارد ، وبموجب هذا التعاون عهد الاتحاد الى مازور بالانضمام الى الكلية آنفة الذكر لاعداد دراسة عن الاتجاهات التنظيمية لتجارة السلع على نحو شامل ومركز . وقد رشّح البروفيسور دونالد دايفيد Donald David احد خريجي هارفارد عام ١٩٢٤ وهو مايرون سيلبرت Myron Silbert للانضمام الى فريق الدراسة . وبعد عام ونصف من الدراسات والابحاث ، وضع الفريق ما اسموه «مبادئ التنظيم التي تنطبق على تجارة التجزئة الحديثة» Principles of Organization Applied to Modern Retailing . وقد اصبحت هذه الدراسة بمثابة الكتاب المدرسي

المعتمد حول هذا الموضوع لنصف القرن التالي لصدورها .

ونشر مازور عام ١٩٢٨ كتابه بعنوان («الازدهار الاميركي» "American Prosperity") ويمكن التعبير عن ثقافة الاستهلاك الرأسمالي بإيراد بعض المقتطفات من هذا الكتاب : «يمكن الان تطوير الرغبات البشرية بحيث تطغى هذه الرغبات على احتياجات الانسان الحقيقية وبالتالي تطمسها» . . . «يبدو ان الرغبات البشرية لا تقف عند حدود» . . . «وفّر الاموال للجميع بما يكفي لاشباع كافة الحاجات والرغبات والنزوات ، ووفر لجميع ابناء الشعب الرغبة لاشباع هذه الحاجات والرغبات والنزوات ، وعندئذ فإن الطاقة الانتاجية للبلاد سوف تئن تحت وطأة الطلب الهائل . ربما تكون هناك حدود لاستهلاك بعض السلع المعينة ولكن لا توجد اية حدود نظرية لامكانيات الاستهلاك العام» (الازدهار الاميركي : اسبابه ونتائجه) .

وقد تمت اقامة مؤسسات مساعدة لترويج هذه الثقافة الجديدة حيث استحدثت مؤسسات الاقراض الشخصي بالتقسيط لتمويل احتياجات الافراد الشخصية مما زاد في عدد المدينين من الافراد وتضاعفت نسبة هذا النشاط خلال العقد التالي للقرن العشرين . وقد اعيد تجديد الديكورات في المتاجر التنويعية الشاملة وظهرت مؤسسات متخصصة في هذه المجالات .

وكان هناك تطور آخر يتشكل في عقد العشرينات بينما كانت ثقافة الاستهلاك آخذة في الانتشار ، وهذا التطور تمثل في التعاون بين ارباب الشركات ورجالات الاعمال من جهة ، والحكومة من جهة اخرى ، وكان كل من الجانبين يعلم ويعرف حدود دوره وقابلاً به عن رغبة . وكان دور الحكومة بمقتضى هذا التآلف بين الكبار والحكومة ، يتمثل في خدمة الكبار هؤلاء بدلاً من تنظيم نشاطاتهم . ومن الاعمدة الرئيسية لهذه الفلسفة هيربرت هوفر الذي كان يراقب تحولها الى مفهوم عام حينما كان كرجل أعمال ، وتابع تطبيقها عندما أصبح موظفاً حكومياً ايضاً . فقد كان هوفر من رواد العولمة قبل ان يسمع الكثيرون عنها شيئاً . وكموظف حكومي عام ، كان هوفر يشغل منصب المدير العام في ادارة الاغاثة الاميركية ، ووزيراً للتجارة لمدة سبع سنوات ثم رئيساً للولايات المتحدة خلال الفترة من عامي ١٩٢٩ حتى ١٩٣٣ . وقام هوفر وهو من مواليد الولايات المتحدة عام ١٨٧٤ بزيارة العديد من دول العالم فيما وراء البحار . وكان مهندساً في قطاع التعدين وعمل في جنوب افريقيا وحتى في الصين . وقد انصرف عن الهندسة الى المال عام ١٩٠٨ واطلق على نفسه «المضارب المحترف» وأقام في لندن ، وما ان حل العام ١٩١٢ حتى بات من اصحاب

الملايين .

وفي اعقاب الحرب العالمية الاولى ، شهدت الولايات المتحدة أسوأ كساد منذ الكساد الذي حل عام ١٨٩٠ وتراجعت الاسعار الى معدلات لم تشهد نظيراً لها من قبل في التاريخ الاميركي ورافق ذلك تصاعد في معدلات البطالة لتسجل ارقاماً قياسية . ولم تكن البلاد تعاني من اضطراب اقتصادي فحسب ، ولكن غلياناً سياسياً كان يكتسح البلاد فيما كثر اللغط عن امكانية قيام ثورة . وكانت الثورة البلشيفية في روسيا لم تزل تحبو ولم يمض عليها بضع سنوات فقط . (روبرت سوبل السوق المتفائلة : وول ستريت في العشرينات)
(Robert Sobel The Great Bull Market: Wall Street in the 1920's) .

وفي تلك الفترة اختير هوفر وزيراً للتجارة عام ١٩٢١ . وانطلق الى العمل على الفور وبات مقتنعاً بوجود فجوة ضخمة بين الانتاج والاستهلاك . وحدد عنق الزجاجة بأنه يكمن في انظمة التسويق والتوزيع القائمة . وربما كانت افضل التعبيرات عن توجهات هوفر وافكاره ما تضمنته تقاريره القائلة بنظرية مفادها «ان الاقتصاد الاميركي قد اثبت بأن الرغبات لا مجال لاشباعها بمعنى انه ما ان يتم اشباع رغبة ، حتى تحل محلها واحدة اخرى . وبالنتيجة ، فإننا من الناحية الاقتصادية لدينا مجال فسيح بل بلا حدود للعمل والانطلاق ، ما دامت هناك رغائب واحتياجات جديدة تفتح المجال لغيرها فور ان يتم اشباعها» .

اما المشكلة الوحيدة التي عقد هوفر ومستشاروه العزم على وضع حل لها . . . فتلك هي تعلم كيفية ايجاد التوازن بين الانتاج والرغبة . ان دعاة ونخبة ثقافة الاستهلاك قد ضمنوا ركيزتهم في الحكومة ليراقب ويشرف على قيامه بواجبه في نشر ثقافة الرأسمالية الاستهلاكية الجديدة . لقد كان رجل أعمال قفز الى المنصب الحكومي لتطبيق رؤية وأجندة رجال الاعمال وكان من ضمن خدماته الحكومية وانجازاته ان اصبح التحالف بين الحكومة ورجال الاعمال والجامعات عبارة عن مؤسسة ظلت تعمل حتى يومنا هذا . فالاكاديميون يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل رجال الاعمال . ويتسلل رجال الاعمال و/أو مفكروهم الاكاديميون الى المناصب الحكومية للاشراف على تطبيق جدول الاعمال الذي يوضع في الغالب خلف ابواب مغلقة . واعتقد هوفر ان ذلك النهج هو ما كان يجب ان تسير عليه الامور ، حيث ان هذه المجموعة المؤسسية من النخبة هي التي تتفهم حقيقة الاقتصاد ولذا فإن مثل تلك القرارات يجب ان تتخذ على اسس فنية لا سياسية .

وقام هوفر بناء على نصيحة ومشورة ايدوين غيه Edwin Gay أول عميد لكلية ادارة

الاعمال بجامعة هارفارد وغيره بتحويل وزارة التجارة الى وكالة تتولى تقديم الخدمات لرجال الاعمال الاميركيين التي من اهمها توفير المعلومات التي يحتاجونها للسيطرة على القوى الاقتصادية والمساعدة على ايجاد توازن بين الانتاج والاستهلاك . ومن بين اكثر من تمتعوا بثقة هوفر والذين ادخلهم الى وزارة التجارة جوليوس كلاين Julius Klein الذي تلقى تدريبه كاقتصادي في جامعة هارفارد فضلاً عن انه مؤرخ ايضاً . وكان رجلاً ذا رؤية وقدرة على الاستشراف . «وقد راوده الحلم بإيجاد نظام اقتصادي ينعم بسلاسة تامة تمكن من حرية الانتقال الفعال للافكار ورأس المال والسلع» . (مقتبسة من كتاب ويليام ليش ص ٣٦٢) William Leach .

وبدت نظريات هوفر مناسبة لوهلة من الوقت . فقد نهضت البلاد من فترة الكساد لتدخل العشرينات الهادرة وعندما تراءى للعيان بأن الامور قد اصبحت على كل ما يرام من الناحية السطحية ، كان اسوأ كساد يشهده التاريخ الاميركي آخذاً في التشكيل ليتفجر فيما بعد كالبركان . وقد بدأ في الانتشار وتبدى للعيان اولاً في انهيار سوق الاوراق المالية في وول ستريت في تشرين الاول عام ١٩٢٩ واستمر لعقد من الزمن . ولم يستطع الاقتصاد الاميركي ان يعود الى ما كان عليه من مستويات حتى حل العام ١٩٣٩ ، ومع ذلك فقد كانت التقلبات التي ترافق الدورة الاقتصادية حادة للغاية ، وكان الملايين الاربعة الذين خسروا وظائفهم في بضعة أشهر فقط واحداً من التقلبات الخطيرة التي وقعت بحلول العالم ١٩٣٩ . وكانت الحرب العالمية الثانية هي صاحبة الفضل في انقاذ الرأسمالية من حتفها . كما كانت رأسمالية الدولة التي سارت معاكسة تماماً لتعليمات وتنظيرات آدم سميث Adam Smith وهيربرت هوفر Herbert Hoover لها يد في انقاذ الرأسمالية من نفسها . ومع ذلك فقد ظلت ثقافة الاستهلاك ماثلة . وساعدت هذه الثقافة الاسواق على ان تتحول من أسواق محلية الى اقليمية ثم الى قومية . وكانت الخطوة التالية واضحة تتمثل في التحول الى سوق عالمية . وتم اعداد الخطة بعناية : المنطقة الكبرى أولاً ثم العالم بأجمعه . وتم تحديد المؤسسات لتطبيقها ووضعها موضع التنفيذ كانت بداياتها من خلال اتفاقية بريتون وودز التي اوجد بمقتضاها صندوق النقد والبنك الدوليان ، وانشئت الامم المتحدة للغرض نفسه .

وقد تم الاعلاء من شأن الاستهلاكية لتصبح عقيدة الرأسمالية ودينها حيث وعدت الناس بالعيش في جنات الخلد ولكن على هذه الارض وفي حياتهم الدنيا . وقد بارك ثقافة الاستهلاك هذه جون كينز John Keynes ، خريج جامعة كمبردج وقد كان من

ذوي الشذوذ الجنسي ويفاخر بوصف نفسه بالانسان «غير الاخلاقي» . وادّعى ان اخلاقيات العقائد والديانات يجب استبعادها من قيم المجتمع لانها تدعو الى الادخار للمستقبل والانضباط الذاتي في الحياة الدنيا للحصول على الجزاء في الحياة الأخرى وفي السماوات . وقد عمل على ترويج استغلال الفرص والملذات في الوقت الحاضر بدلاً من الانتظار للمستقبل ، وان على الناس الاّ يكبحوا جماح شهواتهم ويجب ان ينسوا مبادئ التوفير والاقتصاد والتضحية . وفي عرف كينز فإن مثل هذه الفلسفة ستعود على الجميع بفائض من السعادة والمسرات .

لقد أعطيت عقيدة الاستهلاكية قدسية وأصبح من غير المسموح لأحد ان يهاجم هذه الثقافة او يتطاول عليها . ومن الامثلة على ذلك انه ما أن أدلى بوب دول Bob Dole خلال حملته الانتخابية للرئاسة الاميركية عام ١٩٩٥ بقوله «يجب ان نكبح جماح هوليوود بل جماح صناعة السينما والترفيه برمتها حيث انها هي المسؤولة عن تفضيل وترجيح الارباح المادية على الاخلاق العامة» . (مجلة تايم ١٢-١-١٩٩٥ TIME) ، حتى تعرض لهجوم شرس من قبل اوليفرستون Oliver Stone الذي وصف بيان دول بأنه نسخة التسعينات عن المكارثية . والحقيقة ان هوليوود كانت أحد الاعمدة التي تقوم بإثارة الرغبات والشهوات والترويج الحقيقي لرأسمالية الاستهلاك ، وكان ينبغي على بوب دول ان يعرف قبل غيره بأنه لن يسمح لأحد بالتطاول على احدى أدوات الترويج للعقيدة الاستهلاكية .

وهكذا فإن العنصرين اللذين كانا في دائرة التصور عند مطلع القرن من اجل خلق زيادة الطلب وهما الاستهلاكية والتحول الى العالمية قد اخذا ابعادهما الحقيقية ويجري توسيعهما ومأسستهما في الوقت الحاضر ، كما يجري فرض هذه العقيدة الاستهلاكية والرأسمالية المعلوماليّة على العالم أجمعين .

«عشية الحرب الكونية الثانية ، افسح النمط الاستعماري القديم المجال للاستعمار الجديد . وتراءى ان الدول المستعمرة حديثاً تتمتع باستقلال سياسي رسمي ولكن (في حقيقة الامر فأن نظامها الاقتصادي وكذا سياستها الخارجية توجّه من الخارج)» .

من كتاب الثلاثية *Trilateralism* ص ٢٧

«الشركات متعددة الجنسيات ، الشمس لن تغيب عنها أبداً » .

اعلان : شركة ارفينغ تراست كومباني *Irving Trust Company*

«نعمل بسلام من اجل الاستيلاء على العالم » .

— اعلان : شركة سنجر *Singer Co.*

الفصل الخامس

خضوع العالم لحكم طبقة الواحد بالمائة
وسائلهم: إمبراطورية أميركية واقتصاد عالمي

لم تمض سنون قليلة بعد ان وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها حتى وجدت الرأسمالية الاميركية نفسها في غمار كساد معتدل نسبياً تبعتها سنوات العشرينات الهادرة بالنشاطات والحركة ولكن خاتمتها كانت في اعظم كساد يضرب الولايات المتحدة ويستغرق عشر سنوات ، ولم يتوقف هذا البلاء الا بحلول حرب اخرى . وبعد عقد من الجهود الحكومية الشاملة والمضنية تمكن الاقتصاد ان يستعيد بالكاد ما كان عليه من مستويات عام ١٩٢٩ ، وكان هذا بحد ذاته يتناقض مع الف باء الرأسمالية الاميركية . وقد تمت صياغة المعادلة والعلاقة بين رجالات الاعمال الكبار والحكومة على نحو تقبلت فيه الاخيرة دورها كشريك صغير . وكان الغرض من إنشاء مجلس للعلاقات الخارجية Council on Foreign Relations بعد الحرب العالمية الاولى هو استخدامه كمنتدى لبناء الاجماع والتآلف بين رجال الاعمال والحكومة لمناقشة وصياغة السياسة الاقتصادية . ويمكن القول بأن النظام العالمي الجديد الذي انبثق بعد الحرب العالمية الثانية وما اشتمل عليه من رؤية لاقتصاد عالمي وإمبراطورية أميركية ، مدين بالكثير من وجوده لهذا المجلس . وحتى قبل ان تقحم الولايات المتحدة نفسها في الحرب الكونية الثانية ، فقد اتخذ المجلس مبادرة للاقدام على إجراءات مشتركة مع الإدارة الأميركية لتحديد وتسويق دراسات «الحرب والسلام» . وحددت هذه الدراسات النظام العالمي الجديد لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وقد تحددت الاهداف الأميركية أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية ، وتمت دراسة المؤسسات المالية والسياسية المختلفة اللازم توفرها لتمكين إمبراطورية أميركية من ممارسة دورها العالمي وفرض نظام اقتصاد عالمي أيضاً ، وقد استكملت هذه الدراسات وأقيمت هذه المؤسسات ووضعت التفاصيل اللازمة لها . ومن بين تلك المؤسسات الأمم المتحدة ، صندوق النقد الدولي

والبنك الدولي .

وكانت المسألة الأولى التي عقد مخططو المجلس والحكومة ، بصورة جماعية ، العزم على أن يستوثقوا منها هي ما إذا كانت الولايات المتحدة مكتفية ذاتياً ويمكنها الاستغناء عن أسواق الإمبراطورية البريطانية وموادها الخام ، فضلاً عن الاسواق والمواد الخام من نصف الكرة الغربي وقارة آسيا . ولما اثبتت الدراسات ان هناك حاجة ماسة لهذه الاسواق والمواد الخام ، توصل المخططون الى خلاصة مفادها ضرورة إقامة إمبراطورية أميركية تحل محل الإمبراطورية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية ، دون اعتناق اسم الإمبراطورية بالضرورة ، ودون توسل الأساليب ذاتها التي درجت الإمبراطورية البريطانية على اتباعها . وكانت الامبراطورية البريطانية تستولي على المواد الخام من مستعمراتها في جزء معين من العالم ثم تقوم بتصنيع هذه المواد الخام في جزء آخر ، وبعدئذ تبيع المنتجات المصنعة في مكان ثالث . ويمكن للولايات المتحدة ان تقوم بنفس الممارسة والاسلوب لكي تحصل على ذات النتائج . ولكن ليس بالضرورة ان تكون الطريقة هي التي سارت عليها الامبراطورية البريطانية .

وقد أوضح جورج بول George Ball ، وهو مساعد وزير خارجية امريكي سابق ومصرفي عريق في شركة ليمان بروذرز Lehman Brothers المصرفية الاستثمارية كيف يمكن لشركة متعولمة ان تقوم بهذه المهام جميعها . وفي مقالة بعنوان «الشركة العالمية : اهمية عدم الارتباط بدولة واحدة» ، قال «ان الشركات متعددة الجنسيات معنية ومنشغلة باستقدام المواد الخام التي تنتج في مجموعة من الدول ، وتقوم بتحويلها الى سلع مصنعة مستخدمة العمالة وتسهيلات المصانع في مجموعة اخرى من الدول ، فيما يتم تسويق هذه السلع في مجموعة ثالثة من الدول» . وقد اصبح هذا النمط الاستعماري الجديد ، من خلال الشركات المتعولمة «احدى ثمار التكنولوجيا التي اتاحت الاتصالات الفورية والنقل السريع واجهزة الكمبيوتر ووسائل الادارة الحديثة» .

وهكذا ، فقد حل عصر استعمار الشركات محل الاستعمار الذي كان يتمثل في الاحتلال الفعلي للدول الاخرى . وهو اكثر جشعاً ومكراً واستشراء من الاحتلال الفعلي المباشر لأنه في الغالب استعمار غير منظور .

ان هذا النمط الجديد من الاستعمار يتطلب توفر مستلزمات ضرورية حتى يغدو قادراً على العمل على الوجه الأكمل . ومن هذه المستلزمات :

* يجب ان تكون هناك تجارة حرة حتى يتاح فتح ابواب الاسواق العالمية على مصاريعها لاحتضان هذه الشركات .

* حرية الوصول الى المواد الخام العائدة للشعوب والدول الاخرى ودون اية ضغوط او مضايقات من حيث السعر او الكمية المراد الحصول عليها .

* إطلاق يد الممولين وأصحاب رؤوس الأموال ليستثمروا اموالهم ويجنوا الارباح دون اية عوائق .

* ضرورة وجود المؤسسات الدولية والمالية لادارة هذه الرؤية الجديدة للاقتصاد العالمي .

وقد أوجد مجلس العلاقات الخارجية ، سواء بمفرده او بالتعاون مع الحكومة التي كان الكثير من اعضائها إما اعضاء حاليين او سابقين في المجلس ، عملية تخطيط النظام الاستعماري الاميركي الجديد لفترة ما بعد الحرب الكونية الثانية بدرجة عالية من الشمولية والدقة والاحتراف . وقد نشبت الحرب في ايلول عام ١٩٣٩ ، وكانت قلة فقط تمتلك من الكفاءة ما كان لدى رئيس المجلس إيسياه بومان Isaiah Bowman للبدء في اجراء دراسات الحرب والسلام . وكان عضواً في المجموعة التي اعدت دراسة «التحقيق» المتعلقة بالحرب الكونية الاولى . وقد صمم على رأيه بأنه لا يجب السماح ، تحت أي ظرف من الظروف ، بتكرار حدوث عقدين من حالة الاستقرار والكساد على النحو الذي شهده العالم في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، وحتى بحلول ذلك الوقت عام ١٩٣٩ ، لم يكن الاقتصاد الاميركي قد تعافى تماماً .

يوم الثاني من ايلول ١٩٣٩ ، وذلك بعد اثني عشر اسبوعاً من نشوب الحرب اجتمع في واشنطن كل من والتر مالوري Walter H. Mallory المدير التنفيذي في المجلس ، ومحرر الشؤون الخارجية هاميلتون فيش ارمسترونغ Hamilton Fish Armstrong ، الى مساعد وزير الخارجية جورج ميسيرسميث George S. Missersmith ، الذي كان نفسه ايضاً عضواً في المجلس . وقدما مشروع تخطيط طويل الاجل تضم ن تشكيل فرق دراسة ومناقشتها مع وزير الخارجية . وتقرر ان تكون التوصيات التي تنتج عن هذه الدراسات مكتومة وسرية لدى رفعها الى وزارة الخارجية والرئيس الاميركي فرانكلين روزفلت F. D. Roosevelt . وليس سراً ان روزفلت نفسه على علاقة وثيقة بالمجلس . وتم في منتصف شهر كانون الاول عام ١٩٣٩ تأسيس لجنة لتوجيه وتنسيق العمل الذي تقوم به مجموعات الدراسات المختلفة . وقد تشكلت لجنة التوجيه على النحو الآتي :

* نورمان دايفيز Norman H. Davis رئيس مجلس الادارة (سفير روزفلت بلا سفارة)

* والتر مالوري Walter H. Mallory نائب رئيس مجلس الادارة (عضو ادارة في مجلس العلاقات الخارجية)

* ألفين هانسين Alvin H. Hansen استاذ الاقتصاد السياسي (جامعة هارفارد)
* جاكوب ڤاينر Jacob Vinor استاذ الاقتصاد (جامعة شيكاغو)
* ويتني شيباردسون Whitney H. Shepardson مدير في شركات القطاع الخاص (سبق له ان شارك في محادثات معاهدة فرساي للسلام عام ١٩١٩) .
* ألين دالاس Allen W. Dulles محامي شركات دولي (واصبح فيما بعد رئيساً لوكالة الاستخبارات المركزية الاميركية CIA) .
* ايسياه بومان Isaiah Bowman رئيس جامعة جونز هوبكنز (وله باع طويل في الجغرافيا) .

وتم تشكيل خمسة مجموعات دراسة :

- المجموعة الاقتصادية والمالية برئاسة هانسين وفاينر .
- المجموعة السياسية برئاسة شيباردسون .
- مجموعة الاسلحة برئاسة دالاس .
- المجموعة الاقليمية برئاسة بومان .
- مجموعة اهداف السلام تولى رئاستها فيما بعد ارمسترونغ .

وقد انهمك في هذه الدراسات حوالي ١٠٠ شخص على مدى ست سنوات ، وقد اعتاد اعضاء المجلس ومجموعات الدراسة على الاجتماع بصورة منتظمة . وقد اعتمدت مثل هذه الدراسة طويلة الاجل ، اعتماداً كبيراً على المجلس حيث كانت وزارة الخارجية تفتقر الى الموظفين المؤهلين القادرين على مهام تخطيط السياسات الى ما بعد الحرب العالمية الثانية .

ومن النتائج التي توصل اليها المجلس مع مجموعات الدراسة ، انه من اجل اتاحة الفرصة للاقتصاد الاميركي ان يعمل على النحو الاكمل فإنه في حاجة ماسة للوصول الى الاسواق والمواد الخام التي تمتلكها الدول الاخرى ، بحرية تامة وبدون عراقيل ، وخصوصاً تلك الدول والمناطق العائدة للامبراطورية البريطانية والشرق الاوسط ونصف الكرة الغربي برمته . وقد تم اعتبار هذا الأمر «مصالح قومية» او كمصالح تخص الامن القومي ، وهو المصلح الذي تطور ونشأ خلال فترة الحرب الباردة . وقد صدرت مذكرة المجموعة الاقتصادية والمالية رقم (EB19) في شهر تشرين الاول عام١٩٤٠ التي أشير فيها الى اليابان بالعائق أمام توحد وتكامل دول الشرق الاقصى في الفترة التي ستعقب الحرب العالمية الثانية حيث كان لليابان خططها الاستراتيجية الخاصة في تلك المنطقة من العالم . وقد نوقشت

الاجراءات الكفيلة بردع اليابان وثنيها عن احتلال جنوب شرق آسيا او السيطرة عليه ، الامر الذي سينجم عنه الحيلولة دون وصول الولايات المتحدة الى اسواق تلك المنطقة والمواد الخام بحرية وسهولة . اما المذكرة رقم (EB-26) المؤرخة ١٥ كانون الثاني عام ١٩٤١ والتي حملت عنوان «السياسة الاميركية في الشرق الاقصى» فقد جاء فيها « أن جزر الفلبين ، شرق الانديز الهولندي ، وملايا البريطانية تعتبر كلها مصادر رئيسية وموارد للمواد الخام وبالغة الاهمية بالنسبة للولايات المتحدة في السلم والحرب . وان السيطرة على هذه المنطقة من قبل قوى معادية للولايات المتحدة قد يحد بصورة خطيرة من حريتها في التحرك» . اضف الى ذلك فإن احتلال تلك الاراضي خلال الحرب العالمية الثانية سيضعف جهود الحلفاء العسكرية وبناء عليه فلقد تم تقديم اقتراح الخطة التي تنص على ما يلي :

- تقديم المساعدات والامدادات للصين عسكرياً - لمشاغلة القوات اليابانية في الصين وتثبيتها فيها وتحويل انظارها عن باقي اجزاء منطقة جنوب شرق آسيا .
- تقوية الدفاعات البحرية والجوية لدول جنوب شرق آسيا ، بموافقة البريطانيين والهولنديين .
- تقليص وقطع بعض الامدادات العسكرية المقدمة الى اليابان .

وتم تسليم هذه المذكرة الى وزير الخارجية كورديل هول Cordell Hull . وطبقت البنود المتعلقة بتقديم المساعدات الى الصين وقطع الامدادات العسكرية الى اليابان ، في غضون أشهر قليلة من اقرارها ، عام ١٩٤١ ، ولعبت دوراً رئيسياً وكانت من الاسباب التي أدت الى اقتحام الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية .

أما المذكرة (E-A 17) المؤرخة في الرابع عشر من حزيران ١٩٤١ فقد ناقشت اقامة «اقتصاد عالمي واحد» تهيمن عليه الولايات المتحدة . ولكن كإجراء مؤقت ، حددت المذكرة رقم (E-B 34) التي حملت تاريخ الرابع والعشرين من تموز ١٩٤١ ، مفهوم المنطقة الكبرى Grand Area لتتألف من نصف الكرة الغربي ، المملكة المتحدة ، باقي اجزاء الكومونويلث والامبراطورية البريطانية ، شرقي الانديز الهولندي ، الصين واليابان نفسها » . وقد تقرر ان هذه المنطقة هي الحد الادنى للاحتياجات المطلوبة لتمكين الاقتصاد الاميركي من العمل بفعالية دون الاضطرار الى اجراء إعادة تعديلات رئيسية كبرى .

وقد اعتبرت المنطقة الكبرى منطقة محورية مركزية ربما تكون الاقتصادات المدمرة بعد الحرب متناسجة ومتمازجة معها . وكلما زيدت دول اخرى الى المنطقة الكبرى كلما كان ذلك افضل . وبينت المذكرة اياها (E-B 34) الحاجة الى ايجاد :

* المؤسسات المالية الدولية لتثبيت العملات .
* المؤسسات المصرفية الدولية للمساعدة على الاستثمارات والتنمية في الدول غير النامية .

في تشرين الاول-اكتوبر من عام ١٩٤١ ، كانت الفكرة قد اختمرت وجرت تصفيتها وتنقيحها ، واقترح وينفيلد رايفلر Winfield W. Riefler مسؤول المجموعة المالية والاقتصادية ايجاد «هيئة تنمية دولية» لتحفيز الاستثمار في الدول النامية وزيادة القدرات الشرائية لدى مواطنيها ، والذي ينتج عنه زيادة الطلب على المنتجات الاميركية . وفي الاول من تشرين الثاني عام ١٩٤١ ، اقترح ألفين هانسين Alvin H. Hansen « مؤسسة دولية لاعادة الاعمار» تتم اقامتها من قبل الحكومات حتى لو كان ذلك خلال الحرب . وقد تبنى المجلس كلا الاقتراحين وارسلهما معززين بتوصيات الى الرئيس الاميركي روزفلت ووزارة الخارجية . ووضع هاري ديكستر وايت Harry Dexter White من وزارة الخزانة التفاصيل الفنية للمؤسستين آنفتي الذكر . وفي آذار ١٩٤٢ وضع وايت مذكرة أدت الى اقامة صندوق النقد والبنك الدوليين ، ورفع وزير الخزانة آنئذ مورغنتاو Morgenthau المذكرة المشار اليها الى الرئيس روزفلت منتصف شهر أيار وشكلت لجنة وزارية لتنقيح ومراجعة الخطة ثانية ، وشكلت لجنة اميركية فنية عهد اليها وضع التخطيط الفعلي . وقد ووفق على الخطة وكانت هناك مرونة في تطبيقها ليتم في حدود الوقت الذي تنتهي فيه الحرب العالمية الثانية .

ووجهت الدعوات الى ٤٤ دولة الى بريتون وودز Bretton Woods في نيوهامشاير New Hampshire عام ١٩٤٤ وتكرس انشاء المؤسسات المالية المطلوبة للرأسمالية العالمية لفترة ما بعد الحرب الكونية الثانية .

ولم تقم وزارة الخارجية باستحداث «اللجنة الاستشارية للسياسة الخارجية لفترة ما بعد الحرب The Advisory Committee on Postwar Foreign Policy» الا في أواخر عام ١٩٤١ . وقد شغل المخططون الرئيسيون في المجلس المناصب الرئيسة في هذه اللجنة . على ان مجموعة أصغر «لجدول الاعمال السياسي غير الرسمي Informal Political Agenda Group» قد انشئت واطلق فرانكلين روزفلت على اعضائها اسم «مستشاريه لفترة ما بعد الحرب (Postwar Advisors)» . وكان هؤلاء هم : هول Hull ، ويليس Welles ، دايفيز Davis ، تايلور Taylor ، بومان Bowman وباسفولسكي Pasvolsky . وكان خمسة من هؤلاء اعضاء في المجلس . ووجهت هذه المجموعة الاصغر اجندة اللجنة الاستشارية ، وكانت هي التي وضعت مسودة ميثاق الامم المتحدة .

وهكذا ، فقد أوجد ايضاً اطار متكامل لمؤسسة سياسية لنظام التحكم العالمي بعد الحرب العالمية الثانية . ومادامت وسائل سلب وامتصاص ثروات الشعوب والدول الاخرى يمكن ان تطبق من خلال الشركات الاستعمارية ، او استعمار الشركات ، ومع ضمان الحكومة الاميركية الامبراطورية الاميركية - لحرية حركة وتنقل الاموال والسلع ، فإنه سرعان ما تحصل المستعمرات على «استقلالها» بطريقة تضمن الوصول الى اسواق هذه الدول وموادها الخام بأمان ودون ضغوط تواجهها الشركات المتعولمة . ويمكن لهذه ان تمارس بالضبط دور الاستعمار . وسيكون لمجموعات النخبة في المستعمرات المستقلة حديثاً مصالح مشتركة مع مجموعات «النخبة المتعولمة» العالمية . وفي سعيهم وجريهم وراء مصالحهم المادية فإنهم سيعقدون الاحلاف ويجرون المصاهرات في مواجهة أية مصالح قومية قد تتعارض مع «التعولم» ، إذ أن كافة المتعولمين في داخل البلد او خارجه لا يدينون بأي ولاء أو إخلاص لأوطانهم فولاؤهم الأول والأخير هو لمصالحهم الشخصية الضيقة . لقد كان هذا النظام في غاية الدهاء والذكاء والقدرة على التخفي . فمن أجل ان يتمكن المستعمرون في السابق من حصاد ثمار استعمارهم كان ينبغي تواجدهم الفعلي ، الذي يكون محفوفاً بالمخاطر في بعض الاحيان ، فضلاً عن انه يتعين عليهم ان يعملوا تحت حراسة الجنود وحماية الجيوش . اما اليوم فإن النخبة المحلية تجري تعبئتها وتحفيزها بالقيم المشتركة والمكاسب المادية حتى تكون لديهم نفس اهداف واغراض المتعولمين . وبدلاً من عملية الاستعمار القديمة البطيئة والمرهقة ، فإن المتعولمين تنصب الاموال في جيوبهم اينما كانوا من خلال التحويلات اللاسلكية والاليكترونية . وقد أكّدت الدراسة الأولى التي أعدتها اللجنة الاقتصادية الفرعية المنبثقة عن اللجنة الاستشارية حول السياسة الخارجية لفترة ما بعد الحرب ، على ان روابط وثيقة وعلاقات مترابطة تقوم بين السياسات الاقتصادية المحلية ونظيرتها العالمية . وقد ساعدت الحرب الولايات المتحدة على النهوض من سبات الكساد العظيم الطويل . وكان يتوجّب ان تبذل كل الجهود وان تعد كل الخطط لتفادي تكرار وقوع الكساد بعد ان تضع الحرب العالمية الثانية اوزارها .

وكانت الولايات المتحدة قد عبئت لتعظيم وزيادة صادراتها بشكل هائل ابان الحرب ، وكان يمكن للكثيرين ان يفقدوا وظائفهم وتلفظهم المصانع التي يعملون فيها الى الشوارع اذا لم تتم المحافظة على الطاقة التصديرية للولايات المتحدة . ومن أجل تحقيق هذا الهدف توصل المخططون الى ما خلاصته ان الولايات المتحدة يجب ان تظل معنية لدرجة الانغماس في الشؤون الداخلية للدول الصناعية الاخرى والدول المنتجة للمواد الخام . وبدلاً من تحقيق هذه

المرامي والاهداف من خلال الوضع الاستعماري الغاشم الذي يحمل طابع القسوة والفظاظة ، فإنه يمكن بلوغها من خلال مؤسسات دولية تهيمن عليها الولايات المتحدة . وبذلك أصبح إيجاد مؤسسات التحكم والهيمنة الدولية هذه ضرورية لقيام اقتصاد عالمي تهيمن عليه الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب الكونية الثانية .

لقد كان ايسياه بومان Isaiah Bowman هو الذي ابدعت قريحته اقتراحاً بأن الولايات المتحدة تستطيع ممارسة سيطرة فعالة على المستعمرات السابقة والمناطق الاخرى الاكثر فقراً وضعفاً في العالم من خلال منظمة لها طابع «أمم متحدة » .

ويجب ان تتوفر لدى الامم المتحدة القوة المطلوبة واللازمة لضمان «الأمن» ومع ذلك فإنه يتعين عليها ان تتحاشى كافة «الأشكال التقليدية للامبريالية» . ولنلاحظ ان الشكل التقليدي للاستعمار هو ما يجب العمل على تفاديه وليس الامبريالية بحد ذاتها . وقد بدأت مجموعة العمل مهمتها وكان الهدف المعلن لانشاء الامم المتحدة يتمثل في المحافظة على الامن والسلام في العالم بأكمله .

وقد تم وضع مسودة الاقتراح بإنشاء الامم المتحدة في غضون سبعة أشهر خلال الفترة بين شهر كانون الاول عام ١٩٤٣ ، وتموز ١٩٤٤ . وقد بارك وزير الخارجية هول Hull هذه المسودة بالموافقة عليها وأحالها الى ثلاثة محامين للتأكد من انها لا تنطوي على أي تناقض او تعارض مع الدستور الاميركي . ولما وجد المحامون ان لا غبار على المسودة ، قام هول وآخرون معه بمناقشة المسودة مع الرئيس روزفيلت ، الذي لم يباركها فحسب ، بل اصدر بياناً بشأنها موجهاً الى الشعب الاميركي . وبحلول نهاية الحرب العالمية الثانية كان المطبخ الاميركي قد فرغ من وضع خططه للمنطقة الكبرى التي رسم لها ان تقود العالم الى الاقتصاد العالمي . فقد اوجدت هذه الخطط المؤسسات الدولية السياسية (الامم المتحدة) ، والمالية ممثلة في صندوق النقد والبنك الدوليين لقيادة امبراطورية اميركية تحل محل الامبراطورية البريطانية . وتضمنت الخطط ان تمارس هذه الامبراطورية النفوذ الاميركي الامبريالي من خلال انظمة ابداعية خلاقة وغير منظورة ظلت تخضع للتعديلات والتغييرات على نحو تكتيكي حسب مقتضيات الحاجة مستخدمة انظمة الاتصالات والمخترعات والاساليب الادارية الجديدة . وهكذا فإن الهدف الاستراتيجي لخلق اقتصاد عالمي برعاية رأسمالية اميركية لم يشهد تغييراً على الاطلاق .

وهكذا فقد انتصرت الامبريالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة في الحرب . وكانت كل من اوروبا ، اليابان واجزاء كثيرة من العالم تئن مضرجة بدمائها تحت وطأة الدمار الشديد .

اما الاتحاد السوفييتي فإنه فقد الملايين من ابنائه فضلاً عن تدمير عناصر كثيرة من بنيته التحتية . وكانت الولايات المتحدة بشكل مؤكد في موقف يسمح لها بفرض النظام الجديد الذي ارتأته لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ولو على الاقل بقدر ما يعني هذا الأمر حلفاءها من جهة ، والمنطقة الكبرى من جهة اخرى . فإذا كان صحيحاً ان سحب القروض الاميركية المقدمة الى المانيا عام ١٩٢٨ تسبب في تباطؤ وتراجع اقتصادي كان واحداً من الاسباب التي أدت الى ظهور هتلر ، وكذلك اذا كانت الصراعات الداخلية في صفوف الرأسماليين قد جرّت الاقتصادات العالمية الى نفق الركود والكساد ، فإن الولايات المتحدة قد أزمعت ان تحول دون تكرار مثل هذه الاحداث وان تتولى بنفسها قيادة نظام رأسمالي عالمي . كما ان قارة اوروبية موحّدة بشكل أو بآخر يسهّل على الولايات المتحدة ادارة الرأسمالية العالمية حيث ان ذلك يبقيها تدور في فلك الولايات المتحدة وتضطلع بالدور الذي تعهد به اليها الولايات المتحدة على نحو محدد .

في العام ١٩٤٥ قررت الولايات المتحدة وقف عمليات التمويل التأجيري (lend-lease) ليس بالنسبة للاتحاد السوفييتي فحسب ، بل بالنسبة لبريطانيا ايضاً . وقد استوحى البعض مضامين هذا القرار بقدر ما يعني الامر الاتحاد السوفييتي ، ولكن البعض الاخر قد اعتبره رسالة الى بريطانيا بأن نظاماً لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يجري تجديده وضخ دماء جديدة للحياة داخله ، وأنّ الولايات المتحدة هي التي تقدم جرعات الحياة هذه . وعندما تم ايضاح هذه الصورة تماماً ، باتت عملية اعادة اعمار اوروبا أولوية اميركية . فقد وافق الكونغرس عام ١٩٤٨ على خطة مارشال لاعادة الانتعاش الى القارة الاوروبية . وتمت الموافقة على حقيبة مساعدات بلغ مجموعها ١٧ مليار دولار وضعت قيد التخصيص . وتدعو خطة مارشال الى الغاء سريع للقيود والقوانين التي تعيق النمو الاقتصادي ، ونظر واضعو الخطة بأبصارهم الى اوروبا تتوحد أكثر فأكثر في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية على الأقل . وثم انشاء منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي Organization of European Economic Coroperation (OEEC) التي تم تحويلها فيما بعد الى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «الاويسد» Organization for Economic Cooperation & Development (OECD) . وكان ذلك عام ١٩٦١ عندما انضمت اليها كل من الولايات المتحدة وكندا كطرفين كاملي العضوية . اما السوق الاوروبية المشتركة The European Economic Market (EEC) التي تعرف ايضاً باسم السوق المشتركة The Common Market فقد رأت النور لأول مرة عام عام ١٩٥٧ لتوجد وتكرس منطقة شاسعة للتجارة الحرة .

وكانت الدول الست الاعضاء الاصلية هي فرنسا ، المانيا الغربية ، ايطاليا ، بلجيكا ، هولندا ولوكمسبرغ ، ولكن دولاً اخرى انضمت اليها في السنين التالية لانشائها . اما محور الدفاعات العسكرية الغربية فكان ممثلاً بحلف شمال الاطلسي North Atlantic Treaty Organization (NATO) الذي كان اعتماده بشكل كبير قائماً على الولايات المتحدة .

ان تلك المنظمات قد بلغت مدارك الناس في كافة انحاء الكرة الارضية ، ولكن اكثر المنظمات تعتيماً وتأثيراً وبعداً عن الشفافية كانت تسمى بيلدبيرغ Bildberg ، وقد اشتق هذا الاسم او اتخذ نسبة الى الفندق الذي شهد باكورة اللقاءات ، ذلك هو فندق بيلدبيرغ في مدينة اوستربيك في هولندا عام ١٩٥٤ . وكان المشاركون على وجه الحصر محدودين في من أسموهم «الاميركيين الشماليين والاوروبيين الغربيين» . وهكذا فلم يكن متاحاً للاميركيين العاديين ان ينضموا لهذه المنظمة ، كما لم يكن كل الاوروبيين مؤهلين للانضواء تحت لوائها ، بل كانت حكراً على الرؤساء التنفيذيين لكبرى الشركات المتعولمة والقادة الكبار من المسؤولين في بلادهم والسياسيين منهم . وقد ذهب البعض الى حد الزعم بأن بيلدبيرغ تعتبر حكومة بالغة السرية تمثل العالم ، فيما يدعي البعض الاخر انها تمثل تجمعاً للاثرياء والمشاهير واصحاب النفوذ من مختلف اصقاع الارض . ولكن يمكن القول انها تمثل على الاقل أداة نفوذ واحدة للادارة الغربية الجماعية القائمة على النظام العالمي . وتعتبر بيلدبيرغ مكاناً تبذل فيه اقصى المحاولات الاميركية والاوروبية من قبل ارباب المال واصحاب القرار السياسي من الاميركيين والاوروبيين للوصول الى قرارات سياسية تتم صياغتها لتخلق الاجماع المطلوب ولتتصدر جدول أعمال النخبة الكبار لوضع التشريعات المستقبلية وتطبيقها . وما دام المشاركون هم الاكثر نفوذاً وسلطة في انظمتهم ، فإنه اذا ما تم تبني سياسة ما ، فإنها ستجد الكثير من القنوات والوسائل اللازمة التي يوفرها المشاركون لنشرها والترويج لها ووضعها ضمن عمليات الروتين البيروقراطي وممارساته .

يتمتع جوزيف ريتنجر Joseph Retinger بعلاقات استثنائية مع رؤساء الحكومات ، والصناعيين والقادة العماليين والمفكرين وحتى الثوريين . اما كيف تمكن من اقامة هذا الكم من العلاقات ، فأمر ما زال غير مفهوم تماماً . وعلى اية حال ، فقد كان ريتنجر كبيراً لمساعدي الجنرال سيكورسكي General Sikorski رئيس الحكومة البولندية في المنفى ، والتي كانت تتخذ من لندن مقراً لها ابان الحرب العالمية الثانية . وبعد ان وضعت الحرب العالمية آنفة الذكر اوزارها ، التحق ريتنجر بالعمل كسكرتير عام لرابطة التعاون الاوروبي

المستقلة Independent League for European Cooperation (ILEC) التي أنشأها رئيس الوزراء البلجيكي واصبح فيما بعد السكرتير العام للحركة الاوروبية . وكان افريل هاريمان Avrell Harriman سفيراً للولايات المتحدة لدى بريطانيا ، ولسبب او لآخر ، فقد أعد الترتيبات للقيام برحلة لتأمين التأييد وضمان الدعم ، حسب زعمه لهذه الرابطة (ILEC) وقد التقى ريتنجر بمولين ورجال اعمال وسياسيين ، وقال ريتنجر انه تلقى دعماً منهم . وخلال عودته الى اوروبا ، احس ريتنجر بالحاجة الى عمل ما يلزم ضد الاتجاه المعادي للاميركيين الذي كان يتفجر بقوة في كل دولة اوروبية . وقد عمل على اعداد خطة لاجراء مصالحة اطلسية اوروبية بين قادة الدول على طرفي المحيط الاطلسي .

اقترح بعض الاصدقاء ان يقوم الامير برنارد Bernhard بلقاءات مع المعنيين في كلا جانبي الاطلسي . ووضعت قائمة تتضمن علية القوم من اوروبا ، وضمت القائمة أخيراً كلاً من بول فان زيلاند Paul Van Zeeland (رئيس الوزراء البلجيكي) ، ألسايد دي غاسبيري Lacide de Gasperi (مؤسس الحزب الديمقراطي المسيحي الايطالي) ، انطوني بيني Antoine Piany (رئيس الوزراء الفرنسي) ، هيو غيتسيكل Hugh Gaitskell (رئيس حزب العمال البريطاني) ، ماكس براور Max Brauer (عمدة مدينة هامبورغ) ، غاي موليه Guy Mollet (زعيم الاشتراكيين الفرنسيين ، ورئيس وزراء فيما بعد) ، وغيرهم . وانطلق الامير برنارد عندئذ الى الولايات المتحدة ، حيث التقى صديقاً قديماً له هو وولتر بيدل سميث Walter Bedell Smith الذي كان في ذلك الوقت مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA) . وكان سميث منهمكاً بتنظيم الادارة الجديدة للرئيس الاميركي ايزنهاور Eisenhower . وقد عهد سميث بهذه المهمة الى مساعد رئاسي هو سي .دي . جاكسون C.D. Jackson . وأعدت قائمة بأسماء المشاركين الاميركيين وعقد الاجتماع الاول في بيلدبيرغ في الايام الثلاثة الاخيرة من شهر ايار عام ١٩٥٤ .

وكان من بين المشاركين في الاجتماع الاول دايفيد روكفلر David Rockefeller ، جيه .اتش . هانز الثاني J.H. Heinz II ، دين راسك Dean Rusk (الذي اصبح فيما بعد وزيراً للخارجية الاميركية) ، دنيس هيلي Denis Healey ، والاعضاء الآخرون الذين سلفت الاشارة الى اسمائهم .

وظل الامير برنارد يتربع عرش مجلس ادارة بيلدبيرغ منذ ان رأت النور حتى عام ١٩٧٦ عندما وجهت اليه تهم تتعلق بالفساد . اما جوزيف ريتنجر فقد استمر في منصبه كسكرتير عام الى ان وافته المنية في العام ١٩٦٠ ، وخلفه رئيس الوزراء البريطاني المحافظ السابق اللورد

هيوم Lord Hume بعد ان قدم الامير برنارد استقالته كرئيس لمجلس الادارة . اما السكرتير الاميركي لبيلدبيرغ فكان جوزيف جونسون Joseph Johnson الذي كان عضواً في لجنة تخطيط السياسة التي شكلت في وزارة الخارجية بصدد مشروع مارشال Marshal . وقد كان جونسون رئيساً لمجلس العلاقات الخارجية (١٩٥٠-١٩٧٤) . وأصبح كل من دين راسك Dean Rusk و بيدل سميث W. Bedell Smith من (CIA) رئيساً مشاركاً لمجلس الادارة . وتعقد اجتماعات بيلدبيرغ عادة في اماكن معدة سلفاً بعيداً عن اعين العامة . وقد عقد اجتماع عام ١٩٧٤ في فندق مونت دو اربويز Edmond de Rothschild's Mont-d' Arbois Hotel في ميغير Megere بفرنسا والذي يمتلكه ادموند دي روتشيلد . وكان الرئيس ايزنهاور يحرص على الدوام على ان يحضر احد رجالاته مؤتمرات بيلدبيرغ . وكانت معظم المناصب المهمة في وزارة الخارجية ابان حكم الرئيس كيندي Kennedy من منتدى بيلدبيرغ ، ومن هؤلاء وزير الخارجية دين راسك Dean Rusk ، مساعد وزير الخارجية جورج بول George Ball ، جورج ماك كي George Mc Ghee ، وولتر روستو Walter Rostow ، ماك جورج بندي Mc George Bundy ، وآرثر دين Arthur Dean ، وكان كثير من هؤلاء اعضاء في مجلس العلاقات الخارجية . وكان كثير من اعضاء اللجنة الثلاثية (Trilateral Commission) من مدرسة بيلدبيرغ مثل نائب الرئيس الاميركي مونديل Mondale ، مستشار الامن القومي بيزيزنسكي Bezezinski ، وزير الخزانة بلومنثال Blumenthal و غيرهم .

تتألف لجنة التوجيه لمنظمة بيلدبيرغ من منتسبي منتدى بيلدبيرغ ، ويبلغ عدد اعضائها ٢٥ شخصاً يقومون باختيار المشاركين ووضع الترتيبات اللازمة للاجتماعات ومواعيد انعقادها . ويذكر ان روكفلر David Rockefeller واجنيلي Agnelli والتي تمتلك عائلته أغلبية في شركة فيات ، من بين اعضاء لجنة التوجيه ، بيد انهما قد أصبحا عضوين في اللجنة التنفيذية المنبثقة عن اللجنة الثلاثية أيضاً بعد ذلك . ومن الاعضاء الاخرين للجنة التوجيه ادموند دي روتشيلد Edmond de Rothschild المصرفي الفرنسي ، وثيو سومر Theo Sommer الصحفي الالماني ، وآرثر تايلور Arthur Taylor رئيس مجلس الادارة السابق لمحطة سي بي اس التلفزيونية . وما زالت هيئة بيلدبيرغ مستمرة في عقد اجتماعاتها حتى يومناهذا وتمارس دوراً بالغ الاهمية . وقبل عام واحد من ترشيح بيل كلينتون Bill Clinton نفسه للرئاسة الاميركية ، اصطحبه صديقه وكاتم اسراره فيرنون جوردان Vernon Jordan الى اجتماع بيلدبيرغ في ذلك العـام . وهكذا يبدو ان النجاح

وقبول الرضا في بيلدبيرغ عامل مساعد ومهم حتى في انتخاب الرئيس الاميركي . وكانت عضوية بيلدبيرغ حكراً على مواطني اميركا الشمالية والاوروبيين الذين وصفهم جوزيف ريتنجر بأنهم «يمثلون أغلى العناصر البشرية على سطح هذا الكوكب» . ولكن ريتنجر لم يعلمنا من هم بنظره أرخص البشر . ويبدو ان نظام العولمة الاقتصادي قد وضع ليخدم أعلى البشر هؤلاء على جانبي الاطلسي والذي سمّاهم جورج سوروس بالمركز .

في العام ١٩٧٠ كتب زبجنيو بريزنسكي Zbigniew Brzezinski «بين عصرين : دور اميركا في العهد التكنوتروني» . وتم تعريف المجتمع التكنوتروني بأنه «ذلك الذي يتم تفصيله وتشكيله من النواحي الثقافية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية بما تحدثه التكنولوجيا والعلوم والمخترعات الاليكترونية وعلى وجه الخصوص في مجالات الكمبيوتر والاتصالات»(ص ٩) . واقترح بريزنسكي اقامة علاقة وروابط مجتمعية بين المناطق الثلاثة التكنوترونية وهي الولايات المتحدة ، اوروبا الغربية واليابان . وكمرحلة اولى ، يعتبر إلحاق كل من استراليا ، اسرائيل ، المكسيك ودول متقدمة اخرى امراً مقبولاً . ومضى الى القول بأن هذا السوق التي سينبثق «من الدول المتقدمة قد يتطلب بعض التعبير عنه بالوسائل المؤسسية» . ذلك ان فكرة المؤسسات مثل اللجنة الثلاثية "Trilateral Commis-sion" ، ومجموعة الدول السبع "G-7" ، كانت جزءاً من الاستنتاجات التي يمكن استقراؤها من كتاب «بين عصرين» . وقد كانت القوى المتعولمة تعمل على تفكيك وحدة واستقلالية الدول بمعناها التقليدي . اذ ان الشركات المتعولمة ، البنوك المتعولمة ، والمنظمات المتعولمة تضطلع الآن بأدوار آخذة في التوسع والتزايد في التدخل في السياسات العالمية وتشكيلها الى جانب تدخلها في الشؤون الاقتصادية لدول العالم الاخرى بما ينعكس على الاقتصاد العالمي . وقد تم ايجاد طبقة من «النخبة المتعولمين» الذين قدموا المصالح والمسائل المتعولمة على مصالح بلادهم القومية . وبدلاً من ان تتحسن العلاقات الاميركية مع كل من اليابان واوروبا الغربية ، فقد شهدت تدهوراً ملحوظاً جراء الاجراء الانفرادي من جانب واحد- للعلاقة بين الدولار والذهب الذي اقدم عليه ريتشارد نيكسون Richard Nixon في آب ١٩٧١ ثم الى الغاء هذه العلاقة عام ١٩٧٣ ، الى جانب بعض السياسات الاقتصادية الاخرى التي وضعها .

وعمل البروفيسور زبجنيو بريزنسكي (جامعة كولومبيا) وبالتنسيق مع معهد بروكينغز Brookings Institution على تنظيم دراسات ثلاثية الاطراف Tripartite Studies بين المعهد المذكور ومركز الابحاث الاقتصادية الياباني Japanese Economic Research Center

والمعهد الاوروبي للدراسات الجامعية European Community Institute of University Studies . وقد اعجب روكفلر كثيراً بالنتائج التي تمخضت عنها الدراسات . وكان روكفلر وبريزنسكي هما صاحبا الاقتراح لانشاء «لجنة ثلاثية» خلال اجتماع بيلدبيرغ عام ١٩٧٢ . وعين روكفلر ، جورج فرانكلين George Franklin لتحديد المشاركين في اوروبا وفي اليابان في «لجنة ثلاثية» .

وقد عقدت مجموعة تخطيط مؤلفة من ١٧ شخصاً اجتماعاً لها في مقر يعود الى روكفلر بضاحية تاري تاون Tarry town في نيويورك . وكان المشاركون كلاً من :

* من الولايات المتحدة : روكفلر Rockefeller ، بريزنسكي Brzezinski ، فرانكلين Franklin ، فريد بيرجستين Fred Bergsten (معهد بروكينغز) ، روبرت بووي Robert Bowie (هارفارد) ، ماك جورج بندي Mc George Bundy (مؤسسة فورد) ، بيليسماننغ Bayless Manning (رئيس مجلس العلاقات الخارجية) ، هنري اوين Henry Owen (معهد بروكينغز) .

* اوروبا الغربية : كارل كورستينز Karl Corstens (زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي في البندستاغ بألمانيا الغربية) ، غي ودو كولونا دي باليانو Guido Colonna di Paliano (عضو سابق في لجنة السوق الاوروبية المشتركة) ، فرانسوا دو شيني Francois Duchene (جامعة سوسيكس) ، رينيه فوش Rene Foch (عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاحرار المستقلين) ، ماكس كونستام Max Kohnstamm (مدير معهد السوق الاوروبية للدراسات الجامعية) .

* من اليابان : كيتشي ميازاو Kichi Miyazawa (وزير خارجية سابق) ، كينهايد موشاكو Kinhide Mushako (جامعة صوفيو) ، سابورا اوكيتا Saburo Okita (رئيس صندوق التعاون الاقتصادي لما وراء البحار) ، تادوشي ياماموتو Tadoshi Yamamoto (رئيس المركز الياباني لعمليات النقد الاجنبي الدولية) .

وفي نهاية العام١٩٧٢ وبعد «الموافقات» من كافة المعنيين ، اجريت التعيينات التالية :

* جيرارد سميث Gerard Smith (مدير سابق لوكالة رقابة ونزع الاسلحة) كرئيس مجلس ادارة اميركي .

* توكيشي واتندابي Tokeshi Watanabe (رئيس سابق لبنك التنمية الآسيوي) كرئيس مجلس ادارة ياباني .

* ماكس كونستام Max Kohnstamm كرئيس مجلس ادارة اوروبي .

* زيجنيو بريزنسكي Zbigniew Brzezinski رئيساً للجنة التي تبدأ ممارسة مهامها اعتباراً من شهر يوليو تموز ١٩٧٣ .

وقد اكتسبت اللجنة وضعها الرسمي في تموز عام ١٩٧٣ . وسواء بمحض الصدفة او بغير ذلك ، فقد عقدت اللجنة التنفيذية جلستها التأسيسية في طوكيو خلال الفترة من ٢٠-٢٣ تشرين الاول من العام ١٩٧٣ وهي الفترة التي دارت خلالها رحى حرب تشرين الاول ١٩٧٣ بين العرب مصر وسوريا من جهة ، واسرائيل من جهة ثانية . و كان مما اسفرت عنه هذه الحرب ، كما تمت مناقشة هذا الامر في موضع آخر من الكتاب ، حظر نفطي وزيادة اسعار البترول عدة اضعاف . وما كان للعلاقات التي يشوبها التوتر بين الولايات المتحدة وحلفائها من الاوروبيين الغربيين واليابانيين ان تستطيع امتصاص الصدمة النفطية ، بدون الآلية التي وفرتها اللجنة الثلاثية ، لا سيما وان كثيراً من الاوروبيين واليابانيين اعربوا عن مخاوفهم من «انقلاب اميركي ، او مؤامرة اميركية» تقف وراء الغاء بريتون وودز عام ١٩٧٣ والصدمة النفطية التي احدثها الذهب الاسود .

وخلال اجتماع طوكيو ، قدم رئيس الوزراء الياباني تاناكا Tanaka الخطاب الرئيسي وتبنى المشاركون «بيان الاهداف» المقدم الى الاجتماع .

والمثير للانتباه فيما يتعلق «باللجنة الثلاثية» انها في حقيقة الامر كانت «تخلق» نظاماً عالمياً جديداً ، وتوجد نظاماً دولياً جديداً في غياب مشاركة دول العالم الثالث . وفي الواقع فإن مطالبة دول العالم الثالث بنظام اقتصادي عالمي جديد كانت مدرجة على جدول اعمال اللجنة الثلاثية في اجتماع أيار ١٩٧٥ الذي عقد بحضور جميع الاعضاء في كيوتو باليابان .

ان قائمة العضوية في اللجنة الثلاثية مثيرة للغاية ، حيث تضم نخبة الواحد بالمائة في الولايات المتحدة ومن اصحاب النفوذ المالي والاعلامي والاكاديمي . وقد تحدر معظم رؤساء الولايات المتحدة من اللجنة الثلاثية ومنهم على سبيل المثال (كارتر Carter ، بوش Bush ، كلينتون Clinton) الذين كانوا اعضاء فيها . كما ان معظم اعضاء مؤسسة الامن القومي الاميركي اعضاء في هذه اللجنة ايضاً . ولذا وجدنا ان بريزنسكي قد اصبح مستشاراً للأمن القومي في ادارة كارتر ، وكذلك هنري كيسنجر Henry Kissinger الذي انضم الى عضوية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن اللجنة الثلاثية بعد ان هجر منصبه الحكومي .

ولو اعددنا قائمة بأسماء اعضاء اللجنة الذين تسلموا وظائف في ادارة الرئيس كارتر بعيد انتخاب اللجنة وكانوا اول من يتم انتخابهم ، ولو اعددنا كذلك قائمة بأسماء من اختارتهم ادارة الرئيس الحالي بيل كلينتون ، فإن مقدار النفوذ الذي تتمتع به اللجنة سيبدو جلياً .

فيما يلي اسماء اعضاء اللجنة الثلاثية الذين دخلوا الى الادارة الامريكية في عهد ادارة كارتر :

* جيمي كارتر Jimmy Carter الرئيس .
* والتر مونديل Walter Mondale نائب الرئيس .
* سايروس فانس Cyrus R. Vance وزير الخارجية .
* هارولد براون Harold Brown وزير الدفاع .
* مايكل بلومنتال W. Micheael Blumenthal وزير الخزانة .
* زبجنيو بريزنسكي Zbigniew Brzezinski مستشار الامن القومي .
* وارن كريستوفر Warren Christopher نائب وزير الخارجية .
* بول فولكر Paul A. Vlocker رئيس مجلس ادارة مجلس الاحتياطي الفيدرالي .
* اندرو يونغ Andrew Young سفير اميركا لدى الامم المتحدة .
* انتوني سولومون Anthony M. Solomon مساعد وزير الخزانة .
* سول لينوويتز Sol Linowitz مساعد وزير الخارجية .
* ريتشارد هولبروك Richard Holbrooke منسق نزع الاسلحة في الامن القومي .
* جون سوهيل John Sawhill نائب وزير الطاقة .
* بول ورانكي Paul Warnke مدير الوكالة الاميركية لنـزع الاسلحة .
* هيندلي دونوفان Hedley Donovan مستشار اعلامي كبير .
* لويد كاتلر Lloyd N. Cutler مجلس البيت الابيض .
* روبرت بووي Robert R. Bowie نائب مدير الاستخبارات المركزية لشؤون الاستخبارات القومية .
* لوسي ويلسون بنسون Lucy Wilson Benson مساعدة وزير الخارجية للمساعدات الامنية . (من كتاب الثلاثية Trilateral ص٩١) .

اما المنتسبون الى اللجنة الثلاثية في ادارة كلينتون الاولى فكان منهم كلينتون نفسه الى جانب اعضاء بارزين في الحكومة ومناصب اخرى من بينها مؤسسة الامن القومي ، ووزارة الخارجية والخزانة . وبالطبع فإن ألان غرينسبان Alan Greenspan يتصدر القائمة التي حملت ايضاً اسماء اخرى مثل وارن كريستوفر Warren Christopher وزير الخارجية ، بروس بوبيت Bruce Bobbitt وزير الداخلية ، هنري سيسنيروس Henry Cisneros وزير الاسكان وتطوير الحواضر ، جوزيف ناي جونير Joseph Nye Jr. رئيس كل من مجلس

الاستخبارات القومي ووكالة المخابرات المركزية ، دونا شالالا Dona E. Shalala وزيرة الصحة والخدمات الانسانية ، كليفتون وارتون جونيور Clifton Wharton Jr نائب الخارجية ، وبيتر تارنوف Peter Tarnoff مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية .

أما أعضاء اللجنة الاوروبيون فهم في بلادهم لا يقلون أهمية وتأثيراً عن نظرائهم الاميركيين . فقد كان التمثيل مركزاً للشركات المالية والمؤسسات المتعولمة ورجالات السياسة ايضاً . وجاء في الفصل الرابع من كتاب «الثلاثية Trilateralism» قائمة لهؤلاء خلال الفترة من عام ١٩٧٣ ١٩٧٩ تضمنت ضمن آخرين ، كلاً من :

- المملكة المتحدة : ادوارد هيث Edward Heath (رئيس وزراء سابق) ، دينيس هيلي Denis Healey (وزير خزانة سابق) ، دايفيد اوين David Owen (وزير خارجية) ، ماكس فيشر Max Fisher (محرر في صحيفة فايننشال تايمز) ، مارك ليتمان Mark Littman (مجلس الملكة) ، ريجنيالد مولدنغ Reginald Maulding (وزير الاسكان) ، فرانك ماك فادزين Frank Mc Fadzean (رئيس الخطوط الجوية البريطانية) ، لورد كارينغتون Lord Carrington (وزير خارجية) .
- فرنسا : ريموند بار Raymond Barre (رئيس الحكومة) ، ميشيل ديباتيس Michel Debatisse (وزير الزراعة والاغذية) . . . . الخ .
- الدانمرك : سفيند اوكين Svend Auken (وزير العمل) ، ايفور نورغارد Ivor Norgaard (وزير البيئة) .
- بلجيكا : مارك اسكينز Marc Eyskens (وزير التنمية التعاونية) ، جين ريه Jean Rey (وزير الخارجية) ، هنري سيمونيت Henri F. Simonet (وزير خارجية) . . . الخ .
- ايرلنده : ماري روبنسون Mary T.W. Robinson (عضو في مجلس الشيوخ) ، مايكل وودز Micheal Woods (وزير خارجية) . . . .
- ايطاليا : جيوفاني اغنيلي Giovanni Agnelli (رئيس شركة فيات) ، أريغو ليفي Arrigo Levi (صحفي بجريدة لاستامبا) . . . الخ .

تحليل للاعضاء طبقاً للفئات صاحبة المناصب الكبرى :

* قطاع رجال الاعمال ١٢٣ عضواً .
* قطاع السياسيين ١٠١ عضو .
* قطاع البنوك ٥٥ عضواً .

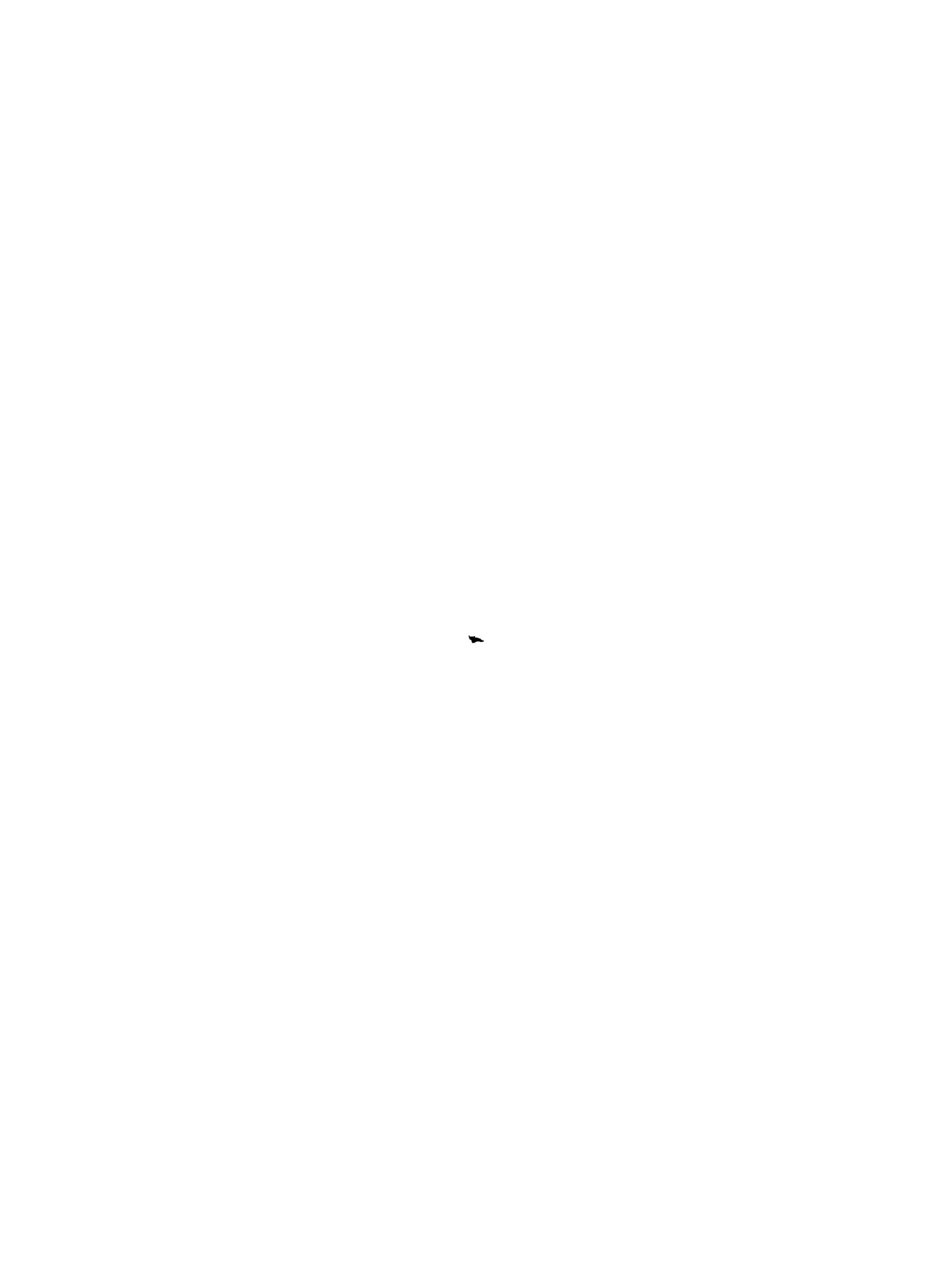
* القطاع الاكاديمي ٥٥ عضواً .
* القطاع العمالي ١٩ عضواً .
* القطاع الاعلامي ٢٠ عضواً .
* قطاع القانون ١٤ عضواً .
* قطاع المنظمات ١٥ عضواً .

يقول دايفيد كورتين في كتابه «عندما تحكم الشركات العالم» (ص ١٣٨) «ان القوة الجماعية للاعضاء لأمر ذو أهمية بالغة وتأثير كبير» . ويضم هؤلاء بين صفوفهم رؤساء أربع شركات من بين أكبر خمس شركات غير مصرفية متعولمة في مختلف انحاء العالم ، ورؤساء خمس بنوك من اصل اضخم ستة بنوك عالمية في العالم بأسرة ، الى جانب رؤساء وكالات اعلامية كبرى مثل جابان تايمز ليمتد .Japan Times, Ltd ، لي بويت Le Poit ، تايم ميرور كومباني .Time Mirror Co ، الواشنطن بوست .The Washington Post Co ، CNN ، وتايم وارنر Time Warner .

يرى البعض هذه اللجنة الثلاثية وفي عضويتها مؤامرة دولية حيكت خيوطها من قبل المجموعة او الطبقة الحاكمة غير المنتخبة ، من رجالات المال والمتعولمين والذين يمسكون بمقادير الوسائل الاعلامية . ولكن اعضاء اللجنة يزعمون انهم يحاولون ان يخلقوا اجماعاً وسياسات بين الحلفاء بغية الوصول الى اقتصاد وسياسات عالمية أفضل . ويذهب البعض الى حد القول بأن هذه اللجنة لا تعدو كونها حكومة سرية تحكم العالم وتهيمن على مقدراته . ولكن ما يجب على الجميع الاتفاق بشأنه يتمثل في بضع حقائق ، فاللجنة الثلاثية :

* مختارة في الغالب من مجتمعات الواحد بالمائة (One Percent Class (OPC والتي تسيطر على الحصة الاكبر من ثروات البلدان التي تتواجد فيها .
* تمثل الشركات والبنوك المتعولمة والمؤسسات المالية الاغلبية في اللجنة .
* تقوم اللجنة بتطوير السياسات على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ، ومع ان اعضاءها يختارون اختياراً وليس عن طريق الانتخاب ، الا ان سياساتهم تصبح بعينها هي جداول لينفذها سياسيون محترفون يتم ايصالهم الى السلطة فقط حين يتبنون تلك الاجندات .
* ويتسلل اعضاء هذه اللجنة الى الحكومات وينسحبون منها ليقوموا عن كثب بتطبيق بعض هذه السياسات والتي يريدون ان يحيطوها بعناية خاصة .

وسواء تم اعتبار «اللجنة الثلاثية» حكومة عالمية عليا ، ان جازت التسمية ، او أي اسم آخر قد يرى البعض اطلاقه عليها ، فإن هذه اللجنة والمنظمات التي تدور في فلكها ، تعتبر اكبر من الحكومات . فهي البنيان الهيكلي للسلطة التي تستطيع ان تطيح بالحكومات او تأتي بها الى سدة الحكم ، وهكذا فإن الحكومات تجيء وتروح لتنفيذ جداول أعمال هذه اللجنة . فإذا كان هذا جورج بوش الجمهوري او بيل كلينتون الديمقراطي ، فإن كليهما يعملان على تنفيذ نفس جدول الاعمال الذي وضعته اللجنة الثلاثية . ويقوم المسؤولون المنتخبون فقط بالاشراف على الوسائل والآليات الكفيلة بتنفيذ هذه الاجندات وجداول الاعمال على النحو المطلوب . ويبدو ان ما أدلى به قائد احدى فصائل الحزب الديمقراطي اثناء تنصيب الرئيس كلينتون لفترة رئاسته الاولى يُشارك وجهة نظرنا هذه حيث قال «الوجوه بالبيت الابيض تتغير ، أما الذين يمسكون حبال القوة والنفوذ من وراء الستار فهم أنفسهم باقون لا يتغيرون . .» (شركاء في النفوذ -ص٤) .



العمال الكوريون!

«لم يعودوا يطلقون الرصاص ويعلقون المشانق ، بل اصبحوا يستعملون صندوق النقد الدولي IMF» .

جيسي جاكسون - Jesse Jackson

«قام وفد من كبار المسؤولين ومن بينهم ويليام كوهين William Cohen ، وزير الدفاع الاميركي في منتصف شهر كانون الثاني من عام١٩٩٨ ، بزيارة الى جاكرتا . وكانت الرسالة التي اوصلوها الى الرئيس الاندونيسي سوهارتو Suharto ، معززة بمكالمة هاتفية تخلو من اللياقة والكياسة ، كان مصدرها الرئيس كلينتون ، والذي قال : ان الاستقرار في اندونيسيا ، وهي الدولة التي يعيش على اراضيها ١٩٨ مليون نسمة له أولوية حاسمة بالنسبة للولايات المتحدة ، وان ذلك الاستقرار يعتمد على قبول سوهارتو شروط صندوق النقد الدولي وان يقبل الدواء المر الذي وصفه الصندوق للشعب الاندونيسي ، والاخذ به كأمر مسلّم به كما لو كان قد جاء من السماء » .

مجلة نيوز ويك ٩٨/٢/٢ ص ٣٨ Newsweek

«في نظري ، فإن صندوق النقد الدولي يعتبر مسؤولاً الى درجة كبيرة عن الازمة التي حلت بالدول الآسيوية » .

ميلتون فريدمان Milton Friedman / اقتصادي حائز على جائزة نوبل

مجلة تايم ١٩٩٨/٥/٣١ ص٥

« ان الادارة الحكيمة والحازمة للسياسات المالية والنقدية لا تقدم ضماناً في مواجهة الازمات الاقتصادية الكبرى » .

صندوق النقد الدولي - ايلول ١٩٩٨

الفصل السادس

الوسائل المالية للاقتصاد العالمي
يد المضاربين الماليين، لا يد الله!

عندما اتفقت دول قمة بريتون وودز Bretton Woods التي عقدت في نيو هامبشاير في العام ١٩٤٤ على استحداث واطلاق مؤسسات مالية عالمية رمى تآلف واشنطن و وول ستريت والرأسمالية الانجلوأميركية الى نشر رؤيتها التي تريد للاقتصاد العالمي الجديد . ولقد شُرع بالتخطيط لهذه المؤسسات عشية انطلاق الرصاصة الاولى للحرب العالمية الثانية ضمن رؤية ما سمي بالمنطقة الكبرى Grand Area ، كما ان بريتون وودز ذاتها كانت عبارة عن العرّاب الذي أعطى هذه المؤسسات شهادة الميلاد الرسمية عندما انطفأ أوار الحرب الكونية الثانية . وأريد لهذه المؤسسات ان تلعب دور الذراع المساعدة للممولين الدوليين ، ولم تكن ابداً يداً للعناية الالهية .

وابتغاء لشرح وتفسير الاهداف الحقيقية لهذه المؤسسات ، فإنه من الواجب ان نُعرّيها من الصورة الوردية التي قُدمت بها الى عامة الشعب ، واذ ذاك يتبين لنا :

* ان صندوق النقد الدولي هو بمثابة مظلة أمان وحماية للمموّلين الدوليين . اذ ان بإمكان هؤلاء ان يقرضوا اموالهم بدون حدود أو قلق اذا ما شاؤوا ذلك ، عندما تتوفر لديهم نسبة عالية من السيولة ، وسيضمن الصندوق السداد لهم ، مهما تكن الظروف والنتائج . وهذا بحد ذاته يمثل تناقضاً صارخاً للمبدأ الذي تقوم عليه الاسواق الحرة حيث يتحمل كل من المقرض والمقترض جزءاً من المسؤولية جراء اتخاذه قراره . اما في حالة صندوق النقد الدولي ، فإن المقترضين فقط هم الذين تقع المسؤلية على كواهلهم ، وأما الممولون فلهم تحقيق المكاسب والارباح تحت كل الظروف بينما يدفع غيرهم الثمن الباهظ في حالتي الخطأ والصواب .

* ان الوظيفة الاساسية للبنك الدولي او (البنك الدولي للانشاء والتعمير كما هي تسميته الرسمية) تتلخص في خلق الطلب والمجالات لتشغيل الاموال المكدسة للممولين ، وتنصب غالباً على مشاريع البنية التحتية التي تتناسب مع الصورة الاجمالية للخطة الرئيسة

للرأسمالية المعلوماليّة العالمية . وكثيراً ما يتم إعادة بيع مثل تلك المشاريع الى الممولين الدوليين بأسعار بخسة وبأقل من الكلفة حينما تتعثر الدولة المقترضة عن تسديد ديونها كما حصل في المكسيك مثلاً ، وكما يجري في بلدان عدّة تحت اسم الخصخصة .

* ان منظمة التجارة العالمية تضطلع بدور محدد يتمثل في الاشراف والمراقبة على عملية تحرير الاسواق والانظمة المالية والتجارية من القوانين والقواعد التي تحكمها ، حتى توائم ، مرة اخرى ، الخطة الرئيسة للرأسمالية المعلوماليّة العالمية .

كتب دايفيد كورتين David C. Korten « ان صندوق النقد والبنك الدوليين عملا معاً على نحو متناغم لتعميق اعتماد الدول ذات الدخل المتدني على النظام العالمي وبالتالي تضطر تلك الدول الى فتح ابواب اقتصادياتها على مصاريعها أمام النمط الاستعماري الجديد المتمثل في الشركات الكبرية . ان وسائل الهيمنة والعمليات الادارية التي تطبقها هاتان المؤسستان في غاية السرية والتكتم وهي محصنة ضد اطلاع الجمهور عليها حتى لا تتعرض للنقاش الديمقراطي . وفي الواقع ، فإن العمليات الداخلية لدى البنك الدولي تبلغ من السرية والكتمان حدّا يمتنع معه كشف النقاب عن الكثير منها ، وخصوصاً المهمة والتي تتعلق بخطط الدول والاستراتيجيات والاولويات والوثائق الاخرى ، حتى لو طلب ذلك المدراء التنفيذيون للمجلس الحاكم في البنك » [٤٤]

وعلى النحو التالي يجري السيناريو الخاص بدور صندوق النقد الدولي ضمن نظام المالية المعلوماليّة العالمية :

* ما دامت المؤسسات المالية العالمية تجمع الاموال وتبني الثروات وتوفر السيولة النقدية ، فإنها ستشجع الدول والشركات على الاقتراض ، وهكذا فإن الشركات المالية توجد لنفسها ببساطة الطلب الكافي لاستيعاب العرض النقدي لديها .

* يلجأ بعض السياسيين المحليين الى ربط انفسهم وادراجها ضمن جدول الاعمال الذي تضعه الرأسمالية المعلوماتية ، ويجرون بلدانهم الى الاقتراض بمبالغ تفوق حاجة تلك البلدان بل احياناً تفوق امكانياتها ووسائلها .

* يحظى المضاربون الذين يثرون من عمليات المضاربة وسرعة صعود وتذبذب الاسعار بامتلاك الثروات والسيطرة عليها واحكام قبضتهم على مقدراتها . فهم قادرون على مراقبة الاسعار والعوامل المحركة في السوق مستعينين في ذلك بعضلاتهم المفتولة التي تغذيها سطوتهم المالية والاعلامية . ويقومون بإيجاد الفقاعات ليمتصوا الاموال من الاسواق المحلية متى يشاؤون ويفجروها متى يشاؤون ايضاً ، وبذلك تتضاعف احجام استثماراتهم الاولية عدة

مرات .

* ويتم استثمار أكثر اموالهم في العادة في نشاطات قائمة على المضاربة لا في القطاعات الاستثمارية الانتاجية . وتظل هذه الاموال متحفزة للفرار من البلاد لكونها قائمة على المضاربة ، ويمكن ان يتم ذلك في غضون ثوان قليلة من خلال عمليات التحويل الاليكتروني وذلك أحد أسباب إلحاح المالية العالمية على التنقل الحر لرؤوس أموالهم .

* ان الدول التي تحاول أن تضع تنظيمات مالية للتأكيد على الخروج المنتظم للأموال المضاربة وهروبها من الاسواق التي تضارب فيها ، فإنها توصف بأنها معيقة للتجارة الحرة وتتعرض لعمليات الابتزاز الاقتصادي والسياسي .

* عندما يرى المستثمرون العالميون ان بلداً ما قد تم امتصاص خيراته حتى النخاع ، فإنهم يقررون اخلاء سبيل ذلك البلد . كما يغادرون أيضاً في حالة ان لاحت لأعينهم فرص افضل في الاسواق المختلفة الاخرى . وكما كانت شبكات الكمبيوتر لمعظم المستثمرين العالميين مرتبطة ببعضها البعض ومبرمجة طبقاً لمقاييس متشابهة وآلية ، فإن كافة هذه الاجهزة قد تبدأ في آن واحد بعمليات البيع الآلية مستهدفة مغادرة البلد المنكوب . وفي طرفة عين تفقد تلك الدولة احتياطياتها وتقف على اعتاب ازمة مالية قاتلة .

* ومن الممكن ان تؤدي المضاربة على عملة دولة ما الى تصدي تلك الدولة للدفاع عن عملتها ، الى ان تفقد دفاعاتها واحداً بعد الآخر وينجم عن ذلك هبوط حاد في قيمة العملة المحلية.وتضحي تلك الدولة بدون احتياطيات اجنبية وعاجزة عن تسديد ديونها خاصة قصيرة الاجل منها .

ويمكن ان يضارب أرباب المال العالمي والمضاربون بالعملات حتى بعملة الدولة المنكوبة حيث يراهنون على هبوط تلك العملة الحاد ويجنون من وراء ذلك اموالاً طائلة أثناء الهبوط الاقتصادي الذي يرافق هذه الازمة .

* وستضطر الدولة الى اتخاذ قرارها إما بالارتماء في احضان صندوق النقد الدولي (ويكون ذلك أغلب الاحيان ان لم يكن كلها بالتنسيق والترتيب مع وزارة الخزانة الاميركية) او ان تدع المضاربين يتحملون خسائرهم في ما تبقى من سلة قروضهم او استثماراتهم الباقية في ذلك البلد ، وذلك بالتخلي عن دفع اقساط ومستحقات هذه القروض لأولئك المضاربين .

* ولعلّ التخلف عن الدفع هو الخيار الافضل ، وهو الاكثر قرباً الى الواقع الذي يصفه صندوق النقد الدولي الى الدول التي تعاني من المشاكل المالية : دعوا الشركات الضعيفة والبنوك المهزوزة تنهار وتؤول الى الافلاس . ان منطقاً من هذا القبيل لن يكون موضع قبول

لدى الرأسمالية المعلوماليّة العالمية والتي تعمل دوماً بازدواجية المعايير .

* وحتى عندما قرر بعض قادة تلك الدول ان يضعوا خططهم الاقتصادية الوطنية بأنفسهم ، تصدت لهم الولايات المتحدة بضغوط هائلة لارغامهم على قبول خطط صندوق النقد الدولي وكأنها يد العناية الالهية قد مدت اليهم . وقلّما تمتلك مثل هذه الدول المنكوبة خيار أمرها في مثل هذه الأحوال .

* وبذلك تصبح خطط الانقاذ المقدمة من صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الاميركية وكأنها الخيار الوحيد .

ان الوصفات التي يمليها صندوق النقد الدولي على تلك الدول لا تستهدف في الدرجة الاولى سوى ضمان تسديد بقية القروض التي قدمها المضاربون العالميون والذين لم تزل بعض قروضهم او استثماراتهم قائمة هناك . ويتم ذلك من خلال اعادة اقراض هذه الدولة من الاموال ما يكفي لتسديد القروض المترتبة عليها للمستثمرين. ان وصفات التقشف التي يضعها الصندوق مسخرة لتحقيق هذا الغرض :

* كما تسفر اجراءات التقشف عن ازدياد في البطالة الى جانب فرض الضرائب الاضافية التي تتزايد يوماً بعد يوم .

* ان اعادة هيكلة الاقتصاد الكلي ستؤتي بثمار مرة وكريهة تتمثل في افلاس الكثير من الشركات الوطنية التي لا ملاذ لها في الخارج ، كما هي الحال مع المؤسسات عبر القطرية والشركات المتعولمة ، لتمكينها من تذليل المصاعب الناجمة عن ارتفاع اسعار الفائدة وتدهور العملة .

* ان الجزء الاكبر من هذه المعاناة سيكون من نصيب البنوك الوطنية والمؤسسات المالية والصناعات الوطنية ، وذلك نتيجة اعادة الهيكلة آنفة الذكر سواء بالتصفية او اشهار الافلاس ، وبعد ذلك تصبح تلك المؤسسات الوطنية هدفاً تنقض عليه حيتان العولمة للاستيلاء عليها بسعر بخس .

* ان الشركات متعددة الجنسيات لا تتأثر في العادة بتقلب اسعار العملات تأثراً سلبياً حيث ان معظم نشاطاتها متداخلة ببعضها البعض وتعتمد على عملات خارجية . وفي الواقع فإن هذه الشركات تجني فائدة كبرى من قيمة العملية المحلية المنهارة ، اضف الى ذلك فإن العمالة تصبح رخيصة والمواد الخام الوفيرة تصبح أقل تكلفة بسبب تخفيض قيمة العملة . وهكذا فإن الكوارث التي تحل بالشركات الوطنية تصبح نعمة للشركات العملاقة المتعولمة والمتعددة الجنسيات .

* ويصاحب تطبيق مبادئ صندوق النقد الدولي انخفاض في مستوى المعيشة ، وتراجع في القدرة الشرائية للاغلبية من المواطنين ، والغاء للمزايا التي تقدمها الدولة لمواطنيها . ومن المعروف ان حقيبة الانقاذ من الصندوق المذكور تعتبر على الدوام فرصة لفرض مبادئ الرأسمالية المالية المعلوماليّة على الدول المتضررة وإجبارها على فتح حدودها على مصراعيها امام الشركات متعددة الجنسيات تحت اسم وستار التجارة الحرة .

* ان هبوط اجور العمالة واسعار المواد الخام سيكون عاملاً يساعد على رفع حجم الصادرات وتحقيق احتياطيات اضخم من العملات الاجنبية والتي تعتبر ضرورية لتمكين الدولة من الوفاء بالتزاماتها نحو تسديد الديون والقروض . وستزدهر صناعات التصدير بينما تضعف الصناعات الوطنية الموجهة نحو السوق المحلية ، والتي لن تقدر على الصمود في وجه المنافسة التي تمثلها السلع والبضائع القادمة من الخارج من شركات تفوق ارباح بعضها السنوية حجم الناتج المحلي لبعض مثل هذه البلدان المنكوبة . أضف الى ذلك زيادة الكلفة على الصناعات المحلية والناتجة دوماً عن أسعار فائدة مضنية تتصاحب دوماً مع وصفات الصندوق .

* وكثيراً ما يطلب الصندوق في وصفاته من الدولة المنكوبة ان تبيع ما لديها من مؤسسات ومرافق رئيسية الى مستثمرين في القطاع الخاص لكنهم في الغالب من الأجانب . وفي حالة المكسيك مثلاً ، تضمنت قائمة المؤسسات والمرافق الرئيسية المطلوب بيعها قطاع الاتصالات والموانئ والمرافق العامة ، وهي ذات المؤسسات والمرافق التي تحملت الحكومة على كاهلها الديون الضخمة لاقامتها .

* وعندما يستردّ المضاربون كل أموالهم وفوائدها ، فإنهم قد يعودون ادراجهم الى البلد المنكوب مرّة أخرى لخلق فقاعة اخرى وامتصاص ما يمكن امتصاصه من ثروات البلد ، ثم تفجير الفقاعة والاتيان بصندوق النقد الدولي مرة اخرى على انه المنقذ ، وقد شهدت المكسيك دورتين من هذا القبيل وحقيبتي انقاذ من صندوق النقد الدولي في غضون عشر سنوات .

ومن الاسباب الرئيسية التي وجد البنك الدولي من اجلها كانت الرغبة في تمويل المشاريع التنموية في اوروبا (وعلى الخصوص غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية) ، ودول اخرى لتدعيم نموها الاقتصادي . وكان من شأن هذا النمو ان يساعد في التصدي للمد الشيوعي من جهة ويكون معيناً لنموّ الرأسمالية أيضاً من جهة أخرى . وقد تم وضع مشروع مارشال بعد الحرب العالمية الثانية ، وبدأ البنك الدولي بتقديم قروضه ، ولكنها كانت ضئيلة القيمة لم تتعدّ ٥٠٠ مليون دولار في غضون عشر سنوات . اما خطة مارشال فقدمت

لأوروبا ما يعادل ثمانين ضعفاً خلال الفترة ذاتها (أي ما يوازي ٤٢ مليار دولار) ، كلها على صورة منح وقروض بشروط تفضيلية . وقد استبان البنك الدولي ان الاوروبيين ليسوا النمط المطلوب لعملائه وذلك للأسباب التي اسلفنا ذكرها ، وعليه فقد بدأ بالتركيز على الدول النامية . وكان من الامثلة الاولى والحالات المبكر ة لهذا التوجه ، مصر التي كانت تزمع اقامة سد أسوان على نهر النيل . وقد تضمّن المشروع قروضاً من البنك الدولي والتي سحبت فيما بعد ، على نحو مربك ومزعج لهذه الدولة العربية الافريقية ، نظراً لاسباب سياسية رآها وزير الخارجية الاميركي انئذ جون فوستر دالاس John Foster Dulles والذي قرر انه يجب توقيع العقوبة على مصر لاقدامها على توقيع اتفاقية تسلح مع الاتحاد السوفييتي . وقد كان هذا الاجراء سبباً في اقدام الرئيس جمال عبد الناصر على تأميم قناة السويس لكي يضمن ايرادات تسمح بالاستمرار في مشروع السد . ولذلك اعتقد الكثيرون ان البنك الدولي ما هو الاّ احدى الوسائل الخطيرة والفتاكة التي يمكن للسياسة الاميركية في عهد الحرب الباردة ان تتوخاها خدمة لاهدافها .

وأصبحت الدول تلتزم ، بشكل عام ، جانب الحذر في التعامل مع البنك الدولي ، وخصوصاً من قبل المجموعة الاقتصادية التي آثرت الاقتصاد ذا الطابع الوطني واحلال البضائع الوطنية محل البضائع المستوردة الامر الذي سينعكس على تقليص الاعتماد على الاحتياطيات من العملات الاجنبية لتمويل هذه الواردات وكانت هذه المجموعة تحبذ حماية الاسواق الوطنية لدولها وثرواتها لكي لا تقع في شرك «الاقتصاد العالمي» . وتطور الشعور عند اصحاب هذا الفكر الوطني الى شك عام في الممولين والمقرضين القادمين من الساحة الدولية الذين كانوا يتلمظون لامتصاص خيرات الدول النامية . على انه في كل دولة وجدت نخبة من اولئك الذين تلقوا ثقافاتهم في الغرب ومؤسساته مما اوجد لديهم قابلية اعتناق ايديولوجية البنك الدولي ومبادئه . وقد اصبح هؤلاء من ابناء البلد المتعولمين الحلفاء الطبيعيين للبنك ، وبالنتيجة فقد ارتضوا لاقتصادهم الوطني ان يكون تابعاً وملحقاً للاقتصاد العالمي .

المجموعة الاولى-ممثلة في الوطنيين - سادت خلال الخمسينات ، بينما المجموعة الثانية -ممثلة في المتعولمين- فقد كانت في الغالب من النخبة التكنوقراطية من اولئك الذين تلقوا علومهم في الغرب ونهلوا من ثقافته وتفاعلوا مع الشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات بريتن وودز مثل البنك الدولي . وقد تلقى المتعولمون العون والمساعدة ليتربعوا على مقاعد الرئاسة في مؤسساتهم الوطنية خاصة تلك التي كانت معنية في التخطيط والتمويل .

وفي غمرة هذا النقاش الاقتصادي انبثقت مدرستان : الاولى مدرسة الوطنيين التي

تشجع التركيز على التصنيع وسياسات استبدال الواردات بالمنتوجات الوطنية ، وهي سياسات نابعة من الاعتماد على الذات ، ولكنها في الوقت ذاته تناصب العداء لسياسات البنك الدولي التي تطالب صراحة بالاقتصادات المفتوحة . والمدرسة الثانية هي مدرسة المتعولمين الذين احتضنوا سياسة خلق وتشجيع الصناعات الموجهة للتصدير خدمة للاسواق الاجنبية ، تلك السياسة والاستراتيجية التي كانت تسير على هدي وتعليمات صندوق النقد والبنك الدوليين . ولما ادرك دهاقنة البنك الدولي هذه الحواجز ، استحدثوا « معهد التنمية الاقتصادية» "The Economic Development Institute" وشرعوا بعملية بناء سلسلة من المؤسسات في الدول النامية اختير موظفوها من المتعولمين الذين تلقوا تدريبات اضافية في معهد التنمية آنف الذكر وأوجدت المؤسسات الوطنية التي اريد لها ان تكون مستقلة ذاتياً عن أية سلطة حكومية او ما يتبعها من هيئات أو وزارات ، وأدخل في روع هذه المؤسسات ضرورة ان تصبح من العملاء المقترضين بشكل معتاد ، من البنك الدولي وتمت عملية تدريبها على مثل هذه الممارسة . وهكذا ، وجدنا من هذا القبيل الكثير «من مجالس التنمية» ،«وسلطات المياه» ،«وهيئات الاتصالات» ،«وسلطات الموانئ » . وقد عمل البنك الدولي ليتأكد على نحو لا يقبل الشك ،ان هذه المؤسسات الوطنية قد عملت بأقصى درجات الاستقلال الذاتي عن حكوماتها ، وكانت في الغالب تستخدم موظفين من اولئك التكنوقراطيين المتعولمين الموالين حتى النخاع للغرب والذين يرتبطون بعلاقات وثيقة على الصعيدين المالي والمهني مع البنك الدولي .

لقد اسفرت الزيادة المفاجئة في اسعار النفط مطلع السبعينات عن فوائض ضخمة من الدولارات الناجمة عن بيع النفط من قبل دول منظمة الاقطار المصدرة للنفط اوبك ، والتي تم ايداعها في المصارف الغربية الرئيسية . وأصبح ضرورياً لتلك المصارف ان تقوم بإقراض هذه الودائع من خلال قروض تقدم الى الدول النامية . وقد تم اقامة المؤسسات في الدول النامية لتتولى تنسيق طلبات القروض وبدأت بذلك دورة الدين والاقراض . وهكذا ، فقد ارتفعت مديونية الدول ذات الدخل المنخفض خلال عقد السبعينات من ٢١ مليار الى ١١٠ مليارات دولار . ولما كانت معدلات الفائدة السائدة خلال تلك الفترة قد ارتفعت بنسب عالية ، فقد تمت اعادة جدولة هذه الديون للعديد من الدول المقترضة مما زاد من المستحقات المترتبة عليها مما باتت معه مهددة بعجزها عن دفع التزاماتها او خدماتها على الأقل ، وهذا الأمر بدوره لا شك ينعكس على النظام المالي العالمي ويضعه في دائرة الخطر . ويؤدي صندوق النقد الدولي او البنك الدولي دور مدراء التفليسة على الدول التي تتعثر في سداد

ديونها تماماً بما يشبه الاوصياء التي تعينهم المحكمة عادة في قضايا افلاس الافراد والشركات .
اما هذه الاجراءات التي يتم وضعها فيطلقون عليها اسم «تعديلات بنيوية او اعادة تنظيم الاوضاع» ، وينجم عن هذه التعديلات احداث تغييرات اقتصادية تكون نتيجتها ربط ثروات البلد ومقدراتها وتوجيهها نحو الدوران في فلك اقتصاد الممولين العالمي . وسيطلب الى الدولة المعنية تخفيف القوانين في نظامها المالي حتى يمكن لرؤوس الاموال المضاربة ان تستثمر دون قلق وكأنها في مواطنها . ولا ريب ان الهدفين الرئيسيين الاساسيين ، في أية حقيبة «انقاذ» من هذا القبيل ، موجهان لخدمة المؤسسات المالية العالمية والدوران في فلكها : الأول عن طريق ضمان تسديد القروض التي تقدم لهذه الدول ، والثاني هو ضمان حرية الدخول الى اسواق الدولة الضحية من خلال الغاء القوانين والحواجز واطلاق العنان لحرية التجارة . واحياناً نجد ان الشركات الوطنية التي انشئت خلال فترة تطبيق سياسة الاحلال للوارداتimport-substitution economical policy ، كما سلف البيان ، تتعثر وربما تؤول الى الافلاس او تنقض عليها المؤسسات متعددة الجنسيات ذات القوة الهائلة وبذلك تصبح سوق هذه الدولة مشرعة أمامها دون أية قيود . وسيتزايد تعرض مثل هذه الشركات الوطنية للخسائر وتوضع في ظروف غير مواتية ونتيجة تطبيق توصيات الصندوق مما يعرض هذه الشركات للوقوع في براثن الافلاس . وينظر الصندوق بأن حالات الافلاس هذه هي في نهاية المطاف في صالح الشركات وفي صالح اقتصاد الدولة نفسها ، على حد سواء .

ونتيجة لفتح ابواب الاستيراد واسواق الدول ذات الدخل المنخفض للسلع القادمة من الخارج ، فقد سجلت وارادت هذه الدول ارتفاعا هائلاً على صادراتها خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٢ من ٦,٥ مليار عام ١٩٨٠ الى ٣٤,٧ مليار عام ١٩٩٢ . وكنتيجة طبيعية لذلك فقد ارتفعت مديونية هذه الدول من ١٣٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى ٤٣٧ مليار دولار عام ١٩٩٢ . أما مدفوعات الفوائد فقد ارتفعت من ٦,٤ مليار دولار الى ١٨,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة . وبدلاً من تخفيض التزامات الديون ، تحت توجيهات صندوق النقد الدولي ، كانت هذه الالتزامات تتزايد ، وتصبح الدول على نحو فعلي مستعمرات لصندوق النقد الدولي وللنظام المالي العالمي برمته . فمن أجل الموافقة على اعادة جدولة الديون فإن الصندوق سيملي شروطه وسياساته ، مالية كانت او تجارية ، فضلاً عن متطلبات وقوانين تتعلق بقوانين الخدمة المدنية وقوانين العمل ، ويذهب الصندوق الى أبعد من ذلك ليملي على البلد المدين سياسة خاصة تتعلق بالموازنة العامة للدولة

وبتوقيع قادة الدول المدينة على الاتفاقيات الخاصة بالقروض الاجنبية فإنهم يرهنون

موارد بلادهم المالية المستقبلية ويتم ذلك في الغالب دون علم جمهور الشعب او موافقته ، على ان هذا الشعب هو الذي سيدفع ثمن هذه الاتفاقيات ويتحمل نتائجها الكارثية .

ان البنك الدولي من الناحية الفنية مملوك للدول الاعضاء فيه . ويعتمد البنك على الاموال التي يتم التعهد بتقديمها ويقوم البنك بطلبها من الدول الاعضاء عندما تدعو الحاجة . ويقترض البنك من الممولين والمستثمرين للوفاء بالتزاماته مستخدماً تعهدات الحكومات ضماناً لهذه القروض . اما الحكومات فإنها ستستعمل اموال دافعي الضرائب لضمان قروض لتسديد نفس الممولين الذين ساهموا بتحطيم اقتصادهم . ان اموال الشعب ستدفع او تستعمل ضمانة لطمأنة الممولين على اموالهم وعدم تعرضها لأي خطر . ولكن المواطنين ودافعي الضرائب في الدول المدينة والضامنة سيدفعون الثمن ويجني الممولون الاموال ، وما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الا وسائل لتحقيق تلك الاهداف .

لقد حصلت معظم الدول المستقلة حديثاً على استقلالها ، في كل من قارتي آسيا وافريقيا ، من الاستعمار المباشر بعد الحرب العالمية الثانية . اما قبل ذلك فقد كانت الضرورة تحتم ان تجند الجيوش الجرارة ويعين المفوضون العامون او الحكام الاستعماريون او المقيمون السياسيون الذين كانوا يقيمون بين مواطني الشعب المستعمر وبين ظهرانيهم ، وكان ذلك الامر سائداً ابان ايام الاستعمار التقليدي . حتى ان الشركات البريطانية في الهند كانت لها ميليشيات خاصة بها لتضمن وتتأكد من عملية تحويل ثروات الدول الاخرى الى خزائنها . اما الآن فإن من يضطلع بنفس المهمة هي الشركات المتعولة والمالية المعلوماليّة ، حيث يتم تحويل ثروات الشعوب الى الخارج فيما يقوم رأس المال المتعولم والشركات الكبرى بنفس الدور ولكن دون الحاجة الى ميليشيات او قوات جرارة تغزو البلد غزواً فعلياً ، ويتم كل ذلك بصورة بالغة التنظيم والتعقيد .

لقد قرر المؤتمرون في بريتون وودز عام ١٩٤٤ ان ينشئوا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية . اما الاخيرة فقد تعذرت اقامتها نظراً لاعتراضات الكونغرس الاميركي عليها ، وانشئت بدلاً منها الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات) The General Agreement For Tariffs & Trade (GATT) . على ان هذه المنظمة قد اقيمت اخيراً وسميت منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO) في كانون الثاني عام ١٩٩٥ خلال اجتماع الجات في اوراغواي . وينص ميثاق منظمة التجارة العالمية على ضمان القضاء على كافة الحواجز التجارية ، وعلى حرية الحركة والانتقال للسلع والخدمات . وتضمن المنظمة ، بصورة أساسية ، هيمنة الممولين العالميين والشركات التي يمثلونها على مقادير التجارة

والتمويل وحقوق الملكية الفكرية . وطبقاً لقوانين منظمة التجارة العالمية فإنه ينبغي على كافة الدول الاعضاء العمل على ضمان تلاؤم قوانينها واجراءاتها الادارية وتنظيماتها مع ما نصت عليه المنظمة في ميثاقها من لوائح ، وفي حالة عدم التلاؤم ، يجب ان يصار الى تغيير كل ما يتعارض منها بحيث يكون مطابقاً للوائح المنظمة . وان اية شركة ، سواء من خلال وطنها الام او من خلال دولة اخرى عضو في المنظمة ، يحق لها الاعتراض على قوانين اية دولة اخرى عضو اذا ما اعتقدت ان قوانين تلك الدولة تحرمها من منافع ومزايا تتوقعها الشركة من قوانين التجارة الجديدة . ويجيء الاعتراض عن طريق تسجيل كتاب تحدٍّ ، ويجب على البلد المعني ان يثبت ان القوانين او القواعد التي جاء التحدي بصددها ، قد جاءت على هذا النحو نتيجة لبعض الاسباب العلمية المحددة ، وبخلاف ذلك فإن من المتعين تغيير هذه القوانين لتصبح ضمن الرؤية المرسومة في ميثاق المنظمة . وهكذا فإنه لا يسمح لأي بلد عضو ان يحابي صناعاته الوطنية أو أن يعطيها شروطاً تفضيلية ، وبطبيعة الحال فإن السلع التي لا تستطيع ان تجاري متطلبات السوق العالمية والمرتبطة بمنتجات الشركات المتعولمة ، ستختفي بصورة تدريجية من السوق نظراً لعدم قدرتها على الصمود . وبهذا تكون مصالح الشركات المتعولمة قد ضمنت تماماً . فالقانون الذي يصدر بحقه تحدّ ما ، يجب ان يصار الى تغييره من خلال «اجراءات معقولة» يجب على البلد المعني ان يتخذها . وقد يعني ذلك فرض عقوبات مالية او تشريعية او قانونية على الاعضاء المخالفين الى ان يسووا اوضاعهم وقد تم ايراد مثال جيد (كتاب عندما تحكم الشركات العالم ص١٧٥) كيف يمكن استعمال تلك التحديات من قبل الشركات ، حتى ضد الصحة العامة لمواطني دولة اخرى . « عندما كانت تايوان بصدد وضع قانون يحظر بيع السجائر في اراضيها بواسطة الماكينات وآلات البيع الاوتوماتيكية ، ويحدد اماكن تدخين السجاير ويمنع كافة اصناف الدعايات الاعلانية لبيع وترويج التبغ ، ويحث على تمويل حملة تثقيفية لدعوة الناس وتشجيعهم على الاقلاع عن التدخين ، استجاب الممثل التجاري الاميركي لشكاوى قدمتها شركات تبغ متعولمة ضد تايوان وهددتها بالويل والثبور وعظائم الامور ان هي اقدمت على تطبيق هذه القوانين ، ومهدداً إياها بفرض عقوبات تجارية ضدها ، حتى ولو كانت هذه القوانين تنطبق على شركات التبغ التايوانية المحلية وعلى واردات الولايات المتحدة على حد سواء . وبعد ان تم نقض الحظر على شركات التبغ في كوريا نتيجة لاجراءات مماثلة وضغوط قوية ، ارتفعت نسبة التدخين بين المراهقين الذكور من ١,٦ ٪ الى ٨,٧ ٪ من اجمالي الشباب من الذكور في البلاد» . وعندما ارادت الولايات المتحدة من اليابان ان تستورد ما قيمته ١٥ مليار دولار سنوياً من السيارات او قطع الغيار الاميركية واظهرت اليابان شيئاً من

المقاومة لهذا المطلب ، هُدّدت اليابان بفرض قيود على سياراتها المصدرة الى الولايات المتحدة متمثلة بإضافة ضرائب ورسوم جديدة . وعندما ذَكّرَ اليابانيون الاميركيين بأن فرض تعرفات جديدة يتناقض تماماً مع روح منظمة التجارة العالمية والتي لم يجف بعد الحبر الذي وقع به على ميثاقها ، رد الممثل التجاري الاميركي بقوله ان الولايات المتحدة ستفعل ما يحلو لها سواء اسمحت بذلك منظمة التجارة العالمية ام لم تسمح . وقد خنع اليابانيون لمطالب اميركا ، ومرة اخرى اثبت النظام العالمي الجديد ان («القوة هي الحق» Might is Right) .

أما أرباب المال المتعولمون في مختلف بقاع العالم فكانوا مطمئنين الى ان اميركا ذات السطوة والجبروت ، وصندوق النقد الدولي ستوفران لهم في الوقت المناسب ما يحتاجونه من تغطيات او عمليات انقاذ من أجل ضمان قروضهم والخروج بها سالمين غانمين في حالة وقوع أي خطأ في تقدير المواقف او الحسابات او اية مغامرات قد تحدث في الدول التي يمارسون فيها نشاطاتهم الرئيسية . ان العبء الذي ينجم عن خطأ في حسابات المخاطر والاقراض يجب ان يقع على كاهل طرفي القرض لا على المقترض وحده . وحيث ان المقترض يكون في وضع ضعيف وتحت الضغوط فإنه بذلك لا يعيش وضعاً يمكنه من المناورة او المساومة او التفاوض فيما يتعلق بشروط حقيبة الانقاذ . على ان أرباب رؤوس الاموال المتعولمين يتجاهلون ما يمكن تسميته «بقانون النتائج غير المتوقعة» "law of unanticipated consequences" . وقد يقرر البعض يوماً ما ان المنافع التي ستنتج عن الاخفاق في تسديد الديون تفوق تلك التي توفرها حقائب الانقاذ المقدمة من صندوق النقد الدولي وربما يقرر عدم قبول الوصفات المرة و المفرطة في القسوة من قبل الصندوق . وهذا البعض يمكن ان يكون أي طرف ، حتى سوهارتو الذي ثبتته المخابرات المركزية CIA في السلطة ابان الحرب الباردة لسحق خصوم الرأسمالية في ذلك الوقت . وبعد ان قام بزيارته كبار المستشارين في ادارة الرئيس كلينتون ، وتبع ذلك مكالمة من كلينتون نفسه على الهاتف يطلب اليه اعتبار حقيبة صندوق النقد الدولي كما لو كانت قادمة من يد العناية الإلهية وبقي سوهارتو على يقين بأنها ليست هدية من السماء بل محنة صندوق النقد الدولي ، وان هذا الصندوق ليس الا ألعوبة في أيدي الممولين . وفي الوقت الذي تمت فيه كتابة مسودة هذا الفصل في مارس ١٩٩٨ ، اعاد سوهارتو انتخاب نفسه لفترة رئاسية اخرى ، وكان حتى ذلك الوقت على الاقل مهيئاً ليدير ظهره الى حقيبة انقاذ صندوق النقد الدولي . ولم يكن المتعولمون متأكدين ما اذا كان سوهارتو يناور معهم في محاولة لضمان شروط افضل لبلاده من الصندوق او ان الاجراءات التي كانت اندونيسيا تعتزم الاقدام عليها كانت حقيقية . . ومنها :

* تثبيت سعر صرف الروبية الاندونيسية على٥٠٠٠ مقابل الدولار ، وهو ضعف سعرها عندئذ ، ولكنه أدنى من المعدل الذي كانت عليه قبل بضعة أشهر .

* وكانت الخطة الوطنية الاندونيسية تقتضي فرض قيود على رؤوس الاموال في تناقض واضح لما يدافع عنه كل من صندوق النقد الدولي واقتصاديو السوق الحرة ، فضلاً عن ان تلك الاجراءات تعتبر انحرافاً خطيراً عما تحاول الرأسمالية المعلوماليّة العالمية تكريسه وتحقيقه .

* واقترحت الخطة الوطنية ضخ رؤوس أموال جديدة في الاقتصاد الاندونيسي قد تتم خلال المصرفين الاسلاميين القائمين حالياً واذا دعت الضرورة يمكن انشاء بنك ثالث .

* كما اقترحت الخطة الوطنية ان تقوم اندونيسيا ببيع ثرواتها الطبيعية الضخمة مثل النفط والاخشاب والمعادن الثمينة في السوق العالمي وحسب اللزوم من اجل توفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل الواردات الاجنبية .

* كما اقترحت الخطة الوطنية ان تتوقف اندونيسيا رسمياً عن تسديد قروضها لكي يتحمل المبولون الدوليون مسؤولياتهم في عملية الاقراض وما يكتنفها من مخاطر .

وقد جادل الكثيرون من الاقتصاديين الغربيين الذين جاءوا من رحم مؤسسة النظام الرأسمالي المعلومالي العالمي بأن التخلف عن الدفع قد يكون خياراً افضل ، بالنسبة لدول مثل اندونيسيا ، من قبول شروط صندوق النقد الدولي . ويقول هؤلاء ان حقائب الانقاذ لا تستهدف الا انقاذ المولين ومساعدتهم على استعادة رساميلهم والانسحاب دون ان يدفع أي منهم ثمناً لاخطائه في الحسابات وتقدير المواقف والمخاطر . واذا كان التخلف عن الدفع خياراً افضل بالنسبة للدولة المنكوبة ، فإنه بالقطع ليس كذلك بالنسبة للممولين الدوليين الذين يتربعون على قمة هرم السلطة والنفوذ العالمي . واذا وجد هؤلاء انفسهم في هذا الموقف فانهم سيهاجمون ، بدون رحمة و بوحشية لا توصف من يقف في طريقهم وهو طريق النظام العالمي الجديد الذي رعوه بحرص شديد . ان مثل هذه المواجهة مع صندوق النقد الدولي قد تكون اكثر اهمية وخطراً مما توقعه سوهارتو ، وخصوصاً ان خطته الوطنية تنطوي على بعض العناصر التي تمثل خطراً داهماً على النظام المالي العالمي القائم على امتصاص ونهب ثروات الدول والشعوب . ويمكن ان تكون الاجراءات الاندونيسية بمثابة اطلاق الرصاصة الاولى نحو نمط اقتصادي قد ينتشر بسرعة الى دول اخرى مثل كوريا وتايلاند . وربما يؤدي ذلك الى تدمير مصداقية صندوق النقد الدولي وينتج عنه خسائر ضخمة يمنى بها المضاربون العالميون . ان مثل عمليات الانقاذ القومية هذه تمثل خطورة كبرى من منطلق انها تقف حجر عثرة في وجه عولمة الاسواق العالمية . والامر الاكثر سوءاً هو أنها تقدم متغيرات جديدة للنظام المالي العالمي مثل

نظام البنوك الاسلامية التي تتعامل بأساليب بعيدة عن معدلات الفائدة . ان كل تلك العوامل تحمل في ثناياها بعض امكانيات التهديد والخطر على الممولين العالميين . ولهذه الاسباب فإنه يمكن للمرء ان يستنتج ان أرباب القوة وأساطين المال في الرأسمالية العالمية سيضعون كل ما تمتلكه امكانياتهم من وسائل للحيلولة دون تطبيق مثل هذه الخطة الاندونيسية القومية وجعل ذلك صعباً للغاية ان لم يكن مستحيلاً .

من يعطك شيئاً باليد اليمنى ، قد يأخذ منك اشياء باليد اليسرى . وهذه حال سوهارتو مع اولئك الذين ناصروه ووفروا له النفوذ والصولجان ضد أحمد سوكارنو في سني الستينات بثمن غال فاق ما بين نصف المليون الى المليون من ارواح الاندونيسيين ، فقد يقوم هؤلاء بسحب هذه القوة من يد سوهارتو والبساط تحت قدميه* . واذا ما دعت الحاجة ، فإن القوة الرعناء للولايات المتحدة ومؤسساتها الاستخباراتية على أهبة الاستعداد دائماً لمد يد المساعدة!! ولكن في نهاية المطاف ، اذا لم يفعلها سوهارتو هذه المرة ، فإن شخصاً ما ، في مكان آخر من العالم قد يفعل .

**ان النعوت التي اطلقتها مجلة بيزنس ويك في عددها الصادر بتاريخ ١٤ ايلول ١٩٩٨ (صفحة ٢٦)على سياسات صندوق النقد الدولي واصفة إياها بالتخبط والتضليل وتؤدي الى مواقف اكثر سوءاً ، تعتبر كلمات بالغة القسوة والخطورة وكانت الى عهد قريب تعتبر من الخطايا والآثام .

وعلى اية حال ، فإن سياسات الصندوق لا تعدو كونها جزءاً من تآلف الصندوق ووزارة الخزانة الاميركية وول ستريت . وهو ما سمي بتآلف واشنطن. وقالت المجلة "ان السياسات النقدية المتشددة التي فرضها صندوق النقد الدولي والضغوط المتأتية عن التخفيضات المنافسة في اسعار صرف العملات وتخفيض قيم العملات المحلية قد أدت الى رفع اسعار الفوائد الى ارقام فلكية في مختلف دول العالم واسواقه الناشئة . فالبنوك ممتنعة عن الاقراض ، والنشاطات التجارية تقع ضحية الافلاس ويجري دفع الطبقة الوسطى في آسيا الى الوقوع تحت طائلة الفقر المدقع مرة اخرى . وهكذا نجد ان السياسات الخاطئة لصندوق النقد الدولي فيما يتعلق بسياسات السيولة النقدية وقوانينها تدفع الامور الى الهاوية وتزيد الموقف السيء سوءاً » .

يتبنى الاقتصاديون الذين يشعرون في قرارة نفوسهم بوازع من المسؤولية الآن انشاء نظام

---

* لقد تمت كتابة هذا الجزء من الفصل قبل اقصاء سوهارتو عن الحكم .

** وتم كتابة هذا الجزء بعد اقصاء سوهارتو اثناء مراجعة الكتاب قبل الطبع .

مالي افضل ، وذلك الشعور نشأ فقط بعد ان استشعر هؤلاء ان الازمات المالية التي ابتليت بها الاسواق الآسيوية باتت تهدد اقتصاداتهم القومية . وعلقت مجلة بيزنس ويك في عددها الصادر بتاريخ ١٢ تشرين الاول عام ١٩٩٨ في الصفحة ٧٢ بالقول « انه ينبغي على السياسة التي تتبعها كل من وزارة الخزانة الاميركية وصندوق النقد الدولي ان تتغير ايضاً . ان الزام الحكومات الآسيوية برفع اسعار الفوائد وتقليص الانفاق الحكومي ، في الوقت الذي يكمن فيه الداء في قطاع اقراض الشركات قصير الاجل ، اثبت على نحو حاسم انه اجراء مدمر تماماً وعلى نحو واسع المجال . ان التقشف ليس هو الحل . . . ذلك ان الازمة الآسيوية تقف الآن على اعتاب وحواف الشواطئ الاميركية والاوروبية . لقد كشفت الازمة عن أخطاء خطيرة في اسواق المال العالمية وفي تقدير المخاطر والاقراض وغير ذلك . وهكذا فإن الوقت قد حان لبناء نظام مالي جديد افضل من الحالي » . انه فعلاً من الافضل ان يتوصل هؤلاء الى هذا الاستنتاج حتى بعد تدمير كثير من اقتصاديات الدول والاطاحة بها في مختلف ارجاء العالم ، فالوصول متأخراً خير من عدم الوصول أبداً وحتى الصندوق فقد أعلن في أيلول ١٩٩٨ « ان الادارة الرصينة للسياسات المالية والنقدية لا تشكل ضمانة في مواجهة الازمات الاقتصادية الكبرى » . فإذا كان الامر كذلك ، فما الذي كان الصندوق يضمنه ؟ هل هو أي شيء عدا ضمان سداد القروض التي يقدمها الممولون ذوو القرارات الطائشة وغير الحكيمة ومقابل أي ثمن على الصعيدين السياسي والاقتصادي تتكبده وتنوء بحمله الدول المدينة ؟ .

اذا كان بالامكان في الوقت الحاضر شطب اقتصادات بأكملها وبسرعة لا يتخيلها العقل البشري ، فقد اظهر التاريخ الحديث ان الدول العملاقة يمكن ايضاً ان تنهار كلمح البصر وكأنها أوهى من بيوت العنكبوت .

«ومع ذلك ، فمن خلال سلسلة من عمليات التكامل والاندماج الاقتصادية العالمية المفروضة على شعوب العالم من قبل حكومات مجموعة الدول السبع الكبرى ، المؤسسات المالية في بريتون وودز البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة ، والمؤسسات المالية عبر القطرية ، فإن حق السيادة والمقدرة لدى شعوب العالم لحماية مصالحها الاجتماعية والثقافية والبيئية في مواجهة النفوذ المتنامي لرؤوس الأموال القادمة من الخارج ، قد اخذ يتآكل بصورة خطيرة وسريعة . . . » .

«ليس هناك قواعد في مثل هذه اللعبة (الحرب الباردة) . . . ، فان الاعراف والقواعد المقبولة للسلوك البشري حتى الان لا تنطبق على حالتنا هذه . . . فإذا ما اريد للولايات المتحدة الصمود والبقاء ، فان من الضروري اعادة النظر في المفاهيم الاميركية القديمة نحو العدالة . . . علينا ان نتعلم كيف ننظم الانقلابات ونخرب وندمر ونقضي على اعدائنا بوسائل اكثر ذكاء وتطوراً وفعالية من تلك التي يستعملون في مواجهتنا . . .» .

الرئيس الاميركي الاسبق هيربرت هوفر Herbert Hoover

من تقرير سري تم تقديمه الى البيت الابيض عام ١٩٥٤

«قانون الدول . . . كلمة ضاعت في غمرة ضباب الحرب الباردة . . . لقد اصبحنا دولة الامن القومي . . . دولة معبأة على الدوام- لشن الحرب . . . وصرنا نمارس مقولة ان كل شيء سري ومكتوم ة فهل نستطيع ان نعود بالذاكـرة الى ما كنا عليه قبل ان نصبح على ما نحن عليه الآن ؟ هل يمكننا اعادة الامور الى نصابها في دولة الامن القومي ؟ ان مهمة تطهير الحرب الباردة من مؤسساتنا يعتبر عملاً شاقاً ومهمة هائلة . . . انها تتطلب جهوداً مستديمة وتصحيحاً وعزيمة قويين» .

السيناتور مونيهان - كتاب قانون الأمم

Senator Moynihan - The Law of Nations

مطبعة جامعة هارفارد ١٩٩٠ (ص ٣٦٠)

«هذه هي الطريقة التي يحب الامريكيون ان يفكروا في حكومتهم على اساسها . . . ان قيمها مصانة داخل التماثيل التذكارية والتقديرية النبيلة وكأنها معابد لايماننا القومي . ولكن على مدى اربعين عاماً كانت هناك حكومة سرية تترعرع وراء الكواليس متخفية تحت ستار هذه القيم الاميركية والشعارات المعلنة . كانت هذه الحكومة تنمو وتتكاثر ، كما السرطان في الجسم البشري ، لتنقض على الدستور . .» .

بيل مويارز Bill Moyers

الحكومة السرية . . الدستور في ازمة

The Secret Government .. The constitution in Crisis

الفصل السابع

دولة الامن القومي - الجزء الاول
الحكومة السرية والامور الخفية

كتب أدم سميث Adam Smith في كتابه «ثروة الامم Wealth of Nations » «حيث ان الحكومة المدنية قد وجدت حتى الان لضمان حقوق الملكية ، فأنها في حقيقة الامر وجدت لتدافع عن الغني في مواجهة الفقير ، وعن اولئك الذين يمتلكون شيئاً ضد من لا يملكون شروى نقير» . وقال ايضاً «ان المجتمع المنضبط ضمن نظام «الحرية الكاملة» سيتصرف ضمن قواعد الطبيعة البشرية بمدها وجزرها- الامر الذي سينتج عنه تكوين مؤسسات ذكية . .» . وربما كان قانون الامن القومي لسنة ١٩٤٧ واحداً من اكثر تلك المؤسسات التي تم ايجادها حتى الآن من حيث الدهاء والذكاء .

وسواء ادت هذه المؤسسة دورها بطرق ديمقراطية ام غير ديمقراطية فان الفضل الاكبر يعود لها في الاطاحة بالنظام الشيوعي . ويمكن للمرء ان يسمي الحرب الباردة بالحرب العالمية الثالثة . تلك الحرب التي خاضتها الاطراف المتناحرة بواسط حروب بالوكالة وحروب بالوسائل السرية غير المنظورة ، كما اضطلعت المؤسسات التي اوجدها قانون الامن القومي بدور رئيسي في ادارة هذه الحروب سواء بطريقة علنية او سرية حسب مقتضيات الحال والظروف . اما الاجراءات السرية فلم تكن شيئاً جديداً . ففي بداية القرن العشرين ارادت الولايات المتحدة ان تشق قناة تربط المحيطين الهادي والاطلسي عند بنما Panama التي كانت من ممتلكات دولة كولومبيا Colombia . ولما اظهرت كولومبيا معارضتها لذلك ، دبرت الولايات المتحدة مؤامرة بالتواطؤ مع الشركة الفرنسية التي كانت تمتلك حق امتياز القناة وكانت متعطشة لبيع هذه الحقوق الى الولايات المتحدة . وكانت نتيجة هذه المؤامرة ان اوجدت دولة اسمها بنما . وتم شق القناة بعد ذلك .

ان العمليات الاستخباراتية والعمليات الاستخبارية المضادة قديمة قدم التاريخ . . وقد كتب صن تسو Sun Tzu في حوالي القرن الرابع قبل الميلاد كتابه الذي نشره في الصين

بعنوان بنج فا- فن الحرب- (Ping Fa -The Art Of War) وقد أشار الى خمس فئات من العملاء السريين على النحو الذي يتطابق تماماً مع ما هو سائد في عصرنا : عملاء في المكان ، عملاء مزدوجون ، عملاء للخداع والايهام ، عملاء يتم التخلص منهم وعملاء للاختراق والتسلل . وقد شرح ايضاً وسائل الاستخبارات المضادة وتطرق حتى الى الحرب النفسية . وتقول التوراة ان الله أوحى الى موسى ان يبعث بعيونه ليتجسسوا على ارض كنعان . اما نبي الاسلام محمد (ص) فقد طلب الى بعض الداخلين حديثاً في الاسلام ان يكتموا اعتناقهم للاسلام ويستمروا في تزويده بالمعلومات التي تقع تحت ايديهم عن المؤامرات التي تحاك ضد الدين الجديد من خصومه . وقد كان للمنغوليين نظام استخباراتي رفيع التنظيم مكن قائدهم سوباتاي Subotai من تحقيق انتصارات كاسحة وعظيمة على اوروبا إبان القرن الثالث عشر في الوقت الذي كانت فيه اوروبا لا تعرف شيئاً عن المنغوليين . وقد بدئ بتنظيم الاستخبارات البريطانية في عهد الملكة اليزابيث الاولى واستمر في تطبيق اقصى درجات السرية منذ عصور الاستعمار حتى يومنا هذا . ويظل اسم مدير الاستخبارات البريطانية السرية مكتوماً مجهولاً يشار اليه باسم Mr. C .

وكانت كل من المخابرات الاوروبية والاميركية عشية الحرب العالمية الاولى على درجة تفتقر الى الكفاءة والمقدرة . وربما كان اعطاء القوة العسكرية الالمانية اقل مما تستحقه من التقدير والاعتبار خلال عام ١٩١٤ دليلاً ساطعاً على عدم كفاءة الاستخبارات في تلك الحقبة من التاريخ . وعندما اشتعلت الحرب العالمية الاولى كانت مخابرات الجيش الامريكي مؤلفة من ضابطين وكاتبين كانا ضمن هيئة الاركان . وعندما انطفأ أوار الحرب ، كان الرقم المعلن اجمالياً قد ارتفع الى ١٢٠٠ شخص من الضباط والمدنيين . اما المؤسسة التي خلفتها وكالة الامن القومي الحالية فقد كانت تسمى (الوكالة السرية الاميركية American Cryptographic Agency) واشتهرت باسم «الغرفة السوداء Black Chamber » وقد تم الغاؤها اواخر العشرينات من القرن الحالي على يد وزير الخارجية الذي لم يعد يرى ضرورة لقيام الولايات المتحدة «بالاطلاع على بريد الاخرين» . ونتج عن الحرب العالمية الثانية توسّع كبير في مجالات الاستخبارات وأنشطتها ومؤسستها . وطورت اميركا مكتب الخدمات الاستراتيجية Office of Strategic Services (OSS) ليكون المنظمة التي تضم تحت لوائها كل العمليات السرية وما يتعلق بانشطة الاستخبارات . ولكن ما ان بدأت الحرب الباردة في اعقاب الحرب الكونية الثانية حتى شهدت الساحة العالمية نمواً هائلاً في صناعة الاستخبارات ومؤسسات الامن القومي . ولقد اصبحت مؤسسات الاستخبارات

هذه احدى ادوات الحكم والهيمنة والتحكم التي استعملتها «الديمقراطيات» الغربية . ومع نهاية الحرب الباردة ، اصبح جهاز الاستخبارات الاميركي مؤسسة يعمل تحت امرتها ما يربو على مائة الف شخص وتخصص لها ميزانية تبلغ نيفاً وثلاثين مليارا من الدولارات .

وقد بدأ كل ذلك بعد الحرب العالمية الثانية حيث جرت مناقشة الى أي مدى من المركزية يجب اعتماده بين منظمات الاستخبارات العديدة التابعة آنئذ الى دوائر ووكالات مختلفة . وكان قانون الامن القومي لعام ١٩٤٧ نتيجة عملية مصالحة بين اولئك الذين تبنوا دمج وتركيز كامل الانشطة الاستخباراتية في جهاز واحد من جهة وبين اولئك الذين لم يروا ضرورة للمركزية من جهة اخرى . ولذلك فقد ازدحم عهد الحرب الباردة بالخدمات الاستخباراتية التالية : (CIA) وكالة المخابرات المركزية ، وكالة الاستخبارات الدفاعية Defense Intelligence Agency (DIA) ، الخدمات الاستخباراتية للبحرية والقوات البرية والقوات الجوية ، استخبارات وزارة الخارجية ، وكالة الامن القومي National Security Agency (NSA) ، مخابرات لجنة الطاقة الذرية Atomic Energy Commission (AEC) ، وبالطبع هناك مكتب التحقيقات الفيدرالي Federal Bureau of Investigation (FBI) .

تم انشاء وكالة المخابرات المركزية Central Intelligence Agency (CIA) ، بموجب قانون الامن القومي لعام ١٩٤٧ الذي مكّن مؤسسات اخرى من الابقاء على دوائر الخدمات الاستخباراتية لديها . وكان من المقرر ان تعمل CIA تحت اشراف مجلس الامن القومي National Security Council Council الذي انشئ هو الاخر بموجَب قانون عام ١٩٤٧ آنف الذكر . وكذلك تم انشاء وزارة الدفاع تمشياً مع هذا القانون .

وكالة الاستخبارات الدفاعية (DIA) انشئت عام ١٩٦١ لتكون مصدر المعلومات الاستخباراتية الموحدة المقدمة الى وزارة الدفاع لتحسين مستوى و نوعية الاداء الاستخباراتي . وكانت المشاحنات والمنافسات بين هيئات الخدمات المخابراتية المختلفة الموزعة بين الجيش والبحرية والقوات الجوية قد أدت الى شيء من عدم المصداقية بالنسبة لتقديراتهم عن قوّة العدو ، حيث عمد بعض تلك الاجهزة الى المبالغة في وصف هذه القوة وتضخيمها من اجل الحصول على ميزانية اضخم عند تخصيص الميزانيات لدوائرهم . وهكذا فقد اصبحت أنشطة الاستخبارات بما يتعلق بالأمن القومي من اختصاص وكالة الاستخبارات الدفاعية DIA وصارت انشطة هيئات المخابرات الفرعية التابعة للجيش والبحرية والطيران منحصرة فقط بكل ما يتعلق بالمعلومات التكتيكية والفنية المتعلقة بفرعها

وكذلك بمتابعة انشطة الاستخبارات المضادة ، وهكذا اصبحت DIA النظير العسكري لوكالة الاستخبارات المركزية CIA .

مكتب الاستخبارات والابحاث The Bureau of Intelligence and Research (INR) يمثل احدى خدمات الاستخبارات التابعة لوزارة الخارجية الاميركية . ويتلخص مجال عمل المكتب في جمع وتحليل ونشر المعلومات عن الدول الاخرى التي تقيم الولايات المتحدة معها علاقات دبلوماسية . وتكون هذه المعلومات في العادة سياسية ، اقتصادية وثقافية ، ويتم تنفيذ المهمات في هذا المكتب بناء على احتياجات وزارة الخارجية و/أو مجلس الامن القومي .

القسم الاستخباري بهيئة الطاقة الذرية The Atomic Energy Commission Intelligence division (AEC) ، ويعتبر هذا القسم منتجاً ومستهلكاً للمعلومات المتعلقة بشكل محدد بالحقل الذري . فهو من ناحية يقوم بالارشاد الفني اللازم لوكالات الاستخبارات الاخرى ، ويتابع التطورات النووية في البلدان الاخرى من ناحية ثانية .

وكالة الامن القومي The National Security Agency (NSA) ، انشئت عام ١٩٦١ واصبحت بسرعة فائقة اضخم هيئات الاستخبارات في البلاد من حيث عدد الموظفين والميزانية المخصصة لها . فبعد ان تفجّر عصر ثورة المعلومات الجديد عند قدوم عصر الاقمار الصناعية ، وبعد تحقيق الانجازات الضخمة في مجالات التجسس الاليكتروني ، اصبحت وكالة NSA الجاسوس الاليكتروني للولايات المتحدة . ولقد تم اكتشاف العديد من وسائل وأدوات التجسس الالكتروني بسرعة وتتابع هائلين . وقد تم تركيب مثل هذه الادوات الاليكترونية على السفن والطائرات والمحطات الارضية في مختلف بلاد العالم وعلى الاقمار الصناعية ايضاً . وقد دخل عصر التجسس حقبة جديدة مع استعمال هذه الاجهزة الاليكترونية وكذلك العقول الالكترونية العملاقة مما أعطى وكالة الامن القومي NSA والولايات المتحدة ميزة نسبية هائلة ابان الحرب الباردة . ويكفي للتدليل على ذلك ان نضرب مثالاً حياً : فعندما اسقط الاتحاد السوفييتي طائرة ركاب كورية ، عندما دخلت الاجواء السوفييتية ، اذاعت الولايات المتحدة على الفور ، من خلال اجهزة المراقبة التابعة لها في وكالة الامن القومي تسجيلاً كاملاً للاتصال الراديوي الذي تم بين قائد طائرة الميج Mig الروسية ووحدة الاوامر والقيادة الارضية تأمر الميج بقصف الطائرة المدنية . وخلال حرب الايام الستة بين العرب واسرائيل عام ١٩٦٧ ، كانت سفينة التجسس الاميركية ليبرتي Liberty - راسية قرب سواحل سيناء في البحر الابيض المتوسط تتجسس على

اتصالات الجيش المصري ، وذهب البعض الى القول بأنها كانت تعرقل الاوامر والاتصالات التي يصدرها الجيش المصري الى وحداته . وقد احتجزت سفينة شقيقة لها تدعى بيوبلو Pueblo - بعد ذلك بعام واحد من قبل سلطات كوريا الشمالية عندما كانت تجمع معلومات عن الاسطولين الكوري الشمالي والروسي المنتشرة وحداتهما في تلك المنطقة . وحتى في المراحل المبكرة للتصوير بواسطة الساتلايت ، كانت الاقمار الصناعية لوكالة الامن القومي الاميركية ق ادرة على احصاء الدبابات السوفييتية ، ومن خلال تكنولوجيا متطورة في فن التصوير وتنقية الصور ، كان بإمكان الاميركيين ان يتعرفوا على مدى جاهزية الآليات السوفيتية العسكرية للعمل . كما ان اقمار لاكروز الصناعية Lacrosse التابعة لادارة وكالة الامن القومي كانت تتمتع بنظام ذي امكانيات يعجز العقل عن تصديقها . فمن خلال استعمال الكمبيوتر والرادار ، يمكن الوصول الى صور واضحة حتى لو كانت السحب تلف المنطقة ، كما كانت تتمكن من الرؤية من خلال البنايات . وهذا كان مجرد مثال على ثورة الاستخبارات التي ترافقت مع ثورة الوسائل و الادوات الجديدة : وهي الكمبيوتر والاقمار الصناعية . واصبحت طائرة التجسس الاواكس AWACS تستطيع ان تظل خارج حدود الدول ومع ذلك تستطيع من خلال الاختراعات في عالم الاليكترونيات والكمبيوتر ان تعترض الاتصالات الهاتفية واللاسلكية لأي بلد . ومن خلال برامج كمبيوترية بالغة التطور والتعقيد فإن الرسائل المعترضة سيتم تصنيفها وتوجيهها الى الاطراف المعنية . ان كافة حركة الاتصالات السلكية واللاسلكية من والى الولايات المتحدة يتم اعتراضها حتى ظن البعض بأن السرية والخصوصية الشخصية قد جرى اقتحامها . وفي بداية الامر كان على الاقمار الصناعية ان تقذف افلامها الى الارض مما اوجد فترة زمنية ضائعة بين التقاط الصورة وتحليلها . ولكن التقدم السري والسريع مكن القمر الصناعي KH-11 على سبيل المثال من التقاط صور فورية تقريباً للمواقع المستهدفة حيث يجري الان ارسال الصور بواسطة الموجات الراديوية وبذلك تظل وكالة الامن القومي على اطلاع كامل وفوري بما يجري في تلك اللحظة .

وجاء في مجلة تايم :

«ولكن على ارتفاع ٥٠٠ ميل فوق الكرة الارضية يدور قمر صناعي في مدار له حول الارض يستطيع التقاط الصور حتى للوحات المعدنية للسيارات على الارض . وفي المقر الرئيسي لوكالة الاستخبارات المركزية CIA يوجد جهاز يدعى الستيريو المقارن Stereo Comparator ويستخدم مؤشراً بضوء اشعة الليزر لقياس اهداف في الصور الملتقطة في

حدود عشر مايكرون (المايكرون واحد من مليون من المتر) . ان هذه الماكينة العملاقة تبلغ من الدقة والحساسية درجة استدعت تثبيتها فوق كتلة ضخمة من الغرانيت زنتها سبعة اطنان لعزل جهازها بالغ الحساسية من اهتزازات المبنى . وباستخدام القياسات ثلاثية الابعاد يمكن للجهاز ان يحدد لقوة دلتا Delta Force الاميركية عرض الحائط الذي يجب تفجيره خلال عملية تحرير رهائن . اما العقل الكمبيوتري الذي يُشغّل هذه الماكينة الموجود في مدينة لانغلي Langley فهو عبارة عن مجموعة ضخمة من اقراص الكمبيوتر في غرفة تبلغ مساحتها مساحة ملعب لكرة القدم بالاضافة الى سبع صوامع ضخمة تسمى «الاقزام السبعة the seven dwarfs » كل منها يحتوي على ٦٠٠٠ شريط كمبيوتر مغناطيسي تقوم اجهزة الانسان الالي الروبوت- بتحميلها . وقبل الخروج في مهمة ، يمكن للجاسوس ان يتدرب على اداء دوره بالجلوس امام جهاز فيديو ذي مؤشر حيث يتم تغذية عشرات الآلاف من الصور التي التقطتها الاقمار الصناعية في دسك السوبر كمبيوتر كراي Cray 4-mp٤ ، حيث يعرض الجهاز رسوماً تشبه الرسوم المتحركة للازقة والاسواق الشعبية التي يمكن لعميل وكالة الاستخبارات الامريكية CIA ان يشاهدها في الشوارع اثناء مهمته . . ويقول بوب وودورد في كتابه «مقابل تقديم بعض الخدمات لواشنطن فان الدول الاجنبية تتلقى مساعدة القمر الصناعي الاستخباري من الوكالة لتحديد احتياطيات ثمينة من النفط والغاز مثلاً» وربما يرى البعض ان مثل تلك الابتكارات التكنولوجية كانت صاحبة الفضل ، الى جانب نشاطات استخبارية اخرى في تحقيق الانتصار للولايات المتحدة في الحرب الباردة ، اكثر مما كان لأي تفوق ايديولوجي ، ان وجد . فلقد اصبح الاتحاد السوفييتي بل والعالم كله ، كتاباً مفتوحاً امام وكالة الامن القومي الاميركية والوكالات الاستخبارية الاميركية الاخرى . وتقوم الوكالة NSA والوكالات الاخرى بالتجسس على الاصدقاء كما الاعداء وقد تم ابتداع الكثير من البرامج ومنها ما يستهدف مساعدة رؤساء الدول الصديقة لتأمين حمايتهم الشخصية وكذلك تقديم العون للوكالات الاستخبارية لتلك البلدان وبذلك اصبح الاميركيون على علم بنقاط التقائهم مع اصدقائهم ، ولكنهم كذلك صاروا يستطيعون ان يسبروا غور نقاط الاختلاف ايضاً . ولذلك فانه عندما يدعى فريق وكالة CIA الى الدخول الى حياة رئيس دولة ، «فانه يقتحم المكتب والقصر والحياة ذاتها لذلك الرئيس ، ويعلم بالكثير الكثير من التفاصيل المتعلقة به وجدول إعماله اليومي ، وهوية الاشخاص الذين لهم تأثير حقيقي ومعلومات مفيدة عنه ، وكذلك معرفة المحيطين به واعضاء عائلته ومستشاريه . وكانت هناك ايضاً فرص لزرع اجهزة تنصت

وتجسس متصلة بشبكة الهاتف في المكاتب وفي مقار الاقامة . وكانت المساعدات المقدمة في مجالات الاتصالات والمقدمة لقوى الامن والاستخبارات الصديقة معروفة جيداً لوكالتي CIA و NSA وكذلك رموزها السرية والشيفرات التي تستعمل بها ، وحتى تردداتها» (من ص ٣٠٩ النقاب THE VEIL ، بوب وودوارد Bob Woodward) ومن خلال تطبيق هذه المساعدة ، فقد طوّرت وكالات الاستخبارات الاميركية علاقات اكثر تلازماً مع الاشخاص الذين قاموا بتدريبهم ، وتراوحت هذه العلاقات بين استخدامهم بشكل دائم او ليكونوا تحت الطلب بحيث يمكن استدعاؤهم حول معلومة معينة وفي مهمة معينة . ويشعر بعض هؤلاء الناس انهم ليسوا عملاء او مستخدمين لأن العلاقات مع اجهزة الاستخبارات تلك بدأت بطريقة رسمية ، واصبح ممكنا استخدام هؤلاء للتعاون بشكل أكبر مما قصد بداية الامر . وقد عملت المجموعات المشتركة لكل من وكالتي المخابرات المركزية CIA والامن القومي NSA في اكثر من ثلث مواقع السفارات الاميركية في الخارج حيث ضمت الامكانيات الفنية للأمن القومي NSA مع المهارات البشرية للمخابرات المركزية CIA فيما سمي بمواقع التجميع الخاصة . فإذا ما كانت السفارة الاميركية تحتل موقعاً مناسباً ، فان من الاهمية بمكان اعداد فريق الاستخبارات للعمل . يمكن لهذه السفارات ان تستخدم وسائل تجسس اليكترونية لا تكاد تصدّق . «اذ يمكن التصنت على الغرف وكذلك تسجيل المكالمات الهاتفية دون اللجوء الى اقتحام او توصيلات . ويمكن التقاط المكالمات التي تجري داخل الغرف المغلقة بواسطة قياس اهتزازات زجاج النافذة اليكترونياً بواسطة شعاع صغير غير مرئي . ويرسل هذا الشعاع من محول على بعد مئات الاقدام من النافذة وينعكس في زاوية حادة ، ثم يعاد استقباله وتضخيمه في مركز التلقي والاستماع على مبعدة مئات الاقدام ايضاً . وقد اكتشفت وكالات الاستخبارات الاميركية اواخر السبعينات ان الميكروفون في جهاز الهاتف العادي حتى وهو مقفل يرسل نبضات بسيطة من خلال اسلاك الهاتف وقد امكن عزلها وتحويلها الى صوت . ومع الوصول الى خطوط الهاتف والمعدات بالغة التطور ، فقد اصبح جهاز الهاتف او تحديداً -ميكروفون الهاتف- في كل غرفة او مكتب جهاز تجسس محتملاً» (ص ٣١٤) (النقاب) . اما الان فان مخابرات واتصالات الكثير من الدول تتم عبر الاقمار الصناعية ، وبذلك اصبحت الولايات المتحدة مالكة لكل المعلومات عن تلك الدول مما يجعلها وكأنها كتاب مفتوح لاجهزة الاستخبارات الامريكية .

ويمكن ان نشيد بمقدرة ومهارات اولئك الذين اخترعوا تلك الادوات والابتكارات التكنولوجية وعبقريتهم واخلاصهم لمؤسساتهم الاستخبارية .

على ان المسألة التي اضفت بخواصها ومميز اتها على الحرب الباردة ، كانت امراً مختلفاً . انها الممارسات السرية التي كانت تتم بصورة منافية للديمقراطية وخلف ابواب مغلقة ، وأدّت هذه الممارسات مجتمعة إلى تحويل المجتمع الاستخباراتي إلى «حكومة سرية» ، والأسوأ من كل ذلك ان هذه الأنشطة سيطرت على عهد الحرب الباردة وكانت تتم خارج نطاق القانون الذي أُنشئت بموجبه وكالة الاستخبارات المركزية CIA . ولقد مارست وكالة CIA ثلاث وظائف رئيسية : تجميع الاستخبارات الأجنبية ، تقييم وإجراء عمليات الاستخبارات المضادة خارج الولايات المتحدة ، والتدخل السري في الشؤون السياسية للدول الأخرى ، بما في ذلك الحرب النفسية . ولكن التشريع الصادر عن الكونغرس بإنشاء وكالة CIA نص فقط على عمليات الاستخبارات والاستخبارات المضادة ، اما التدخل السياسي السري في شؤون الدول الاخرى فلم يرد نص بشأنه في القانون . وعليه فقد كان مثل هذا التدخل لا يمتلك أي قوة دستورية من الكونغرس ، ولكنه أعتبر وكأنه من ضرورات الحرب الباردة .

أما تنظيم الوكالة الهيكلي فيقع ضمن اربعة اقسام رئيسية :

١-قسم الاستخبارات ٢- قسم الخطط ٣- قسم العلوم والتكنولوجيا ٤-قسم الادارة .

ان قسم الاستخبارات يقوم في الغالب على تحليلات البحوث التي تصل اليه ويعتبر مسؤولاً عن المحصلة النهائية لعملية الاستخبارات . ويضطلع قسم العلوم والتكنولوجيا بالاشراف على الابحاث التكنولوجية والعلمية ضمن اقسام الوكالة ليعطيها امتيازاً وتفوقاً فنياً على خصومها ، ولكنه ايضاً يواصل مراقبته للابتكارات الفنية التي تبدعها قرائح خبراء الاستخبارات الاجنبية الاخرى . ويتولى قسم الادارة مهام تعيين الموظفين وتدريبهم الى جانب المهام والواجبات الاخرى مثل العمليات المساعدة وعمليات المساندة المختلفة . اما القسم الذي اكسب وكالة الاستخبارات المركزية CIA شهرتها فهو قسم الخطط الذي يعرف على نحو افضل تحت اسم "قسم المكائد القذرة Dirty Tricks Department " . وهذا القسم هو الذي انجز معظم العمليات السرية التي لم تكن مدرجة ضمن ما حدده القانون الذي انشأ هذه الوكالة . وقد نفذ هذا القسم عمليات شبه عسكرية وعمليات سرية واغتيالات ومؤامرات وكانت دائرة المكائد القذرة اكثر اهتماماً بتأكيد نفي قيامها بعملياتها السرية من اهتمامها بتأكيد شرعيتها او اخلاقياتها . وكانت تتبع حرفياً ما جاء في التقرير السري للرئيس الاسبق هوفر Hoover والمقدم الى البيت الابيض والذي تضمن مشورته العتيدة القائلة بأنه من أجل صمود الرأسمالية وبقائها «فان القيم والمبادئ المقبولة والمتعارف

عليها في التعامل بين البشر لا يكون هناك مجال لتطبيقها» . ومن المؤكد ان هذه القيم والمبادئ كانت بعيدة عن التطبيق عندما نفذ قسم الخطط مهماته والكثير من خططه المنافية للاخلاق .

ومن افضل ما وثق لهذا الموضوع قد يكون برنامج بيل مويرز Bill Moyers «الحكومة السرية . . . الدستور في أزمة» "The Secret Government The Constitution In Crisis" الذي بث في نوفمبر عام ١٩٨٧ . وقد نشرت المطبوعة من قبل شركة جورنال غرافيك .Journal Graphic Inc . ويقول مويرز «ان الحكومة السرية شبكة مترابطة ومتشابكة من الموظفين الحكوميين والجواسيس والمرتزقة والجنرالات السابقين والباحثين عن الربح الفاحش من الاستغلاليين الذين يعملون مدفوعين بجملة من الحوافز والدوافع خارج نطاق المؤسسات الشرعية والقانونية الحكومية . وكان الرؤساء يلجأون اليهم عندما لا يستطيعون ضمان الدعم الكافي من الكونغرس او من الشعب ، وقد اوجدوا هذا النفوذ والجبروت الذي خافه الامريكيون الاوائل الذين صاغوا الدستور ة فخلال الثورة البلشفية Bolshevik في روسيا اخترع لينين Lenin شيئاً أسماه تشيكا Cheka وهي منظمة سرية يديرها ثمانية ضباط برتبة ملازم يتبعون مباشرة له . وكانت هذه المنظمة تعج بالمتحمسين والمتعصبين الذين عاثوا خراباً وفساداً في ممتلكات خصومهم وادخلوا الرعب في قلوبهم . فهم يضعون قوانينهم بأنفسهم ويختارون لأنفسهم المهمات التي يريدون القيام بها ، ويصدروا الاحكام على عملياتهم . هل انك تقول ان هذا لا يمكن ان يحدث هنا؟ وقبل ان نقرر ذلك دعونا ننظر الى تاريخ حكومتنا السرية» . يقول بيل مويرز مضيفاً «كل ذلك إزدراء الكونغرس ، تحدي القانون ، عمليات رفع الاسعار الهائلة وجني الارباح الضخمة والحسابات السرية في البنوك والسلوكيات المشبوهة وابتزاز الحكومات الاجنبية والاشتراك في عمليات القتل والتدمير لقد قاموا بكافة هذه العمليات في الخفاء وتحت جنح الظلام ، لأنها لا تستطيع ان تصمد امام ضوء النهار» .

لقد انشئت انظمة الامن القومي متسترة بذريعة النضال من اجل الحفاظ على الحرية والديمقراطية المزعومة . ومع ذلك فان اول مذكرة صدرت عن مجلس الامن القومي تحت رقم NSC-1 لعام ١٩٤٨ تناولت بالمناقشة الخيارات المختلفة التي توجب على اميركا التدخل العسكري المسلح ومن خلال تقديم المساعدات العسكرية للمناوئين السريين .

وكانت اول عملية سرية كبرى تنفذها وكالة المخابرات المركزية الاميركية CIA قد تمت عام ١٩٥٣ للاطاحة بحكومة ايران التي كان يتزعمها رئيس الوزراء محمد مصدق الذي كان

هدفاً لهذه العملية السرية . وقد كان محمد مصدق يتمتع بشعبية واسعة كرئيس للوزراء ، ووصل الى منصبه هذا من خلال عملية برلمانية شرعية . وقد عقد الاخوان دالاس ألن وجون فوستر The Dulles Brothers, Allen and John Foster العزم على ان يطيحا بمصدق ، وكان ألين مديراً لوكالة CIA فيما كان شقيقه جون فوستر وزيراً للخارجية . وبعد الحصول على موافقة الرئيس الاميركي ايزنهاور Eisenhower آنئذ ، قاما بالعملية السرية لاقصاء مصدق واعادة تثبيت شاه ايران الذي كان قد فرّ من البلاد وكان متواجداً في روما عند وقوع العملية السرية . ومن سرداب في بناية تقع في وسط مدينة طهران كان عملاء الوكالة يديرون أول عملية كبيرة لهم ويوجهون مجرياتها . وقاموا برشوة رجال البوليس والجنود وعملوا على تنظيم جمهور غوغائي حاشد تم الدفع له نقداً من قبل الوكالة . وهكذا فقد عاد الشاه الى طهران . ونتيجة لذلك فإن شركة النفط الايرانية التي كانت مملوكة بنسبة ١٠٠ ٪ للبريطانيين ، والتي اشعل تأميمها فتيل الازمة في المقام الاول ، آلت للشركات الامريكية ملكية نصفها بعد نجاح انقلاب CIA . وتم تعيين الدور لشاه ايران كشرطي الخليج وابتاع بأكثر ايراداته النفطية اسلحة اميركية ، حيث بلغ مجموع مشترياته خلال السنوات العشرين التالية ما يربو على ١٨ مليار دولار . وابتدعت وكالة المخابرات المركزية CIA دائرة السافاك SAVAK البوليس السري لشاه ايران الذي اذاق البلاد الذل والهوان وتعامل مع الشعب بأقصى درجات الوحشية واللاانسانية على مدى خمسة وعشرين عاماً . وقال كينيث لوف Kenneth Love الذي عمل سابقاً في صحيفة نيويورك تايمز «ان كل شخص تقريباً في ايران ، ومن كافة طبقات الشعب ، قد كان له أخ أو أم أو أخت أو ابن أو أب تلقى التعذيب الوحشي او سجن او جرد من املاكه بدون وجه حق ودون اجراءات سليمة . واعني بذلك انه قد تم ايجاد دكتاتورية قائمة على البطش والقرصنة تعمل باسمنا بعد ان قدمنا لهم العون اللازم ، نعم لقد كانت السافاك من بنات افكار وكالة المخابرات المركزية ومدينة بوجودها لها» . ومع ذلك فقد ظن البعض ان عملية وكالة CIA عام ١٩٥٣ كانت تمثل نجاحاً ، بينما يتساءل البعض ويمحص نتائج هذه العملية على المدى البعيد . ويعرب لوف عن اعتقاده ان حركة الامام الخميني Khomeini كانت نتيجة مباشرة لذلك التدخل وكذلك كانت ازمة الرهائن . ويذهب البروفيسور فيرماج Firmage من جامعة يوتاه University of Utah في اعتقاده الى القول بأن عملية المخابرات المركزية في ايران عام ١٩٥٣ تمخضت عن خلق أمة تكن قدراً هائلاً من العداء والكراهية للولايات المتحدة الى الحد الذي بات معه الايرانيون ينظرون اليها كشيطان .

وكان الهدف التالي لوكالة المخابرات المركزية هو غواتيمالا Guatemala . اما السبب الحقيقي وراء قرار CIA بضرورة التخلص من رئيسها جاكوب اربينـز Jacob Arbenz فكان الاصلاحات التي اقدم عليها الرئيس الغواتيمالي في مجال ملكية الاراضي ، والتي تضمنت اراضي مملوكة لشركة الفواكه المتحدة United Fruit Co. . وكان اربينـز الذي انتخب بالطرق الديمقراطية ، مأخوذاً بالرئيس الاميركي روزفلت Franklin Delano Roose-velt وبما وضعه من اصلاحات تحت اسم «البرنامج الجديد New Deal» ، وقد اراد الرئيس الغواتيمالي ان يحذو حذو فرانكلين روزفلت فيضع برناجاً جديداً New Deal لبلاده ايضاً وان يفتح النظام الغواتيمالي لكافة الاطراف السياسية التي كان من بينها حزب شيوعي صغير . ولم يكن أي من الشيوعيين في ادارة الرئيس اربينـز . وأراد ايضاً ان يجري اصلاحات في ادارة الاراضي حيث كانت فئة ٣٪ من ملاك العقارات والاطيان يستحوذون على ما يزيد عن ٧٠ ٪ من مساحة الاراضي . واقدم على تأميم ملكيات الاراضي ، الامر الذي طال شركة الفواكه المتحدة وممتلكاتها من الاراضي ، الى جانب الاراضي المملوكة لعائلة اربينـز نفسه ! وقد اتهمه الاخوان دالاس Dulles بأنه شيوعي ، وعمل على ترويج هذا الزعم اصدقاء شركة الفواكه المتحدة في واشنطن . ولذلك وبمنتهى البساطة قرر دهاقنة وكالة المخابرات المركزية CIA ان زعيماً لدولة مستقلة يجب اقصاؤه وتنحيته . في ذلك الوقت كان الكولونيل فيليب روتنجر Philip Roettinger المتقاعد من الخدمة البحرية الاميركية Marines قد انضم الى العمل في وكالة CIA وقال : «لقد افهموني ان من الاهمية بمكان بالنسبة لأمن الولايات المتحدة ان نحول دون وصول الاتحاد السوفييتي الى هذا النصف من الكرة الارضيـة . وبالطبع فقد تلقينا بقلق بالغ ان الحكومة التي قامت في غواتيمالا باتت شيوعية وان من الضروري اتخاذ اجراء ما في هذا الشأن ، وذلك على الرغم من انه لم توجد أية تلميحات او دلائل على أي وجود او تمثيل شيوعي في حكومة اربينـز ، ولكنه سمح فقط بوجود حزب شيوعي صغير للغاية . وكان ذلك بمثابة الموت المفاجئ له واعني انه لم تكن لديه أية فرص للفوز او النجاة ، جزاء على ما اتخذه من اجراء ضد شركة الفواكه المتحدة التي تمتلكها الولايات المتحدة في اراضيه» .

وارسلت المخابرات المركزية مجموعة من المرتزقة من هندوراس الى غواتيمالا ولكنهم لم يستطيعوا ان ينجزوا المهمة المنوطة بهم فلم تيأس CIA وارسلت طائرات تملكها وكالة الاستخبارات الامريكية CIA نفسها ويقودها طيارون اميركيون وقصفت العاصمة الغواتيمالية . وقد فر اربينـز من البلاد وحلت محله دمية اميركية الكولونيل كارلوس

كاستيلو ارماس Carlos Castillo Armas الذي كان ضابطا في الجيش الغواتيمالي ، حيث اعاد الاراضي المؤممة لشركة الفواكه المتحدة ، ووضع غواتيمالا على المسار والخط اللذين تريدهما الولايات المتحدة لها لتصبح «جمهورية موز» !! وقد تم كل ذلك تحت عنوان المحافظة على «المؤسسات الحرة والديمقراطية» في مواجهة التهديد الشيوعي غير الديمقراطي . وقد حكم العسكر الدكتاتوريون غواتيمالا بعدئذ لمدة ثلاثين سنة تالية . وقد زودت الولايات المتحدة هؤلاء الدكتاتوريين الطغاة من العسكر وباسم الديمقراطية طبعاً بترسانات من الاسلحة فيما عذب الشعب وسيم شتى صفوف الاضطهاد والقهر ، وخصوصاً اذا ما حاول بث اية وجهات نظر سياسية مناوئة للعسكر . وكان المتمردون على هذا التعسف «يقتلون رمياً بالرصاص او طعناً بالسكاكين او يدفنون وهم احياء ويعلقون في اعواد المشانق» حسب وصف مويرز Moyers . اما تكريس حكم العسكر الذي اعقب عملية المخابرات المركزية CIA في غواتيمالا ، والتي سميت «العملية الناجحة» "Operation Success" فقد كان ثمنه ما يزيد عن مائة الف من ارواح ابناء غواتيمالا الابرياء .

في اندونيسيا ، اعلن الرئيس احمد سوكارنو Sukarno عام ١٩٥٧ أن «الديمقراطية الموجهة» "guided democracy" والتي تنبع من الثقافة الاندونيسية اكثر ملاءمة للبلاد من الديمقراطية الليبرالية الغربية Western liberal democracy التي تستمد اصولها وجذورها من ثقافات مختلفة . وكان الروتين المتبع للحصول على اجماع في القرية حول امر ما يحتاج الى مناقشات ومناظرات طويلة . ورأى سوكارنو ان مثل ذلك الاجماع لابد من توسيعه ليكون مطبقاً في البلاد على مستوى قومي . ومن هذا المنطلق اقترح نظاماً حزبياً وطنياً يتشكل من أربعة احزاب ، كما اقترح تشكيل مجلس وطني يمثل الاحزاب السياسية والعمال والفلاحين والمفكرين ورجال الاعمال الوطنيين والمنظمات الدينية والقوات المسلحة والجمعيات النسائية . . . الخ . واصبح سوكارنو مقتنعاً بالعودة الى دستور ثورة عام ١٩٤٥ وهو دستور يتبع النمط الرئاسي . وخلال العمل ضمن اطار الديمقراطية الموجهة اصدر سوكارنو تعليماته بحظر تصدي الجيش للاجتماعات التي يعقدها الشيوعيون وممارسة الارهاب والضغط على الصحف الشيوعية لافساح المجال للشيوعيين للتعبير عن انفسهم . وكان سوكارنو ايضاً قائداً لحركة الحياد الايجابي الى جانب جمال عبد الناصر ، الزعيم المصري ، وجواهرلال نهرو ، الزعيم الهندي . ولم تشعر الحكومة السرية للولايات المتحدة بالسعادة ازاء قادتها وبالاخص سوكارنو لانه منع اضطهاد الجيش للشيوعيين . وهكذا فقد اعدت وكالة المخابرات المركزية الاميركية CIA انقلاباً تولى قيادته الجنرال سوهارتو اعقبته

مذابح في صفوف شيوعيين مزعومين في جافا وبالي . وتقول بعض التقديرات انه تم القضاء على ما ينيف عن مليون شخص في هذه العملية . اما اقل التقديرات فتشير الى انه تم ذبح ما يزيد عن ٥٠٠ ألف شخص ، وهكذا فقد تربع سوهارتو الجنرال العسكري- على عرش الحكم في اندونيسيا لمدة بلغت ثلاثين عاماً ونيفاً .

يوم السابع عشر من ابريل- نيسان عام ١٩٦١ بدأت عملية غزو لكوبا طال الاعداد لها عندما حط منفيون كوبيون ، تلقوا تدريباتهم لدى وكالة المخابرات المركزية الاميركية ، في خليج الخنازير ، حيث اكتسبت مغامرتهم تلك اسمها من اسم الخليج المذكور . وقد ابحر هؤلاء الغزاة من قاعدة تابعة للوكالة في غواتيمالا متجهين الى كوبا مطمئنين الى وعد من الوكالة بتغطيتهم بقوات جوية . ولكن الرئيس الاميركي كينيدي Kennedy قد ألغى توفير الدعم الجوي عندما قام هؤلاء الغزاة بالاستسلام للقوات الكوبية .

وضمن اطار وكالة المخابرات المركزية فان قسم او دائرة المهمات التنفيذية تتحمل مسؤولية الانتقاص من سمعة الناس وتشويهها ، والتخلص من الزعماء والقادة وهذا يتضمن اعمال الاغتيالات والتصفيات الجسدية . «لقد كانت هناك على الاقل ثماني عمليات موثقة لمحاولة اغتيال كاسترو ، بينما يقول كاسترو ان عدد هذه المحاولات لاغتياله تزيد عن خمس وعشرين محاولة . وكان هناك محاولة لدس سم LSD في السيجار الذي يدخنه . ومن اجل مساعدتنا في التخلص من الزعيم الكوبي ، فقد توجهت حكومتنا السرية الى المافيا ، كما استخدمنا ذات مرة جهات نازية . ومن بين العصابات التي استعنا بها جون روزيلي John Roselli من لاس فيغاس ، وسان غيانكانا San Giancana من شيكاغو ، ورئيس مافيا تامبا سانتو ترافيكانتي Santo Trafficante » .

وبدأ دور الولايات المتحدة في فيتنام في العام ١٩٥٤ عندما اغتصب الفيتناميون استقلالهم من فرنسا . وكانت نظرية لعبة الدومينو domino التي وضعها ايزنهاور تقول انه اذا ما تمكنت قوات «هو تشي منه Ho Chi Minh» الشيوعية من السيطرة على كافة اراضي فيتنام ، فان كافة دول جنوب شرق آسيا ستتساقط كما حجارة الدومينو .

ولذلك فان نظام حكم يتربع عليه صنيعة اميركية هو «نغو دينت دايم Ngo Dint Diem» قد تم تكريسه . وبدأت عصابات من الكوماندوز Commandos تدربت في وكالة المخابرات المركزية بالقيام بأعمال تخريب انظمة النقل والمواصلات وتلويث الامدادات النفطية لفيتنام الشمالية . وقد ارسل كينيدي مجموعة اسماها «القبعات الخضر Green Perets » الى فيتنام واتخذ قرار بأن فيتنام هي المحك لكافة دول جنوب شرق آسيا لمواجهة

واحتوا ء المد الشيوعي على الصعيد العالمي . وبحلول العام الذي اغتيل فيه كينيدي ، كان في فيتنام اكثر من ١٥٠٠٠ خبير ومستشار اميركي يعملون تحت امرة CIA .

وعلى النحو الذي كانت الولايات المتحدة محتاجة الى عملية بيرل هاربر Pearl Harbor لكي تتسلل داخلة في الحرب العالمية ال ثانية ، فقد احتاجت الى خليج تونكين بحادثة ما لتحصل من الكونغرس على قرار يمكن استعماله كشيك على بياض لزيادة قواتها في فيتنام بدون حدود . ان عملية خليج تونكين لم تنجم من فراغ او بدون استفزاز ، فقد كانت المدمرة الاميركية في منطقة معارك حيث كان الفيتناميون الجنوبيون يشنون غارات سرية على اخوانهم الفيتناميين الشماليين . وحتى المدمرة الاميركية كانت تلقت انذارا من احتمال تعرضها للهجوم قبل ان يقع الهجوم عليها فعلاً . ثم تم ارسال المزيد من الجنود الاميركيين ليزج بهم في أتون الحرب ويتزايد بذلك عدد الجنود الذين يلقون حتفهم من الاميركيين شأنهم شأن الضحايا الفيتناميين . وقد خاض غمار الحرب الفيتنامية اكثر من ٢,٥ مليون اميركي بين وقت وآخر . وفقدت اميركا ٥٨٠٠٠ أميركي في فيتنام في حرب لم يعلنها الكونغرس ابداً مع ان الدستور الاميركي نص صراحة «على وجوب ان يكون لدى الكونغرس سلطة اعلان الحرب» ، ولكن واقع الامر هو ان الحرب قد شنت من قبل الحكومة السرية وكانت هي التي تدير شؤونها وتقوم عليها . وهنا يظهر كيف وصف لنا «رالف ماك غي Ralph Mc Ghee » حقيقة مشاعره حيال مهمته التي اوفدته وكالة CIA للقيام بها في فيتنام الجنوبية والمتمثلة في انشاء البوليس السري في هذه الدولة شرق الاسيوية «لقد تسببت جهودي في موت الكثيرين ، وبالنسبة لي فقد كانت تلك فترة اعتقد انني كنت فيها . . . واعتبر نفسي مجنوناً . ولم استطع ان أوفق بين ما كنت عليه في الماضي وما صرت عليه بعد تلك الاحداث . لقد كان الامر شديد الألم على نفسي وأجد من الصعوبة ان اعبر عنه ، لانني اصبحت عدائياً غير اجتماعي ، ولم اعد قادرا على التعامل مع أي شخص ، لقد كنت اخوض معركة داخلية . وفي كل ليلة كنت استلقي على فراشي وأمعن التفكير واقول لنفسي ان هذا لا يمكن أن يحدث ، ولا يمكن ان يكون حقيقيا ، ولماذا نقارف هذه الممارسات ، وماذا يمنعنا ان نتوقف عنها ؟ ولماذا لا نستطيع قبول الأمر ؟ كنت في صراع دائم لا يفارقني ، يلازمني اناء الليل واطراف النهار ، هذا الاضطراب في داخلي لا اجد لي مناصاً منه ولا مخرجاً . وكان يصل بي الحال احياناً الى التفكير بأن ألقي نفسي من فندق الوكالة ، فندق ديوك ، لكي اتخلص من هذا الكابوس المرعب وانهي حياتي ، وقبل ذلك سأعلق راية اقول فيها «لتذهب وكالة المخابرات المركزية CIA الى

الجحيم» أو «الوكالة تكذب» أو ما شابه ذلك لعل في موتي خدمة لبعض الاغراض مثل جعل الشعب الاميركي يعي حقيقة وكالة CIA وانها كانت دائماً تكذب عليهم، وتضللهم» .

ان سلطة اعلان الحرب من قبل الكونغرس كانت في الحقيقة في قبضة «المجموعات غير المنتخبة» في الادارة الاميركية . فقد عقد هنري كيسنجر Henry Kissinger العزم بصورة «سرية» على توسيع دائرة الحرب الفيتنامية لتشمل دولا مجاورة واقدم عن سبق اصرار على تضليل موظفي وكالة الامن القومي التابعين له والذين استقال كثيرون منهم فيما بعد نتيجة لذلك . كما اعطى عمداً معلومات مضللة لكل من وزيري الدفاع والخارجية الاميركيتين ازاء توسيع دائرة الحرب . وكانت كل من لاوس وكمبوديا ضحية لهذه القرارات .

جاء في تحقيق اجرته شبكة الانباء بالكوابل CNN الاميركية اتهام للولايات المتحدة بأنها استعملت عام ١٩٧٠ اسلحة كيماوية (غاز الاعصاب) ضد الجنود الاميركيين الذي فروا من الجيش الاميركي وتوجهوا الى لاوس (مجلة تايم ١٩٩٨/٦/١٥ ص ٣٧) . وهذه هي نفس التهمة التي ألبستها اميركا للعراق لدى الامم المتحدة قائلة ان غاز الاعصاب قد استعمل ضد المتمردين الاكراد والخارجين عن سلطة الدولة . وفي وقت لاحق اعتذرت كل من CNN ومجلة تايم الاميركية وقالت انه على الرغم من استعمال الجيش الامريكي للغاز في لاوس الا انه لم ي كن هناك دليل يمكن تقديمه على ان الغاز كان غاز الاعصاب ولم يكن غازاً مسيلاً للدموع !! وكذلك تحدى البنتاغون Pentagon أي شاهد عيان او مشارك في الحرب ان يثبت ان مهمة القوات الاميركية كانت تقتضي قتل الاميركيين الهاربين من الخدمة العسكرية ، وانه لو حدث شيء من هذا القبيل فانه سيكون قد تم على هامش العمليات ولم تكن المهمة ذاتها تنص على ذلك . وباختصار ، فانه يمكن للمرء ان يفترض ان هذا التشديد على نفي هذه الممارسات لم يكن ليتم لولا ان عملية اخفاء الدليل قد تم تحقيقه بعناية .

وعندما استقال بعض من موظفي كيسنجر احتجاجاً على قراره توسيع الحرب في كمبوديا ، وجد الكثيرون من هؤلاء ان هواتفهم قد وضعت تحت المراقبة السرية للتأكد من انهم لن يبادروا بأية وسيلة من الوسائل الى فضح هذه الاعمال واطلاع الشعب عليها . وكان مورتون هالبرين Morton Halperin من الرجال ذوي الاهمية لسياسة كيسنجر في فيتنام وكمبوديا . وبعد ان استقال تعبيراً عن احتجاجه اكتشف ان هاتفه قد وضع تحت المراقبة والتجسس لمدة ٢١ شهراً . واوضح هالبيرين أن استمرار خرق القوانين والاعتياد

عليه في الدول الاجنبية سيجعل من خرق القوانين عادة طبيعية ولذلك فانه يجري خرق القوانين حتى في داخل الولايات المتحدة أي ان القوانين تخترق وتمتهن في عقر دارها ويصبح خرق القوانين عادة سارية . ولكن لماذا تضطر الادارة الامريكية والحكومة السرية الى الانكفاء لممارسة الكذب ؟ ان ذلك هو نتيجة وجود ثغرة متزايدة وفجوة آخذة في الاتساع بين «المفاهيم السائدة داخل الفرع التنفيذي للدولة حول ماهية التهديدات لأمننا القومي ، وبين المعتقدات في اوساط الكونغرس ولدى عامة الشعب حول التهديدات التي يواجهها أمننا القومي . وهذا يؤدي الى السرية ، وهكذا تصبح السرية ممارسة تحت الارض وفي الخفاء ، وذلك عائد بالضبط الى عجز هؤلاء عن طرحها للمناقشة على الملأ خوفاً من رفضها ، ويضطرون فيما بعد الى الالتفاف على العملية الديمقراطية" . والتناقض الظاهري الواضح في هذا المضمار هو : ان العبارات المنمقة التي ظل يتشدق بها ارباب الحرب الباردة هي «ان العالم الحر» كان يناضل من اجل الحرية والديمقراطية ، ولكن في حقيقة الامر كانت الحكومة السرية تحارب كلتيهما لا في البلاد الاجنبية فحسب ، بل داخل حدودها القومية .

لقد جيء بفرديناند ماركوس Marcus الى السلطة في الفلبين عام ١٩٧٢ بمساعدة المخابرات المركزية . اما الرئيس التشيلي سلفادور اليندي Salvador Allende الذي انتخب من خلال الممارسات الديمقراطية فقد اقصي من منصبه وتم اغتياله عام ١٩٧٦ من خلال انقلاب عسكري خططت له ومولته وكالة المخابرات ذاتها . وكانت CIA تمد يد العون والمساعدة لكلا طرفي الحرب الاهلية اللبنانية التي اشتعل اوارها خلال السبعينات والثمانينات . ويعتبر التوازن الطائفي الديني بين المسلمين والمسيحيين من ثمار سلطات الانتداب الغربية التي يعود لها الفضل في اعادة تقسيم وترسيم الحدود لسوريا الكبرى التي كانت تشتمل على الدول المعروفة حالياً وهي سوريا ، لبنان ، اسرائيل ، فلسطين والاردن . وبدا ان هذا التوازن يمكن توجيهه والسيطرة عليه من بُعد من خلال كبسة زر تتمثل في التناغم بين الطوائف حيناً من الزمن ، والتشاحن احياناً اخرى . وكان قادة الطوائف يوصفون بأنهم قادة ومشايخ الاقطاع ولكنهم يرتدون ملابس انيقة وحديثة من تصميم بيير كاردان Pierre Cardin . وعندما اضطر السكان الفلسطينيون القاطنون في الجزء الشمالي من فلسطين النجاة بأنفسهم من مسرح عمليات حرب عام ١٩٤٧ توجه البعض منهم الى لبنان . وقد تزايد التواجد العسكري الفلسطيني المسلح زيادة حادة بعد عام ١٩٧٠ . ولما كان معظمهم مسلمين ، فقد دخل في روع الكتائب المسيحية ان الفلسطينيين قد احدثوا

تغييراً في توازن الطوائف . ويزعم بوب وودوارد (Bob Woodward) في كتابه (النقاب) ان بعض القادة على طرفي النزاع في لبنان اثناء الحرب اللبنانية الاهلية كانوا قد جُندوا مع وكالة الاستخبارات المركزية منذ مطلع السبعينات .

كان الرئيس المصري الاسبق جمال عبد الناصر ، الذي قاد الثورة المصرية ، ذا نوايا طيبة ، وخبرة محدودة وشخصية جذابة قد اعتقد وهو ما زال في الثانية والثلاثين من عمره ، انه قد يخدم مصالح بلاده على نحو افضل عن طريق التعاون مع واشنطن . وافترض ان الولايات المتحدة هي قوة غير استعمارية . وكان معنياً بالحصول على مساعدتها لدحر الجيش البريطاني من مصر . وقد بات معلوماً الآن ان الولايات المتحدة كانت على علم بالثورة المصرية قبل ان تولد ، واعتقدت انها ستكون قوة ذات جدوى في صراع الولايات المتحدة ضد الشيوعية . وزعم مايلز كوبلاند Miles Copeland في كتابه «لعبة الامم Game of Nations» ان رئيس العمليات في وكالة المخابرات المركزية CIA كيم روزفيلت Kim Roosevelt والذي اشرف على ادارة الانقلاب في ايران ضد محمد مصدق ، كان يتمتع بعلاقات قوية مع رجالات الثورة في بداياتها . ويقال ان الصحفي محمد حسنين هيكل صديق عبد الناصر وكاتم اسراره قد لعب دوراً في تنسيق العلاقة بين عبد الناصر والامريكيين . ولم يدع احد حتى ألد اعداء عبد الناصر ابداً انه كان عميلاً لوكالة CIA ومع ان القلّة قد تساءلت عن ماهية دور محمد حسنين هيكل وصلته مع المخابرات الامريكية الا ان الاكثرية الساحقه اعتبره عملا وطنيا لكسب تأييد الولايات المتحدة للقضايا المصرية . وعندما اكتسب عبد الناصر شيئاً من الخبرة والتمرس والدهاء السياسي ، وطلب اليه بصورة محددة ان يشارك في التحالفات العسكرية الغربية فانه ابدى معارضته للسياسات الاميركية ويسود اعتقاد على نطاق واسع في العالم العربي انه قد تمت الاطاحة بجمال عبد الناصر ، بعد نضوجه السياسي ، من خلال حرب الايام الستة عام ١٩٦٧ ونتيجة تحالف بين اسرائيل والاستخبارات الاميركية . ان تواجد سفينة التجسس الاميركية ليبترتي في مسرح المعركة ، والاجراءات العديدة التي جرت داخل مصر ، والاطراف المتحاربة الاخرى عشية بدء الاعمال العسكرية وخلال مجريات الحرب ، كل ذلك دلائل تشير الى ان المخابرات اولاً وقوات اسرائيل الجوية ثانياً كانا العنصرين الرئيسيين في تحديد نتائج حرب الايام الستة .وضمن نطاق ثقافة وتعاليم الحكومة السرية وأخلاقياتها ، فان فضيحة ووترغيت Watergate لم تكن امرا استثنائيا او خاصا باستثناء ان نيكسون Nixon قد وقع في المصيدة ، وكان يتعين ان يفعل ما أشار به هو على رؤساء اميركا المقبلين بقوله

«اتلفوا الاشرطة» وكانت هناك احتمالية ان تكون ووترغيت اخرى في انتظار ريغان Reagen في فضيحة كونترا . وخلال عهد ريغان تم الاعتماد والمصادقة على اكثر من ٥٠ عملية سرية .

وما زال بالامكان انعاش الذاكرة بما حصل في نيكاراغوا ، وقس عليها ما شهدته غرانادا وكذلك بنما باستثناء ان الاخيرة ربما تكون معلماً رئيسياً طبعت اثاره وبصماته لتشكل بدء عهد النظام العالمي الجديد . ففي العشرين من كانون الاول عام ١٩٨٩ اقدمت الولايات المتحدة ، بصورة مكشوفة وفي وضح النهار هذه المرة ، ودون ان تتسلح بأية قرارات من الامم المتحدة ومن جانب واحد ، بغزو دولة اجنبية مستقلة وذات سيادة واعتقلت زعيم تلك الدولة وذهبت به الى الولايات المتحدة حيث اودعته احد سجون جنوب ميامي بولاية فلوريدا . وقد اعطى مانويل نورييغا Manuel Noriega «السجين رقم ٤١٥٨٦» ، ولا نستغرب اذا علمنا ان حكومة الولايات المتحدة التي تلتزم بالقوانين- كانت تدفع لنورييغا ٥٠ دولاراً شهرياً طبقا «لاتفاقية جنيف» . ولم تكن جريمته الحقيقية معروفة حتى الآن على الرغم من ان اكثر من ١٢ تهمة قد سجلت ضده ، ولكن أياً منها لا تشتمل على السبب الحقيقي . ولكن تهمته لا بد ان تكون اكبر من تهريب المخدرات ، حيث انه مارس هذه المهمة عندما كان عميلاً لوكالة المخابرات المركزية CIA وبالتنسيق معها وكانت اموال المخدرات يتم ارسالها الى ثوار الكونترا ، وقد ادعى محامي نورييغا ان موكله عمل لحساب وكالة CIA لمدة عشرين عاماً وانه قد تلقى ما يزيد عن ٣٢٠,٠٠٠ دولار من الوكالة عام ١٩٧٦ لوحده .

وما ان بدأ عقد التسعينات ، الذي اعلن فيه رسمياً عن وفاة الاتحاد السوفييتي السابق ، حتى اشتعل اوار حرب الخليج والتي سيتم تناولها بالشرح في فصل آخر . ولكن من المفيد ان ننوه انه تم ارسال ما يزيد عن ٥٠٠ ألف جندي الى منطقة حرب دون اعلان الحرب ذاتها . ولعلها لم تكن وليدة الصدف ان يكون جميع اللاعبين الرئيسيين لحرب الخليج وبداية النظام العالمي الجديد ، من خريجي مؤسسة الامن القومي الاميركية حيث كان :

* الرئيس الامريكي جورج بوش George Bush : مديراً سابقاً لوكالة الاستخبارات المركزية الاميركية CIA .
* كولين باول Collin Powell قائد القوات الامريكية : مستشاراً سابقاً في مجلس الامن القومي .

* ديك تشيني Dick Chiney وزير الدفاع : مديراً تنفيذياً سابقاً في CIA .

* برينت سكروكروفت Brent Scrowcroft : مستشاراً للأمن القومي كما كان أحد المتتلمذين على يد كيسنجر .

ان المهمة الرئيسية التي تمّ تحديدها لمجتمع الاستخبارات بعد انهيار الاتحاد السوفييتي تتمثل في المساعدة على نشر مبادئ العولمة والاطاحة بمعارضيها والتبشير بها وتعزيز مصالح الولايات المتحدة ومصالح اولئك الذين يسيطرون على مراكز قوى النفوذ للرأسمالية المعلوماليّة العالمية . ويواصل اعضاء المجتمع الاستخباراتي دخولهم الى الحكومات وخروجهم منها حسب أجندات مسبقة ليقوموا بتنفيذ وتطبيق جداول الاعمال المعدة لهم من قبل ارباب رؤوس الاموال المتعولمين الذين يملكون ناصية المال والنفوذ والاعلام .

«ان هذا الاسلوب يوازي نمط الغستابو Gestapo في العمل البوليسي السّري والذي طبق في المانيا وروسيا . ولكن مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI قد بنى نفسه ، جزئيا بمساعدتي ليتبوأ مركزاً لا يرقى اليه الشك او النقد وكأنه معصوم عن ارتكاب الاخطاء . وأصبحت الحريات المدنية وحرمة الانسان حتى في مسكنه الخاص او مكتبه لا تعني شيئا» .

الصحفي درو بيرسون Drew Pearson

«لا أصاب بالدهشة من حقيقة اننا بدأنا نصبح شعباً شديد العصبية والتوتر . ان هذا النمط من الاستجواب (من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي) يبدو لي مستعيرا الكثير من اساليب الغستابو البوليس السري الألماني» .

ايليانور روزفلت Eleanor Roosevelt – السيدة الاولى زوجة الرئيس
فرانكلين روزفلت F. D. Roosevelt – الذي انتخب لثلاث فترات رئاسية

«ان رجال العصابات الاذكياء ابتداء من آل كابوني Al Capone وحتى موي داليتز Moe Dalitz وميير لانسكي Meyer Lansky هم من عتاة المدافعين عن العقيدة الرأسمالية ، شأنهم في ذلك شأن جي ادغار هوفر J. Edgar Hoover » .

البرت فرايد – مؤرخ Albert Fried

الفصل الثامن

دولة الأمن القومي - الجزء الثاني
مكتب الـ FBI يدير "الديمقراطية" الأمريكية

نالت دولة يوساستان USASTAN استقلالها مؤخرا بعد انفراط عقد الاتحاد السوفييتي السابق . وقد ظلت الادوات والاجهزة التي انشئت ابان العهد السوفييتي منذ العام ١٩١٧ ، ظلت تؤدي وظيفتها ومهمتها ولكن تحت مسميات وظيفية مختلفة ، ولكن الوصف الوظيفي لها ظل دون تغيير . وكان رئيس الدولة الجديدة يجتمع بوزير عدليته ومستشاريه الاخرين للتباحث بشأن ما يواجهونه من مشاكل مع رئيس مكتب الامن الداخلي Internal Security Bureau (ISB) . ان رئيس الدولة يرتعد خوفا من رئيس الامن الداخلي وكذلك كان باقي الحاضرين . ولم يخف احد منهم هذا الخوف ، كما ان احدا منهم لم يكتم مشاعره ، حتى الرئيس . وفيما يلي تسجيل لوقائع ذلك الاجتماع في مكتب رئيس الدولة :

رئيس يوساستان : «لعدة اسباب يجب ان يستقيل . . يجب ان ينصرف ويكفينا شره . . استطيع الآن . . وأشك في ذلك . . ان اتصل به على الهاتف واتحدث اليه بشأن استقالته . . ان هناك بعض المشاكل . . فاذا استقال فيجب ان يكون قد استقال بمحض ارادته . . ولهذا ومن اجل هذا فنحن في مشكلة عويصة . . اعتقد انه سيظل رابضا على صدورنا الى ان يبلغ المائة من عمره» .

وزير العدل : «انه سيظل في منصبه الى ان يدفن هناك . . في الخلود . .»

رئيس يوساستان : «اعتقد انه يتعين علينا ان نتحاشى الموقف الذي يجعله ينصرف مفجراً وراءه قنبلة كبيرة . . فربما يكون هذا الرجل قادرا على جر الجميع معه اذا سقط . . بمن فيهم . . أنا . . وستكون مشكلة عويصة» .

كان تقدير المؤتمرين للموقف صحيحا لأن رئيس الامن الداخلي بقي في منصبه الى ان رحل عن هذه الدنيا . وعندما سمع رئيس الدولة الانباء قال : «يا إلهي . . يا إلهي هذا الفاسق العجوز . .» .

ان هذا الموقف الحي لم يحدث في دولة يوساستان ، لانه ببساطة لا توجد دولة بهذا الاسم . ولكن حقيقة الامر ان هذا الموقف وقع فعلاً في الولايات المتحدة . وكان الرئيس هو ريشارد نيكسون Richard M. Nixon ووزير العدل هو النائب العام جون ميتشل John Mitchil ، اما رئيس مكتب الامن الداخلي (ISB) فهو رئيس مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) جي ادجار هوفر J. Edgar Hoover . وكان مقر الاجتماع في البيت الابيض بواشنطن دي سي . وقد نسخت تفاصيل الاجتماع من التسجيلات في مكتب الرئيس ريتشارد نيكسون . وقد جاء هذا في كتاب أشبعه كاتبه بحثاً عن هوفر تحت عنوان «الحياة السرية لادجار هوفر The Secret Life of J. Edgar Hoover » ، فقد تربع ادجار هوفر على عرش احدى منظمات ومؤسسات الامن القومي قرابة خمسين عاماً أي ما يعادل ربع العمر الاجمالي للجمهورية الاميركية منذ تأسيسها . ولقد تصور البعض بأن رؤساء الدول الاجنبية يخشون مؤسسة الامن القومي الاميركية ولكن لم يخطر ببال احد ان الرؤساء الامريكيين انفسهم ومنهم نكسون Nixon وكذلك قادة آخرون كثر ، ومسؤولون كبار ومشرعون منتخبون ، كلهم اعربوا حرفياً عن تخوفهم من منظمة الامن القومي الاميركية ، تلك المنظمة التي يفترض انها معنية بالأمن الداخلي لا بترويع القادة والرؤساء–ان هذا لا يمكن تصوره .

وقال هوفر «ان العدالة امر عارض عندما يتعلق الامر بالقانون والنظام» . وهو الذي قرر بمفرده ماذا يعني النظام وما هو القانون . وقد فعل ذلك كثيراً دون ان يكلف نفسه عناء اصدار القوانين التي يريدها ، مع انه كان على الدوام قادراً على ايجاد مثل هذه القوانين عندما يشعر انه بحاجة اليها .

واذا كانت احدى مهام مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI تنصب على مكافحة الجريمة ، فان جيه ادجار هوفر J. Edgar Hoover لم يعترف بوجود اكبر اصناف الجريمة . . الا وهو الجريمة المنظمة . وقد يعزى ذلك الى حقيقة صعوبة التمييز والتفريق بين نشاطات الجريمة المنظمة والاعمال الكبرى الاخرى . وفي عرف واخلاقيات النظام الرأسمالي ، كل شيء ممكن مادمت راغباً دفع الثمن - بما في ذلك السجن ، او دفع التبرعات المالية لشراء النفوذ والتأييد . فاذا ما ازهقت الجريمة المنظمة ارواح نفر قليل من الناس قد يكونون حجر عثرة في طريقهم وكثيراً ما يكونون من داخل تنظيماتهم ، فان الاعمال الكبرى الاخرى تستطيع ان تقتل الكثيرين من الابرياء . وعلى سبيل المثال كانت خطط تسويق شركات التبغ تستهدف الصغار واليافعين لكي يصبحوا مدخنين حتى بعد ان اثبتت كل الابحاث بشكل

لا يقبل الشك في منتصف الستينات ان السجاير تدفع المدخنين الى الادمان وهي عملية مهلكة وتسبب السرطان . وهكذا فان حوالي ٤٠٠,٠٠٠ أمريكي يموتون سنوياً وهم ضحايا شركات التبغ المشروعة . ولربما تساءل هوفر بينه وبين نفسه بأنه مادام الحال كذلك فما الفرق بين ما يسمى بالاعمال المشروعة وغير المشروعة !! انه يعلم علم اليقين ان الرؤساء انتخبوا بعد ما طلبوا العون المادي والدعم المعنوي والمساعدات ، حتى من المافيا ، وان وكالة المخابرات المركزية CIA اقامت علاقات وثيقة معهم لاقتراف عمليات اغتيال لبعض رؤساء الدول الاجانب . فاذا كانت المافيا تهرب وتتاجر بالمخدرات ، فان نورييغا Noriega فعل ذلك عندما كان يعمل لحساب وكالة CIA ، حتى اموال المخدرات تلك كانت تستعمل لتمويل ثورات مضادة مثل ثوار الكونترا في نيكاراغوا . وكما قال المؤرخ البرت فرايد ، ان رجالات العصابات الاذكياء هم رأسماليون مخلصون حتى النخاع . لقد استحدث نظام الامن القومي للحفاظ على النظام الرأسمالي فيما تتوسط المافيا هذا النظام لتمثل نقطة المركز فيه . ولم يشأ هوفر أن يضيع وقتاً في ممارسة النفاق ، على الاقل بالنسبة لتلك المسألة التي ظن ان من الافضل فيها ان يسمي الاشياء بمسمياتها ، وهو لم ير هناك جريمة منظمة في البلاد ، بل رأى فيها نشاطا وعملا كباقي الاعمال والنشاطات التجارية .

وقد ادرك هوفر ان كبار تجار اليوم ، او على الاقل بعضهم ، هم مافيات الامس . واصبحت أعمال هؤلاء ليست شرعية فحسب ، بل ان القائمين عليها أصبحوا أعضاء على قدر رفيع من الاحترام والابهة في مجتمعنا اليوم . وربما دخل في روعه ان كبار رجال الاعمال يصبحون من صفوف الجريمة المنظمة اذا ما وقعوا في يد العدالة . ولكنهم يبقون رجال أعمال محترمين مادامو خارج طائلة القانون . ولم يرد هوفر ان يزعج نفسه في التفاصيل الدقيقة لهذا الموضوع . ولذا فان المافيا كانت بالنسبة له كبقية الاعمال الكبرى فقط . وهذا يتماشى ويتناسب مع اخلاقيات الرأسمالية التي تخضع لمبدأ «انه ليس ثمة شيء يجب على المرء الامتناع عن عمله» . ومن اجل اثبات هذه النقطة فانه يمكن القول انه لم تكن هناك جريمة منظمة في روسيا ابان عهد الاتحاد السوفييتي السابق . ولم تكد البلاد تتحول الى الرأسمالية حتى انتشرت المافيا في كل مكان من البلاد ، وكأن المافيا والرأسمالية توأمان لا يفترقان ، يكاد لا أحد يعرف متى تنتهي الواحدة وتبدأ الاخرى . فهناك منظرو تطور الرأسمالية الذين يرون مبدأ النشوء والترقي منطبقاً عليها . فالرأسمالية الروسية اليوم أشبه برأسمالية الولايات المتحدة أيام كان يطلق عليها رأسمالية البارونات اللصوص كما كان يطلق على أمثال روكفلر (Rockfeller) وفاندربلتس (Vanderbelts) .

ثم ترقّت الرأسمالية درجة حينما اتقنت فنون المكياج والتسويق ليبقى الجوهر نفسه مع اختلاف في الصورة فقط .

وهكذا اصبح محترفو تزييف الاشكال وصانعو الصور (image makers) جزءاً مهماً من مفاهيم وادوات الرأسمالية المعلوماليّة الحديثة .

ولنأخذ عائلة كينيدي التي تمثل واحداً من الصور المغلفة التي اوجدها هؤلاء المصورون وصانعو الصور الزائفة . ولم يذع فرانك كوستيلو Frank Costello سراً وهو زعيم المافيا ، عندما صرح بأن جوزيف كنيدي Joseph Kennedy قد كون ثروته جراء تحالفه مع الجريمة المنظمة خلال الفترة التي س ادت فيها النشاطات غير القانونية . ولم يول الرئيس روزفيلت كثيرا من الاحترام الى جو كنيدي Joe Kennedy الذي وصفه «بأنه لص ، وواحد من أكثر الرجال الشريرين المقرفين الذين عرفتهم في حياتي» . ومع ذلك فان هذا الرجل الشرير المقرف او المقزز حسب وصف الرئيس روزفيلت له عين في واحد من اكثر المناصب اهمية في ذلك الوقت عندما اسند اليه منصب سفير الولايات المتحدة الاميركية الى المملكة المتحدة في اشد الأوقات حساسية على هذا النحو من الازدواجية ، فما هي القوى التي تدفعه نحو هذه الازدواجية ؟ اما الرئيس ترومان Truman فقد رأى جو كنيدي لصاً ومحتالاً كبيراً . اما ايزنهاور Eisenhower الذي استفاد من تقييم أسلافه من الرؤساء الاميركيين لجو كنيدي ، فقد عينه عضواً في اكثر مؤسسات الادارة الاميركية سطوة ونفوذاً ، تلك هي مجلس الاستخبارات الاجنبية Board on Foreign Intelligence .

ولم تنقطع ابداً العلاقات بين المافيا وعائلة كنيدي الاب والابناء . فقد بقيت علاقات جوزيف الشخصية والتجارية مع العصابات قوية وبشكل مميز مع جوني روزيللي Johnny Roselli . ولقد التقى مع الكثيرين من قادة الجريمة المنظمة في نيويورك ابان حملة الانتخابات الرئاسية لابنه جون .

واجتمع جون كنيدي نفسه الى زعيم المافيا جو بونانو Joe Bonano وغوس باتاغليا Gus Battaglia ، و التقى قبل ذلك مع ميير لانسكي Meyer Lansky ، واجتمع الى جيانكانا Giancana مرتين على الاقل طالبا منه مساعدته في تسميته رئيساً .

وهكذا فان ريشارد نيكسون لم يكن الوحيد الذي ترتعد فرائصه من هوفر . فقد كانت هذه حال معظم الرؤساء الذين عاصروا هوفر . وكان نيكسون بعد تخرجه من الكلية قد قدم طلباً للالتحاق بالعمل لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI ولكن طلبه رفض . ومنذ ذلك الوقت اصبح له ملف لدى المكتب المذكور . وربما ساعدت معرفة نيكسون المبكرة

لمكتب FBI وتعاطفه معه قد ساعداه في مجال صعوده السياسي عندما انضمّ الى فريق هوفر ومكارثي Mc Carthy في الحملة المكارثية التي مكنته للظهور على المسرح السياسي الوطني . وقد تيقن نيكسون ان هوفر يعرف عنه الكثير الى درجة ان نيكسون استدعي هوفر الى البيت الابيض عدة مرات ليطلب منه تقديم استقالته ، ولكنه في كل مرة كانت قواه تخونه . يقول وليم دونوفان William Donovan الذي لعب دوراً في انشاء وكالة المخابرات المركزية CIA والذي ترأس المؤسسة التي سبقتها مكتب الخدمات الاستراتيجية «ان هناك رجلا واحدا كان الرئيس فرانكلين روزفيلت يخشاه . . لقد اعترف ان هذا الرجل هو هوفر» .

ولم يعلم هوفر عن اسرار روزفلت وعلاقته الغرامية خارج اطار الزوجية فحسب ، ولكنه تسلل ايضاً الى الاسرار الغرامية لزوجة روزفيلت عندما تصنت على مكالماتها الهاتفية في غرفتي الفندق رقم ٣٣٠ و ٣٣٢ في الفندق المعروف باسم لنكولن ، وقد ارسل هذه التسجيلات الى روزفيلت وتبين ان هناك علاقة غرامية بين زوجة روزفيلت وصديق شاب لها كان يعمل في احدى القواعد العسكرية المجاورة . وقد نقل هذا الشاب على الفور الى منطقة شهدت عمليات قتالية خلال الحرب العالمية الثانية . ولم يكن جون كنيدي استثناء من هذا الامر . فقد استدعى في ٢٢ آذار ١٩٦٢ هوفر لحضور اجتماع معه استمر اربع ساعات كان متوقعا من كنيدي ان يطلب من رئيس مكتب التحقيقات الفدرالي لديه ان يستقيل . وبالطبع فان هوفر لم يستقل ، وربما لم يطلب منه كنيدي تقديم استقالته . ويمكن ان يكون هوفر قد ذكر الرئيس ببعض ماضيه وانغماسه في الملذات . ولم يحط هوفر علما فقط بمغامرات كنيدي وعلاقاته العاطفية التي تعود الى ايام الحرب العالمية الثانية مع اينغا ارفاد Inga Arvad ، التي وضعت فيما بعد تحت رقابة مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI ، او بأحدث علاقاته مع النجمة السينمائية انجي ديكسون Angie Dixon والممثلة مارلين مونرو Marlyn Monroe ، ولكنه علم ايضا بأن رئيس الولايات المتحدة كان يطارح الغرام مع جوديت كامبل Judith Campell داخل البيت الابيض . ويذكر ان كامبل كانت عشيقة جيانكانا Giancana زعيم المافيا ، والتي لعبت دور الوسيط بين زعيم المافيا وبين الرئيس . وقد حملت في اكثر من عشرين مناسبة مغلفات مختومة من قبل الرئيس الى جيانكانا . وقد علم هوفر ايضا انه بمباركة الرئيس وموافقته قام تآلف بين وكالة المخابرات المركزية CIA والمافيا من اجل تصفية الرئيس الكوبي فيدل كاسترو Fidel Castro ، كما علم ان كنيدي فاز بهامشه القليل في الانتخابات مستفيدا من دعم المومسات والمافيا

ان لم يكن للرأسمالية اخلاق وآداب ، فان للمافيا اخلاقا وآدابا مهنية ولها ميثاق شرف

ايضا . فعندما طلبت عائلة كنيدي عل سبيل المثال مساعدة المافيا وزعيمها كارلوس مارسيلو Carloss Marcello ليفوز بأصوات الناخبين في لويزيانا ، كان قادة المافيا على درجة من الامانة ليبلغوا العائلة بأنه تم حجز أصوات هؤلاء لصالح جونسون Johnson . ويبدو انه من المعايير السياسية ان يحاول الرؤساء كسب رجالات الاعمال الى جانبهم في حملاتهم الانتخابية ، والمافيا تعتبر من ضمن نشاطات رجالات الاعمال اولئك . ويدور حديث الان بأن انتخابات شيكاغو قد زورتها المافيا لصالح كنيدي .

وكان هوفر على علاقات طيبة مع ايزنهاور ، ومع ذلك فقد اخضع للتحقيق شائعات حول تورط ايزنهاور مع خليلته كيه سومرزباي Kay Summersby . وكانت مراقبة هواتف صديقات الرؤساء وعشيقاتهم والتجسس عليها عملية تتم بصورة منتظمة بيد ان سكرتيرة كنيدي قالت ان كنيدي كان يعتقد ان هوفر قد وضع هواتف البيت الابيض تحت المراقبة . ومع ان ليندون جونسون Lyndon Johnson اعتاد ان يشير الى هوفر سراً «بالوغد الشاذ» الا ان علاقة طيبة كانت تجمعهما . وقد عرف جونسون السياسي المحنك ، من اين تؤكل الكتف وكيف يتعامل مع هوفر حسب المثل الامريكي : اذا لم تستطع ان تغلبهم ، انضم اليهم . وقد استبان مقدار اهمية ان يكسب هوفر صديقا الى جانبه كما تبين المخاطر التي يمثلها ان يكون هوفر عدواً له . وادرك جونسون ان هوفر قد علم بحملته الانتخابية للكونغرس عام ١٩٤٨ ، والتي فاز فيها جونسون بفارق ٨٧ صوتاً على منافسه . وعلم هوفر ان انتخاب جونسون كان عبارة عن مؤامرة وتواطؤ حيث تلقى جونسون الدعم من اثنين من اصدقاء هوفر من ولاية تكساس وهما كلينت مورتشيسون Clint Murchison وسيد ريتشاردسون Sid Richardson . وقد هدف هذان الى جعل جونسون الرجل الذي يستندان عليه في واشنطن . وعندما انبرى مكتب التحقيقات الفيدرالي للنظر في مزاعم تتعلق بتزوير الاصوات في الانتخابات تدخل هوفر وافضت التحقيقات الى عدم ثبوت شيء . وكان يتردد دوماً على صديقيه في ولاية تكساس ، واطلع هوفر على ما قيل من علاقات لجونسون مع النساء ومنها ما اقامها مع مادلين براون Madeleine Brown خارج نطاق الزوجية ودامت عشرين عاماً حسب مزاعم البعض . وادعى البعض الاخر ان ابن مادلين وهو ستيفن Stephen ، الذي يشبه جونسون الى حد كبير ، هو ابن جونسون فعلاً . كما علم هوفر ان جونسون قد اوقف مرة من قبل بوليس نيويورك خلال غارة مداهمة على بار يرتاده الشواذ جنسيا في مدينة نيويورك . واحاط هوفر علما بتعاملات جونسون التجارية التي يشوبها الفساد . فمن اجل كل تلك الاسباب ، اقام الاثنان هوفر وجونسون علاقات

وطيدة سواء خلال فترة زعامة جونسون للاغلبية في الكونغرس او خلال كونه رئيسا للولايات المتحدة الاميركية .

اذا كان الرؤساء يلجأون الى الجريمة المنظمة التماسا للمساعدة ، واذا كانت وكالة المخابرات المركزية CIA لا ترى غضاضة في التعاون مع الجريمة المنظمة ، فلم يرَ هوفر حرجا في ذلك ! فان مبادئ الرأسمالية بالتأكيد ليست ضد ذلك التعاون . وقد كشف النقاب الآن على أن هوفر «العبقري في الابتزاز والمتمرس في فنونه ، كان هو ضحيّة للابتزاز» . فقد كشفت مصادر المافيا عما يشير الى انها كانت على معرفة تامة بحياة هوفر الخاصة وشذوذه الجنسي ، وبذلك أصبح هو في يدهم رهينة !

ومن المفيد ان نشير في هذه العجالة الى :

* ان مؤسسات الامن القومي تلقى بظلالها حتى على رؤساء الجمهورية الامريكية .
* ان تفاهما قد وجد بين الحكومات وكبار رجال الاعمال والمافيا .
* ان كثيرين من مرشحي الرئاسة الاميركية خلال القرن العشرين لم يعلموا فقط بوجود المافيا ، بل توسلوا طالبين مساعدتها لوصولهم الى الرئاسة .
* انه في النظام الرأسمالي ، تعتبر المافيا منظمة وطنية تسعى مؤسسة الامن القومي الى الحصول على خدماتها .
* ان مؤسسة الامن القومي لم ترهب الرؤساء ، بل على العكس كان الرؤساء هم الذين يخشون سطوة المؤسسة .
* انه من خلال صانعي الصور والعلاقات العامة والدعاية الاعلامية يتم بيع «صور مرسومة» عن المرشحين والقادة وليس القادة الحقيقيين انفسهم .

ومن اجل التدليل على التحالف بين الحكومة وبين كبار رجالات الاعمال ، وللتدليل على ان النظام الاميركي اعتبر الجريمة المنظمة نشاطا ونمطا آخر من رجالات الاعمال ، فانه يمكن اعتبار قضية لويس سولون روزنستايل Lewis Solon Rosenstiel مثالا حيا ومعبرا . فقد كانت الصورة المغلفة عن روزنستايل هي صورة واحد من كبار رجال الاعمال المرموقين والناجحين ، بل انه كان في نظر البعض صاحب اياد بيضاء في اعمال البر والمشاريع الخيرية . فقد بذل مبلغ ١٠٠ مليون دولار لمساعدة الجامعات والمستشفيات . واصبحت شركة شنلي Schenley التي يملكها شركة تقطير ضخمة للخمور تحقق ٥٠ مليونا من الدولارات سنويا . وكشفت اللجنة التشريعية في نيويورك ان ثروته ، شأنها شأن ثروة جو كنيدي ، قد تم جمعها خلال فترة الحظر او التحريم بالتحالف مع المافيا . واماطت زوجته

اللثام فيما بعد عن ان زعيم المافيا ماير لانسكي Mayer Lansky كان يشير اليه باسم «القائد الاعلى» . وكان من بين شركاء روزنستايل مسؤولون حكوميون بارزون ، قضاة ورؤساء مافيا معروفون ، وقد اعتاد هؤلاء على الاجتماع واللقاءات بصورة دائمة حيث تتلاقى افكارهم وتتمازج مفاهيمهم . وتبرع روزنستايل بمبلغ مليون دولار لمؤسسة ادجار هوفر التي انشئت لحماية «تراث وحرية الولايات المتحدة الاميركية» . ذلك التراث الذي جعل تمرير الكونغرس لقانون مثل قانون فورانت Forant امرا ممكنا .

واجهت شركة شينلي مشاكل خطيرة بسبب فرض ضريبة جديدة بواقع ١٠,٥ دولارات للجالون الواحد من الخمور في وقت كانت فيه لدى الشركة مخزونات ضخمة من الانتاج بسبب اخطاء في تقدير اوضاع السوق وخطأ في الحسابات . وكان السبيل الاوحد لتحاشي كارثة مالية مؤكدة هو ايقاف الضريبة الجديدة في كواليس الكونغرس . ولهذا الغرض قام هوفر ، خلال زيارته لروزنستايل في بيته الريفي ، بمناقشة هذا الامر . وقد ذكرت زوجة روزنستايل في شهادة تحت القسم ، ان الزيارة تمت في خريف عام ١٩٥٧ وقد تباحث هوفر وروزنستايل بشأن لو نيكولز Lou Nichol's الذي كان رجل هوفر للتأثير على الكونغرس فضلاً عن كونه مساعده وكاتم اسراره لمدة ٢٣ سنة . وبعد الاجتماع ترك لو نيكولز عمله في مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI والتحق بالعمل لدى روزنستايل لحشد التأييد في الكونغرس لتغيير قانون الضرائب آنف الذكر .

وكان نيكولز يعرف كل صغيرة وكبيرة في الكونغرس ملماً ببواطن الامور ويعرف المعارضين والمؤيدين وكيفية اقناعهم ، ونجح في استصدار قانون من الكونغرس سمي قانون فورانت الذي استثنى كميات الخمور المخزنة لدى شركات المشروبات الكحولية من ضريبة أل ١٠,٥ دولار للغالون الواحد ، ويسري هذا الاستثناء لمدة اثني عشر عاما . وقد وفر هذا القانون على روزنستايل مبلغ ٥٠ مليون دولار كضرائب ، وقد ارتفعت قيمة اسهم شركة روزنستايل بمبلغ ٣٣ مليون دولار في يوم واحد . وطبقاً لما ذكرته زوجة روزنستايل ، فإن طائرة زوجها الخاصة كانت في رحلات مستمرة بين نيويورك وواشنطن محملة بالاموال النقدية وكانت الدفعات للمستفيدين توجه من قبل لو نيكولز . واضافت ان زعيم الاغلبية في الكونغرس عندئذ ليندون جونسون والذي اصبح فيما بعد رئيسا للولايات المتحدة ، تلقى نصف مليون دولار كما ادلت بشهادة مفادها ان دفعة ضخمة من النقد السائل قدمت لرئيس اللجنة التشريعية التابعة لمجلس النواب ايمانويل سيلر Emanuel Celler ونتيجة لذلك وكما ذكر زعيم المافيا بول كاستيلانو Paul Castellano فقد «غير القانون رأيه» .

وعندما القي القبض على زعيم المافيا بول كاستيلانو Paul Castellano على أيدي رجال مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI (بعد موت هوفر طبعا) أبدى وجهة نظره حيال القانون الامريكي والحكومة الامريكية واخلاقياتهما ومبادئهما قائلا «اذا كنت انا الحكومة، فسأضع من مثلى في السجن الف سنة ، ولكن ليس لأني مخطئ .. أترون ... فان هذا هو الامر الذي اعترض عليه . وهو أن القانون على صواب .. وهذا كل ما في الامر . اننا لسنا اطفالاً .. فالقانون يتم تشريعه ليكون مناسباً للبعض .. وغير مناسب للآخرين .. أضف الى ذلك فإن القانون يستطيع دائماً ان يغير رأيه» (كتاب رئيس الرؤساء ص٣٢٦ Boss Of Bosses) . ويبدو جليا ان آلاف المحامين الذين يشكلون جماعات ضغط على شكل لوبي lobbyists في واشنطن مدعومين بملايين الدولارات لينفقوها على صورة مساهمات سياسية (فضلا عن مساهمات نقدية كما هي الحال في قضية روزنستايل) كلها تبقى جاهزة في عاصمة الولايات المتحدة لتجعل القانون يغير رأيه لكي يصبح مريحاً لبعض الناس ومزعجاً للبعض الاخر . وعندما كان اندي كورين محقق مكتب FBI يناقش مع مستشار كاستيلانو Castellano استلامه دفعات من الاموال دون ان يحضر الى العمل مقابلها ، اظهر مستشار المافيا ضجره من النظام الذي يتظاهر كذباً بالفضائل والمبادئ ، وخاطب محقق ال FBI قائلا «اذا كانت تلك جريمة فلتبن مزيدا من السجون لانك ستودع فيها نصف سكان هذه الدولة التعيسة ولتبدأ بأصحاب الصناديق الاستثمارية ثم الى سماسرة الاسهم ، وبعد ذلك اذا توفر لديك متسع في الاصلاحيات والسجون تعال واعتقل شخصا بائسا مثلي لتقاضيه راتباً اسبوعياً يبلغ ٤٥٠ دولاراً» .

ورد عليه محقق ال FBI اندي كورينز Andy Kurins بقوله «ولكن يا جو أنت تتحدث عن سلم رواتب بينما أتحدث عن مؤامرة اجرامية» وهمس عضو المافيا ذو الشعر الابيض «مؤامرة !!» هذه هي الكلمة السحرية التي تتعاملون بها .. ولكن دعني اسألك شيئا : ما هو الشيء الذي لا يعتبر مؤامرة ؟ السياسة ؟ دعك من هذا ! وول ستريت ؟ ان كلينا يعلم انها مجرد ترخيص للسرقة . لا يا اندى .. انها كلها مؤامرات .. والفرق الوحيد هو انكم تحاربون بعض هذه المؤامرات بينما تتركون بعضها الاخر يفلت من ايديكم" (كتاب رئيس الرؤساء ص١٩١ ، ١٩٢) .

ظلت مؤسسة الامن القومي والحكومة الاميركية تدعيان على الدوام ان اجراءاتهما تنبع من اسباب ترتبط بالفضائل والاخلاقيات ... وتستهدف كل الممارسات تعزيز الحرية ورفع شأن الديمقراطية والعدالة . وربما يتجه تفكير البعض الى ان الافراط في ممارسات دولة

الامن القومي كان موجهاً في الغالب نحو دول اجنبية وضد مواطنين من دول اخرى . ولكن تبين فيما بعد ان هذه الممارسات قد صارت بشكل صارخ من ثقافة وحضارة الامن القومي ولم تعر كثيراً من الاهتمام للتفريق بين ما اذا كان خصمها اميركيا او منتمياً الى دولة اجنبية .

وعندما رأى قانون الامن القومي لعام ١٩٤٧ النور ، تمّ تصعيد حملة منـسقة من قبل اليمين المتطرف ، بلغت حداً ظن الكثيرون معه ان الاعتدال كان هو المستهدف في هذه الهجمة المسعورة وبلغت الحملة ذروتها مع المكارثية والمزاعم العاطفية غير القائمة على أي اساس حول «الحمر» في اشارة الى الشيوعيين- وشملت الحملة الدوائر الحكومية . وكما اعترف ويليام سوليفان William Sullivan فيما بعد ، فان مكتب FBI هو الذي وضع معزوفة الرعب السياسي للمكارثية التي قامت على اصطناع العنف في مقاومة العناصر التي تعتبرها الدولة هدامة ، وتشن حملات التشهير من غير تحرّ او تدقيق ، فقط مستندة على معلومات يغذيها مكتب FBI مع نفيه في الوقت نفسه اية علاقة بما يجري . ولكن التحقيقات لم تكن لتتم بدون مساعدة FBI ، اذ ان اول محققي المكارثية وهو دونالد سورين Donald Surine عمل لدى المكتب المذكور . وعندما جاء الوقت الذي اعترف فيه مكتب FBI بحقيقة ان معظم اعضاء الحزب الشيوعي كانوا عملاء ومخبرين مدفوعي الاجر لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي ، وبدون هؤلاء ، ربما لم يكن هناك حزب شيوعي ، أشعل المكتب حملة المكارثية على «الرعب الاحمر red-scare» !! وقد رشح هوفر أحد محاسيبه روي كون Roy Cohn ليتم تنصيبه المستشار الرئيس لمجلس اللجنة الفرعية المنبثقة عن الكونغرس والمعنية بالتحقيقات ، تلك اللجنة التي كان يتربع على ادارتها ، بدون منازع ، مكارثي Mc Carthy . واحضر كون معه الى اللجنة الفرعية ذاتها صديقه الشاذ جنسياً دايفيد شاين David Schine بوظيفة «رئيس المستشارين» . وقد اعترف ماير Myer ، والد شاين بعلاقاته مع المافيا والتي اشتملت على ترتيبات من اجل عمليات والعاب القمار في الفنادق التي يملكها . ومنذ مطلع الخمسينات ، اصبحت الماكارثية في القاموس تعني كل ما يتعلق بالابتزاز السياسي والارهاب الفكري . وكانت عمليات الابتزاز تتم استناداً الى دلائل فعليه او ادعاءات زائفة ومصطنعة ضد مواطنين عاديين وآخرين بارزين . وان قصة كورنيليوس غالاغير Cornelius Gallagher كفيلة بأن تثبت صحة هذا القول . فقد اصبح كورنيليوس غالاغير عضوا بارزا في الكونغرس ويرتبط بعلاقة صداقة مع عائلة كنيدي . وكان هوفر لا يكن كثيرا من الود للعائلة وادت تحقيقاته التي اجراها حول اقتحام سرية

وخصوصية الناس الى ايجاد اللجنة الفرعية حول الخصوصية . ومن اجل احراج عائلة كنيدي بصورة علنيـة ، والتي سمح أحد أفرادها وهو بوظيفة وزير العدل بإجراء التصنت على المكالمات الهاتفية وتسجيلها ، طلب هوفر من غالاغير بواسطة روي كون ان يحقق في عمليات مراقبة غير قانونية منسوبة الى مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI ودائرة ضريبة الدخل Internal Revenue Services (IRS) ، ولما تمنع غالاغير عن تنفيذ هذه المهمة بعد عدة محاولات معه ، رد عليه كون مهدداً بأنه سيندم على موقفه ، وان اولئك الذي ليسوا في قائمة اصدقاء هوفر سيكونون حتماً في قائمة اعدائه . وبالفعل فان الاحداث التي وقعت فيما بعد جعلت غالاغير نادماً فعلاً . فقد قام مكتب FBI بالتجسس على هاتفه وتعرض منزله لغارة شنتها قوة من المكتب المذكور عشية عيد الفصح عام ١٩٦٧ ، وقال مسؤولو البوليس المحلي ان ما حصل كان من اعمال رجال مكتب التحقيقات الفيدرالي . ثم نشرت مقالة في مجلة لايف LIFE زعم محررها ان غالاغير كان يعقد اجتماعات منتظمة مع رجل المافيا بايون جو زيكاريللي "Bayonne Joe" Zicarelli ، وان الاخير تلقى مساعدة نشطة من غالاغير ، والذي اعترف بانه كان له لقاءان «بريئان» مع زيكاريللي حالة كونه واحداً من رجال الاعمال البارزين في بلدته . ولم يتعد الامر هذا الحد . ثم استدعى روي كون الى مكتبة وكيل غالاغير المحامي وايزمان Weisman طالبا اليه الاستماع الى محادثة هاتفية سيقوم بها كون مع كارثا دي لوش Cartha De Loach العامل لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي . وقال دي لوش ان لدى المكتب دليلاً لا يرقى اليه الشك بان المقامر النينوجيرسي المفقود اوبريان O'Brian مات نتيجة لسكتة قلبية عندما كان في الفراش مع زوجة غالاغير وان جثته قد نقلت من المكان بواسطة عضو في عصابة يدعى كايو Kayo من عائلة المافيا التي ينتمي اليها زيكاريللي . وقال دي لوش ان القصة ستنشر بالكامل في مجلة LIFE في غضون اسبوع واقترح على غالاغير ان يستقيل من الكونغرس . وجاءت القصة في مجلة لايف العدد الصادر بتاريخ الثامن من آب ١٩٦٨ ، ولكنها لم تفلح في تدمير غالاغير سياسياً حيث اعيد انتخابه في تلك السنة نفسها .

وعندما كان روي كون يحتضر على فراش الموت عام ١٩٨٦ جراء اصابته بمرض الايدز وقع بياناً رسمياً قال فيه ان قصة موت اوبريان في احضان زوجة غالاغير هي قصة ملفقة على ايدي رجال مكتب التحقيقات الفيدرالي . كما قامت لجنة الاخلاقيات والمبادئ التابعة لمجلس النواب بالتحقيق في العلاقات المزعومة بين غالاغير والجريمة المنظمة وتوصلت الى عدم وجود مثل تلك العلاقات . على ان دائرة ضريبة الدخل IRS قامت في تاريخ

لاحق واجرت تحقيقاً مع عضو الكونغرس غالاغير عام ١٩٧٢ حول تهم بالتهرب من الضرائب وحكم عليه بالسجن لمدة سبعة عشر شهراً وعندما كان يقضي محكوميته قابعاً في السجن ثم استبعاد مقعده في الكونغرس بواسطة اجراء اعادة تشكيل المناطق الانتخابية . وهكذا فان القانون قد عمد الى «تغيير رأيه» مرة اخرى . ونقتطف مرة اخرى مما قاله بول كاستيلانو «هل رأيت . . هذا هو الجزء الذي اعترض عليه . . هذه الفكرة . . أن القانون صحيح وان هذه هي نهاية القصة . .كفى نحن لسنا اطفالاً . . فالقانون يتم تشريعه ليكون مناسباً للبعض وغير مناسب للاخرين . . أضف الى ذلك فإن القانون يستطيع دائماً ان يغيّر رأيه» . ونستذكر مرة اخرى ما قاله جو غالو «ما هو الامر الذي لا يشكل مؤامرة في نظركم؟ هل هو السياسة ؟ كفى . .هل هو وول ستريت ؟ اننا نعلم انا وانت انه ليس الارخصة بالتصريح بالسرقة» .

نعم ان القانون هو ملاءمة وفائدة لبعض الناس -انهم طبقة الواحد بالمائة الذي يسيطرون على نصف ثروات البلاد الاجمالية ، وهو ازعاج ومضرة على البعض الاخر ، أي ٨٠ ٪ من السكان الذين يمتلكون فقط ٨ ٪ واقل من الثروة القومية .

*الصخرة والغرزة** *Rock And Stitch*

بقلم : دون فان ايتين *Don Van Etten*

التقى دون فان ايتين Don Van Etten ومؤلف هذا الكتاب صدفة في رحلة جوية إلى اسطنبول يوم السادس من كانون الثاني-يناير عام ١٩٩٢ . وقد قال الكاتب انه كانت لدى الولايات المتحدة كافة مصادر المعلومات لتكون على اطلاع تام على عملية غزو العراق للكويت قبل أن تحدث وليس بعد حدوثها ، ولكنها لم تفعل . وعلى العكس فإن أميركا قد ضللت عمداً كافة الأطراف المعنية لتعمل على تصعيد النزاع .

وردّ دون فان ايتين قائلاً ان ذلك ممكن تماماً إذا رأت الولايات المتحدة بأن ذلك يخدم مصالحها ، وانه كتب بحثاً عن كيف أزّمت الولايات المتحدة علاقتها مع اليابان لتبدأ ضربتها العسكرية الأولى مما يسبب ايجاد مسوغ لها لدخول الحرب العالمية الثانية .

«من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر»

يوحنا ٧ :٨

«غرزة واحدة في وقتها توفر تسعاً»

* بعد الحصول على موافقة المؤلف : دون فان ايتين .

الفصل التاسع

بيرل هاربر Pearl Harbor الوجه الآخر للحكاية

«كنا نجلس كالبط العائم على وجه الماء» . . هذا ما قاله أحد الناجين من معركة بيرل هاربر واصفا الشعور العام للجنود البحارة على متون السفن المربوطة بإحكام على مقربة من Ford Island عام ١٩٤١ . ولم يسمح لهؤلاء البحارة وسفنهم بالبحث عن ملجأ على الساحل الغربي أو حتى الاختباء في المحيط المترامي الأطراف . لقد فرض عليهم البقاء في بيرل هاربر حيث يشكلون أهدافا للعدو يسيل لها اللعاب . لقد أدوا هذا الغرض وقدموا خدمة لبلادهم . فالسفن والرجال الذين ضحوا بحياتهم في بيرل هاربر لإنقاذ العالم من هيمنة مجموعة دول المحور AXIS التي كانت تضم المانيا وإيطاليا واليابان شكلوا مجموعة قليلة تؤدي واجبها وتضحي من اجل بقاء وصمود المجموعة الكبيرة .

أما الحقائق التي لم يعرفها هؤلاء فهو انهم سيقوا إلى هذا المكان ووضعوا في المصيدة دون أ ن يتطوعوا لاداء هذا الواجب الذي كلّفهم حياتهم من اجل الحفاظ على المجتمع الذي يقومون على خدمته والذي حرمهم حقوقهم الشرعية . لقد كان رجال الحربية في جزر هاواي أبرياء من أية جريمة تتعلق بعدم الاستعداد للحرب لانهم كانوا يجهلون كافة الظروف التي سبقت الهجوم . أما الرئيس الاميريكي فرانكلين روزفيلت فلم يكن جاهلا بهذه الظروف وبالتالي فلم يكن بريئا من تبعاتها .

ومع ذلك فالرئيس روزفيلت لم يرتكب أية فعلة يجرمها القانون . أما «خطيئته» ، التي تمثلت في التضحية عن عمد وسبق إصرار ، بعدد كبير من الرجال ، فكانت تماثل ما نقوم به جميعنا من أفعال ، أحيانا ، ولكنه كان على نطاق أوسع . لقد تحمل عبء هذا القرار الهائل وتبعاته لصالحنا ، لقد كان ببساطة أهون الشرين . وقد كانت رغبته في قبول وتحمل الضرر اللازم مستندة إلى حافز خيّر وأدى ذلك إلى نتيجة صحيحة على نحو لا مفر منه .

وهكذا فقد كانت بيرل هاربر «الغرزة التي جاءت في وقتها ووفرت تسعا» . وبدون هذه الغرزة الصاعقة المذهلة ما كان لنسيج العالم الحر أن يصمد أمام الاندفاع الشرس لقوى المحور .

وهكذا فان رؤية روزفيلت الواضحة ومفهومه للمشكلة وتصديه لمواجهتها حافظ على أرواح الملايين وعلى طريقة حياتهم ومنهجها ، ولكن ذلك لم يكن مجانيا ودون ثمن . أن الإيحاء بأن روزفيلت كان على علم بأن معركة بيرل هاربر كانت حتمية الوقوع ، لا يشكل أمرا جديدا . وقد تعرض الرئيس روزفيلت للهجوم من قبل العديد من المؤلفين لانه سمح بوقوع هذا الحدث المروع . ولكن مؤلفي الكتب وخصوصاً الجامعية منها أجمعوا على أن بيرل هاربر كانت مفاجأة تامة ، فيما وجه بعض المؤلفين ولجان التحقيق الانتقاد لعدم الاستعداد العسكري الكافي ، وكادوا يوجّهون التهم . ولقد اتهم القادة العسكريون المتواجدون في بيرل هاربر بالتقاعس والغباء وبالأخص منهم الادميرال هازباند كيميل Admiral Husband E., Kimmel والجنرال والتر شورت General Walter C. Short ، وكان هؤلاء بريئين تماما مثل أولئك الرجال الذين كانوا على متن الباخرة الأميركية اريزونا ، وكانوا أنفسهم ضحايا تماماً كما كانوا ابرياء من التهم الموجهة اليهم .

ولم يكن الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت يعلم بان الهجوم في بيرل هاربر كان وشيكا فحسب ، ولكنه تعمد أن يصعد الموقف ويزيده تأزما ، إذ انه بدون مناورات روزفيلت الميكيافيلية ، ما كان هجوم السابع من كانون الأول ديسمبر ١٩٤١ الذي شنه اليابانيون على بيرل هاربر ليقع . فلماذا فعل روزفيلت ذلك ؟ لانه رأى الصورة الاشمل والأعظم لمجريات الحرب وكأنها غير منظورة لدى معارضي اشتراك الولايات المتحدة في الحرب ، أي انه رأى ما لم يروا ، وظن انه ما لم يخض غمار هذه الحرب العالمية الثانية في أسرع وقت ممكن منضما إلى الحلفاء ، فان كل شيء قد يذهب هباء . هذه هي المقدمة المنطقية الرئيسة لمقولة أن عملية بيرل هاربر كانت مخططة سلفا . فان المعلومات المقدمة في هذا المقال لم تكن اختراعا جديدا بل أن الواقع يشير إلى أن الدليل كان معروفا تماما ، وربما كان شديد الوضوح والجلاء . وربما تكون العبارة الدارجة الأميركية أو القول المأثور None so blind as those who will not see وتفسيره أن لا أحد اشد عمى من أولئك الذين لا يريدون أن يبصروا ، خير تفسير لقصر وجهة نظر الأميركيين حيال بيرل هاربر . أما لو نظرنا إلى الأمر من منظور مختلف ، فان النتائج سيكون صعبا التخلص منها .

المقدمة الأولى : كان على الولايات المتحدة أن تدخل الحرب كشريك ملتزم فعلي مشارك فيها بكل ما تعنيه الكلمة ، وبخلاف ذلك فان الفوز في الحرب العالمية الثانية سيكون من نصيب دول المحور .

أن إعادة توحيد المانيا عام ١٩٩٠ ، والهيمنة الاقتصادية العالمية للاقتصاد الياباني وانفراط

عقد الاتحاد السوفيتي وتراجع النفوذ الأميركي ، كلها عوامل تضيف ساحريّة تجاه هذه المقولة . فعندما جاء العام ١٩٤١ كانت الهيمنة الألمانية بزعامة هتلر تسيطر على أوروبا بالكامل . وكان إخفاقه في احتلال مدينتي موسكو ولينينغراد السوفيتيتين ، وعجز الألمان عن تنفيذ عملية أسد البحر لغزو إنجلترا سببا في إلقاء الظلال المعتمة على الصورة اللامعة للعظمة الألمانية . وقد توقع الكثيرون أن يحل التدمير لا محالة بالقوة الشيوعية في روسيا على الرغم من قانون الإعارة والتأجير الذي أصدرته الولايات المتحدة عام ١٩٤١ وقدمت بموجبه ضروب المساعدات المادية إلى الدول الحليفة في حربها ضد دول المحور .

أن سيطرة اليابان على مواطن الثروة في منشوريا ، والمساحات الضخمة من الصين التي باتت تحت نفوذ الجنود اليابانيين مضافاً اليها التوسع في جنوب شرق آسيا وما استتبعه من سهولة الوصول إلى نفط شركة الهند الشرقية الهولندية كانت عوامل رئيسة في جعل وضع اليابان الآسيوي عام ١٩٤١ في أعلى درجاته .

ولم ينقذ بريطانيا إلا الشعب الشجاع والقنال الإنجليزي . ولكن بالنسبة لروسيا فقد كان اتساعها الشاسع وأراضيها مترامية الأطراف عاملا معيقا فقط ، على ما يبدو ، لتحقيق الغلبة للألمان في نهاية الأمر . وما كان للحرب أن تنتهي عام ١٩٤٢ لولا تدخل الولايات المتحدة وكان يمكن أن تحكم دول المحور المهيمنة والرئيسة عالماً يعزل امريكا عن الأسواق والثروات ، وربما لم يستطع الأميركيون البقاء صامدين أو متمتعين بحريتهم ، حتى بدون صواريخ (في ٢) V-2 الألمانية والقنبلة الذرية التي لم يكن مناص من استخدامها .

وابلغ جورج غالوب George Gallup هذا المؤلف يوم الرابع من حزيران عام ١٩٨٠ أن الاستطلاعات التي يجريها المعهد التابع له أظهرت تأييدا شعبيا لدخول الأميركيين الحرب الكونية الثانية . على أن الدعم الشعبي لم يكن كافيا ، إذ أن المعارضة السياسية لدخول الحرب قد جعلت من الصعوبة تمرير مسودة القرار وقانون الإعارة والتأجير في الكونغرس الذي كان متمنعا .

المقدمة الثانية : أن المعارضة السياسية لدخول أميركا معترك الحرب العالمية الثانية كان ممكنا التغلب عليها بواسطة هجوم عنيف وحشي ضد الولايات المتحدة لا يكون ناجما عن استفزاز أميركي . وقد سبق للرئيس روزفيلت أن أعلن خلال حملته الرئاسية يوم الثلاثين من أكتوبر تشرين الأول عام ١٩٤٠ «أن أولادنا لن يذهبوا ولن يزج بهم في أية حروب أجنبية ، وبالطبع إذا هوجمنا فإننا سنقاتل فإذا قام أحدهم بمهاجمتنا ، فعندئذ لن تكون تلك الحرب أجنبية . . أليس كذلك؟»

لقد تم إظهار المعارضة على اشتراك المانيا في الحرب من خلال لجنة ناي الشهيرة Nye Senate Committee التابعة لمجلس الشيوخ والتي تولت التحقيق في مكاسب أغنياء الحرب العالمية الأولى . وقد شرح تشارلز ليندبرغ Charles Lindbergh ، بأسلوب مترابط باتساق وانتظام ، الموقف المعادي للحرب في أوساط المؤسسة الأميركية الأولى ، ذلك أن معارضة الكونغرس جعلت من الصعب تمرير قانوني الإعارة والتأجير ، والخدمة الإلزامية .

وهكذا فلم يكن أمام إدارة الرئيس فرانكلين روزفيلت سوى هجوم على الأميركيين يعطيه موقفا أخلاقيا هو الدفاع عن النفس يستطيع أن يسكت المنتقدين لدخول الحرب ويوحد البلاد تجاه هذا الموضوع .

المقدمة الثالثة : يجب أن تكون اليابان هي الطرف الذي يبادر بهجوم على الولايات المتحدة . فقد رفض هتلر Hitler التحدي الأميركي في المحيط الأطلسي . فلم تفلح الاستفزازات الأميركية ومنها الأعمال العسكرية الفعلية مثل : توجه سفن الحراسة البحرية في قوافل نحو آيسلندة Iceland والاحتلال العسكري لها والسفن التجارية المسلحة والهجمات على الغواصات الألمانية كل هذه العمليات ، لم تفلح في توليد رد فعل ألماني على أميركا . وهكذا رفضت ألمانيا الاستفزازات ولم تعلن الحرب على الولايات المتحدة ، فكان على الولايات المتحدة ان تستفز اليابان لدخول الحرب .

وأعلن روزفلت عن إجراءات تتمثل في عقوبات اقتصادية ضد اليابان كخطوة أولى . وقد اعتبرت هذه العقوبات رداً على عدوان جيش اليابان على الصين ، ولم تعتبر استفزازات ، ولكنها في حقيقة الأمر كانت كذلك . وتبع ذلك مقاطعة وحظر على الحديد ، ثم النفط ثم تم تجميد الأرصدة و الموجودات اليابانية في الولايات المتحدة . . وهذه الممارسات أوجدت رد فعل فورياً واضحاً ومنطقياً فأصبح ضرورياً أن تحصل اليابان على النفط من مكان آخر ، وهو شركة شرق الانديز الهولندية الأمر الذي يعني اعلان الحرب .

وكان قرار اليابان بتعزيز احتياطاتها النفطية التي تكفي لمدة ستة اشهر بزيادتها زيادة كبيرة قد وضع موضع التطبيق بعد جهود مضنية ومباحثات شاقة مع الأميركيين منيت بالفشل الذريع . ولم يستطع اليابانيون أن يتبينوا حقيقة نوايا الرئيس روزفيلت التي أضمرت عدم إفساح المجال لنجاح المفاوضات .

وكان السفير الياباني لدى الولايات المتحدة الادميرال كيشيسابورو نومورا Kichisaburo Nomura قد تلقى تعليمات من حكومته في السابع عشر من نوفمبر تشرين الثاني عام ١٩٤١ بالتفاوض مع وزير الخارجية الأميركي كورديل هول Cordell Hull في مسعى يرمي

إلى حل المعضلات القائمة بين البلدين وعودة أميركا إلى شحن النفط إلى اليابان . وبدا أن الإنذار الذي وجهه هول يوم السادس والعشرين من نوفمبر تشرين الثاني عام ١٩٤١ قد صيغ بطريقة لا تدع أمام اليابانيين أية فرصة لخيار مشرف ويحفظ ماء الوجه سوى الاعتداء .

وكتب ويليام راندولف William Randolph في ٣ ديسمبر ١٩٤١ «أن اليابان لا تهدد أميركا ، بل أن الولايات المتحدة هي التي تهدد اليابان» . لقد كان محقا ولكن ليس بالنسبة لمعظم الأميركيين سواء في ذلك الوقت أو في وقتنا الحالي . ومازالت وجهة النظر السائدة منذ ذلك الوقت حتى الآن أن نومورا كان فقط قنبلة دخانية وستارا دخانيا لحجب نشاطات اليابان واستعداداتها لضرب ميناء بيرل هاربر . وكان يمكن للمحادثات أن توفر للولايات المتحدة إحساسا بالأمن -وقد فعلت- وكان نومورا واليابان التي يمثلها صادقين راغبين في حل أزمة الإمداد النفطي بدون مواجهة عسكرية . أنها حاجة روزفيلت للحرب وتعطشه لخوضها التي جعلت من هذه المفاوضات لعبة خداع ومراوغة . فقد كانت أميركا وليس اليابان التي تفاوضت «بسوء نية» وكانت النتيجة التي أرادها فرانكلين روزفيلت فوقع الهجوم الياباني . وكتب هنري ستيمسون Henry L. Stimson وزير الحرب الأميركي يوم ١٩٤١/١١/٢٥ « أن المسألة تتلخص في كيفية مناورتنا لهم (اليابان) لكي نجرهم إلى موقع إطلاق الرصاصة الأولى» . ويبدو انه لم يكن على علم بأن الباب الخلفي لدخول الحرب العالمية الثانية كان على وشك ان يفتح . فبعد أربعة أيام من هذه الأفكار ، وبعد ثلاثة أيام من إنذار هول ذي العشر نقاط ، اتخذ اليابانيون قرارهم لتنفيذ الهجوم الذي طال التخطيط له وطال توقعه على بيرل هاربر .

لقد برهنّا على توفر الحافز على إجراءات روزفيلت ، فقد أدرك أن الحلفاء سيخسرون الحرب دون مشاركة أميركية ، وكانت المعارضة السياسية بحاجة إلى هجوم يسكت المعارضين ويوحد الأمة ويخلق رغبة في الفوز والانتصار ، واستهدفت اليابان كونها محدودة الموارد ومتشعبة الالتزامات العسكرية .

وكان موقف أميركا عام ١٩٤١ واضحا . وبنفس المقدار كان وضوح الموقف الياباني . أما اليابان بزعامة الإمبراطور هيروهيتو Hirohito فكان بإمكانها إما أن تخطو إلى الأمام في شرف واباء وإما أن تتراجع فيلحقها الخزي والعار . وقد اختاروا أن يتقدموا إلى الأمام يوم ١٩٤١/١١/٢٩ شرقا نحو هاواي .

كان لدى اليابان سببان منطقيان لمهاجمة الأسطول الأميركي الرابض في المحيط الهادي :
السبب الأول : أن الأميركيين أعطوا اليابانيين الحافز والمبرر للهجوم من خلال رفض رفع

الحظر النفطي ، والسبب الثاني : أن اليابان قد منحت هدفا شديد الوضوح إلى درجة ينتفي الخطأ في إصابته . فالشيء الوحيد الذي يقف بينهم وبين التغلب على آسيا والسيطرة على شرقي الانديز الهولندية هو الأسطول الأميركي المثبت بإحكام في ميناء بيرل هاربر في المحيط الهادئ . لقد وصف البعض هذا الأسطول بسهم موجه نحو صدور اليابانيين ، لكنه كان عبارة عن طعم في مصيدة .

لقد أعطيت البحرية اليابانية الفرصة لكي تجعل من الضربة المباغتة نجاحا مذهلا ، وذلك من خلال سلسلة من القرارات الأميركية التي جعلت من الفشل أمرا مستحيلا . وجعلت هذه العوامل والقوى المساعدة في أميركا واليابان الهجوم على بيرل هاربر من الأمور الفعلية الحقيقية ، وكان السؤال الوحيد هو : هل كان روزفلت يعلم ؟ وتأتي الإجابة بنعم ، لأنه علم بموعد الهجوم أيضا .

وما كان لمعركة بيرل هاربر أن تمثل مفاجأة لأي شخص لديه معرفة أسرار التحركات الدبلوماسية والعسكرية التي تشبه لعبة الشطرنج ، والتي سبقت بيرل هاربر . كان روزفيلت يعلم أن هجوما سيقع ، لأنه كان يريد هذا الهجوم حتى يتسلح بذريعة الدفاع عن النفس وما توفره من ميزة أخلاقية ذات أسس راسخة . وكان روزفيلت يعلم أنه لم يعد لليابان من خيار سوى الهجوم ما دامت المفاوضات من اجل استئناف شحنات النفط إلى اليابان لم تفض إلى نتيجة . وبذلك يكون قد دفع اليابان إلى اكثر مما يسمح به كبرياؤهم الوطني وعزتهم . أضف إلى ذلك أن روزفيلت كان معنيا بمعرفة الهدف وذلك ببساطة لأنه لم يكن هناك أي مكان آخر منطقي لشن الهجوم عليه . ويقول الميجور جنرال جورج سترونغ Major General George V. Strong: «في أي مكان تواجد فيه الأسطول كانت خطورة التعرض للهجوم تتزايد ، وكان بيرل هاربر هو الهدف الوحيد الممكن لان الأسطول كان متواجدا فيه» .

ومن العوامل الأخرى التي توحي باختيار بيرل هاربر هدفا للهجوم هو استعدادات البحرية الأميركية منذ العام ١٩٢٤ لخوض حرب مع اليابان . وكانت عملية البرتقالة Operation Orange هي خطة البحرية للمواجهة والتعامل مع هجوم ياباني على بيرل هاربر . وفي العام ١٩٣٢ استخدم الادميرال هاري يارنيل Admiral Harry E. Yarnell وأثناء تأديته دور اليابان في تدريبات عملية البرتقالة طائرات أقلعت من حاملتي الطائرات ليكسنغتون وساراتوغا لتقوم بنجاح بقصف ميناء بيرل هاربر بالقنابل . علماً بأن المراقبين اليابانيين كانوا متواجدين خلال العرض عندما واجه الأسطول ما سمي المشكلة ١٩ للأسطول Fleet Problem XIX عام ١٩٣٨ . وقد فعل الادميرال كنغ King نفس الشيء في تمرين البرتقالة

المماثل . ولم يكن ثمة عدو آخر متوقع ، ولا هدف آخر . ومنذ العام ١٩٣١ بات يطلب من خريجي الأكاديمية البحرية اليابانية أن يكتبوا عن «كيفية تنفيذ هجوم على بيرل هاربر» . وهناك عاملان آخران جديران بالذكر . فقد اعفي الادميرال جيمس ريتشاردسون James O. Richardson من منصبه في الأول من فبراير-شباط ١٩٤١ ، كقائد للأسطول الأميركي في المحيط الهادئ بعد ثلاثة عشر شهرا من استلام مهام منصبة هذا ، وذلك لإصراره على ضرورة تحريك قطع الأسطول من بيرل هاربر إلى ساحل المحيط الهادئ من اجل ضمان مزيد من الأمن ، وقد حل محله الادميرال كيميل Kimmel الذي تقبل مخاطرة إبقاء الاسطول في بيرل هاربر .

ثانيا : كانت هناك قاعدة أميركية واحدة موضوعا للجاسوسية . فقد اعترضت الاستخبارات الأميركية شبكة خريطة يابانية لبيرل هاربر تظهر المواقع المحددة بدقة لكافة السفن الراسية في الميناء . ولما كان فرانكلين روزفيلت يعلم أن الهجوم قد يقع ، ويعلم الهدف الوحيد المحتمل لهذا الهجوم ، فقد بقي عليه أن يجيب على سؤال آخر فقط هو متى يحتمل وقوع الهجوم . أن تصاعد التوتر في المنطقة والناجم عن عوامل عديدة منها الإنذار ذو النقاط العشر الذي وجهه هول إلى نومورا والتغييرات في الحكومة اليابانية واختفاء أسطول حاملات الطائرات الياباني يوم ١٩٤١/١٢/٢ ، مع سكوت أجهزة اللاسلكي والراديو ، والتلميح الذي أشار إلى احتمال وقوع الهجوم في عطلة نهاية الأسبوع أو إحدى العطلات الأخرى . وإن معرفة التاريخ العسكري الياباني وكل هذه العوامل أظهرت دلائل واضحة على أن اليابانيين قد يقومون بهجومهم بصورة مباغتة ومن ثم يعلنون الحرب متزامنا ذلك مع الهجوم .

وكانت المخابرات الأميركية قد حلّت رموز الشيفرة اليابانية وبذلك كان روزفيلت على علم برد اليابان على إنذار هول . وعلم أيضا أن الحكومة اليابانية طلبت من سفارتها في واشنطن تدمير كل ما لديها من وسائل وأدوات الكتابة السرية ــ الشيفرة ــ وان تسلم إلى وزير الخارجية الأميركي في موعد لا يتعدى العاشرة صباحا بتوقيت واشنطن من يوم ١٩٤١/١٢/٧ رسالة خاصة . وقال فرانكلين روزفيلت يوم ١٩٤١/١٢/٦ «أن هذا يعني الحرب» ولكنه لم يفعل شيئاً ازاء ذلك .

أما الخلاصة التي لا مندوحة منها هي انه كان يتعين على فرانكلين روزفيلت أن يعلم بأن الهجوم على بيرل هاربر سيقع ، وستثبت الدلائل الظرفية الفعلية حقيقة ذلك . ونعيد ترتيب وتصنيف مراحل السيناريو على النحو التالي : تجد أميركا أن من الضروري أن تدخل معترك الحرب العالمية الثانية ، ومن اجل أن تتمكن من ذلك وتلتف على المعارضة السياسية

لدخول أميركا الحرب ولتكسب إعادة توحيد البلاد ، اصبح لازما أن تتعرض الولايات المتحدة إلى هجوم . واليابان هي البلد الوحيد الذي يمكن أن يكون المهاجم ، وهو قادر على ذلك . وقد تم توفير الحافز والدافع لليابان لتنهض بهذه المهمة ، ذلك الدافع قد تمثل في توفير الهدف والفرصة لشن الهجوم وقد احسن اليابانيون إهتبال الفرصة ولم يتوانوا .

قام فرانكلين روزفيلت بالأعداد وتهيئة الظروف التي تجعل شن الهجوم مناسبا وقد اعد الترتيبات على نحو واضح لإيجاد هدف يتم تثبيته في ميناء بيرل هاربر ، ولذلك فلا يعقل أن يكون غافلا عن الموعد الذي سينطلق فيه الهجوم الياباني .

هل كان كل ذلك قد تم في سلسلة من المصادفات المذهلة بل التي لا يقدر العقل على تصديقها وكيف حصلت كلها بترتيب محكم لتتم بشكل رائع . . بل بشكل كارثي ؟ فهل كان كل من سلاح البحرية والجيش وكبار مسؤولي الدولة والرئيس روزفيلت ووزير الخارجية هول Hull ووزير الحرب هنري ستيمسون Henry L. Stimson ورئيس الأركان العامة للجيش الجنرال جورج مارشال George C. Marshall ورئيس العمليات الحربية البحرية الادميرال هارولد ستارك Harold R. Stark وقادة الوحدات في هاواي ومنهم الادميرال كيميل Kimmel والجنرال شورت Short ، هل كان كل هؤلاء حمقى وغير أكفاء لا يستطيعون تقدير المواقف ، وهل كان كل هؤلاء جهلة لا يعلمون ما يدور حولهم؟ أن نظرة سريعة تجعل مثل هذا الاستنتاج مستحيلا من الناحية الفعلية ، ذلك لان هؤلاء الرجال لامعون أذكياء ولا يمكن للمرء أن يتقبل مقولة أن كلا من كيميل وشورت قد تم تضليلهم بشكل ظاهري ، كما أن آخرين مثل هول ، ستيمسون وستارك لم يكونوا على ساحة مسرح العمليات ليروا الصورة كاملة . ولكن أحدا لا يستطيع أن يشك في أن رئيس الأركان العامة الجنرال جورج مارشال والرئيس الأميركي فرانكلين روزفيلت كانا على قدر عال من الذكاء والألمعية ، إذ كان لكل منهما باع طويل في الشؤون التاريخية والعسكرية ، وهما أذكى من أن يقعا ضحية زلة من هذا القبيل أو سقطة قاتلة على هذا النحو .

وربما كانت الأحداث ، كما اصدر التاريخ حكمه بشأنها . . سلسلة لا تصدق من الوقائع . ولكن الحاجة الملحة والضرورة الطارئة التي كان يشعر بها الأميركيون لاجرائها والحافز الذي احسن اختياره إلى درجة البراعة من اجل تحفيز القانون الأخلاقي للمحاربين اليابانيين -البوشيدو Bushida- في الاستماتة في القتال في سبيل الإمبراطور وفي أوقات الحرب ، كل تلك الأحداث قد أجيد تنسيقها ،تأليفها وإخراجها اوركستراليا لتبدو خطة ذات تأثير عميق . أن التناغم بين جزيئات هذه الأحداث يكاد يوحي بأن كل شيء قد جاء

بمحض الصدفة .

أن الأحداث التي أدت إلى ذلك «اليوم المشؤوم» تجعل المقدمات والنتائج التي توصلنا إليها واقعية إلى درجة يستحيل معها نفيها أو تفنيدها .

أن معجزة اليابان المذهلة في التجديد وجعل اليابان دولة عصرية حديثة من دولة بدأت خطواتها الأولى منتصف القرن التاسع عشر ، وها هي تقحم في حرب ضروس لا مفر لها منها . ومن سخريات القدر أن تكون الولايات المتحدة هي التي بدأت بأحداث هذا التغيير . وقد استمدت اليابان من انتصارَيها على الصين عام ١٨٩٥ وعلى روسيا في العام ١٩٠٥ مقومات بناء قوتها العسكرية وعلى الأخص البحرية منها والتي أذاقت اليابان طعم التوسع الإقليمي .

وقد أمدت الحرب العالمية الأولى اليابانيين بما يعزز موقعهم على ساحة القوى الدولية الرئيسية ، كما أن استيلاء اليابان على ممتلكات المانية سابقة في المحيط الهادئ فضلا عن غارات مؤقتة وتدخلات وقتية في الحرب الأهلية التي مزقت روسيا ، قد أثار شهية اليابان وأسال لعابها معززا لديها الميول التوسعية على حساب الغير .

وقد أدى التصنيع بما ينطوي عليه من حاجة ماسة وواضحة للمواد الخام والأسواق إلى إقحام اليابان حلبة التنافس الاقتصادي مع العملاقين التقليديين وهما : بريطانيا والولايات المتحدة . وأدى حادث منشوريا عام ١٩٣١ إلى إخضاع هذا الإقليم لسيطرة الجيش الياباني وما تبعه من إنشاء دولة «منشوكو المستقلة» "independent" Manchukuo تحت حكم آخر أباطرة الصين هنري بويي Henry Pu-yi . وعندما شجبت عصبة الأمم إجراءات اليابان انسحبت الأخيرة من الإقليم عام ١٩٣٢ . ولم تكن سيطرة الجيش على منشوريا فحسب بل امتدت سيطرته على الحكومة اليابانية ذاتها أيضا .

وغزت اليابان الصين عام ١٩٣٧ توسعة لدائرة الصدام لتصل إلى دائرة الحرب الكونية الثانية . لقد كانت حرب الزمان والمكان حيث نقلت الحكومة الصينية عاصمتها في ما وراء نهر يانغتزي Yangtze River ، إلى تشونكينغ Chunking .

وقبيل هذه الأحداث كانت البحرية الأميركية قد بدأت استعداداتها للحرب المتوقعة مع اليابان وكانت عبارة «البرتقالة» هي الشيفرة السرية التي أطلقت على المعتدين المحتملين وأظهرت التمارين التي توقعت غارات جوية على بيل هاربر انه يمكن الإقدام عليها .

في السابع من فبراير شباط عام ١٩٣٢ تولى الادميرال هاري يارنل قيادة أول « العاب الحرب» "War Game" واستهدفت إقامة الدليل والإثبات على عملية مهاجمة بيرل هاربر .

وتنفيذا لهذه اللعبة أقلعت ١٥٢ طائرة وهاجمت بنجاح تام ميناء بيرل هاربر تحت جنح الظلام وقبل ثلاثين دقيقة من بزوغ فجر اليوم المذكور ، قبل أن تعود سالمة إلى مرابضها على متن حاملات الطائرات . وكان المراقبون العسكريون اليابانيون موجودين يرقبون هذه التدريبات .

وكان النجاح حليف الادميرال كينج في تحريك القوة الضاربة في أسطوله لتكون في مكان يسمح بالهجوم عليها في بيرل هاربر عام ١٩٣٨ ، ولم يكن هناك من أهداف أخرى عدا بيرل هاربر والأسطول المتواجد في المحيط الهادئ ، وانطلقت الرصاصة الأولى مؤذنة ببدء الحرب العالمية الثانية عندما غزت المانيا بولندا في الأول من سبتمبر-أيلول عام ١٩٣٩ وكان الانتباه العالمي متركزا وموجها نحو أوروبا لا نحو آسيا واقتنعت اليابان بقبول المشاركة في الحرب إلى جانب كل من المانيا وإيطاليا بعد الانتصارات الكاسحة التي حققتها القوات الألمانية في أوروبا الغربية .

وتم توقيع الاتفاقية بين الأطراف الثلاثة في السابع والعشرين من سبتمبر-أيلول ١٩٤٠ وكان من ثمار اتفاق دول المحور هذا أن تم حل المشكلة الروسية بمساعدة المانيا ووقعت اليابان معاهدة حياد مع الاتحاد السوفيتي ، وكان اليابانيون سيحصلون على مستعمرات أوروبية في المحيط الهادئ ، أما الحرب في الصين فكانت هناك إمكانية وضع حد لها ، وفوق هذا كله كان محتملا أن تتبع الولايات المتحدة سياسة عدم التدخل او العزلة .

وبدلا من ذلك فقد دفعت الولايات المتحدة إلى دائرة الأحداث ، فقد أضيف حديد الخردة إلى قائمة الحظر على اليابان بالاضافة الى وقود الطائرات والذي لم يعد يشحن إلى اليابان اعتبارا من يوليو تموز ١٩٤٠ . أما المقاطعة النفطية بشكل كلي فلم توضع موضع التنفيذ ، إلى جانب تجميد الموجودات اليابانية لدى الولايات المتحدة حتى السنة التالية في تموز ١٩٤١ . أما الحظر النفطي فقد كان ردا أميركيا على تحرك الجيش الياباني في منطقة الهند الصينية . وقد تمخضت هذه القرارات التي اتخذتها إدارة الرئيس روزفيلت عن طرح الاعتدال خارج دائرة تفكير القيادة اليابانية ودفع هذه الحكومة اليابانية برئاسة الأمير كونوي Prince Konoe إلى التفكير مليا بشن حرب ضد الأميركيين .

هل كانت المقاطعة الكلية للنفط الأميركي وحظر تصديره إلى اليابان ، بصورة خاصة ، تمثل رد فعل أميركياً على قيام اليابان بالتوسع في منطقة الهند الصينية الفرنسية ، أم أنها كانت تحديا محسوبا للجيش الياباني؟ من المؤكد أن معاهدة الحياد مع الاتحاد السوفيتي قد أخلت عقول المخططين العسكريين اليابانيين وأراحتها من التهديدات القادمة من الشمال ،

وأطلقت أيديهم للقيام بمغامرات في الشمال . ولم يغب عن أذهان اليابانيين أن مثل هذه الخطوات قد تنطوي على تهديد وتعريض العلاقات اليابانية مع الولايات المتحدة للخطر ولكنها كانت عملية تستحق المجازفة . وعندما بدأ تطبيق الحظر النفطي الأميركي ، كان هذا هو ثمن المجازفة التي اقدم عليها اليابانيون . وكانت مخزونات اليابان من النفط تكفي لمدة تقل عن سنتين ، الأمر الذي يعني أن عليها أن تحصل على النفط أو تبدأ بالركوع . . . وهو خيار لا يقدرون على الأخذ به . وإذا لم يكن ممكنا إقناع الولايات المتحدة بإنهاء المقاطعة ، ولم يكن مثيرا للدهشة أو الاستغراب أنها لم تنه هذه المقاطعة ، لذلك فانه لا يجب أن يثير الدهشة أو الاستغراب أن هاجمت اليابان الهدف الوحيد الذي طال التخطيط له ، وهو أسطول الولايات المتحدة في بيرل هاربر في المحيط الهادئ .

بدأ العام ١٩٤١بانذار وجهه في يناير كانون الثاني السفير الأميركي لدى اليابان جوزيف غرو Joseph C. Grew . وكتب بصورة مستعجلة أن اليابانيين كانوا يخططون للهجوم على بيرل هاربر . وفي ضوء عملية البرتقالة Operation Orange ، والعلاقات التي تزداد سوءاً مع اليابان ، وسيطرة العسكر على الحكومة اليابانية ، ووضع الحلفاء المتدهور في مختلف أنحاء العالم ، فانه في ضوء كل هذه العناصر ، يكون من المدهش أن تختار الولايات المتحدة تجاهل الرسالة التي تحمل نبوءة خطيرة من السفير الأميركي في اليابان .

في الفاتح من فبراير-شباط عام ١٩٤١ أُقصي الادميرال جيمس ريتشاردسون من وظيفته كقائد للأسطول الأمريكي في المحيط الهادي بعد ثلاثة عشر شهراً فقط من تسلمه هذه الوظيفة وهو أمر غير مألوف في تقاليد البحرية في أوقات السلم ، لا لذنب اقترفه سوى انه أراد أن يحرك الأسطول إلى الوراء ليكون في مأمن على ساحل المحيط الهادئ . هل أعفاه روزفيلت من منصبه لأنه لم يرغب في أن يظهر في أنظار اليابانيين بأنه يتراجع ويخسر ماء وجهه أمامهم ؟ أو هل كان ذلك لأنه بدون وجود هدف غير حصين وسهل السقوط , وهو أسطول الهادئ , لم يكن اليابانيون سيقدمون على الهجوم وفي ضوء الحقيقة التي تفيد بعدم وجود سفن إسناد ومساعدة للأسطول قادرة على التوجيه بفعالية نحو آسيا , فان الاستنتاج المنطقي يقتضي سحبه نحو ميناء آمن . ولكن يبدو أن الهدف وراء تواجد سفن الأسطول ذلك هو أن تكون عبارة عن طعم في مصيدة . وسهل من موقف اليابان الفشل الذريع الذي مني به الغزو المفاجئ الذي قامت به المانيا لروسيا في ١٩٤١/٦/٢٢ . وقرر مجلس الوزراء في ١٩٤١/٧/٢ بأنه إذا نجح الغزو الألماني لروسيا فان اليابان ستهاجم الاتحاد السوفيتي . ولكن فصل الشتاء كان قد حل ولما يزل الجيش الألماني خارج مدينتي موسكو ولينينغراد .

وعندئذ اصبح القرار الياباني ينصب على إعلان الحرب على أميركا إذا ما أخفقت المفاوضات معها حول استئناف شحنات النفط .

في أغسطس-آب ١٩٤٠ أبحر ونستون تشرشل Winston Churchill عبر الأطلسي للقاء فرانكلين روزفيلت في نيوفاوندلاند Newfoundland . ولم تكن اتفاقية الشحن عبر الأطلسي هي النتيجة الوحيدة لاجتماع الزعيمين , إذ أن القرار الداعي لدحر المانيا أولا قد أوحى بصورة جلية بان التخطيط كان جاريا لخوض الحرب مع اليابان .

وكان كيشيسابورو نومورا Kichisaburo Nomura والسفير الخاص سابورو كوروسو Saburo Kurusu هما الرجلان اللذان عهد إليهما رئيس الوزراء الياباني الجنرال هيديكي توجو Hideki Tojo ، الذي تربع على عرش السلطة في بلاده حتى ١٩٤١/١٠/١٦ ، بأن يعملا على إنهاء المقاطعة النفطية الأميركية على اليابان . وقد بدأت المفاوضات في واشنطن مع وزير الخارجية كورديل هول في ١٩٤١/١١/١٧ ولم يكن هناك أدنى ريب بان نومورا كان مخلصا في جهوده ، إذ كان اليابانيون يريدون أن يتركوا وشأنهم ليتمكنوا من توحيد انتصاراتهم في آسيا ، وليس لتوسيع رقعة الحرب . ولكن اليابان كانت مضطرة للحصول على النفط ، أما بطريق الدبلوماسية أو بطريق الحرب ، وقد أعطيت الفرصة أولا للدبلوماسيين لبذل جهودهم .

ولسوء الحظ فان هول لم يكن راغبا في التفاوض . فهل كان تصرف هول عبارة عن كره للعدوان العسكري ، أم انه كان يمارس مزيدا من الضغط على اليابان لكي تلجأ إلى اتخاذ إجراء ما؟ لا ريب أن التساؤل الأول كان صحيحا ، فيما يبدو أن التساؤل الثاني هو النتيجة التي كان هول راغبا في المجازفة بقبولها . فقد ارتضى هول المجازفة بالحرب من حيث المبدأ ، لكن كان واضحا انه لم يسع إليها .

وخلال المحادثات التي جرت بحسن نية من الجانب الياباني ، وكانت مستمرة في العاصمة الأمريكية يوم ١٩٤١/١١/٢٥ تحركت «كيدو بوتاي» "Kido Butai" القوة الضاربة اليابانية مغادرة خليج هيتو كابا Hitokappa ميممة شطر بيرل هاربر لمهاجمة الأسطول الأميركي الرابض هناك ، وقد خطط الادميرال ايسوروكو ياماموتو Isoroku Yamamoto للهجوم بحذر وعناية ولكن بدون حماس .

وكان نائب الادميرال تشيتشي ناغومو Chyichi Nagumo على متن بارجة الاميرال اكاغي Akagi ، وتضم القوة ست حاملات طائرات و٣٥٠ طائرة (٤٠ توربيداً ، ٧٨ مقاتلة ، ١٠٣ قاذفة ، ١٢٩ طائرة قاذفة انقضاضية) من اجل تنفيذ المهمة . ولو قدر للمفاوضات بين

الولايات المتحدة واليابان أن تنجح ، لاستدعيت القوات للعودة دون تنفيذ المهمة .

في السادس والعشرين من نوفمبر تشرين الثاني عام ١٩٤١ ، قدم وزير الخارجية هول رده النهائي للسفيرين نومورا وكوروسا وكان عبارة عن إنذار مكون من عشر نقاط ، وعلى اليابان أن تسحب قواتها لا من الهند الصينية الفرنسية والصين فحسب ، بل من منشوريا أيضا ، وكان هول يعلم أن اليابانيين لن يستطيعوا ، ولن يرغبوا ، قبول هذه الشروط .

كلمة السحر Magic ، تلك التي استعملت للتعبير عن تفكيك الشيفرة السرية اليابانية الدبلوماسية ، أوضحت للمخابرات الأميركية أن اليابان قد استجابت بقوة لهذه الصفعة التي وجهتها لها الولايات المتحدة . وبعد ١٩٤١/١١/٢٩ فان الأحداث ستقع بصورة أوتوماتيكية . هذه الأحداث التي يجب ألا تشكل أية مشكلة لسلاح بحرية ظل يخطط لمدة تنيف عن عشر سنوات لعملية هجوم ياباني على بيرل هاربر . لقد أيقن روزفيلت أن اليابانيين قد وضعوا في موقف صعب ، وبما لديه من إلمام في التاريخ الدبلوماسي والعسكري ، علم أن أميركا داخلة الحرب لا محالة . فأنّى له ألا يكون مطلعاً على النتائج التي حملتها في أحشائها ، بنود الإنذار الذي قدمه هول للمفاوضين اليابانيين؟

تمثل الرد العسكري الأميركي على التدهور الذي اعترى العلاقات الدبلوماسية بإنذار الحرب المرسل يوم ١٩٤١/١١/٢٧ بصدد المنشآت العسكرية في المحيط الهادئ لتبدأ من بنما وتنتهي في جزر هاواي . ولم ترد تأكيدات بصدد هاواي على الرغم من سنيّ الإعداد لهجوم البرتقالة Orange على بيرل هاربر أو تواجد أسطول المحيط الهادئ وهو الهدف الوحيد الذي يستحق الهجوم في المحيط بأكمله . ولم يستشعر أي من كيميل أو شورت ، على ما يبدو ، أية ضرورة لحالة طوارئ يستدعيها الموقف بالنسبة لهما .

كانت صيغة إنذار الحرب كبيرة الأهمية : «لا ، اكرر ، لا تقرعوا أجراس الإنذار على مسامع السكان المدنيين» وهذه تتضمن إيحاء يكاد يكون صريحا بأنه لم يكن ثمة خطر . كما ألحت الرسالة بالقول « إذا لم يمكن ، اكرر إذا لم يكن لتحاشي الاشتباكات من سبيل ، فان الولايات المتحدة ترغب من اليابان أن تكون البادئة به» . وقد كان هذا المبدأ مقبولاً بشكل واضح من قبل الرئيس روزفيلت ، من اجل إسكات أصوات أعضاء الكونغرس المناوئين للحرب ، مثل برتون ويلر Burton K. Wheeler عن ولاية مونتانا الذي انتقد سياسة الإعارة والتأجير ، وتحفيز رد فعل موحد في مواجهة التهديد الذي تمثله دول المحور . وباختصار فان إنذار الحرب قد قال «استعدوا ، ولكن ، لا تفعلوا شيئا » .

في الخامس من ديسمبر-كانون الأول ، انضمت حاملة الطائرات الأميركية ليكسينغتون

إلى حاملة الطائرات ساراتوغا التي غادرت قبل يومين لترسو في مياه المحيط الهادئ الآمنة . ولم تكن في بيرل هاربر أية حاملة طائرات في السابع من ديسمبر . فهل كان الأمر مجرد حسن طالع كما أوحت بذلك كل الكتب والمؤلفات التي تناولت هذا الحدث؟ إذا كان الأمر كذلك ، فياله من حظ رائع حقا ! أن مجرد كون البوارج الثلاث الأكبر والأهم بالنسبة للولايات المتحدة تختال باطمئنان في مياه المحيط الهادئ بكل ما تحمله من طائرات وإمكانيات عسكرية وفرتها علوم البحرية والتكتيكات التابعة لها ، كل ذلك يبين أن العناية الإلهية كانت في جانب الولايات المتحدة . ومن اجل تعزيز حدوث المعجزة ، فان سفن القتال الوحيدة الرئيسية الراسية في بيرل هاربر كانت سفناً قديمة غير صالحة منذ أن برهن بيلي ميتشيل Billy Mitchell عام ١٩٢٥ على قوة السلاح الجوي وسطوته ، وباتت هذه السفن غير ذات أهمية وجزءا غير جدير بالأخذ بالاعتبار في التخطيط البحري . فإذا كان على المرء أن يخسر شيئا مقابل أن يكسب موقفاً أخلاقيا ، فعندئذ يجب أن تكون التضحية بالحد الادنى ، فالسفن البحرية التي تترك انطباعا هائلا في النفس ، حتى في عام ١٩٩٠ ، والتي تشعر قائدها بالعظمة ، تعتبر تقليدا بحريا لم يمت على الرغم من خمسة وستين عاما من التجربة ، ولكنها قابلة للاستهلاك «والإحالة على المعاش» . أما حاملات الطائرات ، فلم تكن كذلك إذ أن حسن الحظ الذي صانها من التعرض للهجوم أمر يحتاج للكثير من المقومات ليصبح حقيقة .

أما الحدث الحاسم الذي وقع في الثاني من ديسمبر-كانون أول ، فكان اختفاء أسطول حاملات الطائرات اليابانية ، فقد اختفت حاملة الطائرات كيدو بوتاي ، والتي تمثل القوة الضاربة في أعماق الجزء الشمالي من المحيط الهادئ ، وقد كان في سكوت أجهزة الراديو اليابانية وتغيير الشيفرات في الأول من ديسمبر تفسير لبيان المخابرات الصادر عن القطاع البحري الرابع عشر . إن شاشة المعلومات خالية تماما من أية إشارة عن حاملات الطائرات هذا اليوم . وكانت كل من البوارج اليابانية اكاجي , كاجا , سوريو , هيريجو , زويكاكا , وشوكاكو تمخر عباب المحيط متجهة إلى هاواي .

عندما ابلغ الادميرال كيميل بفقدان الاتصال هذا مع الأسطول الياباني , نسب إليه قوله «هل تقصدون القول بأنه قد يكون في عملية التفاف حول دايموند هيد Diamond Head ونحن لا نعلم» ؟

وقد اكتشف مؤخرا فقط انه كان قريبا من الحقيقة .

في واشنطن ، كانت تجري مناقشة لنظريتين , فإما أن يكون سلاح البحرية الياباني

متجهاً نحو الجنوب لتعزيز موقعه في احتلال الهند الصينية الفرنسية , أو إلى الشمال لغزو الاتحاد السوفيتي . ولم يكن أي من النظريتين منطقياً لأنه في كلتا الحالتين كانت الجيوش اليابانية الضخمة متجمعة في منطقتي قتال محتمل . ولم تكن في أية منطقة تجمعات للعدو تقوم وحدات البحرية بقصفها . والأكثر أهمية انه كانت هناك قوة بحرية معادية في مكان آخر لشن الهجوم عليها ولكنها ليست في الشمال ولا في الجنوب , بل في الشرق .

وفي ضوء المعلومات المتوفرة الآن وسنوات من عملية البرتقالة Operation Orange والسحر Magic الذي وفر معلومات عن أزمة الحكومة اليابانية في رسالة الحرب فإن اختفاء حاملات الطائرات اليابانية يجب ألا يكون عصياً على الفهم . وكيف تمت مهاجمة بيرل هاربر بنجاح منقطع النظير في « العاب الحرب» , ولكن لم ترد أية تأكيدات عن هذه التطورات سواء بسبب التجاهل أو التواطؤ .

ولم يكن لدى الادميرال كيميل ولا الجنرال شورت , اللذين كانا في الواقع المسؤولين عن توفير الدفاعات اللازمة للأسطول في بيرل هاربر , أي علم بما توافر من معلومات خلال عملية Magic التي تحلل رموز الشيفرة اليابانية والرسائل الدبلوماسية التي تقوم بتحليلها .

كان كثير من سكان الجزر متواجدين في هنولولو لمجرد التمتع بمشاهدة مباراة كرة القدم بين فريقي جامعة هاواي وجامعة ويلاميت . وكانت النتيجة فوز الفريق المحلي بعشرين نقطة مقابل لاشيء . ولكن أيا من الفريقين لم يكن يعلم أن القرار النهائي وكلمة السر «تسلق جبل نيتاكا» "climb Mount Niitaka" أي «هاجموا أسطول المحيط الهادئ» قد صدرت قبل أربعة أيام من موعد هذه المباراة .

وفي واشنطن بتاريخ ١٩٤١/١٢/٦ حلل خبراء الشيفرة في سلاح البحرية «شيئا في غاية الأهمية «لدرجة أن فرانكلين روزفيلت قال عندما بلغه الأمر واطلع عليه» إنها الحرب» .

فما الذي انطوت عليه الرسالة السرية؟ لقد صدرت تعليمات للسفارة اليابانية بتدمير كل أدوات وأجهزة الكتابة السرية والمواد المتعلقة بها وتسليم رسالة إلى وزير الخارجية في الساعة الواحدة من ظهر يوم ١٩٤١/١٢/٧ بتوقيت واشنطن . فإذا علم أحد بمدى توتر العلاقات إلى درجة القطيعة بين الولايات المتحدة واليابان ، والحظر النفطي والإنذار الذي قضى على أية آمال بإعادة شحن النفط الأميركي إلى اليابان مع الإشارات الصريحة بغزو شرقي الانديز الهولندية ، فان هذا الإنسان لا بد وان يجزم بنتيجة واحدة . . أن الحرب لا مناص منها .

أن الأعراف الدبلوماسية العالمية قد ضمنت الحماية للسفارات بما في ذلك السفارات اليابانية . ولكن إذا ما أعلنت الحرب ، فانه قد يكون من الضروري جدا الحيلولة دون وقوع

الأدوات السرية أو المعلومات في أيدي العدو . (ولم تعلم اليابان ان الولايات المتحدة كانت قد تمكنت من فك رموز الشيفرة اليابانية ، فهل كانت أوامر تدمير الرموز السّرية تعني أي شيء غير الحرب)؟

وهناك أمر اكثر أهمية ووضوحاً ، فما هي الرسالة الأخرى التي يزمع السفير تسليمها لوزير الخارجية ؟ وهل هي أي شيء غير إعلان الحرب؟ مرة أخرى الظروف توحي بذلك وكذا التاريخ . فقد بدأت حروب اليابان ضد الصين وروسيا بهجوم يتبعه إعلان الحرب . وقد ظلت عملية البرتقالة تتوقع على الدوام أن يكون الهجوم على الأميركيين في مفاجأة مع بزوغ الشمس تترافق مع إعلان الحرب . كما أن التوقعات قد سادت بأن الهجوم سيكون في عطلة نهاية الأسبوع . . فها نحن الآن في نهاية الأسبوع وكل الدلائل تشير إلى احتمال وقوع الهجوم في مكان ما . . فأين سيكون الهجوم الياباني يا ترى في الساعة الواحدة من بعد الظهر بتوقيت واشنطن؟ هل سيكون موقع الهجوم في الفلبين Philippine ؟ بنما Pan-ama؟ غوام Guam ؟ ميدواي Midway ؟ كان أسطول الهادئ في بيرل هاربر ، والساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت واشنطن تقابل الفجر في الهاواي وتكون الساعة السابعة والنصف صباحاً في بيرل هاربر .

وهكذا فلقد اصبح واضحاً ان هناك وقتاً واحداً ومكاناً واحداً للهجوم الياباني ومع ذلك يدّعي روزفيلت انه بوغت بالهجوم! علماً بأن روزفيلت كان عالي التأهيل والذكاء ، وهو من خريجي جامعتي هارفارد وكولومبيا ، وخدم في سلاح البحرية في الحرب العالمية الاولى واصبح القائد الأعلى للقوات الامريكية منذ عام ١٩٣٣ . ولعل المثل الاصح هو انه ليس هناك اشد عمى من اولئك الذين لا يريدون ان يبصروا .

وفكر روزفيلت في استدعاء الادميرال ستارك ، ولكن عندما علم انه يشاهد مسرحية «الأمير التلميذ» في المسرح القومي عدل عن رأيه تجنبا لإثارة القلق بين الجماهير .

اجل . . لقد بدأ يوم السابع من ديسمبر-كانون الأول ١٩٤١ مبكرا . فكل حادثة لو استوعبت حسب المفهوم الأعم والأوسع ، لأعطت إشارات ومدلولات غاية في الوضوح . ولكن لا شيء في هاواي كان يوحى انها ستتعرض الى هجوم وشيك . ولم يتلق أحد إشارات تحذير ولم يعلم أحد من سكان المنطقة أن الأمور قد تدهورت على الصعيد الدبلوماسي إلى الحد الذي وصلت إليه . ولذلك فلم يكن أحد غربي البيت الأبيض يستطيع أن يعلم ما تعنيه هذه الأحداث ، ثم مرة أخرى ، فلم يُرد لهؤلاء ان يعلموا !

في الساعة ٤٠ :٣ صباحا بتوقيت هاواي ، تم رصد غواصة صغيرة وكانت هذه أول اشارة

بأن شيئا ما على وشك الوقوع . ولكن كيف اقترب اليابانيون إلى هذه الدرجة ؟ لقد تم اتخاذ القرار في هاواي بموافقة ضمنية من واشنطن بعدم القيام بطلعات استطلاعية جوية يمكن أن تكتشف وتعترض أية طائرات معادية في المحيط . وقد أعطي تبريران لما حدث ، الأول : انه لم تكن هناك طائرات كافية ، الثاني : انه تم إعداد الطائرات الموجودة وتجهيزها لخوض الحرب . حتى مجرد الطلعات الاستكشافية فقد كانت موقوفة !

وفي الساعة ٤٥ :٦ صباحا شاهد جنديان على شاشة الرادار ، وهما جوزيف ايليوت Joseph E. Elliot وجوزيف لوكوود Joseph L. Lockwood ، عددا كبيرا من الأجسام على مسافة ٣٢ ميلا . وكان الرد على ما يبدو أن هذه الأجسام التي شوهدت على شاشة الرادار هي طائرات بي-١٧ الأمريكية القادمة من البر . ولكن لماذا يمكن لطائرة قادمة من الشرق أن تسلك الاتجاه الشمالي الغربي؟ لو كان الضابط المناوب يدرك حقيقة الموقف الذي يؤذن بالخطر الداهم ، لكان اكثر اهتماما بالموضوع . أجل انه لم يعلم ، ولكن روزفيلت كان يعلم تماما .

في الساعة ٥٣ :٦ أغرقت سفينة حراسة تابعة لحاملة الطائرات ، إحدى الغواصات . وهو عمل علني صريح على الرغم من التحذير الذي وجهته البحرية الأميركية «بعدم إعطاء الفرصة لليابان ، مهما كانت ، للتذرع بتعرضهم لاعتداءات فعلية علنية فرضت عليهم حالة الحرب» .

كانت عملية رصد الغواصة وإغراقها ، والتحذير الراداري الذي وجهه الجنديان ، يمكن فهمهما بطريقة تتماشى مع الأحداث لو أن رسالة وجهها رئيس الأركان العامة الجنرال جورج مارشال وصلت إلى هاواي الساعة ٣٠ :٤ صباحا لكن الرسالة لم تصل في ذلك الوقت حيث وصلت لمكتب الجنرال شورت الساعة الثالثة بعد الظهر (أي بعد الهجوم) وذلك بعد تحليل رموزها الشيفرية . ومما يثير أقصى درجات السخرية أن وصول هذه الرسالة تزامن تماما مع تساقط القنابل اليابانية على الأهداف الأميركية . ومما يضفي على الصورة بعدا آخر أن المراسل على الدراجة الهوائية كان منحدرا من اصل ياباني .

لماذا لم يتصل الجنرال مارشال بالقيادة في هاواي؟ هذا السؤال وجهته لجان التحقيق التابعة للكونغرس للجنرال عدة مرات وكذلك التحقيقات العسكرية . ورد الجنرال مارشال على ذلك بقوله انه «لم يعلم بمدى أهمية تحديد الساعة الواحدة بعد الظهر» وهو موعد احراق الأوراق السرية للسفارة اليابانية . فهل يعقل أن يكون هذا الرجل اللامع والعقل المدبر للشؤون العسكرية في الحرب العالمية الثانية ، والذي اصبح فيما بعد وزيرا للخارجية غير مدرك للتناغم التاريخي الياباني في شن الهجوم والإعلان عن الحرب في آن واحد ؟

لا بد أن الجنرال مارشال كان على علم بعملية البرتقالة Operation Orange والحصار

النفطي واختفاء الأسطول الياباني ، ولكنه لم ير أن هناك أية مشكلة ملحة ! كان مارشال ، كرئيس للأركان يعيش في المقر رقم (١) في واشنطن دي سي وكان من عادته ركوب الخيل في الصباح . وكانت عبارة «الرجاء عدم الإزعاج» دارجة اثناء ممارسته رياضته اليومية هذه . ولكنه تلقى إزعاجا في الساعة العاشرة صباحا من قبل الاستخبارات وبما يتعلق بموضوع أزمة الساعة الواحدة بعد الظهر .

فإذا لم يفهم الجنرال مارشال أهمية التوقيت اعلاه فقد نجد ذلك مفهوماً . وبحجة خشيته من احتمال تسرب مكالمته الهاتفية لتحذير القيادة العسكرية في بيرل هاربر وتعكير العلاقات الأميركية اليابانية ، فقد آثر ألا يستعمل هاتفه العسكري المشفّر مفضلا إرسال الإنذار عن طريق برقية عادية عن طريق شركة الاتصالات حتى دون إعطاءه أية إشارة « بما يفيد الأولوية أو الاستعجال» . وقد تم استلام الإنذار في هاواي الساعة ٣٣ :٧ صباحا وقبل ١٢ دقيقة من بدء الهجوم . لو علم الجنرال مارشال طبقا لطبيعة عمله رئيساً للأركان العامة ماذا كانت الساعة الواحدة بعد الظهر تحمل من مضامين ، لكانت أفعاله عندئذ ، مره اخرى ، مفهومة معللة . فلو كان رئيس الأركان قد نبه بيرل هاربر إلى توقع هجوم قد يشن قبل بزوغ الفجر وفي غضون ثلاث ساعات ، فان المرء يدرك ما هي الدفاعات الفعالة التي يمكن أن تكون قد اتخذت لمواجهة الاعتداء . أما الإيحاء بأنه كان ممكنا على الأقل جعل هذا الهجوم كليلا عديم الأثر لو أحسن الاستعداد لمواجهته ، فهو اقل ما يمكن التوصل إليه من استنتاج .

في الساعة ٥٠ : ٧ صباحا بدأت الهجمات المباغتة على بيرل هاربر ، ولكنها لم تكن كما كانت عليه التمرينات عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٨ . فقد حققت عملية البرتقالة Orange ما اعتقد ياما موتو أنه مفاجأة مستحيلة . فهل يمكن تحقيق ذلك بدون الحصول على «مساعدة» على أعلى المستويات؟ فهل يمكن لمجرد إجراءات عسكرية متلعثمة وتخبط عسكري وادارة رئاسية خرقاء تتسم بعدم الكفاءة ، أن تكون كافية لضمان النجاح التكتيكي والتخطيط للهجوم ؟ . وهل كان مجرد الحظ الأبكم هو الذي أخرج حاملات الطائرات الامريكية من بيرل هاربر قبل الهجوم ؟ أن أحدا لن يستطيع الجزم أبدا ، ولكن من الناحية المنطقية فان الدلائل تشير إلى أن تعاونا ما قد لعب دورا في حسم الموقف .

وقبل أن ينتهي الهجوم ، كانت ٨٧ طائرة عسكرية قد دمرت على الأرض ، كما اغرقت خمس بوارج حربية . وأسفر الهجوم عن وقوع ٢٤٠٣ قتلى واصابة ١١٧٨ جريحاً في صفوف العاملين في الخدمة العسكرية .

«ان أي اميركي يعرف ألف باء السياسة يعلم تماما ان الولايات المتحدة لا تحارب من اجل الديمقراطية (ضد العراق) ، لأنه ليست هناك ديمقراطية في العالم العربي . ولا تحارب من أجل ... الكويت ... لا . لقد تحركت الولايات المتحدة نحو الحرب لمنع العراق من السيطرة على ثروة هي الوقود الاساسي للصناعة ، وقد تعني الفرق بين الحياة الاقتصادية وبين الاندثار» .

ايه . ام . روزنثال – صحيفة الهيرالد تريبيون *A. M. Rosenthal - Herald Tribune*
١٩٩٠/٨/٢٧

الفصل العاشر

السيطرة الاميركية على النفط العالمي
حالة للدراسة : السيطرة على مصادر الثروة العالمية

نصت أوراق الدراسات الاميركية عشية الحرب العالمية الثانية والتي أفرزت رؤية العولمة الاقتصادية وتطوراتها من خلال «خطة المنطقة الكبرى» ، نصت صراحة على ضرورة تسهيل ربط الاقتصاد الامريكي بطريقة تسمح له بالوصول الى احتياجاته من اسواق او مواد أولية دونما عوائق او ضغوط ، ويتم ربطه بادئ ذي بدء بالمنطقة الكبرى . وقد عُرّفت المنطقة الكبرى بأنها : النصف الغربي من الكرة الأرضية ، دول الشرق الأقصى ، الإمبراطورية البريطانية السابقة ، الشرق الأوسط ، بقية دول العالم الثالث ، والعالم بأكمله طبقاً لما تسمح به الظروف . وكان على ما أُسمي بالعالم الثالث « أن يضطلع بالمهمة الرئيسة المحددة كَمَصدر للمواد الخام وكسوق يستوعب السلع والبضائع الاميركية» ، وذلك طبقاً لما ورد في مذكرة صدرت عن وزارة الخارجية الاميركية عام ١٩٤٩ . وقد اقترح جورج كينان George Kennan الذي ترأس فريق التخطيط في وزارة الخارجية حتى عام ١٩٥٠ وجوب «استغلال» هذه المناطق النامية غير المتقدمة وعلى الأخص منطقة جنوب شرق آسيا وقارة إفريقيا من اجل إعادة أعمار أوروبا واليابان . وقد أرادت الولايات المتحدة لهما أن ينهضا من تحت ركام الدمار الذي حل بهما أبان الحرب العالمية الثانية ولكن بشرط واحد : يجب أن تسيطر الولايات المتحدة على الإمدادات النفطية لهما ، وبذلك تحتكر حق النقض الفيتو (حسب اللفظ الذي استعمله جورج كينان نفسه) حتى يكون في يدها زمام الأمر في حالة قررتا الخروج عن الخط الذي رسمته لهما الولايات المتحدة . ويتمثل هدف الولايات المتحدة الرئيس في إبقاء النظام الرأسمالي الجديد في كل من أوروبا واليابان يدور في فلكها في اعتزام الولايات المتحدة إخضاع منابع النفط وتوزيعه في مختلف دول العالم لنفوذها .وقد بدأت عملية السيطرة هذه في وقت كانت فيه أميركا اكبر منتج للنفط في العالم بعد الحرب العالمية الثانية . وقد اكتملت الحلقة الأخيرة من عملية السيطرة هذه بفضل حرب الخليج

وانهيار عقد الاتحاد السوفييتي السابق . وقد مرت عملية السيطرة هذه في مراحل تضمنت حينها النفط الإيراني ، الآبار النفطية المكتشفة حديثاً في ليبيا ، ونفط بحر الشمال ، نفط ألاسكا ، حرب النفط عام ١٩٧٣ ، وحرب الخليج عام ١٩٩٠ .

في العام ١٩٩٠ أصبحت الولايات المتحدة تتمتّع بوضع فريد من نوعه :

* إذ أنها أصبحت القوة العظمى الوحيدة في العالم بعد الانفجار الداخلي في الاتحاد السوفييتي .

* بات الوقت مناسباً لإيجاد نظام العولمة الاقتصادية وتوسيع نطاق "خطة المنطقة الكبرى" لتشمل العالم بأسره . فإمّا أن يتم ذلك الآن ، والا فقد لا يتم أبدا .

* لقد أصبح موضوع السيطرة على النفط العالمي أكثر إلحاحاً وضرورة بعدما أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم خاصة وأنها قد استوردت عام ١٩٨٩ ما يعادل ٤٥٪ من نفطها من الخارج فيما أشارت الدراسات آنذاك إلى أنها قد تضطر إلى استيراد ما نسبته ٦٥٪ من نفطها بحلول نهاية التسعينات ! وتجدر الإشارة إلى إن حوالي ٤٠٪ من العجز التجاري الاميركي لعام ١٩٨٩ نجم عن الواردات النفطية .

* مع توقف اعتبار الطاقة النووية عملياً ، مصدراً للطاقة في الولايات المتحدة وتراجع اعتمادها عليها ليصل إلى ٧٪ تقريباً فقط ، فقد ساهم النفط عام ١٩٨٩ بتوفير ٤١,٩٪ من مصادر الطاقة ، فيما بلغت نسبة مساهمة الغاز ٢٤٪ ، والفحم وفحم الكوك ٢٣,٣٪ ، والقوة الكهربائية المائية ٣,٥٪ ومصادر أخرى ٥, ٪ .

* أصبح ممكناً مساعدة دول آسيا الوسطى ودول البحر الكاريبي لتحصل على استقلالها والسيطرة على احتياطاتها النفطية الضخمة وتأمينها لصالح الولايات المتحدة .

وبذلك باتت الهيمنة الاميركية على النفط العالمي لا تقف عند كونها خياراً مُفضّلاً للولايات المتحدة بل أضحى ضرورة من مستلزمات الأمن القومي الامريكي وذات أهمية استراتيجية كبرى ، ولم يكن أمام أميركا فرصة افضل من تلك التي أتيحت لها عام١٩٩٠ . كان الأمر متعلقاً أو منصباً فقط على ترتيب المشاهد المسرحية لعمليات السيطرة هذه على النفط وإلباسها ثوباً ظاهره الرحمة وباطنه العذاب . ولكن الولايات المتحدة ، التي كانت تتصرف نيابة عن الرأسماليين المتعولمين لم تعدم الخيال الخصب والسيناريوهات لكي تخلق الظروف «المناسبة» لكي تُسوّق «عمليات السيطرة» وتبيعها أولا للشعب الاميركي ،ثم ثانياً إلى شعوب العالم . كما أن الرأسماليين المتعولمين لم تكن لديهم أبدا مشكلة تتعلق بالنواحي الأخلاقية خلال وضع السيناريوهات المطلوبة بغض النظر عما إذا كانت مطابقة

للمعايير الأخلاقية أو لم تكن ، فبالنسبة للخيال ، فإن هوليود وما تمتلكه من خيال جامح ملك أيديهم . أما بالنسبة للأخلاقيات والمبادئ ، فان الرأسمالية لا صلة لها بهما كما يعترف بذلك اشهر المنظرين الرأسماليين .ويدلّل على صحة هذا القول ما أوضحه وزير خارجية الولايات المتحدة إبان حكم الرئيس وودرو ويلسون Woodrow Wilson مطلع القرن العشرين من أن المعنى العملي لمبدأ مونرو «إن الولايات المتحدة تأخذ مصالحها هي في الاعتبار ، أما مصالح ووحدة الدول الاميركية الأخرى فهي مسالة ثانوية و أمر عرضي وليست هدفاً» . وفي الواقع ان وحدة ومصالح كل الدول الأخرى في العالم باتت هي الأخرى عرضية في نظر الاميركيين في أيامنا هذه واعتبر مخططو السياسة الاميركيون الموقع الجغرافي الذي تقبع فيه المخزونات النفطية صدفه جيولوجية ، وعلى الخصوص في الشرق الأوسط ، وظن هؤلاء ان من حقهم تصويب هذه الصدفه لصالحهم . وبالنسبة لهم فان جيولوجيا النفط الحديثة كانت في الاساس أختراعاً امريكياً . فعلماء جيولوجيا النفط أمريكيون ، وكذلك فإن التكنولوجيا ، والأموال ، والشركات التي حددت أولا موقع هذا النفط ثم قامت باستخراجه من باطن الأرض كانت كلها أمريكية . وكذلك فإن الولايات المتحدة هي الاكثر حاجة واستعمالاً للنفط . وخلال الفترة السابقة لعام ١٩٩٠ كانت أهداف الولايات المتحدة محددة بشكل واضح : كان الحصول على الكميات المطلوبة من النفط جزءاً من متطلبات الأمن القومي الامريكي ، وكان سعر النفط أيضا من مواد الأمن القومي شأنه في ذلك شان حرية الوصول إلى منابع النفط . كانت تلك سياسة اميركية معلنة وقد تم إيضاحها رسمياً لكل من يهمهم الأمر من خلال مبدأ كارتر Carter الذي قال : «إن الولايات المتحدة تعتبر النفط وسهولة الوصول إليه ، خصوصاً نفط الخليج الفارسي مادة من مواد الأمن القومي ، ومن اجله فان الولايات المتحدة مستعدة لاستعمال كافة الوسائل والسبل لحمايته بما في ذلك اللجوء إلى استعمال القوة» . حتى بالنسبة لسني السبعينات فقد كانت العاب الحروب والخطط العسكرية معدة وجاهزة وتم تشكيل قيادة مركزية في فلوريدا لمواجهة مثل هذه الاحتمالية وهي القيادة المركزية التي نشأت في السبعينات وقادت حرب الخليج في التسعينات !

أما العاب وخطط الحرب التي تنبأت ، بشكل محدد ، بغزو عراقي محتمل للكويت فقد وضعت مسودتها في البنتاغون ، كما أن مقالات قد نشرت في المجلات الاميركية تتحدث عن احتمالية من هذا القبيل . فقد نشرت مجلة فورتشن FORTUNE في عددها الصادر يوم ١٩٧٩/٥/٧ سيناريو لعبة حرب تضمنت تفصيلاً لكيفية رد الفعل الاميركي

العسكري والخطط التي ستطبقها الولايات المتحدة في حالة غزو عراقي للكويت قائم على نزاع الحدود أو حول أمور أخرى . وقالت المجلة في الصفحة ١٥٨ تحت عنوان «إذا غزا العراق الكويت» : « قد تقوم القوات العراقية المسلحة بصورة رئيسية بمعدات روسية باجتياح الكويت بسرعة . وإذا طلب منا تقديم المساعدة فسوف تشتمل ضربات جوية تكتيكية ضد العراق ومعداته الأرضية وإسناده الجوي . وربما تكون هناك تهديدات بتدمير المنشآت النفطية العراقية والتسهيلات التابعة لها . وقد يتطلب الأمر ، من اجل طرد القوات العراقية البرية ، استعمال قطع بحرية من الأسطولين السادس والسابع وجنود مشاة من الفرقتين الثانية والثمانين ، والواحدة بعد المائة . وتصورت الخطة «جيشاً في الجو» لنقل القوات واستعمال الجسر الجوي الإستراتيجي لقوات الدفاع الجوي الاميركي ، والذي يضم سبعين طائرة عملاقة من طراز سي- ٥ ايه C -5 A وماثتين وأربعة وثلاثين طائرة من نوع C 141 المخصصة للنقل فضلا عن سبعمائة طائرة تموين وقود في الجو من طراز KC-135 للتزود بالوقود جواً» .

كان عقد التسعينات عقد إيجاد النظام العالمي الجديد وكانت النقطة الاساسية على جدول الاعمال هي ضمان السيطرة على النفط العالمي . وقد ساهمت طبقة الواحد بالمائة (OPC)One Percent Class بإعداد وتأهيل اكثر الفرق احترافاً ومهنية وتأهيلاً عالياً للاضطلاع بالعملية النهائية للسيطرة على النفط ، خصوصاً في الخليج :

* جورج بوش George Bush ، لم يكن ملماً ومتفهماً للشؤون النفطية فحسب ،بل بدأ حياته بتأسيس شركة نفط مع إيوجين مائير Eugene Meyer ناشر جريدة الوشنطن بوست .ولذلك فهو على دراية تامة بالمهمة ومؤهل تأهيلاً عالياً لإدارة عملية السيطرة على النفط العالمي . أضف إلى ذلك إلى انه تولى ذات مرة إدارة المخابرات المركزية الاميركية ، ولذلك فانه يعتبر أيقونة مؤسسة الأمن القومي الاميركية .

* وزير الدفاع ديك شيني Dick Cheney خدم أيضا في مؤسسة الأمن القومي . وبعد أن غادر واشنطن اصبح رئيساً للمدراء التنفيذيين لشركة خدمات نفطية في تكساس .

* كولن باول Collin Powell رئيس الأركان المشتركة كان عضواً في مؤسسة الأمن القومي ثم عين رئيساً لأركان القوات المسلحة وعمل مستشاراً للأمن القومي برهة قصيرة من الزمن ، ولمع نجمه بسبب من خلفيته في العمل لدى مؤسسة الأمن القومي قبيل حرب الخليج .

* أما مستشار الأمن القومي برينت سكوكروفت Brent Scowcroft ، فقد كان ذراعاً يمنى لمؤسسة الأمن القومي في السنين الماضية .وحتى عندما كان خارج الحكومة كان مازال

يعمل مع فريق كيسنجر Kissinger .

أن هؤلاء الرجال ليسوا مؤهلين فقط ولكنهم ايضاً قادرون على تقاسم السرّ والاحتفاظ به .

أما ذلك السر فقد كان ينطوي على إقامة نظام عالمي جديد لفترة ما بعد الحرب الباردة تهيمن فيه الولايات المتحدة على ثروات العالم النفطية . ويعتقد الكثيرون أن الولايات المتحدة قد أشعلت فتيل الأزمة العراقية الكويتية :

* فبدلاً من التصريح بموقفها على نحو حازم في حالة وقوع غزو عراقي للكويت ، أعطت السفيرة الاميركية في بغداد ، ابريل غلاسبي April Glaspey الانطباع بالحياد الاميركي وان النزاع يعتبر شأناً عربياً لا دخل للولايات المتحدة به .

* وفي أوقات الازمات حيث تصبح الحاجة ماسة إلى الاتصالات الدبلوماسية غادرت السفيرة الاميركية بغداد قبيل أسبوع من تعرض الكويت للغزو العراقي وفي الوقت الذي كانت فيه الأزمة في أقصى درجاتها . وحاولت حكومات عربية كثيرة ان تتوسط ، بما فيها المملكة العربية السعودية ، التي حاولت أن تنـزع فتيل الأزمة من خلال دعوة الكويت والعراق إلى اجتماع لحل المشكلة قبل وقوع الغزو . وحاول الملك حسين عاهل الأردن ايجاد حل للمشكلة تحت مظلة جامعة الدول العربية . بيد ان كلتا المبادرتين العربيتين السعودية قبل الغزو ، والأردنية بعده ، لم تلق أي دعم أو مساعدة من قبل الإدارة الاميركية ، ولعل العكس هو الصحيح .

* حذر الضابط المناوب في وكالة الأمن القومي الأميركي البيت الأبيض (طبقاً لما نشرته مجلة تايم) بأن الغزو العراقي للكويت بات حقيقة مؤكدة وليس احتمالاً وقام بتحديد ساعة الصفر للهجوم ولكن رسالته قد تم تجاهلها . ويستنتج البعض الاّ يعقل إغفال مثل هذا التحذير ضمن منطقة تُعدّ من أولويات الأمن القومي الاّ اذا أهملت عمداً .

وهكذا فان الكويت ، التي تنتج ١و٢ مليون برميل من النفط يومياً قد تم اجتياحها . وادعى العراق ، ضمن أمور أخرى ، ان الكويت كانت تضخ من النفط يومياً اكثر بما تسمح به حصتها المقررة من قبل منظمة الاوبك ، وان الكويت كانت تبيع نفطها بسعر أدنى من الأسعار المعلنة متسببة بذلك في خسارة العراق مليار دولار سنوياً مقابل كل دولار واحد اقل في سعر النفط ، وان الكويت كانت تضخ النفط من حقل الرميلة من خلال أبار مائلة توجيهية من حقل يقع معظمه تحت الأراضي العراقية ، وقليل منه داخل الكويت .

و يمكن للمرء ان يفترض من الأمور المسلم بها ان التخمة النفطية التي أصابت الأسواق العالمية قبيل حرب الخليج كانت تهدف إلى إعداد هذه الأسواق إلى حظر يفرض على النفط

العراقي – الكويتي ، وبالتالي الحيلولة دون حدوث زيادة حادة في الأسعار نتيجة الحظر . ومن هنا يمكن لنا أن نستنتج بأن مثل تلك الخطوة كانت دليلاً ومؤشراً اخر على ان طبقة الواحد بالمائة أخذت على عاتقها تصعيد الموقف وتأزيم النـزاع العراقي الكويتي .

كانت كل خطط التدخل الاميركية جاهزة للتطبيق والتنفيذ . وقد استخدمت الولايات المتحدة منظمة الأمم المتحدة مطيّة نافعة في دبلوماسيتها على الرغم من ان الولايات المتحدة وهي أغنى دولة على وجه الكرة الأرضية كانت اكثر دولة في العالم أيضا مدينة بالتزامات لم تسددها للأمم المتحدة . وقد تم تأمين القرارات اللازمة للتدخل . وكان من الأجدى لو أن الولايات المتحدة استخدمت نفوذها ذاته لوقف الغزو قبل ان يبدأ .

حرب الخليج هذه كانت الفرصة لتوفير السيطرة الأمريكية على النفط كما أنها ستوفر فرصة ذهبية للولايات المتحدة لاستعمال وقبض أثمان مخزوناتها الفائضة من مخزون الأسلحة في مستودعات حلف شمال الأطلسي NATO والتي حشدت لمواجهة حلف معاهدة وارسو الذي لم يعد قائماً بانبعاج الاتحاد السوفييتي من الداخل . كما ستوفر فرصة لاختبار أنظمة التسليح الجديدة والتي لم تُتح لها الفرصة من قبل للاختبار كما تمنى مخططو البنتاغون الاستراتيجيون . كما ان تلك الحرب هي فرصة لاستنـزاف أموال الدول النفطية التي ادخرت دولاراتها البترولية لأجيالها المقبلة . وعندما قال اليابانيون والألمان ان الدساتير في بلادهم التي كتبت أبان الاحتلال الأمريكي لبلديهما لا تسوغ ولا تسمح بالتدخل في نزاعات عسكرية ، رد عليهم الاميركيون بالقول بان هذه الدساتير قابلة للتعديل ، وان مساهمتهم بالأموال النقدية كافية تماماً وتُغنى عن مشاركتهم المسلحة .

وتحت غطاء من الأمم المتحدة ، اندفعت الولايات المتحدة في حرب ضد إحدى دول العالم الثالث يقطنها ١٧ مليون نسمة . وقامت أدوات إعلامها بتصويرها وكأنها قوة خارقة من الأساطير ، وتم تسويق الانتصار على دولة صغيرة من العالم الثالث وكأنه معجزة القرن العشرين ، وقيل للشعب الاميركي انه اصبح في مقدوره الآن أن يحتفل وينهي عقدته بفيتنام التي تكبدت الولايات المتحدة في حربها معها ربع مليون إصابة بين قتيل وجريح .

وبعد أن وضعت حرب الخليج أوزارها ، كان الخصوم والأصدقاء الاقليميون للولايات المتحدة هم الخاسرون . فقد تم تدمير العراق وخسرت الكويت التي كان دخلها من الاستثمارات الخارجية الذكية يفوق دخلها النفطي ، واصبح اقتصادها ركاماً محطماً ولو إلى حين . وجدير بالذكر ان الكويتيين كانوا مستثمرين مهرة ، وامتلكوا في وقت من الأوقات حصة كبيرة حتى في شركة بريتيش بتروليوم British Petroleum وقد خسرت دول نفطية

أخرى قدراً كبيراً من احتياطياتها المالية التي ادخرتها خلال السبعينات والثمانينات .

وبانتهاء حرب الخليج عام ١٩٩١ كانت المحصلة خسارة جسيمة تكبدها كل امرئ في الشرق الأوسط . وما لبث أن هبط سعر النفط ليتهاوى إلى دون مستويات الأسعار قبل عام ١٩٧٣ (حسب القيمة الثابتة للدولار عام ١٩٧٣) . وتراءت الحقيقة بان الرابح الوحيد والطرف الذي قطف ثمار هذه الحرب الضروس لم يكن الا الولايات المتحدة وطبقة الواحد بالمائة (OPC) القابضة على زمام الأمور فيها .

أما المنطقة الأخرى ذات الاحتياطيات النفطية الضخمة والتي لم تحظ حتى وقت قريب بالاهتمام اللازم من قبل الغرب فهي منطقة بحر قزوين وجمهوريات آسيا الوسطى . وقد كانت هذه المنطقة جزءاً من « إمبراطورية الشر » اي الاتحاد السوفيتي حتى حل به الانفجار من الداخل . ولما كانت الولايات المتحدة معنيّة بإيجاد نظام عالمي جديد ، فقد رأت أن سيطرتها على الثروات والمصادر والاحتياطيات النفطية لدول بحر القزوين وأواسط آسيا يمكن تحقيقها عن طريق جعل تلك البلدان جمهوريات مستقلة منفصلة عن روسيا . ولقد تم ذلك نتيجة مساعدة الولايات المتحدة ، وتحلل الاتحاد السوفييتي و تفككه . فبعد سنوات قليلة من حفر الكولونيل دريك Colonel Drake أول بئر نفطية له في ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة عام ١٨٥٩ ، بدأت باكو Baku ، بجمهورية أذربيجان Azerbaijan التي كانت تحت السيطرة الروسية تتنافس مع اكبر المنتجين الاميركيين . وخلال الثمانينات من القرن التاسع عشر كانت واحدة من اكبر آبار النفط في العالم تدعى دروزبا Droozba (الصداقة) تنتج حوالي ٤٣ الف برميل من النفط يومياً . وقد تضاعف إنتاج النفط الروسي ، فأصبح ٢٣ مليون برميل بحلول عام ١٨٨٨ وهو ما يعادل ٨٠٪ من الطاقة الإنتاجية الاميركية آنذاك . ولم يفلح النفط الروسي في دحر شركة ستاندارد اويل Standard Oil النفطية الاميركية وإخراجها من روسيا فحسب ، بل بدأ بمنافستها في كثير من بلدان العالم . وحاولت شركة ستاندارد اويل Standard Oil الاستيلاء على النفط الروسي عام ١٨٩٠ ولكنها أخفقت في ذلك . وما لم تفلح في تحقيقه عام ١٨٩٠ تمكنت من تحقيقه بعد مائة عام في ١٩٩٠ . وتقول التقديرات الحالية أن منطقة بحر قزوين يمكن أن تكون مختزنة في باطنها ١٧٨ مليار برميل من النفط ، وهو ما يعادل ضعف احتياطيات الكويت ويمكنه أن يغطي احتياجات الولايات المتحدة من مصادر الطاقة لمدة ٢٥ سنة . وفي الأول من أغسطس-آب ١٩٩٧ تم توقيع اتفاقيات نفطية تبلغ قيمتها ١٠ مليارات دولار في البيت الأبيض مع شركات اميركية هي ايكسون ، موبيل ، شيفرون واموكو، Exxon , Mobile

Chevron and Amoco ، مع شركة نفط أذربيجان الوطنية المملوكة لجمهورية أذربيجان المستقلة . ويجري حالياً على قدم وساق التمهيد لاتفاقيات مماثلة مع جمهورية قازاخستان Khazakhistan . ويقوم كونسورتيوم من الشركات من ضمنها شركة شيفرونChevron ببناء خط أنابيب نفط تبلغ تكلفته ملياري دولار يمتد من غربي قازاخستان إلى البحر الأسود.
وهكذا وبعد أن فرضت الولايات المتحدة سيطرتها على كافة الاحتياطيات النفطية العالمية ، فقد اصبحت في مركز القيادة وتستطيع أن تملي الشروط وتفرض الأسعار التي تراها هي منسجمة مع خدمة اقتصادها وخططها الرامية إلى الهيمنة العالمية عبر قطار العولمة . وغني عن البيان ان النفط يُسعّر ويدفع ثمنه بالدولارات الاميركية .

ولربما من المفارقات أن أول تدخل للولايات المتحدة في نفط الشرق الأوسط بدأ بالعراق عندما نادت الولايات المتحدة بسياسة «الباب المفتوح» عشية الحرب العالمية الأولى وطلبت إلى الشركات النفطية أن تذهب وتأخذ نصيبها . كان ذلك في مطلع العشرينات من القرن العشرين عندما كان لدى البريطانيين والفرنسيين مصادر قليلة جداً لتوفير النفط لاحتياجاتهم ، وأرادا أن يكون نفط الشرق الأوسط لهما كما كان نفط ولاية تكساس ملكاً للولايات المتحدة . وما أن خمدت نيران الحرب الكونية الأولى حتى أعطيت حصة الألمان في شركة النفط التركية في العراق إلى الفرنسيين وتم استبعاد الولايات المتحدة حيث كان كل من البريطانيين والفرنسيين مصممين على استبعادها خارج المنطقة . ولم يجد هؤلاء حرجاً في ان يبلغوا الأميركيين انهم عام ١٩٢٢ سيطروا على ٨٢٪ من إنتاج النفط العالمي (في الولايات المتحدة والمكسيك) بينما لم يتجاوز ما كانت تسيطر عليه بريطانيا آنئذ ٤,٥٪ . وقد بذل الاميركيون جهودا مضنية ومارسوا ضغوطاً كبيراً مكنتهم أخيرا من الحصول على قطعة من كعكة النفط العراقي حتى قبل أن يتم إنتاجها . أما الشركة التي كانت قد تأسست تحت اسم شركة النفط التركية فقد أعيدت تسميتها لتصبح شركة النفط العراقية Iraq Oil Company وتشكلت من :

شركة	British Petroleum	بريتيش بتروليوم	٪٢٣,٧٥
شركة	Shell	شل	٪٢٣,٧٥
شركة	CFP	سي اف بي	٪٢٣,٧٥
شركة	Mobil	موبيل	٪١١,٨٧٥
شركة	Exxon	ايكسون	٪١١,٨٧٥
السيد	Gulbekian	غولبيكيان	٪٥

وهكذا فقد دخلت الولايات المتحدة حقول نفط الشرق الأوسط لأول مرة من خلال العراق ، وقامت بأخر عملياتها للهيمنة على النفط الشرق أوسطي والعالمي بحربها التي شنتها على العراق أيضا . وعلى نفس المنوال أسست فرنسا شركة CFP وكان النفط العراقي هو مصدرها النفطي الوحيد . والآن بعد ان اصبح الاميركيون ضامنين حصة لهم في النفط العراقي ، شكل البريطانيون الذين كان العراق تحت انتدابهم ، حكومة من صنعهم واضطروها إلى التوقيع على اتفاقية شركة نفط العراق .IPC Iraq Petroleum CO وافق العراق بموجبها على الحصول على ٤ شلنات للطن الواحد من نفطه (حوالي نصف «٢/١» شلن للبرميل الواحد) وذلك بدلاً من حصة نسبتها ٢٠٪ التي تم الاتفاق عليها بموجب معاهدة السلام التي تم التوقيع عليها في سان ريمو San Remo Peace Treaty . ومن الناحية العملية فان حصة الحكومة العراقية قد أعطيت إلى الولايات المتحدة ، وقد استقال وزيران عراقيان احتجاجاً على هذا الوضع .

واقام الكونسورتيوم Consortium الذي شكل شركة نفط العراق اتفاقية أخرى أصبحت تعرف باسم اتفاقية الخط الأحمر Red Line Agreement واتفقت الشركات على أنها ستسعى مجتمعة ، أو لا تسعى أبدا ، للاستيلاء على نفط الاقاليم العربية التي كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية والتي خسرت الحرب العالمية الأولى ، باستثناء نفط إيران والكويت . أما شركة بي بي BP (التي كانت تسمى من قبل الشركة الإنجليزية الفارسية ثم الشركة الإنجليزية الإيرانية قبل أن تأخذ اسم بي بي) فقد أنشئت بصورة أولية بعد استكشاف النفط الإيراني الذي تدين بوجودها له ، كما تدين شركة CFP الفرنسية بمبررات تأسيسها للنفط العراقي . و انطلاقاً من اتفاقية الخط الأحمر توجه الكونسورتيوم آنف الذكر إلى سواحل الخليج الذي سمي فيما بعد الإمارات العربية المتحدة حيث تم إنشاء شركة نفط أبو ظبي Abu Dhabi Petroleum Co.(ADPC) من نفس الشركات وبنفس الحصص كما في شركة نفط العراق ، وهكذا عندما كانت الشركات ترغب في مطلع الستينات معاقبة العراق لأمر ما ، فانها كانت ببساطة تستطيع ان تخفض الإنتاج النفطي من آباره مقابل زيادة الإنتاج من نفط شركاتها الاخرى بالخليج . وتكون النتيجة أن نفس كمية النفط لصالح نفس الشركات وبنفس حصصها تمر من مضيق هرمز دونما تغيير ومع ذلك فالعراق يُحرم من الحصول على إيراداته النفطية ، بينما تبقى الشركات ضامنة بنفس كمياتها من البترول التي يعبر مضيق هرمز ! وكان بمقدور الشركات الغربية النفطية ان تفعل الشيء نفسه لمعاقبة أي دولة نفطية اخرى!

وقد كشفت وزارة العدل الاميركية عن اتفاقية سرية بعد ٢٥ سنة من توقيعها ، وقد نصت تلك الاتفاقية على تشكيل الشركات النفطية مجموعة احتكار نفطية - كارتل سري- يعود تاريخه إلى عام ١٩٢٨ لتثبيت حصص الإنتاج وأسعار النفط والتي كانت تفرض على الدول المنتجة . وقررت وزارة العدل انه يجب مقاضاة الشركات النفطية جنائياً . وقد تدخلت كل من وزارتي الخارجية والدفاع الاميركيتين دفاعا عن الشركات النفطية وقال الناطق باسمهما أن «شركات النفط تمثلٍ وسائلنا التي تخدم كافة الأغراض العملية لسياستنا الخارجية نحو تلك الدول (المنتجة)» . وما دام النفط يمثل شريان الحياة على صعيد الوجود الاقتصادي والسياسي لتلك الدول فان توجيه الاتهام لهذه الشركات سيتمخض عن أضرار جسيمة «بالأمن القومي» الاميركي . وجاء في التقرير ذاته ان سعر النفط (الذي تحدده تلك الشركات) يعتبر حاسماً وذا أهمية بالغة أيضا بالنسبة لقوة وموقف ميزان المدفوعات لتلك المنطقة ، وهو أمر حيوي للغاية بالنسبة للأمن القومي الاميركي . وقد ساعدت أسعار النفط المنخفضة وحسنت أوضاع موازين المدفوعات للدول الأوروبية والدول المستهلكة الأخرى على حساب الدول المنتجة ودون علمها أو موافقتها . وقد أرسل التقرير إلى مجلس الأمن القومي الاميركي (NSC)National Security Council في ١٩٥٣/١/٩ . وقد وافق المجلس على تقرير وزارتي الخارجية والدفاع ، الأمر الذي أسفر عن طلب الرئيس ترومان Truman من وزارة العدل إسقاط التهم ضد الشركات النفطية .

وكان امتياز النفط الكويتي والطريقة التي تم بها التفاوض حوله مثالاً جيداً ومعبراً عن الكيفية التي كانت الدول المنتجة للنفط تتخذ مطايا للشركات وكيف قام كبار رجالات الأعمال وشركاتهم العملاقة باجراء العقود الرامية الى نهب ثروات هذه الدول . فقد باع الميجور فرانك هولمز Frank Holmes عام ١٩٢٧ مصالحه في امتياز النفط الكويتي لشركة غلف Gulf في اتفاقية شملت البحرين ايضا مقابل ٥٠,٠٠٠ دولار . وباعت شركة غلف إمتيازها في نفط البحرين وأبقت على امتياز نفط الكويت ، وطلبت من الميجور هولمز أن يظل وكيلاً لها . وكانت شركة BP غير مبالية أو مكترثة بنفط الكويت حيث كان لديها الكثير من النفط الإيراني والعراقي . أضف إلى ذلك أن خبراء الجيولوجيا في الشركة لم يروا أفاقا مستقبلية مبشرة بنفط وافر هناك . بيد أن ذلك المفهوم قد تغير على حين غرّه عندما عثرت شركة سوكال SOCAL على النفط في البحرين ، والتي لم ير جيولوجيو BP بشائر نفطية فيها أيضا . وكانت الكويت آنئذ محمية بريطانية . ولهذا بدأت بريطانيا بوضع كافة العوائق للحيلولة دون حصول شركة غلف الاميركية على أية امتيازات نفطية في الكويت وبدأت

إصرارها على أن تكون الشركات العاملة في الكويت بريطانية . وبينما كان وكلاء بي بي وغلف منهمكين في المزايدة على بعضهما البعض في الكويت ، تمكنت غلف من ايجاد موقف مؤثر وفعال . فبعد أن علم باكتشاف النفط في البحرين و الإطلاع على تقارير الجيولوجيين لديه ، اصبح اندرو ميلون Andrew Mellon أحد أركان شركة غلف Gulf والذي كانت تمتلك أسرته ٢٥٪ من أسهمها ، متوثبا للقتال . وعمل اندرو على تعيين نفسه سفيراً للولايات المتحدة لدى بريطانيا بعد خدمته بمناصب وزاريه في واشنطن ، ومن المؤكد أن هذا التعيين كان وسيلة لمساعدة شركة غلف . ونتيجة لنفوذ هذا السفير الاميركي الجديد في لندن وبمباركته ، توصلت شركتا بي بي البريطانية وغلف الاميركية إلى تفاهم تم بموجبه إقامة شركة مشتركة Joint Venture بنسبة (٥٠ ٪)لكل منهما ، وذلك بدلاً من أن تزايد كل منهما على الأخرى مما يسبب إرباكا للوضع النفطي في الشرق الأوسط . وقد اعترت شيخ الكويت الدهشة عندما جاءه وكيلاً الشركتين المتنافستين بي بي وغلف مجتمعيْن لا منفصليْن طالبين إليه هذه المرة أن يكون الامتياز النفطي حسب شروطهما . وهكذا ، وبهذه الطريقة تم تأسيس شركة نفط الكويت (KOC)Kuwait Oil Company عام ١٩٣٤ ، وأصبح الامريكيون شركاء بنصفها .

ومن خلال فرانك هولمز أيضاً والذي كان على تعاون وتنسيق تام مع هاجي فيلبي Hajji Philpy (والد العميل البريطاني المزدوج) فقد تم توقيع امتياز مع الملك عبد العزيز آل سعود وشركة سوكال Socal الامريكية عام ١٩٣٣ ، وفي تلك السنة نفسها صدرت شركة سوكال أول شحنة لها من نفط البحرين . وبعد مهمة له في صحراء شبه الجزيرة العربية وإجراء الفحوصات الجيولوجية اللازمة ، لم يجانب الجيولوجي الاميركي ايفيريت دي غولير Evertt Do Golyer الصواب عندما قال في تقريره «إن مركز الجاذبية في العالم لإنتاج النفط آخذ في التغير و الانتقال من خليج المكسيك ومنطقة البحر الكاريبي إلى منطقة الشرق الأوسط والخليج الفارسي ، ومن المحتمل أن يستمر في الانتقال إلى أن يستقر هناك على نحو ثابت في تلك المنطقة» وقد أثمرت المفاوضات التي اجرتها الشركات النفطية فيما بينها عن ميلاد شركة النفط العربية الاميركية ارامكو .(ARAMCO)Arabian American Oil Company وتم ضخ أول شحنة من النفط في شهر مايو أيار عام ١٩٣٩ .

ولما كانت فئة الواحد بالمائة تعتقد ان ثروات الشعوب ومصادرها الطبيعية هي هبة الله لهم ليستغلوها لمصالحهم ، فقد حرر مساعد وزير الحربية الاميركي مذكرة موجهة إلى الرئيس الاميركي روزفيلت يقترح بموجبها أن تستولي الحكومة الاميركية على احدى

الشركات النفطية الشرق أوسطية الكبرى لأن مثل هذه الخطوة قد أصبحت من الضروريات لضمان احتياطات نفطية خارج الولايات المتحدة . وكما فعلت الحكومة البريطانية عندما قامت بالاستيلاء على شركة بي بي ، فان من الواجب قيام الحكومة الاميركية بالاستيلاء على تلك الشركة . وفي الثلاثين من يونيو-حزيران عام ١٩٤٣ صادق الرئيس روزفيلت على تأسيس شركة الاحتياطي النفطي Petroleum Reserve Corporation التي عهد إليها بالاستيلاء على امتياز الشركة المذكورة بواقع ١٠٠٪ وتمت تسمية وزير الداخلية هارولد ايكيس Harold Ickes رئيساً للشركة ، كما عين إيب فورتاس Abe Fortas سكرتيراً للشركة الجديدة ، وقد التأم الاجتماع الأول في التاسع من اب-أغسطس عام ١٩٤٣ بحضور وزير الحرب بالنيابة جون ماك كلوي John Mc Cloy . وقاومت الشركات النفطية الفكرة باعتبارها غير اميركية ، لأن من واجبات الحكومة أن تخدم الشركات ورجالات الأعمال والنشاطات التجارية وليس العكس ، ولما كانت الحرب العالمية الثانية قد بدأت جذوتها بالانطفاء ، فقد تم وضع فكرة ملكية الحكومة الاميركية لتلك الشركة على الرف .

وكانت المرة الثانية التي اعتزمت الولايات المتحدة فيها إنشاء "شركة النفط والغاز الفيدرالية Federal Oil and Gas Company " لتكون مملوكة للحكومة الاميركية كانت خلال السبعينات (طبقاً لما جاء في الحالة رقم ٩-٣٨٣-٠٩٦ التي درستها كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفارد والتي أعدها البروفيسور جورج سي . لودج George C. Lodge وتم تدريسها لطلبة الماجستير في إدارة الأعمال) .

وقد تم وضع الخطط المفصلة للتدخل العسكري الاميركي في الشرق الأوسط وأُتبعت خلال عام ١٩٨٠ بمبدأ كارتر الذي نص صراحة على اعتبار الولايات المتحدة النفط مادة حيوية ضرورية لأمن الولايات المتحدة . وأنها ستستعمل كافة الوسائل والطرق بما في ذلك القوة العسكرية لضمان حرية الوصول إليه وضمان الأسعار التي تناسبها . كما أن سعر النفط هو أيضاً من عناصر الأمن القومي الاميركي . وفي حدود تلك الفترة تم إنشاء القيادة المركزية في فلوريدا في أواخر السبعينات (والتي أنيطت بها مسؤولية إدارة حرب الخليج لاحقاً) . وقد اقترح البريطانيون إنشاء الأسطول الأوروبي الاميركي يكون مركزه في قاعدة جزيرة دييغو غارسيا Diego Garcia في المحيط الهندي من اجل التدخل الأوروبي الاميركي المشترك في الخليج . وتجدر الإشارة إلى أن قاذفات بي ٥٢- B52 الاميركية استخدمت هذه الجزيرة في طلعاتها إبان حرب الخليج .

ودعنا هنا نبدأ بمناقشة بعض المسلّمات لعلّنا نتبين أنها ليست كذلك :

* كان الغرب ينحي باللائحة دائماً على الدول المنتجة للنفط لإنشائها الكارتل النفطي ممثلاً في منظمة أوبك OPEC وكأنها قامت لمواجهة الدول المستهلكة . ونحن نرى ونتبنى فكرة ان منظمة الاوبك كانت من بنات أفكار الدول المستهلكة اكثر ممّا كانت من نتاج وتخطيط الدول المنتجة .

* وحتى لو كانت ارتفاعات أسعار النفط عام ١٩٧٣ قد عادت بالفائدة على الدول المنتجة بطبيعة الحال ، فان الموقف كان عبارة عن منافع مشتركة تقاسمتها الدول المنتجة مع الولايات المتحدة . والأمر الأكثر ترجيحاً أن منافع الدول المنتجة كانت محصلة نتيجة ثانوية عرضية لخطة إجمالية شاملة يتم بمقتضاها إعادة تدوير تلك الإيرادات النفطية المتزايدة للدول المنتجة لتعود ثانية إلى خزائن الغرب بطريقة أو بأخرى . وحيث انه قد تم الإعلان صراحة عن كون أسعار النفط إحدى عناصر الأمن القومي الاميركي فإن الافتراض يكون معقولاً بأن زيادات ضخمة على أسعار النفط لم تكن ممكنة دون أن تحظى ولو بموافقة ضمنية من الولايات المتحدة .

لعل كلا الافتراضين اعلاه قد أصاب البعض بشيء من الدهشة لتعارضهما مع الحكمة التقليدية التي روج لها الاعلام الغربي وعمل على تسويقها . وهنا يصبح عبء الإثبات خارج حدود الشك المعقولة ملقى على عاتقنا لعل ذلك يكون مفيداً ليدعونا للتدقيق بما يطرحه الاعلام المعلومالي من معلومات أو لا معلومات ليل نهار والافتراءات على الدول المنتجة للنفط .

برهن تاريخ صناعة النفط بأن اسعارها تتذبذب بشدة كلما تم اكتشاف أبار أو مواقع نفطية جديدة . وفي كل مرة كان يحدث فيها مثل هذا الأمر ، كانت قوى السوق الرأسمالية عاجزة بمفردها عن السيطرة على دورات الأسعار هذه دون أحداث نتائج كارثية على العاملين بالنفط .

* فبعد عام من إكمال دريك Drake حفر بئره النفطية الأولى عام ١٨٥٩ ارتفع سعر النفط ليصل إلى ٢٠ دولاراً للبرميل الواحد عام ١٨٦٠ وفي العام ١٨٦١ ، ونتيجة للإنتاج المفرط تردى السعر إلى ١٠ سنتات للبرميل الواحد !

وقد استمر هذا الهبوط مع دورة بعد أخرى إلى أن تولى روكفيلر عام ١٨٨٣ زمام السيطرة على نقل النفط ، بواسطة السكك الحديدية اولاً ثم بدئ باستعمال الأنابيب ، واسس شركته التي اسماها «ستاندارد اويل تراست Standard Oil Trust» .

* وعندما اكتشف نفط الشرق الأوسط باحتياطياته الضخمة وانتاجه الهائل ، قامت

مجموعة الشركات النفطية الكبرى التي تسمى بالشقيقات السبع Seven Sisters بالدخول في اتفاقية سرية فيما بينها خلال الفترة بين عامي ١٩٢٨و ١٩٢٩ لتمارس من خلالها وبصورة سرية ، ودون علم الدول المنتجة احكام السيطرة على النفط . ولكن هذه الاتفاقية السرية قد افتضح أمرها ونشرت على الملأ من قبل وزارة العدل الاميركية التي أرادت ان توجه تهماً جرمية ضد تلك الشركات . وبعد ذلك نقلت الشركات النفطية مهمة تحديد حصص الانتاج وتسعير النفط لمنظمة الاوبك التي كان لزاما إنشاؤها بعد القضية التي اثارتها وزارة العدل الاميركية .

* ومع الاكتشافات النفطية الجديدة في كل من ولايتي تكساس واوكلاهوما والتي تزامنت مع الكساد العظيم ، تلقى هارولد ايكيس Harold Ickes برقية يوم ١٩٣٣/٥/٥ ورد فيها ان سعر النفط قد انحط إلى ٤ سنتات للبرميل الواحد من نفط شرق تكساس . وتلقى وزير الداخلية في اليوم نفسه برقية أخرى من حاكم ولاية تكساس ان الوضع قد تفاقم إلى درجة انه خرج عن نطاق سلطات الولاية وسيطرتها .

كادت صناعة النفط ان تنهار محدثة نتائج كارثية . وقال ايكيس وهو مستغرق في تفكير عميق « ان عدداً كبيراً من أباطرة المال والنفوذ يأتون زحفاً على أقدامهم وايديهم إلى واشنطن في هذه الأيام متوسلين الحكومة لتدير أعمالهم نيابة عنهم» . وفي الرابع عشر من يوليو تموز ١٩٣٣ وقع الرئيس الاميركي امراً تنفيذياً منع بموجبه أية شحنات نفطية من عبور حدود الولايات إذا كانت أعلى من حدود الحصص المقررة للولاية حيث تم تخصيص حصة لكل ولاية . وهكذا فقد تم إعطاء الدولة دوراً فريداً من الطابع الرسمي عام ١٩٣٥ بمقتضى قانون النفط بين الولايات Interstate Oil Compact ، والذي سمح للولايات ان تنسق عمليات الانتاج فيما بينها وتتبادل المعلومات والخطط و معايرة التشريعات النفطية ومقايستها . وقد توصّل الجميع لادراك أن النفط سلعة لم يعد لسعرها أي تأثير كبير على الطلب . ومادمت لا تستطيع بيع كميات اكثر كثيراً بسعر ١٠ سنتات للبرميل الواحد مما يمكن أن تبيعه بسعر ٢ دولار للبرميل فما هو أذن مسوغ فرط الانتاج والانتحار ؟! ولذلك فقد وجد دعاة وحماة رأسمالية السوق الحرة (ان التدخل الحكومي) لتنسيق السوق الانتاج وبالتالي الأسعار - من قبل الدول قد اصبح ضرورة ملحة . كما تبين لهؤلاء لاحقاً ان مثل هذا التنسيق على النطاق بين الدول يجب ان يكون الوظيفة التي تؤديها منظمة تشبه (In-terstate Oil Compact) وهو السبب الذي أوجدت من اجله منظمة أوبك لاحقاً ! . لقد كانت سنوات الخمسينات في أواخرها ، وكانت أحداث كثيرة على الساحة النفطية الدولية

تفرض ظروفاً شبيهة لتلك التي شهدتها الساحة النفطية القومية الاميركية والتي أدت إلى خلق تشريعات الدولة لتنظيم وتنسيق الانتاج والأسعار على حد سواء .

فقد تم اكتشاف كميات ضخمة من النفط في ليبيا ، وشحنت باكورة الانتاج النفطي الليبي من زيلتين Zelten في ابريل-نيسان عام ١٩٥٩ . ويمتاز النفط الليبي بنوعيته العالية مما يعطيه مزيتي تكلفة التكرير المنخفضة والقرب من الأسواق الأوروبية . وتوقع الخبراء ان يتزايد الانتاج النفطي الليبي بوتيرة متسارعة خلال الستينات ، وهو ما حصل فعلاً . وبحلول عام ١٩٦٥ ، كانت ليبيا قد احتلت المرتبة السادسة بين اكبر الدول المصدرة للنفط الخام ، وقد تجاوز الانتاج الليبي بحلول عام ١٩٦٩ الانتاج السعودي من النفط ليبلغ اكثر من ثلاثة ملايين برميل يومياً . واكتشفت فرنسا أيضا النفط في الغابون Gabon والجزائر عام ١٩٥٦ ، وتم تصديره لأول مرة عام ١٩٥٨ .

واكتشفت شركتا شل Shell وبي بي BP النفط في نيجيريا Nigeria عام ١٩٥٦ في منطقة المستنقعات السبخة في دلتا النيجر . ولا يقل عن ذلك أهمية ما أعلن عن اكتشافات بترولية ضخمة للمرة الأولى في بحر الشمال . وكانت شركة مشتركة بين كل من شركتي ايكسون Exxon وشل قد اكتشفت الغاز في منطقة غرونغين Groningen على السواحل الهولندية عام ١٩٥٩ . وبفضل هذه الاكتشافات النفطية الضخمة ، باتت احتمالية ان يتكرر على المسرح النفطي الدولي ما شهدته الساحة النفطية الاميركية من فرط الانتاج خلال الثلاثينات قائمة ، وان الحاجة اضحت ماسة إلى ايجاد منظمة تتولى تنسيق وتنظيم الانتاج والتسعير على الفور .

ولما كانت كثير من الشركات المنتجة الجديدة على الساحة النفطية مستقلة في قرارها وصغيرة نسبياً في حجمها ، فقد احتاجت هذه إلى منافذ تسويقية جديدة واتبعت سياسات نشطة ومغامرة في مجالي التسويق والتسعير . ولعلنا لا ننسى ان نادي الشركات النفطية الكبرى التي أخذت تطبق سياسات سرية في مسعى يهدف إلى السيطرة على النفط العالمي ، وأدى ذلك إلى قيام وزارة العدل الاميركية في الخمسينات بفضح تلك الشركات وأوشكت على توجيه تهم جرمية ضدّها لولا تدخل وزارتي الخارجية والدفاع ومجلس الأمن القومي مما أدى إلى الضغط على الرئيس الاميركي والذي طلب بدوره إلى وزارة العدل لملمة الموضوع وطيّ القضية .

زاد من وضع الساحة النفطية سوءاً عندما أعلن الاتحاد السوفييتي السابق عن تطوير حقول نفطية جديدة هائلة في منطقة حوض نهر الفولغا -الاورال - Volga - Urals Area

في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٥-١٩٦٠ ، وأضحى الاتحاد السوفييتي ثاني اكبر منتج للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الاميركية . وقد آثار هذا الأمر الاميركيين . وقال مدير وكالة المخابرات المركزية الاميركية ألن دالاس Allen Dulles ، وقد استشاط غضباً خلال اجتماع للحكومة الاميركية «ان العالم الحر يواجه موقفاً خطيراً للغاية يتمثل في الطاقة الإنتاجية السوفيتية من النفط ، مما يهدد بإحداث بلبله كبرى في الأسواق العالمية المنظمة والمعترف بها» . وكان رئيس CIA يهدف إلى عدم اعتماد أية دولة غربية في إمداداتها من النفط على الاتحاد السوفييتي كما كانت الحالة اخذة في التطور على هذا النحو في إيطاليا ، حيث كانت شركة ENI المملوكة للدولة المشتري رقم (١) للنفط السوفييتي ، وفي بعض الأحيان ابتاع الايطاليون النفط السوفييتي بسعر يقل بنسبة ٥٠٪ عن سعر نفط الشرق الأوسط الذي يشتهر بقلة تكلفة انتاجه وسعره . واستمر رئيس مجلس الإدارة في الشركة الإيطالية الحكومية ENI في مسعاه بعد ان استبعدته الشركات النفطية الكبرى من الحصول على حصة في كعكة النفط العالمية . وكان ذلك مثار انزعاج الجهات المعنية في الولايات المتحدة سواء كان ذلك في دوائر الشركات النفطية أو وكالة المخابرات المركزية . وبقي رئيس شركة ENI مستمراً بتطوير العلاقة مع الروس حتى اليوم الذي مات فيه عند سقوط طائرته الخاصة والتي تحطمت في ١٩٦٢/١٠/٢٧ . وقد عزت بعض الجهات والصحف الايطالية هذا الحادث إلى وكالة المخابرات المركزية . وهكذا اصبح هناك احتمالان يمكن أخذهما في الاعتبار :-

* على الشركات النفطية الاستمرار في تخفيض أسعارها في بداية الأمر لمحاربة النفط السوفييتي لاخراجه في نهاية المطاف من السوق ، وهو الأمر الذي تم اعتماده في بداية الأمر . وقد بقيت الأسعار المعلنة ثابتة وكانت الدول المنتجة تتقاضى ٥٠٪ على أساس الأسعار المعلنة أما الفارق بين الأسعار المعلنة واسعار البيع الفعلية فكانت تغطيه الشركات النفطية الامر الذي نتج عنه خفضٌ في ايراداتها وهو ما لم ترغب في الاستمرار في القيام به إلى الأبد لانها تتحمل فرق الأسعار وحدها . ولكن حتى لو فعلت ذلك فانه لا يمثل حلاً لمشكلة الانتاج الجديد من ليبيا ودول افريقية أخرى ، مما يخشى ان يحدث تخمة نفطية ودورات حادة مرة أخرى . كما ان مشكلة «الشركات المستقلة والتعامل معها» لم تحسم أو تحل .

* أما الحل العملي الاخر فقد يكمن في السيطرة على الانتاج والأسعار من قبل الدول المنتجة وفي عقر دارها بموجب إجراءات وترتيبات مماثلة لما اتخذته الحكومة والشركات

النفطية الاميركية على ساحة النفط الاميركية عندما حدث فرط الانتاج . وهذا بالطبع يقتضي إنشاء «منظمة ما » للدول المصدرة للنفط والتي ستجرى الترتيبات اللازمة في بلادها وعلى أراضيها . وهكذا ولدت منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك : Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC) . وكان ذلك في الرابع عشر من أيلول سبتمبر ١٩٦٠ في العاصمة العراقية بغداد . وكان الموقعون بالحروف الأولى كُلاً من المملكة العربية السعودية ، العراق ، الكويت ، إيران ، وفنزويلا . وتشكل هذه الدول مجتمعة آنئذٍ مصدراً لتصدير ٨٠٪ من النفط الخام في السوق العالمية . وعند توقيع اتفاقية منظمة الاوبك لم تكن دولة الكويت قد اعلنت استقلالها بعد . ومن الأهمية بمكان ان نشير هنا إلى أن العلاقة بين الدول المنتجة للنفط والشركات المنتجة له لم تكن دوماً متعارضة بحيث ان ما هو لصالح الشركات المنتجة للنفط يجب ان يكون بالضرورة ضد صالح الدول المنتجة له ، أو بالعكس . ولكن مصالح الطرفين قد تلتقي أحيانا . ونؤكد مرة أخرى ، في هذا الظرف بالذات ، ان منظمة أوبك لم تكن بالضرورة فكرة سيئة ، لكنها كانت وسيلة يتم الحكم على حسناتها وسيئاتها بناء على كيفية استعمالها وادارتها . ولكننا نقول بأن هذه المنظمة لم تقم رغماً عن الشركات الكبرى ولم تكن موجهة اصلاً ضد المستهلكين كما تم الترويج لذلك في وقت لاحق .

وفي النهاية نرى لزاماً علينا ان نؤكد ان معظم ، ان لم نقل كل المشاركين في تأسيس وايجاد منظمة الاوبك كانوا من الوطنيين في نهجهم وفي حدود خبرتهم وعلمهم ، وكانت نواياهم متجهة إلى انشاء منظمة للتنسيق فيما بينهم لتخدم مصالحهم على الوجه الأكمل تُبعد عنهم شبح الدورات التي تحل بالسوق النفطية وتطيح بالأسعار ، وذلك من خلال ضبط وسيطرة هؤلاء على الانتاج .

وبعد ان اوضحنا ما سلف ، نجد ضرورة أن نؤكد ما ذهبنا إليه من أن منظمة أوبك كانت مطلباً ملحاً للشركات النفطية أولاً ثم للدول المنتجة أولاً وثانياً ! ومع ذلك فقد وقعت منظمة الاوبك وأعضاؤها الدول المنتجة للنفط ضحايا للتضليل والخداع الإعلامي وخصوصاً إبان السنوات التي أعقبت عام ١٩٧٣ الذي شهد ارتفاعات في اسعار النفط .

كان وزير النفط الفنزويلي بيريز الفونسو Perez Alfonze المحرك الرئيسي لفكره تأسيس منظمة الاوبك ، وأمّا الوسيط الذي رتّب له الاتصالات مع مسؤولي الدول النفطية الشرق أوسطية فكانت هي واندا جابلونسكي Wanda Jablonski فمن هي واندا هذه ومن هو بيريز الفونسو :

* تلقى بيريز الفونسو Perez Alfonzo علومه في الطب في جامعة جون هوبكنز الاميركية John Hopkins University في مدينة بلتيمور ، ودرس الحقوق بعد ان قفل عائداً إلى بلاده فنزويلا . وتقلد حقيبة وزارة التنمية في بلاده . وكانت علاقته بسفارة الولايات المتحدة في بلده وثيقة إلى درجة انه تلقى دعوة من السفارة الاميركية في كاراكاس ذات يوم من ايام شهر نوفمبر-تشرين الثاني عام ١٩٤٨ ، تبلغه السفارة بأنه طبقاً للمعلومات المتوفرة لدى الاستخبارات الاميركية فان انقلاباً في بلاده سيقع في وقت وشيك وانهم يدعونه للجوء إلى السفارة الاميركية اذا ما رغب في ذلك . وقد حصل الانقلاب فعلاً قبل تمكنه من اللجوء للسفارة وزج به في السجن ثم نفي إلى واشنطن دي . سي . حيث كرس الكثير من وقته في واشنطن قابعاً في مكتبة الكونغرس عاكفاً على دراسة وضع تطبيقات مؤسسية مماثلة لما تم تطبيقه بالولايات المتحدة في الثلاثينات لضبط كمية الانتاج وتنظيمه . وكانت لجنة سكك الحديد في ولاية تكساس Texas Railroad Commission التي ضبطت وسيطرت على حصص الانتاج في الولاية المذكورة نموذجاً اراد دراسته والاقتداء به . وعندما وقع انقلاب آخر في كاراكاس العاصمة الفنزويلية عام ١٩٥٨ ، عاد بيريز إلى بلاده وأسند اليه منصب وزير النفط والمعادن ، وهو منصب أعد بيريز نفسه جيداً له إبان اقامته في واشنطن . واستحضر على الفور إلى وزارته مستشاراً اميركياً متمكنا إلى درجة كبيرة في طريقة أعمال وتشريعات لجنة سكك حديد تكساس ، والذي امل بيريز ان يوجد على غرارها منظمة للدول المنتجة للنفط . وقد رغب في لقاء وزراء نفط دول الشرق الاوسط وعُهد إلى واندا جابلونسكي القيام بهذه المهمة .

* فمن هي واندا جابلونسكي هذه ؟ انها من مواليد تشيكوسلوفاكيا ومقيمة في نيويورك . تلقت تعليمها في اصقاع مختلفة من نيوزيلنده ثم مصر فبريطانيا فالمغرب والمانيا فاستراليا وتكساس بالولايات المتحدة الاميركية . وذهب الامر بها إلى أبعد من ذلك عندما سافرت من القاهرة إلى القدس ممتطية البعير . وكانت الاستخبارات من صميم عملها ومهنتها المعلنة كمحررة في صحيفة بتروليوم انتليجانس ويكلي Petroleum Intelligence Weekly . وبفضل هذه الوظيفة تعرفت إلى المهمين من صناع القرار في دول الشرق الاوسط النفطية وكافه المسؤولين الذين لهم شأن في الصناعة النفطية . وقد تم افتتاح مؤتمر عربي نفطي في القاهرة في ابريل نيسان ١٩٥٩ وكانت واندا جابلونسكي بين الحضور وكذلك بيريز الفونسو كمراقب . وقد دعته إلى حجرتها في الفندق الذي كانت تقيم فيه في مدينة القاهرة حيث اجتمع بيريز إلى وزير نفط عربي بارز وممثلين نفطيين اخرين . وقد

اتفقوا على الالتقاء سراً في نادي يخت المعادي . واتفق المؤتمرون سرّاً على ان يشكلوا ما اسموه «اللجنة الاستشارية النفطية » "The Oil Consultative Commission" على غرار لجنة سكك حديد تكساس . وبعد عام من ذلك التاريخ شهدت الساحة النفطية العالمية ولادة منظمة الاوبك .

اما حجتنا الثانية ضد احدى المسلّمات التقليدية فتتعلق بزيادات اسعار النفط التي طرأت عام ١٩٧٣ .

كان من اهم ملامح عقد الستينات ظهور المنتجين الجدد على الساحة النفطية فليبيا كانت تنتج ما ينيف عن ٣ ملايين برميل يومياً في اواخر الستينات كما دخلت إلى الساحة كل من الغابون ، نيجريا والجزائر وزادت كلها انتاجها من النفط ولكن الاكثر اهمية ان منطقتين من المناطق التي تم اكتشاف النفط فيهما أثبتتا انهما تختزنان احتياطيات ضخمة من النفط ولكن مشكلة رئيسية كبرى تواجههما : انها تكلفة الانتاج الباهظة في ظل اسعار النفط السائدة . وهذا بدوره سيؤدي بنا إلى الافتراض الاخر بأن زيادات الاسعار التي شهدها العالم في عام ١٩٧٣ حظيت بمباركة الولايات المتحدة ودول بحر الشمال الاخرى ، ان لم تكن هي أصلاً بنات افكارها . ودعنا نحاول اثبات ذلك .

فقد وافقت الدول الاوروبية المحيطة ببحر الشمال على قانون الافريز القاري لعام ١٩٦٤ Continental Shelf Act ووقعت عليه حيث تم بمقتضاه تحديد و ترسيم حدود الدول في منطقة البحر المذكور . وعلى اثر ذلك :

* في عام ١٩٦٥ اكتشفت شركة بي بي BP الغاز على السواحل الانجليزية .
* في عام ١٩٦٩ تم اكتشاف النفط في بحر الشمال لأول مرة في حقل ايكوفيسك Ekofisk في النرويج .
* في عام ١٩٧٠ اكتشفت شركة بي بي حقل فورتيز Forties field في ابيردين Aberdeen -بريطانيا .
* في عام ١٩٧١ اكتشفت شركتا ايكسون وشل حقل نفط برنت Brent في شيتلاندز Shetlands .

وخلال هذه الفترة حدثت احدى المعالم البارزة حيث اكتشف النفط في الاسكا من قبل شركة اتلانتيك (التي سميت فيما بعد اركو Arco) في الثامن من يونيو-حزيران عام ١٩٦٨ في خليج برودهوى Prudhoe Bay . ودلت التوقعات على احتياطيات ضخمة تعادل حجم ما في تكساس من مخزونات . واكتشفت BP أيضاً النفط في الاسكا عام

١٩٦٩ وفي هذا الوقت كان انتاج النفط الاميركي يقترب من مستويات الاستهلاك في الولايات المتحدة . وفي غضون سنوات قليلة سادت التوقعات بأن الولايات المتحدة ستصبح مستورداً صافياً Net Importer للنفط الخام . وهكذا اصبحت مستورداً صافياً للنفط الخام منذ مطلع عام ١٩٧٠ مما اوجد عجزاً تجارياً لديها بسبب الواردات النفطية . ولم يكن مجدياً من الناحية الاقتصادية ان يصار الى انتاج البترول من حقوله الضخمة سواء في بحر الشمال او في الاسكا . وقد ابتغت اميركا من نفط الاسكا ان يكون اداة لوقف اسيترادها من النفط الخام من الخارج او تقليص هذا الاستيراد الى الحد الادنى ، ليتقلص بالتالي ما تنوء بحمله من عجز تجاري . كما ان المخططين في المؤسسة العسكرية الاميركية لم يكونوا مرتاحين ، على الدوام ، في ان يروا اوروبا ، أو حلف الناتو بشكل اكثر تحديداً ، دائمي الاعتماد على النفط الخام الذي يتم نقله من مناطق بعيدة . كما ان ذاكرتهم لن تنسى على الاغلب ان بريطانيا كادت ان تخسر الحرب العالمية الثانية عندما كانت الغواصات الالمانية تقوم بإغراق ناقلات النفط التي كانت تمخر عباب المحيط الاطلسي والمتجهة الى الجزر البريطانية . فبالاضافة الى قيمته الاقتصادية ، فان نفط بحر الشمال يحمل قيمة استراتيجية عظمى . واذا اخذنا مخزونات هذا البحر في الاعتبار يمكننا القول ان اوروبا ستمتلك مخزوناً نفطياً تحت مياهها من اجل حروبها التي سيخوضها حلف الناتو عندما تدعو الحاجة الى ذلك . ولكن السعر ، مرة اخرى ، يظل هو المشكلة الرئيسية . وربما ظل المخططون الاميركيون يلحون على حواسيبهم الضخمة المرة تلو المرة طالبين منها النصح والارشاد وانارة الطريق ، وكان جواب هذه الحواسيب واحداً على كل الاسئلة :

س : كيف يمكننا ان نجعل انتاج نفط بحر الشمال مجدياً من الناحية الاقتصادية ؟

ج : ارفعوا اسعار النفط .

س : كيف يمكننا ان نجعل انتاج نفط ألاسكا مجدياً اقتصادياً ؟

ج : ارفعوا اسعار النفط .

س : كيف يمكننا وضع وسائل الانتاج الثانوية والثلاثية لزيادة انتاج حقول النفط التي تم استنزافها بطرق الاستخراج التقليدية ، لتكون ذات جدوى اقتصادية مرّة ثانية وتؤدي بالتالي الى زيادة احتياطيات البترول في الولايات المتحدة ؟

ج : ارفعوا اسعار النفط .

س : كيف نستطيع زيادة قدرتنا التنافسية في مواجهة الاقتصادات المزدهرة لدى شركائنا مثل اليابان والمانيا ؟

ج : ارفعوا الاسعار النفط .

لقد كانت زيادة اسعار النفط هي الاجابة والحل لكل تلك الاسئلة والمشاكل ، ولم يكن هناك بديل اخر . وبطبيعة الحال ، فان مما يثلج صدور الدول المنتجة للنفط ان يرتفع سعره وهم اكثر من يعلم بأن سعره لم يكن عادلاً بل كان متدنياً . ففي الوقت الذي كان برميل النفط يباع فيه بسعر دولارين فقط ، كان سعر المياه المعدنية التي تعبئها شركة ايفيان Evian ٣٥ دولاراً للبرميل .

ان سعر النفط صعودا ام هبوطا هو امر تعتبره الولايات المتحدة من امور الامن القومي . وعندما هبطت اسعار النفط لحوالي (١٠) دولار عام ١٩٨٦ ، ذهب جورج بوش بوصفه نائباً لرئيس الولايات المتحدة الى الدول المنتجة مطالباً اياها برفع السعر الى (١٨) دولار كحد أدنى وهو السعر الذي يوافق الاقتصاد الاميركي آنئذ . وحين تم تذكيره بأن العرض والطلب يجب ان يقررا السعر وان النفط سلعة كأي سلعة أخرى أجاب «يقولون السوق . . . السوق . . . دع قوى السوق هي التي تقرر السعر . لكنني اعتقد ، كما كنت دوماً ، بأن صناعة نفط وطنية اميركية هي لمصلحة الامن القومي الاميركي . . .» وقال وزير الطاقة الاميركي جون هيرنغتن John Herrington آنذاك : «ان هبوط اسعار النفط قد وصلت نقطة باتت تهدد الامن القومي الاميركي» . ولقد تم استنزاف الكثير من الابار عالية الكلفة خلال الربع قرن الماضي ، وتغيرت المعادلة في الوقت الحاضر . ما يخدم الاقتصاد الاميركي قبل ٢٥ سنة قد يخدمه شيء آخر هذه الايام .

ولعل الامر هو اكثر من صدفة ان تشهد سنة ١٩٧٣ ثلاثة احداث رئيسة ذات اهمية بالغة :

* تم دق المسمار الاخير في نعش النظام الذي تبنته اتفاقية بريتون وودز Bretton Woods وانتهى هذا النظام رسمياً ، وقفز سعر الذهب الى عشرين ضعفاً ثم استقر عند عشرة أضعاف ما كان عليه المستوى السابق .

* وعلى نفس المنوال قفز سعر الذهب الاسود -النفط- عشرين ضعفاً عن مستواه السابق ثم استقر عند عشرة اضعاف سعره السابق . ويا لها من مصادفة ، فهل كانت حقاً كذلك ؟

* كان هذان الحدثان غير العاديين على الاطلاق العلامة المميزة لنظام اقتصادي عالمي جديد . وقد تم الاعلان رسمياً عام ١٩٧٣ عن انشاء منتدى اللجنة الثلاثية Trilateral Commission التي اصبحت الاداة الفعالة لادارة وايجاد الاجماع واتفاق الاراء والخطط

من اجل تكريس هذا النظام العالمي الجديد . ولعل احداً يستطيع ان يُرشدنا كيف تمت هذه الاحداث المترابطة كلها في سنة واحدة ؟

ولكننا نلاحظ في الوقت الراهن ، وبعد ٢٥ عاماً من رفع اسعار النفط عام ١٩٧٣ ان :

* معظم الدول الافريقية المنتجة للنفط ترزح تحت نير الديون ، وبعضها كالجزائر يكاد لا يعادل دخلها النفطي مقدار ماتحتاجه لخدمة ديونها الخارجية .

* اما الاخرون الذين ادخروا المال لمصلحة اجيالهم المقبلة ببيع ما اهدتهم السماء والطبيعة من منتج هو الوحيد في جعبة أكثرهم ، فقد خسروا كل ما ادخروا من خلال وسائل امتصاصية مختلفة .

* اما سعر النفط الان وحسب اسعار عام ١٩٧٣ الثابتة ، هو أدنى مما كان عليه عام ١٩٧٣ !! بل وفي أي وقت مضى خلال النصف الثاني من القرن العشرين .

* وبطبيعة الحال فان الولايات المتحدة الان تحكم السيطرة الكاملة على المقدرات النفطية العالمية وتملي اسعار النفط بما يخدم مصالحها . اما كيف يمكن ان يساعد ذلك الولايات المتحدة على احكام السيطرة على زمام الاقتصاد العالمي ، فانه يمكن ان نسوق مثلاً على ذلك . فقد هبطت اسعار النفط هبوطاً سحيقاً في السابع عشر من مارس اذار عام ١٩٩٨ الى ١٢,٩١ دولاراً للبرميل الواحد مقارنة مع ٢٢ دولاراً قبل ستة اشهر فقط . وفي غضون عام واحد من نهاية يناير/كانون الثاني عام ١٩٩٨ تراجعت اسعار النفط في الولايات المتحدة بواقع ٢٥٪ . وقد بدأت الازمة الاسيوية عندما كان سعر النفط في حدود ٢٢ دولاراً للبرميل وكان متوقعاً ان تكون لها اثار سلبية على نمو الاقتصاد الاميركي بحوالي ٠,٤٪ ايضاً . ويقول دايفيد ويس David A. Wyss كبير الاقتصاديين لدى القسم الاستشاري في ستاندارد أند بور Consultants Standard & Poor's DRI «ان ذلك يمحو في الغالب الاثار السلبية للازمة الاسيوية على نمو الاقتصاد الاميركي» يالها من مصادفة !! ان كل الصدف الحسنة على ما يبدو تحدث فقط لأولئك الذين يقدرون على السيطرة على اسعار السلع والنفط والعملات وكافة المؤشرات الاقتصادية العالمية . أما سوء الطالع والحظ فسيكون من نصيب اولئك الاخرين كلهم ، بمن فيهم تلك الدول التي يمثل النفط كل رأس مالها وثروتها القومية الرئيسية . ولذلك فان اسعار النفط خلال الربع الاول من عام ١٩٩٨ هي في احسن الاحتمالات عن المستوى الذي كانت عليه عام ١٩٧٣ (حسب سعر الدولار الثابت) او ادنى منه . وفي الوقت الذي عانى فيه المنتجون النفطيون من انخفاض اسعار النفط واضطراب ميزان مدفوعاتهم فإن عجوزات ميزانياتهم ذهبت الى ميزانيات الشركات متعددة

الجنسيات عن طريق العولمة ، فان شركة الخطوط الجوية الاميركية American Airlines على سبيل المثال وفرت ٥٠ مليون دولار من اثمان الوقود خلال الربع الاول عام ١٩٩٨ مقارنة مع ماكانت الميزانية قد خصصته للوقود . وتراجع سعر ا لبنزين الى ٨٠ سنتاً للغالون في بعض الولايات ، وحتى لو بيع الغالون بدولار واحد فان هذا السعر ، حسب التقديرات الحقيقية ، يعتبر ادني سعر في التاريخ طبقاً لما نشره معهد النفط الاميركي American Petroleum Institute .

وهنا نتساءل : اذا وفّرت شركة اميركان ايرلاينز ، وجنرال موتورز وغيرها بلايين الدولارات ثمن الوقود فمن خسر هذه البلايين اذن ؟ انها الدول المنتجة للنفط . وبالنسبة للاقتصاد الروسي المنهار اصلاً ، فقد أدى تدهور اسعار النفط الى زيادة الطين بلّة ، وسجل اكبر مُصدّر للنفط في العالم عجزاً بحدود ١٥ مليار دولار لسنة ١٩٩٨ في ميزانيته . اما الجزائر فلقد تجرعت وصفات صندوق النقد الدولي لسنة ١٩٩٤ ونتج عنها شروطه التقليدية ومنها فك ارتباط الاقتصاد عن الدولة ، مما نتج عنه اكثر من ٤٠٠,٠٠٠ عاطل عن العمل عندما طبقت تلك الوصفات مما أثار نقمة شعبية زادت الحرب الاهلية الدائرة اشتعالاً . أما الانهيار الاخير في أسعار النفط فسيترتب عنه عبء على الجزائر مقداره ثلاثة مليارات دولار من نقص في الايرادات تقوم الحكومة بسن القانون لزيادة الضرائب لسدّها ، مما سوف يزيد الحرب الاهلية اشتعالاً . فليس للجائع ما يخسره سوى بؤسه وجوعه . وفي عالم العولمة اصبح القابضون على زمامها هم الرابحون ، والبقية أصبحوا هم الخاسرون .

علّمنا ذات يوم استاذ المال في كلية الدراسات العليا للادارة في جامعة هارفارد البروفيسور سام هييز Sam Hayes عن كيفية استعمال أو امتصاص مال الاخرين (OPM)- وتعلمنا العولمة اليوم كيف يمكن امتصاص ثروات الاخرين ونفطهم! . .

«يتم يوميا تداول ما يزيد على ٨٠٠ مليار دولار من العملات يوجه معظمها الى استثمارات قصيرة الاجل تتّسم بجانب كبير من المضاربة . وهذه الاموال موجهة في الغالب نحو لا شيء سوى جمع الاموال . . ويتم استعمالها في تداول الخيارات options trading والمضاربة في الاسهم والاتجار في اسعار الفوائد . اضف الى ذلك عمليات المراجحة المالية قصيرة الاجل short-term financial arbitrage transactions التي يقوم مستثمر ما بمقتضاها بشراء منتج ما كالسندات او العملات في سوق ما معلقاً الآمال على بيعها بربح في سوق اخرى ، وقد تحدث العمليتان متزامنتين بفضل استعمال اجهزة الكمبيوتر والاليكترونيات» .

جويل كيرتزمان Joel Kurtzman – موت النقود The Death of Money

«في خضم هذه المعركة لاستقطاب الاموال ستنشأ طبقة أرباب المال والمضاربين في الاسواق المالية ليفرضوا أنفسهم وكأنهم مشرعون دوليون ، يستطيعون بقوة أموالهم التأثير على قرار الحكومات في كل ما يتعلق بسياسات الضرائب والانفاق والاقتراض او تخفيض الديون عبر التضخم . . .ومع تزايد اعداد الدول والحكومات التي تربط نفسها ضمن الاطار المالي العالمي ، فان فيالق هذه الطبقة العالمية من مدراء صناديق الاستثمار والتجار ، لن تكتفي بأن تكون في يدها سلطة اصدار الاحكام فقط . فمن اجل المحافظة على قيمة استثماراتهم ومكاسبهم فانهم سيصبحون معنيين ، يوماً بعد يوم ، بشؤون الدول الداخلية يسدون الى المسؤولين النصح والارشاد ويحثونهم على العمل طبقاً لاهوائهم هم ، تحت طائلة الثواب والعقاب ، على أساس مراقبتهم يوماً بيوم . وهكذا يقول الاقتصادي دايفيد سي روش David C. Roche في لندن (أن استقلالية الدول بمفهومها المتكامل آخذ في الاضمحلال والاندثار» .

(مجلة بيزنس ويك ١٩٩٧/١٢/١٢) .

«يعكف المستثمرون الماليون على مراقبة ومعاقبة شركات او حتى قطاعات صناعية برمتها اذا ما تراجعت عائداتها . وتنهال سياط العقوبات من أرباب المال على حكومات او حتى اقاليم ومناطق بأكملها على سطح هذا الكوكب اذا ما تبين لهم ان هذه الحكومات او المناطق تضع العراقيل امام شركات اساطين المال التي تجني الارباح الطائلة ، او تتسبب في حدوث مفاجآت غير سارة لاصحاب رؤوس الاموال . واذا ما

بدا ان مثل هذا النفوذ يحمل طابع الدكتاتورية ، فان المولين العالميين يمتثلون ايضا لقيم المساواة القاسية التي وضعوها وسينقلبون على أي جهة او طرف ، حتى ولو كان ذلك الطرف هو الصناعة القائمة في وطنهم وحكومتهم ، اذا ما كان الدفاع عن حرية رأسمالهم يقتضي مثل هذا الاجراء» .

وليام غرايدر – *William Greider*

عالم واحد ، مستعداً كان ام لم يكن . . .ص٢٥ – *One World Ready Or Not*

الفصل الحادي عشر

الاقتصاد المالي العالمي الامتصاصي
كازينو للمقامرة بالمال

قدر جويل كيرتزمان Joel Kurtzman ، وهو ايضاً محرر مجلة هارفارد بيزنس ريفيو Harvard Business Review انه مقابل كل دولار يستثمر في الاقتصاد الحقيقي المنتج ، فانه يجري استثمار ما يتراوح بين ٢٠-٥٠ دولارا في الأسواق العالمية غير الحقيقية والقائمة على المضاربات والمجازفة ، والتي يتمثل هدفها الرئيسي في توليد المزيد من الأموال لا في إنتاج السلع والخدمات التي تعتبر وثيقة الارتباط بالاقتصاد الإنتاجي. إن هناك فجوة كبيرة بين ٢٠ ٥٠ - ، ومع ذلك فلا أحد يعلم على وجه التأكيد والدقة مقادير الأموال التي يجري استغلالها في عمليات المضاربة . فمن أصل ٨٠٠ مليار دولار يتم تداولها يوميا في أواخر الثمانينات ، هناك فقط ما بين ٢٠- ٢٥ مليار دولار تستعمل لتغطية التداول اليومي للاقتصاد الحقيقي ، اما الباقي فهي أموال مضاربة تتم ادارتها من خلال الوسائل الإلكترونية وبرامج الحواسب لهدف واحد فقط الا وهو امتصاص مزيد من الأموال من الاقتصاد الإنتاجي . وقد تم فصل عرى الارتباط لهذه الأموال ، كما تم إيضاح ذلك في فصل آخر بأية قيمة حقيقية . فقد أصبح العالم اليوم ناديا عالميا ل ل أموال وكازينو للقمار . ففي داخل الكازينو يزودونك بنقود مصممة خصيصا للتداول في النادي فقط حيث تقوم بالمقامرة بها . وفي نادي الاموال العالمي فإن المشتقات derivatives ، ليست اموالا حقيقية . فانك لا تستطيع ان تحمل في يدك احد المشتقات من الحاسب الآلي في نادي الاموال العالمي لتشتري به كيلو غراما من الطماطم . وكما أنه عندما يغادر المقامر الكازينو-صالة القمار فسيخرج ومعه مبلغ أكثر أو أقل من ذلك الذي دخل به . فإن نتائج ألعاب نادي الأموال العالمي هي نتائج حقيقية ينتج عنها امتصاص اموال الاقتصاد المنتج . وطبقة الواحد بالمائة هم أصحاب كازينو المال العالمي ، وأصحاب الكازينوهات سواء في لاس فيغاس أم في كازينو المال العالمي هم دوماً الرابحون .

انه لأمر يصعب تصديقه إن مجموعة صغيرة جدا فقط هي التي تقوم بتحويل وتداول العملات الأجنبية عبر حدود الدول تصل الى ١,٢ تريليون د ولار يوميا ، كما في بداية التسعينات من القرن العشرين ، وهو رقم فلكي بكل المقاييس . «ورغم ضخامة هذا الحجم المذهل ، فان عمليات التداول المالي عبر الحدود تتم في الغالب على أيدي مجموعة صغيرة تمثل مجتمعا فريدا يضم اضخم ثلاثين الى خمسين مصرفا في العالم وحفنة من المضاربين الرئيسين الذين ينفذون عمليات التداول الفعلية نيابة عن عملائهم المستثمرين من الأفراد الأثرياء والتجمعات الرأسمالية الخاصة المختلفة ، والبنوك الأصغر والسماسرة وصناديق التقاعد وصناديق الاستثمار المشترك وغيرها ،وكذلك البنوك مالكة المحافظ» (صفحة ٢٣ كتاب عالم واحد) . إن حفنة بيوتات السمسرة والمؤسسات التي تحتكر نصيب الأسد من النظام المالي العالمي ليس لديها ولاء قومي لمواطنها , وهي لا تدين بالولاء لأي طرف مهما كان ماعدا ولائها لنفسها لجمع المزيد من الأموال . وليس هؤلاء مسؤولين تجاه أية حكومة لأنهم اكبر من الحكومات ، اذ أن هؤلاء يشكلون فيما بينهم حكومة عالمية .

ويقدر ألن ميتزلر Allen Metzler وهو مرجع موثوق على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالسياسة النقدية والبنوك المركزية بأنه اذا ما اتفقت كافة البنوك المركزية في العالم فيما بينها على اتخاذ موقف معين لحماية عملة ما في مواجهة هجوم المضاربين ، فإن أقصى ما يمكن ان تجمعه هذه البنوك هو ١٤ مليار دولار يوميا ، مقارنة مع ٨٠٠ مليار دولار التي يستطيع المضاربون الماليون ضخها في السوق ، وبهذا فان إمكانياتهم تفوق إمكانيات البنوك المركزية المجتمعة بخمسين ضعفا . ونذكر هنا أن الاقتصاد الفرنسي ، وهو رابع اضخم اقتصاد في العالم تعرض لهجوم من المضاربين عام ١٩٩٢ في وقت كان فيه الجميع يعتقدون بأن مقومات الاقتصاد الفرنسي كانت في وضع ممتاز . وقد حقق المضاربون ثروة نتيجة انقضاضهم الشرس على الفرنك الفرنسي نتيجة استغلالهم نقطة فنيّة . فقد كانت فرنسا تود البقاء ضمن نظام سعر الصرف (ESR) Exchange Rate System وكانت النتيجة التي اسفر عنها ذلك الهجوم أن أصبح على فرنسا أن تطبق اجراءات تقشفية كما لو كانت دولة نامية . فإذا كان رابع أضخم اقتصاد وأقواه في العالم عرضة للهجوم وهو في وضع صحي قوي ، فما هي الدولة التي يمكن أن تكون محصنة ضد مثل هذه الهجمات الطفيلية الشرسة؟

إن يوم الأربعاء الأسود ، حسب ما أُطلق عليه في المملكة المتحدة لم يكن كذلك بالنسبة الى جورج سوروس الذي حصد قرابة المليارين دولار في بضعة أيام من المضاربة على

الجنيه الإسترليني . لقد كانت معركة جورج سوروس ضد بنك انكلترا Bank Of England ، البنك المركزي البريطاني أو لربما كانت معركة جورج سوروس العظيم ضد بريطانيا العظمى .
فعندما لاحظ سوروس في أيلول عام ١٩٩٢ أن الجنيه الاسترليني كان يجري تداوله قريبا من أدنى سعر محدد من قبل نظام سعر الصرف وهو ٢,٧٧ مارك الماني مقابل الجنيه افترض سوروس أن على المملكة المتحدة أن ترفع اسعار الفائدة لديها حتى تجذب الودائع والاموال على الرغم من أن الاقتصاد البريطاني كان يمر في ظروف ركود . وقد باع سوروس من الجنيهات الاسترلينية ، على المكشوف ، ما مقداره ١٠ مليارات دولار . وقد استشاط وزير الخزانة البريطانية غضبا معلنا انه لا يمكن تركيع بريطانيا العظمى لقانون المضاربين . وعمدت الحكومة الى رفع سعر الفائدة بواقع ٢٪ وأعلنت أنها ستقترض ١٥ مليار دولار ، للدفاع عن عملتها . وقرر سوروس من جهته أنه سيضارب بما يعادل مبلغ ١٥ مليار دولار ، وأدرك أن الحكومة لن تستطيع الدفاع عن الجنيه اكثر من ذلك . والسؤال الذي يطرح نفسه : ما هو الشيء النافع الذي لعبه جورج سوروس من خلال استثماره المالي عدا عن استلاب ملياري دولار من أموال شعب آخر ؟ لقد كانت ممارسات سوروس هي سبب الكارثة التي حلت بالجنيه الاسترليني ولم تكن نتيجة لها . لقد عمل على تصعيد موقف كان ممكنا تعديله لو لم يتعرض لضغط المضاربة . وعلى هذا المنوال كانت الهجمات الشرسة ذات طابع المضاربة على اسواق دول جنوب شرق آسيا هي السبب في المحن التي حلت بهذه الدول في الوقت الذي كانت فيه مقومات اقتصادها قوية وفي وضع صحي .

وعندما تم الهجوم على عملة بلاده عام ١٩٩٧ ، وصف رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد هؤلاء المضاربين الماليين «بالمجرمين الدوليين» . وكان يتمتع بقدر أكبر من الدبلوماسية اثناء اجتماع فانكوفر الذي ضم منتدى التعاون الاقتصادي للدول الاسوية في الباسيفيك The Asian-Pacific Economic Co-Operation الذي عقد في شهر نوفمبر تشرين الثاني عام ١٩٩٧ عندما انتقد المدافعين عن السوق الحرة قائلا « إن الدول التي تتلقى المساعدات لإنقاذ اقتصادها عليها أن تتخلى عن استقلالها «في الوقت الذي يتم تجاهل حقيقة» أن قوى السوق عرضة لسوء الاستخدام كالاقتصادات الموجهة» .

ويستند المصرفيون والمضاربون في سطوتهم وجبروتهم ، الى حد كبير ، على استعمال أموال الآخرين ، التي يمكن تعريفها أيضا بأنها طاقة الآخرين . وحسب ما توحي لهم أطماعهم فإنهم يقررون من يستطيع من غيرهم أن يستمتع باستعمال هذه الأموال ومن لا يستطيع ، أو كما نسب الى المصرفي جون بوتنغ John Buting قوله « أن المصرفيين يقررون

من الذي يجدر أن يعيش» .

ومن المصادر الأخرى لنفوذ البنوك ورجالات المصارف مقدار معلوماتهم . فقد تبوؤا مركزا هو في قلب دائرة المعلومات في مجتمعاتهم المحلية أو خارج حدود دولهم ، وكانوا أيضاً يتوسطون عصر المعلومات عندما انطلقوا للعمل على الصعيد العالمي . وكانت المعلومات على الدوام مصدرا للنفوذ .

ويمكن سوق الأمثلة على العلاقات الحميمة بين إجماع واشنطن و وول ستريت مثل الاجتماع الذي عقد يوم السابع من مايو أيار عام ١٩٩٥ حيث حضره الرئيس الاميركي بيل كلينتون ووزير الخزانة روبرت روبن الذي كان يعمل في وول ستريت قبل تسلمه منصب وزير الخزانة وذلك لمناقشة ردود الفعل التي قد تصدر عن المضاربين في بورصة نيويورك وفي العملات الأجنبية حيال الاجراءات التي قد تتخذها الولايات المتحدة ضد اليابان . وقال روبن ردا على سؤال من كلينتون ان المضاربين قد أعدوا العدة للمواجهة مع اليابان ورتبوا مراكزهم طبقا لما تقضيه الحالة . وهكذا فإن هؤلاء سيقطفون ثمار الخطوات التي اتخذتها واشنطن لجعل الين الياباني ينا قويا لا يتعدى ٧٩ مقابل الدولار . وسيستفيد هؤلاء من اضعاف الين وجعله هزيلا تتراجع قيمته بأكثر من الثلث في غضون أشهر قليلة ويمكن لهؤلاء تحقيق المطامع والاموال لمجرد تملّكهم المعلومات التي لا يمتلكها الاخرون . وهكذا فإن ما يحصل لا يتعدى في حقيقته هو تكوين وضع شراكة Joint Venture بين هؤلاء المضاربين وبين وزارة الخزانة والمؤسسات المالية لتركيع اليابان واذلالها وجمع الأموال أثناء ذلك .

ويقتضي عمل المصرفي ان يطلع على الميزانية العمومية لمعظم اولئك الواقعين في محيط مدينته او منطقته وكم من الاموال السائلة في حوزتهم وكيف ينفقونها وما هي مشاريعهم المستقبلية . ويدرك المصرفي في اية مرحلة سيكون لشخص ما أو مشروع ما فائض نقدي سائل وحتى متى قد يكون لديه نقص في سيولته . وكذلك فان المصرفيين يمتلكون من القوة لتوليد أموال جديدة حيث يستطيع النظام المصرفي جمع تسعة ملايين دولار مقابل كل مليون دولار مودع لديه على فرض أن هناك متطلبات ايداع احتياطي بنسبة ١٠٪ ، وقد أمدهم هذا الوضع بمزيد من النفوذ والسطوة . وبعد أن توسعت الولايات المتحدة متجاوزة الوسائل التي تتيحها لها «احتياطياتها من الذهب» ، وبعد إلغاء التزاماتها التي ترتبت عليها بموجب اتفاقية بريتون وودز ، انتهى الامر بالدولارات الأمريكية في بنوك اجنبية أو فروع اجنبية لبنوك اميركية . ولم تكن هذه الأموال المودعة في الخارج خاضعة لمتطلبات

الاحتياطي بواقع ١٠٪ كما هي الدولارات المودعة في الولايات المتحدة . وكانت هذه الاموال تتداول في بلاد لا تشترط ايداع احتياطي بواقع ١٠٪ مما يعطي النظام العالمي قدرة اقراضية أعلى بكثير .

ويمكن أن نعزو الانفجار الهائل في عملية خلق الأموال وجمعها الى :

* فك الارتباط بين النقد والذهب ، والذي نجم عنه : توسيع نطاق العرض النقدي لليورودولارات .

* خلق مؤسسات مالية جديدة غير البنوك أصبحت معنية على نطاق واسع بعمليات الإقراض وتخضع لمتطلبات احتياطي وضوابط رقابية أقل مما هو مطبق في الولايات المتحدة ، وتتمتع بأكبر قدر من المزايا الضريبية والتنظيمية ، حيث تم تأسيسها خارج الولايات المتحدة في مناطق خلقت خصيصاً لاعطاء مثل تلك المؤسسات الامتيازات الضريبية والابتعاد عن الرقابة الصارمة .

وقد بدأ منحنى تقدم ثورة عصر المعلومات ، وعلى الأخص الكمبيوتر والاتصالات ، تحقيق قفزاته المهمة خاصة خلال النصف الأول من عقد السبعينات عندما تفجرت أسعار الذهب والنفط بطريقتها الخاصة . وانطلق النظام المالي العالمي في انفجار حقيقي آخر متزامنا مع انهيار الاتحاد السوفييتي . وهكذا فان الفرصة لعولمة التمويل العالمي باتت حقيقية الآن ومهيأة لتستوعب ربعاً اضافيا من الكرة الارضية . وهذه الإمكانيات الجديدة وفرت فرصا لا حدود لها . وفي غياب أية منافسة في وجه الرأسمالية فان أرباب رؤوس الأموال قد أصبحوا اكثر تحفزا وهجومية في مطالبهم بإلغاء القوانين التي تحد من حركتهم ، الى جانب المطالبة بحرية دخول وخروج رساميلهم . واذا كانت حقبة الحرب الباردة قد أملت بعض التعقل والحصافة ، فان هؤلاء قد عادوا الآن الى طبيعتهم . وهاهي لعبة النظام العالمي الجديد قد بدأت بقوة . وقد أوجدت هذه المؤسسات الجديدة والوسائل المالية المستحدثة عرضا من النقد هائلا لا يمكن اعتباره في حدود الضبط والدقة المعقولة وما توجبه العمليات الاستثمارية الحصيفة . ولهذا فقد ذكرنا في مطلع هذا الفصل انه في مقابل كل دولار استثمر في قطاع الانتاج الحقيقي ، فهناك ٢٠-٥٠ دولاراً تستثمر في الاقتصاد المالي العالمي القائم على المضاربة .

ومن الأسباب الرئيسة للازمة الأخيرة التي ابتليت بها الأسواق الآسيوية ما كان ناجما عن الإقراض غير المتعقل لهذه الدول والذي قدمته المؤسسات المالية المستحدثة حيث اكتسبت قدرة جديدة على خلق العرض النقدي الوفير مما يستدعي معه خلق طلب مقابل

على هذه الأموال . ولما كانت هذه الشركات على يقين بأن أموالها ستعود إليها ، سواء أكانت هذه القروض منتجة أم لم تكن ، عن طريق صندوق النقد الدولي والنفوذ الأمريكي عند اللزوم فإنها لم تتخذ جانب التعقل ولم تحاول أن تكون حصيفة في إقراضها ، اذ أن لدى صندوق النقد الدولي والمؤسسات الأخرى والنفوذ الامريكي الطاغي من الملاءة والقدرة ما يكفي لضمان استعادة هذه الأموال المقرضة . إنها مثل عملية «المرابين» في المافيا حيث يتم وضع الطعم لعملائهم لاغرائهم بالاقتراض من أموال المافيا القذرة ، وعندما يحين موعد السداد ، فإن المحصلين من ذوي العضلات من رجال المافيا قادرون على ضمان جمع الديون مع فوائدها .

في كل مرة يتكون لدى النظام المالي العالمي فائض ضخم مفاجئ من السيولة ، تتكرر الدورة ذاتها . ففي غضون السنوات الخمس والعشرين المنصرمة حدثت دورتان مماثلتان ، كانت أولاهما عشية الهزة النفطية وما نجم عنها من البترودولارات الفائضة . وقُدمت الإغراءات لاغواء دول أميركا اللاتينية لتطلب جانبا من العرض النقدي الجديد الذي وفرته البنوك وتلقت تشجيعا بأن تفترض من الأموال ما يفوق امكانياتها وطاقاتها على السداد . أما الدورة الثانية فقد جاءت في أعقاب إيجاد العرض النقدي الجديد خلال التسعينات ، وهذه المرة أكلت الطعم ووقعت في المصيدة الدول الآسيوية حيث استدرجت لتستدين من العرض النقدي الجديد . وكانت وظيفة اجماع واشنطن مع المؤسسات المالية والنفوذ الأمريكي في كلتا الحالتين ، العمل على ضمان أن يسترد الممولون العالميون أموالهم بصرف النظر عن النتائج المدمرة على السيادة الوطنية والظلم الاجتماعي الذي سيتحمله ويرزح تحت نيره جمهور الشعب وعامته والذي لا شأن له ، من قريب أو بعيد ، بالعرض النقدي أو الطلب عليه ، والذي لم يَجْنِ ، في المقام الأول أية منافع من لعبة الاموال هذه . أما اللاعبون في هذا المضمار الدولي فهم الاعضاء المحليون من طبقة الواحد بالمائة في تلك الدول بالتواطؤ مع الممولين الدولين ، وكلا الطرفين سيخرج رابحا . أما الفقر والبؤس والتقشف ، فانها ستكون من نصيب عامة الشعب (٩٩٪) الذين كانوا ومازالوا يُقدمون كقرابين على مذبح الالعاب المالية العالمية هذه .

تعرّف الكثير من الناس الى الكمبيوتر لأول مرة من خلال الالعاب التي تقدمها مثل الاتاري Atari وتبعتها مسميات أخرى مثل باكمان Pac Man ، وستار تريكس Startreks ، ... الخ وما كان للعبة الاموال العالمية ان تكون بهذه السهولة وهذه الضخامة التي نراها عليهما اليوم لو لم تكن هناك اجهزة الكمبيوتر . ولا نجافي في الحقيقة اذا قلنا ان الكمبيوتر

اضحى اليوم المصدر الرئيس والخبز اليومي للانشطة المالية حيث تجري برمجة اجهزة الكمبيوتر اليوم لتقوم بصورة اوتوماتيكية بانشطة التداول من بيع وشراء دون أي تدخل بشري . وهذا يفسر لنا لماذا انفقت احدى الشركات ٣٥ مليونا من الدولارات لتسرع كمبيوتراتها ثانيتين فقط في عملية مراجحة الأسهم المستقبلية . وقد استثمرت البنوك في عام واحد هو عام ١٩٩٤ ما يعادل ١٩ مليار دولار في اجهزة وتكنولوجيا الكمبيوتر .

وبالنسبة لأرباب بورصة نيويورك ، فان أهم وسائلهم الاساسية تتمثل في أحاسيسهم ومشاعرهم والتي يساعد في تكوينها العلاقات التي تربطهم مع الجهات العليا في الدولة مثل مراكز القوى في واشنطن . وبالنسبة لهؤلاء ، فان الحاسب الآلي/الكمبيوتر وعلوم الرياضيات والفيزياء وغيرها قد تكون أكثر ارتباطاً بعمليات كيب كانفيرال Cape Canaveral القاعدة التي تطلق منها وكالة الفضاء الأمريكية ناسا الصواريخ وأقمارها الصناعية الى الفضاء الخارجي ، منها لعمليات وول ستريت وتعني لهم ما تعنيه اللغة اليونانية بالنسبة للصينيين . وربما لهذا السبب أطلقوا على التداول الذي يستند على اجهزة الكمبيوتر اسم علم الصاروخ Rocket Science . فقد بدأت سلالة جديدة من المحترفين بالقدوم الى وول ستريت خلال عقد التسعينات وكانت المهمة التي أتوا من أجلها هي مزاوجة العلم والتكنولوجيا مع لعبة المال . ومن بين هؤلاء الوافدين إلى وول ستريت ، روبرت ميرتون ومايرون سكولز Robert H. Merton and Myron S. Scholes الحائزان على جائزة نوبل واللذان شاركا مع فيشر بلاك Fischer Black في اختراع او استحداث طريقة السعر الأمثل Optimum Pricing التي وضعت الدعامات الأساسية لهذا العلم المالي الجديد . وقد طور هؤلاء نظام مراجحة متطوراً وصف بأنه محايد تجاه السوق . وهو يحقق الفائدة ويكسب عندما تكون الأسعار متجهة نحو الارتفاع ، ولكنه يحقق الكسب أيضا عندما تتجه الأسعار نحو الانخفاض . وقد شكل هؤلاء صندوقا سموه « إدارة رؤوس الاموال طويلة الأجل Long Term Capital Management . في مارس-آذار عام ١٩٩٤ . وتولى رئاسة الصندوق جون ميري ويذر John Meriwether وهو من الاسماء التي لها صدى كبير في بورصة نيويورك . وما أن حلت نهاية العام ١٩٩٧ حتى كانت الشركة الصندوق قد ضاعفت رأس مالها ثلاث مرات . وقد أكلت الغيرة قلوب اولئك القائمين على إدارة البنوك الاستثمارية والبيوتات المالية الاخرى نحو هذه الشركة وما استطاعت ان تُسخّره من إمكانيات العلم الجديد ، ومن ثم انصرفت الى انفاق مبالغ ضخمة من الأموال على الحاسبات الإلكترونية والتكنولوجيا . وهكذا فقد انضم الى نادي الاموال في هذه اللعبة

ذوو المؤهلات والرواتب العالية في آن واحد . وضم هؤلاء في جمهرتهم أساتذة من الجامعات العريقة والمشهورة مثل ستيفن أ .روس Stephen A.Ross الذي جاء من جامعة إم .آي .تي M.I.T . ولكن ، وعلى حين غرة حدث غير المتوقع !! ففي آب ١٩٩٨ ، أطاحت الازمة الروسية التي جاءت مباغتة والهزات التابعة للأزمة الاسيوية بالافتراضات الأساسية الجادة التي وضعتها البرامج الكمبيوترية ووقعت عليها وقع الصاعقة . وبطرفة عين خسرت شركة ادارة رؤوس الاموال طويلة الأجل في ذلك الشهر ٤٤٪ من إجمالي قيمة محفظتها أي ما يعادل ملياري دولار . أما الشركات الأخرى التي كانت تحمل في عملياتها درجة أكبر من المخاطرة فقد آلت الى الافلاس . وقد خسرت شركة سولمون سميث بارني Salomon Smith Barney ٣٠٠ مليون دولار . وهكذا وببساطة فقد توقف النظام المالي بأكمله عن العمل كما أرادت له او خططت له بورصة نيويورك . وقد ساعد علم الصاروخ Rocket Science كثيرا على اقتلاع الاقتصاد العالمي من أساسه الى درجة أن المقومات الاساسية للاقتصاد الحقيقي المنتج استبدلت بما هو خارج حدود الافتراضات التي تم استخلاصها واعتمادها في برامج الكمبيوتر . ولما كانت أجهزة الكمبيوتر مجردة من « العواطف والمشاعر» فإنها لم «تستشعر» التغير الذي حصل . وما كان يعتبر برامج كمبيوتر جيدة وحديثة أصبح عتيق الطراز لأن الكمبيوتر ونادي الاموال المضاربة العالمي تسببا في امتصاص وتدمير الكثير من الاقتصادات بطريقة تفوق الوصف والتوقعات . وبمعنى آخر كان العالم في اغسطس-آب ١٩٩٨ مختلفا عن العالم الذي صممت من أجله أنماط البرامج الكمبيوترية القائمة على المضاربة وكان لعلم الصاروخ شأن كبير بذلك . وبحلول شهر سبتمبر-أيلول ، كادت شركة ادارة رؤوس الأموال طويلة الأجل ان تخسر رأس مالها بالكامل والبالغ ٤,٨ مليار دولار . ولكن صندوقا لادارة الاموال يضم بين الشركاء فيه اثنين من حملة جائزة نوبل ، ونائبا سابقا لرئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ، لن يعدم الاصدقاء الذين يمدون له يد المساعدة عندما تقع الواقعة . وهكذا كان ٠٠٠ ٠ فقد اقنع مسؤولو بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك ١٥ مصرفا تجاريا دوليا باستثمار ما يتراوح بين ٣,٥-٣,٧٥ مليار دولار لإنقاذ هذه الشركة الآيلة للسقوط . وقد جاء في مقال افتتاحي بصحيفة (USA Today صفحة ١٢) في عددها الصادر يوم ٢٥ سبتمبر-أيلول ١٩٩٨ تحت عنوان « إنقاذ الأغنياء » انظروا من الذي يجري إنقاذه الآن ٠٠ انه ليس مؤسسة ادخار واقراض كما حصل عام ١٩٨٧ ، وليس دولة ذات سوق ناشئة كما في البرازيل أو روسيا كما هو حاصل في الوقت الحالي من انهيار اقتصادي عالمي ٠٠ وفي الظروف الاعتيادية يمكن أن يكون

التدخل الفيدرالي لإنقاذ صندوق تحوط من المخاطر يكون أصغر مستثمريه مساهماً بما لا يقل عن ١٠ ملايين دولار تودع لمدّة لاتقل عن ثلاث سنوات ، قد يكون امرا غير جدير حتى بالتفكير فيه . ان مثل تلك الشركات ذات المخاطرة العالمية تدر عوائد ضخمة على الاثرياء ولذلك إذا منيت هذه الصناديق بخسائر كبيرة قد تصل الى ٧٧٪ كما حصل في شهر آب ، فإن هذه الحفنة من الأثرياء قادرون على تحمل هذه الخسارة وامتصاصها ولا يحتاجون منا أية شفقة أو مساعدة» . ولكن الواقع عكس ذلك حيث يتلقون دائما ما يحتاجون من مساعدات . وكان من ذرائع هذه العملية للإنقاذ ومبرراتها انها تعتبر اجراء ضروريا للحيلولة دون مزيد من التدهور المالي على الصعيد العالمي . ومع ذلك فإن كثيرين مثلنا بمن فيهم رئيس مجلس الاحتياطي السابق بول فولكر Paul Volcker يرتابون في الدور الذي لعبه المجلس «في تنسيق حقيبة الانقاذ لصندوق استثماري خاص» . (USA Today Sep. 25 . 1998 P 12)

وفي الوقت الذي يمطر فيه تآلف واشنطن وول ستريت اليابان وآسيا والعالم بالمواعظ لاتخاذ الشفافية نهجا للتعامل ، فإن صناديق الائتمان والتغطية مسربلة بالسرية . فقد كانت شركة Long Term تقترض حوالي ٢٥ دولار مقابل كل دولار من أموالها الخاصة . كما ذكر أن لديها من العقود المختلفة ما تربو قيمته على تريليون دولار . وكانت كلها بلا رقابة ولا يقيدها نظام ، وكلها سرية لا يهتك أستارها أحد . وكل ما كانت تفعله هو وضع مراهنات (مقامرات) بأن الانحرافات الطفيفة في العلاقات التقليدية على النمط الذي تظهره برامج الكمبيوتر التي تضعها Long Term قد تعود في نهاية الأمر الى الوضع الطبيعي الخاص بها . وما دامت هذه الهوامش ضئيلة للغاية ، فقد استثمر الصندوق فيها أموالا هائلة . واستشهدت صحيفة نيويورك تايمز في عدددها الصادر بتاريخ ٩٨/٩/٢٧ بأحد خبراء سولومون بروذرز الذي قال : «كان الصندوق عبارة عن مائدة الروليت التي يراهن اللاعب فيها على اللون الأحمر ، ويضاعف المبلغ الذي يراهن عليه كل مرة تقف فيها عجلة الروليت على اللون الأسود . (إن مقامرا بمبلغ ١٠٠٠ دولار سيخسر على الأرجح ولكن مقامرا بمبلغ مليار دولار سينتهي به الأمر وقد فاز بالكازينو كازينو القمار ، بأكمله وذلك لأن هناك حقيقة رياضية تقول بأن الأحمر لابد وأن يأتي في نهاية الأمر ، ولكن يجب أن يكون في حوزتك عدد كافٍ من الفيش Chips حتى تظل محتفظا بمقعدك على مائدة القمار .انها عملية شراء أو كسب الوقت التي قد يمكن من خلال مقامراتها الضخمة أن تؤتي ربحا» . ولقد نظر اليابانيون والآسيويون ، الذين ظلت تنهال عليهم المواعظ من واشنطن وصندوق

النقد الدولي بضرورة ترك المؤسسات المالية الواهنة لمصيرها دون مد يد العون اليها نظروا بكثير من الاشمئزاز لدور بنك الاحتياطي الفيدرالي الذي نهض لمساعدة صندوق تغطية خاص في الوقت الذي يقومون فيه بإسداء النصائح المعكوسة عن ذلك تماما عندما يتعلق الامر بالمؤسسات المصرفية الاجنبية حيث ينصحون ان الحكمة تقتضي تركها لتواجه الإفلاس !! .

ونشرت صحيفة (وول ستريت جورنال في عددها الصادر بتاريخ ٩٨/٩/٢٨ ص ٢٣ أ) تحت عنوان «انقاذ صندوق التغطية يسمح لليابانيين بتوبيخ الولايات المتحدة» : «بالنسبة للبنوك في اليابان ، هناك أكثر مما يمكن أن يثير السخرية .. أن السلطات الأمريكية التي ظلت تحاضر اليابانيين بصورة متواصلة ومتكررة حول حاجتهم الى تحسين عمليات الافصاح المالي وفرض قيود وضوابط أكثر تشددا على مؤسساتهم المالية ، يبدوا أنها لم تكن تعلم شيئا عن كيفية تعرض شركة Long term للمخاطر في العديد من الأسواق المختلفة حتى انهار الصندوق نهائيا . والآن يتساءل بعض الناس في اليابان عما اذا كان على الولايات المتحدة أن تقلق حيال ما يجري على أراضيها ، قبل أن تتجاوز ذلك الى دول العالم الأخرى» . أما مجلة بيزنس ويك فقد كانت أكثر صراحة ، حيث قالت في افتتاحيتها بتاريخ ٩٨/١٠/١٢ صفحة ٧٢ « أن عملية انقاذ شركة ادارة رؤوس الأموال طويلة الأجل Capital ManagementLong Term تظهر بوضوح كيف تتظاهر الولايات المتحدة ، كذبا ونفاقا ، وهي تحاضر في الدول الآسيوية حول الرأسمالية القائمة على المحاباة والمحسوبية ، بينما تقوم هي بممارستها في أراضيها .» ان جورج سوروس لم يرتدع ولم يتوصل الى النتيجة الحتمية وهي أن حركات رؤوس الأموال العالمية يجب أن تكون تحت المراقبة وأن تخصيص الاقراض يجب أن يكون منظما ، إلا بعد أن مني بخسارة جسيمة بلغت أكثر من مليار دولار في روسيا . ولما كان مهاتير محمد رئيس الوزراء الماليزي قد توصل الى هذا الاستنتاج قبل ذلك بشهر ، وجهت اليه التهم بأنه يضع العراقيل أمام التجارة الحرة .

إن النظام المالي المعلوماتي العالمي الجديد يمتص الثروة من الاقتصاد الانتاجي والشعب الانتاجي بشكل عام ، ويعيد تركيز هذه الثروات في أيدي حفنة قليلة من الناس .

ومن المنتجات المالية الجديدة التي استحدثت مؤخرا من قبل المؤسسات المالية العالمية :

* عقود المشتقات Derivatives Contracts : إنها مراهنة (أي مقامرة) على تحركات مؤشرات أسواق الأسهم بكاملها ، وأسعار الفائدة والعملات الاجنبية .. الخ ، و يُقدر أن يصل إجمالي عقود المشتقات في نهاية التسعينات حوالي ٢٠ تريليون دولار ، وهو ما

يساوي قيمة اجمالي أسهم الموجودات الثابتة للاقتصاد المنتج .

* المراجحة Arbitrage : يقوم المراجح بشراء سلعة من سوق ما ، ويبيعها في الوقت نفسه في سوق أخرى . إن الميزة الأساسية النسبية التي تمتلكها شركة على أخرى تكمن في من تتوفر لديه المعلومات ليتعرف بسرعة أكبر . . وقد ناقشنا فيما مضى من الذي يمتلك المعلومات أولا .

* تأمين المخاطر Risk Insurance : ضد تغيرات الأسعار المستقبلية .

* المضاربة Speculation : على تغير أسعار السلع والعملات ، والأسهم والوسائل الأخرى . إن من يستطيعون قراءة ما تعنيه قسمات وجوه صانعي القرارات ، ان عبوسا أو ابتساما ، هم اولئك الذين أوجدوا صانعي القرارات هؤلاء في مراكزهم ووفروا لهم وظائفهم ولذا فان المضاربة تعتمد في الغالب على معلومات مهربة من الداخل حتى ولو كان ذلك محظورا .

كتبت مجلة بيزنس ويك Business Week في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٢ «في هذا الخضم الهائل من الوسائل بالغة التطور والتعقيد لم يستطيع المشرعون اظهار أي درجة من الفهم والاستيعاب للروابط والصلات التي نشأت بين الوسائل والآليات من جهة وبين الاسواق والاقتصاد من جهة أخرى . ويتم في الوقت الحاضر تداول حوالي ٢٠ تريليون دولار على صورة مبادلات ، خيارات ، تغطيات ، والأطواق (الحدود الدنيا والحدود القصوى لسعر الفائدة) وأنماط أخرى من المشتقات ، على مستوى العالم مما يوفر للمستثمرين والمضاربين القدرة على اختيار ما يشاؤون لتغطية المخاطر الناشئة عن تداول العملات الأجنبية الى المضاربة على هوامش أسعار الفائدة العالمية . لقد باتت هذه الوسائل المالية الجديدة دائبة على التطور والتعقيد الى درجة دفعت رئيس مجلس ادارة بنك بانكرز تراست نيويورك كورب Bankers Trust New York Corp تشارلز سانفورد جونيرCharles S. Sanford Jr. الى القول بأنه يرى الاسواق وقد أصبحت في النهاية بحاجة الى (مهندسي المال) الذين يفككون صفقة ما الى اجزاء عديدة يبيعون بعضها ، ويراجحون على بعضها ويحتفظون بالبعض الاخر في محافظ لمدة أطول لتحقيق أرباح أكبر . وسيقوم المستثمرون في السنوات المقبلة بإيجاد الادوات المالية الجديدة للمتاجرة بالمخاطر الناتجة عن احداث القضاء والقدر حسب ما يتوقعه ريتشارد ساندور Richard Sandors ، كبير المدراء التنفيذيين في سنتر تريدغ بارتنرز Center Trading Partners الذي يتخذ من نيويورك مقرا له . ويذكر أن ساندور من رواد ابتكارات التداول في اسعار الفوائد والعملات المستقبلية والخيارات . ويقوم

مجلس تجارة شيكاغو Chicago Board Of Trade بإدراج بوالص تأمين مستقبلية لتغطية الكوارث والتي تتيح لشركات التأمين اصدار بوالص تأمين مستقبلية لتغطية الكوارث كالهزات الارضية ، الأعاصير ، والكوارث الاخرى عن طريق شراء عقود تستند الى تاريخ المهنة والمطالبات التي تلقتها ومبالغ التأمين التي استلمتها . أن تكاثر هذه الوسائل التي تقوم على التكنولوجيا العالية ، وانتشارها على هذا النحو قد يعني مع مضي الوقت أن يصبح تعريف الأموال ضبابيا لا يدل على شيء محدد» .

إن كافة هذه الوسائل تقوم على المضاربة والتلاعب وتقع خارج دائرة الاقتصاد الحقيقي والمنتج . وعلى النقيض فإن هذه الوسائل جزء من اقتصاد طفيلي وتساعد على امتصاص ثروات الاخرين ونهب اقتصادهم . وقد اعتبر رئيس وزراء ماليزيا المضاربين مجرمين . ففي مناسبات كثيرة يقوم الممولون الدوليون بخلق دورات تمكنهم فيما بعد أن يجنوا منافعها لمصحلتهم . ويوجدون فقاعات اقتصادية كبرى يمكنهم أن « يفجروها» لمصلحتهم وحسب الوقت الذي يلائمهم . إن المصائب والرزايا الاجتماعية التي تمنى بها المجتمعات البشرية والتي تنتج عن ممارساتهم لا تقضُّ مضاجعهم ولا تجد لها صدى في نفوسهم وعقولهم فهم منهمكون دائما بجمع الأموال ويصمون الحكومات التي قد تقف في وجه تجاوزاتهم لتنظيمها وتقنينها ، بأنها حكومات تعويقية تضع العراقيل والعوائق في وجه التجارة الحرة .

وتعتبر المعلومات مركزا محوريا للنظام المالي العالمي سواء كان مصدرها داخليا أو من خلال استعمال الوسائل الجديدة التي وفرها عصر المعلومات . والحقيقية أن التداول في هذا الاقتصاد الامتصاصي مبني على قرارات قائمة على معادلات رياضية نظرية ، تُبنى هي الاخرى على أسس تحليل الاحتمالات والمعلومات الاخرى بصرف النظر ودون الاخذ في الاعتبار المجتمع الذي تتم فيه هذه الممارسات أو الجنسية أو الأثر الاجتماعي أو حتى الشركة المعنية أو أسمها أو النشاط الذي تمارسه . انها أجهزة كمبيوتر موجهة لتلعب في مواجهة اجهزة كمبيوتر اخرى ، كما هو الحال تماما في الكازينو وليست هناك أية مساهمة ايجابية لصالح الشعوب أو الاقتصاديات . وقد تضمنت نفس المقالة التي نشرت في مجلة بيزنس ويك بتاريخ ١٩٩٤/١٢/١٢ عن «التمويل الذي لا تحده حدود» بأنه عالم مرعب ذلك الذي يبزّ فيه النفوذ المطلق للمتداولين ومدراء الصناديق نفوذ وصلاحيات البنوك المركزية والسياسيين . . . وفيما يضغط المتداولون على أزرار حواسيبهم الضخمة ويدمجون الفيزياء بالرياضيات والمال لخلق وسائل وآليات بالغة التعقيد ، فان الاسواق المالية ستنقلب أكثر كفاءة ومخاطرة على نحو بالغ القسوة والضراوة لم تشهده من قبل . إن التقلبات المالية

ستصبح حقيقة هذه الحياة . . . بيد أن تكلفة الوقوف في وجه قوة طاغية تقدر امكانياتها مجتمعة بتريليونات الدولارات تصبح أمرا عسير الاحتمال . إن رفض ممارسة اللعبة والتجاوب مع المتداولين قد يخضع دولة ما أو اقتصادا ما الى اسعار فائدة باهضة التكلفة ، أو ايقاف استثمارات في الأسهم في عمليات الخصخصة والمطلوبة لتدعيم الانتاجية وخلق فرص عمل جديدة . . ويحذر الممول جورج سوروس بقوله « يمكنك أن تؤثر الخروج من النظام ولكن ذلك اذا اقدمت عليه فانه سيدمر فرص الازدهار » . فقد أوجد هؤلاء الممولون العالميون نظاما ماليا عالميا هم فيه الكاسبون وحدهم على سبيل الحصر وكل ماعداهم مدان وملعون اذا فازوا ، ومدان ملعون اذا لم يفوزوا !؟ .

لقد تم ايجاد النظام الاحتياطي الفيدرالي The Federal Reserve System عام ١٩١٣ نتيجة تآلف بين واشنطن و وول ستريت . وقد شرّع المجلس الاحتياطي الفيدرالي ليكون ، معزولا عن النقاش العام ومحصناً من المسؤولية . وإبان تلك الحقبة من التاريخ الامريكي ، شكلت طبقة الواحد بالمائة ، بما تمتلكه من نفوذ ، وبالتعاون مع طبقة التكنوقراط الناشئة حديثا ، شكلت وأسست علاقة متينة أصبحت بمقتضاها القرارات والمسائل المهمة على الصعيدين السياسي والمالي تتخذ وراء الكواليس في معزل عن مناقشة الجمهور . وقد حلت التكنوقراطية الفنية - محل الديمقراطية وهذه بدورها تحولت الى عملية ميكانيكية حيث بات بالإمكان ، من خلال سلطة الاعلام ، والمال والتسويق ، أن يباع على الجمهور المنتجات التي تصنعها فئة الواحد بالمائة ويمكن تغليف هذه المنتجات بطريقة مهنيّة عالية الجودة . ومن الأمثلة الحديثة الناصعة على ذلك قانون التبغ في يونيو-حزيران ١٩٩٨ والحرب الخاطفة التي شنتها ضده شركات التبغ والتي تمكنت هذه الأخيرة نتيجة لها من تغليف مصالحها كما لو كانت مسألة حكومية تتعلق باستيفاء الضرائب وانفاقها Tax-and-Spend Government Issue وليست مسألة صحة عامة .

هذا المجلس الاحتياطي الفيدرالي الذي أنشيء لخدمة الاقتصاد الأمريكي وليكون مصرفه المركزي ، تم تحويله الآن إلى بنك مركزي للعالم بقوة الأمر الواقع . وقد تم تعزيز دوره مؤخرا بسبب غياب كل من البنك المركزي الياباني والبنك المركزي الألماني البوندزبنك عن الاضطلاع بدور مهم في الشؤون المالية الدولية اذ كان الأول منشغلا باليابان ومداواة جروحها فيما كان الثاني منهمكا باليورو -العملة الأوروبية الموحدة- وبأوروبا الجديدة . أما مجلس الاحتياطي الفيدرالي الذي ليست له أية وصاية أو قوة شرعية خارج حدود الولايات المتحدة فانه يبلغ الان من القوة حدا يجعل قراراته ذات اثر فوري عظيم على اقتصاديات

الدول الاخرى في العالم . فلو افترضنا على سبيل المثال أن المجلس قرر اليوم - عند كتابة هذا الموضوع أن يرفع معدلات الفائدة الحالية للسيطرة على النمو الاقتصادي الأمريكي فإن ذلك سيطيح بالين الياباني ويتسبب في مزيد من التخفيض على عملات الدول الاسيوية ويعمق الكساد والركود في روسيا ومعظم دول اسيا وحتى معظم دول اميركا الجنوبية والعكس صحيح . ومن الجلي أن المجلس بمفرده وعلى الصعيد العملي يملي السياسة النقدية العالمية . وبطبيعة الامر فهو يمليها أولاً وأخيراً لصالح الاقتصاد الامريكي . إن مثل تلك القرارات تؤثر على وسائل العيش والرفاه للدول الاخرى ، ومن ذلك اسعار الاسهم وتقييم العملات وبصورة عملية كافة أوجه ومناحي الاقتصاد في الدول الاخرى . ان هذه الدول والامم يجري اخضاعها لقرارات يتم اتخاذها خارج حدودها ، وليست مسؤولة تجاهها بأي شكل من الاشكال . كما أن الجهات التي تصدر هذه القرارات ليست لها صلاحية ولا تمتلك التفويض الذي يخولها أن تدس أنفها في شؤون الاخرين الداخلية واقتصاداتها علما بأن ذلك يتم بصورة تشكل تحديا لألفباء ومبادىء الادارة . فقد تم تأسيس المجلس للعناية بالاقتصاد المحلي الأمريكي ، ولذلك فانه يتعين بشكل واضح أن تكون مصلحة ذلك الاقتصاد أولا وأخيرا ودائما هي المسبار الذي يسير على هديه . ولذلك فان مصلحة الاقتصادات الوطنية للدول الاخرى تعتبر امرا عرضيا ، ولذا ينشأ تعارض في المصالح يسود فيه وينتصر ذلك الطرف الذي يمتلك القوة ومن ثم يفرض سيطرته . ونشأ نظام مالي عالمي متصدع في بنيته الاساسية تتم فيه حماية اقتصاد واحد ، بينما تُمنى اقتصادات دول العالم الاخرى بالدورات التي كان يفترض ان يقع ضحيتها الاقتصاد الامريكي المحلي . وهذا على الاقل يمثل أحد الاسباب التي تعزى اليها مواطن القوة في الاقتصاد الجديد للولايات المتحدة . وعلق روبرت كوتنر Robert Kuttner في مجلة بيزنس ويك الصادرة في ١٩٩٨/٧/٢٧ بقوله :

«مع انهيار اتفاقية بريتون وودز أصر جيل جديد من أساسيات السوق الحرة على أن الاموال كانت بالضبط سلعة أخرى تحدد أسعارها الاسواق تماما كما تحدد أسعار السلع والبضائع العادية . كما أن أسعار صرف العملات الاجنبية يجب أن تعوم واسواق المال يجب أن تكون سهلة الحركة . الا أن الاحداث الأخيرة قد أثبتت أن وجهة النظر هذه خاطئة الى درجة مأساوية » .

«مسكينة هي المكسيك . . . لبعدها عن الله . . . وقربها من الولايات المتحدة» .

الرئيس المكسيكي بورفيرو دياز Porfirio Diaz

«لو كانت المكسيك قد تخلفت ببساطة عن تسديد ديونها وأبت ان تتبنى حقيبة الاجراءات التقشفية التي أملاها عليها صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة ، فإنه من الواضح انها كانت ستعاني من انخفاض في الدخل الحقيقي للمواطنين ، وربما لن تكون قادرة على تمويل العجز في قيم الواردات ، ناهيك عن احتمال تراجعها مما يتمخض عنه تقليص المداخيل الحقيقية . ولكن ذلك كله قد حدث ايضاً تحت مظلة الشروط التي فرضها الصندوق والولايات المتحدة . وأسوأ من ذلك ، وبالاضافة اليه ، فإن تلك الشروط اجبرت المكسيك على المرور بركود اقتصادي قاس بالاضافة الى ما لزم من التخفيض في الواردات» . (ص ٢٧٧) .

«حقيقة الامر ، فإن حقيبة القرض البالغ قدرها ٥٢ مليار دولار قد وفرت غطاء وحماية للصناديق الاميركية المشتركة اكثر مما وفرت للمكسيك ، بيد ان المكسيكيين قد تركوا في الساحة بمفردهم ليسددوا أعباء هذه الحقيبة وحدهم» .

البروفيسور ليستر سي . ثورو Lester C. Thurow
مستقبل الرأسمالية ص ٢٨٨ The Future of Capitalism
جامعة إم . آي . تي (.M.I.T)

الفصل الثاني عشر

المكسيك : دراسة حالة للاقتصاد المالي العالمي الامتصاصي

حققت الولايات المتحدة بوسائل الاموال المضاربة ما عجزت عن تحقيقه باستعمال الوسائل الدبلوماسية او القوة الغاشمة . وكانت الشركات النفطية الاميركية في المكسيك قد أممت في العام ١٩٣٩ وأصبحت شركة النفط المكسيكية بيمكس PEMEX المالكة والقائمة على ادارة صناعة النفط والغاز منذ ذلك الحين . وبالمقابل ، فقد فرضت حقيبة الانقاذ التي حاكت تفاصيلها الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي عام ١٩٩٥ شرطاً تلتزم المكسيك بموجبه برهن كافة الايرادات النفطية وايداعها كضمان لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك . ورفض مسؤولو وزارة الخزانة الاميركية كفاية توقيع وزير المالية المكسيكي على صك الرهن ، فطلبوا توقيع شركة بيمكس ايضاً . وكان جزء من «الوصفات العلاجية» التي حفلت بها حقيبة الانقاذ آنفة الذكر ان تقوم المكسيك ببيع مرافق القطاع العام المكسيكي ومنها مجمعات صناعة البتروكيماويات والغاز . وبعيد أشهر قليلة كان على العراق ان يودع رصيد مبيعات النفط العراقي ايضاً في بنوك اميركية في نيويورك لتمويل مشتريات العراق من الغذاء والدواء تحت شروط قاسية لا تعرف الرحمة الى قلوب واضعيها سبيلاً . ولما كان الشيء بالشيء يذكر فإن العراق كان أول دولة في الشرق العربي يؤمم شركات النفط الغربية العاملة في بلاده . وهكذا استطاع الاستعمار الجديد وبأدوات العولمة التي تم وضعها لهذا الغرض بعد الحرب العالمية الثانية ان يحقق بواسطة صندوق البنك الدولي في حالة المكسيك ، والامم المتحدة في حالة العراق ، ما كان يحققه الاستعمار القديم من سلب للثروات . فلقد سردنا الوثائق والدراسات والقائمين عليها والتي افرزت اثناء وبعد الحرب العالمية الثانية مؤسسات بريتنوودز (BrettonWoods) والامم المتحدة وذلك في الفصل السادس من هذا الكتاب .

مسكينة هي المكسيك اذ قامت بكل ما هو مطلوب منها لكي تبدو منسجمة مع مبادئ

اقتصاد السوق الحرة . وقد أنيطت ادارة الاقتصاد في البلاد الى مواطنين مكسيكيين تلقوا تعليمهم على أيدي الاميركيين ، وكان كل همهم ارضاء هؤلاء الذين نصبوهم في مواقعهم فحرروا الاقتصاد ووضعوا خطط خصخصة شاملة وضخمة وحرروا الاسواق المالية وألغوا الحواجز التجارية وقلصوا الدعم الحكومي الذي تقدمه الدولة للشعب كما عمدوا الى تخفيف القيود والضوابط على التجارة والانشطة التجارية وانضموا الى اتفاقية الجات GATT الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة General Agreement on Tariffs & Trade وأصبحت المكسيك ايضاً عضواً في اتفاقية النافتا NAFTA عام ١٩٩٣ (الاتفاقية الخاصة بالتجارة الحرة لدول اميركا الشمالية) North America Free Trade Agreement .

وقد ظل مستوى المعيشة بالنسبة للمكسيكيين في تراجع طيلة ثلاثة عشر عاماً في ظل تطبيق سياسات واصلاحات السوق الحرة تلك . اما وقد تم الامتثال لكافة الاشتراطات التي وضعها رواد ومحاموا السوق الحرة ودعاتها ، فقد انطلقت ابواق الاعلام التي يوجهها المولون تشيد بالمكسيك وانجازاتها على الصعيد الاقتصادي . وأعلنت المكسيك كمثال صالح يحتذى به وعلى انها قد أصبحت «دولة صالحة» ، كما انه اصبح لديها رئيس جديد نهل العلوم من نفس الجامعة التي تلقى فيها جورج بوش وبيل كلينتون علومهما الجامعية ، وهي جامعة ييل Yale .

ولما كانت معدلات الفائدة في الولايات المتحدة متدنية وفي المكسيك مرتفعة ، فقد كان في ذلك فرصة ذهبية لمدراء صناديق الاموال الاميركيين للقيام بأعمال المراجحة حيث يقترضون الاموال في الولايات المتحدة ويستثمرونها في المكسيك ومن ثم يملأون جيوبهم بهوامش الربح الكبيرة . وما هو من الاهمية بمكان في هذا المقام ان المكسيك كانت قد اصبحت عندئذ «دولة صالحة Reformed» وهذا يعني بلغة الحقيقة ان الممولين اصبحوا يستطيعون اقتحام السوق المكسيكية والخروج بأموالهم منها في الوقت الذي يشاؤون . وهكذا بدأ تدفق الاموال منهمراً الى المكسيك وأوجد الممولون الاميركيون ومدراء صناديق الاستثمار الفقاعة الكبرى ، وكان من ثمار هذا الهجوم على السوق المكسيكية ان تضاعفت اسعار الاسهم هناك اربع مرات في غضون ٢-٣ سنوات وقد سيطر مستثمرو الأوفشور Off-shore Investors على حوالي ٥٠ ٪ من سوق الاوراق المالية المكسيكية وحوالي ٢٥ ٪ من الدين الحكومي قصير الاجل قبل ان يقرروا ان يخرجوا من المكسيك بأموالهم ويدمروا اقتصادها تاركين إياه كجثة هامدة . لقد نفخ الممولون الدوليون الفقاعة حتى تضخمت ، وها هم يفجرونها . . ولم يكن لديهم من ثأر ضد المكسيك ولكن اسعار الفائدة قد اخذت

تنتعش في الولايات المتحدة ولاح بريق فرص استثمارية او بالاصح فرص لجمع الاموال اكثر اغراء في امكنة اخرى من العالم . وكان ما استخدموه في الاقتصاد الحقيقي المنتج في المكسيك يعادل ٢٥ ٪ فقط من كل الاموال الاستثمارية التي انهمرت الى هذه الدولة الاميركية اللاتينية التي شاء لها سوء الطالع ان تقع بين براثن هؤلاء الجشعين ، اما النسبة الباقية وهي ٧٥ ٪ فقد سخرت للمضاربات وفي عمليات الاسواق المالية . وحتى أل ٢٥ ٪ التي استثمرت في الاقتصاد المنتج فقد كانت محصورة في الغالب في الشركات متعددة الجنسيات والتي كانت معنية بالتداول بين الشركات في معزل عن الاقتصاد المكسيكي برمته .

وعندما رفعت اسعار الفائدة في الولايات المتحدة بدءاً من مطلع عام ١٩٩٤ كان لدى المكسيك قدر معقول من الاحتياطيات الاجنبية يبلغ ٢٥ مليار دولار . ولكن الهجرة المستمرة لرؤوس الاموال المضاربة العائدة للمولين الدوليين استنـزفت الاحتياطيات آنفة الذكر ولم تدع لها بحلول نهاية عام ١٩٩٤ سوى النـزر اليسير فيما خسرت العملة الوطنية المكسيكية حوالي ٥٠ ٪ من قيمتها في غضون اسابيع قليلة . ونتج عن ذلك ذوبان اقتصادي أكل الاخضر واليابس .

وحتى قبل ان تكشر الازمة عن انيابها ، كان لدى المكسيك ، على الصعيد العملي اقتصادان ، احدهما حقيقي منتج ، والاخر اقتصاد مالي امتصاصي . وقد تمت خصخصة وإعادة تكوين الاقتصاد الحقيقي ليكابد المعاناة ردحاً طويلاً من الزمن لاسترضاء المولين العالميين ولتحصل المكسيك منهم على شهادة حسن السلوك ، فقد تم فتح هذا الاقتصاد على مصراعيه بعد تحريره من القوانين التي تحمي الصناعة الوطنية ، ونتج عن ذلك ان خسرت صناعة الملبوسات امام المنافسين الآسيويين ، ودمرت صناعة الورق والسكاكر امام المنافسين من الولايات المتحدة . وهكذا دواليك ، حيث ان هذه الصناعات لم يجر إعدادها لمتطلبات المنافسة الدولية قبل ان 'تفتح الحدود امام المنافسة العالمية . ولما تصاعدت الازمة وبلغت ذروتها نهايات عام ١٩٩٤ كان احد خيارات المكسيك ان تتوقف عن الدفع ، وكتب الكثيرون بمن فيهم اقتصاديون اميركيون بارزون ان ذلك كان خياراً جيداً قابلاً للتطبيق وربما كان الخيار الافضل من ذلك الخيار الذي تبنته المكسيك أو أجبرت عليه ألا وهو طلب المساعدة من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي .

وكان المولون الدوليون هم المستفيدون الفعليون لأية حقيبة انقاذ لانها ستسمح لهم بأن يسحبوا ما تبقى من اموالهم من المكسيك . وكانوا يدفعون برجالاتهم في واشنطن وفي

امكنة اخرى في العالم للتوصل الى خطة انقاذ وبسرعة . كما كانوا يخشون من وقوع كارثة عالمية نظراً للنتائج الخطيرة والجسيمة على الاسواق المالية والممولين الدوليين .

فقد تراجعت اسواق اميركا اللاتينية بواقع ٣٨ ٪ في غضون شهرين فقط . أما الاسواق الآسيوية فقد سجلت هبوطاً تراوح بين ١٠ و ٢١ ٪ . وبعد عامين من انضمامها الى اتفاقية النافتا ، سجل اقتصاد المكسيك انكماشاً بنسبة ٧ ٪ ووصلت التجارة المحلية الى نقطة الجمود وضاعت مليون فرصة عمل بعد أشهر قليلة من الذوبان الاقتصادي الذي كان من ثمار هجرة الاموال العالمية المضاربة . وآلت الى الافلاس ٨٠٠٠ شركة وسار الفلاحون في مواكب احتجاجية ومسيرات جماهيرية اعترضتهم قوات البوليس والجيش واطلقت عليهم الذخائر الحية لتفريقهم مما نجم عن ذلك مقتل العديد من المتظاهرين .

وجاء في التقديرات ان الحاجة ماسة لمبلغ ٥٠ مليار دولار تقريباً لوقف الهبوط المريع للبيزو العملة المكسيكية- واستعادة النظام الاقتصادي . ومن الواضح ان الخطوة الطبيعية لتسويق حقيبة انقاذ اميركية هو تمريرها عبر الكونغرس . ومن أجل ذلك فقد عمل روبرت روبن Robert Rubin (الذي كان يعمل لدى غولدمان وساكس في وول ستريت قبل استلام مهام عمله وزيراً للخزانة الاميركي) مع كل من غرينسبان وسومرز Greenspan and Sum-mers للمساعدة في استنباط وتدبير خطة ومن ثم محاولة تسويقها في اروقة الكونغرس . وكانت بورصة نيويورك تدفع بالمسألة الى المناقشة بسرعة ولكن الكونغرس لم يكن في عجلة من أمره ، فقد كان اعضاء الكونغرس مطالبين بربط اية مساعدات للمكسيك بضوابط تتعلق بهجرة المكسيكيين للولايات المتحدة . اضف الى ذلك ان الناخبين الذين اختاروا اعضاء الكونغرس لم يكونوا متحمسين لاستخدام اموال الضرائب الاميركية لانقاذ احد خارج الولايات المتحدة . وبناء عليه فقد اتصل عضو الكونغرس ريتشارد غيبهارت Richard A. Gephart بالرئيس كلينتون وابلغه ان خطته البالغة قيمتها ٤٠ مليار دولار على صورة ضمانات قروض يمكن اعتبارها جهيضة ولدت ميتة- وليست لديها اية فرصة للموافقة عليها في الكونغرس . ولم ييأس كلينتون واتباعه ، حيث تم اعداد خطة طوارئ ولكن هذه المرة دون المرور بالكونغرس . وقد وضعت تفاصيل الخطة ليلة الحادي والثلاثين من كانون الثاني عام ١٩٩٥ وما ان انبلج فجر الاول من شباط ١٩٩٥ حتى كانت الخطة قد اكتملت . واستدعى كلينتون قادة الكونغرس الى البيت الابيض مبلغاً اياهم انه سيقوم بتوقيع امر تنفيذي بصدد خطة الانقاذ الجديدة دون اللجوء الى الكونغرس وانه يأمل بأن يحصل على مساعدتهم خارج أروقة الكونغرس . ولما كانت هذه الخطة قد صيغت وتم حشد التشجيع

والتأييد اللازم لها بهدف مساعدة ارباب وول ستريت ، فإن قادة الكونغرس يعلمون قبل غيرهم انه ليس بمقدورهم معارضة مثل تلك الخطة . وقد تعهد قادة الكونغرس هؤلاء بتقديم الدعم اللازم واضطروا الى مغادرة البيت الابيض من الباب الخلفي لتحاشي الوقوع تحت انوار كاميرات المصورين والحاح الصحفيين والمراسلين . فالكثير من مثل هذه القرارات المصيرية تؤخذ خلف ابواب مغلقة وبعيداً عن الانوار . وهكذا فقد وافق اعضاء الكونغرس هؤلاء ، خلف ابواب مغلقة ، على ما لم يستطيعوا الموافقة عليه في ردهات الكونغرس المفتوحة . واستعمل الرئيس كلينتون سلطاته التنفيذية بدلاً من أخذ موافقة السلطة التشريعية لانقاذ ارباب رؤوس الاموال الاميركيين ، وليس من اجل خاطر عيون المكسيك . وكان تبرير كلينتون لتبني الخطة وتوقيع الامر التنفيذي هو «ان المخاطرة الكامنة في الامتناع عن اتخاذ الاجراء اضخم من تلك الكامنة في الاقدام على خطة الانقاذ . وهذا هو الشيء الصحيح المطلوب اتخاذه» . وقد تكونت حقيبة الانقاذ من العناصر التالية :

* ٢٠ مليار دولار باستخدام صندوق المحافظة على الاستقرار التابع لوزارة الخزانة . فكان غرينسبان قد أعلن قبل اربعة ايام ان الخزانة لا يحق لها ان تستخدم اموال هذا الصندوق الذي كان مكرساً للدفاع عن الدولار . اما الان فقد اصبح هذا الممنوع جائزاً ، فمن اجل عيون مضاربي وول ستريت تصبح كل الممنوعات جائزة .

* ٤,٥ مليار دولار من اقراض قصير الاجل يتعين الموافقة عليه من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي .

* ١٧,٨ مليار دولار من صندوق النقد الدولي .

* ١٠ مليارات دولار على صورة قروض قصيرة الاجل من دول صناعية اخرى .

* ١ مليار دولار من كندا .

* ١ مليار دولار من اميركا اللاتينية .

ولكن ما هي الشروط التي رافقت حقيبة الانقاذ هذه ؟

* يجب على المكسيك ان تخضع سياساتها المتعلقة بالعرض النقدي ، الانفاق المالي ، الاقتراض الاجنبي في المستقبل والائتمان المحلي الى الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة والتي تم املاؤها كجزء من خطة الانقاذ تلك .

* يجب على المكسيك ان تبيع افضل ما لديها من موجودات مثل الموانئ ، السكك الحديدية ، البتروكيماويات ، الاتصالات ... الخ ، لجمع مبلغ ١٢ مليار دولار . ويجب ان تبدأ عملية البيع على الفور بصرف النظر عما اذا كانت الاسعار قد اصبحت في

الحضيض ومتدنية للغاية جراء الازمة التي مرت بها البلاد .

* ينبغي على المكسيك ان تفتح الابواب لتملك الاجانب في بنوكها والتي لم يكن يسمح للاجانب بالتملك بها .

* على المكسيك ان تودع كافة ايراداتها النفطية لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك .

ظن الرئيس المكسيكي ان هذه الشروط بالغة القسوة الى حد كبير الى درجة انه لو وافق عليها فستشير اليه اصابع الاتهام وكأنه قد تخلى عن سيادة المكسيك واستقلالها ، وانه قد حوّل بلاده الى مستعمرة اميركية . وكان الرد عليه بمنتهى الفظاظة بأن تلك هي الشروط التي ينبغي على المكسيك ان توافق عليها . اما النتائج التي تلت توقيع هذه الاتفاقية عام ١٩٩٥ فكانت :

* تقلص الاقتصاد المكسيكي بواقع ٧ ٪ .

* زيدت ضريبة القيمة المضافة Value Added Tax (VAT) الى ١٥ ٪ .

* تم تخفيض الدخل الحقيقي بواقع ٣٣ ٪ فيما قفز التضخم لتلك السنة الى ٤٠ ٪ ، بينما حدد سقف الزيادات بواقع ٧ ٪ كحد اقصى .

* ارتفعت اسعار الفائدة في غضون عدة اشهر من ١٥ ٪ إلى ١٣٠ ٪ .

* أصبحت نسبة ٣٠ ٪ تقريباً من كافة القروض في البلاد غير منجزة لا تسدد في مواعيدها .

* آل الى الانهيار ثمانية من أصل اضخم ثمانية عشر مصرفاً رئيسياً في البلاد واصبحت الحاجة ماسة لانقاذ الباقي على يد الحكومة .

* اعلنت بعض الشركات الكبرى افلاسها وبلغ مجموع الشركات التي انهارت ما يزيد عن ٨٠٠٠ شركة .

* سجلت اسعار الوقود زيادة بنسبة ٤٨,٥ ٪ .

* زيدت اسعار الطاقة الكهربائية بنسبة ٣٢ ٪ .

* اصبحت الدولة التي كانت مكونة من صغار المزارعين وكانت من بين الدول التي تصدر المواد الغذائية عندما كان المزارعون يتلقون الدعم الحكومي ، اصبحت الان دولة مستوردة للغذاء معتمدة عليه من جارتها الشمالية الولايات المتحدة .

* أقدمت عائلة احد المزارعين الذي توفي عندما استولى البنك على ارضه جراء اخفاقه في تسديد القرض ، على احضار جثته الى البنك احتجاجاً ، قائلة انه يمكنهم اخذ جثته

تسديداً للدين .

* سجلت الجريمة تصاعداً كبيراً في معدلاتها .
* وجد بنك بنكومر Bancomer انه بحاجة الى موقف سيارات يتسع لحوالي ٧٥ ألف سيارة مرهونة لو استولى البنك على السيارات التي توقف اصحابها عن دفع اقساطها .
* وتم دفع ١٠ ٪ من اجمالي الناتج القومي للمكسيك كفوائد على الديون .

ونتيجة لوصفات الصندوق والولايات المتحدة فقد عانى الاقتصاد المكسيكي بشكل عام باستثناء ما يتعلق بالصادرات . وتم تحقيق فائض تجاري قدره ١٥ مليار دولار مع الولايات المتحدة ، وبذلك ضمنت هذه الاخيرة تسديد الديون لنفس الجهات والاشخاص الذي تسببوا في المحنة الاقتصادية للمكسيك في بداية الأمر .

وربما يكون الاقتصادي المكسيكي كارلوس هيريديا Carlos Heredia قد أصاب الحقيقة عندما اعرب عن اعتقاده بأن الصادرات المكسيكية لم تكن في الحقيقة امراً مساعداً للشعب او للاقتصاد كما ساد الزعم بذلك «لقد ارتفعت صادراتنا بنسبة ٢٣ ٪ عام ١٩٩٥ ، بينما انخفض الانتاج الاجمالي بنسبة ٧ ٪ ، اننا في الحقيقة نجتاز مرحلة كبرى من تفكيك وتشتيت عناصر الطاقة الانتاجية المكسيكية . دعني أفسر بمزيد من الايضاح : اذا تركز الاقتصاد على صناعات التصدير فهذا يعني ان ثلاثمائة شركة فقط ، سوادها الاعظم من الشركات الفرعية التابعة للشركات الاميركية متعددة الجنسيات هي المستفيدة . وفي هذه الحالة فإن ما يحصل فعلاً هو عمليات تبادل بين هذه الشركات وفروعها التي لا ترتبط بالاقتصاد المحلي . انها شركة جنرال موتورز تصدر قطع الغيار من شركتها الفرعية في المكسيك الى اوهايو او ميتشغان . ومنذ الانضمام الى اتفاقية النافتا NAFTA سجل انتاج الصادرات التي تتداولها تلك الشركات فيما بينها وبين فروعها ارتفاعاً من ٤٠ ٪ الى (٥٥) ٪ . في الوقت نفسه فإن باقي الصناعات المكسيكية التي لم تكن موجهة او معدة للتصدير لا تستطيع ان تكافح وتتغلب على الظروف خارج الحدود المفتوحة بسبب عدم قدرتها على المنافسة . وحتى بعد ان أدى تخفيض قيمة العملة المكسيكية الى تقليص الاجور ، فإنها لا تستطيع الصمود في وجه المنافسة على معدلات الفائدة المرتفعة . صحيح ان المكسيك عززت طاقتها الانتاجية ولكن ذلك لم يكن مرتبطاً بالبنية الهيكلية الاقتصادية لأنها توجهت في الغالب الى الماكيلاندوراس maquilandoras أو لشراء موجودات أصبحت الدولة مضطرة لبيعها . ذلك ان الربع فقط من التدفقات الرأسمالية وجد طريقه نحو الاستثمارات المباشرة في المصانع بينما الارباع الثلاثة الاخرى وجهت نحو الاسواق المالية

واستغلت في المضاربات . ان أياً من صندوق النقد والبنك الدوليين لا يطلب صراحة منك ان تتبع سياسة اجور مخفضة ، بيد ان الاطار العام للسياسة برمتها يؤدي الى الوقوع في استراتيجية تعمل قصداً على ضغط الرواتب والاجور . ان هذا النمط معد ومجهز لخدمة الصادرات وتكريس الضغوط على الاجور من خلال ابلاغ الدول المعنية : «اننا لن نستثمر في صناعاتكم التصديرية اذا لم تقدموا لنا مزايا تنافسية هي الاجور المنخفضة» . ولما كانت بقية القطاعات الاقتصادية تتبع قطاع التصدير ، فإنك اذا حافظت على الاجور منخفضة لتشجيع الاستثمار في قطاع الصادرات ، فإنك تحافظ على ابقاء بقية القطاعات الاقتصادية منخفضة بينما يتلقى قطاع التصدير الدعم والتشجيع من كافة الاطراف . اما التناقض الاعظم فهو «اننا منذ العام ١٩٨٢ سرنا على هدي سياسات السوق الحرة التي اثبتت فشلها ، وكنا بحاجة الى من ينقذنا مرتين . . .»

ان هذا الاستبداد والطغيان والجور هو في حقيقة الامر تآلف بين واشنطن و وول ستريت نتج عنه نظام اقتصاد عالمي امتصاصي دعائمه قوّة غاشمة وإعلام متمرس في غسيل الادمغة ، ويتم تسويقه تحت شعار العولمة . وما حدث لبلدان ونمور شرق آسيا الاّ فصل آخر من فصول هذه العولمة والتي استطاعت ان تحول النمور الى قطط ، (الفصل الثالث عشر) .

«يا له من عام . . انه عام ١٩٩٧ الذي كان فيه الاقتصاد الاميركي مليئا بالانجازات من نمو قوي بلغ ٣,٧ ٪ ، وتضخم طفيف بنسبة ٢ ٪ وبطالة بنسبة ٤,٦ ٪ ، وأسعار فوائد منخفضة وأرباح ضخمة وسوق أوراق مالية آخذة في الازدهار والتصاعد الى الحد الذي ظن البعض انه اتجاه لا يمكن ايقافه . ان مثل هذه الاتجاهات لابد وانها تشكل المادة التي تصاغ منها الاحلام الاقتصادية الوردية . .» .

مجلة بيزنس ويك ١٩٩٧/١٢/٢٩ ص٤٠ – *Business Week*

«تقف اليابان على عتبة الركود وتندفع مسرعة نحو خطة انقاذ كبرى عامة لبنوكها المخبولة المثقلة بالديون . اما اقتصاد كوريا الجنوبية فانه يقف على شفير الافلاس والوصاية الدولية . ويتباطأ النمو الاقتصادي في الصين ويتراكم مخزونها من البضائع . ويقوم المضاربون ببيع دولار هونغ كونغ Hong Kong كما يتسببون بانهيار مؤشر هانغ سانغ Hang Sang . اما في اندونيسيا وماليزيا وتايلاند فالاسواق المالية والنقدية تواصل تدهورها يوماً بعد يوم ولا يدري احد متى تفتح المظلة لتقف بها على بر الامان» .

مجلة بيزنس ويك ١٩٩٧/١٢/٢٩ ص٤٦– *Business Week*

«ان تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي ، والذي عملت الازمة المالية الآسيوية على اندفاعه بسرعة وعنف ، قد يكون تماما ما امر به الطبيب وما يتمناه صقور التضخم في مجلس الاحتياطي الفيدرالي» .

مجلة بيزنس ويك ١٩٩٧/١٢/٢٩ ص٣٨– *Business Week*

الفصل الثالث عشر

الانقضاض على النمور الآسيوية
اموال عالمية مضاربة + ممولون ذو دم بارد =
كوارث قومية عالمية

اذا اعترفنا ان طبيب الاقتصاد العالمي في عصرنا الحاضر هو الولايات المتحدة ، فان الاقتباس الأخير الذي سلف ايراده سيقر أ على النحو التالي : «ان تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والذي عملت الازمة الآسيوية على اندفاعه بسرعة وعنف قد يكون تماماً ما أمرت به الولايات المتحدة . . .» وعلى الأقل فقد كان هذا محور تفكير صانعي السياسة في واشنطن عندما كشرت الازمة في دول جنوب شرق آسيا عن انيابها لأول مرة .

فبعد اطاحة المضاربين بالاسواق المالية العالمية يوم الثاني من اكتوبر تشرين الأول عام ١٩٩٧ ، كانت الولايات المتحدة هي الوحيدة التي رأت خيراً في هذا الدمار الاقتصادي ، فقد ذكر رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي في تقرير له إلى الكونغرس ، ان هذه الأزمات قد تثبت الوقائع انها «حدث صحي نافع» . انها ستساعد على تهدئة وكبح جماح الأسواق حتى يظل التضخم قيد السيطرة .

وتراءى للمسؤولين الأميركيين ان هذه الازمات ستتوارى في غضون أشهر قليلة . بيد أن قانون النتائج غير المتوقعة قد دخل الى دائرة الحدث وتتالت الهزات التي تبعت الهزات الآسيوية الكبيرة وبقيت تتصاعد وتتفاقم لتخرج عن حدود ما يمكن ان يوصف «بالحدث الصحي النافع» كما بدا أن غرينسبان Greenspan قد استبان بعد عام من الأزمة . ولقد أكد جورج سوروس في وقت لاحق مقولة غرينسبان حين كتب في مجلة نيوزويك عدد ١٩٩٩/٢/١ ص٣٢ قائلاً : «وحقيقة الامر فإن دول الاطراف قد قاست من تدهور هائل في اقتصاداتها بشكل غير مسبوق الا أيام الكساد الكبير . ولقد أصاب البؤس والشقاء شعوباً لبلدان بأكملها مثل اندونيسيا وتايلاند . لكن هؤلاء الناس بعيدون عن دول المركز كما ان

اقتصادات دول المركز الولايات المتحدة وأوروبا - قد استفادت بشكل كبير من مصائبهم» .

ان الاحداث الصحية المفيدة على المستوى العالمي لا تحدث هكذا من تلقاء نفسها . إن الأحداث التي شهدها الثاني من اكتوبر تشرين الأول عام ١٩٩٧ ، ق١. ادخلت الهلع في قلوب الجميع باستثناء الولايات المتحدة وبدا انها توقعت او علمت ان شيئاً ما وشيك الحدوث ولم يحط أحد غيرها به علماً . ففي ذلك اليوم خسر مؤشر داو جونز في بورصة وول ستريت ٥٥٤ نقطة في يوم واحد ، وهو اضخم هبوط في نقاط المؤشر يسجلها التاريخ حتى ذلك اليوم . وهبط مؤشر بورصة هونغ كونغ بواقع ٣٤,٥٪ ، فيما تكبدت الأسواق البريطانية خسارة بلغت نسبتها ٩,٢٪ ، واليابان ٢١,٣٪ ، واستراليا ١٢,١٪ ، المكسيك ١٠,٧٪ ، والبرازيل ٢٧,٩٪ .

ولما كان غرينسبان مطمئناً ، فقد استعاد مؤشر داو جونز عافيته وعاد إلى المستوى الذي كان عليه ، الا أن كافة الاطراف الأخرى ظلت تناضل من اجل استعادة اوضاعها وعلى الأخص الاسواق الآسيوية . «لقد فاق التراجع في قيم الاوراق المالية المتداولة في الاسواق ، ومقدار الدمار الذي حل بالثروات القومية خلال الأشهر الستة الماضية فقط فاق ٢٠٠ مليار دولار في هونغ كونغ ، كوريا ، اندونيسيا وتايلاند . وقد تحملت الدول الآسيوية الخمس على كاهلها اعباء ديون هائلة . وهذه الدول هي كوريا الجنوبية ، اندونيسيا ، تايلاند ، ماليزيا والفلبين حيث بلغت ديونها على التوالي في حدود ١٥٥ مليار دولار ، ١٣٠ مليار دولار ، ١١٠ مليارات دولار ، ٣٥ مليار دولار و ٦٠ مليار دولار" . (مجلة بيزنس ويك العدد الصادر في ١٩٩٨/١/٢٦) . ولقد بلغت مشاكل السيولة في دول جنوب شرق آسيا درجة من الحدة باتت معها الشركات عاجزة عن دفع التزاماتها تجاه عملاءها الكوريين . وقد تم جذب كل من اليابان وهونغ إلى معمعان هذه الازمة وبدأت البنوك اليابانية بالانهيار نتيجة للهبوط في مؤشر نيكاي Nikkei . ولقد كانت الازمة الاسيوية احدى اسباب هذا الهبوط . ونتيجة لتراكم الديون المستحقة غير المدفوعة عليه ، فقد انهار احد بنوك الاستثمار الرائدة في هونغ كونغ وهو بيريغرين انفستمنت هولدنغز «Peregrine Investment Holdings» ، وعانت التجارة الاقليمية ايضاً جراء هذا الوضع الصعب . ولا يكون المرء متجنياً او مجافيا للعقل اذا افترض ان الهجوم على دول شرق آسيا كان جزءاً من الهجوم الذي شنّه الامريكيون على النمط الياباني للرأسمالية . وكانت اليابان وبنوكها اكبر مقرض في المنطقة ولذا فقد كانت اليابان اكثر المتضررين من الأزمة . بينما كانت البنوك الأميركية هي الأقل تضرراً حيث ان قروضها لم تزد عن ٢٠٪ من إجمالي اقراض البنوك اليابانية . وكان

اجمالي الاقراض الذي قدمته البنوك الالمانية والفرنسية والاوروبية الأخرى لدول جنوب شرق آسيا مجتمعة أقل من ديون البنوك اليابانية وحدها .

لم تكن سنة ١٩٩٧ وحدها حلم يتمناه الحالمون الاقتصاديون الاميركيون . فقد نمى الاقتصاد الأميركي بمعدل مذهل خلال الربع الأخير لعام ١٩٩٨ بلغ (٥,٦)٪ وارتفع الناتج القومي الكلي لعام ١٩٩٨ كله بحوالي (٤)٪ ، بينما بقيت معدّلات البطالة والتضخم في أدنى مستوياتها منذ عشرات السنين . هذا في الوقت الذي كانت تتهاوى فيه اقتصادات العالم الأخرى وتنكمش . «ويبدو أن الاقتصاد الأمريكي يزدهر وينمو نتيجة الاضطراب الاقتصادي خارج حدوده . نعم ، لقد انخفضت قيمة الصادرات ، ولكن انخفاض قيمة الواردات (من السلع والمواد الخام من الدول المنكوبة) قد ساعد في رفع القوة الشرائية في الولايات المتحدة . ونتيجة الانهيارات الاقتصادية في الخارج أصبحت الأسهم والموجودات الأميركية اكثر إغراءً (للمستثمرين الأجانب)» . { بيزنس ويك BW ص١٥ ١٩٩٩/٢/١٥ } .

ومن الاسباب الرئيسية التي تقف وراء الهجوم الشرس على نمط الرأسمالية اليابانية هو «الضوابط والقيود» على تدفق رأس المال الاجنبي وكذلك الضوابط على المستثمرين الاجانب وتسللهم إلى الصناعات اليابانية . وبعد انهيار النظام الشيوعي وكذلك بعد الطفرة التي واكبتها في المصادر المالية للمضاربين العالميين ، باتت مثل تلك القيود غير مقبولة على الاطلاق ، وأصبح من الضرورات الملحة للمضاربين العالميين ان تفتح امامهم الابواب وتلغي القيود المفروضة على حركات رؤوس الأموال والعملات . وقد تولت المطالبة بذلك نيابة عنهم الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي . وتحت ضغوطهما الهائلة لم يكن امام الدول الآسيوية سوى الاستسلام وقبول إلغاء أو تخفيف القيود حتى قبل ان توجد المؤسسات المناسبة لممارسة ووضع الضوابط المطلوبة في ضوء هذه المتغيرات الجديدة . وأصبحت كثير من الحكومات بعدئذ لا تعرف تماما مقدار ما تدين به الشركات او ما التزمت بسداده من ديون او متى تصبح هذه الديون مستحقة . وقال رئيس المعهد الكوري للتمويل Korean Institute of Finance ، بارك يونغ تشول Park Yong Chul «لقد دفعَنا الغرب نحو فتح ابواب اسواقنا . . ولكن ما الذي حصلنا عليه في المقابل ؟ لقد صنعت العولمة بين ظهرانينا وحشاً مارداً Monster » . (مجلة بيزنس ويك عدد ٩٨/١/٢٦ صفحة ١٦) .

وهذا الوحش المارد هو الذي تسبب بالإطاحة بالعملة الأندونيسية - الروبية لتفقد نصف قيمتها خلال الأيام الثلاثة الأولى من شهر يناير-كانون الثاني ١٩٩٨ . وقد تم

الإعتراف بأن : «الدواء والقوانين التي فرضت على آسيا قد جعلتها أشد مرضاً» . وطبقاً لما جاء في افتتاحية لمجلة بيزنس ويك بتاريخ ٩٨/١/٢٦ صفحة (٢٠) «يطالب صندوق النقد الدولي آسيا بأن تخفض نموها الاقتصادي واستهلاكها ، بيد ان ذلك سيؤدي إلى مزيد من تعطيل طاقة الإنتاج وزيادة في الصادرات ، وليس تقليلها . وسيؤذي ذلك المستهلكين ويشكل هجوماً على ذوي الدخل المنخفض ويعاقب الفقراء والمعوزين اكثر من الأثرياء الموسرين» . وكان واضحاً ان الرئيس الاندونيسي سوهارتو كان له رأي مماثل في هذا الدواء مُر المذاق الذي كان صندوق النقد الدولي يصفه لبلاده ، ولكنه ، مرة اخرى لم يعط فرصه ليدرأ سوء هذا الدواء ويرفض مثل هذه الوصفات . وغني عن البيان ان سوهارتو قد استلم مقاليد السلطة في بلاده في الستينات بمساعدة وكالة المخابرات المركزية الاميركية CIA ومن خلال انقلاب مسلح شهد مجازر أتت على ما يتراوح بين ٥٠٠,٠٠٠ و ١,٠٠٠,٠٠٠ مواطن أندونيسي أُتهم بعضهم بالشيوعية وأُتهم معظمهم بأنهم كانوا من اتباع الحياد الإيجابي ومن مؤيدي الرئيس المخلوع أحمد سوكارنو الذي آثر الابتعاد عن أي من طرفي الحرب الباردة وعدم الوقوف في صف أي منهما ضد الآخر . وكان سوكارنو يعتقد ان النمط الأميركي والغربي من الديمقراطية أدنى درجة من الديمقراطية الموجهة التي يؤمن بها والتي تأخذ في اعتبارها الثقافة الوطنية والحضارة القومية خلال عمليات صنع القرارات . والآن وعندما استقبل سوهارتو الذي تربع على قمة السلطة في بلاده لأكثر من ثلاثين عاماً وفداً رفيعاً من كبار المسؤولين الأميركيين بمن فيهم وزير الدفاع كوهين ، أبلغوه ان استقرار اندونيسيا كان امراً حيوياً بالنسبة للأمن القومي للولايات المتحدة وأن كلينتون قد اتصل به ليبلغه «ان هذا الاستقرار مرهون بانصياع سوهارتو إلى الوصفة بالغة القسوة التي قدمها صندوق النقد الدولي ، واعتبارها من المسلمات كما لو كانت مرسلة من السماء .» (نيوز ويك عدد ١٩٩٨/٢/٢)

وقد أشرف رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد على تنمية بلاده وتطورها التي تمت استناداً إلى النمط الياباني من الرأسمالية الذي حظي باعجابه إلى درجة كبيرة . وقد آمن كأي شخص اخر في شرق آسيا ان النمط الياباني للرأسمالية اكثر ملاءمة وتناغماً مع متطلبات بلاده ، وليس ذلك عائداً فقط إلى اعتقاد الآسيويين بأن الغرب مصاب بداء الغطرسة والفساد فقط ولكن لأن النمط الياباني يقدم عدالة اجتماعية أفضل وفجوة أضيق بين الاغنياء والفقراء ، كما أنه يلائم حضارات هذه الدول وثقافاتها على نحو افضل . وقد تبنت ماليزيا ما سمّي بسياسة «انظر إلى الشرق» "LOOK EAST" ، وقد ازدهرت تلك

الدول جميعاً عندما تُركت وشأنها ، وهذا طبعاً قبل ان تتعرض للضغوط لالغاء قوانين الرقابة على تحركات رؤوس الاموال والعملات الاجنبية وتفتح أسواقها للمضاربين الاجانب . عندئذ فقط أطلت المشاكل برأسها الكريه . بيد أن المزاعم والادعاءات التي تنسب الآن إلى اقتصاديات دول شرق آسيا كانت موجودة وقائمة لعدة عقود ماضية حينما كانت هذه الدول تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة جداً وتحسناً على مستويات المعيشة لدى شعوبها . وتنتشر المزاعم الآن بأن المحسوبية والرأسمالية المتحيزة هي المسؤولة عن المشاكل التي وقعت في دول شرق آسيا . ولكن هل كان الاقتصاد الاسيوي بخلاف ذلك ، في أي وقت خلال العقود القليلة الماضية ؟ لقد قرر الممولون الدوليون أن (على الحكومات الآسيوية ان تعري وتفكك الروابط الفاسدة التي تجمع بين البيروقراطيات والبنوك وكبار رجالات الاعمال) بيد أن هذا الثالوث هو الذي تقوم الرأسمالية على اكتافه وتعول عليه . ان من يقوم على شؤون الرأسمالية في الولايات المتحدة ويديرها هم كبار رجالات الاعمال والبنوك والبيروقراطية الحكومية . وقد اصيبت اليابان ودول آسيوية أخرى بعدوى المافيا تحت مسميات مختلفة ، ولكن المافيا ولدت في الولايات المتحدة وكانت تمثل أكبر النشاطات التجارية هناك . وكما أسلفنا في فصول سابقة ، لا يستطيع المرء ان يعرف أين تنتهي النشاطات التجارية في الولايات المتحدة واين تبدأ المافيا حسب النمط الغربي من الرأسمالية . ويبدو أن الفساد والرأسمالية من كافة الأنواع يسيران جنباً إلى جنب ويداً بيد ، وذلك ببساطة لأنه عندما تنفصم عرى المبادىء والاخلاقيات عن الاقتصاد ، فان أي شيء يصبح مسموحاً به وممكناً .

وكما سلف البيان في فصل آخر ، فقد كانت اليابان هدفاً للهجوم في الوقت الذي كانت فيه الحرب الباردة تضع اوزارها . ان الهجوم على الدول الآسيوية الأخرى سيضعف اليابان إلى حد ما ، وسيوهن هذه الدول إلى الحد الذي يراه «طبيب الاقتصاد العالمي» مناسباً . ولا يجافي الحقيقة القول بأن النمو القوي في الدول الأخرى سيساعد على تعزيز ومساندة النمو في الولايات المتحدة مادام سائراً وفق مصالحها ومتطلباتها . وحيث أن الولايات المتحدة أصبحت تقود عربة الاقتصاد العالمي فلقد تمكنت من المحافظة على ثبات نموّها الاقتصادي دونما دورات اقتصادية حادة عبر تمرير وتصدير الدورات والتذبذبات الاقتصادية إلى اقتصادات الدول الاخرى . وبذلك أصبح من الممكن المحافظة على النمو وتعزيزه في مكان واحد من الكرة الارضية ، أي في الولايات المتحدة . ان الدول الغربية لم تخف ابداً ازدراءها او عنصريتها عندما تتعامل مع الدول الأخرى وخصوصاً تلك الواقعة في القارة الآسيوية . وكانت نظرة الغرب تميل إلى الاعجاب اكثر منها إلى الاحترام عندما نظروا إلى

اليابانيين وما حققوه مع غيرهم من الدول الآسيوية . ونسوق مثالاً على ما أسلفنا حيث تم اعتقال الامريكيين من أصل ياباني في معسكرات خاصة ابان الحرب العالمية الثانية فيما لم يعتقل أولئك من الاصول الالمانية أو الايطالية ! .

كان من ضرورات الحرب الباردة عملية اعادة تصنيع اليابان ودول شرق آسيا . أنْ تكون هذه الدول موسرة وغنية ، تنعم بالازدهار ، فذلك أمر لا غبار عليه (ما دام يخدم مصالح طبقة الواحد بالمائة ويعمل ضمن اجندتها) . أما أن تصبح تلك الدول منافساً للولايات المتحدة فهذا شأن آخر . ان نمو الرأسمالية الأميركية معتمد على الدول الأخرى في هذا الاقتصاد العالمي على أن يكون سائراً في فلك الاقتصاد الاميركي لا منافساً له .

وربما كان من أوضح الاسباب التي أدت إلى الازمة الآسيوية واكثر النوايا التي تقف وراءها جلاء ، ما عبر عنه المقال الافتتاحي في مجلة بيزنس ويك بقلم رودي دورنبوش Rudi Dornbusch في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٨ . حيث اعترف الكاتب في نهاية مقاله حول الازمة الكورية ان المستثمرين الماليين الدوليين انطلاقاً من ارتفاع نسبة السيولة لديهم «شجعوا على عمليات الاقتراض غير المدروس في آسيا ، حيث كان بإمكان اية دولة او بنك او شركة أن تحصل على القروض مقابل فارق طفيف زيادة عما تدفعه حكومة الولايات المتحدة . وقد نحيت المعقولية جانباً ، وتم التخلي عن اختبار الجدارة الائتمانية وملاءة العملاء الذين تقدم لهم القروض» . فلماذا إذن يجب تغطية طيش المستثمرين الدوليين وقراراتهم الخرقاء بضمانات تندرج في خطط انقاذ يتعهدها صندوق النقد الدولي ؟ ولماذا يجب ان يحظى هؤلاء بكل وسائل التأكيد بتحصيل قروضهم على الرغم من اعترافاتهم بأنهم لم يقوموا بواجباتهم كما تمليها عليهم طبيعة العمل الائتماني ؟ فاذا كان الاقراض هو محور نشاطهم ، فلماذا لا يتحمل المستثمرون الماليون مسؤولية قراراتهم الخاطئة والطائشة ؟ لقد قاموا بذلك لانهم كانوا على يقين بأن صندوق النقد الدولي يعمل نيابة عنهم وان الحكومات لم تكن في موقف يسمح لها بالالتفاف على شروط ووصفات صندوق النقد الدولي والحكومة الاميريكية !! وجاء في نفس المقال بعنوان : « لعبة النهاية . . لقد حان الوقت لوقفه رئيسة : يجب ان تنتهي الدولانية Statism أي سيطرة الدولة على المناحي الاقتصادية والاقتصاد فيها ، ويجب ان يسمح للمستثمرين الاجانب بتسوية ما حل من اضطراب وفوضى من خلال اعادة هيكلة البنوك والشركات» . الحل إذن بأن يكون المستثمرون العالميون الذين لعبوا دوراً رئيساً في خلق الازمات هم المسؤولون عن ايجاد الحلول لها ! فاذا كانت رقصة التانغو تحتاج إلى اثنين ، فان رقصة الاقراض كانت

بقيادة المقرضين ، وبدلاً من تحملهم المسؤوليات التي تتناسب مع جسامة النتائج الناجمة عن قراراتهم الخاطئة في الاقراض ، فانهم اولاً يجب ان يكافأوا بإعطائهم ضمانات من خلال برامج صندوق النقد الدولي ، وثانياً يجب أن يكافأوا بتمكينهم من الانقضاض على اشلاء الشركات المفلسة والاستيلاء عليها بعد ان تنهار نتيجة لوصفات الصندوق المعروفة . وثالثاً يجب على الشعوب أن تخضع للاجراءات التقشفية والبطالة ومعدلات الفائدة المرتفعة حتى يمكن توفير الأموال لتسديدها لهؤلاء المستثمرين العالميين حتى يتمكنوا من اعادة استثمار هذه الاموال في استملاك صناعات الدول المغلوبة على أمرها وبشروط ظالمة وأسعار بخسة . ولكن ، رابعاً ان سيطرة الدولة على النواحي الاقتصادية Statism على النمط الياباني للرأسمالية يجب ان تنتهي ، وهذه مقولة تصدر بصوت عال واضح : على كوريا ودول آسيوية اخرى ان تفتح ابواب اقتصاداتها على مصاريعها وتبيع بنوكها وشركاتها للممولين العالميين الذين كانوا سببا رئيسيا في خلق المشاكل والازمات التي تنوء تحت وطأتها تلك الدول الآسيوية .

ولا يبدو ان ذلك مجرد تعليق في مجلة تعنى بالنشاطات التجارية اذ أن نفس النغمة والشروط قد طرقت اسماع الحاضرين في قمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا الباسيفكي (Asia Pacific Economic Cooperation's Summit (APEC التي عقدت في فانكوفر Vancouver خلال الفترة بين ٢٢ - ٢٥ نوفمبر تشرين الثاني عام ١٩٩٧ ، وكان ذلك على لسان الممثل التجاري للولايات المتحدة . وكان مطلبه الأول هو الإلتزام من قبل الحضور بالسماح للمستثمرين العالميين بدخول الاسواق المختلفة تماماً على نفس الأسس التي يتمتع بها مواطنو تلك الدول وفي هذا تمكين لهؤلاء المستثمرين من اقتحام هذه الأسواق التي لم تكن مفتوحه الابواب تماماً من قبل ! . ان هذا المطلب ينطوي على احتضان المزيد من المشاكل التي كانت بمثابة الضغط على الزناد لاشعال الازمات المالية الآسيوية الأخيرة والتي وصفها رئيس معهد المالية الكوري بأنها «الوحش المارد» الذي يقف وراء العولمة . اما الآن فان اميركا تطلب وحشاً اضخم .

تعلم العالم من الأميركيين إبان الأزمة العراقية عبارة «الاذعان الكامل» « Full Compliance » . وهاهو اجماع واشنطن و وول ستريت يطالب الدول الآسيوية بالإذعان الكامل لمطلب الولايات المتحدة في قمة (APEC) في فانكوفر . وضمن سياسة الاذعان هذه فقد هاتف الرئيس كلنتون نظيره الاندونيسي سوهارتو ليُملي عليه وجوب اعتبار مطالب صندوق النقد الدولي من المسلمات وكأنها من وحي السماء . وأعلن الرئيس الكوري سام

Sam خلال الاسبوع الثاني من شهر ديسمبر كانون الأول عام ١٩٩٧ ، عن أسفه الشديد لاضطراره قرع ابواب صندوق النقد الدولي من اجل برنامج انقاذ بمبلغ ٥٧ مليار دولار . وأضاف الرئيس الكوري القول بأنه لم يعد في مقدور كوريا ان تتنافس مع الاسواق العالمية «بنظامها الحالي» . وقدم محافظ بنك كوريا المركزي استقالته . وقد اصبح الاقتصاد الكوري الذي يحتل المرتبة الحادية عشرة بين أضخم الاقتصادات في العالم وكأنه تحت الحراسة القضائية وسلّم زمام أمره و«نظامه» إلى الممولين العالميين وصندوق النقد الدولي . وعندما أقدمت شركة مثل موديز Moody's على تخفيض تصنيف الملاءة والجدارة الائتمانية لدولة مثل كوريا ، هبطت العملة الكورية الوطنية في يوم واحد بأعلى انخفاض يسمح به خلال يوم أي بمقدار ١٠٪ . واستمر في التدهور بنسبة ١٠٪ يومياً لمدّة أربعة أيام على التوالي . ان الحقيقة المذهلة ازاء هذا التدهور اليومي حصوله غضون الدقائق الاربعة الاولى من التعامل اليومي . وتزامن معه تراجع الاسواق الآسيوية الأخرى وسجل مقياس نيكاي هبوطاً بنسبة ٢,٦٪ ، وسوق هونغ كونغ ٥,٤٦ ٪ ، وتايوان ٢,٧٤٪ وماليزيا ٧,٤١٪ !! ونتيجة لوصفات صندوق النقد الدولي اصبح باستطاعة الاجانب الآن ، وفقاً لبرنامج صندوق النقد الدولي ان يتملكوا ٥٠٪ من الشركات الكورية بدلاً من ٢٦٪ وهو الحد الاقصى السابق لملكية الاجانب . ويستطيع المستثمرون العالميون الآن ان يعيدوا استثمار اموالهم ويستولوا على الاقتصاد الكوري بأسعار بخسة أشبه ما تكون بالسرقة!! وهكذا اضطرت كوريا للتخلي عن استقلالية قراراتها الاقتصادية - فان من يعطي باليد اليمنى يأخذ باليد اليسرى . فقد تم تحقيق الازدهار في كوريا ومد العون لها بواسطة اموال دافعي الضرائب من الاميركيين إبان الحرب الباردة وها هي الآن تسلم نتاج ازدهارها وزمام أمورها ليس لدافعي الضرائب الاميركيين ولكن لطبقة الواحد بالمائة من خلال الوسيلة الأميركية المالية العالمية وهي صندوق النقد الدولي متآلفاً مع وزارة الخزانة الاميركية .

لقد سبق شن هذا الهجوم على كوريا ، استعدادات وترتيبات تمّت بين طبقة الواحد بالمائة وبين أربابهم وعملائهم في كوريا . وكان عليهم ان يُظهروا ان النظام الكوري الذي تم تأسيسه تحت رعاية الولايات المتحدة أبان الحرب الباردة قد كان شيئاً سيئاً وفاسداً يستحق ما هو آتٍ له . وقد استعين ببعض الحركات المسرحية التي ربما كانت من بنات افكار كتاب السيناريوهات والحوارات في هوليوود . وكانت الحاجة ماسة إلى اثبات وجود تواطؤ بين التشايبول Chaebol (طبقة رجال الاعمال) وبين الحكومة الكورية والبيروقراطية . وقد تم تلفيق فضائح اتهم بمقتضاها مدراء الشركات الكورية الكبرى (التشايبول) بتقديم رشاوى إلى

رئيسين كوريين . وكان على الكوريين ان يعدوا العدة لاستقبال ما سيأتي ، ألا وهو طلب الغاء التعاون القائ م بين الحكومة ورجالات الاعمال الكبار والادارة ، وهذا التعاون ، في حقيقته ، يقترب إلى حد كبير من عملية صنع القرار في الكواليس الأميركية حالياً والتي يتخذ فيها مثلث حديدي (الكونغرس ، اللوبي ، الادارة الأميركية) كافة القرارات الكبرى والرئيسة ، اللهم الاّ ان هذا التعاون الكوري له مذاق محلي كوري لا اكثر ولا أقل . لقد كان هذا النظام نفسه مسؤولاً عن تطور كوريا من دولة فقيرة في العالم الثالث بمعدل دخل سنوي للفرد لا يتعدى ٨٠ دولاراً في العام سنة ١٩٦٠ ، إلى الدولة الحادية عشرة بين دول العالم من حيث حجم اقتصادها . وارتفع متوسط دخل الفرد السنوي فيها إلى ما يزيد عن ١٠,٠٠٠ دولار . وقد اتاح هذا النظام نمواً بواقع ٨,٢٪ سنوياً ولمدة ٣٠ سنة ، والآن اصبح هذا النظام مستهدفاً للهجوم عليه . ان التجاوزات المالية والسياسية ليست شيئاً مختلفاً عما هو حاصل في معظم الدول الاخرى . وفي الحقيقة فان ما يدفعه رجال الأعمال الكوريون إلى الحكومة الكورية يقابل ما يسمى في الولايات المتحدة بالمساهمات السياسية الأميركية ، وكلاهما مصمم ويهدف إلى استرضاء السياسيين «وشراء النفوذ والتأثير السياسي» مقابل المال . ولهذا السبب فقد قال ناطق رسمي باسم شركة سامسونج SAMSUNG «أن عملية تقديم التبرعات كانت جزءاً من المناخ السياسي الذي اضحى امراً اعتيادياً .» وهذا يدلل على كيفية تكوين «المعجزة» الكورية تحت التأييد الأميركي والمباركة من الجهات صانعة القرار في الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة . ولكن النظام العالمي الجديد لفترة ما بعد الحرب الباردة بات ينظر إلى التعاون بين القطاع الخاص والدولة في آسيا نظرة اخرى وبات يرى في هذا النموذج الاقتصادي خطر عليه . إن تفكيك الروابط والعرى بين الدولة والقطاع الخاص والنظام أضحى أحد شروط النظام العالمي الجديد . وهكذا أُدين رئيسان سابقان وزُجّ بهما في غياهب السجن ثم فك أسرهما بعد أن اكتمل الغرض من المسرحية وحقق غايته .

لقد بدأت الضغوط تتكثف وتتركز على كوريا بعد انهيار الشيوعية حيث لاحظت الولايات المتحدة ان كوريا قد تخطّت الحدود الذي تمنته لها واشنطن . ثم قام الممولون العالميون بإقراض كثيف الى رجال الاعمال الكوريين والبنوك الكورية دون روية ، نتيجة تكدس الفوائض النقدية السائلة لديهم والتي كانت تبحث عن منافذ استثمارية لتسويقها واقراضها . ولذا فقد اتخذت عملية الاقراض لكوريا منحىً مكثفاً وتنامت ديون كوريا الاجنبية من ٤٠ مليار دولار عام ١٩٩٣ لتصل إلى ١٤٠ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٦ .

وبدون اعارة الاهتمام اللازم أصبح رجالات الاعمال الكوريون بحاجة لتحقيق ربح يزيد عن ١٠٪ سنوياً ليتمكنوا من الوفاء بالديون المترتبة عليهم ، في الوقت الذي لم يكن فيه ربحهم السنوي يربو على ٨٪ وهو ما يقل عن المطلوب لسداد الديون ، مما اضطر هذه الشركات إلى التدهور المالي فالإفلاس الذي آلت إليه ١٣٩٩٢ شركة كورية في عام ١٩٩٥ وحده . ولقد كانت عملية رفع الحماية عن الصناعات الكورية سبباً في ذلك حيث تناقص عدد السلع المحظور استيرادها من ٢٥٨ سلعة عام ١٩٩٣ إلى ١٥٢ سلعة في سبتمبر-ايلول عام ١٩٩٦ ، وصدرت تشريعات جديدة أباحت تسريح العمال ، وهو ما يمثل مخالفة صريحة لروح ومبادئ العرف الاجتماعي الكوري للعمل في الوظيفة مدى الحياة . وقد افلست وحدات رئيسية تابعة للشركات الكورية الكبرى . وقد امتحن النظام المصرفي منتصف عام ١٩٩٧ بقروض عقارية مشكوك فيها وقروض مقدمة إلى الشركات الكورية الكبرى تقدر بمبلغ ١١ مليار دولار . وقد توقفت عن الدفع شركة دانونغ DANONG العملاقة لصناعة الأقمشة . وكانت شركة كيا موتورز Kia motors لصناعة السيارات على وشك مواجهة الإفلاس لولا تدخل دائنيها بهدف حلها ، الأمر الذي أمدها بماء الحياة من جديد . وكان ثانـي أكبر بنك في كوريا ينوء تحت وطأة محفظة من الديون المتعثرة تبلغ زهاء ٣,٢ مليار دولار . وقد أوردت وزارة المالية والاقتصاد الكورية قائمةً تضم ١٧٠ شركة كبرى تبلغ نسبة الدين إلى حقوق المساهمين فيها ٥٠٠٪ ، كما أن خمس مؤسسات كبرى ومتعددة النشاط (CON-GLOMERATES) أشهرت إفلاسها أو اضطرت إلى إعادة هيكلتها .

وكانت كوريا قد اعدت من قبل المستثمرين العالميين أن تصل إلى النقطة التي بلغتها نهاية العام .١٩٩٧ والآن ، فإن صندوق النقد الدولي سيمد يد المساعدة ، ولكن بشروط : ادفعوا للمستثمرين العالميين أموالهم حتى آخر دولار وغيروا النظام ، وقد استسلمت كوريا وأعلن الرئيس الكوري أنه «علينا أن نغير نظامنا» . وفيما عانت كوريا الامرّين كان المقرضون العالميون هم الرابحون .

ولكن ما الذي استفادته كوريا بعد اذعانها لشروط صندوق النقد الدولي؟ فبحلول نهاية شهر إبريل-نيسان ١٩٩٨ ، سجّل معدل البطالة في كوريا أعلى مستوىً له منذ اثني عشر عاماً ، كما أن التسريح الحقيقي للعمال لدى الشركات الكورية الكبرى ، والذي يعتبر متلازماً مع برامج إنقاذ صندوق النقد الدولي لم يكن قد بدأ بعد . وتراجع المؤشر المركب للاسهم بواقع ٢٧,٣٪ خلال الفترة الواقعة بين الأسبوع الأول من شهر فبراير-شباط وبين نهاية شهر إبريل-نيسان من العام ١٩٩٨ .

كتبت مجلة بيزنيس ويك يوم الثامن عشر من مايو أيار عام ١٩٩٨ في تقرير لها تحت عنوان «صه ، هل تريد حصة جيدة من شركة كورية كبرى Chaebol ؟ » « لقد تكبّد الكوريون مليارات الدولارات لتشييد المصانع لانتاج شبه الموصلات semiconductors واجهزة الفيديو والسيارات . ثم داهمتهم الازمة واثقلت كواهل الشركات الكورية بديون بلغت ٦٠٠ مليار دولار . فقد تلقت ضربة قاصمة اذ قفزت اسعار الفائدة إلى عشرين بالمائة وتهاوت قيمة العملة المحلية وكان ذلك أحد العوامل التي كانت حائلاً ، أحياناً ، دون امكانية بيع هذه المنشآت لانها لم تجد الاسعار المناسبة . ونتيجة لذلك فإن هذه الشركات لا تستطيع بيع مصانعها في الخارج بمبالغ تقل عن الديون التي تحملتها في سبيل تشييدها . فشركة سانغ يونغ Ssang Yong ، التي دفعت لتقف على شفا الافلاس ، عمدت إلى بيع مصنع الاسمنت الذي تمتلكه في ولاية كاليفورنيا الأميركية والمسمى California Subsidiary Riverside Cement Co. إلى شركة تكساس اندستريز Texas Industries Inc. بمبلغ ١٢٠ مليون دولار ثم تخلصت من ملكية فن دقين من سلسلة فنادق ماريوت Marriott في سكرامنتو وسان دييغو Scramento and San Diego بمبلغ ٣٠,٥ مليون دولار . كما باعت الشركة آنفة الذكر عمليات تصنيع الورق في كوريا لشركة بروكتر اند غامبل Proctor & Gamble الاميركية بمبلغ ٨٥ مليون دولار . ان هذه العمليات الرامية إلى التخلص من الممتلكات لا تحمل بشائر خير للشركات الكبرى الكورية وتتناقض مع طموحاتها السابقة لتصبح شركات عالمية . ولكن التوسع او الطموح لم يعد هدفاً في الوقت الحاضر ، بل أصبح المطلوب هو الصمود والبقاء والنجاة من براثن الافلاس» .

لقد سقنا هذا المثال الكوري لأن هذه الدولة الشرق الآسيوية كانت تمثل المرتبة الحادية عشرة بين أضخم اقتصاديات العالم ، ومع ذلك فقد تم تركيعها لتستسلم ، وها قد فعلت . اما الاقتصاد الاصغر حجماً لدولة تايلاند الواقعة في اقصى الجنوب الشرقي للقارة الآسيوية فقد تلقى الضربة واضطر إلى التداوي على أيدي أطباء صندوق النقد الدولي في وقت أسبق من كوريا ببضعة اشهر . فقد شنّ الهجوم على العملة التايلندية يوم الثاني من يوليو تموز عام ١٩٩٧ ، ولم يكن المهاجمون مجهولين ، فهم المضاربون الدوليون المعروفون جيداً ، وفقدت الدولة كل خطوطها الدفاعية في وجه هذا الهجوم الوحشي وخسرت العملة المحلية - البات Baht - زهاء ٢٥٪ من قيمتها مقابل الدولار . والتمست تايلاند العون من صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها شروطاً مماثلة لما أملاه من شروط على المكسيك . وكان من ثمار الوقوع في أحضان الصندوق ان هبطت بشدة أسعار الأسهم وأفلست الشركات المالية

وتوقفت الأشغال العامة والأنشاءات واتخذ مستوى المعيشة بالنسبة للسواد الأعظم من الشعب التايلندي منحنى انخفاض حاد . اما الشركات الوطنية ، وعلى الأخص تلك التي تورد انتاجها للسوق المحلي فكانت معاناتها هي الأشد حيث آل معظمها إلى الافلاس ، وبالطبع لم يكن من تلك الشركات المفلسة أي من الشركات متعددة الجنسيات العاملة في تايلاند ، اذ أن الكارثة الوطنية التي حلت بتايلاند كانت بالنسبة لها هبة من السماء ومن صندوق النقد الدولي .

وتوقعت الشركات متعددة الجنسيات مثل شركة IBM أن هناك مشكلة وشيكة الحدوث ، فقامت قبل سبعة أشهر من السقوط ، ببناء مصنع لها بتكلفة ٣٠٠ مليون دولار في تايلاند لتستفيد من المحنة . وها هي الآن تدفع رواتب العاملين ، بأقل مما كانت تدفعه في السابق (طبقاً للأسعار الجديدة للدولار) في السوق المحلية ثم تصدّر كل انتاجها إلى الخارج بالعملة الأميركية وهكذا تحقق زيادة الايرادات . وتراجع الحد الأدنى للأجور إلى ٤ دولارات يومياً . وسرحت الشركات الوطنية التي وقعت في براثن الافلاس موظفيها المهرة الذين تلقفتهم على الفور الشركات متعددة الجنسيات . وكان على تايلاند حسب املاءات الصندوق ان تغير مناهج حكوماتها ، وتغلق الكثير من المصانع والشركات وان تدمج أكثر من ٥٨ شركة مالية من أجل ان تتأهل لبرنامج انقاذ أكبر يقدر الان بزهاء ٢٢ مليار دولار .

وخلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩٧ كانت بورصات كل من مانيلا وكوالالمبور وبانكوك قد انهارت وبلغت خسائرها في المعدل حوالي ٤٠٪ عندئذ . وعندما اتخذ رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد (الذي يعرف بأب المعجزة الاقتصادية الماليزية) بعض الاجراءات لتقييد حركة المضاربين المتلاعبين وحرية اخراج الاموال المضاربة لهؤلاء من بلاده على حين غرّة ، وجهت اليه اتهامات بأنه أقدم على اجراءات طائشة ضد التجارة الحرة . وقد أشار عليه المضاربون من خلال الناطق الرسمي باسمهم - صندوق النقد الدولي بأنه اذا اراد حل مشاكل ماليزيا ، فأن ذلك يكمن في اطلاق العنان لقوى السوق ، الأمر الذي سيحقق احلام هؤلاء بحدوث الهزات العنيفة والافلاسات في بنية الاقتصاد الماليزي . وأضاف دهاقنة الصندوق والمضاربون وهم يسدون نصائحهم الى رئيس الحكومة الماليزي ان المشاريع الموجهة اجتماعيا يمكن تأجيلها ، مثل سد باكون Bakun dam المقرر ان تصل تكلفته الى ٣,٥ مليار دولار . ولكن رئيس الحكومة الماليزي شن هجوماً عنيفاً على صندوق النقد الدولي وأسمى المضاربين «بالمجرمين الدوليين» . وأعرب الممول الدولي جورج سوروس George Soros عن اعتقاده بأن عدم مطاوعة مهاتير لإملاءات المضاربين وصندوق النقد الدولي يشكل

تهديداً خطيراً لبلاده التي يبدو أنها لم تتعلم بعد لعبة النظام العالمي الجديد المتمثلة في «ترك قوى السوق هي الحاكمة» . ومن هو السوق يا ترى !! انه ربما يكون جورج سوروس نفسه . ولقد ابلغ مهاتير محمد اجتماع قمةAPEC الذي اسلفنا عنه الحديث والذي انعقد في فانكوفر في نوفمبر تشرين الثاني عام ١٩٩٧ ان دعاة السوق الحرة والحامين عنها يطلبون ممن يتلقون مساعدات وبرامج الانقاذ بأن «يتخلوا عن استقلالهم» ويتجاهلون في الوقت ذاته أن «قوى السوق معرضة هي الأخرى للتجاوزات والانتهاكات تماماً كالاقتصادات الموجهة» .

وقد عبر رئيس الوزراء الماليزي عن وجهات نظره التي تمثل كيفية فهمه للازمات التي حلت بدول جنوب شرق آسيا ، في مقابلة أجرتها معه مجلة بيزنس ويك Business Week في ١٩٩٨/٥/٤ ، وكانت هذه مقتطفات من المقابلة :

س : ما هي الدروس المستقاة من الازمة المالية الآسيوية ؟

ج : ان أول هذه الدروس هو اننا غير محصنين ضد الهجوم من الغير ، وان بنوكنا ، لم تعد هي صاحبة القرارات فيما يتعلق بعملاتنا ، حيث أن الآخرين يستطيعون تخفيض قيمة عملتنا في الوقت الذي يشاؤون .

س : ينسب اليكم دوماً انتقاد مقولة ان أسعار صرف العملات الاجنبية تحددها قوى السوق ، هل من إيضاح ؟

ج : ان قوى السوق لا تنطلق من الرغبة في تنظيم الحكومات بل يحفزها الاندفاع لجمع الأموال ، وليس اضفاء الاستقرار النقدي وتثبيت العملات من ضمن اهتمامات قوى السوق هذه .

س : ما زلتم تلمحون إلى أن مدراء الصناديق هم المسؤولون عن انهيار «الرينغيتringgit» (العملة الماليزية) ،كما جاء في حديث لكم مؤخرا . . ؟

ج : حسناً ، هذا ما اعتقده وربما اكون مخطئاً ، ولكن ما دام مدراء الصناديق يمتنعون عن كشف النقاب عن كيفية تحديد قيمة عملة ما ، فإن من واجبي ان أفترض أن ما قلته صحيح .

س : ولكن الحجة هي انه بعد معاناة لفترة قصيرة على المدى الطويل ، فإنك ستصبح أكثر قدرة على المنافسة .

ج : لا استطيع تقبل هذه الفكرة . فبعد أن قتلتم شعباً كاملاً ، وعدداً ضخماً من الشركات اوصلتموها إلى الانهيار ، وأطحتم بكل البنوك ودمرتم الثقة بالنظام بأكمله ، تقولون : «انتم الآن اصبحتم أقوياء ثانية ؟» لا ، ان الامور لا تفسر على هذا النحو . لقد

احتاج الأمر منا ٤٠ سنة لكي نصل إلى ما كنا عليه (قبل الأزمة) . اما الآن فقد تمت اعادتنا إلى الوراء ما ينيف عن ٢٥ سنة . عندما تخفض قيمة عملة ما وتبيعها على المكشوف فإنك تحقق قدراً كبيراً من المال . والكل يبحث عن المال ويسعى إلى جمعه ، فهذه طريقة رخيصة لجمع الأموال .

س : ما هو رأيكم حول الدراسة التي صدرت عن صندوق النقد الدولي وجاء فيها ان المستثمرين المحليين هم المسؤولون عن أزمة ماليزيا ؟

ج : أتمنى معرفة الأسس التي استنتج خبراء الصندوق بموجبها أن الماليزيين خفضوا عملة بلادهم وسببوا لأنفسهم المرارة والشقاء .

س : هل اطلعتم على الدراسة آنفة الذكر ؟

ج : لا ، لم افعل . كان لي اتصال مع (مدير الصندوق) مايكل كامديسوس Michel Camdessus الذي أوضح لي أن اموال التحوط والتغطية تبلغ فقط ١٨٠ مليار دولار ولكن البنوك أيضاً معنية هي الاخرى ومتورطة في تداول العملات . وفيما بينها كانت حصة البنوك ٢٣ تريليون دولار ، فكيف تستطيع مواجهة موقف كهذا ؟

س : لا ، لن تستطيع . ولكن ما يود صندوق النقد قوله هو ان أموال التحوط تحرس العملات وتنظمها كما يفعل رجل البوليس .

ج : ولكن اذا كان هذا الشرطي في كل مرّة يعتقل رجلاً ليحقق قدراً كبيراً من المال ، فهل تثق في شرطة من هذا النوع ؟

س : هل أنتم مصابون بخيبة أمل ازاء دور القيادة اليابانية في المنطقة ؟

ج : نعم ، ولا . فعندما نشبت الأزمة ، عرضت اليابان جمع ١٠٠ مليار دولار لدعم الدول المنكوبة . ولكن كما تعلمون احتجّ أطراف آخرون قائلين ان ذلك قد ينسف صندوق النقد الدولي .

س : ماذا كان رد الفعل الصادر عنكم ازاء تخفيض درجة عملتكم بواسطة شركة ستاندارد اند بور Standard & Poor ؟

ج : لقد اقترح اليابانيون اجراء تصنيف للشركات والوكالات المتخصصة باجراء التصنيفات للدول في العالم ، واعتقد ان هناك حاجة لمثل هذه الخطوة . فقد اخفقت هذه الوكالات على نحو يبعث على الاسى في الاشارة إلى ان عملات دول جنوب شرق آسيا قد تنهار . فإذا ما أخطأوا مرة ، فأن الاحتمال قائم بتكرار الاخطاء مرة واثنتين .

س : ما هو اعظم ما يثير قلقكم في الوقت الراهن ؟

ج : «انه مواصلة الهجمات من هذا النوع على العملة . وحتى لو توقفوا, فأنه لا ضمانة لدينا بأنهم لن يعاودوا الكرة مرة أخرى .»

ولعله من المثير والطريف معاً ان توصل جورج سوروس الى نفس ما توصل له مهاتير محمد من قبله عن دور المضاربين العالميين ، وسخافة المقولة بأن المضاربين هم عنصر ايجابي في الاقتصاد العالمي . وهكذا اجاب جورج سوروس على سؤال نيوزويك (١٩٩٩/٢/١ ص٣٧) .

«س : يبدو انك تختلف مع الاكاديميين وتبريراتهم بأن دور المضاربين مفيد كونه يجلب التوازن الى الاسواق علماً بأنك قد أمضيت حياتك في أعمال المضاربة . فلو اتفقَت مع تبريرات الاكاديميين بأن أعمال المضاربة مفيدة ، لكان ذلك مبررا بأنك كنت تقوم بخدمة جليلة اجتماعية . ولكن لو بقيت مصراً على ما تقوله في كتاباتك عن اخطاء المضاربة فإن ذلك لا يعطيك مبرراً لتبرير اعمالك في المضاربة في الاسواق .

ج : (سوروس) : أقوم بأعمال المضاربة لأربح ، ولا أقوم بها من أجل الخدمة والمصلحة العامة . ولكني أكتب من أجل المصلحة العامة . واني افرق بين دوري كمنافس في الاسواق أعمل وفق قوانينها ، وبين كتاباتي التي تدعو الى تغيير تلك القوانين ، حيث اعتقد ان الاسواق المالية وخصوصاً العالمية تحتاج الى رقابة أكثر . . . »

وما ان آذن عام ١٩٩٧ بالرحيل حتى كانت اندونيسيا قد وصلت إلى وضع يبعث على اليأس والقنوط :

* خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٧ خسرت الروبية ٤٠٪ من قيمتها (ولكن خلال ثلاثة أيام من دخول برنامج الصندوق اليها في يناير كانون الأول فقدت ٣٠٪) .
* في الأول من نوفمبر تشرين الثاني ١٩٩٧ تسبب صندوق النقد الدولي في اقدام اندونيسيا على اغلاق ١٦ مصرفاً وتعزيز متطلبات رأس المال بالنسبة للبنوك الباقية . ويتوقع ان تسفر الإفلاسات والاندماجات في صفوف البنوك الاندونيسية إلى تقليص عددها من ٢٥٠ مصرفاً إلى حوالي ٥٠ مصرفاً في غضون عامين .
* مع ارتفاع اسعار الفائدة إلى مستويات فلكية اضحت الشركات الوطنية تتضور بحثاً عن التمويل .
* تراجعت مبيعات العقارات بنسبة ٣٠ ٤٠ ٪ عما كانت عليه قبل عام مضى .
* سجلت البتروكيماويات تراجعاً في نموها من ٣٠٪ في السنة إلى ١٠٪ نموّ سالب .

* اضطر الجميع إلى تأجيل كافة الخطط التوسعية للأنشطة المختلفة .
* ان الملايين من المزارعين الذين اعتادوا على العثور على عمل اضافي في قطاع الانشاءات لجعل دخلهم يوازي ما عليهم من التزامات ، لم يعودوا يجدون هذه الاعمال الاضافية .
* تقوم ماليزيا بتسريح ٤٠٠ ألف من الاندونيسيين العاملين فيها .
* يدخل الى سوق العمل الاندونيسية سنوياً ٢,١ مليون شخص في الوقت الذي يعاني فيه هذا القطاع من الانكماش .
* يعيش زهاء ٢٣ مليون اندونيسي تحت خط الفقر ، وهناك تقديرات بأن هذا الرقم سيقفز الى حوالي ١٠٠ مليون نسمة عند نهاية عام ١٩٩٨ .
* أدى انهيار الروبية الاندونيسية وارتفاع معدلات الفائدة بنسبة ٥٠٪ الى ابقاء ٢٢ شركة فقط قادرة على الاستمرار والعمل من اصل ٢٨٢ شركة اندونيسية مدرجة على بورصة جاكرتا .

جيء بنظام سوهارتو الى السلطة عام ١٩٦٥ بدعم ومساعدة مؤسسة الأمن القومي الاميركي لمواجهة مؤامرة شيوعية مزعومة . وتربع على السلطة بثمن باهظ هو أرواح بضع مئات الالوف من الاندونيسيين التي ازهقت خلال الانقلاب وبعده . وعمل خلال فترة حكمه لاندونيسيا التي استمرت ٣٢ عاماً على ايجاد طبقة من اصحاب المليارات فاقت المائتين من المحاسيب والاصدقاء في قطر يعيش على ارضه مائتا مليون مسلم . وقد سيطرت فئة اصحاب المليارات تلك على الاقتصاد الاندونيسي احياناً كثيرة ان لم نقل دائماً بالتنسيق والتعاون مع الشركات متعددة الجنسيات والممولين العالميين . وكانت الديمقراطية التي ينادي بها الغرب كليلة البصر ابان حكم سوهارتو وعلى مدى ٣٢ عاماً لم تلحظ أياً من التجاوزات ومما كان يجري على الساحة ، الى ان قرر سوهارتو ان يتحدى بعضاً من وصفات صندوق النقد الدولي ، والاجتراء عليها . عندئذ ، وعلى حين غرة تذكرت الديمقراطيات الغربية كيف كانت الرأسمالية القائمة على المحاباة crony capitalism امراً مقيتاً ، وخصوصاً بعد أن نصح الرئيس كلنتون نظيره الاندونيسي بقبول شروط صندوق النقد الدولي وكأنها هبة السماء . وعندما لم يتبع سوهارتو نصيحة كلينتون ويذعن لها بدأ تحالف الرأسمالية المعلوماليّة بالعمل . «فدعت» وزيرة الخارجية الأميركية مادلين اولبرايت الرئيس سوهارتو الى التنحي عن السلطة ، في خطاب ألقته يوم التاسع عشر من مايورايار ١٩٩٨ . وفي اليوم ذاته نقلت الانباء عن مصادر في البنتاغون قولها ان قوات مشاة البحرية

الاميركية على حاملة طائرات الهليوكوبتر «يلو وود Yellow Wood » يقتربون من السواحل الاندونيسية . وفي التاسعة من صباح يوم الخميس الموافق ١٩٩٥/٥/٢١ اعلن الرئيس سوهارتو عن استقالته . وكان عليه ان يعي أنه ليس بمقدوره مقاومة البرامج القادمة من السماء كما أسمى الرئيس الاميركي وصفة صندوق النقد الدولي ، وهكذا فمن أعطى سوهارتو الحكم أخذه منه ! . وأعلن خليفة سوهارتو الرئيس الجديد حبيبي في خطاب القبول الذي اعقب استقالة سوهارتو ، انه سيطبق شروط صندوق النقد الدولي بحذافيرها وسينصاع لكل ما جاء فيها من بنود . على ان اولئك الذين يعلنون اذعانهم لبرامج صندوق النقد الدولي لا يعودون بالخير العميم على بلادهم ولا هم يحسنون صنعاً حتى لأنفسهم . فها هو سوهارتو قد عُزل ، وهاهما رئيسان كوريان عرفا بارتباطاتهما الوثيقة مع مؤسسات الامن القومي الاميركية اثناء الحرب الباردة ، يهانان ويحاكمان ثم يطلق سراحهما بعد إذلالهما . وها هي الارقام تتحدث . اذ هبط مؤشر السهم المركب في كوريا بنسبة ٢٧,٣٪ خلال الفترة الواقعة بين الاسبوع الاول من شهر-فبراير شباط ١٩٩٨ ونهاية شهر ابريل-نيسان من نفس العام ، كما تراجعت المؤشرات الأخرى المركبة لكل من كوالالمبور ، نيكاي ٢٢٥ ، هانغ سانغ وجاكرتا بنسب بلغت ١٦,٥٪ ، ١٠,٨٪ ، ٧,٥٪ ، و٦,٢٪ على التوالي .
ان شروط برامج الانقاذ التي يقوم صندوق النقد الدولي باملائها على الدول التي تستجير به ، ولا تختلف عن المستجير من الرمضاء بالنار ، لا تهدف الا الى مساعدة الممولين الدوليين على استرداد اموالهم كاملة غير منقوصة ودون ان يتجشموا عناء المطالبة او الخسارة ، ومن ثم اعادة شراء المشاريع والشركات التي اضطربت نتيجة ممارساتهم ، والاستيلاء عليها باثمان بخسة . إن قوة غسيل الدماغ التي تمتلكها الرأسمالية المعلوماليّة وتوظفها لخدماتها ، ظلت تدعي ان الانهيارات الاقتصادية الاخيرة التي اعملت معاولها في دول جنوب شرق آسيا ناتجة عن مشاكل بنيوية خاصة بتلك الاقتصاديات او عن الرأسمالية القائمة على محاباة الاقارب والاصدقاء او عن الاساليب التي كانت تدير بها مصارفها ومؤسساتها المالية . اما الحقيقة التي لا تقبل النقض ولا تفندها حجة فهي ان المزايا النسبية لهذه الاقتصاديات والتي استمدت منها طيلة عقدين من الزمن نمواً كان مثار اعجاب الجميع ، ما زالت قائمة . فهناك نفس القوى العاملة المنظمة والمثقفة تثقيفاً عالياً ونفس معدل نمو الانتاجية المرتفع ونفس الشعب الذي كان يتمتع بمعدل ادخار عال ، ويستثمر في المستقبل ويقبل سيطرة وحكم الجماعة للفرد . اما الذي سبب الدمار الاقتصادي للدول الآسيوية الواحدة بعد الأخرى فلم يكن غير المضاربين واموالهم التي كانت كسلعة يمكنهم ان يسعرونها على هواهم

وبوسائل لا يعلم الا الله خفاياها . ويزداد الثراء الفاحش لحفنة من المضاربين فيما يتم تدمير حياة مئات الملايين من ابناء الشعوب . لقد تضافر نفوذ الرأسمالية المعلوماليّة وسطوتها مع نفوذ وسطوة قوة متجبرة متفردة عظمى تستطيع ان تطلب وتجبر الدول المستقلة الاجنبية ان تعتبر وصفة الدواء القاتل المقدمة من صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة في الولايات المتحدة كما لو كانت قادمة من السماء ، وبهذا يكون من المتعذر جداً ، ان لم يكن من المستحيل مقاومتها أو عدم تجرع كأسها المرة أو القاتلة .

ومن المثير للسخرية ان أرباب الرأسمالية المعلوماليّة وواضعي بناها التحتية احتاجوا إلى اكثر من عام من الاخفاقات المتتالية وتدمير اقتصادات كثير من الدول عبر القارات بسرعة ترتعد لها الأوصال لكي يعترفوا بأن معتقداتهم التي كانوا يفرضونها على العالم من خلال تآلف وول ستريت واشنطن لم تكن فقط تقضي على ارواح بضع مئات من ملايين البشر خارج الولايات المتحدة ، ولكن الوباء الآسيوي كان يزحف نحو شواطئهم ليقرع ابوابهم ويهدد رخاءهم وازدهارهم . وبعد الدفاع المستميت عن هذه المعتقدات والافكار لمدة طويلة ، بدأت مجموعة الدول السبع الكبرى G -7 ووسائل اعلامها تعترف بما خبره الكثيرون منذ زمن بعيد : ان وصفات تآلف واشنطن التي تعد وتجهز في المطبخ المشترك لصندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الاميركية ، كانت مضادة للانتاجية وتشكل ضغوطاً على الطلب حتى على منتجاتهم وبضائعهم . وربما كان هذا هو مثار قلقهم الرئيس . وقد اعترف هؤلاء بأن الفوائض التجارية التي تولدت في اقتصادات الدول المنكوبة بوصفات صندوق النقد الدولي والماضية في تطبيقها ، كانت موجهة لتسديد الديون إلى البنوك والممولين الذين كانوا سبباً في حدوث الازمة . ومن أجل تشجيع الطلب اقترحت مجلة بيزنس ويكBusiness Week (في عددها الصادر بتاريخ ٩٨/١٠/١٩ صفحة ٨٤) «خطة تخفيض للديون واعادة جدولتها في اسواق الدول الناشئة» مشيرة على البنوك التي كانت طرفا ً مباشراً في الازمة ان تتحمل «تخفيضاً على القروض التي قدمتها» قبل ان تنبري مؤسسات تآلف واشنطن لانقاذها . لقد اقترحت كافة وصفات صندوق النقد الدولي معدلات فوائد أعلى على الدول الواقعة تحت براثنها وانتهت بفرض اجراءات تقشفية صعبة واخفاقات وانهيارات في صفوف البنوك والشركات . اما الآن فان «سياسة منسقة لتيسير احوال السوق تتبعها مجموعة السبع تعتبر امراً حاسماً ايضاً » كما انه تم الاعتراف بأن سياسة الاسعار المرتفعة للفوائد تعتبر مضادة للانتاجية ومثبطة لها . ومضى زعماء مجموعة السبع إلى أبعد من ذلك عندما قرروا اخيراً «ان من الامور المرغوب فيها التوصل إلى اتفاق مشوب بالحذر بخصوص اجراءات رقابة على

رؤوس الاموال الواردة من اموال المضاربات» . وقد مارس مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا مثل تلك القيود الرقابية في الأول من سبتمبر ايلول ١٩٩٨ ، وذلك بعد ان تم تقويض دعامات بلاده الاقتصادية لاسباب كانت بشكل رئيس وافدة من خارج الحدود . وقد 'وصف مهاتير بأنه يشكل «خطراً على بلاده» والذي أنعم عليه بهذا الوصف هو جورج سوروس الذي دافع فيما بعد عن مثل تلك القيود وكان ذلك فقط عندما مني بخسائر في روسيا فاقت مليار دولار . وعندما رفع مهاتير محمد عقيرته بالشكوى من اموال صناديق التحوط Hedge Funds القائمة على المضاربة قائلاً انها تحدث ضرراً بالغاً على الاقتصادات الانتاجية وَصَفَه خصومه بأنه رجل شقي لا يكف عن الهجوم والكلام مسبباً بذلك افساداً للعبتهم . ولقد فوجئ الكثير عندما علموا بأن شركة ادارة رأس المال طويل الأجل (LTCM) Long Term Capital Management كانت تخفي كثيراً من الامور طي الكتمان وتتبع اساليب مضاربة لم يكن أحد محيطاً بها علماً ولم تكن حتى البنوك الدائنة لها تعلم شيئاً عن مثل هذه الممارسات والمدى الذي ذهبت اليه الشركة في منح القروض . «ان الافراط في منح القروض إلى صناديق سرية للتحوط من مخاطر الاقراض Hedge Funds وذات مديونيات عالية جداً يثير كثيراً من التساؤلات عن الحالة الصحية اساساً للنظام المصرفي نفسه» . وكان الانذار الذي وجهه في وقت سابق رئيس وزراء ماليزيا حول مخاطر التجاوزات وصناديق التحوط والمضاربين لم يلق اذناً صاغية . بل لم يتقبل بطريقة لطيفة . وقد آل صندوق تحوط شركة (LTCM) إلى الافلاس بعد أشهر قليلة وذلك رغم ان (LTCM) كانت تدار من قبل العديد من الاشخاص البارعين والاذكياء في وول ستريت ومنهم اثنان من الفائزين بجائزة نوبل على عملهما حول نظرية تسعير الخيارات-Option Pric ing ، وربما يتساءل المرء حول جدّيّة مقياس الجدارة لنيل جائزة نوبل في المقام الاول .

الازمة التي بدأت صغيرة في تايلاند بقيت تتفاعل وتنمو خلال سنة ١٩٩٨ . وتقلصت الطبقة الوسطى بشكل كبير ، وانخفضت القوة الشرائية للأكثرية العظمى من الشعوب ، فانخفضت (بمقياس الدولار) بـ ٨٢٪ في اندونيسيا و ٤٣٪ في تايلاند ، و ٣٤٪ في ماليزيا ، وبدأت الأزمة بالضغط أكثر فأكثر على الصين ، فانخفض معدل النمو من ٢٠٪ في سنوات سابقة الى حوالي ٨٪ لسنة ١٩٩٨ ، وقد تنخفض الى ٤,٥٪ لسنة ١٩٩٩ . وارتفعت البطالة الى أعلى معدلاتها فزادت عن ١٥٪ في ذلك البلد الذي يزيد سكانه عن المليار نسمه ، وأصبح انعدام الامن الاقتصادي والبطالة تقلق السلطات ، وتكدست البضائع في المخازن ، وارتفع المخزون الى أكثر من ٥٠٠ مليار دولار وهو ما يوازي نصف حجم الاقتصاد

الصيني الكلي وأصبح تخفيض العملة الصينية هاجساً يؤرق الجميع . أما البرازيل والتي تعاطت دواء صندوق النقد الدولي في بداية السبعينات من القرن العشرين ، فقد أصبحت مثقلة بدين داخلي مقداره (١٧٧) مليار دولار ، ودين خارجي مقداره (٩٠) مليار دولار في نهاية سنة .١٩٩٨ وخسرت العملة البرازيلية ٣٧٪ من قيمتها خلال أيام معدودات بعد ذلك ، كما هربت (٨) مليارات من الدولار خلال ٣ أسابيع . وهاهي البرازيل تتجرع وصفة اخرى من وصفات صندوق النقد الدولي ، وهي لا تعرف بعد ربع قرن من الوصفات الى اين ستسير بها الامور!

بالنسبة للاندونيسيين الذين يشكلون اكبر كثافة سكانية مسلمة في دولة ما ، فأن يد الله رحيمة ، اما اليد غير الرحيمة هذه فانها لا يمكن ان تكون يد الله كما اصدر كلينتون تعليماته إلى سوهارتو . ان هذه هي يد الممولين الدوليين المجردين من المشاعر ، وصندوق النقد الدولي الذي يتولى ضمان اموالهم والدفاع عن مصالحهم .

«. . .في العام ١٨٥٣ ظهرت السفن الحربية الاميركية في خليج طوكيو وطالبت بحقوق الولايات المتحدة في التجارة . . وينظر اليابانيون الى ما يحصل اليوم وكأنه يمثل عودة تلك «السفن الاميركية السوداء» وقد حققت هدفها في الانتقام . اما هذه المرة فقد اخذت هذه السفن شكل البنوك الاستثمارية الاميركية وصناديق التحوط ، فضلاً عن المستثمرين المضاربين من امثال جورج سوروس George Soros وجميعهم قد ركبوا موجة الانتصارات فيما كانت اسواق المال الغربية القوية تقتحم الانظمة المالية المغلقة التي عملت بها اليابان ونشرتها في عموم دول آسيا . وبينما كانت عدوى الازمات تطيح باقتصادات الدول الآسيوية واحداً بعد الآخر ، كانت الشركات الاميركية تقتحم هذه الانظمة بشدة وعلى نحو لم تستطع تحقيقه ١٥٠ سنة من المفاوضات التجارية . . ولنتأمل : ان المصارف الكورية الجنوبية والاندونيسية والتايلاندية التي كانت مغلقة بشكل كبير في وجه الاجانب ، باتت الآن معروضة للبيع . وفي طوكيو ، تنفذ البنوك الاستثمارية الاميركية اكثر من ٣٠ ٪ من عمليات التداول في السوق المالية . وهكذا فقد بدأت الطبقات الموسرة من متداولي وول ستريت تتقاطر على اليابان ، زرافات ووحداناً ، خلال الأشهر الاخيرة مع ما يثيره قدومهم من اجواء مفعمة بالازدراء ، ليستفيدوا من الاوضاع المتعثرة التي تعيشها الاسواق في المنطقة» .

مجلة بيزنس ويك ١٩٩٨/٢/٢ ص٤٧- Business Week

«يمتلك اليابانيون كثيراً من المزايا التي يمكن ان يفاخروا بها . . فالفقر يكاد يكون معدوماً ، والدخل مقسم بعدالة اكبر مما هو حاصل في معظم دول العالم . وما زالت هذه الدولة شرق الآسيوية تمتلك مدخرات هائلة وفائضاً تجارياً ضخماً» .

مجلة بيزنس ويك ١٩٩٥/٦/١٤ Business Week

«من اجل اصلاح اقتصادهم ، فان القادة اليابانيين سيضطرون الى تدمير نظام أكبر دولة في العالم يقوم اقتصادها على أسس العدالة الاجتماعية الأمر الذي كانوا يعافونه من قبل .

ويطبق النمط الرأسمالي الياباني الفريد في تكوينه ، سياسة الدعم الحكومي الاجتماعي والتخطيط المركزي والاسواق التي تتبع سياسة عمالة صلبة وصارمة» .

مجلة تايم الاميركية ١٩٩٨/٧/١٣ - Time

الفصل الرابع عشر

الانقضاض على المحور - اليابان
تتبع ومطاردة النمط الرأسمالي الياباني

مع بداية حقبة ما بعد الحرب الباردة ، بدأ نمط الرأسمالية الانجلوأميركي حربه ضد النمط الرأسمالي الياباني . أما وقد اندثرت الشيوعية فان نمط الرأسمالية الياباني لم يعد مذهبا رأسماليا فحسب ، بل اصبح في نظر ارباب التمويل الاميركيين منافسا خطيرا وتهديدا مباشرا للرأسمالية العالمية التي يحاول «تآلف واشنطن Washington consensus» ومن يلف لفهم من المولين ، نشرها في مختلف اصقاع الارض . فاليابان ،لم تكن ثاني اضخم اقتصاد في العالم فحسب ، بل كانت مقفلة في وجوههم حسب ما كان يتراءى لهم . وما زاد الامر سوءا ان القادة اليابانيين كانوا ماضين في نشر نمطهم من الرأسمالية في دول آسيوية اخرى مثل كوريا ، اندونيسيا ، ماليزيا وتايلاند .

وقد حققت هذه الدول جراء تطبيق نمط التنمية الياباني تطورا مذهلا رفعها الى درجة اطلق معها اسم «النمور الآسيوية» « Asian Tigers » . وكانت آسيا تمثل ٥٠ ٪ من النمو العالمي . ومع فناء الشيوعية فقد اصبحت الفرصة سانحة امام الولايات المتحدة لتنشر مبادئ وبشارات التجارة الحرة التي تتيح لها تحقيق ما ترنو اليه من رأسمالية عالمية على مستوى دول العالم كله . ولكن اليابان ونموذجها التنموي كانا عقبة كأداء في وجه تحقيق الهدف الاميركي . غير ان احدا لا يحق له الوقوف في طريق الممولين والرأسمالية الاميركيين الهادف الى فرض الهيمنة على العالم من خلال الاسواق المالية والقوة الهائلة للولايات المتحدة الاميركية .

لابد ان اليابانيين في العام ١٨٥٣ قد رأوا في أولئك الاميركيين القادمين على متن السفن السوداء مخلوقات غريبة ببنادقهم واحذية رعاة البقر التي كانوا ينتعلونها . وقد جاء هؤلاء من عالمين مختلفين : احدهما كان قديما قدم التاريخ حيث قام بتطوير ثقافته

وحضارته الفريدة . اما العالم الاخر فقد كان عبارة عن بلد تم اكتشافه بمحض الصدفة . وقد انحدر رعاة البقر اولئك من ارض تسود فيها القوة لتصبح هي الحق Might was Right ، فلم تكن لديهم تلك الخلفية الحضارية التي يمكن الاعتداد بها على الرغم من انه كان هناك خليط من الثقافات يتم تشكله "Cocktail Culture" . كان الاعتقاد الراسخ لدى رعاة البقر اولئك ان محق وابادة السكان الاميركيين الاصليين بالكامل (الهنود الحمر) كان من قبيل القضاء والقدر وانه كان ضرورة حتمية . ولكن ذلك كان قد حصل قبل ١٥٠ سنة . اما اليوم ، والعالم يودع القرن العشرين ، فهاهم الاميركيون هؤلاء يعودون من جديد ولديهم الآن حضارتهم الخاصة القائمة على مبدأين : الاستهلاكية والرغبة . ولم يعودوا يعتمرون قبعات رعاة البقر وينتعلون احذيتهم الجلدية الطويلة ، ولكنهم جاءوا بأنماط حضارية نالت اعجاب العالم اجمع . فهم لا يحملون الاسلحة ، حيث انهم مسلحون بأسلحة رأسمالية معلوماتية فتاكة يمكنها ان 'تدمّر أي اقتصاد دون الحاجة الى استعمال الاسلحة التقليدية . ويطالب هؤلاء الآن ليس فقط بالتجارة الحرة ، بل انهم يريدون من اليابان ان تغير حضارتها وتتنكر لماضي ها وثقافتها وتغير انماط حياتها ، وباختصار فهم يريدون من اليابان الاّ تكون اليابان .

لقد كانت رؤية عولمة الاقتصاد هي النتيجة التي توصلت اليها دراسات «السلام والحرب» التي تم اجراؤها قبل وإبان الحرب العالمية الثانية ، وتعهدها مجلس العلاقات الخارجية بالتنسيق والتعاون مع مخططي السياسة في وزارة الخارجية الاميركية . وقد تم التعبير عن هذه الرؤية ، مبدئياً بعبارة «المنطقة الكبرى» التي استنتجت الدراسة انها ستشمل ليس دول جنوب شرق آسيا فحسب ، ولكن اليابان ذاتها يجب ان تكون ضمن العالم الخاضع للهيمنة الاميركية . وحتى قبل قصف اليابانيين للامريكيين في بيرل هاربر ودخول هؤلاء الحرب الكونية الثانية ، قرر المخططون انه في حالتي السلم والحرب ، فان الاقتصاد الاميركي بحاجة الى مجال واسع للحركة خارج حدود الولايات المتحدة . وتناولت المذكرة رقم -EB 34 تحديد المنطقة الكبرى بأنها «المجال الواسع للحركة» التي تتألف من نصف الكرة الغربي ، المملكة المتحدة ، باقي دول الكومونويلث البريطاني والامبراطورية البريطانية ، منطقة شرق الانديز الهولندية ، الصين واليابان نفسها . . .

لقد تقررت اسواق هذه المناطق وموادها الخام كعناصر ضرورية وحاجات لازمة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي تسلمت زمام قيادتها الامبراطورية الاميركية ولكن اليابان ايضا لها منطقتها الكبرى الخاصة بها والتي يراها مخططو السياسة اليابانيون حيوية للمصالح

القومية اليابانية . وقد سميت الخطة «منطقة شرق آسيا الكبرى للازدهار المشترك» "Greater East Asia Co-prosperity Sphere" وقد شعر اليابانيون ان الصين ، واندونيسيا ، تايلاند ، بورما ، ماليزيا ، الفلبين ، وبعض جزر المحيط الهادي يجب ان تعمل تحت لواء السيطرة اليابانية للتأكيد على الاكتفاء الذاتي اقتصادياً . وهذا يفسر توجه اليابان الى هذه الدول خلال اواخر الثمانينات واوائل التسعينات لتشكيل منطقة كبرى اقتصادية بعد ان بدأت الولايات المتحدة بممارسة الضغوط على اليابان ، كما ان هذا ينطوي على تفسير لابقاء واشنطن عيونها مركزة على اليابان في تلك المنطقة ايضا .

لقد تأكد الاميركيون بعد احتلالهم لليابان في اعقاب الحرب العالمية الثانية والقاء قنابلهم النووية على المدن اليابانية ، أن إعادة القدرة اليابانية على التصنيع كانت ضرورة تمليها الظروف ، وخاصة بعد ان احكم النظام الشيوعي قبضته على الصين ، ما دام ذلك التصنيع يتم تحت هيمنة الولايات المتحدة ومراقبتها . ولذا قرر مخططو السياسة في وزارة الخارجية الاميركية ومجلس الامن القومي ان التصنيع في اليابان يتناغم مع رؤية الاقتصاد العالمي في المنطقة الكبرى . وفضلاً عن ذلك فقد اورد المخططون السياسيون بشكل محدد ، ان اليابان لا تشكل أي تهديد ما دامت الامدادات النفطية اليها خاضعة مباشرة ، بطريقة او بأخرى ، لسيطرة الولايات المتحدة . لقد كانت الولايات المتحدة هي التي اعدت الدستور الياباني لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وظلت تشرف وتراقب تطور الانظمة الجديدة في اليابان على الصعيدين السياسي والاقتصادي . وكانت اليابان حالة كونها تفتقر الى جيش وطني افتقارها الى السيطرة على مصادرها النفطية ، تشبه في نظر المخططين الاميركيين ليثاً منزوعة اسنانه . وقد ضمت اليابان واوروبا فيما بعد الى اللجنة الثلاثية ، اللجنة النخبة التي تشارك في تكوين الاجماع على السياسات العالمية .

وكانت المشكلة بالنسبة لليابان انها كانت «اليابان» حقاً ، فهي تمتلك حضارتها الخاصة بها ، والتي تم مزجها مع الرأسمالية لازالة الحدة والخشونة التي تتصف بها الرأسمالية في بعض حواشيها . وقد أفرز هذا الخليط من الرأسمالية والحضارة اليابانية الشرقية والآسيوية نسخة معدلة من الرأسمالية التي كانت لها بعض وجوه الاختلاف مع الحضارة الانجلوأميركية الفظة والتي لم تكن مصقولة :

* ان الحضارة اليابانية تضع المجتمع في مرتبة متقدمة على الفرد ، وليس الامر كذلك بالنسبة للرأسمالية الاميركية التي ركزت نموها على الاستهلاكية والاستغلال البشع للرغبات والغرائز البشرية . كما ان انماط ووسائل تنمية كل من الرأسماليتين مختلفة عن

الاخرى حيث كانت احداهما موجهة نحو الاستهلاكية ، بينما الاخرى كانت موجهة نحو التصدير .

* آمن اليابانيون بضرورة توفير الامان الوظيفي لكافة العاملين وهو ما يعبر عنه بالوظيفة مدى الحياة Long-life Employment . وقد وفر هذا العنصر للعمال اليابانيين راحة الفكر وهدوء البال والاطمئنان مما جعلهم يكرسون كافة جهودهم لصالح شركاتهم . ولذلك فان هؤلاء اقل قلقاً من نظرائهم الاميركيين الذين يمكن ان يلفظهم ارباب العمل في لحظة وذلك من اجل تحسين صورة الميزانية العمومية لشركاتهم .

* ان النظرة الاستشرافية اليابانية تجاه المال والبنوك تختلف بشكل حاد عن النظرة الانجلوأميركية . فأموال البنوك بالنسبة لرجال المال الغربيين موجهة نحو السوق أي انها يجب ان توجه الى حيث تدر عوائد أعلى ، ومهمة الاموال في نظر هؤلاء ان تولد مزيدا من الاموال لا اكثر ولا اقل . اما بالنسبة لليابانيين فان البنوك تعتبر عوامل تثبيت وتوازن اجتماعية Social Stabilizers . ويمكن ان تقرض البنوك الاموال بأسعار فائدة زهيدة للشركات والمؤسسات لتمكينها من المحافظة على تشغيل كامل للقوى العاملة في الدورات النزولية للاقتصاد ذلك انه بالنسبة لليابانيين والنظام الياباني ، فان العمالة الكاملة Full Employment أكثر اهمية من الانتاجية العليا . وكذلك فان البنوك بالنسبة لليابانيين ، شأنها شأن سائر المرافق العامة الاخرى ، تتركز مهمتها في توفير التمويل الرخيص للبلاد .

* ان ملكية البنوك والاداء المصرفي في النظام المصرفي الياباني يختلفان عنهما بالنسبة للبنوك الغربية . ان مساهمة الشركات كل منها في رأس مال الشركة الاخرى Equity Cross-shareholding ، بما في ذلك البنوك يجعل حوالي ٥١ ٪ من أسهم البنوك لعملائها ، الذين لا مصلحة لهم في زيادة تكلفة الاموال لانهم في النتيجة سيدفعون هذه الزيادة .

وبعد سقوط نظام الحرب الباردة بدأت كل من واشنطن وطوكيو تنظران الى بعضهما البعض على نحو مختلف . وقد تبوأت طبقة جديدة من الاقتصاديين «المنادين بالتعديل» Revisionist Economists أعلى المناصب في ادارة الرئيس بيل كلينتون . وقد ذهب هؤلاء الى الاعتقاد بأن ليس اقتصاد اليابان مختلفاً فحسب ، بل انه يشكل تهديدا للرأسمالية الاميركية العالمية . وتزامن هذا مع بدء ظهور اصوات يابانية تطالب بلادها بأن تقول لاميركا «لا» بالفم الملآن . فبعد سنوات من الاعتماد على الولايات المتحدة بدأت المطالبات بالتخلص من نير الخضوع للولايات المتحدة . وقد شارك شينتارو ايشيهارو Shin-taro Ishinhara في تأليف كتاب «اليابان التي تستطيع ان تقول لا» خلال أواخر

الثمانينات اعقبه المشاركة في تأليف كتاب «آسيا التي تستطيع ان تقول لا» مع رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد . ويحث الكتاب الاخير اليابان على الالتصاق بآسيا والشرق والتخلي عن روابطها مع دول الغرب ، حيث ان المؤلفين يعتبران تلك الروابط والعلاقات غير طبيعية . فاليابان دولة بشعب آسيوي ودم آسيوي . وقد دعا كازو اوغورا Kazuo Ogura إبان عمله سفيراً لليابان لدى هانوي Hanoi ، اليابان وجيرانها الدول الآسيوية الى تعزيز القيم الآسيوية التي تنطوي على النظام والجد والاجتهاد ، وتقديم اهمية المجموعة على اهمية الفرد وقد تم ترفيعه فيما بعد حيث عهدت اليه حقيبة نائب وزير الخارجية ليكون مسؤولاً عن دائرة الاقتصاد الخارجية . ويدعو رئيس المدراء التنفيذيين لشركة فوجي زيروكس كومباني Fuji Xerox Co. ياتارو كاباياشي Yataro Kobayashi الى هذه العودة الى آسيا "re-Asianization" وقد صاغ شعار «اتركوا الغرب وادخلوا آسيا» خلافا تماما للشعار الياباني عام ١٨٥٠ الذي كان ينادي بالتخلي عن آسيا والتوجه نحو الغرب Leave Asia, enter the west . أما مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا فقد دعا الى اقامة كتلة تجارية آسيوية بحتة Asia Only على غرار اتفاقية النافتا NAFTA المقتصرة على الدول الاميركية ، والى النفور من الغرب . وقد وجد النمط الياباني مزيدا من المؤيدين الذي آمنوا به من أمثال «مجمول صاقب خان» "Majmul Saqib Khan" الذي تلقى علومه في بريطانيا واميركا وكان سفيرا سابقا للباكستان لدى المملكة العربية السعودية واليابان وألف كتاب «التجربة اليابانية وبناء الدولة في جنوب غرب آسيا» : The Japanese Experience And Nation-Building in Southwest Asia حيث يشيد بالنمط الياباني الذي يركز على اهمية الحكومة في عمليات السوق .

وهكذا فقد فكرت اليابان ببدء العودة الى حضن الشرق . وقد انهمرت التهم التي أطلقتها وسائل الاعلام الغربية على اليابان بأنها تعرقل التجارة العالمية وتضع امامها العوائق ، كما اتهمت بأنها «اليابان القلعة» "Fortress Japan" التي كانت محصنة ومغلقة حدودها في وجه منتجات الدول الاخرى وطلب اليها ان تخفض عجوزاتها التجارية مع الولايات المتحدة . وكلما كانت الضغوط تتركز على اليابان كلما زاد توجهها نحو آسيا . بيد ان التحول نحو آسيا بدأ يكتسب زخمه عام ١٩٩٥ بعدما تصاعدت الضغوط التجارية الاميركية على اليابان . وشرعت اليابان بتعزيز علاقاتها وروابطها الاقتصادية والثقافية والسياسية مع آسيا بمعدل متسارع وكان لذلك مردود كبير ومغزى بعيد حيث ان الدول الآسيوية لم تصبح فقط مراكز تصنيعية من خلال شركات محاصة مشتركة مع اليابان

فحسب ، ولكن هذه الدول اصبحت اسواقا كبرى لاستيعاب المنتجات اليابانية . وبحلول عام ١٩٩٧ كان الآسيويون يستوردون من السلع اليابانية اكثر مما تستورده الولايات المتحدة ، واصبح اضخم فائض تجاري لليابان مع هذه الدول . ولكن الولايات المتحدة كانت ترقب الوضع عن كثب .

كتبت مجلة بيزنس ويك (في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٥/٤/١٠ ص١١٢) مانصه : «ان الصفقات الفردية لا تزعج خبراء الاقتصاد الغربيين بقدر ما تزعجهم امكانية ان يصبح النمط الياباني للنموّ الذي يهتم بتنمية الصادرات ووضع الضوابط على الواردات ، مثالاً يصار الى تقليده في مختلف دول المنطقة . وقد اخذت بعض الحكومات الاسيوية تستضيف الخبراء والمختصين اليابانيين التماساً لمشورتهم حول تصميم وتطبيق سياستهم الصناعية المطبقة في اليابان . ويذكر ان وزارة التجارة والصناعة الدولية اليابانية Ministry of International Trade and Industry (MITI) ، خصصت خبراء لزيارة الصين بصورة منتظمة لتزويدها بالتكنولوجيا والسياسة الصناعية والتنمية الاقتصادية . ويقول مارك فوستر Mark Foster «اذا لم يحالفنا النجاح في التعامل مع وزارة التجارة والصناعة الدولية اليابانية MITI ، فلك ان تتصور ماذا يعني لنا ذلك خلال تعاملنا مع الصين على مدى نصف القرن المقبل» .

فالمشكلة اذن لا تكمن في اليابان فحسب ، ولكنها كامنة في الخطر الذي يمثله النموذج الياباني الذي يهدد بالانتشار في آسيا ، بما فيها الصين . وقد لاحظ الاميركيون ان اليابان كانت توسع نشر صادراتها الثقافية . وقد كانت محاولة اليابان الدخول الى هوليوود باهظة التكلفة ونجم عنها شركة محاصة تضامنية بتكلفة بلغت المليارات من الدولارات . قد كشفت شركة سوني اليابانية عن اضطرارها لشطب ديون بمبلغ ٢,٧ مليار دولار متعلقة بشركتها التضامنية في هوليوود مع شركة كولومبيا لانتاج الافلام Colombia Pictures . الا ان اليابانيين أخذوا الان بتوسيع امتدادهم الثقافي في آسيا حيث مددت محطة التلفزة اليابانية العامة بث برامجها من ١٠٥ دقائق الى ١٢ ساعة يوميا . كما ان الكتب الهزلية والفرق الموسيقية بدأت تظهر بشكل واضح في الكثير من الاماكن في آسيا .

بدأ اليابانيون بالتنافس مع الاميركيين في مجال نقل التكنولوجيا الى الدول الآسيوية . وبدأوا بإرسال المهندسين الصناعيين اليابانيين المحالين الى التقاعد لتطوير صناعة قطع الغيار في آسيا متحملين نسبة ٧٥ ٪ من رواتبهم . وقد افتتحت شركة ميتسوبيشي تسهيلات للابحاث في الصين . وقد اثلج صدور المسؤولين الصينيين هذا التسابق والتنافس بين

اليابان واميركا على تنمية وتطوير الصناعة الصينية . بيد أن ذلك لم يكن بالقطع شعور المسؤولين الاميركيين الذين لفت انتباههم ان بعض خبراء وزارة التجارة والصناعة الدولية اليابانية MITI قد أوفدوا لتقديم المشورة حتى الى حكومات دول خارج قارة آسيا مثل روسيا وبولندا . ان هذا العمل التبشيري ، كما اعتبرته مجلة بيزنس ويك كان يمر مرور الكرام دون ان تتنبه له الصحافة الغربية ، ولكنه قد يصبح خلال العقد المقبل ذا آثار عميقة ونتائج عويصة على الرأسمالية العالمية .

وهكذا فقد أيقن تآلف واشنطن ان نمط الرأسمالية اليابانية يعني تهديداً حقيقياً «لرأسماليتهم» . في السابق كان النظام الشيوعي هو الخطر الذي يتهددهم ، اما الان فهو نمط الاقتصاد الياباني . فإذا كان بمقدوره ان يكون «ذا آثار عميقة على الرأسمالية العالمية» خلال العقد المقبل ، فان الوقت المناسب لشن الهجوم بقوة عليه هو الان وليس غدا ، على أن تتم العملية بطريقة لا تسفر عن أية خسائر لأرباب المال الاميركيين . ومع أن المجابهة بدأت خفيّة وراء الكواليس قبل ١٩٩٥ ، الاّ أن المعركة انتقلت الى المواجهة المكشوفة منذ العام المذكور .

لم يكن عام ١٩٩٥ من الاعوام التي تذكر بالخير في تاريخ اليابان اذ انه بدأ بمشكلتين رئيسيتين : الاولى كانت مع الطبيعة والثانية مع الولايات المتحدة . فقد التقى الرئيس كلينتون رئيس الوزراء الياباني في واشنطن بتاريخ ١٩٩٥/١/١١ حيث طالب كلينتون اليابان بإلغاء القوانين التي تحد من حرية التجارة وفتح ابواب الاقتصاد الياباني . وقد ارادت اميركا من اليابان ان تعمل على تحسين العجز التجاري لها مع الولايات المتحدة ، والذي بلغ عام ١٩٩٤ ، ٦٣,٧ مليار دولار . وبعد اقل من اسبوع وتحديدا في ٩٥/١/١٧ ضربت هزة ارضية مدينة كوبي KOBE اليابانية بلغت من الشدة عشرة أضعاف ما كانت عليه الهزة التي ضربت لوس انجلوس . ومع ذلك فقد ظنت اليابان ان التعامل مع الطبيعة على قسوتها ، كان اهون بكثير من التعامل مع أرباب القوة في الولايات المتحدة . وقد استنتج ارباب رؤوس الاموال الاميركيون والممثلون التجاريون للولايات المتحدة انه قد يكون مستحيلاً توقع خضوع اليابان للمطالب الاميركية لالغاء القوانين الاقتصادية بالكامل من تشريعاتها الاقتصادية . وبدلاً من ذلك فقد بدا أن سياسة كيسنجر المعروفة بسياسة الخطوة خطوة هي التي وضعت موضع التطبيق مع اليابان والمواجهة الاقتصادية معها . وستتقدم الولايات المتحدة بمطالب محددة وستصر عليها وتمارس كافة الضغوط اللازمة الى ان يتم تحقيق هذه المطالب المتزايدة . ان على اليابان ان تتغير من الداخل ولكنها ستفعل ذلك شيئا فشيئا

وعلى وجبات . فقد حددت وجبة العام ١٩٩٥ بقيام اليابان بفتح اسواقها للسيارات وقطع الغيار اللازمة لها من الولايات المتحدة . وبدا هذا الطلب معقولاً ومخاطباً للمنطق حيث ان ثلثي العجز التجاري متعلق بالسيارات ، وذهب اليابانيون في جدالهم مع الاميركيين الى ان الاخرين قد ابتاعوا السيارات اليابانية لانهم يحبونها اكثر من غيرها فضلاً عن انها على اية حال مصنوعة في الولايات المتحدة . اما اليابانيون فانهم لا تستهويهم السيارات الاميركية فاذا كان الاميركيون انفسهم يفضلون السيارات اليابانية ، فلم لا يفعل ذلك اليابانيون . وحاولت بعض شركات صناعة السيارات الاميركية ان تبيع سياراتها في اليابان وصممت عجلة القيادة على الشمال Left Hand Drive على غرار ما هو متبع في الولايات المتحدة ، بينما يثبت المقود في اليابان على اليمين لانهم يسيرون على الاتجاه الاخر في الطرق كما كان متبعا في بريطانيا . ولكن الممثل التجاري الاميركي لم يكن راغبا في سماع أي من هذه المناظرات والحجج ، وقال ان الولايات المتحدة مصممة على فتح اسواق السيارات وقطع الغيار اليابانية امامها مقابل ما تستورده من اليابان . واعلنت اميركا انها ستقرر بعض الاجراءات المعينة ضد السيارات اليابانية بما في ذلك فرض تعرفات على الاستيراد . واعلن كيوهيكو ناناو Kiyohiko Nanao «ان هذه الاجراءات التي تتخذ من جانب واحد تشكل خرقاً للقوانين والقواعد الدولية» وليست مقبولة لدى اليابان . واعرب الاوروبيون عن اعتقادهم بأن التهديد والوعيد الاميركيين يمثلان مخالفة للبنود والنظام الاساسي لمنظمة التجارة العالمية التي تم التوقيع عليها مؤخراً .

منيت بالفشل الذريع المحادثات التجارية الاميركية اليابانية التي عقدت في ١٩٩٥/٥/٥ ، وعلى اثر ذلك وفي ٩٥/٥/٧ اجتمع الرئيس كلينتون في البيت الابيض مع وزير خزانته روبرت روبن Robert Rubin وعدداً آخر من المستشارين البارزين في الحقل الاقتصادي . وقد تركزت المناقشات خلال الاجتماع حول المحادثات التجارية اليابانية والاجراءات العقابية التي تزمع الولايات المتحدة ان تتخذها ضد اليابان اذا ما ظلت متمسكة بموقفها دون اذعان للمطالب الاميركية . وقد قرر فريق الماليين الذين يدورون في فلك وزير الخزانة ان الوسيلة الناجعة للاطاحة بعناد اليابان وتركيعها تتمثل في جعل الين قوياً الى درجة كبرى Super Yen مقابل الدولار ، اذ ان مثل هذا الين سيحدث تخفيضاً حاداً في الصادرات وقد يؤثر بشكل هائل وعكسي على وضع الاقتصاد الياباني . اضف الى ذلك ان التعريفات الاخرى ضد اليابان سيكون لها بعض الآثار الاضافية . وقد استفسر كلينتون خلال ذلك الاجتماع عن ردود الفعل التي ستصدر عن الاسواق المالية حيال هذه

الحرب التجارية . وكان مدعاة هذا التساؤل ان مجرد التلميح في وقت سابق بحرب تجارية ادى الى هبوط حاد على الدولار وهبطت الى الحضيض اسعار الاسهم في بورصة وول ستريت . وكان على واشنطن ان تدعم الاسواق في تلك الحالة . وسأل الرئيس ، كيف العمل الآن ؟ واكد له روبن Rubin أن اصحاب رؤوس الاموال ومتداولي العملات الاجنبية قد اخذوا احتياطاتهم وخفضوا قيمة الدولار تحسباً للعقوبات الاميركية لليابان واستباقا لها . وان هذه الاجراءات يجب ان تكون في دائرة اذهان ارباب الاموال ليتصرفوا على هدي منها . وبعد ٤٠ دقيقة اصدر الرئيس كلينتون موافقته على اول مواجهة مفتوحة مع اليابان . وقد اعطيت هذه مهلة حتى نهاية شهر حزيران ١٩٩٥ لتستجيب وتركع للمطالب الاميركية . وبخلاف ذلك فان العقوبات ضد اليابان والتعريفات على منتجاتها ستطبق عندئذ . ولكن ضغوط الين السوبر كانت قد بدأت فعلاً . فقبل عشرة أعوام كان الدولار يعادل ٢٤٠ يناً يابانياً ، اما الان وعندما رفع سعر الين الى زهاء ٨٠ مقابل الدولار فقد بدأ مؤشر نيكاي -Nik kei للأسهم اليابانية بالهبوط الى مستويات تنذر بالخطر . واذا ما تدنى الى ١٥٠٠٠ نقطة فما دون ، فان النظام المصرفي يضحي مهددا بعدم كفاية رأس المال اللازم لممارسة العمليات اليومية طبقا للمعايير الدولية كما تصبح مهددة قدرة النظام على الاقراض . وكلما اتجه الين الى الصعود كلما غاص مؤشر نيكاي . واستمرت هذه اللعبة القاتلة الى ان استسلمت اليابان اخيراً واذعنت للشروط التجارية الاميركية حول المسائل المتعلقة بالتجارة . ولم تعد اليابان قادرة على تحمل المزيد من الضغوط . فمنذ انهيار سور برلين ، انخفضت اسعار مؤشر نيكاي بواقع ٦٠ ٪ وفقدت الاسعار التجارية المحلية للعقارات ما يزيد عن النصف . وما دامت البنوك اليابانية تمتلك عقارات بتكلفة استملاكها الحقيقية وليس بقيمة هذه العقارات السوقية السائدة فان كثيرا من الميزانيات العمومية للبنوك لم تكن مشرقة في واقع الامر كما كان يتراءى للناظر لأول وهلة ، كما ان مؤشر نيكاي لم يكن بأفضل مما كان عليه وضع العقار . اما بالنسبة للولايات المتحدة فقد حصلت طبقة الواحد بالمائة على الوجبة التي تريدها حتى الآن من اليابان ، حيث ان المزيد من الضغوط قد يحدث ازمة اقتصادية عالمية لا يمكن السيطرة عليها وقد يصيب رذاذها الممولين الاميركيين انفسهم .

وما أن استكانت اليابان للمطالب الاميركية حتى بدأ مفعول السحر الاميركي واضحاً ليخفف الضغوط على الين ، ففي غضون ايام من قبول اليابان للشروط الاميركية لوحظ :

* انه تمت مساندة مؤشر نيكاي بحوالي ٢٧ ٪ ليرتفع من حوالي ١٤٢٩٥ نقطة عند اعلان اليابان القبول بالشروط الاميركية الى ١٨١٥٨ نقطة في السادس من آب .

* تحرك الين بالاتجاه المطلوب بحوالي ٢٥ ٪ بفضل مساعدة وتدخل مجلس الاحتياطي الفيدرالي ، في غضون عدة اشهر . ان ٨٥ يناً مقابل الدولار يعتبر سعرا يحول دون تحقيق السواد الاعظم من الشركات اليابانية لأية ارباح ، اما ٩٠ يناً ، فقد يتمكن البعض من ذلك .

* انه نتيجة لسياسة الين السوبر التي استخدمتها واشنطن في حربها التجارية مع اليابان كان فائض اليابان التجاري العالمي قد انخفض بحلول شهر تموز ١٩٩٥ بواقع ٢٣ ٪ .

لقد كان درساً قاسياً ذلك الذي لقنه ارباب الاموال الاميركيون ، بالتناغم والتنسيق مع حكومة الولايات المتحدة ، لليابان ثاني اكبر اقتصاد في العالم . فاذا كان جورج سوروس وحده تمكن من الامساك بخناق البنك المركزي البريطاني (بنك انجلترا Bank of England) ، فان الحكومة الاميركية والممولين العالميين شنوا هجومهم على الاقتصاد الياباني بحجمه الهائل الذي كان عليه . أما مدى الضخامة التي كان عليها الاقتصاد الياباني فيمكن التدليل عليه بسوق مثال : موجودات بنك سوميتومو الياباني Japanese Sumitomo Bank تبلغ في حجمها حجم اجمالي الناتج القومي بأكمله- لكوريا الجنوبية التي تتبوأ المرتبة الحادية عشرة بين اضخم اقتصادات العالم . ومع ذلك فان اقتصادا به ذا الحجم الهائل قد تم اخضاعه وتركيعه !!

كانت آخر المطالب التي أملاها الممولون العالميون وطبقة الواحد بالمائة الاميركية على اليابان قد تمثلت في طلب رفع القيود والحدود على العملات الاجنبية والحدد له شهر ابريل ١٩٩٨ . وقد اعتقد «دعاة التعديل» الاميركيون ان سياسة الخطوة خطوة مع اليابان لن تسفر عن خضوعها للمطالب الاميركية والتخلي عن النمط الرأسمالي الخاص بها . وظن هؤلاء ان اليابان محتاجة الى ركود مدمر يأتي على الاخضر واليابس لكي يحقق لهم ما يصبون اليه من تغير في اليابان . ويعتقد نائب وزير المالية الياباني ايسوكي ساكاكيبارا Eisuke Sakakibara عن اعتقاده بإمكانية تطبيق بعض عناصر الرأسمالية الانجلوأميركية «ولكنني اعتقد ان اليابان في النهاية ستظل هي اليابان» . ويعتبر ساكاكيبارا ملماً بكافة انماط الرأسمالية فهو مؤلف كتاب «خارج حدود الرأسمالية» "Beyond Capitalism" . وقد تمسك عام ١٩٩٠ ومن خلال كتابه آنف الذكر بالملامح والمزايا الخاصة بنمط الاقتصاد الياباني مشدداً على ضرورة المحافظة عليها . وقد حصل على درجة الدكتوراة في الاقتصاد من جامعة ميشغان كما عمل فيما بعد في التدريس بجامعة هارفارد .

في العام ١٩٩٧ تعرض القطاع المصرفي الياباني الى هزة . فالانهيارات الاقتصادية لم تكن عاملاً مساعداً البتة اذ كانت اليابان اكبر 'مقرض لهذه الاقتصادات . ففي الرابع

والعشرين من تشرين الثاني عا م١٩٩٧ أعلنت شركة يامايشي للاوراق المالية Yamaichi Securities Co. إفلاسها ، وقد سجلت واقعة الافلاس هذه كأضخم عملية افلاس من نوعها تشهدها اليابان بعد الحرب العالمية الثانية . وفي نفس تلك الفترة تقريباً كانت كوريا تتوسل الى صندوق النقد الدولي ليأتي حاملاً وصفاته العلاجية المرّة . وقد بنيت كوريا على النمط الياباني وهاهي الآن تقع بين انياب وبراثن صندوق النقد الدولي . وقد علق رودي دورنبوش Rudi Dornbusch على الازمة الكورية والعلاجات التي يقترحها لحل الازمة ، في مجلة بيزنس ويك الصادرة بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٨ قائلاً «ان على كوريا ان تفتح ابواب اقتصادها على مصاريعها للاستثمار الخارجي ، ويجب ان يستولي عليها المستثمرون الاجانب . كما يجب تنظيف هذا الركام الهائل من الفوضى بموجة من البطالة التي كان يجب ان تبدأ منذ زمن طويل . ولن تستطيع لا الحكومة الكورية ولا مجتمع رجال الاعمال الكوريون القيام بهذه المهمة . اما المستثمرون الاجانب والمقرضون وصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة واي طرف آخر فيجب عليهم جميعاً الاّ يقبلوا بأقل من ذلك» . انه لا شك دعوة للاستيلاء الصريح على ممتلكات الغير . وما عالجناه بتفصيل كاف في هذا الفصل عبر عنه الرئيس الاميركي بيل كلينتون بأسلوب يتسم بالصراحة والمباشرة بقدر ما تسمح به اللغة والاعراف الدبلوماسية خلال حدث سياسي يوم الجمعة الموافق ١٩٩٨/٤/٣ . وقد نقلت حديث كلينتون وكالة انباء رويترز وغيرها عندما قال : «نريد ان نكون متسمين بالاحترام وحازمين في آن واحد في حث اليابانيين على اتخاذ اجراء جريء . ان على اولئك في الحكومة اليابانية الدائمة ان يعلموا ان الاستراتيجيات التي كانت قابلة للتطبيق فيما مضى ، عندما كانوا يمارسون السلطة والنفوذ بشكل كبير ، لم تعد تناسب الظروف الحالية» . (رويترز ١٩٩٨/٤/٤ Reuters) . وباللغة غير الدبلوماسية فان عبارة (ان نكون حازمين) تعني ان على الولايات المتحدة ان تمارس الضغوط المناسبة والضرورية لاحداث التغيير الذي تبتغيه الولايات المتحدة . وكذلك باللغة غير الدبلوماسية فان عبارة «الحكومة الدائمة» أي النموذج الياباني للرأسمالية والذي كان مقبولا خلال فترة الحرب الباردة «ولم يعد ملائما اليوم» أي (غير مقبول) في الوقت الراهن أي فترة ما بعد الحرب الباردة .

وتزامن اعلان رئيس الولايات المتحدة آنف الذكر مع انعقاد الاجتماع الآسيوي الاوروبي Asian European Meeting (ASEM) في لندن والذي ضم ٢٥ دولة آسيوية واوروبية معنية بالشؤون الاقتصادية . وحدثت «مصادفة اخرى» في نفس اليوم ٩٨/٤/٣ وهي الاعلان الذي اصدرته شركة موديز لخدمات المستثمرين Moody's Investors Service الذي

خفضت بموجبه تصنيف الدين السيادي الحكومي الياباني من رتبة مستقر الى رتبة سلبي .
وهذا كله يحدث لليابان التي تمتلك ثاني اضخم اقتصاد في العالم . ويحدث كله في غضون ثلاثة ايام من تحرير اليابان لقطاعها المالي فيما سمي لاحقاً «انفجار طوكيو الكبير Tokyo Big Bang» . في ذلك الاسبوع من خليط «المصادفات» تراجع مؤشر نيكاي بواقع ٧,٣ ٪ وانخفض الين الياباني ايضا الى مستوى متدن لم يبلغه منذ سبع سنوات نتيجة لتخفيض تصنيف قروضها على أيدي موديز . ان مثل هذا التخفيض في التصنيف قد تم بناء على مشاعر القائمين على شركة عرفت بعلاقاتها الوثيقة مع بيوتات النفوذ المالي العالمي ، بيد ان تأثيره قد اصبح حقيقة مؤثرة فعلاً . فهل ستستمر الولايات المتحدة متزعمة نظام الرأسمالية المعلوماليّة العالمي ، تحمل معاولَ الهدم في الجسم الياباني الى ان تستكين اليابان وتتخلى عن نموذجها الاقتصادي ؟ وحتى الرئيس الفرنسي رأى في بيان كلينتون تخطياً للحدود وتجاوزاً لها كما ابلغ رئيس الوزراء الياباني خلال اجتماعهما معاً على هامش قمة Asian European Meeting (ASEM) ، وذلك بعد بضع ساعات فقط من اصدار كلينتون بيانه ، حيث قال «انه ليس من شأن الاخرين ان 'يملوا على اليابان ما يجب ان تفعله وما لا يجب ، اذا ما أرادوا إسداء النصح لها» . ولكن ربما يكون «ليس من شأن الاخرين ان 'يملوا على اليابان» ولكن الولايات المتحدة ليست «الآخرين» ، انها رأس الحربة والقوة الرعناء للنظام المالي العالمي الجديد .

ولعله من المفيد ان ننوه ان «المصادفة» الثانية التي صدرت عن موديز بصدد اليابان جاءت في الوقت الذي كانت فيه الدول الاسيوية تعقد قمة لها في الفلبين اواخر شهر تموز ١٩٩٨ وعشية انتخاب رئيس الوزراء الياباني الجديد . وقد زعمت موديز والمستثمرون الذين يدورون في فلكها انهم معنيون ويساورهم القلق بصدد الاقتصاد الياباني . وعبروا عن قلقهم البالغ حيال تحويل اليابانيين كميات ضخمة من الاموال من مدخراتهم بعد الغاء القيود او تخفيضها بعد العمل «بانفجارطوكيو المالي الكبير TOKYO BIG BANG» وهي التي فرضت في حقيقة الامر على اليابانيين بالقوة .

ونلاحظ ان الهجوم الشرس على النظام المالي الياباني قد اخذ يتكشف خلال الربع الاول من عام ١٩٩٨ ، وبدا الوضع مشابها لما كان عليه في كوريا قبل عامين من استيلاء صندوق النقد الدولي على المقدرات الكورية الاقتصادية بأسم انقاذه لكوريا . وفي ذلك الوقت «اكتشفت» معلومات داخلية عمّا كانت كوريا قد علمت به منذ الوهلة الاولى وهو تعاون بين الحكومة ورجال الاعمال والبنوك على الطريقة الكورية . وقد ادين رئيسان كوريان وألقي

بهما في غياهب السجون ثم اطلق سراحهما بعد ان استوفي الغرض من افشاء هذه المعلومات ومسرحية المحاكمات التي اعقبتها .

والآن ، على حين غرة ، يكتشف ان وزارة المالية اليابانية المكروهة تعج بالفساد ! ، ومورست الضغوط الهائلة على اولئك الذين اعربوا عن مقاومتهم لاحداث التغيير على نمط الرأسمالية الياباني . واحيل بعضهم الى المحاكم ، وانتحر البعض الاخر . . فهل ستكون اليابان كوريا أخرى ؟ قد تبدو المسألة في غاية السذاجة ، ولكن اشاعات قد انتشرت في اوساط الاسواق المالية العالمية ان اليابان قد طلبت برنامج انقاذ من صندوق النقد الدولي . وحقيقة الامر ان اليابان لم تطلب اية مساعدة من الصندوق ، ولكن انتشار مثل هذه الشائعة في الدوائر المالية والنقدية امر يكاد لا يصدق . كما انها تعني ايضا ان مثل هذه الدوائر المالية والنقدية لا تعتقد ان احتمالية من هذا القبيل مستبعدة . فهل هذا هو السبب لقيام الطبقات صاحبة المال في وول ستريت بالظهور في اليابان خلال الاشهر القليلة الماضية للانقضاض على اسهم الشركات والموجودات المتعثرة ، مثيرة بذلك جواً من القرف بين اليابانيين ؟

ان عناصر الاقتصاد الياباني وركائزه الاساسية تجري مهاجمتها من قبل الرأسمالية المعلوماليّة التي لا تريد الا نموذجاً من الرأسمالية واحداً . ولكن الرأسمالية اليابانية الموجهة لخدمة المصالح الاجتماعية لعموم الشعب والتي تقدم مصالح المجموعة عن مصالح الفرد ، لم تعد مطلوبة او مقبولة . وليس ذلك راجعاً الى عدم كفاية الاسس والقواعد الاقتصادية اليابانية إذ أن هذه الاسس والقواعد قد عملت على أكمل وجه طيلة السنوات الخمسين المنصرمة ووفرت لليابان نمواً مذهلاً لم يشهد له هذا القرن نظيراً ، ومكنتها من ان تصبح ثاني اضخم اقتصاد في العالم وذلك حتى بعد ان دمرتها الحرب العاليمة الثانية عن بكرة أبيها . وقد استطاعت ايجاد نموذج من الرأسمالية يحقق القدر الاكبر من العدالة الاجتماعية ، كان من أسباب تحقيق اليابان عنصرين في غاية الاهمية الاول القضاء على البطالة والثاني تحقيق معدلات نمو مرتفعة في وقت واحد .

انها نفس الاسس والمبادئ والمزايا النسبية التي تفيّأ اليابانيون تحت ظلالها ابان فترة النمو المرتفع ، هي نفسها التي تتعرض للهجوم الان لأن مثل هذا النظام لم يعد يخدم الرأسماليين المعلوماتيين كما كان الحال خلال فترة الحرب الباردة . وبدلاً من ذلك فانها تعطي مثالاً سيئاً للصين والدول الاخرى الشيوعية سابقاً والدول النامية وتهدد فرص أهل وول ستريت في نهب المزيد من ثروات الشعوب المغلوبة على امرها .

وبعد عام من الازمة الاسيوية ، فان رأسمالية السوق وتألف واشنطن والرأسمالية

المعلوماليّة اصبحت على ما يبدو غير مقبولة على الصعيد العالمي ولا مرغوب بها اللهم الا انها مفروضة بقوة الامر الواقع . ولم يعد احد يتقبل هذا النظام كأنه من المسلّمات كما ان الدول آخذة بالسعي لايجاد طرق الخلاص للانسلاخ عنه . وكتبت مجلة بيزنس ويك يوم ٩٨/٩/١٤ ص٣٤ «ان الازمة الاسيوية تدخل مرحلة جديدة فيما تأخذ الدول المحاصرة بتشييد أسوار عاليه وحصينة بينهما وبين القوى الخطيرة للأسواق العالمية . وقد فرض رئيس الحكومة الماليزية مهاتير محمد قيوداً على خروج رؤوس الاموال ، وثبت معدلات اسعار الصرف وطرد نائب رئيس وزراء بلاده والمنادي بالاصلاح . وتضخ حكومة هونغ كونغ ١٢ مليار دولار في سوق الاوراق المالية لديها لدحر المضاربين ووضع قيود على رؤوس الاموال ، من بنات افكارها . ويلجأ التايوانيون الى جعل التداول بالاسهم على المكشوف اكثر تكلفة . وتبادر كوريا الجنوبية الى الغاء صفقة بيع كياموتورز كورب .Kia Motors Corp ، بدلاً من قبول العروض المتواضعة ، ولكن الحقيقية ، للشركة صانعة السيارات والآيلة الى الافلاس . وترفض اليابان ان تترك اكبر بنوكها لتسقط فريسه الاخفاق والانهيار . . . وقد درج اليابانيون لعدة أشهر على اثارة الجلبة حول عملية تنظيف حاسمة وقاسية لبنوكها . ولكن هذه النغمة قد تغيرت الاسبوع الماضي . ويقول وزير المالية كيشي ميازاوا Kiichi Miy azawa «ان اولئك الذين يطالبون بعملية اصلاح شاملة متطرفة للنظام المصرفي ليسوا الا هواة ، وليست لديهم اية فكرة على مدى الاضطراب والتشوش الكامل الذي سيتمخض عنه ما يدافعون عنه» . وقد جاء في نفس عدد مجلة بيزنس ويك ص٢٥ « ان علائم الخطر ودلائله تلوح في الافق في كل مكان . ان معظم الاسهم الاميركية منخفضة بواقع ٢٥ ٪ او أكثر عما كانت عليه في ارتفاعاتها الفصوية وتغوص آسيا في حالة من الكساد فيما تحاول هونغ كونغ وتايوان وماليزيا عزل اسواقها عن قوى رؤوس الاموال العالمية . واليابان تدخل الربع الاخير من السنة وهي تعاني الانكماش . كما ان دول اميركا اللاتينية تتأرجح على حافة السقوط في ركود آخر . اما الشيوعيون فهم يقفون على وشك استعادة السلطة في روسيا وذلك في اعقاب تخفيض الروبل» .

كان النمو الاقتصادي في اليابان مثار اعجاب العالم كله ، وحققت اليابان نمواً اقتصادياً غير مسبوق لقرابة خمسين سنة على التوالي . ولعلها لم تكن صدفة ان بداية انحدار الاقتصاد الاقتصادي لليابان قد تزامن تماماً مع بداية النظام العالمي الجديد . فكانت نسبة أرباح الشركات اليابانية مقارنة مع جميع الشركات بالعالم تعادل ١٧,٥٪ سنة ١٩٩٢ . وتراجعت لتصبح ٧٪ فقط سنة ١٩٩٨ ! وفي سنة ١٩٩٢ كانت أرباح الشركات الأميركية

مقارنة مع أرباح جميع الشركات بالعالم هي نفس النسبة بين حجم الاقتصاد الأمريكي (Gross Domestic Product GDP) اذا ما قورن مع حجم الاقتصاد العالمي الكلي ولكن نسبة الأرباح هذه هي الآن في سنة ١٩٩٨ ضعف ما كانت عليه سنة ١٩٩٢ . . . .

في عدد ١٩٩٨/٢/٢ قالت مجلة نيوزويك «وفي طوكيو ، تنفذ البنوك الاستثمارية الاميركية اكثر من ٣٠ ٪ من عمليات التداول في السوق المالية . وهكذا فقد بدأت الطبقات الموسرة من متداولي وول ستريت تتقاطر على اليابان ، زرافات ووحداناً ، خلال الأشهر الاخيرة مع ما يثيره قدومهم من اجواء مفعمة بالازدراء ، ليستفيدوا من الاوضاع المتعثرة التي تعيشها الاسواق في المنطقة» . ويبدو ان سنة متواصلة من الهجوم والانهاك المتواصل قد افقد اليابانيين دفاعاتهم ، وحقق أرباب المال من وول ستريت مآربهم ، فانهارت بعض أكبر الشركات اليابانية . فشركة امريكية مثل شركة جي إي كابيتال(G. E. Capital) تنوي ان تستثمر في اليابان حوالي (٦٠) مليار دولار ، وتتوقع ان تضاعف أرباحها من عملياتها في آسيا (١٠) مرات بحلول سنة ٢٠٠١ . ولقد اشترت هذه الشركة مليار دولار من قروض تايلاند بنصف ثمنها ، وتعتزم المشاركة في شراء بنك فيرست كوريا (Korea First Bank) . واشترت شركة يابانية آلت الى الافلاس فأضحت في أقل من سنة تمتلك قاعدة من ٧٠,٠٠٠ شركة يابانية تستأجر معداتها وتتعامل معها . ويبدو ان رئيس تلك الشركة السيد دينيس جي نادين (Denis J. Nayden) معجب جداً بالفرص الجديدة باليابان : «ان الفرص في اليابان كبيرة جداً ، وهي آتية لنا بسرعة فائقة» . ويبدو ان النموذج الرأسمالي الياباني قد تقهقر ولم يعد قادراً على الصمود وبدأ يسلك النهج والطريق الآخر الذي أريد له مما نال إعجاب السيد نادين حيث قال : «لقد أصبحت الحكومة اليابانية في غاية المرونة والتعاون ، وأصبحت تتقبل النهج الجديد في التفكير . . .» .

فبعد سنة مما قالته بيزنس ويك عن تقاطر الطبقات الموسرة من اصحاب المال ومتداولي وول ستريت على اليابان ، بدأت دفاعات اليابان بالانهيار . وفجأة اكتشفت اليابان بأنها تملك ثروة تزيد عن ١١ تريليون دولار ، لكنها عاجزة عن استخدامها لمعالجة اوضاعها المتردية . وبدأت الشركات الاجنبية بتملك الشركات اليابانية ، فها هي جنرال الكتريك كابيتل أولاً ، ثم اذ بشركة غوديير (Good Year Tire & Rubber Co) تظهر على المسرح لتستولي على شركة سوميتومو للاطارات ، واذا بشركة نيسان للسيارات وقد اصبحت الهدف القادم . . وقائمة الانهيارات اليابانية للشركات وعمليات الاستيلاء عليها قد تسارعت وتيرتها ، وهي تندفع على قدم وساق . تقول بيزنس ويك (ص٢٨ عدد ١٩٩٩/٢/١٥) : «ان

هذه الصفقات ما هي الا مقدمة لمتغيرات كبرى قادمة الى اليابان ، ستُتوّج بعمليات اعادة الهيكلة للاقتصاد ، وبيع الممتلكات للاجانب . ان هذا التغير العظيم لم يأت لأن اليابانيين راغبون في الاصلاح ، لعلهم في اكثر ظننا غير راغبين بذلك . ولكن في حقيقة الامر فلقد نتج هذا التغيير لأن ترليونات الدولارات من الثروة اليابانية لا يمكن مداولتها للمساعدة في تغيير الاوضاع ، ولاسباب لم تخطر على بال . . . . والسبب يكمن كما ابداه المحللون لأن اليابان لا تستطيع استعمال اكثر من تريليون دولار من الـ (١١) تريليون دولار من ثروتها لانقاذ نفسها» . فالاموال اليابانية في الخارج اما مملوكة في الخارج من شركات يابانية بدأت تبيعها بأسعار بخسة لتعديل اوضاعها المتهاوية باليابان ، او بعضها مستثمر في السندات الاميركية والتي لا يمكن عملياً التصرف بها لسبب او لآخر وبذلك انطبق عليها القول كالعير بالبيداء يقتلها الظمى ، والماء فوق ظهورها محمولُ . . . وبذلك وجدت اليابان نفسها تملك الاموال الطائلة ولكنها لا تسيطر عليها في آن واحد . والنتيجة كما يقول تعليق لعدد المجلة نفسها : «توقعوا ، رضي اليابانيون أم أبوا ، ان ينفتح اقتصادهم للمستثمرين الاجانب . ولقد بدأ ذلك بالفعلة» . ويقول جيفري أي غارتين Jeffrey E. Garten عميد كلية الادارة بجامعة ييل YALE : «أن الازمة الحادة (لليابان) ، بالرغم من كآبتها تمثل فرصاً غير مسبوقة للشركات الأجنبية . لقد أدت الى تقليص القيود الاجرائية وتحطيم الشركات عديدة النشاطات اليابانية ، وتحطيم بيروقراطية الدولة . وابتداء من ابريل (١٩٩٩) ستتبنى اليابان المعايير المحاسبية على الطريقة الاميركية . . . منذ الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا ، لم يكن اليابانيون حكومة وشركات ، أكثر رغبة وأكثر يأساً للاضطرار للتعامل مع الشركات الاجنبية . حتى انه قبل سنة من الزمان لم يتصور أحد ان تطرح شركات مثل شركة نيسان للسيارات ، وشركة ميتسوبيشي للسيارات أنفسهما للبيع للاجانب او أن يقوم البنك المركزي الياباني نفسه بالتعاقد مع شركة استشارية امريكية (McKinsey & Co) لاعادة تنظيم عملياته» . (بزنس ويك BW ص١٠-١/٣/١٩٩٩) .

وهكذا وخلال عشر سنوات من انهيار الاتحاد السوفيتي استطاع اصحاب النظام المعلومالي عبر جانبي الاطلسي والذين جعلوا من انفسهم مركزاً للنظام الاقتصادي العالمي ، استطاع هؤلاء من تحويل ثاني أكبر اقتصاد في العالم الى اقتصاد دول الاطراف وللقصة بقية . . .

أفليست هذه هي لعبة الصفر بحيث سخرت العولمة كافة الموارد لخدمة اقتصاد أوحد ، وجرّ الكساد والبلاء على الآخرين أجمعين؟

«كان الشيطان حاضراً عندما أُعطيت الحياة لمادة ميتة وتمكنت هذه المادة القذرة من ابعاد الجنس البشري عن آدميته وانسانيته» .

(ص٢٣٩ كتاب اسرار المعبد – Secrets of the Temple)

«نحن نقرر من الذي سيعيش ، ونحن نقرر من سيموت» .

(جون بوتنغ ، رئيس المدراء التنفيذيين السابق في بنك فيرست بنسلفانيا ، فيلادلفيا)
John Buting -Former CEO -Philadelphia First Pennsylvania Bank

«هناك حكاية عن الحكمة الذهبية ، انها تقول بأن من يملك الذهب يملك الحكم» .

تشارلز هارويتز مستثمر مضارب بشراء الشركات ص٢١٠ من كتاب
عندما تحكم الشركات العالم
Charles Harwitz, Corporate Raider - When The Corporations Rule The World

الفصل الخامس عشر

نفوذ المال
للصفوة أم للشعب

رويداً رويداً طوّرت المجتمعات الانسانية مفهومها عن النقود من مادة ملموسة وحقيقية الى مادة من صنع الخيال . وبينما كان مثل هذا التطور والتغيير عن كنه المال وماهيته يتحول عبر العصور ، كان هذا التحول يبعده شيئاً فشيئاً من مادة ملموسة الى مادة من صنع الخيال .

وتعززت أهمية النقود بينما كانت آفاق استعمالاتها تتسع بصورة جوهرية من كونها وسيلة للتبادل الى مخزن للقيمة . وقد أصبحت أكثر أهمية عندما اصبحت وحدة للحساب . واذا كانت النقود هي التعبير النهائي عما يتقاضاه الناس لقاء عملهم ، الذي يعني الطاقة التي يبذلونها وعدد الساعات التي يقضونها في العمل ، فإن الأموال والحالة هذه تكون شكلا من أشكال الطاقة . ويتلقى المرء تعويضا مقابل عمله والطاقة التي يبذلها من خلال وسيط يمكن استبداله بأشياء أخرى من ضمنها البنزين ، وهو الطاقة التي تعمل سيارته بواسطتها ، والطعام الذي هو الطاقة التي يحتاجها جسمه . ويمكن لقوة الأموال وطاقتها إن أسيء استعمالهما تصبحا وسيلة للتدمير والتخريب ، وهما الأسلحة الفتاكة لسنوات التسعينات ، كما يمكن أن تكونا وسيلتين للبناء والتعمير اذا ما احسن استعمالهما .

استعمل الناس في حقب التاريخ الماضي السلع لمبادلتها بالسلع الأخرى على طريقة المقايضة Barter . وكانت السلع المتبادلة ملموسة وحقيقية لدى كل من طرفي عملية المقايضة . وعندما أخذ حجم التبادل التجاري بين الناس في التعاظم شعر الناس بحاجتهم الى شيء أسهل من عملية حمل السلع والبضائع في كل مرة يحتاجون فيها الى اجراء عملية مبادلة . وقد تطورت وحدات القياس . وفي بعض المجتمعات كانت وحدات القياس هذه وثيقة الصلة بسلعة او سلع سائدة ومسيطرة مثل الحبوب والماشية . وعندما انتشرت الديانات الأولى

وأصبحت عملية التجارة اكثر تعقيدا ، تقرر جعل وحدة القياس ممثلة في المعدن الأصفر (الذهب) وربما كان اختيار الناس له عائدا الى ندرة هذا المعدن النفيس من جهة وما يتطلبه من جهد بشري وطاقة لإنتاجه من جهة أخرى . ونظرا لذلك فقد اختير أيضا لدفع مستحقات الطاقة لدى الآخرين في حال العمل المباشر ، أو بصورة غير مباشرة في حال المنتوجات . ولكن تقدير كمية الذهب التي تدفع لسلعة ما قد ترك مجالا واسعا للتقديرات البشرية كما اقتضت نوعا من الأمانة والصدق في التعامل . وقد أصبحت المعابد تستعمل كأماكن لعمليات التبادل بين أصحاب الاموال الأوائل الذين كان بعضهم من رجال الدين . فأي مكان أفضل من المعابد لاجراء عمليات تبادل تحتاج لبعض الايمان والثقة؟ . وقد أصبحت الهالة التي تحيط بالمعابد وكذلك غموضها من خصائص الاموال حتى يومنا هذا ، ويلاحظ بأن الكثير من البنوك المركزية قد تمّ بناؤها على شكل معابد! . واستمر الناس يستعملون الذهب قرونا طويلة وذلك على الأقل في العالم الذي سادت فيه الديانتان اليهودية والنصرانية حيث جاءت العقيدة الاسلامية بمبادئ خاصة بها فيما يتعلق بكنـز واستخدام الذهب ، وكذلك بالنسبة لحظر مفهوم الربا ، وبفلسفة خاصة حول امتلاك الاموال وتوزيعها .

وأصبح الناس يدّخرون ما لديهم من ذهب عند أرباب المال أو صاغة الذهب من ذوي المصداقية مقابل ايصال يستطيعون عند ابرازه استرداد ما أودعوه من ذهب أو غيره . ومع مضي الزمن ، تعلم الصاغة أن بإمكانهم أن يصدروا من الإيصالات اكثر مما هو مودع لديهم من الذهب آخذين في الاعتبار ضآلة إمكانية أن يطالب كافة المودعين بذهبهم في آن واحد . ولذلك تبيّن للصاغة أن بمقدورهم إصدار مزيد من الإيصالات لأناس لم يودعوا ذهبا لديهم على اعتبارها قروضا لقاء فائدة ما . كما وجد الصاغة أن التعاون بين أصحاب هذه المهنة في المنطقة الواحدة يمكنهم من إيجاد احتياطي Reserve لتغطية المطالب الطارئة لدى واحد منهم من قبل الآخرين . وفي ظل هذه التغطية يمكن للصاغة أن يصدروا مزيدا من الإيصالات غير المغطّاة . وهكذا فقد انبثق النظام المصرفي الخاص وهو نفس النظام الذي ورثته الجمهورية الأمريكية عند نشأتها . وكانت قيمة الاوراق النقدية التي يمكن للبنوك أن تصدرها تعادل قيمة الذهب الذي تمتلكه مضافا اليها أي كمية يمكن إصدارها بطريقة آمنة ومتناسبة مع ثقة جمهور المتعاملين معهم . وهكذا فقد أصبحت العملية تضم محسوسات أقل وتجريدا أكبر ، واصبحت المعادلة الرياضية على النحو التالي :

الذهب + العواطف والثقة (Sentiment) = الأموال .

ووجد المصرفيون وأرباب رؤوس الاموال أن مبلغا قدره (س) من الاموال ومبلغا قدره (ص)

من الاموال ايضا يمكن أن ينتج عنهما أكثر ما ينتجه حاصل عملية جمع (س+ص) وذلك على النحو الذي تعلمه الكيميائيون في مختبراتهم من ان اضافة المادة (أ) الى المادة (ب) قد تعطي بالاضافة الى (أ ب) طاقة كتلك التي تنتج عن التفاعلات الاكسوثيرمية . إن الطاقة الاضافية التي تتأتى من اضافة الاموال بعضها فوق بعض يمكن تسميتها بالطاقة الصناعية . وهكذا يتمكن المصرفي من أن يزاوج رأسماله الخاص عدة مرات مع أموال الاخرين لتصبح لديه قوة أقراض تمكنه أن يقرر من يستحق قرضا واستمراراً في عمله ومن لا يستحق وتَوجّبَ عليه الاندثار . وكان على الناس ان يتعلموا الايمان بأن ورقة ما لا تساوي خمسة سنتات مثلاً هي مائة دولار مثلاً ، فذلك يتطلب ايماناً بشيء أكثر من تلك الورقة . فأصبح مثل ذلك الايمان ضرورياً لتصبح قصاصة الورق نقوداً . ولكن الناس ما زالوا يريدون الايمان بالله ، وليس بالنقود والمصرفيين ، ومن أجل استرضاء هؤلاء المؤمنين بالله ، تم طبع عبارة بالله نؤمن In God We Trust على بعض العملات المعدنية الأمريكية .

وجدير بالذكر ان الولايات المتحدة الاميركية لم تكن لها عملة ورقية وطنية قبيل الحرب الاهلية الاميركية وقد كانت العملة الورقية قبل عام ١٨٦٢ يتم اصدارها من قبل ١٦٠٠ بنك في الولايات المختلفة . وقد اصدرت هذه البنوك زهاء ٧٠٠٠ نوع من العملات الورقية المختلفة وكان بعضها غير ذي قيمة . وكانت الحرب الامريكية الاهلية من المعالم الأساسية الهامة في تاريخ النقود نظرا لما حدث خلال تلك الحرب وخلال العقود التي عقبتها في القرن التاسع عشر . ومن أجل تمويل الحرب الاهلية الاميركية ، استدان ابراهام لنكولن Abraham Lincoln ٢,٦ مليار دولار . وأصدر لاول مرة في التاريخ الاميركي حوالي ٥٠٠ مليون دولار من العملات الورقية غير المغطاة بالذهب . وقد أطلق على هذه الاموال الورقة ذات الظهر الأخضر Green Back وكانت مدعومة بقوة حكومة الولايات المتحدة . وقد أوقف الكونغرس الأميركي قاعدة الغطاء الذهبي للعملة ولم يبد المصرفيون أو أرباب المال ابان الحرب الأهلية أية اعتراضات على العملة الورقية ذات الظهر الأخضر ولا على ايقاف قاعدة الغطاء الذهبي عن العمل . ومن أسباب ذلك أن الحكومة اقترضت منهم مبلغ ٢,٦ مليار دولار الذي كان في مقياس تلك الأيام رقما فلكيا . وربما لم يكن لديهم قدر كاف من الذهب لتدعيم ذلك القرض والذي يعتبر مبلغ أل ٥٠٠ مليون الاضافي ضئيلا بالنسبة له . بيد أنه بعد أن وضعت الحرب الأهلية أوزارها طالب الممولون من الولايات الشرقية واشنطن بالعودة الى الاوضاع التي كانت سائدة قبل الحرب . وقد أدت الزيادة المفاجئة في العرض النقدي الى اشعال الثورة الصناعية ولكنها تسببت أيضا في حدوث تضخم في الاقتصاد فارتفعت الأسعار

خلال الفترة بين عامي ١٨٦١ و ١٨٦٤ بنسبة ٧٤٪ . وفضلا عن ذلك فلم يكن الممولون وأرباب النشاطات التجارية مرتاحين ازاء سابقة تدخل الحكومة في أمورهم المالية وأنشطتهم . فإذا كان ذلك مقبولاً إبان الحرب فها هي الحرب قد توقفت . وطالب هؤلاء بأن يعود العرض النقدي الى مستواه في فترة ما قبل الحرب وأن يتم أيضا تثبيت سعر الذهب عند ٢٠ دولار للأونصة وهو الذي كان سائدا ايضاً قبل الحرب . وقد استجابت الحكومة لهذه المطالب وسحبت العملة ذات الظهر الأخضر من التداول وأُعيدت قاعدة الغطاء الذهبي على كافة العملات المتداولة وسُعّرت الأموال عند مستويات ما كانت عليه قبل الحرب الأهلية . ولم تنه هذه الإجراءات التضخم فحسب ، ولكنها أتت للبلاد بفترة التدهور العظيم للأسعار (Great Deflation) .

وكان اشد المتضررين هم المزارعون . فقد طالب الممولون في الولايات الشرقية بتثبيت الأسعار الى الحد الذي يتناسب مع مصالحهم . ولكن الأسعار لم تنخفض فحسب الى مستوياتها التي كانت سائدة قبل الحرب الأهلية ولكنها واصلت تدهورها . وقد انخفض سعر مكيال البوشل (البوشل مكيال للحبوب) من القمح والذي بيع بمبلغ ٢,٠٦ دولار عام ١٨٦٦ الى دولار واحد عام ١٨٦٧ ثم الى ٠,٨ دولار عام ١٨٨٠ ثم ٣٥, . دولار في التسعينات من القرن التاسع عشر . وبينما كان المزارعون ضحايا الضغوط الهائلة التي اسفرت عن هذه الاسعار الهابطة كانت أسعار الفوائد في الوقت نفسه ترتفع الى معدلات فاحشة ربوية وصلت ١٠٠٪ أو أكثر وكان التاجر الذي يمول المزارع يتقاضى منه سعرا أعلى يتراوح بين ٢٥ ٥٠ ٪ على المبيعات الآجلة ويفرض فائدة إضافية ما بين ٣٠٪ إلى ٥٠ ٪ على سعر بيع الآجل عند نهاية الموسم .

وفي لامباساس Lampasas بولاية تكساس شكل المزارعون المثقلون بالديون ما أسموه تحالف المزارعين من الفرسان Farmers Alliance . وقد هدفت هذه الحركة التي أنشئت عام ١٨٧٧ والتي عرفت فيما بعد بالحركة الشعبية populist movement الى دفاع المزارعين عن أنفسهم في وجه صعوبة الحصول على الاموال من المقرضين وضد أسعار الربا الفاحشة والانهيار في اسعار سلعهم . وقد قرر المزارعون أن يشكلوا جمعيات تعاونية فيما بينهم تقوم بشراء المستلزمات التي يحتاجونها بالجملة وبأسعار مخفضة ثم تقوم بتخزين انتاج المزارعين وتتولى بيعه بأفضل الاسعار المتاحة .وقد وضعوا خطة يستطيعون من خلالها تقديم مزارعهم ومواشيهم ضمانا للقروض التشغيلية التي يحصلون عليها . وكان أكبر تلك التعاونيات هي التي انشئت في ولاية تكساس تحت اسم Statewide Texas Exchange (اتفاقية تكساس للمبادلات) وكان يقوم على ادارتها رجل أعمال لامع مخلص يدعى سي .و .ماكيون

C.W.Macune وبعزيمة لا تنقصها الثقة طلب شراء ما قيمته ١٠٠٠٠٠ دولار من التوريدات من تجار الجملة . ولتأمين ذلك باع حصصا من الأسهم لعائلات المزارعين حيث جمع ٢٠٠٠٠ دولار نقدا و ٢٠٠٠٠٠ دولار من الضمانات للحصول على القرض التشغيلي المطلوب . وقد حاول اقتراض رأس المال العامل من البنوك لشراء المطلوب من تجار الجملة ولكن كافة البنوك قد صدته الواحد بعد الاخر ولم يتمكن ماكيون من جمع مبلغ ٨٠٠٠٠ دولار المتبقية الا من خلال حملة شاقة شملت كافة انحاء الولاية . ولكن التعاونية لم تستطع خلال العام الثاني أن تتدبر أمورها وكان أضمحلالها أمراً محتما فاندثرت .

لم تعط كتب التاريخ ابداً ماكيون وغيره من الاقتصاديين الشعبيين حقهم على تفكيرهم الاصيل والمتعمق تجاه تطبيق ديمقراطية المال وتجديد واصلاح النظام المالي الأمريكي . وقد أصبح ماكيون الذي كان اصلا طبيبا متمرسا ومحاميا ، اقتصاديا عصاميا علّم نفسه بنفسه . وقد أراد أن يعرف كل شيء عن الاموال لكي يقترح حلولاً جوهرية للنظام الائتماني السائد الذي لا تعرف العدالة الية سبيلا . ولقد انتشرت مبادئ الحركة الشعبية أي حزب الشعب الاميركي بصورة فورية سريعة وخصوصا في الولايات الزراعية .

وخلال اجتماع التحالف الذي عقد في سانت لويس عام ١٨٨٩ كانت لدى ماكيون خطة فيما يلي بعض ملامحها :

* تدعو الخطة حكومة الولايات المتحدة الى توظيف ما تتمتع به من قوة وثقة وقدرة اقراضية لمساعدة "الطبقات المنتجة" لتعزيز إنتاجها لا أن تُعطي هذه القوة لأرباب البنوك .

* رغب أعضاء حزب الشعب الأميركي في التخلي عن مبدأ الغطاء بالذهب وايجاد بنك مركزي للولايات المتحدة الأميركية . ولم يكن هناك مثل هذا البنك .

* دافع هؤلاء عن مقولة أن الديمقراطية تحتاج الى نظام مالي ديمقراطي يقوم على لامركزية السيطرة على الاقراض والسماح للتدفقات الائتمانية الى المنتجين الحقيقيين ، وبهذا سيتم توزيع الفرص والدخل على أكبر شريحة ممكنة من المواطنين المنتجين ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الإقراض الحكومي المباشر الى المنتجين ودون أطراف وسيطة(البنوك) .

* أعد أعضاء الحزب خطة مفصلة بالكامل عرفت فيما بعد بالخزائن الفرعية (sub-treasuries) وبموجبها تقوم وزارة الخزانة الامريكية بإنشاء مخازن فيدرالية وصوامع لتخزين الحاصلات الزراعية مما يتطلب صنع الآلاف من هذه الخزائن الفرعية Sub-Treasuries ويستطيع المزارع أن يودع إنتاجه من الحبوب في الخزانة الفرعية ومن ثم يمكن أن يقترض بضمان محصوله بمعدل فائدة لا يتجاوز ١ ٢ ٪ كما يستطيع بيع محصوله بالأسعار السائدة

أو أن يقترض بضمان قيمة أرضة . ويمكن أن يتم الدفع للمزارعين بدولارات تشبه تلك ذات الظهر الأخضر Green Backs وهي الدولارات المطبوعة بدون غطاء من الذهب ولكنها تصبح الآن مغطاة بضمان الانتاج الحقيقي . كما يمكن أن تتم الدفعات من خلال شهادات إيداع أخرى قابلة للتداول . وقالت الخطة أن هذا العرض النقدي يمكن سحبه من الناحية النظرية بعد أن يقوم المزارعون بتسديد إلتزاماتهم من القروض التي تلقوها .

* وقد حاجج دعاة هذه الخطة بأن الغرض من القروض بضمان الارض يتجسد في الرغبة في وضع حد للانكماش من خلال رفع معدل العرض النقدي الى ٥٠ دولار للفرد والذي يماثل ما كان عليه العرض النقدي خلال فترة الحرب الأهلية .

* يجب أن يكون وراء المال أهداف اجتماعية وليس تسخير الأموال لتوليد الأموال فقط . ومن الواضح أن هذه الخطة تمثل التفافا على البنوك وتؤدي الى إخراجها من دائرة الاقراض حيث يمكن أن يتوجه الائتمان مباشرة الى المقترضين . إن مثل هذا النظام لم ولن يرى النور مادام أرباب البنوك معتمدين على صنائعهم وصبيانهم في واشنطن وما دام هؤلاء المصرفيون مسيطرين على نفوذ الأموال وسطوتها . وقد أثبتت الوقائع أن أكثر مطالب حزب الشعب كانت فعلا ضرورة لازمة يحتاجها الاقتصاد الاميركي . إلا أن مثل هذه الاجراءات قد تم تطبيقها ولكن بعد أن حُوِّرت لتخدم مصالح أرباب البنوك والممولين . فلقد تبين ضرورة إنشاء بنك مركزي أميركي فيما بعد . أما عملية تثبيت الاسعار Price Sta-bilization ، فقد تم تسخيره خلال فترة الكساد العظيم في الثلاثينات من القرن العشرين وتم التخلي نهائيا عن قاعدة الذهب بعد بضعة عقود !

كانت الثورة الصناعية تتسارع بخطى حثيثة ، وبحلول العام ١٨٩٠ أظهر الاحصاء الرسمي الاميركي أن ايرادات التصنيع تفوق مثيلاتها من الزراعة . فإذا كان القطاع الزراعي قد تحمل معاناة كبرى فإنّ الثورة الصناعية كانت تحمل في أحشائها وتجلب معها ما يخصها من مشاكل واضطرابات . فقد شهد العام ١٨٨٦ (١٦٠٠) إضراب ، وأفرزت العقود التي تلت الحرب الأهلية الهبوط الكبير وكسادين معتدلين ، وإخفاقات وانهيارات في صفوف المصارف ، والى جانب ذلك كله إستياءاً شعبياً عارماً وسخطاً واسعاً . وطرح القطاع المصرفي خلال تلك الفترة نظام خدمات الودائع عند الطلب والحسابات الجارية ، وهذة الوسائل المالية الجديدة دفعت المال نحو المزيد من التجريدية وبات الناس الآن يتقبلون الأموال باعتبارها أرقاما وحسابا في سجلات البنك يمكن استردادها بموجب ورقة أخرى كالشيك الشخصي أو الحوالة . وما أن حل العام ١٩٠٠ حتى كانت كافة الناس قد تقبلت هذا النظام .

وطيلة عقدين من الزمن بعد أن طالب الاقتصادي الشعبي ماكيون بإنشاء بنك فيدرالي مركزي ، كان سلوك النظام المصرفي ومزاجه العام يتم بطريقة تثبت كل يوم صحة ما ذهب اليه ماكيون . وقد مني النظام المصرفي بالهزات الواحدة تلو الأخرى . كانت واحدة عام ١٨٩٣ والاخرى عام ١٨٩٥ . وخلال الفترة الواقعة بين الفترتين ساورت المخاوف المستثمرين وأرباب المال من ثورة سياسية حيث كان حزب الشعب في ذروته ، أو تخوفوا من احتمال وقوع تضخم هائل ، فلجأ المستثمرون الى الهروب عام ١٨٩٥ من النظام المصرفي الأميركي ساحبين أموالهم من المؤسسات المالية الأميركية الى خارج الولايات المتحدة وبصورة رئيسة الى أوروبا . وقد استُنـزفت احتياطيات الحكومة الفيدرالية من الذهب في غمضة عين . وفي خطوة باعثها اليأس ، لجأت الحكومة الى شركة جيه بي مورغان J.P.Morgan طالبة العون فعمل على تنظيم قرض موحد من المصارف التي أقرضت الحكومة الاميركية ٣,٥ مليون أونصة من الذهب كسلّة إنقاذ . وكانت شركة J.P.Morgan تتصرف وكأنها البنك المركزي الأميركي غير المعين . وبعد أزمة البنوك عام ١٨٩٣ اقترح اتحاد المصارف الاميركية عام ١٨٩٤ ما زُعم أنه خطوة اصلاحية : انها ايجاد عملة وطنية جديدة تكون مضمونة ، بدون قيد أو شرط من قبل حكومة الولايات المتحدة ، ولكن هذه الضمانات (وهذه نقطة الاختلاف عن مقترحات حزب الشعب) يجب أن تُوزع عن طريق بعض البنوك التجارية . وأضمر القائمون على البنوك في نفوسهم أن قوّة حكومة الولايات المتحدة لاصدار النقد وقوتها في الكفالات يجب أن تُجيّر لحسابهم وهم من بعد ذلك يقومون بعملية الاقراض لمن يريدون له البقاء الاقتصادي وهم الذين يقررون من لا يستحقه ، وهم الرابحون في الحالتين .

وقد تضاعف عدد البنوك الأميركية من ١٠٠٠٠ عام ١٩٠٠ الى ٢٥٠٠٠ بنك عام ١٩١٢ وكان الكثير منها بعيداً عن نيويورك . وقد اصبح التنسيق أكثر صعوبة مما مضى وجاءت أزمة ١٩٠٧ لتثبت ذلك . وقد تسببت تلك الازمة في إلقاء ثالث أكبر بنك في نيويورك في معمان الافلاس . وكان مصرفان آخران يتجهان نحو نفس المصير . وقد استبانت شركة جي بي مورغان ورجالها أن الازمة كانت أكبر من امكانياتها مما دفعها الى الاتصال المباشر بالرئيس الاميركي التماسا للمساعدة . وقد أرسلت واشنطن في اليوم التالي ٢٥ مليون دولار الى بنوك نيويورك لايداعها لديها بدون فائدة على الارجح ، حتى تتمكن البنوك النيويوركية من اقراضها الى بنوك متعثرة أخرى ، ولكن هذه المرة بفوائد طبعا . وقد أصدرت وزارة الخزانة ماقيمته ١٥٠ مليون دولارعلى صورة سندات وشهادات منخفضة الفائدة ، كما سمحت للبنوك باستخدام الاوراق المالية الحكومية كضمانات لاقتراض أموال جديدة مما

يزيد العرض النقدي بسرعة كبيرة . وقد نشأ عن تلك الازمة نتائج اقتصادية خطيرة ولكن تمت السيطرة عليها . وقد أبانت الازمة أن النظام المصرفي السابق يحتاج الى تجديد . وبات ايجاد طريقة جديدة لاجراءات التعاون ووسائله بين الحكومة والبنوك وصفوة وول ستريت وملوك المال ضرورة مُلحّة تُنظم قواعد اللعبة بين تآلف واشنطن و وول ستريت آخذين في الاعتبار المستجدات المذكورة .

وعلى مبعدة من نيويورك وواشنطن ، وفي جزيرة جيكيل Jekyll Island ، التقت عقول وقوى وول ستريت بعيدا عن العيون لتحديد شروط النظام المالي الجديد وتجسدت الاستخلاصات النهائية في توصية بانشاء جمعية الاحتياطي القومي National Reserve Association التي يمكنها أن تلعب دور البنك المركزي . وقد حدد المؤتمرون الواجبات والمهمات والهيكل التنظيمي لهذا النظام الجديد ، الذي أصبح فيما بعد بإستثناء بعض التفاصيل القليلة ، نظام الاحتياطي الفيدرالي Reserve System Federal والقانون الذي صدر بشأنه عام ١٩١٣ . وقد أراد حزب الشعب الذي اقترح انشاء مثل هذا النظام لأول مرة ، أن تكون قوة اصدار الأموال والضمانات التي توفرها الدولة مسخرة لصالح الشعب وعلى الأخص الطبقات العاملة والمنتجة غير ميسورة الاحوال . وقد شكل قانون ١٩١٣ الذي أنشيء بموجبه مجلس الاحتياطي الفيدرالي تحالفا شبه رسمي بين الحكومة ووول ستريت وبذلك تأسست أول رأسمالية ائتلافية (Crony Capitalism) بين الدولة وأرباب المال قبل أن يصبح هذا الطراز من الرأسمالية ملصقاً بدول آسيا في نهايات القرن العشرين .

لم يخف الرئيس الاميركي ويلسون أبدا تأييده للشركات وأرباب الأعمال وميوله للوقوف الى صفوف أساطين المال في وول ستريت على الرغم من أنه كان مصنفا كديمقراطي محافظ . فقد أطرى على شركة جيه بي مورغان J.P.Morgan وأشاد بإقامة الشركات الضخمة معبرا عن قناعته بأن ذلك النمط هو النظام الذي يناسب تلك الايام . وبعد أن اجتاز قانون النظام الفيدرالي الاحتياطي دهاليز الكونغرس بسلام عبّر بعض اعضاء الكونغرس عن وجهات نظرهم ازاء هذا النظام الوليد . وقال النائب جو ايجل Joe. H. Eagle عن ولاية تكساس أن البنوك كانت هي المستفيدة من هذا القانون لانها قد «حصلت على ضمانات ضد الخسائر من خلال إقامة علاقة أبوية أو علاقة خاصة بين البنوك والحكومة» . وعلى وجه التحديد فإن رأسمالية الصفوة crony capitalism التي تحابي الصفوة من الناس تعتبر مشاركة تضامنية بين الحكومة والصفوة . وأعرب عضو الكونغرس روبرت هنري Rob- ert Henry عن ولاية تكساس عن اعتقاده بأن هذا القانون «كان في صالح الطبقات الدائنة

والمقرضة للأموال بشكل تام دون أن يتعرض في أي من بنوده للطبقات المستدينة» .

وكان انشاء مجلس الاحتياطي الفيدرالي ونظام الادارة فيه الذي أدار ظهره لعملية المحاسبة العامة الديمقراطية من قبل الشعب معلما بارزاً لحقبة جديدة من التاريخ الأميركي . فقد هيمن الاصلاحيون التقدميون طيلة العقدين الاول والثاني من القرن العشرين وكان معظمهم من طبقة الصفوة . كالمهنيين المتخصصين ، ورجال الاعمال ، والأكاديميين . وقد نظر هؤلاء شزرا الى حزب الشعب وبرامجه ومُثله واعتبروا جماهير الشعب وآراءهم غوغائية حيناً وغير كفؤة وغير وافية بالمطلوب في معظم الاحيان فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والمالية والاجتماعية . وقد ارتأوا ان مثل تلك المسائل بالغة الاهمية يجب أن تتولى ادارتها النخبة . وهكذا شهدت هذه الحقبة ميلاد الصفوة التي اصبحت تقرر كل شيء خلف أبواب مغلقة وتمّ مأسسة هذه الطبقة الجديدة ومزج مصالحها مع مصالح طبقة ارباب المال وفئة الواحد بالمائة .

لقد وضعت القوانين الامريكية منذ نشأتها لتُحابي المال وأصحابه والدائرين في فلكهم ، بحيث ان قوة هؤلاء ونفوذهم في الحكم والدولة صارا دوما اكبر بكثير من عددهم لدرجة انهم في حقيقة الامر يهيمنون على النظام كله . ولعل هذا هو الذي حذا بالرئيس الامريكي هيز Hays وهو رأس مثل هذا النظام لأن يقول متذمراً مقولته الشهيرة «لم يعد صحيحاً القول بأن الدولة هي دولة الشعب ، من الشعب ، ولاجل الشعب . لقد اصبحت الدولة للشركات ، تحكمها الشركات ، ومن اجل مصالح الشركات» .

إن هذه العملية التي يقوم من خلالها التكنوقراطيون وبوسائلهم الخاصة بوضع السياسات القومية بدلا من اتباع الوسائل الديمقراطية ، قد تمت مأسستها . وكان من المؤسسات الصفوية الاولى مؤسسة مجلس العلاقات الخارجية Council on Foreign Relations حتى الحرب العالمية الثانية . عندئذٍ وفي حقبة الزمن التي كانت فيها اتفاقية بريتون وودز مهيمنة بعد الحرب الثانية كان هناك بيلد بيرغ Bildburg الذي عمل على ضم الصفوة من جانبي الاطلسي أميركا وأوروبا خلف أبواب مغلقة لبحث ووضع سياسات قومية وكذلك سياسات دولية . اما فترة ما بعد عهد اتفاقية بريتون وودز فقد تم انشاء اللجنة الثلاثية trilateral commission التي أصبحت تضم الان اليابان الى جانب الولايات المتحدة وأوروبا . وفي كل عهد ونظام ، كانت العادة أن يتم انشاء المؤسسة المناسبة للإيفاء بالغرض المحدد من إنشائها وهو وضع السياسات بعيداً عن ميكانيكية التمثيل الديمقراطي . إن نفوذ المال ونفوذ الاعلام ونفوذ التسويق Money Power, Media Power And Marketing Power وهو ما اسميناه

بالانجليزية بعبارة (MS3) سيؤدي الى تعيين مرشحين مخلصين للرأسمالية المعلوماليّة في المراكز الحكومية لتنفيذ الخطط والسياسات التي تم اتخاذها بعيداً عن العملية الديمقراطية . وقد تم استكمال الديمقراطية الميكانيكية لتغليف هذه السياسات والمؤسسات وتنصيب مرشحيها لمناصب حكومية عامة مختارة بطريقة تمت تفصيلاتها في فصل آخر . وبذلك تكون الامور المهمة والقرارات بشأنها قد تم اتخاذها وراء الكواليس . وتُركت عملية التمثيل المسرحي للانتخابات للمرشحين المتنافسين الذين يفترض انهم قبلوا جميعا برامج الصفوة . وقد تزايد تحول نظام الحكم الى النمط التكنوقراطي لا الديمقراطي . وبعد ولادة الاستهلاكية فقد أبدعت الرأسمالية واجادت في تسويق « منتجاتها واجنداتها المالية والسياسية » مغلّفة في اطار يمكن بيعه للعامة كما وتوفرت لديها الوسائل لانجاز ذلك . ولما كانت الاموال مسألة حيوية بالنسبة لأرباب المصارف والنخبة فقد بذلوا كل جهد ممكن ليجعلوا مجلس الاحتياطي الفيدرالي في معزل عن الشعب وفوق المسؤولية . وما ساعد على احداث هذا التبدّل في أميركا هو حدوث تغيرات كثيرة من جملتها تحول أميركا من مجتمع زراعي الى مجتمع قائم على الصناعة والاستهلاك . وقد تراجع عدد الاميركيين العاملين في المزارع عام ١٩٠٠ الى نصف ما كانت عليه الحال بعد الحرب الاهلية وتحول المزارعون الذين هم دائما وبطبيعتهم مستقلون الى أقليّة في المجتمع والسياسة الاميركية .

كان أول اختبار يتعرض له مجلس الاحتياطي الفيدرالي (FED) قد جاء عشية الحرب العالمية الأولى حيث استدانت الحكومة الأميركية بشكل كبير لتموّل الحرب . وارتفعت قيمة الدين القومي الامريكي الى ٢٧ مليار دولار . وبذلك تكون ديون الحكومة الامريكية قد ازدادت ٢٦ مليار دولار في غضون سنوات قليلة . وارتفعت الاسعار عام ١٩١٩ بنسبة ١٥٪ . وحاول المجلس Fed محاربة التضخم رفع سعر الخصم بنسبة الضعف تقريبا الامر الذي نجم عنه انكماش دراماتيكي على الاسعار ودخلت البلاد في كساد استغرق ١٨ شهرا وانخفضت أسعار السلع بواقع ٥٠ ٪ في غضون عامين . وتراجع قطاع التصنيع بحوالي النصف وارتفعت نسبة البطالة لدرجة خيالية حيث تضاعفت خمس مرات . وانهارت البنوك وأفلس أكثر من ٥٠٠ منها عام ١٩٢١ فقط . وكانت هموم مجلس الاحتياطي الفيدرالي محصورة في محاربة عدو المستثمرين الأول التضخم ولم يظهر مسؤولوه أي تعاطف مع أي طرف آخر . وعقب أحد أعضاء المجلس Fed على الوضع بقوله « تقليص العمالة كان أمرا ضروريا لاستعادة الوضع المالي السليم » . وهكذا فقد بات النفوذ المرعب للمجلس جليّاً واضحاً وضوح الشمس وأصبحت لقراراته آثار مصيرية على حياة

الاميركيين . وقد انتعش الاقتصاد عام ١٩٢١ وشهدت العشرينات تكنولوجيا وابتكارات جديدة رفعت الطاقة الانتاجية الى أرقام فلكية . وتزامن مع ذلك انتشار ثقافة الاستهلاك . وازدهر الانتاج والاستهلاك للآجهزة الكهربائية والسيارات وأخذت أسعار الاسهم في بورصة نيويورك تتجه نحو الارتفاع ومع ذلك فان اتحادات العمال تراجعت عضويتها وتراجع نصيب المزارعين من الدخل القومي الى ٩٪ عام ١٩٢٨ مقارنة مع ١٥٪ قبل ذلك بثماني سنوات . ولكن كل ذلك قد تم تناسيه حيث كان ما يُثلج صدورهم فقط أن يروا بوررصة نيويورك تحطم الأرقام القياسية . الا أن هذا السوق الذي كانت آمالهم معقودة عليه مُني ، على حين غرّة في الرابع والعشرين من اكتوبر-تشرين الاول عام ١٩٢٩ بانهيار لم يشهد التاريخ له مثيلا من قبل . ذلك اليوم الذي أسموه الخميس الاسود وماتلاه من بضعة أيام معدودات كانت شاهدا على انخفاض مؤشر ستاندرد آند بور المركب من ٢٤٥ الى ١٦٢ نقطة . وألقى البعض بتبعات هذا الانهيار على سياسة المجلس في الاقراض الميسر والخالية من القيود في عام ١٩٢٧ . وتراجع العرض النقدي بنسبة الثلث خلال الفترة بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٣ نظرا لتصفية الديون البنكية المترتبة عن افلاسات البنوك والتخلف عن التسديد من قبل المقترضين . واحتاج الامر الى تدخل الحكومة لا الاسواق لانقاذ الممولين من براثن الكساد . ولم ينهض الاقتصاد الأميركي من عثرته تلك في غضون عشر سنوات ، ولم يصل الى ما كانت عليه الارقام عام ١٩٢٩ حتى عام ١٩٣٩ . ولم يتم ذلك الا بعد التدخل الحكومي والذي تقبّله المصرفيون ورجال الاعمال مادام يخدم مصالحهم واهدافهم . ولقد احتاج الأمر الى حرب عالمية ثانية ليدخل الاقتصاد الاميركي حقبة من النمو جديدة . وعهد الى النخبة الاميركية من خلال مجلس العلاقات الخارجية بالاعداد لترتيبات الحرب والسلم ووضع الخطط اللازمة لها . وقد نصت تلك الخطط على نحو محدد على أن يصبح انتشار الولايات المتحدة ونفوذها عالميا بعد انتهاء الحرب على الفور . وربما تكون الخطوة الاولى الواجب اتخاذها هو ايجاد مؤسسات جديدة للهيمنة والمساعدة على تحقيق اهداف الخطة . وحددت المنطقة الكبرى باعتبارها الحدود الدنيا من الاحتياجات اللازمة للاقتصاد الاميركي لضمان مصادر المواد الخام وضمان الاسواق التي تستوعب الانتاج . لقد كانت كل من اتفاقية بريتون وودز والامم المتحدة من بنات أفكار واضعي هذه الدراسات ونتائجها .

تم وضع اللمسات النهائية على نظام بريتون وودز من قبل هاري ديكستر وايت Harry Dexter White الذي ينتسب الى مجموعة الصفوة الاميركية التي كانت منهكة بوضع مسودة الرؤية الجديدة خلال ولما بعد الحرب . وقد أستحدثت وسائل السيطرة والتحكم

الدولية وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة ، والأمم المتحدة لادارة النظام العالمي الجديد وتأخذ بيده على عتبة الاقتصاد العالمي .

وخلال ربع القرن الذي تلا انتهاء الحرب العالمية الثانية بقي الاقتصاد الاميركي معبأ في السلم بنفس القوة التي كان قد عبىء بها اثناء الحرب العالمية الثانية ، وذلك لان الحروب سواء المباشرة أو التي كانت تتم بالوكالة قد اصبحت وكأنها ملامح للنظام الذي ساد تلك الفترة . واضافة الى ذلك فقد عملت مساعدات اعادة الاعمار الضخمة للدول الاوروبية على ابقاء عملية النمو في الاقتصاد الاميركي تدور بسرعة كبيرة . وما أن دخلت فترة السبعينات حتى كانت دول أوروبا واليابان قد ثبتت اقدامها وبدأت تتنافس مع الاقتصاد الاميركي نفسه .

لقد أوجد نظام بريتون وودز نظام سعر الصرف الثابت Fixed Exchange الذي أرسى الدولار الاميركي دعائمه . ويمكن لأية دولة أن تبيع ما لديها من دولارات مقابل ٣٥ دولار للاونصة الواحدة من الذهب . وقد طبعت الولايات المتحدة في الستينات وعلى الاخص ابان الحرب الفيتنامية ، من الدولارات ما يزيد عما تستطيع استرداده مقابل الذهب طبقا لالتزاماتها بموجب اتفاقية بريتون وودز . وفي العام ١٩٧١ كان على الولايات المتحدة ما تعادل قيمته ٣٦ مليار دولار من المطالبات مقابل ١٨ مليار من احتياطيات الذهب المحفوظة بغرض تحويلها ضمن النظام المالي القائم . ولم تستطع الولايات المتحدة أن تفي بالتزاماتها تجاه تلك المطالب . وهكذا فقد أصبحت الولايات المتحدة التي لعبت دور «البنك المركزي العالمي» أمام خيارين : التخلف عن الدفع أو التخلي عن القيام بالتزاماتها : أي اما أن تستمر في نظام بريتون وودز وتتخلف عن دفع التزاماتها حيث أنها لاتمتلك الاحتياطيات الكافية أو تلغي من جانب واحد نظام بريتون وودز وهو ما يعني أيضا التخلف عن الالتزام بالاتفاقية من طرف واحد . وأقدم الرئيس الاميركي ريتشارد نيكسون في الخامس عشر من آب-اغسطس عام ١٩٧١ على تغيير القوانين بما يناسب وضع الولايات المتحدة واعلن عن الغاء بريتون وودز رسميا في شهر نيسان-ابريل ١٩٧٣ . وبذلك تكون لعبة الاموال قد اخضعت لتغيير جذري ووضع النظام المالي العالمي اقدامه على عتبة مرحلة جديدة اعتبارا من عام ١٩٧٣ . ففي ذلك العام :

* تم إلغاء وابطال نظام سعر الصرف الثابت وأصبح بامكان أصحاب رؤوس الاموال والمصارف ان يحددوا مصير وأسعار عملات الدول الاخرى ، مراعين مصالحهم أولاً وأخيراً ومستندين على «مشاعرهم» ومصالحهم ، وأصبحوا يملكون السلطة لاملاء ارادتهم على

الحكومات . وهكذا فقد أصبح المولون فوق الحكومات حيث يمكنهم أن يتدخلوا في اعادة تنظيمها ويحققون من خلال ذلك مبالغ مالية ضخمة . وتلك كانت بداية عصر إلغاء القوانين أو تخفيفها . ولقد أصبح العمل الاساسي لمجلس FED هو مراقبة العرض النقدي ودوماً بالتناغم مع متطلبات وول ستريت . وتم ابتداع مقولة ان رئيس المجلس يستمع دوماً الى «صوت الاسواق» والاسواق هي الممولون وأرباب سوق وول ستريت . فعندما أراد نيكسون ان يقيل رئيس المجلس و .م . مارتين W.M. Martin من منصبه أخفق في ذلك الى أن انتهت مدة ولاية هذا الاخير . واضطر الرئيس الامريكي كارتر الى الاستماع لمطالب وول ستريت بتعيين بول فولكر Paul Volcker خلفا لمارتن ، خلافا لما يريد وخلافا لنصيحة مستشاريه . الا أن الشارع أي وول ستريت أراد فولكر مما اضطر كارتر الى تعيينه . وقام فولكر باتباع سياسة اقتصادية مخالفة تماما لما يريد كارتر وادارته ، ولكنها كانت ما أراده شارع وول ستريت فكانت الغلبة لفولكر «وشارعه» .

* أصبحت الاموال أقرب الى التجريد ية مما كانت عليه في أي وقت مضى .

* مني الكثيرون من الناس على مستوى العالم أجمع بخسارة كبيرة ممن ابتاعوا أو تداولوا أو خزنوا دولاراتهم استنادا الى تعهد حكومة الولايات المتحدة باسترداد هذه الدولارات منهم مقابل ٣٥ دولار للأوقية من الذهب . ولم يكن ذلك عائدا الى خطأ هؤلاء بل كان الامر يتعلق في عدم قدرة الولايات المتحدة على تنفيذ التزامها بدعم كل عملاتها الدولارية بغطاء من المعدن النفيس . وبذلك تم استلاب مدخرات وثروات الاخرين في العالم .

* تمخض عن هذا الموقف قيام ثورة مالية ضحت بنظام سعر الصرف الثابت مستبدلة أياه بوضع مائع دونما ضوابط . وهكذا فقد اصبحت العملات والأموال سلعا تتداول ، شأنها شأن أية سلعة أخرى تباع وتشترى ، وترك الامر لزمرة من الممولين والمؤسسات المالية والاسواق التي تأتمر بأمرهم لكي يحددوا أسعار الصرف على هدي مصالحهم .

* إن أحكام الممولين تستند على الدوام على أهوائهم وميولهم ، وهو شيء غير ملموس وغير قابل للقياس من الناحية الكمية ، كما انه من المستحيل قياسه من الناحية العلمية . فكيف يمكن للعملات الوطنية ومصير الدول أن تُوجّه وتكون مرهونة بميول فئة قليلة من الناس لاهمّ لهم الاّ جمع الاموال وتكديسها ، أو كيف تكون استقلالية الدول ومصير الجنس البشري متروكين لحكم الجشع الذي يعشش في نفوس نفر قليل ؟

* اذا كان الدولار قد أرسى دعائم نظام بريتون وودز ، (وليس نظام اقراض عالمي كما اقترحه كينز) فإن النظام المالي العالمي الحالي قد أرسيت دعائمه على الجشع والمطامع .

* إذا كانت نظرية عرض النقود هي صاحبة الموقف هذه الايام لتوجيه اقتصاديات الدول عبر رقابة العرض النقدي فان الاقتصاد العالمي يُعتبر خارجا عن السيطرة في ظل تزايد قدرات الممولين المكتسبة على توفير عرض نقدي لا ينتهي من خلال العديد من الوسائل والاساليب المبتكرة .

في قديم الزمان بدأت النقود تلعب دور الوسيط في العمليات التبادلية استنادا الى المحسوسات . أما اليوم فالأمر لا يتعدى كونها نبضات كمبيوترية أو اليكترونية . وها هو قد حلّ عصر الاموال التي أصبحت وهما في رقم دفتري أو نبضة إلكترونية . ولقد تعطل الدور التاريخي للمال من كونه مخزناً للقيمة ومقياساً للتبادل ، ووسيلة للدفع ليصبح سلعة كأي سلعة اخرى ، ونشأ نظام اقتصادي طفيلي غيّر دور الاموال من خادم للاقتصاد المنتج الى عبئ عليه . وأصبحت وظيفة المال في الاقتصاد الطفيلي وسيلة لجمع المزيد من المال فاقداً بذلك وظائفه الاساسية .

والسؤال الرئيسي هو : من أين أتت الاموال بقوتها ، وما سرّ قوة أرباب الاموال العالمية؟ ولقد أحسن جو دومنيغيز Joe Dominguez وفيكي روبن Vicki Robin الجواب كما جاء في كتابهما نقودك ام حياتك Your Money Or Your Life بقولهما : «اننا نختار مبادلة طاقة حياتنا . . . والوقت الذي نعيشه على هذه الارض ، والوقت المحدود والغالي لحياتنا لقاء المال . فعندما نذهب الى اعمالنا ، فإننا نبادل طاقة حياتنا مقابل النقود . هذه الحقيقة ، وان كانت بسيطة ، لكنها بالغة الاهمية» . ولقد استولت القلّة من أرباب المال العالمي على طاقات الشعوب هذه ، أي أموالها ، ثم سخّرتها بعيداً عن مصالح أصحابها الحقيقيين .

« . . . كان لكارتل شركات الاعلام تأثير مذهل على الهيئات التشريعية والحكومية القومية ، وهو تأثير كان مداه من الاتساع والنفوذ ما لو حدث قبل عشرين سنة خلت ، لاعتبر من الفضائح ، او منافياً للقانون . . .» .

بن باغديكيان احتكار العالم (*Ben H. Bagdikian - The Media Monopoly*)

«يجب ان نعتبر هوليوود بشكل خاص ، وصناعة الترفيه بشكل عام ، مسؤولة عن نتائج سياستها من تقديم الارباح على الآداب العامة والسلوك القويم . . .» .

بوب دول ، مرشح جمهوري للرئاسة الاميركية - *Presidential Candidate Bob Dole , Republican*

«وعلى مقربة منا ، في رواق لالعاب الفيديو ، وجدنا جوردان تريماس Jordan Tri-mas ، ١٦ سنة ، يلعب لعبة Primal Rage وهي لعبة تمزق فيها الديناصورات بعضها بعضاً ، ارباً ارباً : (طبعاً ان العنف يؤثر على الاطفال) . يهز كتفيه بلا مبالاة ويضيف : (ولكن احداً لا يستطيع ان يفعل شيئاً حيال هذا الامر) . . . ولكن في مطعم تاكو بيل Taco Bell ، يخبرنا كريستوفر زاهدي ١٥ سنة ، كيف يحب ويفضل المواد والالعاب القاسية : (أحب ان اشاهد تلك المشاهد في فيلم Pulp Fiction حيث يقوم احدهم بتوجيه بندقيته ويتلو فقرات من الانجيل ثم يقتل كل من تقع عليهم عيناه) ، ثم يضيف (وعندما تسمع البندقية تزمجر برررر ، انها مسألة مثيرة ولذيذة . . .» .

مجلة تايم TIME حزيران ١٢ -١٩٩٥

الفصل السادس عشر

نفوذ الاعلام

اعترف ذاك الصبي ابن السادسة عشرة الذي نسبت مجلة تايم اليه كلاماً عن العنف بأنه يؤثر على الأطفال . . «ولكن أحدا لا يستطيع أن يفعل شيئاً حيال هذا الأمر .» قد يكون ذلك الأمر صحيحاً ما دامت حفنة من عشر شركات كبرى في مجال الأعلام تسيطر على هذه الصناعة بغض النظر عما يُحبّذ الناس وما لا يحبّذون ، ما دامت هذه الشركات تجد سوقاً يحقق لها الأرباح الطائلة . وفي عصر إلغاء القوانين والضوابط في كل المجالات حتى في عالم الثقافة والحضارة وفي عصر تحكّم السوق ، دونما اعتبار للأخلاق والمبادئ ، يبدو وأن الشركات العشر الكبرى في مجال الإعلام قريرة العين هانئة البال تجاه ما تحققه من أرباح ، حيث أن ذلك فقط هو كل ما يهم هذه الشركات . ولكن المشكلة انهم يحتكرون الثقافة ويدفعونها نحو الاتجاه الآخر بعيداً عما تريده الأغلبية من الناس \ أن عشرة مدراء تنفيذيين كبار دافعهم الأساسي تحقيق الأرباح الفاحشة يستطيعون السيطرة على ثقافة الأم بكاملها وتوجيهها بالاتجاه المعاكس لمصلحة ورغبة الاغلبية من أفراد الشعب . إن هذا السلطان الذي تمارسه الشركات ليس ديمقراطياً . . . وهو في حقيقته يخالف روح الدستور الامريكي وخصوصاً التعديل الأول له. ودعنا هنا نورد نتيجة الاستفتاء الذي قامت بنشره مجلة تايم TIME بتاريخ ١٩٩٥/٦/١٢ :

* ان ٧٧٪ قلقون جداً او قلقون إلى درجة متوسطة حول العنف الذي تتضمنه البرامج التلفزيونية والسينما وعروض التلفزيون والموسيقى الشعبية .

* ان ٧٠٪ قلقون جداً او قلقون إلى درجة متوسطه حول مقدار ما يعرض من مواد جنسية في السينما والعروض التلفزيونية والموسيقى الشعبية .

* ان ٧٦٪ يعتقدون ان تضمين مشاهد العنف في الأفلام السينمائية والعروض التلفزيونية والموسيقى الشعبية يُخدّر إحساس الشعب ضد العنف ويجعلهم لا مبالين تجاهه .

* ان ٧٥٪ يعتقدون ان برامج العنف في السينما والتلفزيون ، وضمن برامج الترفيه والتسلية تلهب في الأطفال والصغار الرغبة في العنف .
* أن ٧١٪ يعتقدون ان برامج التسلية المنطوية على مشاهد العنف تقول للناس ان العنف مجرد تسليه وأنه أمر مقبول .

بدأ عدد الشركات المسيطرة على الأعلام في الولايات المتحدة بالانكماش من ٥٠ شركة عام ١٩٨٤ ، إلى ٢٦ شركة عام ١٩٨٧ ثم إلى ٢٣ عام١٩٩٠ . وواصل الرقم تراجعه حيث وصل إلى حوالي ٢٠ شركة عام ١٩٩٣ . وما ان حلّت سنة ١٩٩٦ حتى استقر العدد عند زهاء عدد ١٠ شركات فقط!! وهذه الشركات العشر هي : تايم وارنر Time Warner ، ديزني Disney ، فياكوم Viacom ، نيوز كوربوريشن ليمتد News Corporation Limited (مردوخ) Murdoch ، سوني Sony ، تيليكوميونيكيشن انك .Telecommunication Inc ، سيغرام Segram ، وستنجهاوس Westinghouse ، غانيت Gannett ، وشركة جنرال اليكتريك General Electric . ولكن أين شركات وشبكات التلفزة الرئيسية ؟ أن محطة NBC أصبحت مملوكة لشركة جنرال اليكتريك ، CBS مملوكة من شركة وستنغهاوس ، ABC مملوكة من شركة ديزني ، وشركة فوكس مع نيوز كوربوريشن ليمتد ، المملوكة لروبرت مردوخ . اما محطة CNN فهي مملوكة لشركة تايم وارنر كومباني . وهكذا نجد أن كل الوسائل الإعلامية من صحف ومجلات واستوديوهات أفلام سينمائية وشبكات راديو وتلفزيون ، كل هذه الوسائل متركزة في أيدي حفنة من الناس لا يتعدون عدد أصابع اليدين .

هل هناك مؤامرة تكمن وراء هذا التركيز لسلطة الأعلام في أيدي زمرة قليلة من الناس ؟ يقول بين هـ . باغدكيان Ben H. Bagdikian العميد الفخري لكلية الصحافة بجامعة كاليفورنيا في كتابه «حتكار الإعلام» : هناك نظريات مؤامرة في تفسير التركيز المتسارع لنفوذ الإعلام ، ولكن في تاريخنا الحديث فليس هناك في الحقيقة حاجة إلى المؤامرة . ولكن عدم وجود المؤامرة لا يعني بالضرورة أن شركات الإعلام الكبرى تفتقر إلى النفوذ ، أو تفشل في استعمال هذا النفوذ بطريقة موحدة ! لقد تقاسمت تلك الشركات وتشاركت في القيم التي تنعكس فيما تركز عليه وتؤكده نشراتها الإخبارية وثقافتها الشعبية . إن هؤلاء هم الأطراف الرئيسة التي تشكل وتحدد اتجاهات الرأي العام الأميركي إزاء الأحداث وما تعني هذه الأحداث من مغاز . ومن خلال ما سلف وبواسطة تنظيم نفسها في وحدات كبرى ذات تأثير ونفوذ على درجة بالغة الأهمية فأنها تتمتع بتأثير كبير جداً على

الحكومات .»

إن نفوذ الإعلام كبير إلى درجة انه يستطيع أن يقرر نجاح شخص أو شيء ما أو فشلهما ، ويمكنه أن يكون انتقائياً بصدد ما ينشره على صفحات الكتب والوسائل المقروءة الأخرى ، وما يبثه على الأثير لكي يتناهى إلى أسماع قاعدة عريضة من المتلقّين أو يبثه على نطاق ضيق محدود لا نصيب له في الانتشار . ان نفوذ سلطان الاعلام يمكن ابرازه ببيان كيفية صُنع الإعلام لـ «بيلي غراهام» "Billy Graham" . فقد كان رئيسا اكبر شركتين أميركيتين في مجال الإعلام ، وهما هنري لوس Henry Luce ، رئيس شركة تايم ، ووليام راندولف هيرست William Randolph Hearst ، قلقين حيال تصاعد الليبرالية في الولايات المتحدة وكذلك التهديد الذي يمثله المد الشيوعي . وقد سمعا أن واعظاً مغموراً يعقد اجتماعات له في خيمة في لوس أنجلوس بحضور عدد قليل من الناس . وقد أعجبتهما فكرة تعزيز التبشير المسيحي البروتستانتي لكبح جماح المد الشيوعي والليبرالية . قاما بلقاء هذا الواعظ بيلي غراهام وأحبا ما سمعا منه ، فقررا أن يوفرا له دعمهما الإعلامي . وقد ابرق هيرست إلى كل محرريه «انفخوا غراهام . . .» وفي غضون شهرين ، كان غراهام قد نُفخ فعلاً في وسائل الإعلام المختلفة من جرائد ومجلات وافلام سينمائية وفي الأفلام الإخبارية القصيرة التي تعرض في دور السينما . واصبح غراهام يلقي مواعظه في جماهير غفيرة تربو على ٣٥٠ ألف شخص . وبين عشية وضحاها ، اصبح بيلي غراهام بطلاً قومياً . وبعد بضعة أشهر ، تولت المهمة كل من مجلتي «تايم» و «لايف» وظهر غراهام على غلاف مجلة تايم . ويذكر أن الواعظ غراهام والمكارثية قد بدءا في نفس الوقت تقريباً . وبدأت حملة مكارثي المعادية للشيوعية بأضاليل وأكاذيب حول قائمة من الأسماء وقعت في حوزته يعمل أصحابها ، وهم من الشيوعيين ، في وزارة الخارجية الأميركية . بينما اعترف لخاصته بأنه ليس لديه أية قائمة كتلك ولا يعرف أحدا من هذا القبيل . والآن وبعد اندثار النظام الشيوعي لم يعُد الإعلام الذي أحب غراهام والمسيحية- محباً للمسيحية كما كان يدعي ، وذلك واضح من نوعية الثقافة التي يعمل على تعزيزها ونشرها . فأصبحت أفلام هوليود تتجرأ بوصف المسيح بأنه من ذوي الشذوذ الجنسي .

وكتب لين شيني Lynne Cheney في مجلة تايم بتاريخ ١٩٩٥/٦/١٢ «أن تايم وارنر قد أرفقت كثيراً من الموسيقى المهينة والشائنة في أحد مشاهد فيلم اوليفر ستون Oliver Stone المسمى «قتلة بطبيعتهم» Natural Born Killers ، حيث يقوم بطل الفيلم بإغراق والد صديقته في حوض للسمك ، ثم يجهز على والدتها من خلال مشهد تمثيلي مقزز حيث

يكبل أطرافها ويلقي بها على فراشها ، ومن ثم يسكب الغاز ولين عليها ويحرقها حية . ويرافق هذا المنظر صوت أجش يقهقه عالياً يحدث الغثيان يطلب إلى المشاهدين الاستمتاع بهذا المشهد وان يعتبروا هذا القتل اكثر الأشياء إمتاعاً ومرحاً في العالم . ويدافع رئيس شركة تايم وارنر ، جيرالد ليفين Gerald Levin ، الذي اخرجت شركته فيلم «قتله بطبيعتهم» وسجلت معظم الموسيقى الشائنة ، إن مقاطع الاغاني مثل أغاني آيس تي Ice T والذي يقول فيهما لضحيته «مت ، مت أيها الخنزير . . .» فهو في الحقيقة لا يحث على قتل رجل الأمن ولكنه يحاول أن يضع المستمعين داخل أحد أصحاب العقول الملتاثة الذين يفكرون ويشعرون على هذا النحو» . أن هذا الكلام لا يجد له قبولاً ولا استحساناً ، انه تبرير غير معقول وغير موفق في أبشع صوره .« وكان «رصاصة في الرأس Bullet in Brain» يتحدث عن قتل ضابط بوليس ، وهناك أغنية شيمي شيمي يا Shimmy Shimmy Ya وهي من تلك الأغاني القبيحة التي تشجع على ممارسة الجنس بدون استعمال الواقي . وقامت شركة ديزني من خلال شركتها الفرعية ميراماكس Miramax بتوزيع فيلم «الراهب Priest» والذي يقوم ببطولته راهبان احدهما شاذ جنسياً مع آخر كثير النـزوات . إن مثل هذا «التلوث الثقافي» لا يمكن أن يتأتى من اعلام يُكنُّ حباً للمسيحية أو توقيراً للمبادئ والأخلاق التي تنادي بها المسيحية أو غيرها من الأديان . ولعل هذه الثقافة التي تنادي بقتل رجال الشرطة ، والعنف ، والإجرام والانتحار هي التي تخلق مجتمعاً يفرز أحداثاً مأساوية كالذي حدث في ٩٧/٨/٩ مع أبنر لويما Abner Louima ، وهو مهاجر من هاييتي! كان أبنر Abner يشاهد أحد العروض الموسيقية في بروكلين ذات يوم سبت عندما تشاجرت امرأتان على مقربه منه ! وقد اقتيدَ إلى مركز الشرطة وادعى انه تعرض للضرب المبرح على أيدي أفراد الشرطة وهو في الطريق إلى المركز . وقد جُرِّد من ثيابه في المركز وسيق إلى الحمام حيث قام شرطيان بإيلاج عمود خشبي في دبره ، ثم ادخلا هذا العمود أو العصا الخشبية في فمه بالقوة واحدثا كسوراً في أسنانه الأمامية . وقد أبانت الفحوص التي أجريت لهذا المهاجر الهاييتي في المستشفى انه يعاني من تهتك في المثانة وتمزق في الأمعاء . وقد أحيل الشرطيان المتورطان في هذه الجريمة إلى المحاكمة بعد أن تولت الأنباء تغطية هذا الموضوع . وقبل ذلك أحجمت اكثر الصحف والمجلات وشبكات التلفزة وحتى مراكز الشرطة ، التي اتصلت بها عائلة الضحية «لويما» عن الخوض في هذا الموضوع أو أنها لم تأخذه بالجدية اللازمة . أن ثقافة العنف هذه آخذه على ما يبدو بفرض تأثيراتها حتى على القانون ورجاله .

إذا كان القصد من التعديل الأول First Amendment للدستور الامريكي هو التصدي لمحاولات الحكومة الرامية لكبح جماح حرية التعبير، فماذا عن المؤسسات الإعلامية التي تفوق الحكومة حجماً ونفوذاً والتي يمكنها أن تنتقي أي نمط من الثقافة لتشجعه، وأي نمط لتحجر عليه وتفرض عليه الرقابة؟ وما عسى قائل أن يقول في شأن الفرص غير المتكافئة وغير الكافية المتاحة أمام ٩٩ ٪ من الشعب مقابل طبقة الواحد بالمائة التي تمتلك الإمبراطوريات وباقي المكونات البنيوية للنفوذ والسطوة؟ إن تمركز سلطان الاعلام مع قلّة هي مخالفة لروح الدستور ان لم يكن لنصّه .. كما أن الآليات والوسائل التقنية التي أوجدت التعديل الأول، والخامس وربما المائة .. موجودة وقائمة، ولكن الإرادة والقوة لتشريعها ليست موجودة. وخلال عملية صنع القرار كما فصلنا في موطن آخر من هذا الكتاب، أصبح بالامكان شراء الادوات المؤثرة على التشريعات لمن يمتلك المال ونفوذ الاعلام. وفي تعليق لها على قانون الاتصالات الجديد لعام ١٩٩٦، قالت صحيفة نيويورك تايمز «أن ما قيمته ٤٠ مليوناً من الدولارات التي دفعها اللوبي الإعلامي اشترت من تحت اروقة مجلس الشيوخ التشريع المناسب الذي رغبته» هكذا يتم شراء القوانين تحت تأثير جماعات الضغط لاستصدار التشريعات المحببة إليهم. وفي العام ١٩٩٤ بحث قطب الإعلام مردوخ مع رئيس الكونغرس غينغريش Gingrich شؤوناً تتعلق بالتزاماته الضريبية وشجونا خاصة بشركته. وعلى إثر ذلك منح مردوخ عقداً بمبلغ ٤ ملايين دولار لغينغريش لنشر كتاب لم يؤلف بعد!! وبعد أن عبّر الجمهور عن سخطه حيال هذا الأمر، تم تخفيض المبلغ. وماذا عنْ الكتب التي فرغ من تأليفها؟ نذكر في هذا السياق كيرمت روزفيلت Kermit Roose-velt وهو ضابط استخبارات في وكالة المخابرات المركزية CIA، وعرف اكثر بأنه الشخص الذي تولى إدارة الانقلاب المضاد الذي أطاح برئيس وزراء إيران المنتخب محمد مصدق عام ١٩٥٣ واعاد شاه ايران الى العرش. وكان الدافع لهذا الانقلاب هو اعادة السيطرة على الإمدادات النفطية الإيرانية التي تم تأميمها. وسميت العملية ضد مصدق باسم أجاكس Ajax. وقد ألف روزفيلت كتاباً تم نشره مطلع عام ١٩٧٩. وكشف الكتاب النقاب عن ان الاقتراح الاول للقيام بعملية أجاكس والقيام بها قد تبنته شركة بريتيش بتروليوم British Petroleum BP التي كانت تسمى أنئذ شركة النفط الإنجليزية الإيرانية (AIOC) Anglo Iranian Oil Company وذلك بعد تسعة أشهر من طرد الشركة من إيران.

وتحدثت الشركة إلى«الناشر ماك غرو هيل Mc Graw Hill طالبة إليه «سحب كافة نسخ الكتاب الموجودة في المكتبات ودور البيع والمراجعين». أمّا الكتاب فكان يحمل اسم

«الانقلاب المضاد : الصراع على السيطرة على إيران» The counter coup : The struggle for the control of Iran . (ص ٣٩ كتاب احتكار الإعلام . The Media Monopoly) .

لقد نوهنا في مكان آخر من هذا الكتاب إلى أن التنافس مع الشيوعية قد عمل على ترويض بعض الجوانب الفظة في الرأسمالية ، وكذلك فعلت الإجراءات التي أقدمت عليها الحكومة للتغلب على الكساد . فقد أتت بالبرامج التي استهدفت التنمية الاجتماعية للطبقة الوسطى من المجتمع مما تمخض عنه تقلص ثروات طبقة الواحد بالمائة ، كنسبة مئوية من ثروات البلاد الإجمالية : واعتباراً من السبعينات ، أدت قوانين الضرائب التي شرّعت في ذاك العقد إلى عكس هذا الاتجاه وعاد انعدام التكافؤ إلى ما كانت عليه مستوياته خلال العشرينات . كما أن تركيز السيطرة على الإعلام اتخذ نفس المنحى .

بدأ كارتل الإعلام في مجال البث عبر الأثير نشاطاته اعتباراً من عام ١٩١٩ . وكانت شركة مؤسسة راديو أميركا (RCA) Radio Corporation of America مظلة للكارتل الذي قررت شركات أربع تمثله المشاركة معاً في هذه السوق الجديدة وهذه الشركات هي جنرال اليكتريك General Electric ، وستنغهاوس Westinghouse ، ايه . تي . آند . تي . AT&T وشركة الفواكه المتحدة United Fruits Company . وقد أصبحت شركة الإذاعة الوطنية (The National Broadcasting Company (NBC هي شبكة البث الإذاعي لهذه المجموعة من الشركات . اما شركة سي . بي . إس (CBS) فقد دخلت هذا النشاط عام ١٩٢٧ . وقد أجبرت الوكالة الفيدرالية للاتصالات (Federal Communications (FCC Commission شركة RCA أن تتخلى عن إحدى شبكتيها للبث الإذاعي ، وهكذا فقد نشأت شركة ABC في العام ١٩٤٣ . ومن المحفزات الأولية التي تغري بامتلاك وسائل الإعلام هو النفوذ السياسي الذي كانت قادرة على توفيره . كما أن الشركات التي كانت تمتلك مثل هذه الشبكات هي شركات ضخمة وتتركز مصالحها الأساسية والرئيسة في نشر ثقافة الشركات وتعزيزها ، والترويج للتشريعات التي تراعي مصالحها . وقلّما تطرقت الوسائل الإعلامية للحديث عن التغيرات التي طرأت على بنية الضرائب ونظامها خلال الفترة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٨٤ ، تلك التغيرات التي أدت إلى تقليص مساهمة الشركات في إيرادات الحكومة الفيدرالية من ٢٥ ٪ إلى ٨ ٪ . وعلى نفس المنوال ، فان الشركات ووسائلها الإعلامية لا مصلحة لها في إثارة الحقيقة التي مؤداها أن القوة الشرائية للفئة الأدنى دخلاً قد انخفضت بنسبة ٣٥ ٪ خلال الفترة بين عامي ١٩٨٧ - ١٩٩٤ .

وكذلك فان الإعلان يمثل نشاطاً اقتصادياً هاماً وأداة فاعلة للترويج . ويُقدّر إنفاق

الشركات العالمية على الإعلان خلال عام ١٩٨٩ وحده بحوالي ٢٤٠ مليار دولار . وخلال ذلك العام تم دفع ٣٨٠ مليار دولار أخرى على تصميمات الإعلان والوسائل الترويجية الأخرى . أن هذا الإنفاق السنوي الهائل بكل المقاييس يساعد على نشر ثقافة عالمية ونمط معيشة عالمي أيضا يتمشيان مع ثقافة الاستهلاك التي أبدعتها وكرستها الرأسمالية العالمية الانجلوأميركية . أن مجموع الأموال التي أنفقت على هذا المجال يفوق ما تنفقه كثير من الدول الفقيرة على قطاع التعليم .

ومن خلال الشاشات الصغيرة التي اقتحمت كل بيت يجري تجسيد هذه الثقافات وأنماط السلوك التي تتبناها هوليوود . وينفق الأطفال بين ٢ – ٥ سنوات من العمر معدل ثلاث ساعات ونصف الساعة أمام التلفزيون يومياً ، بينما يرتفع هذا المعدل بين الكبار إلى ٥ ساعات يومياً . ولا شيء من اهتمامات وممارسات الإنسان الأميركي ما يستغرق من وقته اكثر مما يفعل التلفزيون باستثناء العمل والنوم . وسيرى الإنسان البالغ ما مجموعه ٢١ ألف إعلان تجاري تلفزيوني في المعدل سنوياً . كما أن اكبر مائة شركة في الولايات المتحدة تدفع أجور حوالي ٧٥ ٪ من عروض الإعلانات التجارية في التلفزيون . وإذا علمنا أن اعلاناً تجارياً لمدة ثلاثين ثانية خلال الوقت الرئيس يتكلف ما بين ٢٠٠,٠٠٠ دولار إلى ٥٠٠,٠٠٠ دولار ، أدركنا أن تلك الشركات الضخمة فقط هي التي تستطيع القيام بأعباء الإعلانات ، وبطبيعة الحال فان ذلك يؤدي إلى الإضرار الجسيم بمصالح الشركات الأصغر التي لا تقدر على مثل هذه النفقات الباهظة . أن تلك الشركات العملاقة هي التي تهيمن على الرسالة المستهدفة في الإعلان التجاري وإيصالها إلى المشاهد بما يتناسب مع روح ثقافة الإعلام ونصوصها ، كما أن القلة من تلك الشركات هي التي تحتكر هذا النشاط الإعلامي الخطير .

أن سطوة الإعلام ونفوذه ، كما بينّا ذلك في فصل «الديمقراطية الميكانيكية» توضح لنا كيف يستطيع تآلف مكون من الإعلام والمال والتسويق على صنع رئيس أو الإطاحة به . وقد أوردنا حالة الدراسة التي بينت كيف تمكن بوريس يلتسين بفضل الإعلام والمال والتسويق أن يُنتخب رئيساً في الوقت الذي لم يتمتعْ فيه بموافقة حتى ٦٪ من الجمهور على أدائه العام وتمكن من الفوز كرئيس منتخب لروسيا بعد ذلك بستة أشهر . ومما يعزز هذا القول بنفوذ الإعلام استذكار الدور الذي لعبه في السقوط المفاجئ للرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون وإزاحته عن السلطة خلال فترة ولايته الثانية . لقد فعل رؤساء سابقون ما فعله نيكسون ، وربما اكثر . . ولكن عندما قرر أرباب الإعلام تعقبه ومطاردته لسبب أو لآخر فقد أطاحوا به . لقد كان جلياً أن تواطؤ جهات أخرى من مؤسسات الحكم

كان ضرورياً لتقديم المعلومات اللازمة لإحراج ثم إسقاط نيكسون عن الرئاسة . وعندا أشيع أن مايكل هارت Michael Hart لديه علاقات نسائية خارج نطاق الزوجية ضربت عليه وسائل الإعلام نطاقاً صارماً من الرقابة على مدار الساعة ثم أعرب أصحاب الإعلام عن اعتقادهم بأن مثله لا يستحق أن يكون مرشحاً للرئاسة . أما عندما توالت الاتهامات والاعترافات من فتيات ، الواحدة بعد الأخرى ، بعلاقات جنسية مع بيل كلينتون ، كانت نفس تلك الوسائل الإعلامية متسامحة معه إلى ابعد الحدود . ولم تكن جنيفر فلاورز Jennifer Flowers الوحيدة التي اتهمته بممارسة الجنس معها . وقد اعترف بفعلته . واشتكى جورج بوش مراراً وتكراراً من حملات وضعتها ونظمتها وسائل الإعلام ضد إعادة انتخابه للرئاسة ، لأسباب خاصة بهم ، ونوه كثير من المراقبين المحايدين بأن ذلك الاتهام كان صحيحاً . ولقد أسفر تضافر جهود الإعلام والمال والتسويق عن إفراز صورة سيئة وغير محببة لجورج بوش وتم تغيير صورته من أكثر الرؤساء شعبية قبل إعادة الانتخابات بسنة إلى رئيس مهزوم ضد حاكم ولاية مغمورة دعمه الإعلام وما وراءه . ومع أن إحدى أدوات الدعاية المضادة لبوش كانت سوء إدارته للاقتصاد الأمريكي . إلا أن القرارات الاقتصادية قلّما تتأثر بلون الحزب أو شخصية المتربع في البيت الأبيض حيث أن كلا المرشحين للرئاسة من الجمهوريين والديمقراطيين يحملان نفس الاجندة المعدة لهم من أصحاب النفوذ والسطوة من مالكي المؤسسات المالية الضخمة في الولايات المتحدة ألا وهم طبقة الواحد بالمائة . وحيث أن اتفاقية النافتا NAFTA كانت من ضمن برامج أصحاب النفوذ والمال إياهم ، فقد ساندها كل من جورج بوش وبيل كلينتون من بعده . كما كانت نفس حقيبة الضرائب ونفس مفردات الميزانية متماثلة في عهدي الرئيسين باستثناء بعض التغييرات الشكلية التجميلية التي قد تعتبر ضرورية لإعطاء الديمقراطية الميكانيكية نكهة «ديمقراطية» .

يمكن للمرء أن يشعر بالحجم الهائل للكارتل الإعلامي عندما يتنقل في أنحاء الولايات المتحدة ، فهناك الآلاف من محطات الراديو والآلاف من محطات البث التلفزيوني وآلاف الصحف . ولكن في حقيقة الأمر ، إذا استمعت إلى أحدهم ، فكأنك استمعت إليهم جميعاً لأن جميع عناصر هذه المملكة الإعلامية مملوكة لحفنة من الشركات سبق الحديث عنها ، والتي تتقاسم نفس القيم والمبادئ . إن معظم المدن الأميركية تصدر فيها عدة صحف ولكنها جميعاً مملوكة لنفس الأشخاص . إن محطات التلفزة الرئيسة متماثلة من حيث المادة والرسالة التي تحاول إيصالها إلى الناس وقد تختلف هذه من حيث الشكل والمظهر . وسواءً أكانت تسمية البرنامج توداي Today أو صباح الخير أميركا Good Morning Amer-

ica فإنك لن تلحظ فرقاً باستثناء عناصر البرنامج الشكلية . ونفس الحديث ينطبق على أنباء المساء ، والجميع يوجه نفس الرسالة .

لقد صيغت مواد الإعلام وسخرت وسائله لتخدم الرأسمالية المعلوماليّة العالمية وأصحابها فئة الواحد بالمائة وفضلا عن ذلك فانه يجري تعبئة هذه الوسائل لتخدم اجندتها إنْ في أوقات السلم وإنْ في الحرب . فخلال حرب الخليج كان الرأسماليون المعلوماليون نشيطين وجادين في تسويق الحرب والترغيب فيها في عيون الشرائح المختلفة من المجتمع . وعندما استهدفت محطة CNN التلفزيونية الأميركية دعاة حماية البيئة بثت على الهواء صورة لطائر وهو يشارف الموت وعلى ريشه آثار الزيت التي تم الإيحاء بأنها من الزيت المسكوب في مياه الخليج من العراقيين . ولكن التضليل الذي حاولت CNN أن تمارسه على المشاهدين لم ينطلِ ، إذ اتصل بها مشاهدون قائلين أن الطائر الذي عرضته ليس من طيور صحراء الجزيرة العربية شديدة الحرارة ولكنه من طيور الآسكا التي تغطيها الثلوج . وقد نفق بسبب تسرّب نفطي من قبل ناقلة تابعة لشركة إسو ESSO الأميركية متعددة الجنسيات في ألاسكا وليس نتيجة أعمال صدام حسين في العراق . وأمام هذا الموقف لم تجد المحطة التلفزيونية الموجهة سوى التنويه عن هذا «الخطأ» الفاضح للمشاهدين . وبعد أن ناقض مراسل المحطة إياها CNN في بغداد بيتر آرنيت Peter Arnet رواية البنتاغون Pentagon مؤكداً انه لم تكن ثمة أية دلائل على أن مصنع الحليب العراقي الذي استهدفته الطائرات الأميركية كان مشتملاً أية تسهيلات لإنتاج الأسلحة ، تم اسكات بيتر آرنيت وأرسلت بدلاً عنه كريستيان أمانبور Christian Amanpour إلى بغداد . وبدأت بإرسال تقاريرها بما يتماشى مع اجندة قوانين الرأسمالية المعلوماليّة ومؤسساتها وبذلك أصبحت من أصحاب الشهرة والمال .

أن نفوذ الوسائل الإعلامية في عمليات التنويم المغناطيسي الجماعي للشعوب والجماهير وغسيل أدمغتها يعتبر مذهلاً ومخيفاً في آن واحد . فإنها قادرة على أن تصبغ اللون الأحمر ليكون أحمر عندما يخدم اجندة أصحابها ، ولكنها تستطيع أيضا أن تجعل الأسود أحمر وتدعي أن من لا يرونه كذلك مصابون بعمى الألوان . وهكذا ما بين غمضة عين وانتباهتها ، تجد عيادات أطباء العيون محجوزة فوق طاقتها للمرضى الذين يشكون من عمى الألوان . وعندما يقول الطبيب لهؤلاء انه ليس لديهم عمى الألوان ، فانهم ببساطة يتحولون إلى طبيب آخر ، وذلك لأن CNN قالت أنهم يعانون من عمى الألوان !! .

لقد تناغمت كافة وسائل الاعلام المكتوبة ، والمسموعة ، والمرئية لتقنع العالم بأن حرب الفوكلاند التي خاضتها بريطانيا سنة ١٩٨٢ كانت حرباً ضد العدوان وحفاظاً على القانون

الدولي . ولقد قالت رئيسة وزراء بريطانيا اثناء تلك الحرب ، السيدة مارغريت تاتشر في مذكراتها : «كنا ندافع عن شرف الامة ، ومبادئ في غاية الاهمية للعالم كله بعدم السماح لأي عدوان ان ينجح ، ويجب على القانون الدولي ان يعلو فوق كل استخدام للقوة» . ما أنبلها من أقاويل! ولكن ، وبعد عشر سنوات من تلك الحرب « أعلنت دائرة المسح الجيولوجي البريطانية عن وجود ٢٠٠,٠٠٠ كيلومتر مربع من حوض يحمل البترول يقع حول جزر الفوكلاندة . . . ويُعتقد ان احتياطات ذلك الحقل من النفط تزيد بـ ٥٠٪ عن كل الاحواض النفطية التابعة لبريطانيا في بحر الشمال والتي درّت (٧٥) مليار دولار . . .» (ص١١ مجلة تايم ١٩٩٣/١٢/١٣) . وهكذا انتقل الدفاع عن شرف ٢١٥٠ إنسان و ٧٠٠,٠٠٠ من الخراف يسكنون الفوكلاند ، وكذلك انقلبت مبادئ القانون الدولي وأصبحت احواض نفط! علماً بأن جزر الفوكلاند تبعد أكثر عن ١٢,٠٠٠ كيلومتر من الجزر البريطانية .

أن انحصار ملكية وسائل الإعلام في أيدي زمرة قليلة من الشركات يخلق نوعاً من التشويش والتناقض . فلو كانت الحكومة الأميركية تمتلك الإعلام وموجات الأثير المذاعة ، فإنها تستطيع بموجب ضمانات التعديل الأول First Amendment أن توفر فرصاً للجميع للتعبير عن آرائهم دون ضغوط أو محاباة . ولكن الشركات الأميركية ليست لديها ضوابط التعديل الأول لتوجيهها ضد انتقائية الأخبار أو التحيّز والمحاباة لصالح ثقافة الشركات واجندتها الخاصة . وما دامت هذه الشركات «تبيع» وتحقق الأموال فان مالكيها الذين يعملون على أسس تجارية ليست لديهم اهتمامات بالأخلاق أو المبادئ . فقد كتب بن باغديكيان « لقد اصبح للجنس والعنف ، وهما التوأمان اللذين أنجبهما البث الإعلامي المألوف ، قبضة حديدية وسلطة غير قابلة للتغيير على الآباء الأميركيين والمربين وكبير الأطباء الأميركيين ، الذي أظهر أن العنف على شاشة التلفزيون يزيد من العنف الحقيقي في أوساط المجتمع . والمسألة التي على المحك الآن ليست في إحصاءات مالية فحسب بل في امتلاك سلطة تصل وتطوق كل رجل وامرأة وطفل في البلاد بعبارات وصور مراقبة ومهيمن عليها وذلك للتأثير على كل جيل من الأميركيين اجتماعياً ولتغيير الاجندة السياسية للبلاد» وقد جاءت خطب بيلي غراهام من الإنجيل . ولكن إنجيل الإعلام والقائمين عليه هو المادية والمال . والأعمدة التي يقوم عليها هي الجريمة والجنس والاستهلاكية . هذا التلوث الحضاري والثقافي هو ما تقوم الجهود الرامية لعولمة الإعلام بتصديره إلى دول العالم المختلفة . والعالم يصاب بنوبة جنون مفاجئة تجعله يقبل على هذا الذي يباع له ، ويولع به .

«ان مقولة : هذه حكومة الشعب ، ومن الشعب وللشعب ، لم تعد قائمة . . . . انها حكومة الشركات ، ومن الشركات وللشركات . .» .

الرئيس الاميركي روذرفورد بي .هيز
U.S. President Rutherford B. Hays

« . . . ان الديمقراطية الاميركية تعاني من خلل أعمق بكثير مما يريد معظم الناس الاعتراف به . فخلف المظاهر الزائفة التي تبعث على الاطمئنان مثل مسابقات الانتخابات المنتظمة وغيرها ، فقد تم إفراغ الحكومة الذاتية من مفهومها الجوهري . . وعلى أعلى المستويات في الحكومة انتقلت سلطة صنع القرار من الاكثرية الى الاقلية ، تماماً كما يشك في ذلك الأفراد والموطنون العاديون . وبدلاً من الرغبة الشعبية ، تستجيب الحكومة الآن لإملاءات الطبقة الصغيرة التي تستحوذ على السلطة ، والتي تمثل مصالح المنشآت الاقتصادية الكبرى والثروة المتركزة في أيدي النخبة والصفوة من الناس ذوي التأثير البالغ . . .

لقد تقلص الاختلاف والتباين المفيد والمعقد بين أفراد الأمة ليصبح سلعة بلهاء أطلق عليها «الرأي العام» الذي يمكن بسهولة التلاعب به أو إثارته بالشعارات او التصورات التي تطلقها وسائل الاعلام والدعاية» .

وليام غرايدر «من الذي سيقول للناس»
William Greider - Who Will Tell The People

الفصل السابع عشر

صنع القرار في الديمقراطية الميكانيكية
ثالوث المال والاعلام والتسويق

لقد تم تجريد الديمقراطية الاميركية حسب ما هي عليه الان ، من جوهرها حيث أصبحت عبارة عن عملية ميكانيكية تم إفراغها من أي مضمون . ولم يبق منها سليماً سوى مظاهرها الميكانيكية مثل اجراء الانتخابات على صعيد البلدة او الولايات او الأمة .على أن هذه الانتخابات باتت محكومة بألعاب وألاعيب مبتكرة وحيل بارعة أفقدت الانتخابات مضامينها والنوايا المعقودة عليها . وسيطر المال وما يستطيع شراءه على العملية فانحسرت واصبحت في نهايتها صوت واحد لكل دولار وليس صوت واحد لكل مواطن . واصبح على معظم المرشحين ان ينحازوا ويصبحوا جزءاً من الممسكين بزمام السلطة الحقيقية في البلاد حتى ولو أنهم هم الأقلية . وعلى المرشحين أن يكونوا مهيئين للعمل طبقاً لأجندة معدة سلفاً ومفصلة لخدمة مصالح تلك الاقلية وهي طبقة الواحد بالمائة ، الذين يمتلكون الثروات والنفوذ وبغض النظر عما يمكن أن تكون عليه ماهية هذه المسائل . ومن ثم يجري تسويق هؤلاء المرشحين على أيدي أصحاب النفوذ والمال وأبواق دعاياتهم ، وهذا التسويق لا يتم بتبني المرشحين لمسائل جوهرية بل لشعارات فارغة ولكنها سلسة وسهلة التسويق للجماهير . وحين يتبوأ هؤلاء المرشحون مناصبهم ، يصبحوا جزءاً من نظام مسيطر عليه تماماً يمارس كافة أعضاءه منتخبين كانوا ام مُعيّنين ادوارهم المرسومة لهم بكل دقة . ويُراقب أصحاب النفوذ والأموال إدارة هذا النظام للوصول إلى أهدافهم من خلال أسلوب فذ كفء ، وطريقة تنم عن الاحتراف . واذا ما تراءى لمن تم انتخابهم انه قد بات بمقدورهم إدارة دفة العمل بطريقة أخرى حيال أية مسألة كبرى تخالف اجندات اصحاب مراكز قوى المال والاعلام فقد يجدون أنفسهم فاقدين لوظائفهم بين عشية وضحاها لانهم اقترفوا «خطيئة» . ولن يعدم أرباب المال والاعلام الحيلة او الوسيلة لايجاد «الخطيئة» . ولعل مثل تلك الخطايا

كتلك التي اقترفها الرئيس نيكسون ، أو قد تكون علاقة رئيس مع متدربة في بيت ابيض . ويبدو أن هناك ملف أسود مودع في خزانة في الحفظ الأمين معد وجاهز دائماً في انتظار اللحظة المناسبة . ويبدو ان وجود مثل هذا الملفات والخطايا هي جزء من الوصف الوظيفي لمثل هؤلاء الرؤساء او المشرعين او ذوي المناصب المنتخبة الرفيعة . فالناس خطاءون بطبيعتهم ولكن خطايا المسؤولين المنتخبين تبدو وانها جزءاً من مؤهلاتهم الوظيفية . إن أولئك الذين جاءوا بالمسؤولين المنتخبين إلى مقاعد السلطة بواسطة النفوذ والمال يستطيعون دوماً ، وبنفس تلك الوسائل ، تحطيمهم بواسطة نفوذ المال والاعلام . ان الله يسامح المخطئين اذا تابوا ولكن اصحاب النفوذ والثروات لا يتسامحون ولا يسامحون . وربما ينسون أو يتناسون مادام النسيان او التناسي خادماً لأغراضهم .

ويمكن أن تتوفر لمسؤولي الادارة الاميركية والمشرعين مجالاً لممارسة الحرية التكتيكية لاختيار أفضل الوسائل لتطبيق أجندة معينة ومحدودة . أما بنود الاجندة نفسها فهي أمور استراتيجية يجب تطبيقها لا تغييرها . ولقد وضعت انظمة لهذه اللعبة الديمقراطية المفرغة من محتواها بحيث يستطيع اللاعبون ان يتحركوا وفق قواعد ونطاق مسموح به مادامت النتيجة مضمونة ومتطابقة مع اجندات اصحاب المال والاعلام . فمثلاً يقضي ٤٠٠ ألف شخص أميركي نحبه كل عام ضحايا الامراض المرتبطة بالتدخين . وبعد أكثر من ٣٥ سنة من اعلان كبير الاطباء الاميركيين Surgeon General عن توفر دليل كاف على اعتبار التدخين قاتلاً مهلكاً ، فان كافة المحاولات التي بذلتها الحكومة الفيدرالية لتقنين التدخين وتنظيمه قد باءت بالفشل . لقد كانت البيروقراطية الفيدرالية غير راغبة أو غير قادرة على مواجهة شركات التبغ العملاقة . وقد جاء في تقرير لمجلة تايم الاميركية بتاريخ ٩٧/٦/٣٠ ما نصّه :« . . . استمرت شركات التبغ الكبرى ، فيما يرقى الى مرتبة المؤامرة المدبرة عن قصد وتعمد لتضليل الشعب الاميركي ، في إنكار ما توصّلت إليه مختبراتها وما اكتشفه علماءها وفقاً لمستندات داخلية شاملة تم إماطة اللثام عنها خلال العقد الماضي . لقد ظل الاميركيون على الدوام يخسرون سنوياً ٤ ملايين سنة جماعية من حياتهم في موت مبكر جرّاء هذه الفضيحة الصحية العامة التي تعتبر الأسوا من نوعها والتي تمّ تقبلها بشكل روتيني» . لقد قتل من الاميركيين أكثر من ١٣ مليون انسان بسبب التدخين منذ ان تبين انه منتج خطير وقاتل ، وقد عملت الديمقراطية الميكانيكية في واشنطن على جعل هذه «المحرقة» تتراكم . ويقدر البروفيسور جيفري هاريس Jeffrey Harris ، استاذ الاقتصاد في جامعة M.I.T ان شركات التبغ تنفق سنوياً على الاعلانات والترويج لمنتجاتها حوالي ٥

مليارات دولار ، وهو مبلغ يكاد يقترب من اجمالي الناتج القومي لبعض الدول الصغرى . وقد تم رصد الكثير من هذه الاموال لاغواء المراهقين وإيقاعهم في حبائل الاعتياد على التدخين . ولم يكن مسؤولو الحكومة الفيدرالية المنتخبون هم الذين وقفوا في وجه صناعة التبغ . والذي كان هو ان توصلت شركات التبغ نفسها بان الرأي العام والقضايا الشخصية ضدهم في المحاكم بدأت تظلل الصورة المالية لشركاتهم واسعار اسهمها . وكذلك ارتأت هذه الشركات ان تحصن نفسها من اجراءات القضايا الجماعية التي ستتبلور في المجتمع مستقبلاً ، مما يهدد بزيادة المخاطر المالية المستقبلية . فقد استمرت ديمقراطية واشنطن الميكانيكية مع هذه الشركات مطواعة كالمعتاد لولا تلك الحالات التي تبناها الادعاء العام على مستوى الولايات الامريكية نفسها . ولقد تم التوصل الى الاتفاق المبدئي ان تعوض صناعة التبغ تلك الولايات المعنية مبلغاً كبيراً تعويضاً لها عما تكلفت من خسائر ونفقات على علاج مواطنيها من اثار التدخين وامراضه الضارة ، ولقد تم الاتفاق على دفع مبلغ ٣٦٨,٥ مليار دولار كتسويات على مدى ٢٥ عاماً :

* ٣٠٨ مليارات دولار تسوية مطالبات بالتعويض في ١٧ قضية لاستيراد مصاريف طبية وعلاجية .
* ٦٠مليار دولار تعويضات تأديبية عن احداث الاضرار .
* ٥٠٠ مليون دولار لتمويل الاعلانات المضادة والمناهضة للسجاير .

ولكن شركات التبغ لم تقبل هذه التسوية الا بعد عناء وتعنت . ولكن النقاب قد كشف مؤخراً ان شركات التبغ كانت تحاول استغلال دهاليز الديمقراطية الميكانيكية بحيث تُشرّع الحكومة الفيدرالية قوانين جديدة لصالح شركات التبغ ينتج عنها ان تحقق شركات التبغ من الاموال جراء التسويات تلك أكبر من مبلغ التسويات ذاتها . ففي ٩٧/٨/١٨ نقلت صحيفة يو . إس . ايه توداي USA-Today عن وكالة انباء الاسوشيتدبرس Associated Press مقالة بقلم لوران نيرغارد Lauran Neergaard ، اثار فيها كاتبها « ان مدققي وزارة الخزانة الاميركية الداخليين تبينوا ان شركات التبغ قد تحقق ارباحاً طائلة من الصفقة التي اجرتها مع الحكومة » . وتضيف المقالة : «واستخلص مدقق الوزارة ان صناعة التبغ سترفع سعر علبة السجاير بمبلغ معقول - ٦٢ سنتاً للعلبة الواحدة لتدعيم وتعزيز إيراداتها ، وهو مبلغ يزيد عن مبلغ التسوية المتفق عليه (٣٦٨,٥ مليار دولار) على مدى ٢٥ عاماً . وتوقع المدقق ان ترتفع الايرادات على الرغم من احتمال تراجع حجم المبيعات ، حيث يتوقع ان يقلع زهاء ٧٪ من المدخنين الاميركيين عن هذه العادة بدلاً من دفع الزيادة في سعر العلبة . في

غضون ذلك ذكرت صحيفة واشنطن بوست ان نيوت غينغريش Newt Gingrich ، الناطق باسم مجلس النواب الاميركي ، وزعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ عن ولاية ميسوري ترينت لوت Trent Lott ، أصرا على وجود نص في قانون تخفيض الضرائب ووافق عليه كلينتون يتيح للشركات الصانعة للتبغ الحصول على اعتماد بمبلغ ٥٠ مليار دولار مقابل ما تعهدت بدفعها لتغطية القضايا وتسويتها . » وهنا نلاحظ ثانية ، ان الاعضاء المنتخبين في الديمقراطية الميكانيكية الذين ظلوا يتواطؤون طيلة ثلث قرن من الزمن ، متواجدون الآن لجعل اتفاقية التسوية صفقة مربحة لشركات التبغ . وتم توقيع الاتفاقية بين النواب العامّين للولايات State Attorneys General وصناعة التبغ في ٩٧/٦/٢٠ . الا ان الصفقة لم يتم اعتمادها في النهاية حيث سارت الامور كالآتي :

* ١٩٩٧/٧/٢٩ أقحمت لجنة التجارة التابعة لمجلس الشيوخ نفسها في المسألة وعقدت أول اجتماع لها حول التسوية ضم كبير الاطباء الاميركيين سي . ايفريت نوب C. Everett Knop والرئيس السابق لوكالة الغذاء والدواء الاميركية دايفيد كيسلر David Kessler وأربعة من النواب العامين من الولايات .

* ٩٨/٢/٢٤ عقدت اللجنة اجتماعها الرابع وحضره رؤساء مجالس إدارات الشركات الخمس الكبرى المنتجة للتبغ .

* ٩٨/٤/١ وافقت اللجنة التجارية التابعة لمجلس الشيوخ وأقرت قانون التبغ الذي وضع مسودته رئيس اللجنة جون ماكين John McCain ، وكان نتيجة التصويت ١٩ مؤيداً مقابل صوت واحد معارض فقط . وقد أخذت اللجنة في اعتبارها الحقائق فقط دون ضغوط من قبل السياس يين أو جماعات الضغط والتي كانت تدعم التسوية .

* ولكن في ٩٨/٤/٨ أعلن ستيف غولدستاين Steve Goldstine رئيس المدراء التنفيذيين لشركة ارجيه رينولدز نابيسكو RJR- Nabisco ان الشركات قد لا تقبل هذا القانون بتكلفته الجديدة المعلنة البالغة ٥١٦ بليون دولار وخصوصاً فيما يتعلق بتنصيب وكالة الغذاء والدواء الاميركية مسؤولة عن مراقبة نسبة النيكوتين في السجاير . واستخدمت صناعة التبغ جماعات ضغط (لوبي) تضم ٢٠٠ شخص وشنت حملات اعلانية خاطفة بلغت تكلفتها ٤٠ مليون دولار ضمت في أطرافها نفوذ المال ونفوذ الاعلام . وكان هدف الحملة اثارة البلبلة والتضليل ضد قانون التبغ المعروض على الكونغرس ، وتم عرض المشروع على الناس وكأنه ليس معنياً بالشؤون الصحية بقدر ما هو معني بجني الضرائب من الشعب لصالح الحكومة . وفي ٩٨/٦/١٧ فاز تحالف المال والاعلام والتسويق .

وصوت مجلس الشيوخ مرة أخرى على القانون بهدف سحبه ، وصوت الكثير من الاعضاء الذين كانوا مع هذا القانون قبل ستة أسابيع ،لصالح سحبه والغائه . كانوا معه عندما كانت شركات التبغ معه ، وصاروا ضده عندما رفضته تلك الشركات !

لقد سيطرت متلازمة ما يسمى بالأجنبية BBB Syndrome (الغوغاء تعطل الدماغ) ونتيجة للحملة الاعلامية المضللة لشركات التبغ انهالت على السيناتور جون ماك كين الذي كان رئيساً للجنة ، ١٠الاف رسالة ضد قانون التبغ موجهة من ناخبيه ، مع العلم بأنه قبل ستة اسابيع فقط حاز هذا القانون على موافقة ثلثي الاميركيين وعلى موافقة ١٩ من اصل عشرين عضواً في اللجنة التجارية لمجلس الشيوخ .

والقى السيناتور ماك كين خطاباً ملتهباً عاطفياً في قاعة مجلس الشيوخ قبيل تصويته ضد القانون . وتساءل اذا ما كان الاعضاء «يعتقدون انه يجب السماح لصناعة ما ان تكذب ، وتنجو من العقاب باكاذيبها» . وقال ان القانون لم يكن منصباً على الضرائب بل على مسألة «ما اذا كنا مستعدين للسماح بقتل ٤١٨ ألف أميركي سنوياً والذين يموتون في سن مبكرة جراء أصابتهم بإمراض متعلقة بالتدخين ، ولا نفعل ازاء ذلك شيئاً بل نقف مكتوفي الايدي» . وقال ماك كين ان التصويت كانت ليفاضل بين خدمتنا لمصالح الشعب او لمصالح الخاصّة » ، وكانت نتيجة التصويت تجسيداً للمثل الذهبي أن الذي يحكم هو الذي يملك الذهب . وهذا بالضبط ما يمكن ان تفرزه نظرية دولار واحد وصوت واحد بدلاً عن شخص واحد وصوت واحد . انها الديمقراطية الميكانيكية .

ولم يبد اي من زملاء ماك كين اي عاطفة لقاء خطابه . وربما أجادت الكاتبة نانسي جيبس Nancy Gibbs في اصابة كبد الحقيقة عندما كتبت في مجلة تايم بتاريخ ١٩٩٨/٦/٢٩ ص٢٨ « ان مجلس الشيوخ الاميركي يضم اعضاء تمنون لو أن اعضاء اخرين (مثل ماك كين) لم تطأ اقدامهم مجلس شيوخهم ابداً . فهؤلاء »كثيري الغلبة« يحبون التغيير على الدوام حتى تغيير الانظمة الراسخة مثل نظام التزاوج بين المال والقوة . ولذا فعندما وقف النائب الجمهوري المذعور والممزق جون ماك كين في قاعة المجلس محدقاً في زملائه ومتهماً أياهم بتقديم ديونهم السياسية الى شركات التبغ على التزامهم نحو (أولئك الذين لا يستطيعون الاعتناء بانفسهم والمحافظة عليها في هذا المجتمع ومن ضمنهم اطفالنا) ، فقد التزم القلة من الجمهوريين الحاضرين الصمت بينما وقف الديمقراطيون مصفقين . وبعد الخطاب اتجه ماك كين الى الباب مغادراً القاعة . . .» .

وبعد انتهاء التصويت ، قال السياسي كلينتون : «ان السياسة قد سدّت الباب أمام هذا

الامر ، واظن ان الشعب الاميركي لديه سبب وجيه ليشعر بالحزن والاسى هذه الليلة» .
ولكن ما الجديد في الامر ؟ ألم يقل الرئيس الاسبق ار . بي هيز منذ زمن طويل « أن مقولة هذه حكومة الشعب وبالشعب وللشعب لم تعد قائمة . . . انها حكومة الشركات وللشركات وبالشركات » . وهكذا لم يستطيع الزمن ان يغير هذا التقليد الصلب الراسخ الذي يمثله اقتران المال بالنفوذ والقوة . وان الفارق بين مشرعي القرن التاسع عشر ووقتنا الحاضر ان الاموال لشراء التشريعات كانت تدفع على اساس فوري « ادفع وأرفع Cassh and Carry» اما الان فانها تدفع مقدماً من خلال واثناء الحملات الانتخابية والتأييد المادي للمرشحين ويتم الحصول على التشريعات فيما بعد . كذلك فان ما علّق به كبير موظفي البيت من ان هذا الموقف هو اسوأ ما رأته واشنطن حتى الان ، ليس صحيحاً ، اذا أن ذلك هو النسق الذي تسير عليه واشنطن على نحو معتاد .

والسؤال الذي يطرح نفسه : لماذا يجد أولئك المسؤولون المنتخبون انفسهم مضطرين للتصرف على النحو الخاطئ ؟ والجواب الواضح على ذلك هو انهم يشعرون بأنهم مسؤولون تجاه تلك المؤسسات والمصالح المالية التي كانت العون لهم حتى انتخبوا . انهم لا يشعرون بنفس الاحساس بالمسؤولية تجاه من انتخبوهم ، حيث علموا أنه يمكن التاثير عليهم وعلى مواقفهم وتغييرها من خلال نفوذ سماسرة المال والسلطة . لقد طلب الرئيس بوش من ناخبيه ان يصغوا اليه تماماً : لا زيادة في الضرائب ، ولكن المزيد من الضرائب قد فرض في عهده . ان تعهدات المرشحين للانتخابات الرئاسية تُعطى ويمكن تغييرها فيما بعد . اما تعهدات ماقبل الانتخابات لسماسرة الاموال والنفوذ فانها تعطى لتبقى ، وهذه هي الديمقراطية الميكانيكية .

ان مالكي الثروات من طبقة الواحد بالمائة يسيطرون على البنية الهيكلية للسطوة والنفوذ في البلاد من خلال المزيج الذي يتم بصورة ماهرة وذكية بين المال والاعلام والتسويق . وينتج عن هذا المزيج حملة من الطراز الاول لتسويق المنتج المرغوب في تسويقه . وربما يكون المراد تسويقه شخصاً لمنصب منتخب او قضية مثارة أو شيء آخر . ان التزاوج بين هذه العوامل الثلاثة والتي أسميناها (3M)Money , Media , Marketing يسفر بالطبع عن (BBB) وهي تعطيل الدماغ بواسطة الاعلام الغوغائي . ويتزايد على نحو ملحوظ صيرورة أعلى المناصب المنتخبة بما في ذلك مكتب الرئيس الاميركي مجرد وظيفة احتفالية لا تتعدى الطقوس والمراسم ، شأنها في ذلك شأن ملكة المملكة المتحدة . ويتزايد تحول مهام الرئيس الى مجرد ناطق رسمي لاصحاب النفوذ الذي تمثله طبقة الواحد بالمائة . ومن مثل

هذه المهام الاتصال مثلاً بسوهارتو لاجباره على قبول وصفات صندوق النقد الدولي القاتلة ، أو الاتصال بصندوق النقد الدولي للضغط على مسؤوليه لتقديم القروض للبؤر السوداء التي يسودها العفن والفساد في الاقتصاد الروسي . ولما كان المال هو معيار القيم في المجتمعات المادية ، فان ما يتقاضاه من يقوم بوظيفة رئيس الولايات المتحدة يكاد لا يُذكر مما يتقاضاه رئيس مدراء تنفيذي في احدى الشركات الصغيرة في الولايات المتحدة . واذا وجدنا أن راتب الرئيس هو بضع مئات آلاف الدولارات سنويا ، فان تبعات الوظيفة تفوق كثيرا منافعها المادية وامتيازاتها . ويمكن أن يتقاضى كلينتون ما يتراوح بين ٢-٣ مليون دولار مقابل فترتي خدمته كرئيس للولايات المتحدة ، ولكن الفواتير والتكاليف القانونية المترتبة عليه اثناء الفترة نفسها تربو ، حسب التقديرات ، على ٨ ملايين دولار عندما يغادر البيت الابيض . اما باولا جونز Paula Jones ومونيكا لوينسكي Monica Lewinsky وكينيث ستار Kenneth Starr ووايت ووتر White Water فهي مزايا أو مخاطر اضافية لذلك المنصب . اذن ، فإذا كانت المادة هي المقياس الحقيقي للنفوذ والنجاح في الرأسمالية المعلومالية ، فإن نفوذ وأهمية رئيس الولايات المتحدة بالمقياس المادي تافه حقاً .

ان الناخبين المساكين الذين يقضون كل اوقاتهم للحصول على قوت يومهم والخوف من غدهم يبهرون بشعارات وصور ما يتم تسويقه لهم فيسارعون إلى انتخاب الصورة بدلا من انتخاب الشخص الحقيقي . ولما كانت «الديمقراطية الروسية» قد تلقت العون والمساعدة من الديمقراطية الاميركية ووسائلها فانها ستعطي مثلا ناصعا على كيفية التخطيط لعملية الانتحابات واجرائها في الديمقراطية الميكانيكية . وما يجعل المثال اقرب إلى الوضوح أن الرأسمالية الروسية لم تكتسب خبرة الرأسمالية الاميركية لتغليف نفسها ، فلذا فهي تبدو بمظهرها الحقيقي . وقد كشفت مجلة تايم الاميركية في عددها الصادر يوم ٩٦/٧/١٥ عن التفاصيل الاتية :

فيليكس براينين Felix Braynin ، مهاجر يهودي روسي هاجر إلى سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة عام ١٩٧٩ . اما الآن فهو مستشار ثري في شؤون الادارة وقرر الاقامة في موسكو ليستفيد من معرفته في روسيا وتقديم الاستشارات للاميركيين ذوي الاهتمامات الاستثمارية بها . وقد لفت انتباهه إلى أن الاستطلاعات التي اجريت في روسيا بصدد الانتخابات التي لم يبق على اجرائها سوى بضعة اشهر ، اظهرت أن ٦٪ فقط من الناخبين الروس كانوا مستعدين لاعطاء اصواتهم ليلتسين كرئيس مقبل لروسيا . وكانت لدى المواطنين الروس اسباب كثيرة تدعوهم إلى الاحساس بالتقزز من يلتسين ونظام حكمه ، اذ

أن وعوده بالاصلاحات الاقتصادية لم تعد بالخير الا على طبقة الواحد بالمائة من ارباب الثروات التي تم ايجادها . في غضون ذلك كان ملايين من المواطنين الروس يتضورون جوعا بسبب البطالة فيما لم يتلقّ عشرات الملايين الاخرين العاملين رواتبهم لمدة طويلة بمن فيهم افراد القوات المسلحة . كانت الحكومة مستبدة ينخر الفساد في اوصالها وكانت المافيا والجريمة في تزايد مستمر فضلا عن الحرب في الشيشان التي لم تتعدّ كونها كارثة على البلاد ، فالى أي مدى من السوء قد تبلغه الامور في وضع مزر كهذا؟ وبما اثار كرب براينين ابن الثمانية والاربعين عاما وأدخل الانقباض والحزن إلى نفسه هو عودة الشيوعيين إلى البرلمان الروسي (الدوما) . ولو تقدم مرشح شيوعي عندئذ ، فلربما فاز في الانتخابات الرئاسية الروسية . وكمهاجر من روسيا ، راقب براينين آليات ووسائل الانتخابات الاميركية . ولا بد أن براينين قد تذكر كيف اصبح حاكم مغمور صغير السن لاحدى افقر الولايات الاميركية عندما تبنّتْهُ قوى المال والسماسرة في أميركا وسوقته من خلال حملة وطنية شملت انحاء الولايات المتحدة ومكنته من الفوز على رئيس يتربع على سدة الحكم وحاصل على اعلى تقدير في تاريخ الولايات المتحدة منذ عام واحد فقط . وظن براينين أن باستطاعة يلتسين الاستعانة ببعض صانعي التماثيل والصور الأميركيين والمتخصصين في ادارة الحملات الانتخابية . وكان لهذا الروسي مصلحة كبرى ، شأنه شأن مالكي النفوذ والسلطة الاميركية في السعي لاعادة انتخاب يلتسين . ولذا فقد عمل إلى مناقشة الموضوع مع النائب الاول لرئيس الوزراء الروسي ، وتلقى الموافقة في مطلع شهر فبراير شباط عام ١٩٩٧ ، وكان هناك شرطان جاءا مع الموافقة :

* يجب أن يعمل الاميركيون تحت ستار من السرية والكتمان ، وبخلاف ذلك فان الشيوعيين سيتهمون يلتسين بانه «اداة في ايدي الأميركيين» .

* إذا وجد الاميركيون أن اعادة انتخاب يلتسين غير ممكنة ، فان عليهم أن يقرروا ذلك قبل شهر واحد من اجراء الانتخابات حتى يمكن الغاء الانتخابات أو ارجاؤها . ويا لله سبحانه من ديمقراطية! .

وعلى الاثر استدعى براينين محاميا معروفا بعلاقاته الوطيدة مع الجمهوريين في ولاية كاليفورنيا هو فريد لويلFred Lowell في سان فرانسيسكو . وقد اتصل لويل بدوره بصديق له هو جو شوميت Joe Shumate ، وهو خبير تحليل البيانات والتحليلات السياسية . واخيرا تم اقتراح تشكيل قوة عمل برئاسة شوميت Joe Shumate وجورج جوردانGeorge Gordan وهو استراتيجي سياسي قدير منذ زمن طويل . وقرر هؤلاء أن يضموا اليهم ريتشارد درسنر

، Richard Dresner وهو مستشار في شؤون الحملات في نيويورك وذو علاقات مع ديك موريس Dick Morris ذي العلاقات الحميمة مع ادارة كلينتون . وكان موريس ودرسنر قد عملا معا اواخر السبعينات ومطلع الثمانينات وساعدا على انتخاب كلينتون حاكما لولاية اركنساس Arkansas . وقد اوردت مجلة تايم الاميركية انه في مناسبتين على الاقل قدم موريس يد المساعدة عن طريق موظفي ادارة كلينتون الرامية إلى اعادة انتخاب يلتسين . وقد اضيف اسم شابين إلى قوة العمل الاميركية American Task Force (ATF) : وهما وليم براينين Braynin المدعو الان Alan وهو ابن فيليكس ، وستيفن مور Steven Moore المتخصص في العلاقات العامة في واشنطن . كما تم ضم ابنة يلتسين تيتيانا ديا شينكو Tatiana Dyachenko إلى قوة العمل الاميركية . وقد اقامت قوة العمل في فندق الرئيس وعملت من الغرفة ١١٢٠ بينما عملت تيتيانا من الغرفة ١١١٩ ، واعتمدت قوة العمل الخطة الآتية :

* تدريب موظفي الحملات الانتخابية الروس على الاساليب الاميركية في الاقتراع وتطوير الوسائل والاتصال بالناخبين وتنظيم الحملات .

* يتم تشكيل «فرق الحقيقة» لمطاردة المرشح الشيوعي ومضايقته بالاسئلة إلى أن يفقد اعصابه . ويمكن أن تستعمل «الاكاذيب» من قبل فرق الحقيقة هذه! .

* يجب اجراء استطلاع للرأي العام لمعرفة نسبة التأييد ليلتسين . واظهرت الدراسة أن الناس يعتقدون انه حتى ستالين كانت لديه نقاط اكثر ايجابية من يلتسين . واعرب ٦٠٪ ممن شملهم الاستطلاع عن اعتقادهم أن يلتسين كان فاسدا ، و ٦٥٪ يعتقدون انه قد دمر الاقتصاد الروسي ، وانه مع وجود يلتسين لن يعرف التحسن طريقا نحو أي شيء في روسيا . وببساطة ، فقد وُجد أن يلتسين قد خلا من أي من النواحي الايجابية التي يمكن أن تستعمل لصالحه في الحملة الانتخابية .

* ثم قررت قوة العمل الاميركية ATF ادارة الحملة على نحو سلبي «وكان اليكس ليفنسون Alexi Levinson منسق مجموعات التركيز والمراقبة في ATF وقررت شن هجوم على المرشح الشيوعي من خلال الهجوم على اشد المساوئ سوءا في العهد الشيوعي ، ومن جملتها الطوابير الطويلة ، شح المواد الغذائية وهلع الناس وخوفهم من حرب اهلية . وهكذا فقد قررت مجموعة التركيز focus group استعمال هذه الوسائل . وقد وجه خبراء الاعلام تلفزيون الدولة حول كيفية تركيز الكاميرا وتناول الانباء الرئاسية كجزء متكامل من خطة الحملة .

* قررت قوة العمل الاميركية بعد تحليل الدراسة أن المرشح الشيوعي لن يحصل على اكثر من الصوت الشيوعي . وقررت اللجنة أن اخطر تهديد قد يتمثل في انبثاق قوة ثالثة وقرروا كذلك ضم «ليبيد Lebed» إلى صفهم مهما كلف الامر . ولضمان عدم توحد المرشحين الآخرين فقد قررت قوة العمل نفخ هؤلاء وتضخيم صورهم على نحو لا يمكن أن يتفقوا أو يتلقوا معه أبداً .

* ولكن من اكثر الامور والنقاط المشوقة التي تدل على أن الديمقراطية الميكانيكية مفرغة من محتواها هو قرار قوة العمل الاميركية بأن يلتسين يفتقر إلى أية مقومات وأسس جوهرية يمكن له أن يستعملها بنجاح في حملته . وقرروا الاّ يدخل في أيه مناظرة مع خصمه الشيوعي لأن يلتسين سيخسر مثل هذه المناظرة على وجه التأكيد .

* رأى اعضاء القوة أن قمة يعقدها كلنتون ويلتسين قبل بضع شهور من الانتخابات ستحسن من صورة يلتسين ، وخصوصا إذا اظهر أنه سيستمر في النضال لصالح روسيا ضد الغرب .

لقد كان موظفو الحملة الانتخابية الروس مأخوذين تماما ، وعلى الأخص باستعمال اجهزة الحاسوب والاجهزة الاليكترونية لقياس ردود الفعل الصادرة عن الجمهور للرسائل أو الخطابات الصادرة عن يلتسين أو المرشحين الآخرين . وقد استعملت اجهزة تحليل الادراك الحسي لقياس اهتمامات وموافقة جمهور ما . وعندما ظن اعضاء قوة العمل الروس أن خطابا ألقاه يلتسين كان فعالا ، وارتأت قوة العمل الاميركية خلاف ذلك ، تم حشد جمع من ٤٠ شخصا روسيا وتم استعمال الاجهزة الخاصة بقياس ردود الفعل لهؤلاء الاشخاص الاربعين والتي نقلت بواسطة الاجهزة الالكتروينة لتظهر على شكل رسومات بيانية . وكانت النتيجة كا توقع الاميركيون بغير صالح يلتسين . وقد اعرب الموظفون الروس عن دهشتهم ازاء ذلك وتأثرهم به . ومنذ تلك اللحظة لم يحد الموظفون الروس عن توجيهات وتعليمات قوة العمل الامريكية ATF واخذوا يتبعونها باخلاص وتفان .

بدأت نتائج الاستطلاع بالتحسن حيث اخذت الحملة بالتطور طبقا لخطة ATF . وعندما تساءل مساعدو يلتسين في ١٩٩٦/٥/٥ عن احتمال نجاحه ، أو ضرورة تأجيل موعد اجراء الانتخابات اجابتهم قوة العمل الاميركية ATF أن يلتسين يستطيع أن يضمن الفوز المؤكد وان من المتوقع أن يتفوق على منافسه الشيوعي بخمس نقاط . وعندما اجريت الانتخابات كانت نتائجها ٥٣٪ لصالح يلتسين مقابل ٣٢٪ لخصمه الشيوعي غينادي زيوغانوف Gennadi Zyuganov . لقد بدأ زيوغانوف حملته الانتخابية وهو يخطو على

نسبة ٣٢٪ من الاصوات وانهى حملته بنفس النسبة ، إذ لم يكن لديه من يصنع له الرسوم والصور . اما يلتسين ، الحقيقي ، فقد حصل على ٦٪ فقط من اصوات الناخبين عند بداية الحملة ، وانتهى بنسبة ٣٥٪ من الاصوات بعد أن أوجد صانعو الصور منه صورة جديدة . وان صورة يلتسين ، وليس يلتسين الحقيقي ، هي من اختارها الناخبون . وعلى نفس المنوال ، فانها صورة كلينتون ، وليس كلينتون الحقيقي ، التي تم انتخابها . ويستطيع اصحاب الثروات والنفوذ وايجاد الصور الجميلة الجذابة عندما يشاؤون ، وبنفس الاقتدار يمكنهم تشويه الصورة وجعلها مشوشه في الوقت الذي يختارون . ولذا فان شاغلي الوظائف والذين يتربعون على المناصب مدينون لهؤلاء وليس للشعب في حصولهم على وظائفهم تلك ، وهم بذلك مسؤولون تجاههم وليس تجاه الشعب. لقد تم تمويل حملة يلتسين من قبل طبقة الواحد بالمائة الجديدة واصحاب الثروات والنفوذ في روسيا . وكان من بين هؤلاء فلاديمير بوتانين Vladimir Potanin ، ٣٧ سنة ، الذي يسيطر على امبراطورية تضم تحت لوائها البنوك والاعلام والصناعات التي يبلغ حجم مبيعاتها ١٠٪ من اجمالي الناتج المحلي لروسيا . وتهيمن طبقة بوتانين الجديدة مع حفنة من رجال الاعمال الروس الجدد على نصف اجمالي الثروة الصناعية الروسية التي شيدتها الايدي العاملة الروسية على مدى سبعين عاما . لقد حصل هؤلاء على تلك الثروات من خلال الخطط الفاسدة ومن تلك خطط القروض مقابل الاسهم بأسعار بخسة تكاد تكون أقرب إلى السرقة . وقد أسند بوتانين إلى نفسه منصبا في الحكومة التي تشكلت بعد الانتخابات حيث تولى حقيبة وزير لشؤون رئاسة الوزراء . وقد مكث في هذا المنصب وقتا يكفي لجعل الشركات تتخلف عن تسديد دفعات الديون المترتبة عليها حتى يستولي على اسهمها . وربما لم تطوّر الديمقراطية الروسية نفسها بحيث تستطيع تغليف نفسها وراء قناع مستتر على نحو تسمي معة «فرق الكذب Lie Squads كفرق الحقيقة Truth Squads » ولكن الروس جادين في التعلم وينهلون من معين الديمقراطية الاميركية ، وقد اصبح صنع الصور الآن جزءا من «الديمقراطية» الروسية .

لقد شرحنا حتى الآن كيف تتم مساعدة أشخاص على الوصول إلى مناصب منتخبة بطريق التصويت من خلال استعمال نفوذ المال والاعلام والتسويق . ويتم تحريف الامور والمعلومات بوسائل مماثلة وباستعمال النفوذ بمكوناته الثلاثة آنفة الذكر . أن التشريع الضريبي الذي ظل يعمل على نقل الاموال من ايدي الاثرياء إلى الفقراء لم يعد كافيا ، ولا يتماشى مع مصالح أرباب المال . وعمد بعض رجالات الاعمال ومدراء الشركات في هيوستون بولاية تكساس إلى تشكيل ما أسموه «الأمركيين للضريبة العادلة Americans for Fair Taxa-

tion (ATF)» وضم هذا التآلف في صفوفه ليو لين بيك جونير Leo Lin Beck (JR) وهو رئيس سابق لبنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس ، ويمتلك في الوقت الحالي شركة انشاءات ذات نفوذ كبير . وانضم إلى هذا التجمع رؤساء شركات آخرين من هيوستون مثل رئيس شركة انرون Enron ومن ولايات اخرى في الولايات المتحدة . ويقترح هؤلاء نظاما ضريبيا يعمل على مزيد من تقليص الاعباء الضريبية على الفئات ذات الدخل المرتفع . ونسبت مجلة بيزنس ويك في عددها الصادر بتاريخ ٩٧/١٢/٢٩ ص ٣٦ إلى رئيس ATF قوله «اننا سنتناول هذا الموضوع كما لو كان مشروعا تجاريا يخضع لآليات السوق . لقد اختبرنا هذا المشروع وعملنا على تنقيحه ، وأما المهمة التالية فهي الاعلان عنه وطرحه للمناقشة لكي نرى ردود الفعل والاهواء ازاءه» . لقد انفقت هذه المجموعة حوالي ٤ ملايين دولار على ابحاث اكاديمية وميدانية في السوق . وهكذا سيكون التسويق لصوره الضريبية ليتقبلها العامة لا قوانين الضريبة الحقيقية المقترحة . واذا كان هؤلاء على مقدرة لحشد المال اللازم لذلك فان الاخرين غير قادرين على انفاق ٤ ملايين دولار في ابحاث لترسيخ صورة ما . ولكن المال والاعلام والتسويق مجتمعة تستطيع أن تزيغ الابصار وتقلب العقول وتحيرها وفي النهاية تجعلها تستسيغ رؤاها وترضخ لقوتها .

وسنناقش الان آلية صنع القرار في الديمقراطية الميكانيكية الاميركية التي تؤكد لاصحاب النفوذ والثروات أن القوانين والتشريعات تتكون وفقا لرغباتهم ومتمشية مع مصالحهم . وهناك «مثلث حديدي Iron triangle » من الاطراف الثلاثة يكون على نحو دائم مشاركاً في عملية صنع القرار في واشنطن .

* اللجنة الفرعية المنبثقة عن الكونغرس .
* رؤساء المكاتب الحكومية في الادارة الاميركية .
* جماعات الضغط Lobbies .

ويتولى ممثلون عن هذه الاطراف الثلاثة اعداد نظام فرعي يكون له القرار في مسألة ما . ويضم هذا النظام الفرعي في العادة زهاء مائة شخص . وبعملية حسابية بسيطة ، نجد أن جماعات الضغط تتمتع بأعلى نسبة تمثيل في هذا النظام .

اللجنة الفرعية التابعة للكونغرس : Congressional Subcommittee .

يكون امام الاعضاء في الكونغرس الذين يشاركون في هذا النظام الفرعي محدودية فيما يتعلق باوقاتهم ومعرفتهم بالمسائل مدار البحث . ويعتمدون في الحصول على المعلومات وتقدير الاحكام والاجراءات المتخذة على موظفين مرتبطين في العادة سياسيا بجماعات

الضغط واصحاب المصالح المالية . وهكذا فانه ضمن نطاق لجنة الكون غرس الفرعية يقوم الموظفون بالاشراف على الاتصالات بين رجال الكونغرس والجهات الخارجية . ويضع هؤلاء مسودة تقارير اللجنة ويفرغون فيها اراءهم ، بصفتهم وكلاء وعملاء للجنة ، بطريقة تجعل تأثيرهم يتجاوز كثيرا دورهم الرسمي . اما بالنسبة للمسائل المهمة ، فان جماعات الضغط تزج برجالها كاعضاء في اللجنة . ففي حين نجد أن اثنين إلى خمسة اعضاء في الكونغرس يتواجدون في لجنة الكونغرس الفرعية ، فان حوالي ٢٠ عضوا غير منتخب يكونوا اعضاء في هذه اللجنة .

* جماعات الضغط Lobbies .

تكون جماعات الضغط التي تمثل أصحاب المصالح ممثلة في نظام اللجان هذه وتشكل جزءا منه . ويتناسب تأثير أي لوبي تأثيرا مباشرا وطرديا مع ملاءة مصادره المالية ، وبالطبع فكلما تعاظمت هذه المصادر كلما كان التأثير اعظم . كما أن الامكانيات التنظيمية وكفاءة الاتصالات والعلاقات لتعيين موظفين مكرسين لخدمة القضايا الخاصة بهم لدى لجنة الكونغرس الفرعية ، تلعب دورا عظيما في ضمان اصدار القرار الذي تسعى اليه جماعات الضغط .

* كما تعمل جماعات الضغط واصحاب المصالح على ادخال رجالاتهم في سلك الحكومة ايضا .

وتصف الحالة رقم ٩٢٢-٣٨١-٩ التي تناولتها كلية ادارة الاعمال بجامعة هارفارد HBS هذا الوضع بقولها «في هذا السياق ، غالبا ما يتنقل خبراء السياسة من سلك التعليم الاكاديمي أو التجاري إلى القطاع الحكومي والعكس بالعكس . وهذه التنقلات اضافة إلى شبكات المعلومات داخل وخارج الحكومة تؤدي في الغالب إلى اسناد مناصب حكومية رفيعة جدا إلى اشخاص بنوا شهرتهم وسمعتهم منذ البداية كمتخصصين في مجالات محددة من السياسة العامة . ويستخدم كلا الحزبين السياسيين هؤلاء المستشارين من خارج الحزب كمعينين فيدراليين وبهذه العملية يتم انشاء بيروقراطية سياسية جديدة تتعايش مع والى جانب البيروقراطية الدائمة في الحكومة» .

* وبعملية حسابية بسيطة ، نجد أن ٨٠ شخصا من اصل ١٠٠ شخص الذين يشكلون اللجان التي تقوم على صنع القرار ليسوا منتخبين من قبل الشعب ، أي أن تعيينهم يتم مباشرة ، أو بطريقة غير مباشرة من قبل اصحاب المصالح والثروات . اما العدد الباقي والذي يضم ٢-٥ اعضاء من الكونغرس ، فانهم يدينون بوظائفهم أصلاً الى نفس هؤلاء المتنفذين

اصحاب المصالح . أما المساهمات المالية السياسية فما هي الا الدفعات المقدمة للحصول على التشريع والقرار المناسب عند اللزوم . ولذلك فان النظام برمته مدين لاصحاب المصالح ، وهذا ما يفسر بجلاء لماذا تلتزم واشنطن الصمت المطبق طيلة ثلاث ين سنة ونيف بعد أن اثبت كبير الاطباء الأميركيين بالدلائل العلمية النتائج القاتلة للتدخين ، على الرغم من أن حوالي ٤٠٠,٠٠٠ شخص يقتلون سنويا نتيجة لسكوت الحكومة . ولهذا ايضا فكرت شركات التبغ حتى بتحقيق ارباح من خلال التسوية التي توصلت اليها والتي يفترض أن تدفع بموجبها تعويضات عن الضرر الحاصل نتيجة نشاطاتها وترويج هذه المادة المهلكة .

أن كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي يمثل آليات الديمقراطية الميكانيكية والمسائل يتم اقرارها لتعلو على الاحزاب ، اما آليات العمل المسرحي السياسي فتحفظ لهذه الاحزاب وكأنها قبائل سياسية . ولا يلعب أي من الحزبين أي دور حقيقي كوسيط بين الناخبين والمرشحين الذين سينتخبونهم . وليس ثمة دور للحزبين في صياغة السياسات واقرارها . وكلاهما يعمل كصندوق للتبرعات تلقى فيه عند اجراء الانتخابات . واذا كانت العضوية في الاحزاب تقاس بعدد اولئك الذين يدفعون بانتظام ما يستحق عليهم من رسوم العضوية ، فان الجمعية الوطنية للرماة National Rifle Association بعدد اعضائها البالغ ٢,٥ مليون عضو والملتزمين بالدفع ، تعتبر اكبر من الحزبين مجتمعين . فهل هذا معقول في دولة تدّعي نظام تعدد الاحزاب وفي دولة يعيش فيها ٢٥٠ مليون نسمة وتتغنى بانها دولة ديمقراطية؟ .

أن الحزب الديمقراطي الذي كان مفروضا أن يمثل الفئة الفقيرة من الشعب تمتلكه وتديره جماعات اللوبي المكونة من المحامين وارباب الشركات. ويدرج ويليام غرايدر William Greider في كتابه «من الذي سيقول للناس» ص ٢٥٨ The People Who Will Tell قائمة باسماء جماعات الضغط والمحامين الذين لهم اعظم درجات النفوذ في الحزب الديمقراطي ، ويمثل هؤلاء معظم البنوك الكبرى وبيوتات السمسرة في البلاد :

* بوب شتراوس Bob Strauss : شركة دريكسيل بيرنهام Drexel Burnham ، مورغان ستانلي Morgan Stanley ، شركات الادخار والاقراض في ولاية تكساس Texas Savings & Loans (S&L) .

* تشك مانات Chuck Manatt ، شركة الادخار والاقراض في كاليفورنيا ، جمعية المصارف في كاليفورنيا California Bankers Association ، فيرست بنك سيستم First Bank System .

* جيه دي ويليامز J.D. Williams ، فيرست بوسطن First Boston .

* ريتشارد مو Richard Moe ، مورغان غارانتي Morgan Guaranty .
* بيرل بيرنهارد Berl Bernhard ، معهد شركة الاستثمار Investment Bank Institute .
* جو كاليفانو Joe Califano ، بانكرز ترست Bankers Turst ، فاني ماي Fannie Mae .
* ستيورات ايزنستات Stuart Eizanstat ، تشيز مانهاتن Chase Manhatten ، جمعية البنوك القابضة Association of Bank Holding Companies .
* اوكونور O'Connor وهانون Hannon ، ميريل لنش Merril Lynch ، بين ويبر Paine Webber ، جمعيات صناعة الاوراق المالية Securities Industries Associations .
* تومي بوغز Tommy Boggs : اميركان اكسبرس American Express ، بير ستيرنز Bear Sterns ، بورصة مجلس شيكاغو للخيارات Chicage Board Options Exchange ، بين ويبر Paine Webber

كان روبرت ستراوس الذي ترأس مجلس ادارة الحزب الديمقراطي خلال منتصف السبيعنات يدعى «سيد الديمقراطيين» . وقد مارس نفوذه وتأثيره على كلا الحزبين لتمرير قوانين ضريبية لم تكن ، على وجه التأكيد ، في صالح الطبقة الفقيرة من الشعب ، الذي يدّعي الحزب الديمقراطي انه يمثله . وتولى حقيبة سفير لبلاده في موسكو موفدا من قبل ادارة الجمهوريين ، في الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفيتي في النـزع الاخير . ويذكر أن فيرنون جوردان Vernon Jordan وهو صديق حميم للرئيس كلينتون يعمل في شركة شتراوس ، كما أن عددا يناهز المائة من المحامين يعملون لدى جوردان الذي هو عضو في مجالس ادارة العديد من الشركات المتعولمة .

أن عملية صنع القرار في البيت الابيض تدار من قبل مجموعة من المسؤولين من غير المنتخبين ومن غير عشاق الديمقراطية . وان قرار غزو كمبوديا في شهر ابريل نيسان عام ١٩٧٠ قد يؤكد صدق ما ذهبنا إليه . فلم يقتصر الامر على شن حرب على دولة أخرى ، ولكن كانت هناك اكاذيب صيغت ونشرت عن عمد لتضليل الشعب الاميركي الذي كان يدفع من جيبه وافراده التكاليف المالية والبشرية لهذه الحرب . فقد كتب والتر أيزاكسون Walter Isaacson في كتابه «كيسنجر سيرة ذاتية » Kissinger «أن دولة في تاريخ الحضارة الانسانية لم تتحمل جحيما كالمحرقة التي اجتاحت كمبوديا خلال السبعينات . أن عبء المسؤولية يقع في المقام الاول على الخمير الحمر القتلة الشيوعيين الذين امسكوا بزمام

السلطة عام ١٩٧٥ ، ولكن ايجاد حقول ومجالات لممارسة القتل كان له اكثر من سبب ، وقد اسيلت من الدماء ما يكفي لتلطيخ أيد كثيرة . إن جانب اللائمة الذي يمكن أن ينحى على أميركا وعلى كيسنجر لا يتأتى عن اقدامها على هذه الحرب بنية غادرة ، ولكنه ناجم عن قلب متحجر ونظرة قاسية جعلت ما تصورته امريكا احتياجات لها في فيتنام اعلى منزلة واكثر اهمية من صالح دولة جارة ضعيفة» .

* أشار كيسنجر في مارس آذار ١٩٧٠ بقصف كمبوديا سرا آملا أن يتمكن من الاستيلاء على مركز قيادة عمليات الشيوعيين في فيتنام الجنوبية المعروف باسم COSVN . وبعد ١٠٤٥ غارة شنتها الطائرات المقاتلة الاميركية والقت خلالها ١٠٨٨٢٣ طنا من القنابل ، منيت المهمة بالفشل الذريع .

* ثم اطيح بسيهانوك Sihanouk على يد رئيس وزرائه لون نول ، وقد وجدت شكوك ، على الاقل لدى سيهانوك ، بأن لوكالة المخابرات الاميركية يدا خفية في الانقلاب .

* أمر لون نول Lon Nol الفيتناميين الشماليين وقوات الفييتكونغ Viet Cong بمغادرة كمبوديا على الفور .

* أدى ذلك إلى دفع الشيوعيين الفيتناميين إلى شن هجوم على قوات الحكومة الكمبودية التي كانت تعاني من سوء الاعداد وسوء التجهيز . ونقلت القوات الحكومية إلى ميادين المعركة في سيارات البيبسي كولا .

* طلبت كمبوديا المساعدة العسكرية وكان كيسنجر في الجانب المؤيد لتقديم مثل تلك المساعدات . وكان وزير الدفاع الاميركي ليرد Laird يفضل انسحابا للقوات الاميركية من فيتنام حسب برنامج ومعدل ثابت شهريا ، وليس مزيدا من التورط في جنوب شرق آسيا . اما وزير الخارجية الاميركية آنئذ Rogers فقد عبّر عن ايمانه بأن في الحل الدبلوماسي تكمن الاجابة على النزاع الفيتنامي برمته .

* بحث هنري كيسنجر مع رئيس الاكان المشتركة خططا عسكرية في فيتنام وكمبوديا إلى جانب الانسحاب المقبل للقوات الاميركية من فيتنام ، ولكنه طلب اليه ، على نحو محدد ، أن يبقى الامر مكتوما عن وزير دفاعه «ليرد Laird » .

* استدعى كيسنجر يوم الرابع والعشرين من ابريل نيسان ١٩٧٠ موظفيه إلى مكتبه لتدارس الاراء المختلفة ازاء غزو كمبوديا مفترضا أن قوات فيتنامية جنوبية ستستخدم في هذه العملية . ولم يذكر خلال الاجتماع أية احتمالية لاستخدام القوات الاميركية مع العلم بأنه قد اخبر كلا منهم شخصيا وعلى انفراد بهذا الامر قبل الاجتماع .

* اعرب كافة الحضور عن معارضتهم للغزو سواء اكان باستعمال القوات الفيتنامية أو قوات أخرى طالما يعني هذا الغزو في المحصلة النهائية تورطا اميركيا .

* بعد انفضاض الاجتماع ، أشار كيسنجر على نيكسون بغزو كمبوديا وأوصى أن تتم مناقشة الموضوع خلال اجتماع مجلس الامن القومي يوم الاحد المصادف ١٩٧٠/٤/٢٦ ، وطلب إلى نيكسون أن يتهيأ للرد على موقف كل من ليرد وروجرز المعارضين للغزو .

* تم عقد الاجتماع حسب الجدول المعدّ له . ومع أن نيكسون ناقش خيارات لا قرارات ، الا أنه وقع أمر الغزو كما قدمه إليه كيسنجر . ولما تسلم كل من روجز وليرد نسخته من الامر ، لم يصدق أي منهما ما وق عت عليه عيناه ، وطلبا الاجتماع إلى نيكسون الذي تشبث بالقرار الذي املاه كيسنجر عليه .

* تم اتخاذ قرار بغزو دولة اخرى دون موافقة الكونغرس ودون موافقة وزيري الخارجية والدفاع ودون موافقة موظفي مجلس الامن القومي الذين استقالوا احتجاجا على هذا القرار وهم : واتس Watts ، ليك Lake ، موريس Morris ، ولين Lynn . وكان هالبرين Halperin ودايفيدسون Davidson قد استقالا قبل ذلك) . وبناء على طلب البيت الابيض ، وضعت هواتف هؤلاء تحت المراقبة من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي .

* تظاهر اكثر من ١٠٠,٠٠٠ اميركي يوم ١٩٧٠/٥/١ احتجاجا على هذا القرار ، حيث احتشدوا امام البيت الابيض وفي الرابع من الشهر ذاته ، قامت مظاهرات واعمال شغب في صفوف الطلاب في حرم الجامعات مما أدى إلى قيام أفراد الحرس الوطني بإطلاق النار على الطلبة حيث اصابوا اربعة طلاب وأردوهم قتلى .

فإذا كان من الممكن ان تشن حرب على دولة مستقلة ذات سيادة ، دون علم أو موافقة اعضاء الكونغرس ، ودون الحصول على المتطلبات الدستورية التي تبيح الخروج إلى الحرب ، وبدون موافقة وزيري الخارجية والدفاع وحتى بدون علمهما ، وضد مشورة مسؤولي مجلس الامن القومي وفوق هذا وذلك ، ضد موافقة الشعب الاميركي فإن كل ذلك لا يمكن أن يحدث في دولة تعيش حالة حقة من الديمقراطية ، ولكنه قابل للحدوث في ديمقراطية ميكانيكية . أن قرارا له نتائج خطيرة من هذا القبيل ويشعل محرقة ضد مواطني دوله أخرى تم اتخاذه في حالة غيبوبة ديمقراطية ، وهو أحد الدلائل على نمطية اتخاذ القرار في دولة حافظت على الشكل الديمقراطي فقط بعد أن تم افراغه من أي محتوى ديمقراطي حقيقي .

كتب ويليام غرايدر «أن النظام الاميركي يعتمد على صفقات أكثر عمقا من الانتخابات ، وقد أفرز آلية اخرى للحكومة تخرج عن المدى الذي يصله الصوت الشعبي ،

وهي الآلية التي ادارت الصراعات المستمرة للرأسمالية الديمقراطية ، وهي عملية الشد والتنافر الطبيعية بين هاتين الكلمتين (الديمقراطية) و (الرأسمالية) . لقد اصبحت هذه الآلية جزءاً من الحكم وان تم ابقاؤها عمداً خارج العملية الانتخابية وفي منأى عن المحاسبة السياسية . وفي الواقع فان قوى هذه الآلية تتمتع بقدرتها على مقاومة الانفعالات الشعبية ويمكنها أن تعاقب المجتمع بشكل عام . أن بنية هذه الآلية وهذا النظام للحكم الاميركي قد تعايش مع النظام المنتخب وتقاسم السلطة مع الكونغرس والرئيس واجرى معهما علاقات تعاون وتنسيق وفي بعض الحالات اعترض عليهما وأحبطهما» . (اسرار المعبد ص١١ - Secrets of The Temple) .

لقد تم تحويل ثم مأسسة الوعد الديمقراطي ليصبح حقيقة تكنوقراطية . وحيث أن العقود الاولى من القرن العشرين أفرزت طبقة جديدة من المحترفين في مجالات الادارة والتعليم الاكاديمي وادارة الاعمال والنشاطات التجارية وحيث أن هذه الطبقة قد سدت حاجاتها الاولية الاساسية فلقد دخلت الى عالم الحاجيات السيكولوجية من تحقيق الذات او الابداع المهني عبر المناصب الادارية والحكومية . وأصبح التكنوقراطيين يتشاركون مع طبقة الواحد بالمائة كون الطبقتين قد دخلا عالم الاحتياجات الثانوية . لقد احست فئة الواحد بالمائة بالمتعة التي يوفرها نفوذ المال حتى في اكثر صور هذا النفوذ تجردا وصيرورتها إلى ارقام صماء وحسابات ونبضات اليكترونية على جهاز الحاسب الآلي . اما فئة التكنوقراطيون فقد استهوتهم متعة النفوذ التي توفرها الوظائف الكبرى . ولقد تم دمج قوى الفئتين ليشكلا ويديرا ديمقراطية ميكانيكية . واتفق الطرفان على حدود كل منهما وأنّ من يمارس الحكم في النهاية هو من يملك المال .

«ظننا لمدة طويلة بأن العالم مقسم إلى دول غنية وأخرى فقيرة . وفيما تمضي عملية العولمة الاقتصادية في خطواتها قدماً فإننا نجد جزراً من أصحاب الثروات الفاحشة في دول يسود فيها الفقر المدقع ، ونجد بحاراً متنامية ومتزايدة الاتساع من الفقراء المعدمين في الدول الغنية . . .

ومن موقعنا المميز في آسيا ، كنا نراقب بهلع بالغ كيف أدت نفس السياسات التي كانت الولايات المتحدة تنادي بها للعالم إلى خلق عالم ثالث ضمن حدودها وفي عقر دارها وذلك ما تكشف عنه الفجوة متزايدة الاتساع بين الغني والفقير . . . فهذه مدينة نيويورك التي تعتبر مركزاً رئيساً للنفوذ الاقتصادي نجد في مختلف أرجائها كافة الملامح والصفات التي تجدها في مدن العالم الثالث العصرية ، بما في ذلك الجيوش الجرارة من المشردين والذين لا مأوى لهم ، وبجانب أنماط الحياة المترفة إلى حد التبذير لدى طبقة الأثرياء والمشاهير ، كما ترى ، حكومة عاجزة وعنفاً لا يميّز بين أحد» .

د . دايفيد كورتين – *Dr. David C. Korten*

(عندما تحكم الشركات العالم) (*When The Corporations Rule The World*)

«ازدادت حصة طبقة الواحد بالمائة من مالكي الثروات في الولايات المتحدة خلال الفترة بين عامي ١٩٨٣ ١٩٨٩ إلى ٤٨ ٪ من إجمالي الثروة المالية ، ومع ذلك ، ففي عام ١٩٨٩ على سبيل المثال- فإن ٣٥ ٪ من مجموع العائلات من غير البيض كان صافي ما يمتلكونه صفراً أو سالباً (أي مدينون) . . .» .

د . ادوارد وولف – *Dr. Edward N. Wolff*

(الثروة غير المتوازنة) (*Top Heavy*)

الفصل الثامن عشر

الرجل الغني والرجل الفقير: الولايات المتحدة والعالم

كنت استقل الطائرة المحلقة على ارتفاع ٣٣٠٠٠ قدم والمتجهة إلى شيكاغو عندما وقعت عيناي على بضعة سطور في إحدى الصحف تتحدث عن تزايد عدم المساواة في توزيع الثروات في الولايات المتحدة وكانت الدراسة من أعداد Edward N. Wolff أستاذ الاقتصاد في جامعة نيويورك ، ولقد علمت دوما أن الله خلق الناس جميعا متساوين في الحقوق والواجبات ، كما كنت اعلم أيضا أن انعدام المساواة في توزيع الثروات ، في نظام الرأسمالية ، كان جزءا من النظام . بيد أن الرقم الذي يقول بان واحدا بالمائة فقط من الأميركيين يمتلكون ٤٨٪ من إجمالي الثروات في الولايات المتحدة ، كان ابعد من حدود خيالي وذهب بي الأمر إلى حد الاعتقاد بأن خطأ ربما يكون هناك ، فقررت أن اسبر غور الموضوع بما يستحق من دراسة . وكانت الدراسة التي نشرت كتقرير مؤسسة صندوق القرن العشرين (Twentieth Century Fund) وقد وسعت ونشرت في كتاب بعنوان «الثروة غير المتوازنة Top Heavy» ولعل الكتاب قد اقتبس اسمه مما جاء في مقدمة بربارا ايرنريك Barbara Ehrenreich في الصفحة الأمامية «من أن مجتمعا ديمقراطيا لا يستطيع الصمود أمام هذا التركيز الرهيب للثروات الذي بدأ يستشري في الولايات المتحدة منذ السبعينات . أن الأمور التي تتفاقم وتبلغ ذروتها ، لا تلبث أن تميل إلى الانهيار . وقد نظرت إلى غلاف الكتاب ولاحظت عبارة « أن ثروة يملكها سكان مدينة أميركية يقطنها ربع مليون أمريكي تكاد توازي موجودات Bill Gates» وقد قلت لنفسي «هذا خطأ الآن إذا أخذنا في الاعتبار أن سعر سهم شركة Microsoft قد تضاعف خلال الفترة بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨ ، فإننا نحتاج إلى مدينة يقطنها في المعدل نصف مليون أمريكي لتساوي ثروة Bill Gates . لقد ظننت أن غيتس ، هذا الطالب الجامعي الذي تخلّى طواعية عن استكمال دراسته الجامعية في جامعة هارفارد ليدير شركة قام بتأسيسها ، كان ذكيا لامعا ويستحق بجدارة أن يكون

ثريا . لكنني أتساءل عما إذا كان هو أو أي شخص آخر بحاجة إلى أن تكون له ثروة توازي ثروة سكان بلدة بأكملها أو ما إذا كان يستحق ذلك . وبعد أن يمتلك الإنسان حيّا واحدا بأكمله ، فهل يكون في الحقيقة محتاجا ليمتلك ثروة مدينة كاملة ؟ وخصوصا إذا كانت مثل هذه المدينة تضم أعدادا هائلة من المشردين؟

ودعنا نقتبس المعلومات التالية من الكتاب آنف الذكر Top Heavy

* في العام ١٩٩٢ كان تقسيم الثروة المالية في الولايات المتحدة على النحو التالي :

طبقة واحد بالمائة	٤٥,٦٪
١٩٪ التي تليها من الشعب	٤٦,٧٪
٨٠٪ الباقية من الشعب	٧,٨٪

* في العام ١٩٩٢ كانت طبقة الواحد بالمائة من الشعب تستحوذ على :

٤٩,٦٪ من كافة الأسهم في الولايات المتحدة .

٦٢,٤٪ من كافة السندات في الولايات المتحدة .

٥٢,٩٪ من كافة صناديق الاستئمان في الولايات المتحدة .

٦١,٦٪ من كافة اسهم الشركات في الولايات المتحدة .

٤٥,٩٪ من كافة العقارات غير المستخدمة للسكن في الولايات المتحدة .

* في العام ١٩٩٢ كانت الفئة التي تمثل ١٩٪ التالية والأكثر ثراء من الأميركيين تمتلك :

٣٦,٧٪ من كافة الأسهم .

٢٨,٩٪ من كافة السندات .

٣٥,١٪ من كافة صناديق الاستئمان .

٢٩,٥٪ من كافة اسهم الشركات .

٣٧,١٪ من كافة العقارات غير المستخدمة للسكن .

* في الوقت نفسه , فإن نسبة ٨٠٪من الأميركيين الباقين كانت عام ١٩٩٢ تمتلك :

١٣,٦٪من كافة الأسهم .

٨,٧٪ من كافة السندات .

١٢٪ من كافة صناديق الاستئمان .

٨,٩٪ من كافة اسهم الشركات .

١٧٪ من كافة العقارات غير المستخدمة للسكن .

* في بلاد الفرص المتاحة وطبقاً للأرقام الصادرة عام ١٩٨٩,فان اكثر من ثلث السكان غير البيض أما أن وضعهم المالي يساوي صفراً أي أن موجوداتهم متعادلة مع الديون المترتبة عليهم Zero Networth أو سالب بمعنى انه لو باعوا كل ما يملكون فان ناتج البيع سيظل اقل من قيمة ديونهم للغير .

* يمكن القول أن البيض في وضع افضل إلى حد ما ، ولكن مازالت شريحة توازي ١٢٪ من السكان البيض يقعون تحت نفس فئة الوضع المالي الصفر أو السالب .

أن الاطلاع على الجداول يكشف أن الزيادات الأخيرة في التفاوت الجائر في تقسيم الثروات الوطنية كانت مشابهة لتلك التي سادت في العشرينات من القرن العشرين والتي سبقت وقوع الكساد الكبير .

* أن تغيير الاتجاه في نسبة ملكية الواحد بالمائة من الشعب من الانخفاض إلى الصعود الحاد قد تزامن مع فك ارتباط العملة عن قيمتها الحقيقية بعد تبني السياسة الاقتصادية القائمة على طريق كمية عرض النقود Monetarism وكذلك واكبت إلغاء ربط الدولار بالذهب كما نصت عليه اتفاقية بريتون وودز . وبذلك اصبح الممولون الدوليون ، كما أشير في مكان آخر من هذا الكتاب ، قادرين على خلق ثروات جديدة من خلال إيجاد أدوات مالية جادت بها قريحتهم .

* يلاحظ أيضا أن التفاوت في الدخل الذي شهد زيادات كبيرة وكذلك الضرائب والقوانين الأخرى التي أدت الى زيادة هذا التفاوت ، بدأت في عهد إدارة أميركية جمهورية ، ولكنها استمدت زخما في عهد إدارة الرئيس كارتر الديمقراطي ، وذلك لان اجندة أرباب الأموال يتم تطبيقها على نحو متساو سواء أكان مَنْ في البيت الأبيض من الجمهوريين أو الديمقراطيين . .

* قد يتساءل المرء عما إذا كان هذا التفاوت الاجتماعي من سمات الرأسمالية الأميركية فقط ، أو انه أحد ملامح الرأسمالية الانجلوأميركية . أن من الملحوظ أن عدم المساواة في توزيع الثروة البريطانية كان أسوأ مما كان عليه الوضع في الولايات المتحدة مطلع القرن العشرين . واستمر التفاوت في توزيع الثروة في بريطانيا أعلى مما هو في الولايات المتحدة . وقد اصبح إجمالي صافي قيمة حقوق المساهمين القابلة للتداول والمملوكة لطبقة الواحد بالمائة متساويا في كلا الاقتصادين في منتصف الستينات للقرن العشرين . ولكن في العام ١٩٩٠ أصبحت حصة الواحد بالمائة الأميركية ضعف مثيلتها في المملكة المتحدة .

وأدت برامج الرفاه الاجتماعي في أعقاب الكساد الكبير وضرورات الحرب الباردة إلى

تقليص التفاوت في توزيع الثروة في الولايات المتحدة . على انه بدءاً من السبعينات اتسعت الشقة في التوزيع مستمدة قوة دافعة عظيمة إبان حكم الرئيس الأسبق رونالد ريغان ، واصبح الغني اكثر غنى والفقير اكثر فقرا .

وبينما نجد أن معدل الدخل الحقيقي لطبقة الواحد بالمائة للولايات المتحدة ارتفع بنسبة ٧٨٪ خلال الفترة بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٩ فقط ، فقد انخفض معدل الأجور حسب التقديرات بقيمة الدولار الثابتة لعام ١٩٩٦ بـ ٨٪ تقريبا عما كان عليه عام ١٩٧٧ . وينظر الاقتصاديون الكلاسيكيون بأن للأجور المرتفعة أثرا سيئا على اقتصاد بلادهم لما يسببه من تضخم . وبالنسبة لهؤلاء فان عبء التعديل لمواجهة التضخم يقع على كاهل أغلبية الشعب ولكن ليس على طبقة الواحد بالمائة . ولكي تصل الأجور إلى مستوياتها عام ١٩٧٣ بمعدلات نموها الحالي فإنها ستصل إلى ذلك خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين . وتظهر البيانات التي أصدرتها وزارة التجارة انه في الوقت الذي سجلت فيه أرباح الشركات زيادة دراماتيكية خلال عقد التسعينات من القرن العشرين ، فان ما يحصل عليه العمال من أجور ورواتب ومكافآت قد تراجع كنسبة من الدخل القومي . وخلال الفترة يبن عامي ١٩٨٠ ١٩٨٨ تزايدت إيرادات الضمان الاجتماعي ، التي يتأتى معظمها من المجموعات ذات التدخل المتدني بنسبة ٢٣٪ كجزء من الإيرادات الفيدرالية . وخلال نفس الفترة تراجع دخل الحكومة من ضرائب الشركات بواقع ٢٣٪ . وهكذا فان الضمان الاجتماعي لم يغطّ التزاماته فحسب ، بل كان يمد الميزانيات الفيدرالية بفوائض بلغت على التوالي ٧٤ مليار دولار ، ١٢٦ مليار دولار عامي ١٩٩١ و١٩٩٥ ويتوقع أن يقفز الرقم إلى فائض قدره ٢٩٩ مليار دولار في العام ٢٠٠٠ . ومن بين ٨٧ مليار دولار من الضرائب المستحقة وغير المدفوعة عام ١٩٨١ على سبيل المثال ، فان نسبة مساهمة ذوي الرواتب والدخل المنخفض فيها لم يصل إلى ٢٪ ، بينما كانت هناك ١٧ شركة كبرى مدينة للحكومة الفيدرالية بأكثر من ذلك .

ويرجع تاريخ المعلومات التي تضمنها كتاب Top Heavy إلى عام ١٩٢٠ وما بعده . وقد يسأل سائل كيف كان الوضع قبل ذلك؟ أن الباحث في الموسوعة البريطانية في المجلد ١٨ صفحة ٩٦٤ لعامي ١٩٧٣-١٩٧٤ يجد أن طبقة الواحد بالمائة هذه قد وجدت قبل وقت طويل من القرن العشرين . «وعلى نحو نموذجي كان أغنى الناس من طبقة الواحد بالمائة من المواطنين في المدن والمناطق الحضرية يمتلكون تقريبا نصف ثروات المدن الكبرى في الشمال الشرقي ، بينما السواد الأعظم من السكان في تلك المدن يمتلكون الكفاف أو لا يمتلكونه .

وكانت أميركا في العام ١٨٥٠ لديها من أصحاب الملايين (المليونيرات) اكثر مما كان في كل أوروبا » . وهكذا فان طبيعة عمل طبقة الواحد بالمائة يعتبر جزءا لا يتجزأ ولا ينفصل عن الرأسمالية الانجلوأميركية حتى قبل عهد بارونات اللصوص الرأسماليين وقبل الرأسمالية المغلفة التي تطورت مواكبة الثورة الصناعية . وهكذا سرعان ما تكونت طبقة الواحد بالمائة خلال سنوات قليلة في روسيا عندما دخلتها الرأسمالية .

أن التفاوت في توزيع الثروات قاسم مشترك الآن في جميع الشعوب التي تتبنى دولها هذا النمط المغلف للرأسمالية الانجلوأميركية . فكل دولة من هذه الدول لديها طبقة الواحد بالمائة التي تستأثر بنصيب الأسد من ثروات البلاد . كما أن هذا التفاوت ليس مقتصرا على الصعيد القومي إذ انه صارخ على الصعيد العالمي أيضا .

جاء في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ الصادر عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة United Nations Development Programme Development Report 1992 أن :

أغنى ٢٠٪ يمتلكون ٨٢,٧٪ من دخل العالم

أل ٢٠٪ التالية يمتلكون ١١,٧٪ من دخل العالم

أل ٢٠٪ التالية يمتلكون ٢,٣٪ من دخل العالم

أل ٢٠٪ التالية يمتلكون ١,٩٪ من دخل العالم

أفقر ٢٠٪ يمتلكون ١,٤٪ من دول العالم

ويمتلك ٣٥٨ مليارديرا ثروة صافية تقدر بكامل ما يمتلكه أفقر ٢,٥ مليار نسمة في العالم . وتقدر ثروات أغنى ٤٠٠ شخص مجتمعة في الولايات المتحدة بز هاء ٣٢٨ مليار دولار ، وهو مبلغ يزيد عن إجمالي الناتج القومي لعام ١٩٩١ لمليار شخص يعيشون في القارة الهندية .

أن مجموعات النخبة المتعولمين في بلد ما يعتبرون مصالحهم متماثلة ومتطابقة مع مصالح النخبة المتعولمين في بلد آخر ، ولذلك فان اهتماماتهم الحقيقية وولاءهم وإخلاصهم تقع دائما خارج حدود بلادهم . وقد أعرب دايفيد كورتين عن اعتقاده بأن النخبة طبقة الواحد بالمائة في دولة مثل الباكستان على سبيل المثال «تصلح أن تضرب مثالا على تجربة النخبة الذين يعيشون في بلادهم ، كمن يعيشون في مقاطعات محاطة بدول أجنبية ، منسلخين عن جذورهم وارتباطاتهم المحلية في بلادهم . . . وكنت خلال الزيارتين اللتين قمت بهما إلى هذه الدولة الآسيوية حللت ضيفا على اكثر رجال الأعمال نجاحا . ورغم كثرة أسفار هؤلاء وتخرجهم من افضل الجامعات البريطانية والأميركية فان لدى هؤلاء قليلا من المعرفة

والاطلاع أو الاهتمام بما كان يجري على الساحة المحلية في بلادهم خارج حدود المقاطعات التي يعيشون فيها . وبدا كأن باقي أجزاء باكستان دولة أجنبية لا تربطهم بها علاقة ولا تستحق القلق بشؤونها . لقد كان هؤلاء منفصلين مجردين تماما من أي إحساس بالولاء الوطني» .

وفي أميركا المشغولة بالهيكلة الإدارية لتقليص الكلف تعرض نظام الأجور إلى التغيير أيضا ، حيث أدى هذا التغيير إلى «تقليص» الأجور والزيادات التي تطرأ عليها والتعاقد من الباطن مع عمالة خارجية رخيصة . وفي الوقت الذي شهدت فيه مبيعات وأرباح الشركات الخمسمائة الأضخم في الولايات المتحدة ارتفاعا دراماتيكيا خلال التسعينات ، فان اجمالي العمالة لدى هذه الشركات قد تراجع بدلا من أن يتصاعد . وخلال الثمانينات من القرن العشرين عانت الأجور من الركود بسبب تباطؤ الإنتاجية . وخلال هذا العقد (التاسع من القرن العشرين) ، على الرغم من حصول بعض خريجي الجامعات الموظفين على بعض الزيادات الطفيفة ، إلا أن أغلبية العمال (٨٠٪) قد عانت من تراجع في دخلها . أما الآن ، فانه على الرغم من الإنتاجية الأعلى ، فان المنافع تذهب إلى مساهمي الشركات لا إلى الموظفين . وفي واقع الأمر ، فان الاقتصاديين الذين يدورون في فلك طبقة الواحد بالمائة يبررون هذا الاتجاه بأنه عارض صحي بالنسبة للاقتصاد الأميركي حيث يزيد من قدرة الولايات المتحدة على التنافس في الأسواق الأجنبية العالمية . وتعمد الشركات الآن إلى نقل كل أو بعض عملياتها إلى الأسواق الأرخص بصرف النظر عن الولاء أو الحدود القومية . ومنذ عام ١٩٨٣ ، كما جاء في دراسة لمؤسسة بروكينغز Brookings Institution ، ارتفعت أسعار المنتجات المباعة إلى المستهلكين بواقع ٤٪ سنويا بينما كانت نسبة ارتفاع تكاليف إنتاجها ٣,٣٪ سنويا . وقد تنبأت الدراسة «أن تستمر ظروف التجارة في الاتجاه بقوة ضد مصالح العمال على مدى السنوات الخمس إلى العشر المقبلة» . وبلغ معدل الارتفاع في أسعار السيارات الأميركية اكثر من ٧٠٪ على مدى السنوات العشر الماضية مقابل ارتفاع بنسبة ٤٠٪ في المداخيل . وقد ألغت أغلبية الشركات الكبرى أنظمة الدفع التقليدية للزيادات السنوية وباتت هذه محكومة الآن بظروف الأداء والسلوك الوظيفي .

الاّ ان المشكلة في اوروبا الغربية أسوأ منها في الولايات المتحدة حيث لم تستحدث أية وظائف جديدة ، من الناحية العملية ، منذ عقود حتى الآن . ففي السويد ، وحوالي الوقت الذي طرحت فيه مبادئ الريغانية الاقتصادية Reaganomics في الولايات المتحدة والناتشرية Thatcherism في المملكة المتحدة ، شكل رئيس شركة فولفو عام ١٩٨٣ ما

أسموه "Roundtable of European Industries" والتي ضمت شركات أوروبية عملاقة مثل Fiat ، Nestle ، Renault ، Siemens ، Olivetti ، Philips . كان الغرض من وراء هذا التجمع تحديد دور الدولة على النمط الذي تسير عليه الريغانية والتاتشرية . وقد تبين ان هناك جهوداً عالمية منسقة وعلى درجة عال ية من الكفاءة ، لعولمة اقتصادية ولإلغاء أو تخفيف القوانين وتقليص دور «التدخل الحكومي» ، إلى الحد الأدنى ، تاركة المجال «للأسواق» أي للشركات لتفرض حكمها . ونتيجة لذلك وبينما ارتفعت نسبة الفقر في المجتمع السويدي بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٨ ، فقد ضاعفت اكبر ٤٥٠ شركة قيمة موجوداتها . وبحلول عام ١٩٩٢ ، كانت نسبة ٢٪ من أغنى البيوتات السويدية تستحوذ على ٦٢٪ من قيمة الأسهم والأوراق المالية المتداولة في بورصة ستوكهولم .

أن رأسمالية السوق ، وتوأمها الرأسمالية المعلوماليّة ، ستظلان على نحو دائم ومتأصل معنيتين بإفراز الرجل الغنيّ والرجل الفقير . وذلك لأنها أصلا ستفرز قليلا من الرابحين وكثيرا من الخاسرين . وسيبقى لنظام الرأسمالية والمعلوماليّة على الدوام مجتمع «الرابحون لهم كل شيء » ما دامت القوى التنظيمية والتشريعية التي تستطيع أن تروضه وتكبح جماحه ، مغيبة عن عمد .

وإذا نظرنا إلى منحنى توزيع الثروات غير العادل في القرن العشرين ، يمكن ملاحظة أن التفاوت قد تفاقم بنسبة طردية مع إلغاء القوانين أو تخفيضها . ولما كانت الكثير من قوانين «الاتفاق الجديد New Deal» قد أتى عليها الزمن ، فان منحنى تفاوت التوزيع للثروات قد عاد إلى ما كان عليه قبل عام ١٩٢٩ .

إذا كان البؤس والشقاء على ود وحب فانه سيجد الكثيرين من البؤساء منضمين إليه من مختلف بلاد العالم . فهناك حوالي ١٠٠ مليون اندونيسي سينضمون في نهاية العام ١٩٩٨ إلى صفوف الفقراء . أما في روسيا فحدث ولا حرج ! أن اكثر من ٧٠٪ من الروس هم الآن دون خط الفقر ومعدلات البطالة المرتفعة في أوروبا لا تميل إلى التراجع . (مجلة تايم ١٩٩٨/٢/٢) وصفت قيام مجموعة من ٤٩ محتجا فرنسيا عاطلا عن العمل بغزو أحد المطاعم الباريسية في صورة تشبه صور عهد الكساد العظيم ، أو كمن يمثلون مسرحية لشارلي شابلن Charlie Chaplin . ولكن المجموعة المذكورة قد قامت فعلا في ١٩٩٨/١/١٧ بالاحتجاج في أحد المطاعم الباريسية الشهيرة رافضين تناول الساندويتشات التي قدمت لهم لتناولها في غرفة الموظفين وأصروا على تناول اللحوم الفاخرة من الحيوانات البحرية في صالة الطعام . وبعد تناولهم الغداء غادر هؤلاء إلى فندق لوتيشيا Lut'ecia Hotel وباتوا ليلتهم في

بهو الفندق وغادروه في الصباح . وكان هذا عبارة عن جزء من مظاهرة استمرت يوما كاملا احتجاجا على البطالة المستشرية في باريس . وقد هاجم المتظاهرون مقر حزب رئيس الوزراء ، الحزب الاشتراكي ، Lionel Jospin . وفي ذلك الوقت كانت تكتسح فرنسا موجة من الإضرابات والاستيلاء على المباني الحكومية منذ ستة أسابيع على أيدي العاطلين عن العمل وباتت تحشر السياسيين الفرنسيين في زاوية حرجة- حيث كان هؤلاء عاكفين على تطبيق وصفات أرباب المال الجديدة المرة والتي تضمنت إلغاء القوانين وفرض إجراءات التقشف وتقليص المنافع والمزايا المقدمة لأفراد الشعب .

ويجري فرض هذه الإجراءات في وقت سجلت فيه أرقام البطالة الرسمية ١٤,٤٪ . وقالت مجلة تايم في مقالها «أن هذه الإجراءات تصور الحقيقة على نحو أقل مما تقتضيه الحقيقة كثيرا . وكما أظهرت استطلاعات الرأي التي أجريت الأسبوع الماضي فان تذمرا وانتقادا شديدين ينتشران في صفوف المجتمع الفرنسي مما يوحي بأن هناك بعض الضحايا الثانويين ، فضلا عن الانشقاق القائم بين الموظفين الحكوميين والعاطلين عن العمل أخذ في التفاقم ليصبح على نحو خرافي . وقال ٧٨٪ من الذين استطلعت آراؤهم أن واحدا على الأقل من عائلتهم أو أصدقائهم هو عاطل عن العمل ، وقال ٤٤٪ أن بعض أفراد عائلتهم المباشرة كان عاطلا . وقال نصف من أجابوا على الإستطلاع انهم أعطوا فيما مضى ، أو انهم يعطون الآن مساعدات مالية لهؤلاء الأفراد العاطلين عن العمل في الأسرة ، وتخوف ثلث هؤلاء من احتمال فقدانه لعمله خلال الأشهر القليلة المقبلة» . ومضت مجلة تايم إلى القول «أن معدل البطالة في أوساط الكبار في هذا الموقع يقترب من ضعف المعدل القومي» كما أن البطالة باتت على وشك تسجيل نسبة ٥٠٪ في صفوف الشباب دون سن الخامسة والعشرين والذين تعتبر الوظيفة بالنسبة إليهم عنصرا رئيسا» .

كما أظهرت الأرقام التي نشرت في ديسمبر كانون الأول عام ١٩٩٧ عن اكبر اقتصاد في أوروبا وهو الاقتصاد الألماني الذي يعتبر ثالث اضخم اقتصاد في العالم ، نسبة قياسية من البطالة بلغت ١١,٨٪ أي أن ما يقارب ٤,٥ مليون الماني عاطل عن العمل . وكان معدل البطالة في المانيا الغربية ٩,٩٪ وفي أختها الشرقية ١٩,٨٪ وذلك على الرغم من أن الحكومة الألمانية الفيدرالية كانت تضخ سنويا ٨٣ مليار دولار في شكل مساعدات إعادة البناء . وهذا الوضع تجده ماثلا في الوقت الذي شهد فيه الاقتصاد الألماني نموا اقتصاديا بلغت نسبته ٢,٥٪ .

في الولايات المتحدة ، كانت الإجراءات الضريبية والتشريعات والقوانين التي أدت إلى إيجاد التفاوت في تقسيم الثروات قد وضعت موضع التنفيذ بغض النظر عن الحزب الذي

كان يتقلد السلطة . وقد تم تفعيل اكثر القوانين الضريبية التنازلية انكفاء ا منذ عام ١٩٢٠ بمعنى أن هذه القوانين تجعل ضريبة الدخل تتناقص كلما تعاظم الدخل ، وتم تفعيلها في عام ١٩٧٨ إبان حكم إدارة الرئيس Carter الديمقراطي ، ولكن بقوة اندفاع اكبر ومتبعا نفس الاتجاه الذي ينقل الأعباء الضريبية من الاغنياء إلى كواهل الفقراء . وقد تمحض التخفيض الذي اجري بواقع ٢٥٪ على الضرائب خلال السنة الأولى من حكم Ronald Reagan عن مزيد من الانفراج والارتياح بالنسبة للمجموعات ذات الدخل المرتفع . كما أن قانون الضرائب الذي صدر عام ١٩٨١ بصدد العقارات التجارية أدى إلى حدوث تخمة وفائض في البنايات المعدة للاستغلال كمكاتب جديدة خلال الثمانينات . وجعلت القوانين الضريبية الجديدة المتعلقة بالاستهلاك مثل تلك البنايات المعدة للمكاتب مجدية اقتصاديا حتى ولو كانت نسبة الاشغال ٥٠٪ . وبعد ذلك بسنة واحدة تحديدا في عام ١٩٨٢ تم تخفيف القيود المالية على البنوك التجارية ، الأمر الذي نجم عنه انهيارات في البنوك وشركات البناء على حد سواء . واحتاج الأمر إلى تدخل حكومي «صامت» وبرنامج إنقاذ على أكتاف دافعي الضرائب بمبالغ وصلت إلى مئات المليارات من الدولارات ، للخروج من الأزمة .

لقد كان الديمقراطيون هم أول من اقترح ضرائب أقل على الدخل المتأتي من الفوائد وأرباح اسهم الشركات ، والتي كانت نسبتها أعلى مما هي على الإيرادات الناجمة عن العمالة . وقد كان ٥٩٪ ممن استطلعت آراؤهم عام ١٩٩٠ من قبل صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية ضد مثل ذلك التخفيض بينما أيده ٢٢٪ منهم . فلماذا وكيف تم تمرير هذا القانون ضد إرادة الأكثرية؟ وفي حالات كثيرة على غرار هذه الحالة ، كان المعارضون لتخفيف العبء الضريبي ثلاثة أضعاف المؤيدين ، ولكن القانون يمر بقدرة قادر . وقد كشف نفس الاستطلاع الذي أجرته الصحيفة المذكورة انه حتى ثلثي طبقة الدخل المرتفع الذين استطلعت آراؤهم رأوا أن هذا التشريع غير سليم وغير مناسب . وربما يكون الجواب كامنا في أن السياسيين المنتخبين والباحثين للوصول إلى المناصب العالية لم يعودوا مسؤولين تجاه الشعب ، بل مسؤولين نحو اولئك الذين وفروا لهم هذه المناصب وساعدوهم للوصول إليها .

لم يكن الفارق بين الديمقراطيين والجمهوريين إلا فارقا تجميليا في افضل الاحتمالات خلال الربع الأخير من القرن العشرين . ولم يكن الباحثون عن المناصب في كلا الحزبين إلا خيولا يمتطيها أصحاب المال والنفوذ ولذلك فان هؤلاء هم الرابحون بغض النظر عن الحصان الذي يفوز في السباق . وينبغي على الرئيس وأعضاء إدارته العليا أن يحوزوا على رضى وقبول هؤلاء ، ويجب على الرئيس وإدارته أن يمتثلوا لاجندة أرباب المال والنفوذ حتى قبل أن

يتأهلوا لترشيح أنفسهم للمناصب التي يطمحون لبلوغها .

علّم البروفيسور كارول كويغلي Carrol Quigley تلاميذه في جامعة جورجتاون بوشنطن (ومنهم بيل كلينتون) بأن وهم الديمقراطية المتمثل بحزبين ، الديمقراطي والجمهوري هو وهم للاستهلاك الشعبي حيث ان كليهما مسيّران وأداتان في أيدي أصحاب النفوذ والمال القوية . ويضيف في كتابه المأساة والأمل (Tragedy and Hope) «أن المقولة بضرورة ان يكون لكل من الحزبين سياسته وأفكاره المختلفة . . . لمقولة غبية . . . إذ يجب الا تكون السياسات نفسها موضع نقاش بين الحزبين ، ولكن يمكن الاجتهاد في بعض التفاصيل والإجراءات والأولويات والوسائل فقط» . كما يُعلّم تلاميذه بأن هناك اندماج وتآلف بين أرباب المال والمؤسسات الكبرى الانجلوأميركية والذي يشكل كما جاء بكتابه المذكور «هيكل القوى بين لندن ونيويورك والذي اخترق عالم الجامعات والإعلام والسياسة الخارجية» . ولقد علق أحد طلابه بأنه لو صدق البروفيسور كويغلي فيما يقول فإن أجندة الحزبين واحدة «وليس هناك أدنى فرق لأي من الحزبين تدلي بصوتك» .

وكما سلف البيان في مكان آخر من هذا الكتاب ، فان اللجنة الثلاثية Trilateral Commission هي مسرح الأحداث بالنسبة لطبقة الواحد بالمائة ، والقادة السياسيين وأرباب المال والأكاديميين المختارين وقادة النشاطات التجارية من اجل القيام بتطوير الاجندة السياسية والاقتصادية لتتولى تنفيذها الإدارة المقبلة ، ديمقراطية كانت أم جمهورية . أن اتفاقية النافتا NAFTA وهي اتفاقية التجارة الحرة لدول أميركا الشمالية North American Free Trade Agreement كانت عبارة عن اجندة للجنة الثلاثية وأصبح تنفيذ ما احتوته الاجندة أمراً يتولاه من سيقبع في البيت الابيض سواء أكان جورج بوش أو بيل كلينتون رئيسا للولايات المتحدة . وكان قليلون فقط هم الذين يعلمون أن كلا من جورج بوش وبيل كلنتون كانا عضوا في اللجنة الثلاثية ، شأنهم شأن آخرين كثيرين من أعضاء الإدارة الأميركية العليا . وهذا يفسر انعدام الاختلاف في الاجندة الضريبية في عهد Carter ، Reagan ، Bush ، Clinton لأنها تأتي من نفس المصدر ونتيجة لإجماع واتفاق خلف أبواب مغلقة . ويتم الترويج لمن تتبناه قوى النفوذ على شاشات التلفزيون وباستخدام المزيج من نفوذ المال والإعلام والتسويق ، يتم انتخابهم لتنفيذ هذه الاجندات . وهكذا تكون الأغلبية العظمى من المواطنين من المتأثرين من تطبيق وتنفيذ هذه السياسات خارج إطار اللعبة ، فهم مشغولون بمحاولة الحصول على قوت يومهم ، قلقون على مستقبلهم لا يعرفون خبايا ما تخبئه لهم التشريعات التي يتم تمريرها في عاصمة بلادهم .

«لقد تم تمجيد الشركات وتتويجها . . . وسيتبع ذلك عهد من الفساد في المناصب الرفيعة وسيتم تسخير الاموال ونفوذها في تكريس حكم اصحابها من خلال الاجحاف بحقوق الاخرين وتعريضها للانتقاص . الى ان تتجمع الثروة في أيدي قلة قليلة ، ولا تلبث الجمهورية ان تندثر وتتلاشى . . .»

الرئيس الاميركي ابراهام لنكولن- Abraham Lincoln

«وعند منتصف العقد الاخير للقرن العشرين (منتصف التسعينات) ، بدأت الامم بالتفكك تحت ضغوط البلقنة من الداخل ، وضغوط قوى العولمة من الخارج . وكما كان قد تنبأ بذلك اي .اف شوماخر E.F. Shumacher سنة ١٩٧٣ ، فلقد أصبحت الدول كبيرة جداً مقارنة لمتطلبات القضايا الداخلية ، وصغيرة جداً لمتطلبات القضايا العالمية» .

ص٤٧- عالم يربح به الجميع- هيزل هندرسن

«هناك نوعين من المؤسسات تتحكم بالعالم هذه الايام : الحكومات والشركات . واصبحت الشركات ، وكثير منها اكبر من اكثر الدول بحجم اقتصادها ، تتجول في انحاء العالم بحثاً عن المصادر والعمالة الرخيصة . . . واصبحت الدول تعلن عن قواها العاملة معلنة بأنها رخيصة ومطواعة ، وحسنة التدريبة وكأنها في مناقصة عالمية . . . وفي وضع مأساوي يصبح به الجميع خاسرين» .

ص٦٣- عالم يربح به الجميع- هيزل هندرسن

الفصل التاسع عشر

النظام العالمي الجديد إمبراطوريات الشركات
دول منقوصة السيادة وشركات سلبت سيادة الدول

ما أكثر ما سطرته أقلام الكتاب ، أحيانا على نحو غير عادل ، عن الثراء الخرافي الذي تمتاز به بعض الدول وخصوصاً تلك المنتجة للنفط في الشرق الأوسط . ومع ذلك فان قلة قد يصدقون انه في عام ١٩٩٧ ، كانت عائلة واحدة تمتلك وتسيطر على موجودات من شركات وغيرها تبلغ مبيعاتها السنوية نيفاً و١٠٠ مليار دولار وذلك حسب ما نشرته مجلة بيزنس ويك الأميركية في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٢٠ ، وهو مبلغ أو رقم يزيد عن مجموع عائدات النفط السنوية لكل من المملكة العربية السعودية ، الكويت ، البحرين ، قطر ، عمان والإمارات العربية المتحدة . ففي السويد ، وهي دولة أوروبية لا يزيد تعداد سكانها عن ٨,٥ مليون نسمة تدير عائلة والنبرغ Wallenberg إمبراطورية شركاتها من خلال شركة انفستر هولدنغ كومباني Investor Holding Company التي تمتلك عائلة والنبرغ ٤١ ٪ منها ، وتضم هذه الإمبراطورية الشركات التالية مبيناً بجوار اسم كل منها حجم مبيعاتها السنوية بمليارات الدولارات :

اسم الشركة	حجم مبيعات (بليون دولار)
استرا - صناعة الأدوية (Astra Drugmaker)	٥
ايه بي بي-شركة صناعة معدات الطاقة (ABB Power Equipment Co.)	٣٤
اليكترولوكس-للأجهزة المنزلية (Electrolux Home Appliance)	١٤
ستورا-منتجات الغابات (Stora Forest Products Co.)	٨
إس . أي . بانكن الإيرادات-بنك (S.E Banken Revenue)	٥,١٦
انسنتيف-شركة قابضة (Incentive Holding Company)	٢,٤
اريكسون-هواتف خلوية (Ericsson Mobile Phones)	١٦

سكانيا-شاحنات ثقيلة (Scania Heavy Trucks)	٤
ساب-صناعة السيارات (Saab Autos - Cars)	٢,٦
ساب-صناعة الطائرات النفاثة المقاتلة (Saab Aircraft-Fighter Jets)	١,٨٨
الخطوط الجوية الاسكندنافية ساس (SAS Scandinavian Airlines)	٤,٦٠
اس . كي . اف - صناعة البيرنغ (SKF Roller Bearings)	٤,٤٣
اطلس كوبكو-معدات ثقيلة (Atlas Copco-Heavy Equipment)	٣,٣١

تم تأسيس بنك إس . أي بانكن S. E. Banken على أيدي عائلة والنبرغ عام ١٨٦٠ وكانت الوسيلة التي بنت من خلالها إمبراطوريتها الآنف بيانها . إن الشركات الآن اكبر من الدول ، وقد أصبحت حكومات الدول الوسائل المناسبة لتطبيق نظام الحكم غير المباشر والهيمنة على مقادير البلاد . ويتصاعد نمو نفوذ الشركات المتعولمة بسرعة فلكية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد فيما يتناقص نفوذ الحكومات الوطنية حيث باتت تستولي عليه الشركات المتعولمة والمؤسسات المالية العالمية . إن مثل تلك الشركات ليس لديها أي ولاء إنساني أو وطني . إن ولاءها ينحصر في جمع المزيد من الأموال بغض النظر عن أية ولاءات ، او لمن تكون .

وإذا عدنا إلى عام ١٩٦٧ نجد جورج بول George Ball ، وهو أحد أعضاء النخبة المتمرسين وخدم مساعداً لوزير الخارجية الأميركية في إدارة الرئيس الأميركي الأسبق كنيدي Kennedy ، ثم اصبح مصرفياً متخصصاً في مجالات الاستثمار حيث عمل رئيساً لشركة ليمان بروذرز كون لويب Lehman Brothers Kuhn Loeb ، نجده يتحدث أثناء خطاب له أمام اللجنة الوطنية البريطانية المنبثقة عن غرفة التجارة الدولية عام ١٩٦٧ حيث قال «إن الحدود السياسية للدول ذات القومية الواحدة ضيقة للغاية ومضغوطة واعجز من أن تقدر على تحديد آفاق ومدى النشاطات والأعمال الحديثة والعصرية . . .» ومضى معقباً ليفسر أن سياسة التصنيع للأسواق المحلية وتصدير الفائض إلى الخارج لم تعد فعالة ، بل أصبحت عاجزة عن إحداث الأثر المطلوب . انه ينبغي تعبئة وسائل الإنتاج : رأس المال ، العمالة ، المواد الخام ، المصانع والتسويق ، بطريقة اكثر فعالية . «وهذا بالمقابل ، لن يصبح ممكناً ومتاحاً إلا بعد أن يتوقف دور الحدود القومية في رسم وتحديد الآفاق الاقتصادية» لقد كانت هذه الرؤية جزءاً من رؤية العولمة المستمرة منذ الحرب العالمية الثانية أو ربما قبل ذلك عندما وجد أن قيام منطقة كبرى يعتبر محوراً لقيام اقتصاد عالمي ، ومنذئذ بدئ بإنشاء وتفعيل مبادئ التجارة الحرة .

أسفرت الاجتماعات الستة التي عقدتها الجات (الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة General Agreement on Tariffs & Trade) (GATT) بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٦٧ عن تخفيض التعريفات الجمركية على كافة الواردات الأميركية الخاضعة للرسوم الجمركية إلى ٩,٩ ٪ عام ١٩٧٠ (والتي كانت مرتفعة جداً حيث بلغت ٥٩ ٪ عام ١٩٣٢) . وقد دعا دايفيد روكفيلر إلى إلغاء القيود المفروضة على التجارة الحرة والاستثمار . وصورت مجلة فوربس Forbes عام ١٩٦٨ رؤية «العالم الواحد» كما يراها بيكمور Bickmore رئيس شركة نابيسكو والتي سيستعمل من خلالها "العرب ، الأميركيون ، اللاتينيون والاسكندنافيون ، بحماس متقد ، نفس المنتج سواءً كان مشروباً غازياً أو معجون حلاقة أو خلافه .« ومن أجل تشجيع الاستهلاك ، يجب أن تؤدي عولمة التسويق إلى خلق احتياجات جديدة للمنتجات المتعولمة . وليس فقط المنتجات ، بل نمط الحياة الجديد هو ما يتعين تسويقه ، الأمر الذي يعني إحداث تغييرات اجتماعية وثقافية لكي تواكب أنماط الحياة التي تم ترويجها . ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال :

* خلق مفاهيم عالمية جديدة للقيم .
* إيجاد نظام إعلام عالمي شامل .

وعندما أدى ظهور الكمبيوتر ووسائل الاتصالات والتقدم في الحقل الإليكتروني إلى خلق الثورة المعلوماتيّة ، بدأ عندئذ عهد جديد . ويقول بريزينسكي Brzezinski "كانت تلوح في العالم ١٩٤٥ بوادر النظام العالمي الحالي ، أما عام ١٩٧٣ فقد كانت فيه بداية النهاية لذلك النظام ويؤمل أن تكون بداية لتجديده وتعديله" . وبالفعل فقد بدأ عهد جديد عام ١٩٧٣الذي اشتمل على الكثير من الأحداث المهمة من ضمنها زيادات أسعار النفط وإدماجها ضمن النظام الاقتصادي الجديد وإنشاء اللجنة الثلاثية Trilateral Commission رسمياً . وها قد بدأ التاريخ الذي تتقدم فيه الاجندات الاقتصادية للشركات المتعولمة على المصالح القومية الاقتصادية للدول .

يعود تاريخ الشركات إلى القرن السادس عشر . وكان التاج البريطاني هو المخول بمنح رخصة أو إجازة للشركات لتمارس نشاطاتها . وقد كانت منحة لأن مسؤولية المستثمر تجاه الخسائر في الشركة كان محدوداً ومقتصراً على مقدار مساهمته في الشركة . ولم يكن مثل هذا الامتياز ممكناً منحه للأفراد . ولكن التاج قد احتفظ لنفسه بالحق في إبقاء ومنح وسحب تراخيص الشركات حسب تقديراته . وكانت الشركات في الغالب ، تستعمل في البداية للسيطرة على اقتصاديات المستعمرات ورقابتها ومن الأمثلة المعروفة جيداً شركة الهند

الشرقية أو شركة خليج هدسون . وكانت كثير من المستعمرات الأميركية مرخصة كشركات . فشركة الهند الشرقية كانت في حقيقة الأمر «الدولة» داخل الهند وكان لها ميليشياتها واقتصادها الذي تديره بنفسها وكذلك كانت الحال بالنسبة للدول أو الشركات التي كانت مرخصة من قبل التاج حيث أدارت هذه «نظام دولة متكاملاً» . ويبدو الآن بوضوح تام عودة ظهور الشركات وهي تقوم بدورها الذي أوجدت من اجله . وقد ساد هذا الدور بعض الخمول لفترة من الوقت ، ولكنه لم يعد خاملاً في عالم الشركات المتعولمة . إن التماثل بين الشركات الاستعمارية والشركات المتعولمة صارخ حقاً فقد نص قانون إنجلترا الخاص بالمستعمرات (قانون الملاحة "England's Colonial "Navigation Acts) على عدم قيام المستعمرات الأميركية الشمالية (المسماة الولايات المتحدة اليوم) بتصنيع القبعات والقلنسوات والسلع الصوفية والحديدية . وبدلاً من ذلك كان على المستعمرات أن تشحن هذه المواد بصورتها الخام وعلى سفن إنجليزية أو تابعة للمستعمرات وان يقود هذه السفن بحارة إنجليز أو من المستعمرات . وقد أملى الإنجليز أسعار السلع بعد تصنيعها كما كانوا قد فرضوا أسعار المواد الخام . ومن ثم يعاد إرسالها إلى الولايات بعد تصنيعها في بريطانيا .

أن النمط السائد حالياً مشابه تماماً لما أسلفنا . وبدلاً من شحن موادهم الخام والعودة بها بعد التصنيع كما كانت عليه الحال أيام الاستعمار ، فانه يسمح لدول القرن العشرين منقوصة السيادة أن تصنع موادها الخام و/أو تشحنها كبضائع أو كمواد خام ، لأن ما يهم هو ضرورة أن تكون هذه الدول ذات السيادة المنقوصة ملتزمة بالسماح بالتحويل الحر للأموال والأرباح التي ستحققها الشركات المتعولمة في هذه البلدان . ومن الأمثلة على ممارسات ووسائل هذه الشركات المتعولمة : تقوم شركة نايكي Nike بشراء الأحذية التي تصنعها في اندونيسيا بكلفة ١٢ دولاراً للزوج وتبيعه بعدئذ بسعر ١٢٠ دولاراً للزوج . ويتلقى موظفو شركة نايكي رواتب مجزية وهم مقتصرون على الإدارة العليا التي تنحصر اهتماماتها في التسويق والتصميم والإدارة في الغالب ، في حين يتقاضى مايكل جوردان نجم كرة السلة المعروف ٢٠ مليون دولار مقابل اجره عن الإعلانات لماركة نايكي كل عام ، وهو مبلغ يزيد عن المبلغ الاجمالي الذي يتقاضاه سنوياً عشرات الألوف من كل العمال الإندونيسيين الذين يقومون بتصنيع هذا الحذاء إياه . ولعل هذا النوع من الاستعمار الجديد اكثر ذكاء ودهاء وقسوة من الاستعمار القديم .

أما في الولايات المتحدة فبقي دور الشركات محدوداً إلى أن تفجرت الثورة الصناعية إبان وبعد الحرب الأهلية . وعلى غرار ما هو حاصل في وقتنا الحاضر من المساهمات السياسية

حيث يمكنك أن تدفع مقدماً من اجل الحصول مستقبلاً على محاباة سياسية ، شهدت فترة ما بعد الحرب الأهلية الأميركية حقبة تعاظم فيها عدد وحجم الشركات إلى درجة كبيرة جداً ، وازدحمت قاعات المُشرّعين بذوي المصالح المنتفخة جيوبهم بالمال ليقدموه رشاوى مقابل تغيير القوانين وأصبحت الصفقات تتم على أساس نقدي «ادفع واحمل Cash & Carry » . أما في حالة الوسائل والآليات المتطورة والمتقدمة فقد مكنت من قيام شركات القرن العشرين من الدفع مقدماً ، ولو جزئياً مقابل النفوذ المأمول في المستقبل وأحيانا على أساس «ادفع واحمل» ، كما بينا ذلك في مثال قضية روزنتايل Rosentiel في فصل آخر .

وفي مطلع القرن العشرين ، وتحديداً عام ١٩٠١ إنضم جيه بي مورغان J.P Morgan وجيه . دي . روكفيلر J.D Rockefeller إلى القوى الساعية لدمج ١١٢ شركة ، ونتج عن هذا الدمج شركة الأوراق المالية الشمالية لنيوجيرسي The Northern Securities Corporation of New Jersey . وبلغت الموجودات المجمعة لهذه الشركات ٢٢,٥ مليار دولار ، وهو ما كان يعادل ضعفي القيمة المقدرة لكافة العقارات في ١٣ ولاية من الولايات الجنوبية للولايات المتحدة . وهكذا وصلت بشائر عصر الشركات الكبرى التي تتفوق من حيث الحجم والنفوذ على الولايات والدول وصولاً صريحاً ومدوّياً . وقد استبعدت الحركة الشعبية الامريكية عن الحياة السياسية بأسلوب ذكي ، وما أن حل العام ١٩٢٠ والسنون التي تلته حتى كان تحالف قد تم إبرامه بين الشركات الكبرى والحكومة الفيدرالية . وقد أقرت الحكومة في هذا التحالف بتفوق الشركات وتميزها بالأولوية وان الحكومة قد وجدت ، لا لتراقب بل لتخدم نشاطات الشركات الكبرى . وكان هيربرت هوفر Herbert Hoover ، وهو من أرباب الأموال ومضارب في سوق الأوراق المالية ، المدافع عن الشركات في هذا التحالف ، فضلاً عن تبوئه مناصب وزارة التجارة ورئاسة الولايات المتحدة . وكانت الشركات هي المعنية بصنع القرار والأجنده الوطنية بالتنسيق مع مستشاريها ومؤسساتها الخاصة في معزل عن المشاركة الشعبية في النقاش أو البحث . وقام أرباب الشركات ورجال الاعمال بتوفير المفكرين والسياسيين للقيام بمهمة تطبيق هذه الأجندات ووضعها موضع التنفيذ .

وقد أصبحت الشركات ذات حجم اكبر من الحكومات واصبح بيدها الحل والربط . ومن الثمار المباشرة لعمليات الاندماج وظهور الشركات الكبرى أن أصبحت المنافسة مسيطراً عليها وتتم بالتنسيق بين هذه الشركات على عكس رأسمالية آدم سميث Adam Smith

التي تنادي بالمنافسة الحرة . وبدلاً من وجود كثرة من الشركات العاملة في حقل واحد ما ، فان القلة منها الآن تسيطر على الأسواق في أي مجال من المجالات أو حقل من الحقول مما ينتج عنه هيمنة بضع شركات تُملي أسعارها ، وليست عوامل السوق هي التي تحدد الأسعار كما هو في حالة المنافسة الحرة . كما ان عمليات الاندماج المتسارعة بين الشركات الكبرى تسير بتسارع لم يسبق له مثيل ، ويقوم بتركيز حكم شركات يقلّ عددها كل يوم لتصبح في أيد قليلة جداً في كافة القطاعات المالية ، والمصرفية ، والصناعية ، والخدماتية . وكما حصًل في العشرينات من هذا القرن عندما كان حفنة من رؤساء الشركات النفطية الكبرى في رحلة صيد حيث اتفقوا على احتكار النشاطات البترولية وقرروا سرّاً بينهم حصص الدول المنتجة للنفط ومقادير الإنتاج لكل منها ، وقرروا أيضا أسعار التجزئة . وقد سرت هذه الاتفاقية السرية وظلت نافذة ومطبقة لعدة عقود إلى أن تحدتها أخيرا وزارة العدل الأميركية . وقد وقفت وزارتا الخارجية والدفاع موقف الدفاع عن الشركات النفطية حيث طلبتا من رئيس الولايات المتحدة ومجلس الأمن القومي التدخل لإيقاف دعاوى وزارة العدل . وذهبت وزارة الخارجية الأميركية في تنظيرها إلى أبعد من ذلك عندما اعترفت بأن هذه الشركات هي «المدراء الفعليون» للسياسة الأميركية الخارجية .

وإذا تناولنا بالدراسة اضخم مائة اقتصاد في العالم فسنجد أن اكثر من ٥٠ ٪ منها ممثلة في شركات ، والباقي دول . أن شركة متعولمة واحدة لديها دخل ومبيعات سنوية تفوق مجموع إجمالي الناتج القومي لتسع دول يبلغ تعداد سكانها ٥٥٠ مليون نسمة ، أو ما يعادل ١٠ ٪ من تعداد السكان في العالم . وتخضع ٢٥ ٪ من الموجودات في العالم لهيمنة ٣٠٠ شركة متعولمة فقط . كما تبلغ الموجودات المجمعة لأكبر ٥٠ مصرفاً تجارياً ومؤسسة مالية في العالم ما يعادل زهاء ٦٠ ٪ من الأسهم العالمية العاملة في رأس المال المنتج . هذه السلطات والقوى التي لا يصدق مداها هي فقط تحت إمرة زمرة قليلة اصبح نفوذها أوتوقراطياً تفرضه حتى على الدول ، وتهمش أية ديمقراطية حقه وتحجمها ، كما أنها تقف في وجه أي تشريع أو حكومة تحاول اعتراض نفوذها أو الوقوف في وجه مصالحها المتعولمة .

أن هذه الشركات ذات النفوذ الهائل ، والمؤسسات المالية التي تدور معها في نفس المدار قد أوجدت نظاماً تستطيع من خلاله تغيير التشريعات لتتلاءم مع مصالحها حتى ولو اقتضت تلك الإجراءات تفكيك وإلغاء أو تقليص الخدمات الاجتماعية مثل العلاج الطبي Medicare ، والمساعدات الطبية Medicaid والمنافع الاجتماعية الأخرى .

لقد قلنا الكثير عن مساوئ وشرور الاقتصاد السوفييتي عندما كان اقتصاداً مركزياً

موجهاً . ولكن الشركات الكبرى الآن تفعل الأفاعيل بما يبزّ الاقتصاد المركزي الموجه ويفوق ما فعله مخططو الاقتصاد الروسي . وقد بلغ إجمالي مبيعات اكبر خمس شركات خدماتية متنوعة في العالم لعام ١٩٩٧ ما يعادل تقريباً حجم الاقتصاد الروسي بكامله . وإذا كانت سيئة النظام السوفييتي كونه اوتوقراطياً وغير ديموقراطي ، فان طبيعة الشركات اوتوقراطية كذلك . وتستطيع إدارة الشركات أن تحجم أو تعيد ترتيب الأمور كما تراها بقرار إداري فطبيعة إدارة الشركات أقرب إلى الاوتوقراطيه منها إلى الديمقراطية . وفي كل حقل من الحقول هناك الآن زمرة من الشركات التي تهيمن على السوق العالمية برمتها . وتسيطر اكبر خمس شركات في مجال السلع الاستهلاكية على حوالي ٧٠ ٪ من السوق العالمية . كما أن ما يزيد على ٥٠ ٪ من السوق العالمية في حقل صناعة السيارات وخطوط الطيران والفضاء والإليكترونيات والحديد والصلب ، تقع في قبضة خمس شركات متعولمة كبرى فقط . أما في حقل الإعلام فان خمس شركات أيضا تمسك بزمام ٤٠ ٪ من مجموع المبيعات في مجال الصناعة الإعلامية ، كما أن التركز آخذ في التزايد والتعاظم . وتسيطر شركتان أميركيتان فقط وهما كارغيل Cargil وكون أغرا Con Agra على ٥٠٪ من إجمالي الصادرات الأميركية من الحبوب . كما تتولى ثلاث شركات أخرى ذبح ٨٠ ٪ من إجمالي أعداد الأبقار التي تذبح في الولايات المتحدة . وتتولى أربع شركات احتكار ٦٠ ٪ تقريباً من عمليات الطحين الأميركي . ولذلك فان المزارعين سيحصلون على أجور ومنافع أقل وسيدفع المستهلكون اكثر ، وستذهب هذه الأموال إلى جيوب الشركات ومالكيها . وتقوم الشركات المتخصصة في مجال الزراعة بإملاء الحبوب والأسمدة وغذاء المواشي ، من الأصناف التي تختارها على المزارعين وتوصي بها حتى ترضى شراء إنتاجهم من الحبوب . وتتصاعد درجة النفاق والكذب في النظام الاقتصادي العالمي في الوقت الحاضر إلى درجة أنه في الوقت الذي تحتكر فيه هذه الشركات عملياً القطاعات الخاصة بها في جسم الاقتصاد ، فإنها تلجأ إلى مطالبة العالم بأكمله "الفتح" أبواب اقتصاده وأسواقه على مصاريعها وذلك حتى تتمكن هذه الشركات من الدخول إلى هذه الأسواق بعضلاتها المفتولة لكي تتنافس مع الشركات المحلية ذات العضلات الضامرة والصغيرة ، وبالطبع فلن يكون هناك تكافؤ في المنافسة بالمعنى الصحيح ، لأن هؤلاء الضحايا لا يستطيعون الوقوف على أقدامهم في مواجهة الشركات العملاقة ومنتجاتها .

وتقف الشركات المتعولمة بحزم ضد أية مساعدات حكومية أو دعم وطني للمزارعين أو الصناعات المحلية ، ومع ذلك فقد تقرر هذه الشركات توجيه دعمها نحو أحد المنتجات أو

مكونات منتج ما ضمن عملياتها متعددة الجنسيات . وبطبيعة الحال فان هذا سيعود بالضرر الجسيم على الصناعات والشركات المحلية الصغيرة وسيصب في خانة المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة .

وتستطيع الشركات المالية الآن ان تؤثر على الاداء والرخاء الاقتصادي لكافة دول العالم المختلفة ، كما شرحنا ذلك في فصول أخرى . ولقد اختطفت الشركات و أرباب المصالح المالية العملية الديمقراطية و احتبسوها لديهم من خلال النفوذ المالي والإعلامي ومراكز الضغط (Lobby) التي ابتدعوها و ركزوها لكي تشتري لهم تشريعات أو قوانين تتماشى مع مصالحهم . أما أجندة ومصالح الناس وعامة الشعب ، فهي بالقطع مختلفة تماماً . وقد تم تهميش دور الدول ، حيث باتت هذه تستعمل كوسيلة حصان طروادة لتكريس هيمنة الشركات وتطبيق أجندتها في تحويل ثروات الدول الفقيرة إلى الدول الأغنى ، وتحويل أموال الأغلبية إلى الأقلية .

وهكذا فقد حل استعمار الشركات المتعولمة محل الاستعمار ذي النمط القديم المتمثل في الاحتلال المباشر والاستعمار الفعلي . فمن أجل تسهيل عمليات شركة الهند الشرقية ، تم احتلال الهند واستعمارها . أما الآن فان عمليات امتصاص مثل هذه الثروات يمكن تنفيذها من خلال الشركات المتعولمة ، دون اللجوء إلى الاحتلال العملي ، وذلك باتباع عمليات في غاية الذكاء ، ولكنها اكثر مكراً ودهاء وغدراً وتنظيماً . وقد سهّلت المصادر التي أتاحها عصر المعلومات على جعل هذا الشكل الجديد من الاستعمار ممكناً وتم إيجاد الشركات التي عهد إليها امتصاص ثروات الشعوب . أضف إلى ذلك أن المتطلبات الأساسية لحسن أداء هذه الشركات لمهامها ، في هذا النظام الاستعماري الجديد من خلال الشركات ، يجري فرضها بالقوة في كافة أنحاء العالم تحت ستار العولمة . وتعتمد العولمة على :

* التجارة الحرة لتمكين الشركات المتعولمة ضمان أسواق عالمية ، مما يجعل الفرص غير متكافئة للشركات الوطنية .

* الوصول الحر للمواد الخام للشعوب الأخرى مهما كانت كمياتها أو ثمن الحصول عليها ، واللذين تحددهما الشركات حسب ما تراه كافياً ومناسباً لها ، لا للدول المنتجة . وليس التراجع في أسعار النفط على نحو دراماتيكي ، إلى ما دون مستويات عام ١٩٧٣ (حسب الأسعار الثابتة) إلا واحداً من الأمثلة الحية الحديثة على هذه السياسة .

* إطلاق يد المؤسسات المالية المتعولمة للمضاربة أو «الاستثمار» في اقتصاديات

الشعوب الإنتاجية وان تكون لديها حرية الحركة من حيث تحويلات الأموال لتتمكن من تنفيذ عملياتها . وتعتبر العولمة هي المركبة القادرة على تحقيق هذه الأهداف .

وتقوم نظرية العولمة على افتراضات وادعاءات محددة :

* **النمو الاقتصادي** : الذي يقاس بإجمالي الناتج القومي باعتباره الوسيلة للتقدم البشري .

* **الأسواق الحرة** : ودون أي تدخل أو قيود حكومية ، بما يتيح الوصول إلى افضل الوسائل لاستغلال الثروات .

* **العولمة الاقتصادية** : تخلق فرص عمل جديدة ، وأسعارا أدنى ، وتزيد الفرص في الاختيار وتلهب المنافسة والكفاءة الاقتصادية .

* **الخصخصة** : تتيح إدارة افضل بنقل الموجودات من أيدي مسئولي القطاع الحكومي إلى أيدي القطاع الخاص .

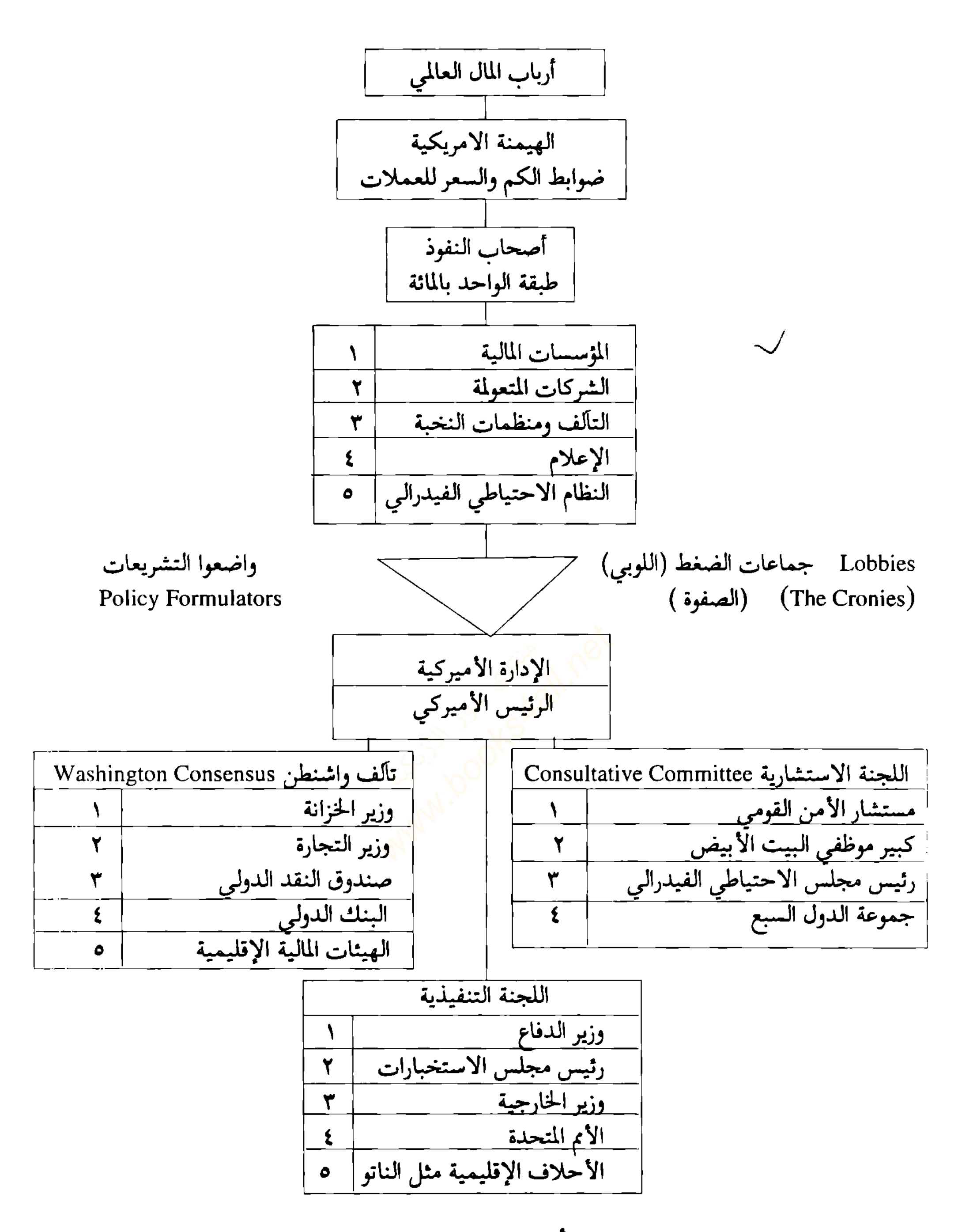
* **المسؤولية الحكومية** : توفر البنية التحتية لتشجيع التجارة ودفعها إلى الأمام . وتفرض تطبيق القانون وخاصة بالنسبة لحقوق الملكية .

وبعد ربع قرن من العولمة التي تكثفت في أعقاب سقوط النظام الشيوعي ، فان نتائجها كانت بعكس ادعاءاتها . وكتبت مجلة بيزنس ويك في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٩/١٢ صفحة ٢١ «إن من السخرية أن نرى انه في الوقت الذي تلوح فيه بشائر الازدهار العالمي بأفضل مما كانت عليه في أي وقت مضى ، فان الظلمة والكآبة تلف معظم أنحاء العالم الصناعي فها هي القوة الاقتصادية الجبارة في اليابان قد باتت مهددة ومشلولة ، والبطالة بلغت ١١ ٪ في القارة الأوروبية . وما زالت الشركات تخفض ما تدفعه من رواتب في الاقتصاد الأميركي النشط نسبياً» . أما في كوريا صاحبة الاقتصاد الحادي عشر بين أضخم اقتصاديات في العالم ، فإنها قد أسلمت قياده وزمام اقتصادها إلى صندوق النقد الدولي وأرباب الرساميليين . وأصبحت المعجزات الاقتصادية الكثيرة التي حققتها دول جنوب شرق آسيا إلى درجة وصفت معها بالنمور الآسيوية ، تعاني الآن من المشكلات المتزايدة بفضل الأموال التي أحضرها المضاربون العالميون ، اكثر مما تعاني من أساسيات وعيوب في اقتصادها . وفي روسيا تواصل رأسمالية المافيا ورأسمالية البارونات اللصوص إيجاد طبقة الواحد بالمائة والتي تقوم على «اختلاس» الموجودات العامة تحت ألاعيب ومسميات مختلفة . كما أن الشعب الأميركي ، الذي يعيش في اقتصاد لم يكن مزدهرا في أية حقبة من حقب تاريخه كما هو الآن ، ما زال يعاني من القلق وعدم الإحساس

بالسعادة .

أثناء دراسته الحقوق في جامعة ييل (YALE) الشهيرة كان موضوع احد المساقات الذي درسه بيل كلينتون آنذاك هو «الشركات والمجتمع» والذي درّسه البروفيسور جان دويتش (Jan Deutsch) ، وكان على كل طالب ان يتقدم بورقة بحث عن الموضوع وأول ورقة قدمها الطالب بيل كلينتون . «وكان الموضوع ان كان من الممكن ان يكون مجتمعاً تضمه التعددية وخليط من الشركات ، واجهزة الرقابة الحكومية ، والنقابات ، وجمعيات حماية المستهلكين ، ودعاة المحافظة على البيئة ، وغرف التجارة متمكنا من ايجاد الضغوط اللازمة والكفيلة بأن تجعل الشركات الكبرى تتحمل مسؤولياتها . ولم يكن من الغريب ان يكون رأي الطلبة اليساريين في الفصل مثل هيربرت ماركيوس (Herbert Marcuse) سلبياً . ولقد استخلص ماركيوس ان التعددية في النموذج الرأسمالي الامريكي الذي تتحكم به الشركات هو نظام كاذب ومفلس في المقام الاخير . ولقد حاجج ماركيوس ان الحرية والديمقراطية ليسا أكثر من وهم في النظام الرأسمالي الامريكية ولكن كرغ كريغ (Greg Craig) . . . . زميل كلينتون في ذلك المساق يتذكر كم كانت دهشته شديدة من البحث الذي قدمه الطالب بيل كلينتون والذي علم الجميع عن اهتمامه بأن يصبح سياسياً في المستقبل ضمن هذا النظام . ويقول كريغ ان بحث كلنتون وصل الى النتيجة النهائية (بأن نظام التعددية الامريكية هو نظام فاشل لان الشركات تمتلك المال ، وبواسطة المال فقد تم افشال وافساد هذا النظام)» . { من كتاب سيرة كلينتون الاول في دفعته–ص٢٦٢ / -First in His Class} . فإذا كان رؤساء هذا النظام ابتداء من ابراهام لينكولن قبل ١٥٠ سنة ، حتى بيل كلينتون في يومنا هذا يُقرون بفساد هذا النظام ، واذا كانت العولمة 'تسوّق هذا النظام ، فهل علينا ان نشتريه؟

وهكذا فالعالم يحكمه اليوم أرباب المال العالمي عبر شركات عبر قطرية مفسدة وفاسدة حسب مقولة رؤساء النظام نفسه ، ولعل الحكمة القديمة مازالت قائمة «دعني اخبرك عن الحكمة الذهبية : من يملك الذهب هو الذي يحكم» . فأرباب المال العالمي هم الحاكمون .



النظام الرأسمالي المعلومالي العالمي
هذا هو تصوّر الكاتب للمخطط التنظيمي الاداري للنظام العالمي الجديد

«ان تدمير اندونيسيا لا يثير الارتياب والشكوك في كفاءة صندوق النقد الدولي فحسب ، بل في النشاطات التي تتم ممارستها وراء الكواليس من قبل وزارة الخزانة الأميركية .»

بيزنس ويك Business Week

«س : ولكن هناك من يحاجج بأنه بعد فترة من المعاناة على المدى القصير ، فإن بلادكم ستصبح أقدر على المنافسة .

ج : انني لا اؤمن بهذه الفكرة . فبعد ان قتلتم كما هائلاً من الشعب ، وأطحتم بعدد كبير من الشركات ، وتسببتم في انهيار البنوك وقلصتم الثقة في النظام بأكمله تقول لي «اننا اقوياء مرة اخرى ؟ » لا . ان الامور لا تسير على هذا النحو . لقد احتجنا الى ٤٠ عاماً من العمل الشاق حتى بلغنا ما كنا عليه (قبل الازمة) ، اما اليوم ، فقد أُعدنا الى الوراء بما يزيد عن ٢٥ سنة» .

رئيس وزراء ماليزيا في مقابلة مع مجلة بيزنس ويك
Malaysian Prime Minister in an interview with Business Week

«لقد اتهمنا بممارسة المحاباة Croynism وتفضيل الصفوة . ولكن التعاون القائم بين حكومة الولايات المتحدة ووول ستريت هو المحاباة بعينها .»

رئيس وزراء ماليزيا

الفصل العشرون

الرأسمالية المعلوماتيّة : بريسترويكا عالمية

خلال عقد الثمانينات أطلق رجل يدعى ميخائيل غورباتشوف العنان لحركة لم تتوقف حيث ظن او قال انها ستنتهي . وسواء كان يعمل علانيه بمفرده او سرّاً مع الآخرين ، فان الطاقة التي اطلقها داخل الاتحاد السوفيتي قد أدت الى تدمير ذلك النظام وأفضت الى انهيار النظام الشيوعي والاتحاد السوفيتي وغورباتشوف نفسه . ومن الجائز انه لم يكن يعتقد تماماً أن الامور ستصل الى هذا الحد عندما بدأ مشروع البريسترويكا .

واذا كانت البريسترويكا تهدف الى «ترميم» سد للمياه ، فان البريسترويكا التي بدأها غورباتشوف قد دمرت جدران السد دون التخطيط لما سيتم عمله بالنسبة للمياه داخله . وروسيا اليوم ، بعد عقد من البريسترويكا ، لديها الملايين من المتقاعدين المسنين الذين لم يتلقوا مرتباتهم لشهور عديدة . لقد تم استبدال اقتصاد الشيوعية الموجه باقتصاد آخر موجه تسيره المافيا . ان شاباً يبلغ ٣٧ سنة من العمر يمتلك الآن امبراطورية من الشركات الصناعية والبنوك والاعلام تعادل تقريباً ١٠ ٪ من اجمالي الناتج المحلي الروسي . وتحولت روسيا بفضل بريسترويكا غورباتشوف من دولة عظمى الى دولة لا حول لها ولا قوة تعجز حتى عن خوض حرب صغيرة كتلك التي جرت في الشيشان . ولكن أنّى لك ان تخوض حرباً بجند مهزومين معنوياً ويتضورون جوعاً ولم يتقاضوا رواتبهم الضئيلة منذ شهور ؟ والأمر الذي أثبتت البريسترويكا صحته أن القوى العظمى يمكن أن تكون واهية كبيت العنكبوت ، كما أن تَبدّل حالها من وضع إلى آخر يُمكن أن يتم بسرعة البرق . ومن حسن حظ الولايات المتحدة ، ومن يدري ، ربما حسن حظ العالم بأسره ، ان الركام والحطام وخاصة النووي منه الناجم عن الانفجار الداخلي في الاتحاد السوفيتي قد تمت السيطرة عليه من قبل دولة عظمى اخرى متحفزة وكانت معنية ومترقبة ولربما مخططة لهذا الانفجار منتظرة إياه بفارغ الصبر ، وكانت قد أعدت الخطط المناسبة لتحديد المواقع التي يجب ان تسقط عليها

قطع هذا الركام والحطام . وهكذا فقد باتت قوة عظمى واحدة على المسرح العالمي . واذا كانت للشيوعية أية مزايا أو منافع ، فلربما كان احدها أنها اوجدت منافسة عالمية بين الايدولوجيتين الماديتين المتناحرتين . وافضت المنافسة الى فرض حالة من التوازن واقتضت القوى العظمى لأن تدجّن قواها في خضمّ معركة التنافس بين الايدولوجيات . وإبان الحرب الباردة ظهرت أنماط من الرأسمالية تمّ التغاضي عنها والسماح بها ما دامت رأسمالية في جوهرها . وهكذا فقد تطورت الرأسمالية على النمط الياباني حيث تسود ثقافة اليابان القائمة على سيادة الجماعة على الفرد باعتبار ذلك جزءاً من الحضارة اليابانية التاريخية . وقد تبنت كل من كوريا الجنوبية وبقية «النمور» في منطقة شرق آسيا بحكم قربها وثقافتها من اليابان ، النمط الياباني من الرأسمالية . وقد تبنت الدول الأوروبية خصوصاً تلك الدول التي تقوم فيها احزاب شيوعية قوية ، او تلك الدول المجاورة للاتحاد السوفيتي ، سياسة قائمة على شيء من التسامح . وتم مخاطبة النواحي الاجتماعية بشيء من السخاء حتى تجاه الطبقة العاملة ، وذلك ضمن نظام كان للدولة فيه دور كبير . أما بعد اندثار النظام الشيوعي فان النمط الأميركي من الرأسمالية ، والمعروفة بتآلف واشنطن ، لم يعد متسامحاً او متساهلاً . ولما اصبح تآلف واشنطن يمتلك القوة والنفوذ باعتبار الولايات المتحدة القوة العظمى المتفردة ، أغرتهم هذه القوة على فرض رؤيتهم للنظام الاقتصادي العالمي آخذين في الاعتبار ان الوقت الحالي ، من وجهة نظرهم ، هو افضل الاوقات لتكريس هذه الهيمنة . واراد هؤلاء ان يغيروا العالم على النحو الذي أراد غورباتشوف من خلاله تغيير الاتحاد السوفيتي . وعلى غرار ما فعل غورباتشوف ، فقد أطلقوا بريسترويكا عالمية لن تنتهي او تتوقف على الارجح ، حيث اراد لها تآلف واشنطن ان تتوقف . وقد تعرضت الايدولوجيات او الانماط الأخرى للرأسمالية للهجوم تحت ذريعة « اصلاح» اقتصادها ولفتح ابواب اقتصاداتها على مصاريعها لجعلها متساوقة ومنسجمة مع رؤى ومصالح تآلف واشنطن ، وبذلك يقيمون اقتصادا عالميا ركيزتيه حرية التجارة وحرية حركة المال . كما تم تتبع ومحاربة أي ايدولوجية اخرى تمثل خطراً على الرؤيا الرأسمالية الانجلوأميركية . ولعل الذي يحدث في أوروبا من مسح عرقي لاقليات الحضارات المختلفة ، وكذلك الذي يحدث في افريقيا وآسيا يدلّ أن محاربة الحضارات الاخرى قد أصبح مخططاً ومنهجاً تم البدء بت نفيذه ، وآخذ يتدرج من السرية الى العلانية .

ان حضارة المادية الغربية قد اعتبرت العلم ديناً لها ، والمال والنمو الاقتصادي إله من دون الله . إنه بإمكان اجهزة الحاسب الآلي ان تكون مكتملة الاداء عندما تعمل على الانماط

الرياضية والحسابية ، ولكنها لا تستطيع ان تتنبأ بالنتائج الاجتماعية لحساباتها . وفي هذا المجال غالباً ما يكون الفشل حليفاً لها . ان اصحاب الحل والربط في تآلف واشنطن ينطلقون في توهماتهم من النظرة المادية ، فالاموال تخلق الجشع ، والجشع غريزة انسانية لا تعرف اجهزة الحاسوب شيئاً عنها . واذا كانت الكمبيوتر علماً ، فان الاسواق العالمية التي توجهها هي ميول واتجاهات يحركها ويشجعها الجشع . ولذا فان كمبيوترات اليوم لا تعطي صورة دقيقة لتنبؤاتها وفقاً لقانون يقول ان ادخال معلومات خاطئة يعطي نتائج خاطئة (Garbage in, garbage out) .

دعونا نلق نظرة على العالم في يونيو-حزيران ١٩٩٨ حيث كانت أزمة الدول في جنوب شرق آسيا آخذه في التعمق . وكانت التنبؤات الأولية أن اقتصادات تلك الدول ستقوم الى الانتعاش خلال ستة أشهر وان معاناة النمو الاقتصادي في تلك البلدان ستكون طفيفة . أما الآن فان الصورة تبدو أكثر اكفهراراً وفترة الانتعاش قد تطول الى ستة اعوام بدلاً من ستة أشهر . وقد أعرب رئيس وزراء ماليزيا ان بلاده قد عادت الى الوراء ٢٥ سنة جراء الأزمة الأقتصادية التي عصفت ببلاده .

تاريخ التنبؤ للنمو المتوقع	اندونيسيا	كوريا الجنوبية	ماليزيا	كوريا
ابريل/نيسان ١٩٩٧	+ ٨ ٪	+ ٧ ٪	+ ٨ ٪	+ ٧ ٪
ديسمبر/كانون الاول ١٩٩٧	- ٠,٥ ٪	- ١ ٪	+ ٢ ٪	- ٧ ٪
ابريل/نيسان ١٩٩٨	- ٩ ٪	- ٤ ٪	+ ٢ ٪	- ٧ ٪

مع بداية عام ١٩٩٨ تندّرت الدوائر الاقتصادية ان الجميع في آسيا ذاهبون لا محالة الى صندوق النقد الدولي ، وقد أشيع انه حتى اليابان قد تكون المرشح المحتمل القادم . فالاقتصاد الياباني يواصل اعتلاله ومعاناته يوماً بعد يوم ويتزايد اقدام العديد من رجالات الاعمال والبيروقراطيين في الدوائر الحكومية اليابانية على الانتحار بوتيرة لم يشهد لها مثيل من قبل . «وتسجل ارقام البطالة والافلاسات معدلات قياسية لم يسبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية .» والمشكلة بالنسبة لليابان هو أنه لا يسمح لها بأن تكون على النحو الذي تجيده وتتقنه الا وهو اليابان . ولذلك فان الناس مكروبون فيما الاقتصاد الياباني في انحدار . وفي الفاتح من نيسان ابريل عام ١٩٩٨ بدأ الانفجار الكبير «الياباني» (The big bang) بتنظيم اسواقه المالية ، فماذاحدث ؟ قدّرت هجرة الاموال والرساميل اليابانية الى

الاسواق الغربية خلال الأيام العشرة الاولى من نيسان/ابريل ١٩٩٨ بما يوازي ٢١ مليار دولار . واذا اخذنا في الاعتبار ان الثروات المنزلية اليابانية تتراوح بين ٩ ــ ١٠ تريليون دولار فان هجرة الاموال مرشحه للارتفاع المستمر خصوصاً في ظل تراجع قيمة الين الياباني . ومن المفارقات انه في الوقت الذي تقل الاستثمارات والعملات الاجنبية في الدول الاسيوية فان اموال تلك الدول الهاربة الى الغرب تساهم في ارتفاع أسعار وول ستريت والاسواق الاوروبية المالية الاخرى بينما اسواقها المحلية تتجه نحو الهبوط .

بلغت هجرات رؤوس الأموال الآسيوية ١٠ مليارات دولار عام ١٩٩٦ ، ٦٥ مليار دولار عام ١٩٩٧ و ١٣٠ مليار دولار كما هو مقدر لعام ١٩٩٨ . وقد كان لالغاء القوانين المالية او تخفيفها ، تحت شعار تحرير التجارة وحرية حركة رؤوس الاموال ، أثر سلبي مزدوج : لقد دفع الحكومات الآسيوية لتغيير الوضع القائم قبل ان توجد المؤسسات المناسبة ، وفقدت بالتالي السيطرة على تحديد الجهات المقترضة والمبالغ التي يتم اقراضها في القطاع الخاص مما يجعل ديون هذا القطاع تتضخم الى حد كبير ويسمح للأموال الآسيوية بالهجرة الى وول ستريت والبورصات الغربية الأخرى .

في حقيقة الأمر ، مَكّن الغاء وتخفيف القوانين هجرة الاموال الآسيوية الى الغرب ، وسيتم تسليم هذه الاموال من الغرب الى ايدي الآسيويين مرة أخرى ، ولكن هذه المرة بشروط مشددة . وبعد ان فُرض الغاء القوانين على اليابان تم ايجاد انبوب هائل لضخ ألـ ١٠ تريليون دولار التي تمثل موجودات اليابانيين العائلية المالية الى الخارج . ومن الان فصاعداً فكلما تزايد الضغط على اليابان كلما ازدادت كمية الاموال المتدفقة الى الاسواق المالية الغربية . ونفس السيناريو ينطبق على كوريا ، اندونيسيا والدول الآسيوية الأخرى .

كانت اندونيسيا عميلاً منضبطاً لواشنطن وتآلف واشنطن عندما بادرت لاستجداء العون من صندوق النقد الدولي حالما بدأت المشاكل الاقتصادية في تايلاند تطل برأسها . وقد دق الاندونيسيون ناقوس الخطر ازاء التوقعات بشن المضاربين هجوماً على العملة الوطنية الاندونيسية ، الروبية ، طالبين المساعدة في وقف تلك الاحتمالية قبل ان تبدأ . وقد طمأن صندوق النقد الدولي الرئيس الاندونيسي سوهارتو ان اقتصاد بلاده في وضع متين الى درجة شعر معه مسئولو الصندوق بعدم الحاجة الى توسيع قاعدة بعثه الصندوق في اندونيسيا والمكونة من رجل واحد . ومع ذلك فقد بدأ ثم استمر هجوم المضاربين على العملة الاندونيسية حتى حطمها ، فإذا بصندوق النقد الدولي قد غيّر رأيه وقرر ان الهجوم على الروبية وتخفيض قيمتها يؤدي الآن الى ايذاء الاقتصاد الحقيقي وأوصى باتباع وصفته

القاتلة والجاهزة على الدوام وهي : اصلاح البنوك التي تَقوّض بنيانها فجأة نتيجة للمضاربات على الروبية الاندونيسية ، وأوصى مسئولو الصندوق بأن تترك البنوك لتواجه مصيرها المظلم حتى ولو آلت الى الافلاس . ولما رأى المواطنون الاندونيسيون بعض بنوكهم مغلقة ، عمدوا الى سحب كافة ارصدتهم من جميع البنوك . . وعندما رأى سوهارتو ان الصندوق يتخبط المرة تلو الاخرى في تقديراته للوضع في بلاده ، بدأ بتغيير وجهة نظره وافكاره في نوايا وكفاءة الصندوق . ولعل مشكلة سوهارتو أنه رأى تخبط صندوق النقد الدولي وتخبط وزارة الخزانة الامريكية قبل غيره منهم ، ولكنه واندونيسيا قد دفعوا ثمن ذلك التخبط . «ان تدمير اندونيسيا لا يثير الشكوك والارتياب في كفاءة صندوق النقد الدولي فحسب ، بل في النشاطات التي يمارسها وراء الكواليس مسئولو وزارة الخزانة الاميركية .» هذا ما نشرته مجلة بيزنس ويك بعد ستة أشهر من ذلك الوقت . (بيزنس ويك ١٩٩٦/٦/١) . إن ما توصلت إليه هذه المجلة وعبرت عن الشكوك والريب في برنامج إنقاذ إندونيسيا الذي وضع مواصفاته صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة لم يُسمح لرئيس منتخب حسب الأصول المرعية والذي يعلم سياسات بلاده جيداً بأن يقول مثله . والأسوأ من ذلك ان فريق الصندوق المشترك مع الولايات المتحدة/وزارة الخزانة الاميركية أوصى بأن تلغي اندونيسيا الدعم الذي تقدمه الحكومة على السلع الاستهلاكية الأساسية للفقراء من الشعب مثل المواد الغذائية والوقود في وقت كانت فيه معدلات التضخم ترتفع في عنان السماء بسبب هبوط قيمة الروبية . وكان سوهارتو يعلم علم اليقين ان اتخاذ اجراء من هذا القبيل سيشعل فتيل الاضطرابات واعمال الشغب ويخلق مزيداً من المشاكل بدلاً من حلّها . وما ان تسربت الانباء الى الشعب عن مطالب صندوق النقد الدولي حتى عمد الملايين الى شراء الارز وزيت الطبخ والمواد الأساسية الأخرى بما يمتلكونه من عملة محلية . وقد بذل سوهارتو محاولته الأخيرة لتأخير تطبيق مطالب الصندوق بالحيلة والمواربة . ولكن لورانس هـ . سومرز Lawrence H. Summers من وزارة الخزانة الامريكية ومسؤولون اميركيون آخرون (كوزير الدفاع الأمريكي) بدءوا بإرهاق سوهارتو بالضغوط ليقبل الدواء المر من الصندوق . وكما اتصل الرئيس كلينتون هاتفياً بالرئيس الاندونيسي في منتصف يناير كانون الثاني عام ١٩٩٨ وهو الوقت الذي كان فيه مسئولو وزارة الخزانة الأميركية متواجدين في جاكرتا ، وطلب منه بأن يرتضي شروط صندوق النقد الدولي ويطبقها «كما لو كانت مرسلة من السماء» . وفي ضوء هذا الانذار ، بات سوهارتو ملعوناً اذا قبل ما يُملى عليه لانه يدرك تماماً العواقب الوخيمة للاجراءات التقشفية التي يطالب بها الصندوق ، وهو ملعون اذا

أدار ظهره غير آبه ، لانه ظن انه لا يستطيع أن يقول لا «لنصائح» رئيس الولايات المتحدة .
وكان على الاندونيسيين ان يتجرعوا شروط صندوق النقد الدولي والتي تم التوقيع عليها في ١٩٩٨/١/١٥ . بيد ان الروبية واصلت هبوطها . وعلى نحو ما توقع سوهارتو فما ان اعلن عن رفع الدعم عن المواد الغذائية والمحروقات حتى اكتسحت المظاهرات واعمال الشغب كافة انحاء اندونيسيا ، واذ ذاك اعرب سوهارتو عن قناعته التامة بأن المعارضة المحلية «بالتعاون مع المستثمرين الاجانب يريدون الاستيلاء على موجوداتنا بأسعار بخسة» . ومع وصفات صندوق النقد الدولي التي سببت اعمال الشغب واثارتها ، سئم سوهارتو من التعامل مع الصندوق وعلاجاته . فقرر طرح خطة وطنية تختلف عن خطة صندوق النقد الدولي بعد إخفاقها . وقد استشار وزراء سوهارتو البروفيسور الاميركي ستيف هـ . هانك Steve H. Hanke الاستاذ في جامعة جون هوبكنز John Hopkins وتوصلوا الى خطة اندونيسية تضمنت ايجاد «مجلس نقد Currency Board» . ولكن ذلك لم يُعجب تآلف واشنطن فسارع كلينتون الى ارسال نائب الرئيس السابق مونديل الى سوهارتو لثنيه عن اقامة مجلس النقد والتخلي عن الخطة الوطنية ومن ثم اتباع برنامج الصندوق . ولكن بحلول هذا الوقت ، بدا أن أصحاب القوى الخفية قد قرروا التخلص من سوهارتو لانه لا يسمع الكلام! .
وفي نفس اليوم الذي تمت فيه اعادة انتخابه يوم ٩٨/٣/١١ ، أعلن صندوق النقد الدولي قراره بحجب الدفعات المقبلة عن اندونيسيا . وقال بوب حسن ، وهو احد الموثوقين لدى سوهارتو ووزير الصناعة والتجارة «ان هذه ليست جمهورية صندوق النقد الدولي .» وقد تسارعت الاحداث فيما بعد لاقصاء سوهارتو من منصبه :

* ١٩٩٨/٥/٤ : رفعت الحكومة ، تمشياً مع خطة صندوق النقد الدولي القيود الرقابية على اسعار الوقود مما اشعل فتيل أعمال الشغب في طول البلاد وعرضها .
* « استطاع الجيش التعامل ببراعة توجيه الاحتجاجات الطلابية لتنتهي بعزل سوهارتو» طبقاً لما نشرته مجلة نيوزويك ١٩٩٨/٦/١ .
* «صباح يوم ٥/١٨ تم نقل خريجي الجامعات للاجتماع مع قادة الجمعية الوطنية وسمح الجيش للطلبة بمواصلة ضغوطهم على سوهارتو ولاحياء وتنشيط وتفعيل خطة دستورية وتشريعية قد تؤدي الى عزل سوهارتو من الحكم» .
* ٥/١٨ طلب المتحدث الرسمي باسم الجمعية من سوهارتو ان يستقيل .
* ٥/١٩ «دعت» مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الاميركية سوهارتو الى الاستقالة .
* ٥/١٩ اعلنت مصادر صحفية ان حاملة طائرات الهيليوكبتر البحرية الاميركية «يلو

وود Yellow Wood» كانت تقترب من السواحل الاندونيسية !

* قام الجيش بتجميع قادة الفكر لتقديم النصح واسداء المشورة الى سوهارتو . وكشف ناركوليش مادجيد Naarcholish Madjid ، ٥٩ سنة ، النقاب عن انه قبيل اجتماعه الى سوهارتو «لاسداء النصح له» ، كان قد استُدعي الى مكتب الجنرال بامبانغ يودويونو Bambang Yudoyono ، ضابط الشؤون الاجتماعية السياسية والذي طلب الى ناركويش او شجعه على الاشارة على الرئيس بتقديم استقالته .

* ٩٨/٥/٢١ قدم سوهارتو استقالته .

حقاً ان رأسمالية الصفوة التي أرسى سوهارتو دعائمها انجبت ٢٠٠ ملياردير في شعب يبلغ تعداد سكانه ٢٠٠ مليون اندونيسي . ولكنها هذه هي سمات الرأسمالية ، بغض النظر عن الشكل الذي تكون عليه . ان حوالي نصف الثروة الجبارة في الولايات المتحدة تمتلكها فئة لا تزيد عن واحد بالمئة . وقد اكتشفت الشركات متعددة الجنسيات ، التي تعمل تحت لواء نظام المالية المعلوماليّة فجأة شرور وبلايا النظام الاندونيسي القائم على المحاباة ، مع أنها كانت على الدوام شريكة ذلك النظام الاندونيسي . لقد كانت الولايات المتحدة هي التي اتت بسوهارتو قبل ٣٢ عاماً وقدمت له المساعدة ضد حكومة الرئيس أحمد سوكارنو الذي لم يكن موضع ارتياح من قبل واضعي السياسة الأميركية إبان الحرب الباردة ومؤسسة الأمن القومي في واشنطن .

* في ٩٨/٦/٢٥ وبعد ان عزل سوهارتو عن منصبه ، وافقت اندونيسيا وصندوق النقد الدولي على برنامج جديد للاقتصاد الاندونيسي ، ولكن الموقف الآن اكثر دقة وحراجة عما كان عليه أيام سوهارتو . لقد اعتبر برنامج الانقاذ المقدم من صندوق النقد الدولي بمبلغ ٤٣ مليار دولار غير كاف بالغرض . ويتوقع ان يصل التضخم في البلاد الى ٨٠ ٪ عام ١٩٩٨ ، وتضررت بشدة عمليات الانتاج والتصدير كما أصيبت معظم النشاطات المصرفية بالشلل . وجاءت تقديرات شهر يونيو/حزيران ١٩٩٨ لتتوقع انكماشاً ما بين ١٥ __ ٢٠٪ في الاقتصاد الاندونيسي للعام ١٩٩٨ ايضاً ، وسيصبح ٥٠ ٪ من كافة الشعب الاندونيسي تحت خط الفقر .

لقد كانت البداية ، مبادرة اقدمت عليها اندونيسيا ملتمسة المشورة من صندوق النقد الدولي قبل الازمة ، وها هي وصفات صندوق النقد الدولي تنتهي بتدمير الاقتصاد الاندونيسي . فقد قال بوب حسن «ان اندونيسيا ليست جمهورية صندوق النقد الدولي» ، وكان محقاً في ذلك . فاذا اخذنا في الاعتبار انكماش الاقتصاد الاندونيسي بواقع ٢٠ ٪ ،

فان نسبة ألـ ٨٠ ٪ المتبقية من اندونيسيا أصبحت مملوكة الآن لجمهورية صندوق النقد الدولي ، المملوك بدوره للنظام الرأسمالي المعلومالي العالمي .

في ضوء الانباء غير السارة من اليابان ، مقترنة مع انباء عن البارونات اللصوص الرأسماليين في روسيا الممتنعين عن دفع الضرائب المستحقة عليهم في الوقت الذي كانت فيه معظم موجودات الاقتصاد الروسي تُحوّل اليهم تحت شعار الخصخصة ، فقد استمر الاقتصاد الروسي في التفتت والذوبان . فقد خسرت الاسواق المالية الروسية خلال الأشهر الخمسة الاولى من عام ١٩٩٨ حوالي ٤٠٪ من قيمتها ، وهناك احتمالية تهافت الموزعين على السحب من البنوك على نحو سيجعل حياة الاغلبية من الروس أكثر صعوبة . وحتى هذا الوقت من عام ١٩٩٨ يعتبر سوق الاوراق المالية الروسي ثاني اسوأ سوق مالي في العالم .

كتب بول لويس Paul Lewis في مقالة له في صحيفة نيويورك تايمز ص ٩ بتاريخ ٩٨/٦/٢٧ قائلاً «ربما كان كارل ماركس Karl Marx على صواب بعد كل هذا وذاك» . و«حيث يستذكر القراء (البيان الشيوعي) في ذكراه الخمسين بعد المائة ، فان اليمينيين واليساريين على حد سواء مذهولون بالطريقة الدقيقة المرعبة التي جاء عليها عام ١٨٤٨ وصف الرأسمالية في البيان الشيوعي (The Communist Manifesto) عام ١٨٤٨ ، من تشابه مع ما نعيشه اليوم من اقتصاد عالمي تسوده المنافسة القلقة والاضطراب الشديد» .

ربما يكون كارل ماركس قد شَخّص بدقة الاعراض الدالة على الامراض التي ستنخر في جسم الرأسمالية ، ألا انه وصف لهذه الامراض دواء خاطئا . فاذا كانت اعراض الرأسمالية التي نعيش اليوم تجاوزاتها هي ذات الاعراض والتجاوزات التي سادت قبل ١٥٠ سنة ، فان هذا عائد الى ارتكازها على المادية والجشع ، والجشع طبيعة بشرية كانت في ذلك الوقت ، كما هي الان بحاجة الى تهذيب ينبع من خارج اطار العقيدة المادية الرأسمالية لانها مغايرة تماماً لمبادئها ! وحيث أن الرأسمالية ليست ايدولوجية ولا مبادئ أو اخلاقيات فإنها محكومة بالأطماع الجشعة التي تنقضّ الآن على الدول التي تخالف نظامها ، وتنتقص من المزايا الاجتماعية داخل عقر دارها إلى درجة بات معها برامج الضمان الاجتماعي الاميركي تحقق الارباح والاموال لخزينة الدولة ، بمعنى أن ايرادات الضمان للدولة من الطبقة العامة اساسا اصبح اكبر ممّا تعطيه الدولة للشعب ونتج ذلك عن مراجعة انظمة الضمان الاجتماعي المختلفة وبرامجه العديدة والانتقاص من المزايا التي توفرها وذلك بشكل متسارع من حقبة ما بعد انهيار النظام الشيوعي . واصبحت مراجعة قوانين الضرائب تعطى طبقة

الواحد بالمائة المزيد من الامتيازات الضريبية ، وأصبحت الحكومة وكأنها واسطة لنقل الاموال من الطبقة العاملة الى طبقة الواحد بالمائة .

وقد حاجج البروفيسور رودريك في كتابه «هل تخطت العولمة حدودها Has Global-ization Gone Too Far» اننا بحاجة إلى نظام تأمين اجتماعي جديد يكسر حدة الرأسمالية العالمية» ، وكبح جماح المعاناة التي تسببها للملايين من الارواح في كل مكان . أن مثل هذا المطلب يتعارض قطعا مع طبيعة الرأسمالية . وما تدعو الحاجة إليه حقيقة هو «ليس تأمينا اجتماعيا جديدا» ، بل الحاجة ماسة لاعادة النظر في الاخلاقيات والمبادئ والقيم التي يحملها نظام الرأسمالية العالمية وعقيدتها التي تجعل جمع الاموال وتكديسها مقياسا أوحد للنجاح ، والنمو الاقتصادي هدفا نهائيا للمجتمع في معزل عن القيم الاخلاقية والاجتماعية الاخرى ودون الارتباط بها . ولربما كان البروفيسور جون غراي John Grey ، استاذ العلوم السياسية في جامعة اوكسفورد اكثر اقترابا من الاخرين من كبد الحقيقة عندما شجب المؤيدين لمبادئ التجارة الحرة والسوق العالمية الموحدة واعتبرها «حلما لا يمكن تحقيقه على صعيد الواقع ولكنه قد أنجب اضطرابا اجتماعيا وحالة من عدم الاستقرار على الصعيدين الاقتصادي والسياسي وعلى نطاق واسع» .

وكما نرى هنا في مكان أخر من هذا الكتاب ، فان التشابه والتماثل بين الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر وثورة معلومات القرن العشرين ، مذهل حقا . واذا كان ماركس قد شخص علل الرأسمالية قبل ١٥٠ سنة الاّ انه لم يكن موفقا في وصف الدواء الناجح ، كما أن الرأسمالية لم تغير من طبعها أو طبيعتها . ولما كانت تجاوزات الرأسمالية جامحة لا يقف في طريقها شيء فهل ينبغي علينا أن ننتظر حتى يعيد التاريخ نفسه؟ . وان نقف مكتوفي الأيدي في ترقب لكساد عظيم جديد واضطرابات اجتماعية وسياسية لتلك التي اعقبت الثورة الصناعية ؟

إذا استمرت هذه البريسترويكا العالمية دون تهذيب وتمحيص ، كما هو المرجح على الاغلب ، فان الجواب على التساؤلات السابقة سيكون بالايجاب . ذلك أن نظام الضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة قد وجد عندما اصبحت الرأسمالية في موقف خطير ومهدد . وقد وضع ذلك النظام الرئيس الاميركي فرانكلين روزفيلت لانقاذ الراسمالية بعد أن اشرفت على الهلاك في أميركا . ولما اصبحت الرأسمالية متحررة الآن من الضغوط ، فانها عائدة إلى طبيعتها حيث أن برامج الضمان الاجتماعي المختلفة قد تم مراجعتها وتقليصها .

ومن المثير أن بعض الممولين الدوليين الذين قاموا باشعال فتيل الازمات الآسيوية وصلوا

أخيراً إلى صحة هذه الاستنتاجات . ففي مقالة نشرتها صحيفة يو اس ايه توداي USA- Today في ٩٨/٦/١٩ بعنوان : «مصير الينّ قائم على ارضية مهتزة» ورد أن صناديق التغطية العائدة لجورج سوروس كانت تبيع الين الياباني بكميات ضخمة مستفيدة إلى حد كبير من دعم كل من الولايات المتحدة واليابان له . «وقد ابلغ سوروس مؤتمرا في السويد الاسبوع الماضي أن اليابان تعاني من الظروف التي تُذكّرنا بأيام الكساد الكبير خلال الثلاثينات» . وان وقع مثل هذا الامر في اليابان فانها ستجر معها العالم بأسره .

وكما جاء في مقالة ومقابلة له في مجلة نيوزويك بتاريخ ١٩٩٩/٢/١ يعتقد جورج سوروس بأن النظام المالي والرأسمالي برمته كان على شفير الهاوية والانهيار التام في منتصف عام ١٩٩٨ . فهو يرى ان ذلك النظام «يحابي رؤوس الاموال حيث اصبحت تستطيع الانتقال حيث تجد الربح الاكثر . ونتج عن ذلك نمو كبير في اسواق المال العالمية . وأضحى هناك نظام تدفق مالي هائل يجتذب الاموال (من كل العالم) الى المؤسسات والاسواق المالية في المركز (الاقتصاد اليوروامريكي الاطلسي) ، ويعيد المركز ضخه الى دول الاطراف مباشرة بشكل قروض او محافظ استثمار ، وبشكل غير مباشر عبر الشركات العبرقطرية . وما دامت حركة التدفق نشطة فأنها تستطيع التغلب عما يعترضها من تأثيرات . . . ولقد عكست الازمة الاسيوية اتجاهات التدفق المالي حيث بدأت الاموال بالهروب من دول الاطراف . ولقد أفاد ذلك الاسواق المالية في المركز . وكان اقتصاد الولايات المتحدة على وشك الاقتراب الى مرحلة التضخم وكان البنك الفدرالي يدرس زيادة اسعار الفائدة . وكان نتيجة الازمة الاسيوية ان ساعدت على تحجيم التضخم مما جعل زيادة الفائدة امراً غير ضروري ، ومما ادخل السرور للمتداولين في اسواق الاسهم . وتمتع الاقتصاد (الاميركي) بكل مزايا العالم ، من اسعار المستوردات الرخيصة (بما فيها المواد الخام) مما صعد بأسعار الاسهم (الامريكية) الى مستويات عليا جديدة» . ولكن يبدو ان ما كان يؤمل بكونه ازمة عابرة في آسيا ، تساعد الاقتصاد الامريكي زاد عن حده و ضغطه على دول العالم خارج الاقتصاد اليوروامريكي ، مما حدى ببعض هذه الدول بالتفكير الجدي من الخروج من نطاق عالم اقتصاد العولمة ، كما فعلت ماليزيا ، والى حد اقل هونغ كونغ . ويرى سوروس بأن الضغط الذي يزيد عن حده على الدول الاخرى في الاطراف يعطى نتائج عكسية . ويعطى سوروس ثلاثة اسباب رئيسية جعلت الاقتصاد الرأسمالي العالمي بضع أيام بعيداً عن الانهيار . أولها ان الازمة الروسية قد كشفت عن اخطاء قاتلة في النظام البنكي والمالي العالمي ، وادواته الجديدة . وتبين ان هذا النظام العالمي لا يمتلك الوسائل لمعرفة حجم المتاجرة

بالوسائل والادوات المالية المستحدثة . ولعل انهيار شركة LTCM لدليل كاف على ذلك . والنقطة الثانية هي ان الضغوط على دول الاطراف اصبحت لا تطاق مما حدى ببعضها بالخروج او المحاولة للخروج من نظام العولمة . . . والسبب الثالث الذي يرويه سوروس بأن وصفات المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي لم تكن فاعلة ، وكانت هي المشكلة بدلاً من ان تكون عاملاً في حل تلك المشاكل . ويعتقد سوروس ان دور المضاربين (وهو شيخهم) لم يكن كما يدعي الاكاديميون بأنه دور مفيد ومقدس بل كان دورهم كمعول الهدم . واذا ما تم اصلاح هذا النظام ، فهو يرى ان انهياره قادم لا محالة . وهكذا يبدو ان النظام المعلومالي هو نفسه بحاجة الى الاصلاح كما يقول اصحابه ، بينما كانت ابواق المعوماليين واكاديمييهم يدعون العالم كله للاصلاح حسب تعريفهم للاصطلاح والذي كان «معول الهدم» حسب مقولة سوروس .

لقد آلت البرامج الاجتماعية في الرأسمالية عندما أصبحت طليقة من ضغوط المنافسة من ايدولوجية أخرى ، إلى التفكك والاندثار على مستوى دول العالم أجمع . وكان ما تعلمته الرأسمالية من دروس مطلع القرن العشرين ، خصوصا ما يتعلق بالمراقبة والسيطرة على العرض النقدي ، قد أنجب النظام الاحتياطي الفيدرالي ، عام ١٩١٣ . وهاهم الممولون الآن يوجدون وسائل مالية جديدة تخلق عرضا نقديا غير محدود ومتحرر من أية قيود كتلك التي يفرضها عادة مجلس الاحتياطي الفيدرالي . وبعد الاندفاع العالمي نحو الغاء القوانين أو تخفيفها ، تهافت الممولون على اقراض اموالهم بطيش وتهور معتمدين على جبروت تآلف واشنطن ووول ستريت لانقاذهم من أية نتائج سلبية قد تنجم عن تصرفاتهم الخرقاء . وقد فقدت الحكومات التي ألغت القوانين في بلادها سيطرتها السابقة على العرض النقدي . وهكذا فان الغاء القوانين قد أدى في كثير من الدول (التي اضطرت إلى فتح اقتصاداتها تحت الضغوط الهائلة) إلى أن تصبح عاجزة عن الالمام بمقادير الاموال المقترضة والجهات المستدينة وكيفية أو ترتيبات عمليات الاقتراض . وكانت القوانين الرقابية السابقة تؤدي ما كان يُفترض أن يؤديه مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة . وهكذا فقد تم الغاء النظام القديم للرقابة دون ايجاد قيود رقابية جديدة مناسبة . «على انه يمكن أن تمثّل البنوك درجة من الخطورة ، فهي تدار من قبل البشر على أية حال ، واذا ما تركوا لنوازعهم البشرية وميولهم المادية فقد يستجيبون للاغراءات بتوسيع قاعدتهم الاقراضية ليحصلوا على المزيد من الاموال وبدون تحديد من خلال جني المزيد من الدخل الذي تتيحه الفوائد وهي المصدر الرئيسي لارباح البنوك ، إلى أن ينهار النظام في النهاية ضحية لجشع القائمين

عليه» . (كتاب اسرار المعبد ص ٦٠) .

ولعل أحد أهم نتائج بريسترويكا العولمة كان تعطيل الدور التاريخي للاموال من كونها مخزناً للقيمة ، ومقياساً للتبادل ، ووسيلة للدفع لتصبح سلعة كأي سلعة اخرى ، مما نتج عن ذلك بروز اقتصاد مالي امتصاصي لا هدف له سوى المضاربة والمتاجرة بالاموال . وانقلب المال من خادم للاقتصاد المنتج الى عبئ طفيلي عليه ، وانتقل المال من حقيقة ملموسة الى خيال يتجسد في نبضات الكترونية داخل كمبيوترات كازينو المال العالمي . ولقد نعى جويل كيرتزمان Joel Kurtzman محرر مجلة هارفارد بزنس ريفيو Harvard Business Review موت المال كما يعرفه الناس في كتابه (موت الاموال The Death Of Money) ، حيث قدّر في ذلك الكتاب بأن ما معدّله ٣٪ فقط من المعاملات المالية اليومية (والتي تزيد عن ١٢٠٠ مليار دولار باليوم) تستثمر في تجارة السلع والخدمات في الاقتصاد المنتج ، بينما يتم تسخير حوالي ٩٧٪ من حجم تلك المبادلات المالية اليومية في أعمال المضاربة والتي تُزْهق وتستلب الاقتصاد المنتج وفق آليات وأدوات مالية مستحدثة .

وترشح بعض الدوائر الاقتصادية العالمية ان تكون بعض الدول المنتجة والمصدّرة للنفط والتي يُكوّن ريع النفط جزءاً هاماً من ميزانياتها الضحيّة القادمة لبريسترويكا العولمة . ولقد كان انهيار سعر النفط ، والذي يعتبر ريعه رافداً رئيساً للعملة الصعبة لروسيا ، القشة التي قصمت ظهر البعير للاقتصاد الروسي المُعْتلّ اصلاً . بينما خسرت ليبيا ٣٦٪ من ريعها من مبيعات النفط لعام ٩٩٨ . وتُقدّر ايران بأن ايراداتها النفطية للسنة المالية ١٩٩٩ ستنخفض بمقدار ٤٠٪ ، بينما قد تنخفض ايرادات نيجيريا لـ ٥٠٪ . أما دولة كالولايات المتحدة ، فإن الاثار السالبة على قطاع النفط الداخلي يتم تعويضه في القطاعات الاخرى بشكل موجب . ونتيجة لذلك فلقد تمّ تقدير النمو الاقتصادي الامريكي الناتج عن انخفاض سعر البترول بـ +٠,٤٪ . وكذلك الحال بالنسبة للدول الغنيّة المتعددة المصادر . فالنرويج مثلاً وهو منتج ومصدّر كبير للنفط ، قد اتخذ قراراً تاريخياً منذ سنوات مضت خصص بموجبه عائدات النفط جميعها لاستثمارات طويلة الاجل ، فلذلك فإن انهيار اسعار النفط لها تأثير هامشي فقط على استثماراته طويلة الاجل .

اننا اذ قلنا في هذا الكتاب بأن الشركات عبر القطرية اصبحت دولاً ، بل أكبر من الدول ، لم نفعل ذلك من قبيل البلاغة او المبالغة . ففي الوقت الذي تتهاوى فيه اقتصادات دول بأكملها وتنهار دفاعات اقتصادها وعملاتها وشركاتها مقابل قوى العولمة وأدواتها العبر قطرية ، تزداد تلك الشركات المتعولمة قوة وشراسة . فإذا كانت تقديرات اجمالي موجودات

المصارف العربية مجتمعة بـ (٤١٠) مليار دولار في عام ١٩٩٧ فإن كافة تلك الموجودات تكاد لاتعادل موجودات مصرف واحد هو سيتي كورب وباندماج سيتي كورب وترافلرز غروب سنة ١٩٩٨ ، ارتفعت موجودات ذلك المصرف الواحد سيتي كورب ترافلرز- لتزيد عن ٧٠٠ مليار دولار وبذلك اصبحت موجودات المصارف العربية مجتمعة تقارب او تزيد قليلاً عن نصف موجودات مصرف عبر قطري واحد! كما ان موجودات ذلك المصرف الواحد تعادل عائدات الانتاج النفطي لا لجميع الدول العربية المنتجة للنفط فقط ، بل لكافة دول أوبك مجتمعة ، ولمدة تزيد عن ستة سنين! وتتسارع عمليات الاندماج بين عمالقة الشركات عبر القطرية بشكل محموم وغير مسبوق فتضاعفت قيمة عمليات الاندماج من ٣٤٠ مليار دولار الى ٦٥٠ مليار دولار بين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ فقط! ولم تقتصر تلك العمليات على المؤسسات المالية والصناعية ، بل طالت كافة الانشطة فاندمجت مثلاً شركتي البترول إكسون وموبيل سنة ١٩٩٨ في شركة واحدة هي «إكسون موبيل كورب» . وأصبحت هذه الشركة العملاقة الجديدة تمتلك احتياطات أكبر من احتياطي نيجيريا وأندونيسيا البالغ عدد سكانهما حوالي ربع مليار نسمة . وتمتلك تلك الشركة طاقة تكرير يومية (٦,٦٦ مليون برميل باليوم) تزيد عن اجمالي الانتاج النفطي للكويت والبحرين وقطر والامارات العربية وليبيا . كما ان عائدات قطبي الشركة المندمجة لعام ١٩٩٧ كان يزيد عن ٢٠٠ مليار دولار وهو يعادل تقريبا ضعفي ايرادات جميع دول أوبك من انتاجها النفطي لسنة ١٩٩٨. إذن أصبحت الشركات أكبر من الدول حقاً وحقيقة . وأصبح مطلوباً ضمن أنظمة العولمة من المصارف الوطنية الصغيرة او المؤسسات الصناعية اليانعة التي مازالت في دول الحضانة ان تتنافس مع مؤسسات تفوق حجم دولها باعتبار أن الكل متساوٍ أمام قوى السوق ، ولكن يبدو أن البعض (أكبر تساوياً) من الآخرين! .

أن بريسترويكا عالمية قادمة على الدرب فيما تتضاعف بشدة الهزّات التي تحدثها . وكان لدى مسؤول سابق في وزارة الخزانة الاميركية في عهد كلينتون اصطلاح خاص به لوصف قوة الاسواق المالية العالمية الآن حيث يقول «أنها الاسلحة النووية لفترة التسعينات ، إذا ما تمّ تعبئتها ضد أية دولة ، فانها قد تفرض عليها تغييرات لا يمكن لحدود الفكر أن تتصورها» . وقد اسمينا هذه الاسلحة في هذا الكتاب الاسلحة المالية المعلوماتيّة العالمية « Global In-fofinancial nukes» . ولعل من يسأل من أين تأتي الاموال بقوتها وما هي الاّ رقم دفتري او نبضة الكترونية؟ وكما اسلفنا في فصل سابق ما قاله جو دومينغيز وفيكي روبن في كتابهما أموالك أم حياتك (Your Money Or Your Life) «اننا نختار مبادلة طاقة حياتنا . . .

والوقت الذي نعيشه على هذه الارض ، والوقت المحدود الغالي لحياتنا لقاء المال . فعندما نذهب الى أعمالنا ، فإننا نبادل طاقة حياتنا مقابل النقود . هذه الحقيقة ، وان كانت بسيطة لكنها بالغة الاهمية» . ولقد استولت القلّة من أرباب المال العالمي على طاقات الشعوب هذه ، أي الاموال ، ثم سخرتها بعيداً عن مصالح أصحابها الحقيقيين وجعلت منها الاسلحة المالية المعلومالية العالمية الفتاكة .

وعلى غرار ما فعلته البريسترويكا الروسية من الإتيان على السد وهدمه قبل التخطيط لما ستفعله بمياه هذا السد ، فان البريسترويكا العالمية يديرها الجشع وتسعى لتغيير كافة الانماط الاقتصادية في العالم إلى نمط واحد من صنعها فقط ومن بنات افكارها . وها هي البريسترويكا العالمية تعمل معاول الهدم في البنى التحتية للانظمة القديمة قبل أن يكون لديها بنى جديدة مناسبة قابلة للتطبيق . أن البريسترويكا الجديدة مسلحة بأسلحة المالية المعلوماليّة قد لا يقدر أحد بما في ذلك أصحابها ، على الوقوف في وجهها أو اعتراضها إذا ما تم اطلاق العنان لها . ولقد بدأت الرأسمالية المعلومالية بالهجوم على كافة الانظمة المخالفة لمبادئها ، سواء كانت رأسمالية الجوهر ، أو تنبع من حضارات مختلفة في فلسفتها للحياة والاقتصاد .

« تأرجح الاقتصاد الإندونيسي من النمو السريع إلى الانكماش السريع حيث ارتفعت معدلات البطالة وخسرت الأسواق المالية الكثير من قيمتها . إن المأساة الحقيقية التي تنطوي عليها الأزمة الإندونيسية تتمثل في الآثار الكارثية على الشعب الفقير المغلوب على أمره فالأجور الحقيقية لهؤلاء آخذة في التناقص ، وهناك قلّة في الوظائف وارتفاع باهظ في أسعار المواد الغذائية والمواد الأساسية الأخرى بما في ذلك الخدمات الصحية والتعليمية» .

جين مايكل سيفيرينو Jean Michel Severino البنك الدولي
نائب الرئيس لشؤون شرق آسيا ومناطق الباسيفك
صحيفة انترناشيونال هيرالد تربيون ١٩٩٨/٧/٢٨

«فعلى سبيل المثال ، أغرقت مدينة فيلاديفوستوك في ظلام دامس لأن حواجز الطرق التي وضعها عمال المناجم حالت دون وصول الفحم إلى محطات توليد الطاقة الكهربائية المحلية . وفي سفيردلوفسك Sverd Lovsk في منطقة الاورال ، اغلقت جمهرة من النسوة المحتجات اللواتي يتضورن جوعا ، إحدى الطرق ، الأسبوع الماضي مطالبات برغيف الخبز . . .» .

مجلة تايم ١٩٩٨/٧/٢٧

«ومع أن دواء الإصلاح الاقتصادي مر المذاق ، إلا أنه يعتبر ضروريا وأساسيا لعملية الانتعاش الاقتصادي حتى لو كانت النتائج التي تنتج عن برامج الإصلاح هذه صعبة وغير عادلة في حق العمال والعائلات الفقيرة التي تأثرت من نتائجها» .

مادلين اولبرايت Madeleine Albright
وزيرة الخارجية الأميركية صحيفة هيرالد تربيون انترناشيونال
١٩٩٨/٧/٢٧

«إن كل ما يقال عن برامج إنقاذ صندوق النقد الدولي والانتعاش الاقتصادي لن تخرج عن نطاق الثرثرة واللغو اللذين لا طائل تحتهما إلى أن نرى استقراراً سياسياً في

إندونيسيا . ولن يكون ثمة استقرار ما لم يجد الشعب ما يأكله ويسد رمقه» .

روبرت ب . زيوليك Robert B. Zoellick ، *مساعد*

وزير خارجية سابق في إدارة الرئيس السابق جورج بوش

تم نشر المقالة في صحيفة هيرالد تربيون انترناشيونال ص٦ بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٤

الفصل الحادي والعشرون

بعد عام من الانهيار
آسيا ... والعالم

بعد عام واحد من بدء أزمة الأسواق المالية في دول جنوب شرق آسيا في تايلاند حيث أخذت تتفشى وتتضخم وتأتي على الاقتصادات الآسيوية فتسويها بالأرض واحدة بعد الأخرى ، كنت في رحلة عمل في أوروبا في شهر يوليو تموز ١٩٩٨ . وقد اكتملت بحلول ذلك الوقت اكثر فصول هذا الكتاب وقد حظي تعمق الأزمة في منطقة جنوب شرق آسيا والهزات التابعة لها وما أدت إليه من أثر على المناطق الأخرى من العالم بتغطية شاملة في الصحافة الناطقة باللغة الإنجليزية في أوروبا ، وكانت هذه المطبوعات تمثل مادة القراءة التي أتناولها أثناء أسفاري سواء في الطائرة أو القطار أو غرفة الفندق . وقد لوحظ أن تلك الأحداث قد انتقلت من الصفحات الخلفية لتتصدر الصفحات الأولى . وكانت عمليات التغطية تتزايد بطريقة متسارعة خلال بضعة الشهور المنصرمة ، وباتت مسموعة الأصوات التي تنذر بالويل والثبور وعظائم الأمور . وكان ألانْ غرينسبان Alan Greenspan قد أدلى بشهادة له أمام الكونغرس إبان المراحل الأولى للأزمة الآسيوية قال فيها إن مثل هذه الأزمة قد تكون ذات فائدة على الاقتصاد الأميركي . أما الآن فلديه آراء أخرى ليس إزاء آثار الأزمة الآسيوية على الاقتصاد الأميركي فحسب ، ولكنه أبدى رأيا حول العهد الجديد للرأسمالية . ففي أعقاب خطاب أمام الجمعية الأميركية لمحرري الصحف في ٩٨/٤/٢ قال غرينسبان «لديّ على الدوام تحفظات وشكوك بصدد الحقب الجديدة وتغيير البنى والوسائل التي يؤدي العالم بها وظائفه» . (بيزنس ويك ص ٣٩ تاريخ ١٩٩٨/٧/١٣) .

ولما كان الغرض من تأليف هذا الكتاب هو التعبير عن الشكوك حيال هذا العهد الجديد الذي أسميناه «بالمالية المعلومالية Infofinancialism» فإننا نحاول أن نبين أخطار هذا العهد بالاضافة إلى الشك والارتياب . وقد لاحظنا أثناء مطالعة الأعداد الأخيرة من بيزنس ويك Business Week ، تايم TIME ، هيرالد تريبيون انترناشيونال Herald Tribune International ، نيوزويك News Week و وول ستريت جورنال Wall Street Journal Europe

أن كثيراً من الاستنتاجات التي بذلنا الجهود لاستخلاصها من بين السطور وتلميحات المعلقين قد أصبح يعبر عنها الآن بوضوح وبجلاء . ولما كانت جديّة هذه المنشورات وإخلاصها لمبادئ اقتصاد السوق والرأسمالية المعلوماليّة تعلو فوق كل الشبهات ، قررنا الاقتباس منسوبا إلى هذه النشرات الصادرة خلال شهر تموز/يوليو ١٩٩٨ ضمن هذا الفصل . إن الاستنتاجات والحقائق المقتبسة هنا يراها الكاتب اثباتاً آخر وتأييداً لما جاءت به فصول هذا الكتاب . ومثل تلك المطبوعات ليست موضع شك أو اتهام لولائها المطلق للنظام الرأسمالي الأميركي حيث أنها الناطقة باسمه وتخرج من صميمه .

حول «ما الذي أغرق آسيا» كتب روبيرت كوتنر Robert Kuttner في زاوية «وجهة نظر إقتصادية» التي نشرت في مجلة بيزنس ويك في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٧ ص ١٤ ما نصه :

* «لقد عدنا لنتعلم مرة أخرى أن هناك فارقا جوهريا بين التجارة الحرة في السلع المعتادة والاتجار الحر في الأموال . والنمط الأول يمتاز بكفاءة واسعة النطاق ، بينما النمط الثاني سبب في زعزعة الاستقرار وله آثار انكماشية ويمسك بخناق الاقتصاد الحقيقي رهنا لنزوات وأهواء المضاربين الماليين وهوسهم وأزماتهم . ففي التجارة الاعتيادية حيث تتعدل الأسعار فيعيد السوق توازن نفسه . أما في الأسواق المالية العالمية فإن المغالاة وتجاوز الامور لنصابها هي الطاغية على الامور» .

* « تلقى تبعات الأزمة الآسيوية وما نتج عنها من إنهيار الأسواق المالية في تلك المنطقة من العالم على مشاكل بنيوية مثل التدخل المفرط للدولة في الشؤون الاقتصادية ومحاباة الصفوة والاصدقاء وبنوك هزيلة التمويل ، ولكن ذلك النظام مع امكانية حاجته إلى تجديد وإصلاح استطاع أن يحقق نمواً استثنائيا في إقتصادات تلك الدول على مدى عقدين من الزمن ولذلك فإن السبب الأكثر أهمية هو سقوط هذه الدول ضحية أهواء أصحاب رؤوس الأموال المضاربين في الأسواق المالية التي تمّ تفكيك ضوابطها» .

* «تبقى الدعامات الأساسية الاقتصادية لمعظم الدول الآسيوية مثار حسد لأصحابها فهناك معدلات الادخار المرتفعة ، عمالة مثقفة ومنظمة ومعدل مرتفع لنمو الإنتاجية . ولكن عندما أصبحت هذه الاقتصادات أهدافا للمضاربة المالية العالمية وقعت في براثن تلك القوى وعجزت عن مواجهتها كونها خارج نطاق حدود سيطرتها» .

* «زاوجت إتفاقية بريتون وودز بين التجارة الحرة في السلع والاتجار المنظم في الأموال ، وأنجبت هذه المزاوجة معدلات سعر صرف ثابتة للعملات الأجنبية وضوابط على تحركات

رؤوس الأموال الخاصة ، لهدف جعل التعايش بين التجارة الحرّة والنمو المرتفع والحدّ من البطالة ممكناً . ولم يكن للمضاربين الماليين دور في نظام بريتون وودز ، ولهذا لم يكن ذلك النظام يتوجه نحو النمو البطيء» .

* «على أن بريتون وودز قد انهارت لأنها لم تستند الى نظام الإقراض العالمي global credit system الذي تصوره كينز Keynes ، ولكنها عوضاً عن ذلك استندت على الدولار الامريكي . ولكن عندما اصطدمت الحاجة لتمويل التجارة العالمية الآخذة في الاتساع مع الحاجة إلى المحافظة على استقرار الأسعار المحلية في الولايات المتحدة ، أضحت امكانية الهيمنة على النظام العالمي خارج مقدرة الدولار ، فضحّت الولايات المتحدة بنظام السعر الثابت للمحافظة على مصالحها ، ثم الغت نظام بريتون وودز عام ١٩٧٣ . ومنذ عام ١٩٧٣ بدأ نظام سماته الابطاء بالنمو» .

* «ومع انهيار بريتون وودز سادت أساسيات جديدة للسوق الحرة تُصرُّ على ان الاموال ما هي الا سلعة اخرى تحددها قوى الأسواق ، شأنها شأن سائر السلع . كما سادت الفرضيات بأن أسعار الصرف يجب أن تعوم ويجب على جميع الأسواق المالية أن تكون مفتوحة . الا أن الأحداث الأخيرة أثبتت أن وجهة النظر هذه كانت خاطئة إلى درجة مأساوية» .

* «إذا لم نأخذ حذرنا فإن العالم سيدخل في دوامة إنكماشية لا تختلف عن تلك التي حصلت اثناء الكساد الكبير ، وقد تكون بداية هذه الدوامة الاحداث الآسيوية الاخيرة» .

لسنا وحدنا في هذا الكتاب ، ولا كوتنر لوحده من يخشى أن العالم يقف على شفير اضطرابات اقتصادية أو ربما كسادات اقتصادية كبرى . فقد جاء في تقرير لومبرد ستريت للأبحاث Lombard Street Research في لندن صدر الشهر الماضي تحت عنوان (العودة إلى العصر الذهبي للأزمة المالية العالمية . « إن أسعار الصادرات المتراجعة قد تكون لها آثار هائلة . وكما ان هناك اليوم انكماشاً في آسيا ، فقد سبقت أزمة الثلاثينات إنهيارات في أسعار المواد الغذائية والسلع شملت الاقتصاد العالمي بأسره » (ص ١٧ هيرالد تربيون ١٩٩٨/٧/٢٤) .

وتصبح المناطق التي يدمرها المضاربون الماليون المواطن الجديدة للفرص التي سينقض هؤلاء عليها للاستيلاء على موجوداتها بأثمان بخسة ، ومن ثم يوجدون الفقاعات وبعد ذلك يفجرونها ليخلقوا جراء أعمالهم تلك البؤس والشقاء الذي لا يقل عما كانت تخلفه الحروب العالمية في الماضي . ففي غضون عام واحد فقط ، تحولت إندونيسيا وهي دولة

يقطنها ٢٠٠ مليون نسمة من النمو الاقتصادي السريع إلى الانكماش السريع وأصبحت قيمة عملتها المحلية الآن (في منتصف ١٩٩٨) سدس ما كانت عليه قبل عام مضى . كما أن عدد الناس الذين دخلوا أو سيدخلون قبل نهاية العام ١٩٩٨ تحت خط الفقر سيزداد ليصل إلى ١٠٠ مليون نسمة أو ما يعادل خمسة أضعاف ما كان عليه منذ عام واحد . وربما يصاب المرء بالدهشة إذا علم أن أولئك المصنفين فوق خط الفقر هم الذين يتقاضون ٣,٦ دولار شهريا . أجل ٣ دولارات و٦٠ سنتا أمريكيا للفرد الواحد في الشهر الواحد . وتحت هذا التصنيف فإن حوالي ١٠٠ مليون نسمة لن يصلوا الى هذا المستوى من الدخل . وهكذا نجد أنه في غضون عام واحد فقد تم مسح ما حققته ثلاثون سنة من النمو الاقتصادي الإندونيسي ، مما يجعل التساؤل مشروعا حول ما إذا كان مثل هذا الانتعاش والنمو الاقتصادي يستحق المعاناة البشرية على هذا النحو . إن ٣٧٪ من الأطفال الإندونيسيين الآن تقل أوزانهم عن الحد الطبيعي ويعانون من سوء التغذية ، وهناك أكثر من ٨٠ مليون نسمة من الإندونيسيين يتلقون بالكاد ثلثي ما يحتاجه الجسم البشري يوميا من السعرات الحرارية . ولا يتناول حوالي سبعة ملايين إندونيسي أكثر من وجبة واحدة في اليوم . ووجه الرئيس الإندونيسي نداء إلى أبناء شعبه لصيام يومين اسبوعيا . ويبحث الأطفال ، جنبا إلى جنب مع الجرذان في أكوام القمامة والنفايات العامة بحثا عما يمكن أن يسد رمقهم . أما بالنسبة لوزيرة خارجية الولايات المتحدة مادلين أولبرايت فإن هذه المعاناة أمر عارض وما يهم في نظرها هو النمو الاقتصادي وفقا للرؤية الأميركية . وعندما تساءل الرئيس سوهارتو مشككا في الحكمة التقليدية وراء برامج الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي ، أزيح من منصبه . كما أن ٣٢ سنة من المحاباة والارتباط مع الشركات متعددة الجنسيات لم تكتشف إلا حينئذ . وقام الجنرال ويرنتوا قائد القوات المسلحة الإندونيسية بتعبئة الطلاب عديمي الخبرة والتجربة وتأليبهم ضد سوهارتو ونسق الجهود مع الجهات الخفية لإسقاطه . والآن حيث يقوم الإندونيسيون الذين يتضورن جوعا بأعمال السلب والنهب من أجل البقاء ، وجه ويرانتوا إنذارا شديد اللهجة إلى الشعب : « إني أود أن أحذر كافة الشعب أن أعمال السلب والنهب أمر لا يطاق وغير مقبول ، حتى ولو أقدم عليه المرء من أجل إنقاذ نفسه من الموت جوعاة » . (صحيفة هيرالد تريبيون انترناشيونال ٩٨/٧/٢٢ ص١) .

وهناك شيء واحد على الأقل مشترك بين ويرانتو واولبريت : أن كليهما يتقاسمان نفس المشاعر تجاه الطبقة الفقيرة ، وهذا أحد الأسباب التي دفعت إلى استنتاجنا في هذا الكتاب بأن مجموعات النخبة واحد بالمائة في كل البلدان يتقاسمون ويتشاركون في القيم والمبادئ

مع المتعولمين خارج بلدانهم وما بينهم وبين المتعولمين أكثر بكثير مما بينهم وبين طبقات شعوبهم الأخرى . فدين الاغلبية من الاندونيسيين ، وهو الاسلام ، رفع العقوبة عن السارق في عام المجاعة ، اما دين المتعولمين فهو أقرب الى دين اربابهم .

كل ذلك حصل في إندونيسيا في غضون فترة لم تتعدّ سنة واحدة . وإندونيسيا هي التي اتخذت المبادرة لدعوة صندوق النقد الدولي لمراجعة وإعطاء النصح حيال أية إجراءات إحترازية قد تكون مطلوبة بعد أن وجدت إندونيسيا أن الأزمة المالية بدأت تنشب أظافرها في الكيان التايلندي . وأكد مسئولو الصندوق لإندونيسيا أن مقومات اقتصادها قوية وعلى ما يرام وان ليس لديها ما تخشاه . وبعد قليل استهدف المضاربون اندونيسيا . وبدأ الصندوق يتخبط في إعطائها وصفات خرقاء الواحدة تلو الأخرى وعندما سئم سوهارتو من الأمر ومن وصفات الصندوق وأراد إبدالها ، اتصل به كلينتون في يناير ١٩٩٨ طالباً إليه أن يتقبل شروط الصندوق ، وشروط الولايات المتحدة ممثلة في وزارة الخزانة ، «وكأنها جاءت من السماء .» ولم يكن أمام المريض المحتضر إلا تناول الدواء ، ولم يلبث هذا المريض أن قضى .

بعد ستة أشهر من اتصال كلينتون بسوهارتو نيابة عن أصحاب النفوذ المالي العالمي ، كان على الرئيس كلينتون أن يجري اتصالاً آخر نيابة عن الممولين ، ولكن هذه المرة اتصل مع صندوق النقد الدولي والمقرضين الدوليين . كان الصندوق متمنعاً في تقديم برنامج إنقاذ آخر للاقتصاد الروسي العليل ، حيث أن مثل تلك المساعدات التي سبق تقديمها لروسيا قد ذهبت أدراج الرياح واختفت في جيوب الفساد الذي يعشش في جسم الاقتصاد الروسي . ولم تكن تلك المكالمة من اجل تأمين قرض لدفع رواتب العاملين الروس التي لم تدفع لهم لعدة شهور ، ولكن لإنقاذ الروبل الذي يتأرجح الآن ، وبالتالي انقاذ البنوك الروسية التي قدم لها الاجانب القروض . لقد كان ذلك عائداً إلى ما أشيع عن مخاوف في بورصة نيويورك أقنعت الولايات المتحدة بالضغط على صندوق النقد الدولي . وقال أحد مسئولي البنوك الاستثمارية للأميركيين البارزين في موسكو (لقد قام أحدهم بالاتصال . . انه بيل كلينتون) (مجلة تايم ٩٨/٧/٢٧ ص ٢٢) . أما الشروط المرافقة لحقيبة الإنقاذ المقترحة فهي إجراءات التقشف المعدة سلفاً والتي تضيف البؤس والشقاء والفقر إلى شعب يعاني بطبيعة الحال من الفقر المدقع . ولما طلب من الحكومة الروسية الفاسدة وغير المقتدرة ان تجمع الضرائب . فإنها لم تذهب الى القلة الذين اختلسوا شركات البلاد وثرواتها تحت مسميات وخطط مختلفة ، ولكنها سعت الى رفع ضريبة المبيعات إلى ٢٠ ٪ في وقت يتم فيه تقليص الضرائب على الشركات . وها هم الذين حجبت عنهم معاشاتهم وأجورهم الضئيلة والتي لا تعدو أن تكون فتاتاً ، يتحملون ثانية عبء

برنامج الإنقاذ .!! وعندما اظهر مجلس الدوما الروسي البرلمان- عدم الرغبة في تمرير هذه الإجراءات ، أعلن يلتسين الديمقراطي أن حكومته ستحكم بموجب مرسوم إذا اقتضى الأمر . وقد وصف نائب رئيس الدوما القوانين المقترحة بأنها «الدواء القاتل الذي تم إعداده في مطبخ الاقتصاديين الغربيين الحاقدين والموتورين» (مجلة تايم ١٩٩٨/٧/١٣) . لم يكن شيوعيو مجلس الدوما ، ولا الروس الجوعى الذين لم يتلقوا أجورهم لفترات طويلة هم الذين رفعوا عقيرتهم بالشكوى ضد صندوق النقد الدولي فحسب . «فقد اتهمت شركات النفط الروسية الكبرى الحكومة الروسية يوم الأربعاء بالركوع للضغوط غير المسؤولة من صندوق النقد الدولي . وقال نائب رئيس الوزراء الروسي بوريس نيميسوف Boris Nemisov» إن موقفاً يبدأ فيه الناس المطلعون على حقيقة الأمور بالتحدث عن الدكتاتورية من قبل المنظمات المالية العالمية ، هو مجرد نكته » . (صحيفة هيرالد تريبيون انترناشيونال ٩٨/٧/٢٣ ص١١) ولكن ربما لا يكون الامر نكته إذا قالت صحيفة أميركية رائدة هي يو إس ايه توداي U.S.A. - Today «إن اقتصاد روسيا وقيادتها رهن في أيدي المقرضين الدوليين . . .» (٩٨/٧/٢٠ ص ٩أ) . انه لأمر مذهل كيف حولت بريسترويكا غورباتشوف Gorbachev قوة عظمى إلى لا قوة أسلمت قيادها واقتصادها لتكون رهينة في أيدي المقرضين الدوليين . ومما يثير الرعب أن بريسترويكا عالمية قد تخرج عن زمام السيطرة لتسبب تغييرات لا يمكن التنبؤ بها ولا السيطرة عليها ، فضلاً عن تسببها في إحداث أضرار قد تؤدي إلى غليان شعبي غير مسبوق وتدمير في ثروات البلاد والاضطرابات الاجتماعية .

وإحتج العمال الغاضبون في سيبيريا مطلع شهر/يوليو تموز ١٩٩٨ والذين لم يقبضوا أجورهم لشهور عديدة ، على يلتسين وإصلاحاته مطالبين بدفع رواتبهم التي استحقت منذ شهور . وفي أقصى شرق روسيا ، قام عمال المناجم في مدينة فيلاديفوستوك Vladivostok بوضع حواجز في طريق القطارات التي تنقل الفحم مما اعاق وصوله إلى محطات توليد الطاقة الكهربائية مما احدث ظلاماً شاملاً لف المدينة . وطالبوا بدفع رواتبهم واحتجوا على إصلاحات يلتسين Yeltsin . وقامت نسوة جوعى في إقليم سفيردلوفسك Sverdlovsk في الاورال Ural بإغلاق الطرق مطالبات بما يسد رمقهن من الطعام . ومع كل هذا ، يطالب صندوق النقد الدولي مزيداً من إجراءات التقشف على هذا الشعب التعيس اليائس . ولنرَ ماذا أراد صندوق النقد الدولي من روسيا أن تفعله كشروط لبرنامج الإنقاذ المقدم منه كما روته مجلة بيزنس ويك ٩٨/٧/٢٧ ص ٢١ :

* « إبقاء أسعار الفوائد مرتفعة على نحو يكفل دعم الروبل مع تحويل الديون قصيرة

الأجل والمرتبة بالروبل إلى ديون طويلة الأجل بالدولار .

الأثر الاقتصادي : إطالة أمد شح الإقراض للمؤسسات وإعاقة النمو الاقتصادي على الأقل حتى أواخر العام ١٩٩٩ أو العام ٢٠٠٠ .

* فرض ضريبة مبيعات جديدة بزيادة ٥ ٪ مع تبسيط وتيسير الضرائب الشخصية وضرائب الشركات وشن الغارات على المتهربين من دفع الضرائب وملاحقتهم .

الأثر الاقتصادي : ضغط الإنفاق الاستهلاكي الذي انكفأ خلال عام مما احدث أضرارا بتجارة التجزئة وأنشطة الخدمات .

* إجبار الشركات التي تفتقر إلى السيولة بشكل حاد بدفع ما هو مترتب عليها من فواتير الخدمات والضرائب المستحقة تحت طائلة إشهار إفلاسها .

الأثر الاقتصادي : إحداث هزة عنيفة بين الشركات التي تعيش على عمليات المقايضة وقد ترفع معدلات البطالة إلى ٢٠ ٪ بحلول العام ٢٠٠٠ .

* تخفيض المساعدات والدعم التي تقدم للقطاع الزراعي وتخفيض عجز الميزانية من ٥,٥ ٪ إلى ٢,٨ ٪ من إجمالي الناتج القومي بحلول السنة المقبلة .

الأثر الاقتصادي : احتمال حدوث حركة ارتجاعية مفاجئة وعنيفة من قبل الحكام الإقليميين والذين سيكون مطلوباً منهم التعامل مع المظاهرات والاحتجاجات من قبل العمال الذين يفضلون إنفاقاً أعلى .

أما ما لم يرد ذكره أعلاه ، فهو إملاء تخفيض الضرائب على أرباح الشركات . أما نتائج حقيبة الإنقاذ التي أسلفنا ذكرها فهي : تكبيل الاقتصاد وإعاقة نموه إلى نهايات عام ١٩٩٩ أو ٢٠٠٠ ، والنتائج السلبية والآثار الضارة على نشاطات تجارة التجزئة والخدمات مما سيدفع بالبطالة إلى ارتفاعات قياسية إلى ٢٠ ٪ بحلول العام ٢٠٠٠ ويثير احتجاجات عارمة من قبل العمال الذين هم اكثر الأطراف معاناة .

أما وقد رأينا كيف ستكون معاناة الشعب الروسي وإلى أية درجة من السوء والصعوبة ستكون حياتهم في ظل شروط صندوق النقد الدولي ، دعونا نتفحص قائمة المستفيدين من برنامج الإنقاذ إياه . فقد نشرت مجلة نيوزويك في عددها الصادر بتاريخ ٢٧ /١٩٩٨/٧ ص ٦٤ مقالاً جاء فيه : « الحقيقة أن برنامج الإنقاذ الذي قدمه صندوق النقد الدولي مدعوماً من قبل الولايات المتحدة وألمانيا كان في حقيقة الأمر خطوة سياسية وضعت لتثبيت بلد يمتلك الآلاف من الصواريخ والأسلحة النووية . إن اكثر المستفيدين والرابحين حظاً في الحصول على حصة في التركة التي خلفتها الحرب الباردة هم المستثمرون الأجانب

والمحليون في سوق سندات الخزينة التي تديرها الحكومة ويبلغ حجمها حوالي ٧٠ مليار دولار ، والتي أشعلت الأزمة في المقام الأول . وسيتم الآن إنقاذ هؤلاء المضاربين المتهورين من نتائج أعمالهم الطائشة . وبدلاً من سندات الخزينة المقدمة بالروبل ، سيمنح المستثمرون الأجانب سندات مقومة بالدولار الأميركي طويلة الأجل بالعملات الصعبة . ولو لم تتلق روسيا أموال برنامج الصندوق وتجبر على تخفيض عملتها ، لكان هؤلاء المستثمرون تلقوا افدح الخسائر إلى درجة الدمار . وذلك انه بالنسبة لهؤلاء القوم (المولين) ، لا يوجد ثمة ما يعتبر مجازفة ، بل دائماً لهم المكافأة وقطف الثمار .» إن وجهة نظرنا التي عملنا على ترسيخها في هذا الكتاب وهي أن برامج الإنقاذ التي يقدمها الصندوق ترمي إلى إنقاذ الممولين من نتائج ممارساتهم الخرقاء بل ومكافأتهم تحت كل الظروف ، لم تجد تعبيراً أفضل وإسناداً اعظم مما وفرته مقالة مجلة بيزنس ويك هذه .

وفقد الروس ثقتهم في يلتسين وبرامج الإنقاذ التي تلقاها من صندوق النقد الدولي . ولكن يبدو الرئيس السابق جورج بوش لم يفقد هذه الثقة . ذلك انه عندما كان يزور موسكو ، في الفترة التي كانت تقف فيها روسيا على عتبة الانهيار ، ليُدشن مكتب غولدمان ساكس في موسكو ، أعرب بوش عن تفاؤله وثقته «بقوة الحريّة» في روسيا وذلك بالضبط في نفس الفترة التي كان الرئيس الحالي كلينتون يجري مكالمات هاتفية عصبية مع الممولين والمقرضين الدوليين والمنظمات العالمية الكبرى للحيلولة دون انهيار روسيا وفي نفس الوقت الذي كان المواطنون الروس الذين يتضورون جوعاً يقيمون الشغب ويثيرون الفوضى مطالبين بما يسد معدهم الخالية . وحتى الرأسمالي الروسي من لصوص البارونات ابن السابعة والثلاثين سنة لم يكن متفائلاً بقوة الحريّة كما «بوش» اذ قال فلاديمير بوتانين فيما نسبته إليه مجلة تايم بتاريخ ١٩٩٨/٧/١٣ «عندما ترتفع أسعار سندات الخزينة بنسبة ٨٠ ٪ ، فإن ذلك يعني أننا نعيش في دولة تقف على شفير الانهيار . ومن المنطقي أن نتوقع الخطوة التالية وهي تخفيض قيمة العملة ، وعدم دفع أجور العمال ، وانهيار النظام المصرفي ، وطوابير طويلة من الناس مصطفين على أبواب البنوك لسحب أموالهم .» ويبدو ان نبوءة بوتانين قد تحققت . فبعد الانهيار الاقتصادي الروسي عام ١٩٩٨ بدأت امبراطورية ڤلاديمير بوتانين بالانهيار . فمؤسسته المالية اونكسيم باك Onax-imbak أصبح في أوائل سنة ١٩٩٩ مديناً بحوالي ٢٨ مليار دولار للدائنين المحليين والاجانب ، وأصبح عملياً خالي الوفاض من الموجودات . وبينما كانت امبراطورية شركاته في اكتوبر سنة ١٩٩٧ تقدر بـ ٣١ مليار دولار انخفضت الى ٣,٨ مليار دولار فقط . وصرح سوروس بأن استثماره مع بوتانين بمبلغ ٩٨٠ مليون دولار كان أسوأ استثمار في حياته . وينوء النظام المصرفي

الروسي تحت عبء حقيبة ديون تربو على ٢٠٠ مليار دولار . إن الإقدام على تخفيض العملة يعني أن تمسح عن الساحة معظم البنوك الروسية نظرا لارتباطاتها مع البنوك الغربية بعقود آجلة بالدولار الأميركي .

ومن اجل إظهار حرصهم واهتمامهم بالانصياع لتعليمات صندوق النقد الدولي في تحسين وسائل وزيادة الضرائب التي يتم تحصيلها ، شن بوليس الضرائب حملة شعواء على شركة نفط روسية تدين للحكومة بمبلغ ٢,٥ مليار دولار من الضرائب المستحقة . ولكن هذه الشركة قد تركت وشأنها في أعقاب اجتماع مدرائها مع يلتسين في لقاء خاص . كما استهدفت حملات بوليس الضرائب الشركات متعددة الجنسيات ومن بينها الفرع الروسي لشركة جونسون اند جونسون مطالبين إياها بدفع ١٩ مليون دولار كضرائب مستحقة غير مدفوعة وغرامات ، فضلاً عن إقامة دعاوى جزائية بتهم تتعلق بالتهرب من الضرائب ضد اثنين من موظفي تلك الشركة الأجانب . وكانت كل تلك الإجراءات دلائل جيدة على جدية الحكومة الروسية وكفاءتها . ويعرب كثير من المحللين عن اعتقادهم بأن روسيا تقف الآن على عتبة ثورة عارمة ، حيث أن حوالي ٧٠ ٪ من الشعب الروسي يقفون على أو تحت خط الفقر . ويتقاضى أكثر الفنيين والمحترفين مهارة من الرواتب ما لا يتجاوز ١٠٠ دولار شهرياً ، وتتبخر هذه الأجور بسرعة مذهلة بسبب السماح للروبل بالمزيد من الانهيار . ويتم تداول حوالي ٤٠ مليار دولار من النقد السائل في السوق مما يجعل الدولار عملة الأمر الواقع في البلاد . ولم يكن مقدراً لهذا الجنون أن يقع لو لم يكن هناك رجل مجنون يتربع على قمة السلطة في البلاد . فقد نسبت صحيفة نيويورك تايمز إلى برنت سكروكروفت Brent Scrowcroft مستشار الأمن القومي في إدارة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش أن الرئيس الروسي بوريس يلتسين يمر بمراحل دورية من الجنون بين فترة وأخرى . ولكن بيل ريتشاردسون نفى ، في الثلاثين من أغسطس آب ١٩٩٨ ، من خلال موقعه كسفير للولايات المتحدة في الأمم المتحدة ، مثل تلك المزاعم ودافع عن الرفيق يلتسين واصفا إياه ليس فقط بالرجل المناسب بل الوطني أيضاً . أن ريتشاردسون حرفي رأيه في يلتسين ، ولكن سواء كان هذا الأخير معتلاً عقلياً أم لا ، فإن ٦ ٪ فقط من الروس يعتقدون انه كان جديراً بالرئاسة قبل أن تنقذه القوى الأمريكية التي تجيد رسم الصور والتماثيل ومن ثم تعيده بحملات تسويقية إلى كرسي الرئاسة . وظنت أغلبية الروس انه حتى ستالين كان لديه من الفضائل والقيم اكثر مما لدى يلتسين . وكثيرون من الروس يفكرون على هذا النحو إزاء هذا «الوطني» يلتسين . فهذه تيتيا زينيا Tetya Zhenya نذرت انه في حالة موت يلتسين

أن تقيم حفله لأهل قريتها ، بكل ما يمكن أن يكون لديها من المال ، وتقدم لهم المشروبات الكحولية ليسكروا حتى الثمالة . ولكن مدير المدرسة نيكولاي لوشيف كان اكثر جدية ودقة عندما قال «في الماضي عاش الروس تحت أنظمة الحكم الشيوعي كالعبيد ، أما اليوم فانهم ينظرون إلى أيام عبوديتهم بشوق وسعادة» (مجلة تايم ص ٢٤ بتاريخ ١٩٩٧/٩/٧) .

أما بالنسبة لليابان ، فان دعوتها إلى فتح أسواقها وتغيير نظامها والأسباب الحقيقية لهذه المطالب هي الآن اكثر وضوحاً مما كانت عليه في أي وقت مضى وهذا ما جئنا به في هذا الكتاب ايضاً . فقد قالت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين اولبرايت عندما كانت في طريقها إلى حضور اجتماعات الدول الآسيوية Asean التي عقدت في مانيلا خلال الأسبوع الأخير من شهر يوليو/تموز ١٩٩٨ «انه لمن الضروري أن تحفز اليابان اقتصادها وتحرره من القيود» (صحيفة هيرالد تربيون انترناشيونال ١٩٩٨/٧/٢٧) أما الطلب إلى تفكيك وإلغاء النمط الرأسمالي الياباني غير المرغوب فيه من قبل الغرب فكان صريحاً وواضحاً من خلال ما كتبته مجلة تايم في ١٩٩٨/٧/١٣ عندما قالت «من أجل تثبيت اقتصادهم ، يجب على اليابان أن تدمر وتلغي اكبر نظام رفاه اجتماعي رأسمالي في العالم ، وهو الأمر الذي ظل هؤلاء يأنفون القيام به . إن النمط الرأسمالي الياباني ينطوي على النمط الاشتراكي من الدعم الحكومي للسلع والمواد الغذائية وغيرها ، والتخطيط المركزي وسوق عمالة قوية ومتينة .» واضاف مقال المجلة «إن الأيدي الخفية للسوق آخذة في الحلول محل الأيدي البيروقراطية القائمة على المركزية والروتين . إن صندوق النقد الدولي يفرض هذا النوع من الدواء مر المذاق على الدول الآسيوية .»

أما لماذا تنظر الرأسمالية الأميركية بعين الشك والارتياب إلى النمط الاقتصادي الياباني فقد عبرت عنه صحيفة وول ستريت جورنال طبعة أوروبا في ٩٨/٧/٢٧ بقولها « في عام ١٩٨٧ عندما تعهد رئيس الوزراء الياباني ياسوهيرو ناكاسوني Yasuhiro Nakasone بتقديم المليارات من الدولارات على صورة استثمارات خاصة ومساعدات أجنبية إلى الدول الآسيوية النامية ، كانت الخطط تسير على قدم وساق لتحويل المنطقة إلى منطقة صناعية للشركات اليابانية . وكانت الخطط مستكملة ، في وزارة التجارة الخارجية والصناعة اليابانية ، محتوية كافة التفاصيل وقد تم ترتيبها وتنسيقها بصدد ما يجب اتخاذه في هذا المضمار . إن تحويل آسيا إلى الطابع الياباني Japanization والدوران في فلكها قد جعل فرائص مسئولي الغرب ترتعد خوفاً وهلعاً حيث خشي الغرب أن ينهض هناك معسكر آخر قائم على الحماية تتولى طوكيو إدارته وتوجيهه ، ورأى البعض مقارنته مع مشروع شرق آسيا

العظمى مشتركة الرخاء ، وهو التعبير الياباني المهذب الذي استعملته اليابان إبان الحرب العالمية الثانية » . وكانت اشد المخاوف لدى الغرب أن تقتبس الصين النمط الياباني من الرأسمالية ، حيث أنها أقرب إليها على الصعيدين الثقافي والعقائدي . ولم يكن الغرب مستعداً للمقامرة في السوق الصينية التي تشكل ٢٠ ٪ من سكان العالم . ولم يكن الغرب يريد وقف انتشار النمط الرأسمالي الياباني فحسب ، بل أراد إيقافه في اليابان نفسها . وبالطبع فلم تكن مصالح الشعب الياباني هي التي تحرك أذهان القائمين على المالية المعلومالية ، ولكن الذي كان يجري هو إلغاء القوانين المقيدة للتجارة في نظرهم وإحداث انفجار كبير يؤدي إلى إزاحة الكثير من العوائق التي طال أمدها على الاستثمارات الأجنبية حتى تصبح الأموال اليابانية طليقة لتهاجر وتتدفق على الأسواق المالية الغربية . وقد تم التعبير عن هذه التوجهات بشكل دقيق في عدد مجلة تايم الأميركية الصادر يوم ١٩٩٨/٧/١٣ صفحة ٤٧ حيث قالت «أن اللاعبين على الساحة المالية الدولية يسيل لعابهم لاقتناص الفرص لامتصاص الثروات العائلية اليابانية والتي تربو على ٩ تريليون دولار» . وفي الواقع أن عشرات المليارات من الأموال اليابانية قد وجدت طريقها فعلاً نحو الغرب خلال الأيام القليلة التي أعقبت بدء مفعول الانفجار الكبير وهو المصطلح عن بدء تخفيف القيود على حركة الاموال في اليابان . والذي بدأ منذ مطلع ابريل ١٩٩٨ . كما يتوقع أن تحط مئات المليارات من الدولارات اليابانية رحالها في خزائن المؤسسات المالية الغربية ، وسيستمر هذا التدفق إلى أن تستنزف اليابان من أموالها ، أو تتوقف شهية المستثمرين الغربيين عن التلمظ على مزيد من الأموال ، أيهما يحدث أولاً . وموطن المفارقة هنا أن اليابان قد أحدثت الانفجار الكبير تحت الضغوط وتخوفاً من تدفق ثرواتها إلى الغرب . ومع ذلك فقد حذرت شركة موديز لخدمات المستثمرين Moody's Investor's Services في ١٩٩٨/٧/٢٣ أنها كانت قلقة من «التحول السريع والمتقلب في موجودات المحافظ اليابانية إلى موجودات بالعملات الأجنبية والتي قام بها المواطنون اليابانيون خلال الفترة التي تلت الانفجار الكبير» . ولذلك فان المستثمرين وشركتهم Moodys التي تقدم لهم الخدمات قلقون الآن حول الآثار الناجمة عن عملية الانفجار الكبير الذي أحدثوه هم بأيديهم في اليابان . وعلى غرار إعلانها الأول عن اليابان والذي جاء عشية مؤتمر أبيك Apic Conference في نيسان /أبريل ١٩٩٨ ، جاء إعلان موديز هذا متزامناً أيضاً مع الانتخابات اليابانية لاختيار رئيس وزراء جديد . وقد ضمنت موديز في رسالتها ، بطريقة لا تقبل اللبس أو الغموض ، ما ظن المستثمرون أن على اليابان أن تفعله وجوباً . وقالت أن مراجعتها للقدرة

الائتمانية الاقراضية لليابان «نابعة من مشاكل بنيوية عميقة الجذور في الاقتصاد الياباني شكلت تحدياً وتمرداً على سياسة العلاجات التقليدية » وبمعنى آخر ، يتعين على اليابان أن تغير سياستها الاقتصادية التقليدية أي نمطها الرأسمالي الياباني لتحوز على رضا شركة موديز ومستثمريها . وقد انعكست تصريحات هذه الشركة بشكل سلبي فوري على ثاني اكبر اقتصاد في العالم وأسواقه المالية وعملته المحلية . وتراجع سوق الأوراق المالية في كوريا بواقع ٥,٧ ٪ ، كما هبط مؤشر هانغ سانغ في هونغ كونغ بحوالي ٢٤٥ نقطة وانخفض « مؤشر نيكاي ٢٢٥» بواقع ١٠٥ نقاط !

لقد تم تجاهل الحقيقة الواضحة بأن أزمات دول جنوب شرق آسيا قد أثارها المضاربون الغربيون وأشعلوا نارها ، بل هم أول من أعطى إشارة البدء لشنها ، وان الاقتصادات الخاصة بتلك الدول والتي انكمشت كان لها اكثر الآثار ضراوة وشدة على الاقتصاد الياباني . ففي السنة المالية المنتهية في ١٩٩٨/٣/٣١ أوردت الشركات اليابانية في حقل الإنشاءات تراجعاً على الطلب في الأسواق الآسيوية بحوالي ٢٠ ٪ ، كما ذكرت MITI أن ٦٠ ٪ من الشركات اليابانية أو شركاتها الفرعية في آسيا عانت من نتائج الأزمات الآسيوية سواء على صعيد تراجع العائدات على الاستثمارات أو بتراجع الصادرات نتيجة لذلك . لقد تم تعميق الركود الياباني وتصعيد الأزمة التي وقع فيها النظام المصرفي بفضل ضغوط خارجية وليس بسبب خلل في أداء نظام اقتصادي اثبت ، على الرغم من بعض الهنات والمآخذ ، انه الأفضل والأكثر تفوقاً على أشكال الرأسمالية الأخرى على مدى السنوات الخمسين المنصرمة . إن المالية المعلومالية منهمكة في تدمير النموذج الرأسمالي الياباني ، وتتلمظ الآن لجني الثمار والحصول على الجائزة . فقد جمعت البنوك الغربية والمؤسسات المالية مثل : « غولدمان ، بانكرز ترست ، مورغان ستانلي وغيرها ، مبلغ ٢٠ مليار دولار لشراء القروض والممتلكات العقارية اليابانية . ففي ظل ارتفاع أسعار العقارات في الولايات المتحدة ، رأى المستثمرون أن افضل الفرص لتحقيق العوائد المجزية تنتظرهم في الأسواق الآسيوية المتعثرة» . (مجلة بيزنس ويك ١٩٩٨/٧/٢٧ ص ٥٤) .

أما على الصعيد الكوري : «اكتسبت المواجهة العمالية في كوريا الجنوبية طاقة وزخماً بالمسيرة التي جرت يوم الأربعاء (٩٨/٧/٢٢) حيث سار عمال صناعة السيارات وأحواض بناء السفن والصناعات الثقيلة الأخرى فاتحين الباب أمام إضراب شامل عام في كل أنحاء البلاد دعت إليه الاتحادات العمالية بدءاً من يوم الخميس (٧/٢٣) . . . وقد أعلنت السلطات الكورية الجنوبية أن الإضراب مخالف للقانون واعتقلت ١٩ شخصا من النشطاء

العماليين وهددت باستعمال بوليس مكافحة الشغب ضد المضربين ، الذين أعلنوا احتجاجهم على فقدان الوظائف جراء التراجع الاقتصادي لكوريا الجنوبية» (صحيفة هيرالد تربيون انترناشيونال ١٩٩٨/٧/٢٣) وعلى نفس المنوال ، فان المستثمرين الدوليين يحصلون على ما كانوا يتوقعونه : الاستيلاء على الشركات الكورية بأسعار بخسة . وأوردت صحيفة وول ستريت جورنال أوروبا بتاريخ ٩٨/٧/٢٧ أن كلاً من شركة فورد Ford وجنرال موتورز General Motors لصناعة السيارات قدمت عروضاً للاستيلاء على شركة كيا موتورز الكورية ، وتتم عملية المزايدة وتقديم العروض من قبل شركة اندرسون الاستشارية .

كيف ينظر الآسيويون إلى شركاتهم التي باتت نهباً لمطامع الشركات الغربية بأسعار منخفضة حتى الحضيض . لقد عبر عن هذا الموقف ، الاقتصاد الماليزي ، دايم زين الدين ، عندما سئل عن رأيه في تهافت الأجانب على شراء الموجودات الماليزية بقوله « عندما طالعتنا مانشيتات الصحف حول «المزادات Fire Sale » لبيع الموجودات والممتلكات الآسيوية بأسعار بخسه ، وهو الأمر الذي يسبب الحنق والغيظ ، فأني أقارن هذا الهجوم بما قامت به شركة الهند الشرقية البريطانية ةلقد جاءت هذه الشركة من الجانب الآخر من العالم لتستولي على أموال الغير ، ولكن الآن مع وجود وول ستريت ، لاحاجة لأحد أن يأتي من هناك و يحارب ، إنها مجرد ضغطة على زر» . (بيزنس ويك ٩٨/٧/١٣ ص ٢٠) .

وكانت تايلاند هي الضحية الأولى التي انقض عليها المضاربون في يوليو تموز ١٩٩٧ ، وقد صاغ هؤلاء إجراءات صندوق النقد الدولي ثم أملوها على تايلاند على النحو الذي أرادوا . فكيف هي الحال معهم الآن ؟ .

«بعد عام من بدء الأزمة الاقتصادية الآسيوية في تايلاند ، أعلنت البنوك الخمسة عشر التجارية العاملة في تايلاند عن خسائر خلال النصف الأول من العام . . . وكانت تلك الخسائر اكثر التوقعات تشاؤما . . إن الدروس المستقاة تثير مخاوف جديدة حول قدرة النظام المالي التايلاندي على البقاء ، كما يجعل مزيدا من إغلاق البنوك وانهيارها أمرا حتمياً ومنذ أن انطلقت الأزمة في شهر يوليو تموز (١٩٩٧) من تقويم الباهت التايلاندي Thai baht ، قامت السلطات المالية بتأميم أربعة بنوك وفرضت الإغلاق على ٥٦ شركة مالية . وبلغت الخسائر المجمعة للبنوك التايلاندية الخمسة عشر للنصف الأول من عام ١٩٩٨ ما مجموعه ١١٢ مليار باهت (٢,٢٥مليار دولار) بينما سجلت معظمها في الغالب أرباحا صافية خلال نفس الفترة من العام الذي سبقه» . (هيرالد تربيون انترناشيونال في ٩٨/٧/٢٣) .

تعاني جنوب أفريقيا الآن من الهزات الناتجة عن الأزمات الآسيوية . ويبدو انه لا حماية

ولا ملجأ للدول والاقتصادات الناشئة من نتائج الأزمات الآسيوية والهزات الفرعية التابعة لها حيث شعرت جنوب أفريقيا بأثر تلك الهزات لتزيد من آلام ومصاعب الاقتصاد الجنوب الأفريقي وتفاقم المواقف التي تعاني منها حكومة المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم . . . والآن بسبب جرأة المستثمرين وقابلية العملة المحلية للتدهور والخضوع للمضاربين الماليين ، تراجعت العملة الجنوب أفريقية الأسبوع الماضي إلى ما دون ١٦ مقابل الدولار . وقد أدى هذا السقوط الحر لمعدلات لم يسبق لها مثيل ، إلى حمى تداول اضطر بنك الاحتياطي في جنوب أفريقيا إلى رفع أسعار الفائدة إلى معدل لم تصل إليه منذ ثلاثة عشر عام» (مجلة تايم ١٩٩٨/٧/١٣ صفحة ٥٣) . إن الأسعار المرتفعة على الفوائد ستؤدي إلى إبطاء النمو وتساعد على رفع معدل البطالة المرتفع بطبيعته .

أما الدول الأعضاء في الاوبك : وكثير منها ذات اقتصاد قائم على محصول واحد وتعتمد اعتمادا كليا على إيراداتها النفطية ، فقد وجدت أن إيراداتها المتأتية من النفط في تضاؤل بسبب تراجع الأسعار النفطية إلى ما يعادل ٥٠٪ مما كانت عليه قبل أزمات الأسواق الآسيوية التي وقعت في يوليو تموز ١٩٩٧ . وتواجه الكثير من هذه الدول عجوزات في ميزانياتها وتراجعا في أدائها الاقتصادي . لقد تسارع انهيار روسيا الاقتصادي بتراجع مداخيلها النفطية التي كانت تشكل معظم مواردها من العملات الأجنبية . أما الكويت فقد أشيع عن اعتزامها تخفيض قيمة عملتها المحلية وقبلها بعض الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط . أما فنزويلا فقد تراجعت إيراداتها من العملات الأجنبية الى مستوى يُنذر بالخطر . ويعتقد البعض ان تخفيض قيمة العملة الفنزويلية أمر مؤكد في المستقبل القريب . ويعرب البعض الآخر عن اعتقاده بأن الأزمة الاقتصادية الفنزويلية إذا ما وقعت- ستجر معها دولا أخرى من أمريكا اللاتينية . ولكن لماذا انهارت أسعار النفط بهذه السرعة والى هذا المدى ؟ ومن الذي يمسك بيده زمام السيطرة على الأسعار النفطية ! أن الولايات المتحدة الآن هي الآمر الناهي فيما يتعلق بالنفط العالمي . فبعملتها تُقوَّم إيراداته ، ويتم تحديد السعر طبقا لمصالحها . ففي خطط المنطقة الكبرى ، استخلصت الأطراف المعنية بأنه ينبغي على الدول الأخرى أن تُوفر للولايات المتحدة ما تحتاجه من المواد الخام وبكميات كافية وبالأسعار المناسبة التي «لا تسبب ضغوطا على الاقتصاد الأمريكي» .

أما في اليمن : فحيث الإنتاج النفطي الضئيل هو مصدر رئيسي للعملات الأجنبية ، فقد اضطر لرفع أسعار البنزين والمشتقات النفطية الأخرى ورفع الدعم عن السلع الأخرى تمشيا مع مطالب صندوق النقد الدولي ، فان القبائل وقوات الأمن مازالت في حرب منذ

٦/١٩ عندما ارتفعت أسعار البنـزين . وأوردت صحيفة يمن تايمز Yemen Times في ٩٨/٧/٧ انه قبل أسبوع واحد لقي ٥٢ شخصا مصرعهم وجرح ٢١٤ شخصا آخرون نتيجة تلك الاشتباكات .

في هونغ : تراجع الاقتصاد بنسبة ٢,٨ ٪ خلال العام المنتهي في الربع الأول ، وهو اكثر وأسوأ مما كان متوقعاً . وقد سجلت الأسهم انخفاضاً هو الأدنى منذ ثلاث سنوات .

في الصين : لقد بدأت الأزمة في دول جنوب شرق آسيا بالتأثير بوضوح في الصين ، ولم يعد المستثمرون يتدافعون للاستثمار كما كان عليه الوضع عام ١٩٩٧ . ويؤدي التباطؤ الدراماتيكي في حجم صادرات الصين إلى إبطاء النمو الاقتصادي . ومن المتوقع الاّ يزيد نمو الصادرات خلال عام ١٩٩٨ عن ثلث ما بلغه عام ١٩٩٧ أي ٧,٦ ٪ مقارنة مع ٢١ ٪ . أما النمو في إجمالي الناتج المحلي فمن غير المتوقع أن يتجاوز ٦ ٪ على الرغم من أن نسبة ٨٪ مطلوبة بحد أدنى لخلق وظائف جديدة وتلافي وقوع اضطرابات اجتماعية . فعلى سبيل المثال تراجعت الصادرات إلى دول جنوب شرق آسيا خلال النصف الأول من عام ١٩٩٨ بواقع ١٢,٩ ٪ ، والى كوريا الجنوبية بنسبة ٣١ ٪ ! وتسعى الصين الآن بهدف تحفيز الاقتصاد ، إلى تبني وسائل الاستثمار في البنية التحتيّة الشاملة على غرار ما هو متبع في اليابان . أما إعادة تشكيل الاقتصاد الصيني فقد تباطأت . ويقول رئيس مكتب البنك الدولي في بكين أن البيانات الصادرة عن كبار المسؤولين الصينيين «توحي بما لا يدع مجالاً للشك بأن هناك تغيراً في الموقف » . أن أزمة دول جنوب شرق آسيا تضغط على العملة الصينية بهدف تخفيض قيمتها ، وإذا حدث مثل ذلك فانه سيؤدي إلى مزيد من الغليان والاضطراب الاقتصادي في آسيا وتستمر الدورة ذات الآثار المدمرة في مسارها . أن العالم يمر اليوم في برسيترويكا عالمية تدمر في طريقها البنى القديمة حتى قبل أن تتوفر بنى جديدة يمكن التعويل عليها . وإذا كان لنا أن نقدر أين ستنتهي هذه البريسترويكا العالمية فلننظر إلى بريسترويكا غورباتشوف ، ونستقرئ بعد ذلك التطورات محتملة الوقوع وستكون نتيجة الاستخلاصات النهائية غير سارة على الإطلاق .

إذا كنا قد أسمينا القوة التدميرية للاقتصاد القائم على المضاربة بالأسلحة المالية المعلوماتية ، فان كثيراً من الناس سيتوصلون الآن إلى هذا الاستنتاج . وقد نسبت وكالة فرانس برس إلى وزير الخارجية الصيني ونشرت الحديث صحيفة هيرالدتربيون انترناشيونال في ٩٨/٧/٢٨ ، قوله في منتدى للشؤون الأمنية في الدول الآسيوية عقد في مانيلا «إن من الضروري اتخاذ إجراءات قوية في مواجهة ممارسات المضاربين الماليين المفرطة مثل تلك التي

أشعلت فتيل الأزمات الآسيوية . » وشبّه وزير الخارجية الصيني تانغ جياكسوان Tang Ji-axuan الأضرار الناجمة عن المضاربات المالية المفرطة كالآثار التدميرية الناتجة عن الحروب . وقال «لقد تفجرت الأزمة المالية على نحو ضار وشديد الخطورة ، مما تسبب في إحداث مثل هذه الأضرار الهائلة ، التي لا تقل عن آثار الحروب المدمرة» .

«في دولة كانت تباهي بالعمل الجاد ، والعائلات المترابطة ، والمجتمعات المتينة في بنيانها ، وايمانها ، أصبحت اليوم تميل الى عبادة الانغماس الذاتي والاستهلاك . ولم يعد تعريف الهوية الإنسانية بما يفعله الإنسان بل بما يملكه . ولكننا اكتشفنا أن امتلاك الأشياء واستهلاكها لا يشبع حاجتنا إلى الأمور المعنوية والروحية ، وقد تعلمنا أن تكديس السلع المادية لا يكفي لملء الفراغ الذي يكتنف الحياة عندما لا يكون لديها إيمان أو غرض» .

الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر *US President Jimmy Carter*
(أسرار المعبد صفحة ١٤) *Secrets of the Temple*

«من السخرية انه كلما دفعنا أرباب الشركات المؤيدون لحرية القول والعمل نحو رأسمالية السوق الحرة التي تنادي بها أيديولوجيتها ، كلما مُني السوق بالإخفاق ، لنفس الأسباب التي أطاحت بالأنظمة التي جاء بها كارل ماركس :

*كلاهما دعا إلى تركيز النفوذ الاقتصادي في أيدي مؤسسات مركزية غير مسؤولة الدولة في حالة ماركس ، والمؤسسات المتعولمة عبر القطرية في حالة الرأسمالية .

* كلاهما تتبنى وجهة نظر اقتصادية ضيقة اتجاه الاحتياجات الإنسانية والتي تقلل من قدر الإحساس بالاتصال الروحي . . .»

ديفيد كورتين *David C. Korten*
عندما تحكم الشركات العالم

الفصل الثاني والعشرون

المطلوب: الثقة بالله، لا بالأموال

تتقاسم الرأسمالية العالمية القائمة على مبدأ السوق الحرة والماركسية نفس المبادئ والقيم والنظام: عالم مادي علماني تُسيّره المادية وتسيطر على توجهاته ، ويعتبر النمو الاقتصادي الهدف الاعلى للمجتمعات البشرية . وقد رفع كلاهما من شأن النمو الاقتصادي جاعلين إياه في مرتبة العقيدة . ولم يكن الاختلاف إلا في نظام الملكية وتوزيع الثروات . لقد كانت الشيوعية منتجا ثانويا للثورة الصناعية التي أفرزتها الرأسمالية ، وكانت الماركسية عبارة عن إنذار مدته ٧٠ سنه موجها إلى الرأسمالية البالغ عمرها ٥٠٠ سنة والتي أخفقت في إيجاد سلام على الأرض أو سلام ذاتي لمعتنقيها . وبعد قيام الثورة الصناعية ، أوجدت الرأسمالية الأميركية ثقافة جديدة خاصة بها قامت على تدمير القيم وإفساد الذمم والتقاليد والعقائد . وقد أعلت هذه الثقافة من شأن الاستهلاك والاستملاك وأطلقت العنان للغرائز والرغبات البشرية . وقد حملت هذه الثقافة الفردانية ، أي المناداة باعتبار مصالح الفرد فوق كل اعتبار ، والمادية وعودا بتحقيق السعادة على الأرض ، ولكنها بالعكس من ذلك أوجدت التعاسة والشقاء للناس . وقد جاء في الطبعة الخامسة عشرة من الموسوعة البريطانية En-cyclopedia Brittanica لعام ١٩٧٤ شيء ما حول هذا الموضوع تحت عنوان : شعب الولايات المتحدة . «مع دخولهم السبعينات ، فان الشعب الأميركي ، في أغلبيته ، حقق مستوى مرتفعاً نسبياً من الرفاهية المادية والرخاء والأمن . ولكنهم مع ذلك يبدون في وضع بائس وفي حالة ممزقة . كانوا قلقين حيال الجريمة ، التمييز العنصري ، الحضارة المتعفنة ، حرب فيتنام ، التلوث البيئي ، المخدرات ، العزلة بين الشباب ، وارتفاع تكاليف المعيشة . وفضلاً عن ذلك فلم يكونوا سعداء : وفي استطلاع للرأي وجه إلى الذين استطلعت آراؤهم السؤال التالي : « هل تعتقد أن الحياة آخذة في التحول إلى الأحسن أو الأسوأ فيما يتعلق بالسعادة ؟ وأجاب حوالي نصف المجموعة (٤٩٪) والذين يعيشون في بحبوحة من العيش .

بل في أعلى مستوى للمعيشة في العالم ، بأنها تميل إلى «الأسوأ » . ويقول اكثر من نصف الأميركيين ، طبقا لاستطلاعات الرأي ، انهم غالبا ما يشعرون بالانزعاج والافتقار إلى الاطمئنان في ظل الفقر والجوع الذي يستشري في الولايات المتحدة » .

ولكن كيف هو الشعور الآن بعد الانفجار الداخلي في الاتحاد السوفيتي والماركسية والارتفاع الهادر للسوق المالي الامريكي إلى معدلات قياسية وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وإنتاجية عالية وتضخم منخفض ؟ كيف تشعر أغلبية الأميركيين في عام ١٩٩٧ ؟ لقد أوردت مجلة بيزنس ويك في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٣/١١ ص٣٢- انه بموجب أسعار الدولار الثابتة لعام ١٩٩٦ , فان معدل دخل الأميركيين المنزلي كان عام ١٩٩٦ أدنى مما كان عليه عام ١٩٧٤ . ونسبت المجلة إلى شخص يحمل درجة الدكتوراه في الكيمياء وهو عاطل عن العمل في الخمسين من عمره , أن كل المؤشرات الاقتصادية تشير نحو الأفضل باستثناء مؤشراته «ليس العاطلون عن العمل فقط هم الذين يعانون من إدراك حالة اللا انسجام والتنافر السائدة في عصرنا هذا . فقد ظلت الأجور الحقيقية ساكنة راكدة طيلة العقدين الماضيين تقريبا واصبح توزيعات الثروات والدخل الأميركيين اكثر تفاوتا خلال نفس الفترة . واصبح مكان العمل بالنسبة لمعظم الأميركيين مكانا تمارس فيه الكثير من النزوات وتقلبات الأهواء . فقد قامت الشركات الأميركية خلال العقد الماضي بإعادة هيكلة نفسها وبالتوسع والانكماش وإعادة ترتيب أوضاعها مما افقد الملايين من الناس وظائفهم وفي الوقت نفسه تركيز مزيد من الضغوط على رواتب وأجور أولئك الذين ظلوا في مقار أعمالهم» .

ومن سخريات القدر أن طبقة الواحد بالمائة ومالكي الثروات والنفوذ هم الأقل سعادة بين طبقات الشعب حيث ينغمسون في قلق بعد آخر , وما بين القلق الأول والثاني فانهم يعيشون نهبا للجشع والخوف في أن واحد . وهذا يجعل نمط معيشتهم على النحو الذي يضمن لهم عدم السعادة , وكأن النظام الرأسمالي الانجلو أمريكي يكاد يقول « نضمن لكم عدم السعادة أو نرجع لكم ما دفعتموه » . إذا كان هذا هو الوضع مع الرأسمالية في أبهى صورها وافضل أوضاعها فهل يجدر بها أن تكون النموذج الذي يمكن تقديمه للأجيال القادمة؟ .

أن نموذج الرأسمالية الانجلوأميركية القائم على القيم المادية يفرز الجريمة ، والجريمة المنظمة وغيرها . وجاء في برنامج Dateline الذي تقدمه محطة تلفزيون NBC الأميركية والذي تم بثه عام ١٩٩٧ أنه في مدينة لوس أنجلوس كان هناك ١٥٠ ألف عضو في عصابات مسلحة

! ومعظم هؤلاء من المراهقين . ويقتل سنويا حوالي ٩٠٠ شخص على أيدي أعضاء العصابات ٢٥٪ منهم من الأبرياء عابري الطريق ممن لا ناقة لهم ولا جمل . وفي عصر ثقافة المادة والنمو الاقتصادي ودقرطة الرغبات Democratization of desires , يرضع هؤلاء المراهقون لبان ثقافة تدعو إلى العنف وتتغذى على الجريمة , وذلك ببساطة لأنها تحقق لبائعي هذه الثقافة المال الذي يُعتبر المقياس النهائي لتحقيق النجاح . وباعت شركة تسجيلات في لوس أنجلوس تابعة لشركة سيغرام Seagram اكثر من مليون نسخة من شريط البوم غنائي أطلق عليه اسم «النجم المعادي للمسيح Antichrist Superstar» ، ثم جاء الشريط الأخير من « فرقة أغاني الروك الشيطانية Satanic Rock band » (مارلين مانسون Marlyn Man-son ريدرز دايجست Readers Digest ، ابريل/نيسان ١٩٧٧ ص ١٢٥-١٢٦) وقد اتخذت الفرقة اسمها من المغني الرئيسي فيها والذي يتكون اسمه من مقطعين يضمان اسم Marlyn Monroe ، التي انتحرت ، و Charles Manson ، الذي تزعم عمليات القتل الجماعي . وتحث كلمات الأغنية على الجريمة . . . والانتحار . . واليأس . وكثير من الأشياء لا يمكن طبعها . . .» لقد اصبح العنف والجريمة البشارة التي تنادي بها هوليوود في الوقت الحاضر . وقد أظهرت الدراسات انه ما أن يبلغ الطفل سن الثامنة عشرة حتى يكون قد شاهد ٢٦٠٠٠ جريمة على شاشة التلفزيون . . وقد نسبت مجلة تايم في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٥/٦/١٢ إلى صبي في الخامسة عشرة من عمره قوله «احب ذلك الجزء من فيلم الخيال الحقيقي حيث يصوب أحدهم مسدسه ويقرأ دعاء من الإنجيل ثم يضغط على الزناد فيقتل الجميع , وأنت تسمع صرير الرصاص ينطلق من المسدس برررررر . . . انه لأمر لذيذ» هذا الطفل يمكنه وأقرانه من أطفال الولايات المتحدة أن يستمعوا للقاتل يتلو دعاء من الإنجيل في مشهد يقوم على مسرح الجريمة في هوليوود , ولكن هذا الطفل ممنوع من الاستماع إلى شيء من الإنجيل في غرف الدرس ذلك أنّ تدريس الدين في المدارس الأميركية أمر ممنوع .

ولم تفعل واشنطن شيئا يذكر لكبح جماح شركات التبغ طيلة ٣٣ سنة منذ أن قرر كبير الأطباء الأميركيين منتصف الستينات أن هناك دلائل علمية كافية تؤيد الافتراضات بان التدخين قاتل مسبب للإدمان . وقد أوردت مجلة تايم في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٧/٦/٣٠ « أن الأميركيين يفقدون ٤ ملايين سنة جماعية من حياتهم في وقت مبكر سنويا في اكبر فضيحة صحية عامة ومقبولة بشكل روتيني تجري في الولايات المتحدة . وقد استمر مدراء شركات التبغ , فيما يرقى إلى درجة المؤامرة المقصودة والمتعمدة لتضليل الشعب الأميركي وحجب الحقيقة عنه , في إنكار ما علموا على وجه اليقين , هم وعلماؤهم

القابعون في المختبرات , وبناء على قدر هائل من المستندات الداخلية التي أميط اللثام عنها خلال العقد الماضي , أن التدخين ذو طبيعة قاتلة ومسبب للإدمان » . إن حوالي ٤٠٠٫٠٠٠ مواطن أميركي يلقى حتفه سنويا ضحية للتدخين , وخلال السنوات الثلاث والثلاثين الماضية منذ أن اصدر كبير الأطباء الأميركيين تحذيره , إلى الوقت الذي دفع فيه المشرعون دفعا ليُقدموا ، على نحو فاتر تعوزه الحماسة ، على وضع تشريع ما بصدد صناعة السجائر , فقد ١٣٫٢٠٠٫٠٠٠ مواطن أميركي حياتهم , نتيجة التدخين وشركات التبغ . ولم تكن التشريعات الأخيرة حول السجائر قد صدرت من قبل واضعي التنظيمات والتشريعات في واشنطن , ولكن من قبل المدعين العامين في الولايات والذين يعتبرون اقل تعرضا لضغوط اللوبي الذي يعمل لصالح شركات التبغ, كما انهم اكثر تحررا ، إلى حد ما ، من عمليات الضغط على صنع القرار التي تتم في واشنطن , والتي تناولها هذا الكتاب بالمناقشة , والتي تسيطر عليها المصالح المالية وجماعات الضغط المسخرة لصالحها .

ولقد أنجبت الرأسمالية الانجلو أمريكية تفاوتا في توزيع الثروات بين أبناء الشعب الواحد , وحالات من التفاوت كثيرة بين الدول المختلفة . وتمتلك طبقة الواحد بالمائة من الأميركيين النسب المئوية التالية من إجمالي الموجودات في الولايات المتحدة في عام١٩٩٢ . (من تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة مطبعة جامعة اوكسفورد) .

الأسهم : ٤٩,٦ ٪من إجمالي الاسهم الأميركية .

السندات : ٦٢,٤ ٪ من إجمالي السندات الأميركية .

الاستثمان : ٥٢,٩ ٪ من إجمالي عمليات الاستثمان .

حقوق في النشاطات التجارية : ٦١,٦ ٪ من إجمالي حقوق النشاطات التجارية الأميركية .

العقارات غير المخصصة للسكن : ٤٥,٩ ٪ من إجمالي العقارات غير المخصصة للسكن .

في عام ١٩٩٢ كانت طبقة الواحد بالمائة الأميركية تمتلك ٤٥,٦ ٪ من إجمالي الثروة المالية , فيما يمتلك أفقر ٨٠ ٪ من الشعب ٧,٨ ٪ من الثروة المالية .

وعلى الصعيد العالمي , فان التفاوت في تقسيم الثروات بين الدول آخذ في التزايد . فقد جاء في كتاب « مؤسسات بلا دولة» للمؤلف Richard Barnet ، سادة الاقتصاد العالمي كما اقتبسته مجلة الامة ١٩٩٤/١٢/١٩ « أن ٣٥٨ ملياردير في العالم يمتلكون ثروة مجمعة تعادل الثروة التي يمتلكها أفقر ٢,٥ مليار شخص في العالم مجتمعين» . لقد افرزت الرأسمالية المعلوماتية طبقة الواحد بالمائة في كافة الدول واصبحت مصالح هذه الطبقة

المتعولمة في كافة الدول متشابكة ومتطابقة , وطغت على المصالح الوطنية . خصوصاً وأن هذه الطبقة قد استولت على النفوذ وصنع القرار في كافة الدول . وكما اسلفنا , فان عائلة في السويد , وهي عائلة Wallenburgs تمتلك امبراطورية من الشركات ولها حصص تعادل ٤٠ ٪ من قيمة الاسهم المتداولة في بورصة ستوكهولم . وتمتلك شركة Investors Holdings المملوكة بنسبة ٤٠ ٪ لعائلة والنبرغ حصصا كبيرة في شركات تزيد مبيعاتها السنوية عن ١٠٠ مليار دولار , (بيزنس ويك ٩٧/١٠/٢٠ ص ٢٠) وهكذا فان اسرة واحدة تسيطر على مبيعات سنوية تزيد عن إجمالي مبيعات النفط لكل الدول النفطية الشرق اوسطية .

أن التوليفة التي تم انجازها ببراعة تامة بين نفوذ المال ونفوذ الاعلام ونفوذ التسويق قد نتج عنها القوة الكامنة في غسيل دماغ الشعوب بالجملة تُتبنى وجهة نظر واحدة لكل الأمور وهي وجهة نظر القابضين على زمام مراكز القوى تلك . ثالوث القوى اوجد ظاهرة غسيل العقول . فقد تم مزج عصر التضليل مع عصر الاعلام . أن اعادة تشكيل الاقتصادات تحت وطأة الضغوط يطلق عليها « الاصلاح » . وتتم على الدوام صياغة مفاهيم – ذات جانب واحد على نحو يعكس توجهات واضعيه , ليخدم الاغراض والاهداف التي يسعى إلى تحقيقها سادة عصر التضليل الاعلامي , ومثل هذا التضليل يمكن أن يمارس مع صديق أو مع عدو , لان المهم هو أن يخدم اجندة الرأسمالية المعلوماليّة وأصحابها . ومن خلال توفر المصادر المالية غير المحدودة (المال) , ومن خلال دراسات استطلاع الرأي واستهداف مجموعات بعينها , ومن خلال استغلال بارع للتلفاز واجهزة الاتصال الاخرى تقوم هذه القوى بخلق صورة انسان أو صورة مسألة معينة ويتم الترويج لهذه الصور , لا إلى الاشخاص والمسائل الحقيقية . ومن خلال الجمع البارع والذكي لثالوث القوى يمكن للناس طيبي القلوب تصديق ما يقال لهم وكأنه الحقيقة بعينها . وأصبحت قوة الاعلام والمال والتسويق من الضخامة بحيث انها استطاعت ان تعطل التفكير خصوصاً لغالبية أم انشغلت في تأمين قوت يومها . وهكذا أصبح التضليل الاعلامي والمعلومالي صناعة تغسل الادمغة ، وتروج للاجندات الموضوعة من فئة مالكي الاعلام والمال ويتم بمزج ثالوث القوى تسويق الاجندات غير المقدسة معطاة طابع القدسية كلها .

لقد حثت كافة الديانات على العدالة . وفي حقيقة الأمر , فان الرأسمالية اليابانية تعتبر العدالة عنصرا يعادل في اهميته النمو الاقتصادي . ألا أن الأمر ليس كذلك بالنسبة للرأسمالية المعلوماليّة الانجلوأميركية . لقد كانت وزيرة الخارجية الأميركية , مادلين

اولبرايت ، خلال ولاية كلينتون الثانية في البيت الابيض منسجمة تماما مع اخلاقيات ومبادئ الرأسمالية الغربية عندما اعلنت انه « على الرغم من أن النتائج على العمال والعائلات المتضررة من الاجراءات قد تكون صعبة الاحتمال وغير عادلة » نتيجة لاجراءات صندوق النقد الدولي وعلاجاته ، فان تلك المعاناة لها مبرراتها وتعتبر ضرورية للانعاش الاقتصادي . ولذلك فان العدالة تعتبر عرضية في ادبيات الرأسمالية الانجلوأميركية سواء كانت مستمدة من الفترة التي عاشتها اولبرايت أو من الفترة التي عاشها كينز . ومن المثير للسخرية أن مجافاة العدالة ضمن نظام الرأسمالية الانجلوأميركية تعتبر من الأمور المسلم بها إلى درجة أن كينز قال في أعماله المنشورة «يجب علينا أن نتظاهر أمام أنفسنا وأمام الجميع أن العدل خطأ وان الخطأ عدل» . أن انعدام العدالة مجسّم في الرأسمالية الانجلوأميركية وكأنهما توأمان .

لقد جاءت كافة الشرائع والديانات ضد الفوائد الربوية التي أعلنت كخطيئة منذ سفر التكوين . وحظر الإسلام الربا وتخزين الذهب و الأموال على نحو يبعدها عن المجالات الإنتاجية . وحتى العصور الوسطى كانت التعاليم في معظم أوروبا والكنيسة الكاثوليكية تعتبر الفوائد مهما كانت معدلاتها خطيئة ضد إرادة الله . وخلال مراحل الثورة الصناعية تضاءلت النظرة المتشددة ضد الفوائد والربا ، وتمّ التفريق بين أسعار الفائدة وتقاضي الربا حيث بات الأخير محظورا في الولايات المتحدة . وقد تم تعديل تعريف المراباة في النهاية ليصبح : الإقراض بأسعار فائدة هدّامة . وبات مقبولا أن يكافأ رأس المال على نحو عادل , ولكن صار مقبولا أيضا ألا يترك المجال مفتوحا لفرض الشروط التي تضمن إخفاق المقترض . وقد حاجج كينز في كتابه المشهور «النظرية العامة للاستخدام والفائدة والمال» أن حب المال وجمعه والربا والحيطة يجب أن تكون بمثابة الآلهة بالنسبة لنا ، لأنها فقط هي التي تستطيع أن تأخذ بيدنا إلى ضوء النهار . . . « ولذلك فقد أعلن اقتصاديو القرن العشرين رسميا أن المال وحتى الربا , ليست خطيئة في حق الله , ولكن الربا بمثابة الإله بالنسبة إليهم . وحتى بعد أن تعرضت الكينزية بما تنطوي عليه من تناقض ، للهجوم فقد بدأ الاقتصاديون بعدها من حيث توقفت . وفي عام ١٩٨٠ اثناء بدايات عهد إلغاء القوانين أضفى الكونغرس الطابع القانوني على الربا ضمن حزمة أخرى من التشريعات التي تخفف من تدخل الدولة بتقييد الاقتصاد . ونتيجة لذلك فان السقف المحدد للفوائد من قبل الولايات والحكومات المحلية على قروض الإسكان قد تم إلغاؤها . وبات الربا ، شأنه شأن الجنس ، مسألة خاصة بين طرفين بالغين وبالاتفاق التام بينهما ولا شأن للحكومة أن تتدخل بينهما .

وفي عصر إلغاء ضوابط الدولة , فلم يكن الربا وحده في الميدان بل إن إلغاء المبادئ والقيم الاجتماعية قد سار معه جنبا إلى جنب في مواكبة لإلغاء القوانين الاقتصادية . فتم رواج برامج اليانصيب في الولايات . ومع ان الإجهاض في نظر المتدينين والكاثوليك خطيئة لكنه أعطي الطابع القانوني . أما مؤسسة الزواج فقد اعتُدي عليها وانتقص من قدرها . وفي ظل ذلك اصبح الجنس و الإباحية من الأمور التي يتم ممارستها بحرية , وبذلك يمكن القول أن عهدا جديدا من الخواء الروحي والفراغ الأخلاقي قد بدأ يتسارع .

وكمثال عن التفكك الاسري والخواء الروحي والاخلاقي في عالم المادية نأتي بسيرة رئيس نظام المادية الانجلوأميركية كمثال صارخ يبين التناقض اللامتناهي بين انجازاتها المادية وافلاسها الاخلاقي والروحي . فما سنسوقه جئنا به من كتاب عن سيرة الرئيس الامريكي بيل كلينتون وعنوانه : الاول على دفعته (First In His Class) . فكان اسمه عند الولادة وليم جيفرسون بلايث الثالث قابلت والدة بيل السيد بلايث (William Jefferson Blythe II) وهي ممرضة في غرفة الطوارئ واعجبت به وتزوجته دونما سؤال ولا جواب في عام ١٩٤٣ . وبعد شهرين ذهب ليخدم في الجيش اثناء الحرب العالمية الثانية . هي لم تسأله عن ماضيه ، وهو لم يتبرع بالاجابة ، فتبين انه قد تزوج في اوكلاهوما فيرجينيا جاش Virginia Gash ثم طلقها بعد سنة ، ثم تبين ان وليداً اسمه هنري ليون بلايث Henry Leon Blythe قد تم تسجيله في تكساس سنتين بعد الطلاق وباعتبار والده هو السيد بلايث نفسه . ثم تبين ان السيد بلايث قد تزوج من ماكسين هاميليتون سنة ١٩٣٨ Maxine Hamilton ثم طلقها بعد ٩ شهور . ثم تبين ان السيد بلايث قد تزوج الاخت الصغرى لزوجته الاولى واسمها فاي جاش Faye Gash ثم طلقها بعد شهور من ذلك . ثم تبين ان هناك شهادة ميلاد في مدينة كانساس Kansas City في شهر أيار ١٩٤١ لطفلة تم تسجيل السيد بلايث انه والدها . وبعد رجوعه من الحرب العالمية الثانية مات السيد بلايث في حادثة سيارة عن عمر ٢٨ عاماً قبل ان يولد ابنه . وجاء في الكتاب «الاول في دفعته» ص٤٢٤ : «لم يكن تاريخ عائلة كلينتون يوحي بالانضباط الجنسي ، ولا بأن مثل ذلك الانضباط هو دليل على الخلق وحسن السيرة . . .كانت (جدته) ايديث كاسيدي تتهم زوجها إلدريج Eldridge بخيانتها ، في الوقت الذي اكتسبت به سمعة عن علاقاتها الغرامية مع بعض الاطباء في البلدة . أما والد كلينتون وليم جيفرسون بلايث فلربما قد تزوج خمس مرات او اكثر في حياته القصيرة . . . ولقد تزوجت فيرجينيا (والدة كلينتون) روجر كلينتون وهي تعلم بأنه زير نساء وسكير . وخلال زواجهما العاصف ، كان روجر غيوراً خصوصاً عندما انكشف له

مغامراتها في النوادي الليلية ، او ما كان يسمعه من شائعات عن رؤيتها مع رجال آخرين من البلدة» .

ويقول الكتاب «ولسنوات عديدة بعد ذلك ، كانت هناك همسات في المدينة عن والد بيل (كلينتون الصغير) ، والتي ساعد على رواجها طبيعة والدته فيرجينيا . . وأحب أهل البلدة العدّ العكسي ليروا من كان في أي زمن واي مكانة فتسع شهور قبل ميلاد بيل كلينتون في ١٩٤٦/٨/١٩ كان بلايث (والده) ما زال موجوداً في ايطاليا (في الحرب) ولكن والدته تجيب بأنه قد ولد مبكراً» .

غيّر بيل بلايث اسمه الى بيل كلينتون حباً بأخيه الصغير من أمه من زوجها الثاني روجر كلينتون الأب . الا ان ذلك الاخ المسكين لم يلق الرعاية الملائمة من أب سكير ، وأم قضت أوقاتها ما بين العمل واللهو وتزوجت أربع مرات- ففي يناير سنة ١٩٨٥ حكم على روجر كلينتون الابن بالسجن لمتاجرته وتعاطيه المخدرات . وهكذا لا يستطيع المرء سوى ان يشفق على بيل كلينتون الانسان ، الذي حرم من كل العواطف المشروعة في عالم مادي استطاع ان يقف يوماً على رأس نظامه ، فأصبح بذلك مثالاً على الانجازات المادية الاسطورية لذلك النظام وللخواء الروحي والعاطفي له في آن واحد .

إن المشكلة الأساسية بالنسبة للأنظمة المادية تتمثل في معارضتها للطبيعة البشرية . وحسب قانون موسلو للتسلسل Moslow rule of hierarchy ، فان لدى الناس احتياجات أساسية فسيولوجية كحاجتهم إلى الطعام والشراب والمأوى والجنس الخ ، واحتياجات ثانوية نفسية سيكولوجية كتحقيق الذات واحترام الذات ، وهي احتياجات روحية وضعها موسلو في قمة هرم السلطة . فبعد أن يتم تأمين الاحتياجات الأساسية على نحو مرض ، تصبح الاحتياجات النفسية والروحية العوامل الأكثر أهمية . أما بالنسبة لأصحاب الثراء الفاحش ، فان الأموال تصبح وسيلة لمقياس النفوذ وتحقيق النجاح وهي احتياجات ثانوية ولكنها بالنسبة للسواد الأعظم من الناس ما تزال الوسيلة لتحقيق احتياجاتهم الأساسية . إن المفارقة في الرأسمالية أنها في حقيقة الأمر منتج ثانوي للنظرة العلمية التي طلّقت العقائد والقيم الروحية وانسلخت عنها ضمن عملياتها وايدولوجياتها . ومع ذلك فإنها تدور حول المال حيث يصبح هذا الأخير معتقدا لها ، على الرغم من أن المال ليس ألا وهما . ان الوهم الجماعي للمال قد جعل من قصاصة من الورق مثل الورقة النقدية ، أو ضغطة على زر إليكتروني كما في حالة الأموال الإليكترونية وكأنها مادة حيّة وحقيقية . ولقد أصبح وهم المال يكبر مع الزمن حتى أصبح حيوانا كائنا حيا يعيش حتى بعد أن يموت صاحبه . وقد

اصبح المال بالنسبة للكثيرين ذاتا ثانية يمكنها أن توفر الأمن والأمان للذات الأولى . وحيث انسلخ الرجال عن الإيمان بالله فقد تحول الإيمان بالمال بدلا عنه . ولكن الأموال قد وفرت لهم مزيدا من القلق وانعدام الأمان .

أن الثقافة الموجهة بعوامل السوق والمحفزة بالرغبات والغرائز التي شجعتها الرأسمالية الانجلوأميركية وخصوصاً بعد الثورة الصناعية ، لم تف بوعودها لمعتنقيها . وكانت الوعود بتحقيق السعادة من خلال عمليات الاستملاك والاستهلاك . وربما يكون لي أتووتر Lee Atwater قد اكتشف وهم المادية والمال كما جاءفي مجلة لايف فبراير ١٩٩١ LIFE وهو على فراش الموت يصارع مرض السرطان «لقد ساعدني مرضي على المعرفة بأن ما كان ينقص المجتمع كان ينقضي : قليل من المحبة ، وقليل من الأُخوّة . وقد انصبت الجهود خلال الثمانينات على بناء الثروات وتكديسها والحصول على النفوذ والمهابة والاحترام . أنني أعلم أنني قد اكتسبت كثيرا من المال والنفوذ والاحترام اكثر من الكثيرين ، ولكن يمكنك أن تستملك كل ما تريد ، ومع ذلك تظل تعيش في خواء داخلية لقد احتاج الأمر مني أن أصل إلى مرحلة مرض الموت لاقف وجها لوجه أمام هذه الحقيقة الساطعة ، التي يمكن لبلادنا الغارقة في طموحاتها والتي لا تعرف الشفقة أو الرحمة ، وفي تعفنها الأخلاقي أن تأخذ من هذا الدرس عظة وعبرة . لست ادري من سيقودنا خلال عقد التسعينات ، ولكن يجب الاهتمام لمخاطبة هذا الفراغ الروحي في قلب المجتمع الأميركي ، والذي هو الورم الخبيث في أرواحنا» .

لقد جاءت كثير من الاختراعات العلمية الإنسانية بمحض الصدفة سواء كانت تفاحة نيوتن وقانون الجاذبية أو اكتشاف وابتكار المضادات الحيوية Antibiotics . وحتى بعد أن وجه خالق الكون المجتمعات البشرية لاكتشاف بعض أسراره ، فان كثيرين ، من ضمنهم قادة المؤسسات الذين يفترض أن يكونوا على علم أكبر ، فاتتهم معرفة أهمية هذه الاختراعات . ان معظم وسائل عصر المعلومات التي هي في أيدينا اليوم كانت غير موضع ترحيب من قبل القادة في مجال العلوم والتجارة عند اكتشافها . وربما تعطينا الاقتباسات التالية من مجلة تايم ما يؤيد وجهة نظرنا :

* أن هذا «الهاتف» ينقصه الكثير ليمكن اعتباره وسيلة للاتصالات . وهذه الأداة غير ذات قيمة في نظرنا .

(مذكرة داخلية من شركة ويسترن يونيون Western Untion عام ١٨٧٦)

* أن الأجسام الأثقل من الهواء يستحيل أن تطير .

اللورد كيلفن رئيس الجمعية الملكية ١٨٩٥- Lord Kelvin President Royal Society .

* أن كل ما يمكن اختراعه قد اخترع .

تشارلز هـ . ديويل . مفوض مكتب براءات الاختراع الأميركي ١٨٩٩ - Charles H. Duell, Commissioner ,U.S. Office of Patents .

* أن الطائرات هي العاب مسلية ولكن ليست لديها أية قيمة عسكرية .

المارشال فيرناند فوش ، أستاذ الاستراتيجية ، - Marshal Ferninand Foch, Professor of Strategy, Supperieure de Guerre .

* لا يعلم البروفيسور غودورد Goddord العلاقة القائمة بين الفعل ورد الفعل ، ويحتاج إلى شيء افضل من الفراغ حتى يستجيب ويكون له ردة فعل بدلا منه ويبدو أنه كان يفتقر إلى المعرفة الأساسية التي تقدم في صفوف المدارس الثانوية .

مقال صحيفة نيويورك تايمز الافتتاحي حول عمل روبرت غودورد Goddord في مجال الثورة التي شكلها اختراع الصاروخ ، عام ١٩٢١ .

* أن صندوق الموسيقى اللاسلكي (الراديو) لا يحمل أية قيمة تجارية يمكن أن نتخيلها . من الذي سيدفع لقاء رسالة ليست موجهة إلى شخص معين بذاته ؟ . دايفيد سارنوف اسوشيتس David Sarnoff's Accociates في رده على مطالب تحثه على الاستثمار في الراديو خلال العشرينات .

* من الذي سيرغب في الاستماع إلى الممثلين يتكلمون ؟

* هاري م . وارنر وارنر . بروذرز ١٩٢٧- Harry M. Warner Warner Bros

* اعتقد أن هناك سوقا عالمية ربما لخمسة أجهزة كمبيوتر .

توماس واطسون . رئيس شركة أي بي ام ١٩٤٣ - Thomas Watson , Chairman IBM

* ليس هناك سبب لكي يقتني كل فرد جهاز كمبيوتر في منـزله .

كين اوسلين ، الرئيس ورئيس مجلس الإدارة ومؤسس شركة ديجيتال ايكوبمنت كورب Ken Olsen, President, Chairman and founder of Digital Equipment Corp - ١٩٧٧ .

أن الكون له خالق مدبر ، له أسماء مختلفة في أماكن مختلفة . فهو الله God باللغة الإنجليزية ، وهو الله باللغة العربية ، وديو باللغة الإيطالية . ولم يستطع العلم تحديد ذاته ولكنه يحاول معرفة شيء من نواميسه وقوانينه . وقد قال البرت اينشتاين Albert Einstien أحد اعظم علماء القرن العشرين «أن العلم بدون عقيدة ودين علم اعوج ، أما الدين بلا

علم فهو أعمى» (نيوزويك ١٩٩٨/٧/٢٧) . وفي المجتمع العلمي القائم على المادية ، باتت كثير من الأمراض الجسمانية ناتجة عن أسباب وعلل روحية نفسانية اكثر من كونها ناشئة عن أمراض حقيقية . أن العلم وسيلة مفيدة للغاية ، ولكنها لا تصلح عقيدة ممتازة أو وسيلة جيدة للعيش . وحتى بالنسبة لأولئك المأخوذين بالعلم وإنجازاته ، فان بإمكانهم أن يتعلموا بأنفسهم ليبصروا . فالقلب مضخة لا مثيل لها على وجه الأرض ، انه يدق ١٠٠,٠٠٠ دقة في اليوم ، ولا يحتاج لفترة راحة ، وليس له بديل أو احتياطي . وما يجعل هذه العضلة تعمل بهذا الانتظام هو القائد العام للجسم ، انه العقل (الدماغ) . ويدير الدماغ هذه العضلة من خلال نظام مراقبة كهربائي متقن ودقيق منذ الأزل وقبل أن يتم اختراع الكهرباء منذ قرن من الزمان على وجه التقريب . وتضخ هذه العضلة الدم بضغط ثابت ليتم توزيعه بدقة متناهية إلى مختلف أجزاء الجسم من خلال شعيرات وأوعية دموية يبلغ طولها حوالي ١٠٠ ألف كيلو متر في الجسم البشري .

لم تمض أكثر من أربع ساعات على تبجح قائد سفينة التيتانيك المشهورة قائلا للمسافرين على متن سفينته مطمئنا إياهم : انه حتى الله . . لا يستطيع إغراق هذه السفينة العملاقة . . اجل لم تمض اكثر من أربع ساعات حتى كانت تغوص في أعماق المحيط الأطلسي .

أما كريستوفر كولومبوس فقد ظن أن محيط العالم يعادل ٧٥٪ مما هو عليه في الحقيقة . ومن خلال حسابات رياضية خاطئة ، ومن خلال المعرفة العلمية التقريبية التي توافرت لديه ، فقد أبحر إلى الهند ليكتشف أميركا! اكتشفت أميركا ، إذن بسبب حسابات خاطئة ومعلومات علمية تفتقر إلى الدقة وليس نتيجة حسابات دقيقة علمية راسخة .

ثُم ماذا؟

قال ويليس هارمن (Willis Harman) : «ان التناقض في مجتمعنا الحديث يزداد وضوحاً . . . ومع ان الادعاء بأن بروز التجارة الحرة في اقتصاد العولمة مفيد للجميع ، الا انها زادت الهوّة بين الدول الغنية والفقيرة . وبدلاً من ان يطال الخير وينتقل من الدول الغنية الى الدول الفقيرة ، فالذي حصل كان عكس ذلك تماماً . ولقد امتلأت مدن العالم بهؤلاء الذين اتوها طلباً للفرصة الافضل ، لكنهم انضموا الى الجيش الكبير من المشردين ، والعاطلين ، والاميين ، والمدمنين على المخدرات . . . وبالاضافة الى ذلك ، فلقد بدأ الشك يساورنا ان وهمنا الكبير يتمثل في حلول مقترحة كانت هي بادئ ذي بدء اساس الداء» . ويضيف ويليس هارمن Willis Harman ان النظام الحالي شأنه شأن المريض الذي يذهب الى الطبيب فيقول للطبيب انه يقاس من عمله الذي يضنيه ، لكنه يحب ما يتعاطاه من الكحول في المساء فهي تنسيه هموم النهار ، وهو يدخن ثلاث علب سجاير في اليوم وهو يطلب العلاج ولكن دونما أي تغيير في عمله او شربه او دخانه! ويبدو ان مجرد الترقيع في النظام الرأسمالي المعلومالي لم يعد كافياً . ويضيف «ويتعمق شعور الشعوب في العالم الحالي بأنهم أصبحوا بلا حول ولا قوة . . وهم في أكثر الاحيان يعزون تلك المشاعر لاخفاق سياسات قوى النفوذ او الى اليساريين المتعصبين ، أو الى الرأسماليين الجشعين . ولكن حقيقة الامر هي أعمق من ذلك وتتطلب تغييراً عميقاً أساسياً في المفاهيم والافتراضات (للنظام نفسه)» .

وهكذا وصف رؤساء النظام الرأسمالي الانجلوأميركي نظامهم منذ أيام الرئيس لينكولن الى يومنا هذا . فلقد قال الرئيس لينكولن «لقد تم تمجيد الشركات وتتويجها . . . وسيتبع ذلك عهد من الفساد في المناصب العليا الرفيعة وسيتم تسخير الاموال ونفوذها في تكريس حكم اصحابها من خلال الاجحاف بحقوق الاخرين وتعريضها للانتقاص . الى ان تتجمع الثروة في ايدي قلة قليلة . . .» ولقد صدق الرئيس لينكولن! وقال الرئيس الامريكي روذرفورد بي هيز Rutherford B. Hays : «ان مقولة : هذه حكومة الشعب ، ومن الشعب وللشعب ، لم تعد قائمة . . . انها حكومة الشركات ، ومن الشركات وللشركات . . .» . . . ولقد صدق الرئيس ! ، ولقد قال الرئيس الامريكي جيمي كارترJimmy Carter : «في دولة كانت تباهي بالعمل الجاد ، والعائلات المترابطة ، والمجتمعات المتينة في بنيانها ، وايمانها ،

اصبحت اليوم تميل الى عبادة الانغماس الذاتي والاستهلاك . ولم يعد تعريف الهوية الانسانية بما يفعله الانسان بل بما يملكه . ولكننا اكتشفنا ان امتلاك الاشياء واستهلاكها لا يشبع حاجتنا الى الامور المعنوية والروحية ، وقد تعلمنا ان تكديس السلع المادية لا يكفي لملء الفراغ الذي يكتنف الحياة عندما لا يكون لديها ايمان او غرض» . وقد صدق الرئيس كارتر . .! ، وعندما كان طالباً في جامعة ييل YALE قدم الطالب بيل كلينتون قبل أن يصبح رئيساً للولايات المتحدة بحثاً في مساق (الشركات والمجتمع) قال فيه «بأن نظام التعددية الامريكية هو نظام فاشل لأن الشركات تملك المال ، وبواسطة المال فقد تم افشال وافساد هذا النظام» . ونقول هنا صدق الطالب بيل كلينتون . . .! ، فإذا كان أهل مكة أدرى بشعابها ، فما علينا الا ان نوافق رؤساء نظام المعلومالية تآلف وشنطن وول ستريت- بأنه نظام فاسد ومفسد .

كتب جيفري إي غارتين (Jeffrey E. Garten) وهو مصرفي سابق ، ووكيل وزارة التجارة الاميركية في ادارة الرئيس الاميركي بيل كلينتون الاولى وعميد كلية الادارة لجامعة ييل YALE التي خرّجت كلاً من كلينتون وبوش من قبله ، يقول : «ان نفوذ الشركات الكبرى على هيئة التشريع الامريكي هائل حقاً . فقوانين التبرعات الفضفاضة للانتخابات الاميركية تمكّن تلك الشركات العملاقة من ممارسة نفوذها الكبير على السياسيين وبالرغم من كل الاحاديث عن حرية الاسواق ، فواقع الامر ان الشركات الكبرى مثل سيتي جروب المصرفية (Citigroup) هي أكبر من الاستجابة لقوى السوق كما ان تلك الشركات الكبرى تكاد تكون فوق القانون فجيوبهم المنتفخة بالاموال تمكّنهم من مجابهة الادعاء بأساليب لا تستطيعها صغار الشركات . حتى وان خسروا بعض القضايا في المحاكم ، فباستطاعتهم دفع الغرامات مهما كبرت دونما تأثير يذكر على عملياتهم . وتقوم الشركات العملاقة حتى بالتأثير والضغوط على منهجية السياسة الامريكية الدولية . فشركات صناعة الاسلحة مثل لوكهيد مارتن (Lockheed Martin) ساعدت لإنجاح عملية توسيع رقعة حلف الاطلسي وما نتج عنه من مبيعات أسلحة لبولندا وجمهورية الشيك وآخرين . كما أن الشركات المندمجة الكبرى مثل بوينغ ماكدونالد دوغلاس (Boing McDonnell Douglas) ستزيد من قبضتها القوية أصلاً على سياسة الولايات المتحدة التجارية . وشركات مندمجة مثل إكسون-موبيل (Exxon-Mobil) ستتعامل مع الدول المنتجة للبترول كأنداد ، بل ستقوم بإدارة دبلوماسيتها الخاصة بطريقة غير مسبوقة الأيام شركة الهند الشرقية البريطانية (في القرن التاسع عشر) والتي تعاملت مع كل دول آسيا آنذاك وكأنها دولة . . .» . فإذا كان هذا

النظام الذي يحكمه ارباب المال العالمي عبر شركات عبر قطرية مفسدة وفاسدة حسب مقولة رؤساء هذا النظام فلماذا علينا ان نشتريه وهو النظام النموذج الذي تسوّقه العولمة للناس أجمعين؟ .

لعل اخلاقيات النظام التي تُسوّقه الرأسمالية المعلوماليّة ليصبح نموذجاً للعالم 'يحتذى به قد تم وصفه جيداً من والدة الرئيس الامريكي كلينتون حينما وصفت مدينة هوت سبرنغز التي نشأ بها الرئيس كلينتون بأنها «مكان يُنظر بها الى الخارجين على القانون باحترام، حيث يتم وضع القوانين لتُكسر، وحيث المال والقوة كيفما تم الحصول عليهما- هما المعيار لقيمة الانسان» . أو كوصف الكاتب الامريكي روجر موريس Roger Morris حين وصف المدينة نفسها هكذا : «وفي الخمسينات، أصبح الفساد أكبر من ماكنات قمار وبنات هوية وكما في بقية أميركا، تم مأسسة الفساد وأعمال الهوى فأضحت مؤسسات وشركات، وأصبح أصحاب الجريمة المنظمة وتآلف أصحاب تلك المؤسسات مع الدولة يتحكمون في السوق السوداء لنوادي الليل والقمار وما هو أكثرة ولقد أصبح كل شيء خاضع للشراء بما في ذلك السياسيون أنفسهم» ص٣٧ (شركاء في النفوذ) .

ولعل ما جهدنا بالوصول اليه في كتابنا قد جاء أخيرا على لسان شيخ مضاربي الرأسمالية في كتابه «أزمة الرأسمالية العالمية» . يقول سورس : «لا يعير أصوليو الاسواق اهتمامهم الى المثل الاجتماعية بحجة أنها تجد تعبيرا لها في سلوكيات السوق . . . ولكي أثبت كذب هذا الادعاء فلا حاجة لي الى الحجج النظرية . . . ولكن دعني أستند الى خبرتي الشخصية . فعندما ضاربت على الجنيه الاسترليني عام ١٩٩٢ كان البنك المركزي البريطاني على الجبهة المقابلة ليجابه مضارباتي . وما كنت أفعله في الحقيقة أنني كنت آخذ النقود من جيوب دافعي الضرائب البريطانيين . ولو أنني أردت أن آخذ النتائج الاجتماعية لاعمالي لأصاب الخطأ نتائج حساباتي . . .» (ص ١٩٦) . ويضيف سورس القول : «أن طغيان معايير المال وتأثيراتها على السياسة قد جعلت العملية السياسية أقل تأثيرا لخدمة المصلحة العامة عن الماضي عندما كانت المعايير الاجتماعية أكثر اهمية . . . ان مؤسسات الديمقراطية التمثيلية التي عملت بشكل جيد في الولايات المتحدة، وأكثر اوروبا قد أصبحت في خطر . . .» (P200) . وي ضيف : «من المفروض أن تقدم الديمقراطية ميكانيكية لاتخاذ القرارات المشتركة لمصلحة المجتمع . . . ولكن هذه العملية قد تم افسادها حينما دخلت الاموال داخل اللعبة . ففي الولايات المتحدة لا يستطيع النجاح في الانتخابات الا أولئك الذين عقدوا الصفقات مع مراكز القوى ليحصلوا على ما يكفيهم من

اموال لانجاح حملاتهم الانتخابية .» ص ٢٠١ . ويدعي أبواق النظام المعلومالي أن يد السوق الخفية وحدها كفيلة يخلق التوازن الاجتماعي والاقتصادى . ولكن سورس يقول أن ذلك كذب وافتراء ، «فلا تهدف الشركات الى خلق الوظائف ، لكنها توظف الافراد بأقل عدد ممكن وبأقل أجر ممكن فهدفها هو تحقيق الارباح . فشركات الرعاية الطبية مثلا لم توجد لانقاذ الارواح بل لجني الارباح . وكذلك شركات النفط لم توجد لتحافظ على البيئة ، وان حافظت عليها فبالحدود الدنيا للقانون أو للمحافظة على صورتها العامة فقط .»

واذا كنا قد بينا في كتابنا أن المادة لم تأت بالسعادة على الشعب الاميركي بالرغم من ارتفاع مستوى معدلات المعيشة ، فها هو سورس نفسه يعترف بأن النظام المادى لا يأتي براحة ولا سعادة فيقول : «حينما يكون الجميع يكافحون للحصول على المزيد من المال ، تصبح المنافسة من الشدة . بحيث يصبح حتى أكثر الناس نجاحا وقد هبطوا لمستوى الكفاح للمحافظة على بقائهم . . .أما الاستقلالية والخصوصية التي تمتع بها الجيل الذى سبقنا فلقد ضاعت منا . لذلك فإني اعتقد أننا جميعا قد أصبحنا فقراء بدونها . فلا شك فان هناك شيء أسمى من مجرد العيش لاجل البقاء فقط . . .» (ص٢٠٧) .

ولقد وفرت الرأسمالية الانجلو أميركية التشرد والفقر لكثير من مواطنيها . فقد أوردت مجلة الايكونوميست في تقرير لها في أغسطس/آب ١٩٩٨ «انه على مدى ثلاث سنوات ، كان ٣٠٪ من الشعب الأميركي تحت خط الفقر لمدة شهرين على الأقل . ومع ذلك فان ٥٪ فقط ظلوا تحت خط الفقر طيلة سنتين كاملتين . وان هناك ٤١ مليون أميركي الآن بدون تأمين صحي ، وهو رقم كان يتزايد باستمرار بواقع مليون شخص سنويا» . ووفقا لمكتب الإحصاء الأميركي وما أوردته صحيفة يو اس .ايه . توداي ص١ في عددها الصادر في ١٩٩٨/٩/٢٥) فان ٣٥,٦ مليونا من الأميركيين مازالوا يعيشون في حالة فقر . ومازال الاتجاه مستمرا في زيادة التفاوت بين الرجل الغني والرجل الفقير ، حيث أن مكاسب الدخل التي يجنيها أغنى ٥٪ من الشعب الأميركي قد ارتفعت عام ١٩٩٧ لتبلغ اكثر من خمسة أضعاف ما حصلت عليه أفقر فئة ٢٠٪ من الأميركيين .

يقول روجر تيري (Roger Terry) في كتابه (جنون الاقتصاد Economic Insanity) : «يعرف الامريكيون ان هناك خطأ ما في اميركا ، ولكنهم لا يعرفون ما هو ، ولا يعرفون لماذا ذاك الخطأ ، والاهم من كل ذلك فهم لا يعرفون كيف يصلحون ذلك الخطأ . . وكل ما بإمكانهم هو الاشارة الى اعراض المرض فقط . . . وفي الحقيقة فإن بعض مما يسمى حلولاً يزيد الطين بلّه ، ذلك ان تلك الحلول تحاول ان تغير نتائج النظام دون تغيير النظام الذي افرز

تلك النتائج . . . ان المشكلة لا تكمن في كيف نطبق نظامنا الاقتصادي ، فنظامنا الاقتصادي بعينه هو المشكلة . ان الخطأ هو في التركيبة الاساسية لنظامنا الاقتصادي ، ولن تكون الحلول الجزئية وتضميد النتائج حلاً يذهب بالمشاكل . اذا اردنا الوصول الى مُثلنا فيجب اقتلاع المشاكل من جذورها لا بقصقصة بعض الاوراق ، وعلينا ان نحاكم كل الاسس والافتراضات التي تُسيّر نظامنا ، وكشفها كما هي على حقيقتها» .

لعل اول حقيقة يجب ان نواجهها ان واجب الاقتصاد هو خدمة المجتمع ، لا أن يُسخّر المجتمع كله لخدمة النمو الاقتصادي ، والذي يُجيّر بكله وجلّه الى فئة الواحد بالمائة في النظام المالي المعلومالي الحالي . ولقد تم الارتقاء بالنمو الاقتصادي ليصبح ديناً ما أنزل الله به من سلطان .

ولعل الحقيقة الثانية هي ان الاقتصاد لم يرتقي الى مرتبة العلوم علماً بأن أرباب المال العالمي قد قدّموه وكأنه أبو العلوم يضاهي في دقته قوانين نيوتون للحركة ، وارتقوا بالاقتصاديين المتحالفين معهم ليكونوا ابواقهم ليبشروا بمبادئهم غير المقدسة باعتبارها غاية في القداسة ، وأضحى مثل هؤلاء الاقتصاديين كهنة النظام . ولعله لا يهمنا ان يكون كبير هؤلاء الكهنة من اصحاب الشذوذ الجنسي وبتفاخره بأنه بلا أخلاق (immoralist) لكن يهمنا كثيراً مقولته بأنه (علينا ان نتظاهر أمام أنفسنا وأمام الجميع بأن العدل خطأ وأن الخطأ عدل) فهذه المقولة هي جوهر العقيدة الرأسمالية ، ولم تمض علينا سوى ٢٥ سنة من بعده حتى خرج علينا ميلتون فريدمان بكتابه (التاريخ النقدي للولايات المتحدة) ليقول لنا بأن مبادئ الكينزية هي الخطأ بعينه ، لا خطأ بعدها ولا قبلها ، مع أنها كانت العقيدة التي طبّلت وزمّرت لها بل و بنيت على أساسها الانظمة الرأسمالية لربع قرن من الزمان بعد الحرب العالمية الثانية ، وكانت تلك المبادئ وكينز نفسه من بناة أنظمة وادوات بريتون وودز كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي! ولقد ردد اكاديميو النظام الاقتصادي المعلومالي قدسية وضرورة أعمال المضاربة والمضاربين العالمين . فسألت مجلة نيوزويك أكبر المضاربين بالعالم بأنه «يبدو أنك تختلف مع الاكاديميين وتبريراتهم بأن دور المضاربين مفيد كونه يجلب التوازن الى الاسواق علماً بأنك قد أمضيت حياتك في أعمال المضاربة . فلو اتفقت مع تبريرات الاكاديميين بأن أعمال المضاربة مفيدة ، لكان ذلك مبرراً بأنك كنت تقول بخدمة اجتماعية جليلة! ولكن لو بقيت مصراً على ما تقوله في كتاباتك عن اخطاء المضاربة فإن ذلك لا يعطيك مبرراً لتبرير أعمالك في المضاربة في الاسواق» . أجاب سوروس : «أقوم بأعمال المضاربة لأربح ولا أقوم بها من أجل المصلحة العامة . ولكن كتاباتي هي للمصلحة

العامة» . ولقد عبّر جورج سوروس ان تبينه لادخال الاصلاحات على النظام الرأسمالي العالمي هو نتيجة خوفه من انهياره ما دام قائماً على ما هو عليه دونما اصلاح . وهكذا فإن أيقونه المضاربين وكبيرهم الذي علمهم السحر يرى ان ذلك النظام هو الذي يحتاج الى اصلاح بخلاف ما يتم التطبيل والتزمير له من أبواق وإمعات المتعولمين وأرباب المال من ضرورة اصلاح العالم كله ليوافق نظامهم واهواءهم . لقد تحالف التكنوقراطيون منذ العشرينات من القرن العشرين مع أرباب المالي العالمي ، فهؤلاء رضوا بالمزيد من المال ، ورضي التكنوقراطيون الاقتصاديون بالمناصب والنفوذ ، وارتضوا ان من يملك الذهب والمال له اليد العليا .

قامت جمعية الاقتصاديين الاميركيين بتشكيل «لجنة التعليم العالي في الاقتصاد» بعضوية لامعين من الاقتصاديين مثل آلان بلايندر (Alan Blinder) وكينيث آرو (Ken-neth Arrow) ولورنس سمرز (Lawerence Summers) قاموا بمسح دوائر الاقتصاد في ٩١ جامعة امريكية تقوم بتخريج أكثر من ٩٠٪ من حملة الدكتوراة في الاقتصاد . وجاء في التقرير «لم يعد الاقتصاديون على وفاق او اتفاق على ما يشكل ماهيّة مهنتهم . . . كما اتفق ٦١٪ من اساتذة الاقتصاد في تلك الجامعات ان الارقام والادوات الحسابية والاحصائية قد طغت على جوهر الموضوع» . (ص٧٢-بناء عالم يربح به الجميع) . أما بيزنس ويك فقالت متهكمة (٧٠٠٠ اقتصادي ولا حلول) بأن الاختلال في الوسائل المتبعة للاقتصاديين جعلتهم غير قادرين على المساعدة في اصلاح الاقتصاد الحقيقي» . أما جيفري أي غارتين Jeffrey E. Garten عميد كلية الادارة بجامعة ييل YALE فيقول «ان سجل الاقتصاديين مُخجل . فلقد تنبأوا بانتهاء اليابان أيام الصدمة النفطية لاوبك حيث ان اليابان كانت تعتمد بنسبة ٩٩٪ على المستوردات النفطية ، ثم لم يتنبئوا بالصعود الياباني المذهل ابان عقد الثمانينات من القرن العشرين ، ولا هم تنبئوا متى ستنفقع الفقاعة الاقتصادية اليابانية في عقد التسعينات من القرن العشرين» . ونود ان نعرب هنا عن كثير تقديرنا للكثير من الاقتصاديين الجادين الذين لم يبيعوا انفسهم الى مراكز قوى المال واصحابها ، فاجتهدوا فأصابوا وأخطأوا شأنهم شأن جميع الباحثين . ولكن ما أردناه هنا القول بأن الاجتهادات التي أوحى بها أصحاب النظام المعلومالي لطبقة المنتفعين من الاقتصاديين او لاقت هوىً في نفوسهم لم ترق الى مستوى المبادئ العلمية التي لا تقبل النقاش ، وكأنها قانون الجاذبية .

والحقيقة الثالثة التي نود الاشارة اليها ان فصل عرى الاقتصاد عن الاخلاق والمجتمع والمثل كما في النظام المعلومالي ، وكما وصفه البروفيسور ليستر ثورو من (MIT) بأنه نظام لا

تحكمه مبادئ بل تحكمه المصالح ، ولكل شيء ثمنه ، يخلق غابة من المجتمع ، ينتج عنه الاجرام ، والتشرد والمظالم الاجتماعية وأن أي نظام اقتصادي يجب ان يكون قائماً على أساس العدل ، لا كما قال كينز قبل سبعين سنة بأن العدل هو خطأ والخطأ هو العدل ، ولا كما قالت مادلين اولبرايت بأن الهدف هو النمو الاقتصادي وأن العدل امر جانبي .

والحقيقة الرابعة هي ان النظام الاقتصادي لا يأتي معزولاً عن غيره من الانظمة ، فمفهوم الحياة وغرضها وهدفها تتحكم في النظام الاقتصادي نفسه ، ولا يمكن لنا شراء النظام الاقتصادي الغربي دونما شراء المثل الغربية ايضاً . تقول هايزل هيندرسن «ان 'مُثل المجتمع هي احدى المتغيرات المهيمنة على النظام الاقتصادي . ولقد تم تأسيس العلاقات المترابطة بين المعتقدات الدينية الغربية (Judeo-Christian religious beliefs) وبين نهوض الرأسمالية والثورة الصناعية» . ويشرح اي . اف . شوماخر (E.F. Schumacher) في كتابه (الصغير جميل Small Is Beautiful) المُثل التي تدفع وتسيّر نظرة البوذية الى الاقتصاد ، فتعتبر العمل وكأنه منتوج بعينه لا مدخلاً للانتاج لان فكرة العيش الصحيح تعتبر العمل نوعاً من تحقيق الذات وهو الاهم ، بينما يكون المنتوج بحد ذاته في المرتبة الثانية ولا يعتبر مهاتما غاندي Mahatma Ghandi ان الاقتصاد هو أحد العلوم حيث اقتبسته احدى الباحثات في رسالة الدكتوراة التي حصلت عليها من كلية الاقتصاد بجامعة هارفارد قول المهاتما غاندي : «لا شيء في التاريخ أكثر مهانة للعقل الانساني من قبول مبادئ الاقتصاد واعتبارها علماً من العلوم» .

وأجرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (Organization for Economic Co-operation and Development OECD) دراسة عن النظام الاقتصادي في الاسلام وكيف يتميز عن الرأسمالية والشيوعية . وجاء في التقرير : (ان التعاليم الاسلامية تختلف عن الرأسمالية لمعارضتها تراكم الثروات الفاحش ، وتختلف عن الاشتراكية لانها تحافظ على حقوق التملك لوسائل الانتاج . ففي مجتمع حقيقي يتبع تعاليم الاسلام يجب الاّ تتعارض مصالح طبقات المجتمع ، بل يجب ان تتعايش بالتواصل والتراحم عبر المشاركة المسؤولية الواعية . كما يجب مراعاة حقوق الفرد ولكن بطريقة عادلة تتوازن مع مصلحة المجتمع بأكمله) . ولكن تعطيل باب الاجتهاد منذ قديم الزمان كان تعطيلاً للعقل ودوره . . . فبدأت الهوّة تتسع بين مبادئ الفكر السامي ووسائل العصر اللازمة لتطبيقه فنشأ عن ذلك انفصام بين علوّ الفكر وانحطاط الاساليب . وبقيت وسائل ذلك الفكر والحضارة العظيمة في ثلاجة الزمن البعيد ، بينما تقود المبادئ المادية العنصرية الخرقاء مركبة فضاء .

وقالت هيزيل هندرسن في كتابها بناء عالم يربح به الجميع ص٨٥ «الدكتور ستافورد بير Stafford Beer الباحث والخبير في الانظمة يشير الى حقيقة واضحة لكنها هامة جداً فيما يتعلق بالانظمة الانسانية الاجتماعية : ان المؤسسات هي عبارة عن انظمة يجب الحكم عليها بنتائجها . . .لكن الناس يعاملون المؤسسات وكأنها أنظمة تعمل وفق ما 'خطّط لها او أدعى البعض بأنها صانعته ، وليس بما تصنعه في واقع الامر . فعلى خبراء الانظمة ان ينظروا الى الحقائق : ماهية النظام؟ وما هي نتائجه؟ فإن كانت نتائج النظام غير مرغوب بها فلا ينفع الضجيج والادعاء بأن ذلك النظام رائع ولا داعي لاستخدام خبراء العلاقات العامة لتجميل صورته ، فالحلّ يكمن في تغيير ذلك النظام» .

حقق النظام الرأسمالي المعلومالي انجازات علمية وتكنولوجية هائلة صاحبه خواء روحي وانحطاط اخلاقي كبيرين : كما حقق انجازات مادية لشعوبه على جانبي الاطلسي والبالغة حوالي ١٠٪ من سكان الكرة الارضية ، وذلك باستلاب مقدرات ال ٩٠٪ من بقية سكانها الاخرين ، وجاءت ادوات العولمة واقتصادها لتزيد من عملية الاستلاب تلك ، واستلبت فئة الواحد بالمائة من كل شعب من شعوبها مقدراته ثم استلبت خيرات ومقدرات البقية من الشعوب فأصبح العالم مضطرباً كالواقف على رأسه لن يقوى على مثل هذا الوضع ولا 'يمكن الاستمرار به حتى ان النظام المعلومالي بجبروته ووحدانيته هذه الايام كان قاب قوسين او أدنى من الانهيار . قال جورج سوروس : «قبل أقل من ستة شهور كان النظام المالي العالمي على شفير الهاوية . . . وكان ذلك النظام لا يبعد سوى أيام قليلة عن الانهيار التام . . . وأني أخشى ان تؤدي النتائج السياسية الناجمة عن الازمات المالية الاخيرة الى انهيار النظام الرأسمالي العالمي برمته!» .

ولقد علمنا التاريخ قديمه منذ أيام الروم والفرس وحديثه قبل بضع سنين في الاتحاد السوفييتي ان كثيراً من الدول العظمى تكون في حقيقتها أوهى من بيوت العنكبوت .

بعض المراجع الرئيسية التي استعان بها المؤلف

* *The Veil: The Secret Wars of the CIA 1981-1987*

  (Bob Woodward : Simon And Schuster, New York-1987)

* *The Future Of Capitalism*

  (Lester C. Thurow : Penguin Books USA, New York-1996)

* *The Media Monopoly*

  (Ben H. Bagdikian : Beacon Press, Boston-1997)

* *Land Of Desire*

  (William Leach : Random House, New York-1993)

* *Top Heavy*

  (Edward N. Wolff : The New Press, New York-1996)

* *When Corporations Rule The World*

  (David C. Korten : Berrett-Koehler & Kumarian Press, San Francisco-1995)

* *Who Will Tell The People*

  (William Greider : Simon & Schuster, New York-1993)

* *One World Ready Or Not*

  (William Greider : Simon & Schuster, New York-1997)

* *Kissinger*

  (Walter Isaacson : Simon & Schuster, New York-1996)

* *J. Edgar Hoover*

  (Curt Gentry : Penguin Books USA, New York-1992)

* *Secrets Of The Temple*

  (William Greider : Simon & Schuster-1993)

* *The Prize*

  (Daniel Yergin : Touchstone, New York-1993)

* *Trilateralism*

(Holly Sklar : South End Press, Boston-1980)

* *The Secret Government*

(Bill Moyers : The Constitution in Crisis, Journal Graphics-1987)

* *Boss of Bosses*

(Andris Kurins & Laurence Shames : Simon & Schuster, New York-1991)

* *First in His Class*

(David Maraniss : Touchstone, 1996)

* *Partners in Power*

(Roger Morris : Henry Holt & Co, 1996)

* *Economic Insanity*

(Roger Terry: Berrett-Koehler Publishers - 1996)

* *Building A Win-Win World*

(Hazel Henderson: Berrett-Koehler Publishers - 1997)

المحتويات

نذر العولمة

" إنّه لكتاب مثير حقّاً ؛ إنّ بحثاً كهذا لا بدّ أنّه أخذ وقتاً وجهداً عظيمين . "

البروفيسور ساميول هيز

أستاذ المال / كلّيّة الدراسات العليا للإدارة ، جامعة هارفارد

" إنّه كتاب مميّز ، وما ورد فيه من حقائق مثير وحقيقيّ . إنّنا نجابه اليوم في ، الهند ، التحدّيات نفسها وبالطريقة ، الّتي وصفت في الكتاب تماما، من قبل قوى العولمة . يجب أن نرى هذا الكتاب منشوراً في الهند أيضاً ؛ وللمؤلّف كلّ الثناء على بحثه الشجاع . "

بانسي دهار

رئيس مجلس الإدارة في مجموعة د. سي. م.
أكبر مجموعة صناعة ماليّة خاصّة في الهند

"المحرّرون ، في دار ركس للنشر ، الدكتور جنغ ريس ، والبروفيسور جوفن ، والسيّدة كاشيرو ، يرون أنّ هذا عمل فذّ ، سوف ينير الطريق للكثيرين ؛ وأنّه يجب نشره في كلّ أرجاء جنوب شرق آسيا . وأنّه من أفضل ما قرأوا . "

إدوين استياغو

دار ركس للنشر / الفلبّين

" لا شكّ في أنّ العقيدة الرأسماليّة بلا خلق ولا دين . هكذا هي منذ أن ولدت حتّى يومنا هذا . إنّ هذا الكتاب عمل عظيم ، وسيكون ذا فائدة للمجتمع الإنسانيّ عاجلاً أم آجلاً ... وأقلّ ما يوصف به أنّه كتاب قويّ وعظيم . "

البروفيسور دون فان إيتن

أستاذ التاريخ / جامعة كاليفورنيا

عن المؤلّف :

د. م. عبد الحيّ يحيى زلّوم ، تخرّج في الهندسة ، وإدارة الأعمال ، والإدارة العليا . وأكمل دراساته الجامعيّة الأولى والعليا في الولايات المتّحدة . عمل مستشاراً ، وساهم في تطوير وإدارة العديد من شركات النفط العربيّة ، كما عمل مستشاراً لمعهد البترول الفرنسيّ الحكوميّ لمنطقة الشرق الأوسط ، كما أدار أعمالاً في الولايات المتّحدة وأوروبا وبعض جمهوريّات الاتّحاد السوفييتي سابقاً .

